

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

### نموذج رقم (٨)

### إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات عليها

الاسم رابعاً: محمد بن مطر بن محبو السهلي، بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، بقسم الدراسات العليا الشرعية.

الأطروحة مقدمة لبل درجة الدكتوراه في تخصص الفقه.

عنوان الأطروحة: كتاب الإتيان في شرح المفاهيم للإمام أبي القاسم علي بن عبد الله الكافي السبكي ، توفى سنة ٧٨٦ هـ ، من أول كتاب الشركة إلى آخر كتاب الطريقة دراسة وتحليل.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد .

فبدأ على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه ، والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١١/١١/١٤٢٨ هـ ، بتوافقها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، بحيث قد تم عمل اللازم ، فإن اللجنة ترمي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للشريحة العلمية المذكورة أعلاه.

والله ولي التوفيق.

### أعضاء اللجنة

المشرف

المناقش

المناقش

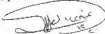
عضيلة الأستاذ الدكتور شرف بن علي الشريف عضيلة الأستاذ الدكتور : صالح بن عثمان الطليل عضيلة الأستاذ الدكتور : محمد بن مودود الزهراني

التوقيع : 

التوقيع : 

التوقيع : 

وليس بقسم الدراسات العليا الشرعية



أ.د. عبد الله بن مصلح النجافي



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القيو

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

تخصص الفقه

## الابتهاج في شرح المنهاج

للإمام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي

(٦٨٣هـ - ٧٥٦هـ)

من أول كتاب الشريعة إلى آخر كتاب العارية

(دراسة وتحقيقاً)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي

إعداد الطالب

محمّد بن وطر السرحان

إشراف فضيلة الشيخ

الأستاذ الدكتور / شرف بن علي الشريف

١٤٢٧هـ / ١٤٢٨هـ

المجلد الأول

(المقدمة — الدراسة — كتاب الشركة — كتاب الوكالة)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



### ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، أما بعد  
فهذا ملخص مختصر لرسالة الدكتوراه التي بعنوان (الابتهاج في شرح المنهاج للإمام تقي الدين علي بن عبد  
الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦هـ، من أول كتاب الشركة إلى آخر كتاب العارية، دراسة وتحقيقاً)  
ويتكون البحث من مقدمة وقسمين، وتشمل المقدمة على أسباب اختيار البحث وخطة.  
القسم الأول: القسم التراسي، وفيه خمسة محاسن:  
البحث الأول: التعريف بمصاحب الفن (علي الدين النوري)، (اسمه، نسبه، مولده، نشأته، شيوخه، تلاميذه  
أثره العلمية، حياته العلمية، شأنه العلماء، عليه وآله).  
البحث الثاني: نبذة مختصرة عن الفن: (أهمية الكتاب، ومزاجه، منهج المؤلف في الكتاب).  
البحث الثالث: التعريف بمصاحب الشرح: (اسمه، نسبه، مولده، نشأته، شيوخه، تلاميذه، آثاره  
العلمية، حياته العلمية، شأنه العلماء، عليه وآله).  
البحث الرابع: التعريف بالشرح: (دراسة عنوان الكتاب، نسبة الكتاب إلى مؤلفه، منهج المؤلف في الكتاب،  
أهمية الكتاب وأثره، فبعض يعلمه من العلماء حوار الكتاب ومصطلحاته، نقد الكتاب).  
البحث الخامس: وصف الخطوط وبيان منهج التحقيق: (وصف الخطوط وتوزيعه وبيان منهج التحقيق).  
القسم الثاني: التحقيق في الحزب المرفوع من كتب الشركة والمركاة والإقرار والعارية.  
ثم ألحق الرسالة بظواهر علمية تقدم الكتاب وهي ثمانية عشر فهرساً.  
وقد بين في من خلال هذه الرسالة أهمية الكتاب عند الشافعية، وتبين أهميته من جهة شارحه تقي الدين  
السبكي ومن جهة الكتاب المشروح، وهو الابتهاج، وقد تميز الكتاب بكثرة نقولات السبكي من علماء  
الشافعية وغيرهم مما جعل الكتاب مصدراً ثرياً بالمعلومات العلمية والعلم والباحثين. مع ما كان للسبكي من  
الختيارات العلمية جيدة، إضافة إلى كثرة استدلاله بالقرآن والسنة وآثار السلف الصالح. وفي الختام نسأل الله  
تعالى أن يرحم علمائنا ويوسع رحمته وأن يمجدهم عنا خير الجزاء، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم.



## *summary of the paper*

This is the summary of the paper submitted for getting Phd. Degree. The Title of the paper is ( ALEBTEHAG SHARH ALMENHAG for TAQE ALDEN AL SUBKI)

The paper is about a comment book which explains and comment a main book.

The paper consists of an introduction and two sections.

The introduction explains the reason behind selecting this topic and the plan of the study.

The first section consists of five sub-sections :-

The first sub-section talks about the author of the main book, his name, his parentage, his birth, his child hood, his teachers, his students, his left over effects, his life, appreciation of others and his death.

The second sub-section talks about the main book itself, its importance, its position among other books, its curricula.

The third sub-section talk about the person who wrote the comments book about the main book ( The commentator) (his name, his parentage, his birth, his child hood, his teachers , his students, his left over effects, his life, appreciation of others and his death.

The fourth sub-section talk about the comment book itself (Its title , its assignment, its curricula, its importance, the left over effect, its resources, its terminologies, others comments about the comment book.

The fifth sub-section talk about the codex and investigation procedure (Codex description, copies of the codex and investigation procedure.

The second section investigates the assigned portion of the book and then the paper is followed by indexes to help the reader of the book. There are (14) indexes to serve this purpose.

During the study it become clear to me the importance of the books ( the main and the comments) to Shafi-ee muslims. The book contains a lot of sayings of Shafi-ee Ulama and others, therefore, the book can be considered as a powerful source of information for investigators. The commentator put also his own opinion in addition to that from Quran, Sunnah and traces of Salaf Saleh.

The sixth sub-section talk about the person who wrote the comments book about the main book ( The commentator) (his name, his parentage, his birth, his child hood, his teachers , his students, his left over effects, his life, appreciation of others and his death.)

إلهنا

إلى من كان لها الفضل بعد ربِّ الكريم المنان

إلى

والدِّيِّ الكريمين

اللذين تعاهداني بالتوجيه والإرشاد والدعوة الصالحة آباء

الليل وأطراف النهار

فلهما مني عميق الشكر والامتنان والدعوة الصادقة أن يطيل

الله في عمرهما على تقوى وصلاح

اللهم آمين

## الواقعة

الحمد لله الرحيم الرحمن خالق المخلوقات، ومُكَثِّف الإنس والجان، وجامع الناس ليوم يشيب من هوله الولدان، ويتخط من شدته الناس تحيط الشمل السكران، فطوى لعبد ثقل عمله الصالح الميزان، وطوى لعالم ومطالب علم أخلص العمل للواحد الثيان، فَصَلَّتْ عليه الملائكة وصَلَّتْ عليه في البحر الحيتان.

وأشهد أن لا إله إلا الله المتفرد بالفضل والإحسان، نعمه لا تعد، ومن أعظمها كتابة العظيم القرآن، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله سيد ولد عدنان، من أرسله ربّه للإنس والجان، فأخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة الملك المباني، ومن جنّوز الأديان إلى عدل الإسلام<sup>(١)</sup>، فوصلات ربي عليه ما تعاقب الملوك<sup>(٢)</sup>، حيث على الفقه في الدين، فقال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ بُرِّدَ اللَّهُ بِوَحْيٍ أَوْ يُقْلَقَهُ فِي السَّيْرِ»<sup>(٣)</sup>، وَيَقَرَّ فُضِّلَ الْعِلْمُ وَالْعُلَمَاءُ بِقَوْلِهِ: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقاً يَبْتَغِي فِيهِ عِلْماً سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقاً»

(١) مقتبس من قول ربيعة بن عامر رضي الله عنه حين أرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كسرى "قال: والله جاء بنا فخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله ومن هبط الدنيا إلى سعتها ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام" تاريخ الطبري ٤٠١/٢.

(٢) الملوك: الليل والنهار. ينظر: المصباح المنير (٦/٥٨٠)، مختار الصحاح (١/٢٦٤).

(٣) الحديث رواه معلوف رضي الله عنه، صحيح البخاري (١/٣٩)، كتاب العلم، باب من بُرِّدَ اللَّهُ بِوَحْيٍ أَوْ يُقْلَقَهُ فِي السَّيْرِ، حديث رقم ٧٦، صحيح مسلم (٢/٧١٨)، كتاب الزكاة، باب التَّهَيُّي عَنْ لِسَانِهِ، حديث رقم ١٠٣٧.

طُرِيَّ الْجَنَّةِ وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَصُغُّ أَحْبَبَتَهَا رِضًا لِطَالِبِ الْعِلْمِ<sup>(١)</sup> وَيَبَيِّنُ أَنَّ مَا وَرَثَهُ الْعَالَمُ مِنْ عِلْمٍ بَعْدَ عَمَاتِهِ فَهُوَ مِنَ الصَّدَقَةِ الْجَارِيَةِ الَّتِي لَا يَنْقُطِعُ أَجْرُهَا قَطَلًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّمَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ، إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَنْصُرُهُ»<sup>(٢)</sup>.

أما بعد:

فإِنَّ يَتِمُّ رَبِّي وَمَوْلَايَ عَلِيٌّ وَعَلَى النَّاسِ لَا تَعْدُ وَلَا تَحْصَى، وَإِنَّ مِنْ أَعْظَمِ نِعَمِهِ سَبْحَانَهُ عَلِيٌّ أَنْ يَسِّرَ لِي سُبُلَ طَلَبِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وَكَانَ مِنْ تِلْكَ النِّعَمِ وَتِلْكَ الْفَضْلِ هَذَا الْجَامِعَةُ الْمُبَارَكَةُ، وَمَنَارَةُ الْمَدِينِ الْبَاسِقَةِ<sup>(٣)</sup>، وَمَا فِيهَا مِنْ مَشَائِخِ هِمِّ وَرِثَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهَرَوَةِ، الَّذِينَ يُعْمَلُونَ مِنْ عِلْمِهِمْ وَلَا يَبْخُلُونَ، وَيُجِدُّونَ مِنْ كَرَمِ اخِلَاقِهِمْ وَلَا يَمُنُّونَ، وَيُسَجِّجَانِي نَبِيَّهُمْ بِقَتَادُونَ، فَلَسْتُ مِنْهَا بِفَضِيلِ رَبِّي دِبْلُومِ الدَّرَاسَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الْمَسَائِيَّةِ، ثُمَّ اسْتَمَرَّتْ تَحْوِي عَلَيَّ مِنْ جُودِ رَبَّنَا فَلَسْتُ "الْمُلَاجِسْتِير"، وَاسْتَمَرَّ عَطَائُهَا وَفَقَّحَتْ لَنَا صِدْرَهَا لِشَهَادَةِ "الدُّكْتُورَاه"، وَبَسَّرَتْ لَنَا سُبُلَ الْبَحْثِ

(١) الحديث: رَوَاهُ أَبُو الدَّرَدَاهِ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَنِ ابْنُ دَارٍ (٣/٢١٧)، كِتَابُ الْعِلْمِ، بَابُ اخْتِصَارِ طَلَبِ الْعِلْمِ، حَدِيثٌ رَقْمًا ٣٦٤، مَنِ الْقُرْمَنِي (٥/٤٨)، بَابُ مَا جَاءَنِي فَضْلُ الْفَقِيهِ عَلَى الْفِرْدَاوَسِيِّ، حَدِيثٌ رَقْمًا ٢٦٨٢، مَنِ ابْنِ مَاجَهَ (١/٨٠)، بَابُ فَضْلِ الْمُتَكَلِّمِ وَاخْتِصَارِ طَلَبِ الْعِلْمِ، حَدِيثٌ ٢٢٣. حَدِيثٌ صَحِيحٌ: يَنْظُرُ صَحِيحُ ابْنِ حِبَّانَ ج ١/ ص ٢٨٩، الْغَنِيُّ مِنْ حِلِّ الْأَصْفَارِ ج ١/ ص ١٦.

(٢) الحديث: رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، صَحِيحُ مُسْلِمَ (٣/١٢٥٥)، كِتَابُ الْوَصِيَّةِ، بَابُ مَا يُلْحَقُ الْإِنْسَانَ مِنْ الْقُرْآنِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، حَدِيثٌ رَقْمًا ١٦٢٦.

(٣) الْبَاسِقُ الْمُرْتَفِعُ فِي عُلُوِّهِ، يَنْقَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ (١٠/٢٠)، النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْأَثَرِ (١/١٢٨).

العلمي فَبَيَّنتُ مني هذه الأطروحة ، وذلك لنا كل عَصِيب<sup>(١)</sup> وقررت لنا كل بعيد . وبعد بحث وتفتيب وسؤال أهل العلم والفضل عما يكون أملاً لأن يُقدِّم رسالة لنيل درجة "الدكتوراه" ، وبعد بحث مُضني وكثُر من قَدَّر الله لا يُغني ، هداي الله لكتاب **الاجتهاج في شرح المنهاج للإمام تقي الدين السبكي** ، ولا أنفي سرّاً إن قلنا : إلى لم أكن في بداية الأمر مقتنعاً بالكتاب لأمر يخص المؤلف ، ولكن من العدل عدم التسرع في الحكم وأن الكمال لله وحده ، وديننا دين العدل والإنصاف ، فأنخذت أفراً من الإمام تقي الدين السبكي ، وعما قيل عنه ، وقيل وفيه ، وقرأت ما قيل عن الاجتهاج ، ولم أجد إلا ثناء عطرأً وكلاماً طيباً ، فوجدت نفسي أمام إمام لا يُشق له غبارٌ ، وجيل علم هو علَّم على رأسه ناز ، وزاد من إعجابي به كتابه الفذُّ الموسوعي<sup>(٢)</sup> ، البحر الزخار بالكوز النذبة كتاب **الاجتهاج في شرح المنهاج** .

فَرَحِمَ الله عليهما وأمسكتهم فسيح جناته وجزاهم عنا وعن المسلمين خير الجزاء ، وليس ذلك العطاء منهم بقريب ، وليس هذا الدعاء لهم وأنا بكثير ، فهم ورثة النبي الأمين ﷺ ، الذي علمنا الأدب مع الناس عامة ومع العلماء ورثته خاصة .

فَعَلِمْتُ أني قد وجدت بُعْثِي ، وسألت مولاي المعونة في حسن اختيار الجزء المقيد فكان في فقه المعاملات قصداً مني ورغبة من لَدُنِّي طامعاً غير مُتَحَرِّزٍ عليه ، وعمل علم مسبق مني بصعوبته ومقارنةً بغيره من أبواب الفقه ، وذلك لحاجتي الماسة لتقوية هذا

(١) العَصِيب : الشديد ، مختار الصحاح (١/ ١٨٣) .

(٢) شخصية موسوعية : استخدم أهل العلم هذه العبارة في الإشارة إلى غزارة العلم ، قال صلاح

مقبول أحمد ، حقق كتاب الزهر النضر في أخبار الخضر ، نقلًا عن الدكتور شاهر عبد المنعم : الحافظ

أبن حجر فهو موسوعي ولا يستبعد منه المزيد . الزهر النضر في أخبار الخضر (١/ ١٦) .

الجانِب، سبياً ونحن في عصر تتسارع فيه مستجدات المسائل، فاستعنت في الاختيار بعد الله بمشاورة بعض مشايخي وزملائي، فكان الاختيار في الجزء المحتوي على كتب الشركة والوكالة والإقرار والعارية، فكان البحث موسوماً بـ (كتاب الابتهاج في شرح ابتهاج للإمام تقي الدين السبكي، من أول كتاب الشركة إلى آخر كتاب العارية، دراسة وتحقيقاً)، فاسأل ربي و مولائي صاحب الفضل والمُن أن يسر إقلامه وأن يُعين علي إتقانه فهو نعم المسؤول ونعم المأمول.

### أسباب اختيار الخطوط:

كان لاختيار كتاب الابتهاج للسبكي أسباب منها:

١- أهمية الكتاب.

فكتاب الابتهاج للسبكي تكمن أهميته من وجهين:

أ- الوجه الأول: أهمية المتن المشروح، وكذلك المتن<sup>(١)</sup>.

فالمتن هو متن منهاج الطالبين والماتن هو عبي الدين الخوئي<sup>(٢)</sup>، وسبب لنا أهمية المتن والماتن من خلال القسم الدراسي.

ب- أهمية مكانة الشارح تقي الدين السبكي<sup>(٣)</sup>، وهو أحد الشيوخ الثلاثة الذين إذا أطلقت كلمة الشيوخ عند الشافعية يُقصدُ بهم الرافعي<sup>(٤)</sup> والخوئي وتقي الدين

(١) المتن: في اصطلاح المؤلفين، واصل الكتاب، وهو خلاف الشرح. لمجم الوسيط (٢/ ٨٥٣).

(٢) سبكي ترجمه إن شاء الله مفصلاً في المجلد الأول، من لمبحث الأول (ص ١٩).

(٣) سبكي ترجمه إن شاء الله مفصلاً في المجلد الأول، من لمبحث الثالث (ص ٦٧).

(٤) عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل، الإمام العلامة، إمام الشن أبو القاسم الخزيني الرافعي، صاحب شرح الوجيز، قال الخوئي: إنه كان من الصالحين، وقال الأنصاري: صاحب شرح =

السبكي<sup>(١)</sup>، إضافة إلى غرارة المعلومات التي احتارها الكتاب

## ٢- حاجة المكتبة الإسلامية.

فالمكتبة الإسلامية بحاجة ماسة لحل هذه المؤامات، المعقبة الموسوعية، وما تفرج به من معلومات عظيمة حفظ لنا علما عريرا من كتب لم يكتف لها الظهور، أو أب، فوجدت فيها فوائد من كتب أخرى

## ٣- الرغبة في تنوع وسائل البحث العلمي:

فقد أكرمني الله في رسالة الماجستير بتقديم الرسالة في بحث هو صوري، ورايت أن يكون رسالة الدكتوراه في التحفيظ توبعا لأليات البحث العلمي للاستفادة مستقبلا من كنوز التراث الإسلامي، وإسعاده في إخراجها لطلبة العلم والعلماء

## خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وتقسيم:

المقدمة تشتمل على أسباب اختيار البحث وخطته.

## القسم الأول: القسم التمهيدي:

وفي خمسة فصول:

البحث الأول: التعريف بمصاحب القرآن (محي الدين النووي):

وفيها تمهيد وسعة مطالب:

<sup>(١)</sup> هو خير الذي لم يُصَفَّ في المذهب، منه ذكر في اللغة والتفسير والحديث والأصول وغيرها.

علاء الدين في تصنيفه، كثير الأدب، شديد الأحرار في الفتوى، توفي في أول شهر سنة ٦٢٣ هـ.

طبقات الشافعية ٧٥/٦، طبقات الشافعية الكبرى ٨، ٢٨٦، طبقات القسريين مطاوع ٢٢٥١

(١) سلم المعلم المحتاج إلى معرفة أمور الشافعية، ص ٦٩

التبسيط: عصر المؤلف ليس (سيكون الحديث فيه مقتصر على ما له أثر في شخصيته).

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المطلب الثاني: نشأته.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: آثره العلمية.

المطلب الخامس: حياته العلمية.

المطلب السادس: مكانته العلمية وشأنه العلمي عليه.

المطلب السابع: وفاته.

المبحث الثاني: نبذة مختصرة عن المؤلف.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أهمية الكتاب.

المطلب الثاني: منزلته في المذهب.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الرابع: التعريف بأبرز شروحه.

المبحث الثالث: التصريف بصاحب الشرح.

وفيه تمهيد وسبعة مطالب:

التبسيط: عصر الشرح (سيكون الحديث فيه مقتصر على ما له أثر في شخصيته).

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده.



المطلب الثاني: شأته

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: آثاره العلمية

المطلب الخامس: حياته العلمية

المطلب السادس: مكانته العلمية وشأنه العلمي عليه

المطلب السابع: وفاته

المبحث الرابع: التعريف بالشرح:

وفيه ستة مطالب

المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب.

المطلب الثاني: نسبة الكتاب إلى مؤلفه

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب

المطلب الرابع: أهمية الكتاب وأثره فيمن بعده من العلماء

المطلب الخامس: موارد الكتاب ومصطلحاته

المطلب السادس: نقد الكتاب (تقديمه وذكر مراده والمآخذ عليه)

المبحث الخامس: وصف المخطوط وبيان منهج التحقيق،

وفيه مطلبان

المطلب الأول: وصف المخطوط ونسخه

المطلب الثاني: بيان منهج التحقيق

**القسم الثاني: التحقيق:**

في هذا القسم قمت بسح الخراء المراد تحقيقه من الكتاب المخطوط والتعليق عنه

وجعلته كى يشه فى مذهب التحقيق (ينظر المطلب الثاني من البحث الخامس، ص ١٥٨)

وقد أورد فى المخطوط على طلبة الدراسات العليا الشرعية بكلية الشريعة على النحو التالي

اسم الطالب	نوع الرسالة	المقرر من المخطوط
١- محقر بن أحمد العمري	دكتوراه	كتاب الطهارة
٢- عبد المجيد بن محمد السيل	دكتوراه	من أول كتاب الصلاة إلى ما قبل صلاة الجمعة
٣- أمينة مغربي	-	من أول كتاب صلاة الجمعة إلى آخر الجمعة
٤- خالد بن محمد عبدالسلام	دكتوراه	كتاب التركة
٥- جابر بن عطية السهلي	ماجستير	كتاب الصيام والاعتكاف
٦- عوض بن حسين الشهري	دكتوراه	كتاب الحج
٧- ليلى محمد باحيرة	-	من أول كتاب البيع إلى آخر فصل التصرية
٨- إنعام العمري	دكتوراه	من أول باب البيع قبل فسخه إلى آخر كتاب السلم
٩- فوزي الصادق القايدي	دكتوراه	من أول كتاب الزهري إلى آخر الخوارة والتصيد
١٠- محمد بنظر سهيل	دكتوراه	من أول كتاب الفسقة إلى آخر باب الشفعة
١١- هادي بن محمد التويلي	دكتوراه	من أول الفرائض إلى آخر كتاب إحصاء الموات
١٢- محمد بن عبدالرحمن البعيجان	دكتوراه	كتاب الوفاق
١٣- صهيي فراج اعلماري	دكتوراه	من كتاب الفقه إلى آخر الجمعة
١٤- حسن لبيبي	دكتوراه	كتاب الفرائض
١٥- بهام عداقة باحيد	دكتوراه	من أول كتاب الوديعة إلى آخر كتاب قسم الصدقات

١٦ - يوسف بن حسن مصري	دكتوراه	من أول كتاب استكشاف إلى فصل مصر - عقد الاستكشاف
١٧ - لم يحدد بعد	٩٩٩	من فصل في موقع المولاية بلنكاج إلى آخر فصل في توزيع المصحور عليه
١٨ - صالح عي أحمد الشاذلي	دكتوراه	من : - ١ - كتاب من استكشاف إلى آخر كتاب استكشاف
١٩ - عبد المجيد صالح العاصمي	ماجستير	كتاب العبداني
٢٠ - محمد بن حماد الصعدي	ماجستير	باب القسم والنور ، و جزء من كتاب الطبع
٢١ - محمد بن محمد الفهرقي	ماجستير	بقية كتاب الطبع

وأخيراً فهذا البحث المتوسّع إلى ما هو جهدٌ شاقٌّ مخوّلٌ على التخصّص والخطأ، مُطّاعٌ بيد التوسّع في الإخلاص وإتقان العمل ، قد مكّنت فيه من جهد عامه في بحث من أعمومه في معضها سواء كانت كُتُبا مطبوعة أو مخطوطة أو مؤلف أهل انعم المتخصصين أو مواقع الشبكة العائقة -الانترنت- الرسمية المؤثقة ، وأُمن الله أن تكون العصمة إلا لكتمه<sup>١١</sup> .

هي كان فيه من توفيق وهداية هو فضلٌ عظيمٌ من ربّي الكريم شكراً ، وفي كتاب فيه من خطأ أو خلل فمن عسي المُقصّر وعلوّ الشيطان ، والله ورسوله مُرّاء منه سرّهُ سبب من دم يوسف بن يعقوب عبيد وعن سيد الفضل الصلاة والسلام ولا سعي في نهاية هذه المقدمة إلا أن أقسم بالشكر والخير لعصر الراهق خاتمت الموقفة المسافة إلى كل بحر ، جامعة أمّ قمرى ، مهوى أعمى طلبة العلم من كل النوى

<sup>١١</sup> يظهر في استخدام هذه المقدمة إلى مطالب أربى الهوى ١٩٩١ ، محمد بن حماد ، ص ١٤٣

مثلة في قسم الدراسات العليا الشرعية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
وأحسن بالشكر والثناء والدعاء الصادق فعيلة شجعت الأستاذ الدكتور شرف سر  
عبد الشرف، الذي نشر فت يشرافه عليّ، وأسبح علي من حرميل علمه وسمو  
أخلاقه وكثير بوجهه وإرشاده، ما كان له الأثر البالغ في تصويب كثير من الخطأ،  
وتحصيل كثير من البرأل، فكان لرأيه السديد وبوجهه الرقيق أبلغ الأثر في الرمسلة،  
وجميل الوقع في نصي. فشكر الله له سعيه وبأركه في علمه وعمره وذوته وأن يبريه  
عني خير الجزاء وجعل ذلك في ميراث حسنة في يوم لا ينفع فيه مال ولا سون إلا من  
أتى الله بقلب سليم، وإن سببت فلن أنسى فصل والذئي الكريمة اللعين كان هيا  
العصل، الحريل والأهيام العمين في سوان الحواد الكريمة في صباح مساء بالتزجج  
والشكر

والشكر موصول لكل من مدني يد العون والتوجه من مشايخي أفضلاء  
وزملائي المحققين الجباء، وأن يزيل الله لهم التوبة والأجر، وحصل الله وسلم علي  
سبا محمد وعلي آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.



أولاً : قسم الدراسة

# المبحث الأول

## التعريف بصاحب المتن

(محيي الدين النووي)

وفيه تمهيد وسبعة مطالب

- التمهيد: عصر مؤلف المتن (محيي الدين النووي).
- المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده.
- المطلب الثاني: شأنه.
- المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.
- المطلب الرابع: آثاره العلمية.
- المطلب الخامس: حياته العملية.
- المطلب السادس: مكانته العلمية وشأنه العلمي عليه.
- المطلب السابع: وفاته.

## التوثيق

### عصر مؤلف المتن (الإمام محي الدين النوروي)

عاش الإمام النوروي - رحمه الله - في لفترة من ٦٣١ هـ (سنة ولادته) إلى ٦٧٦ هـ (سنة وفاته)، وكان في هذه الفترة ما فيها من الفلأقل والمحسن وطمع أعداء الله من انصارى والوثنيين في بلاد الخلافة الإسلامية، وعلى الرغم من ذلك كله كانت هناك حركة علمية مباركة ووفرة للعلماء وحرر العلم ويمكن الحديث عن عصر النوروي في فرعين.

### الفرع الأول، الحياة السياسية في عصر المؤلف<sup>(١)</sup>

كانت هذه الفترة التي عاش فيه الإمام النوروي فترة نشوب الفلأقل والمحسن وأعداء الله من انصارى ووثنيين في بلاد الخلافة الإسلامية ولا يمكن الحديث عن عصر النوروي معزداً، فهو حقيقةً لحظة خلعات سابقة، وثير حاضرة لندور سابقة، ولذات سبقم بلدة محصورة عن الحياة السياسية في عصره، لكي نحصل على تصور شامل عن عصر المؤلف بدأت هذه الأصابع تكشف مع ظهور بوادر الوهن وحب الدنيا والتعلق بها وترك الجهاد، وذلك في مطلع العصر العباسي الثاني سنة ٢٣٢ هـ. بدأت هذه التدويرات على أرض الواقع سنة ٤٩٠ هـ حيث بدأت حملات الصليبية بعدوان السمر والتي ترتب عن إثرها سقوط بعض المدن الشهيرة بأيديهم مثل بيروت وإطاكية وحيداً وبيت المقدس وغيرها من مدن الشام.

(١) ينظر البداية والنهاية (١٣ / ٢٠٠) وما بعدها.

وفي سنة ٥٢٠ هـ مضى الله هذه الأمة السطاس عباد الدين زنكي<sup>(١)</sup> الذي وحده بلاده، ثم بدأ بجهد نصيبين، وأعاد إلى حوزة الإسلام معظم ما أخذه من بلاد الشام<sup>(٢)</sup>، واستمر على ذلك حتى استشهد رحمه الله سنة ٥٤١ هـ<sup>(٣)</sup>.

وسار على منهجه به نور الدين زنكي<sup>(٤)</sup>، فصد حملة الصليبية الثانية سنة ٥٤٢ هـ، وعادوا بمضى الله يحرون أحيان الحجة والحريفة، واستطاع كذلك أن يصمم مصر إلى ملكه وبها قويت مكانته وبدأ هم . رحمه الله . يعرف الصليبيين في ديارهم واستمر على ذلك حتى وفاته سنة ٥٦٩ هـ.

واستمر على منهجهم كذلك الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي<sup>(٥)</sup> فكان معبره .

(١) ذلك عباد الدين الأتابك زنكي، صاحب حلب، كان بطلاً شجاعاً مهيباً، ضربت بشجاعته الشمل، قتله حاكمه سنة ٥٤١ هـ.

ينظر وفيات الأعيان (٢/ ٢٢٦)، المجموع المأثور (٥١/ ٢٧٨)، سير أعلام النبلاء (١٨٩/ ٢٠١).

(٢) النوبة واليهام (١٢/ ٢٠٠).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٣٨).

(٤) الملك الناصر نور الدين، صاحب الشام، حامل رايي العرب، واجهته، فتح حصونه التي، أظهر الشنة صاحب وفتح المصنعة، وسى ملوك من بحسب وخص ودمشق وبنك واورع والساحد وأنصن، المكنوس، وكسر الفرنج مرات ورحلهم وأنصن، وكان بطلاً شجاعاً وافر عافية حسن الرمي منيح الشكل، شديد وخوف ورع، وكان يعرف من مشهدة، سمحه كتاب أبو القاسم يسلطه أن يحضر من عتوق السامح وحوصل الثغير، أنصف المنة، وألف على الصدفة والأيتام، توفي سنة ٥٦٩ هـ.

ينظر سير أعلام النبلاء (٢٠١/ ٥٣١)، وفيات الأعيان (١٨٤/ ٥).

(٥) السلطان صلاح الدين، أبو محمد يوسف بن الأمير نجم الدين أيوب الشوملي الكندي، ظهر به .



للمسلمين في حياته عامة وفي معركة حطين خاصة سنة ٥٨٣ هـ وما تلاها من معارك، والتي توجب منح بيت المقدس، واستمر ربه الله في حياته حتى تم فداء الله سنة ٥٨٩ هـ. وبعد وفاة صلاح الدين حصل لتنازع بين ورثته على الملك، وشب بينهم الفرقة والشقاق، فجمع الله شملهم بالملك العادل سيف الدين<sup>(١)</sup>، أسر صلاح الدين الأيوبي وقوي جانب الدولة، وهذا الحملان الصليبية الخامسة سنة ٦٠٤ هـ واستمر في حياته حتى توفاه الله سنة ٦١٥ هـ.

وبوفاة الملك العادل سيف الدين عاد الضعف مرة أخرى في المسلمين واستطاع الصليبيون في حفتهم السادسة على مصر أن يحتلوا دمياط، واستمر واقعها حتى سنة ٦١٨ هـ، حيث حرهم الملك الكامل ابن الملك العادل سيف الدين<sup>(٢)</sup>، وظهر بلاد

محميد ومعاوية، كان هيب شجاع حارب مجاهد كثير الغزو على الفرس، هناك توفي عبد المصعب أئمت وصلاح الدين بالقدس وأرب فيكاً بسلاماً العيون روحه والقلوب غبه فريدا بعيدا مهلا عبا وأصبح له تشيرون به بسامون إلى الفرس، ثم صلاح الدين مصعبه من لا حيرة به صارات قوته ومات منه سنة ٥٨٩ هـ.

ينظر سير أعلام النبلاء (٢٧٨/٢٦)

(١) السلطان الكبير الملك العادل سيف الدين، أبو الملوكة أحمد بالله، كان أصغر من اسمه صلاح

الدين بعامين، كان حسن تشكلا مهيبا عليا ثوبا به عده، صفيح ولباس، توفي سنة ٦١٥ هـ.

ينظر سير أعلام النبلاء (٢٢٦/١١٥)، وفيات الأعيان (٥/٧٤)، مرآة المرام (٨/٥٩٤).

(٢) الملك الكامل بن الملك العادل أبي بكر من أيوب، كان عفا فريدا هيب عبيد القدر، كان صريح صرا

وبحرا حتى أمر الله به الإسلام وحشد الكفر، كان شجاعا شديدا وأجدها رعبا في مشرعا والتمسك به، مؤثرا للاستيخ بالدين والكلام معهم حصر أو سحر، توفي سنة ٦٣٥ هـ.

ينظر سير أعلام النبلاء (٢٢٦/١٢٧)، وفيات الأعيان (٥/٦٩)، المحرمات (٦/٢٢٧).



ففي دمشق وحدها كان هناك أكثر من ثلاثين ومائة مدرسة علمية، وستة عشر داراً للحديث وعلومه، وسبع دور للقرآن الكريم وعلومه، إضافة إلى حلقات العلم التي تقام في الأوامع بانتظام، إضافة إلى المدارس النظامية التي تهتم بشئى العلوم المختلفة كالطب والهندسة والفلك<sup>(١)</sup>.

وكما زجر عصر النورى المدارس النظامية وحففت العلم، فكذلك زجر عصره مجاهدة العلماء الأقدم.

والطابع العام الذي في الحياة العلمية في هذا العصر صعب حائب الإبداع والاجتهاد، وعلت حائب القل المربى والتعبد النواعي، فنشطت حركة التحقيق والتصحيح أو التضعيف والتحرير والتهديب.



(١) الإمام النورى وأثره في الحديث وعلومه (ص ١٥)

## المطلب الأول

اسمه ونسبه ومولده<sup>(١)</sup>

أولاً: اسمه ونسبه:

هو يحيى بن شرف بن مُرِّي بن حسن بن حسين بن محمد بن خُتعة بن حرام  
الجزائري<sup>(٢)</sup> اللوزي<sup>(٣)</sup> الدمشقي الشافعي

(١) عيود الشافعية الكبرى ٨١، ٣٩٥، حقائق الشافعية (٢/ ١٥٣)، طبقات الفقهاء (١٠/ ٢٦٨).

التهل العبد اللوزي (ص ٣٥)

(٢) بحر ص ١، قيل: نسبة إلى حرام بن الصحابي خليل حكيم بن حرام، الأشعري، رضي الله عنه،  
وقيل: نسبة إلى أحد أجداده، وهو الصواب، انتهى العبد اللوزي (ص ٣٥)، تحفة الطالبين  
(ص ٣٩)

(٣) يقال اللوزي صاحب الألف، ويحذف إبتاها فعلا اللوزي، ينظر طبقات الشافعية (٢/ ١٥٣)

ويزي مدينة تقع في غرب وسط سهل حوران وشبه جزيرة الجزيرة العربية، تبعد عن العاصمة  
دمشق ٨٥ كم وعن حلب ٤٠ كم، يقع عند سفك مدينة سوي حوالي ٨٠ ألف نسمة  
يعتمد غالبية السكان على الزراعة، تتمتع سوي بجو معتدل وترتفع عن سطح البحر ٦٠٠ م،  
سبب التسمية بسوي لأنها على شكل سوي ولا يمكن للسافر أن يرى للبلدة كلمة من جهة  
واحدة، فحاط مدينة سوي بعدة تلال وبحيرات

انصهر مواقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة موقع الشبكة الإسلامية، الرابط

<http://www.al-shia.com/html/arab/books/masagadir/11.html>

(٤) سوي نسبة إلى موت قرية من قرى الشام من أعياها دمشق ينظر طبقات الفقهاء (٢/ ٢٦٨)،  
(انظر ملخص السابق)

ولقبه <sup>(١)</sup> يحيى الدين

وكنيته أبو ركريا <sup>(٢)</sup>، الإمام الفقيه الحافظ الراشد أحد الأئمة الأعلام

**ثانياً، مولده:**

وُلد الإمام النووي في قرية نوى من بلاد الشام، في العشر الأوسط من شهر الله  
الحرم، سنة إحدى وثلاثين وستائة للهجرة النبوية، وهذا هو الذي عليه جمهور  
المؤرخين <sup>(٣)</sup>

وقيل في العشر الأول من الشهر نفسه ومن السنة نفسها <sup>(٤)</sup>.

والأول هو المعتمد عند جمهور المؤرخين وفقهاء الشافعية <sup>(٥)</sup>



(١) قيل كان رحمه الله يكره هذا اللقب بوصفاً، وقيل لأن دين الله حياً، ثبت ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

يحييه ينظر الإمام النووي، عبد الحفيظ الدرر (ص ١٨)

(٢) من الأعلام النووي، ولتأنيده الاسم، لم يزوج رحمه الله صلاً، وسما كان يكتفى بما لم يكن

يكتفى هو به نفسه ينظر الإمام النووي وأثره في الحديث أحد العلماء (ص ٨)

(٣) طبقات الشافعية للذكي (٨/ ٣٩٦)، ص ٢١، ٩١٠، منهاج النووي (ص ٤٢)

(٤) طبقات الشافعية للإسوي (٤٧٦/٢)

(٥) تهذيب المعاد الروي (ص ٣٦)، ص ٢١، منهاج النووي (٩١٠/٢)، منهاج النووي (ص ٤٢)

## المطالب الثامنة

## نشأته

عاش النوري - رحمه الله - طفولته وجره من شبابه في قرية التي ولد فيها وهي قرية نوى، مشاكلاً لأبيه في معسر رزقه في دونه «فجعل له أموه في دكان، فجعل لا يشتغل بالبيع والشراء عن القرآن» (١)

تعد كاد عقل وفكر النوري متعلقاً بأكبر من ذلك وهو طلب العلم، فلما بلغ عشر سنين أحله أبوه إلى معلم الصبيان ليعلمه القرآن (٢)

بدأت ملامح نجابة النوري وشعته بالعلم في سن مبكرة، ولذلك لم يكن يستم بها بشيء من أقرانه من الصبيان من التعلق بالترفيه واللعب.

قال شيوخه الشيخ ياسين بن يوسف الرزكشي (٣١٦ هـ) «أيت الشيخ محيي الدين وهو من عشر سنين نوى والصبيان يكرهونه على اللعب معهم وهو يهرب منهم ويكفي لإكراههم ويقرأ القرآن في تلك الحال موقع في قلبه، وجعله أموه في دكان فجعل لا يشتغل بالبيع والشراء عن القرآن قال: فأثبت الذي يُقرئه القرآن موصيته به، وودت به. هذا الصبي يُرعى أن يكون أعلم أهل زمانه وأزهدهم ويصنع الشئ به، فقال لي شُجِّمُ أُنْب ٩، فقد لا وإنني أنطقني الله بذلك، فذكر ذلك بوالده، فحرص عليه إلى

(١) حقايق الشافعية الكبرى (٣٩٦/٨)

(٢) لإمام النوري وأثره في الحديث وعلومه، أحمد، بغداد، (ص ٢٦).

(٣) ثم أضاف له ترجمة معسنة وإلى ذكره تاج الدين السبكي عرّفه عن أن شيخ النوري في النصف ف

يعتبر، طبقات الشافعية الكبرى (٣٩٧/٨)

أن ختم القرآن وقد ناهز الاحتلام<sup>١</sup>،

قال ابن العطار<sup>٢</sup>، أقادني الشيخ فلما كان لي سبع عشرة سنة قُدم بي والذي إلى  
بعثني سنة تسع وأربعين فسكنت المدرسة الروحية<sup>٣</sup>، وبقيت نحو مستين لم أصعب  
حسبي إلى الأرض وكان فوقها حرايه المدرسة لا غير وحفظت الشيء في نحو أربعة  
أشهر ونصف وقرأت حفظاً زنيحاً المهدب في بقية السنة، وحملت أنشرح وأصحيح عن  
شيخنا كمال الدين إسحاق المغربي<sup>٤</sup> ولارثته فأعجبني وأحسني وجعنتي أعيد لأكثر  
جماعته، قال وذكرني الشيخ أنه كل يوم أكل ثلثي عشر درساً على المشايخ، شرحاً  
وتصحيحاً، درسين في الوسيط، ودرساً في المهدب، ودرساً في إجماع بين الصحيحين،

(١) المصدر السابق

(٢) علي بن إبراهيم بن حدود، علاء الدين أبو الحسن بن العطار، شيخ دار الحديث البوذية، ومدرس  
القوسية بدمشق، من أصحاب الشيخ محيي الدين النووي، تلمذ، يسعونه بمحضر النووي، توفي  
سنة ٧٢٤ هـ

يسر طبقات الشافعية الكبرى (١٠٠/١٣٠)، النجوم الزاهرة (٩/٢٦١)

(٣) المدرسة الروحية، نسبة إلى مشيخته، وهو ذكرني الشيخ أبو قلناسم حبة الله بن محمد الأنصاري  
المعروف بأبي رباح، أشهر بذلك لأنه يُنسب إلى أبي عبد الله الحسن بن عبد الله بن رباحة من  
جماعة أبيه، وتبع للمدرسة شرفي محمد بن عمرو الذي هو بفتح الألف  
ينظر الدروس (١/١٩٩)، سماعه الأطلال (١/١٠٠ ١٠٢)

(٤) إسحاق بن أحمد بن عثمان، الشيخ الفقيه، كمال الدين المغربي أحد مشايخ الشافعية ومن قرأ  
عليه الشيخ محيي الدين النووي، قال النووي: أول شيوخ الإمام متبع عن علمه، ربه وورعه  
وكثره عبادته وعظيم حصده، توفي في ذي القعدة سنة ٦٥٠ هـ

ينظر طبقات الشافعية (٢/١٠٢)، تاريخ الإسلام (١٧/٤٤١)

ودرساً في صحيح مسلم، ودرساً في التمتع لابن جني<sup>(١)</sup>، ودرساً في إصلاح النطق  
 لابن السكيت<sup>(٢)</sup>، ودرس في التصريف، ودرس في أصول الفقه تارة .. وكنت أقليق  
 جميع ما يتعلق بها من شرح مشكل وو شرح عبارة ووسط لغة وبارك الله لي في وفتي  
 وحظرت لي الاشتغال بمعلم الطب، فانسيت كتاب القانون، وعزمت على  
 الاشتغال فيه، فأظلمت على قلبي وبقيت أياً لا أقدر على الاشتغال بشيء، فذكرت في  
 أمري ومن أين دخل على الداع؟ فألمس الله أن سبه اشعالي بالطب فعمت الأفان  
 في الحال فاستار قلبي<sup>(٣)</sup>.



- (١) من جسي، بكسر الجيم وسنة اسود، أبو الفتح عنده من جسي ملوصلي، المحوري القاسوي  
 صاحب التصنيف في النحو واللغة، وكان جسي عبداً رومياً مملوكاً، توفي سنة ٣٩٧ هـ  
 ينظر، لأصباح ٢/ ص ١٠٠، البداية والنهاية (١١/ ٣٣٦)، المحرم الزاهرة (٤/ ٢٠٥)
- (٢) يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف بن السكيت، والسكيت لقب أبيه، كان أبوه عبداً بالمرية واللغة  
 والشعر، دعاه لمؤكل إلى عديته فهداه عبد الله بن عبد القوي عن ذلك، فقال أنه حسد، وأحب  
 إلى مادهي إليه، فبقي مع مؤكل يوماً جاء شعر وملايكة، فقال له لمؤكل: يا يعقوب أبا أحب  
 إليك أباي هذا أم محسن؟ فذكر محسن والخير. صبي الله صبي بها ما أعده وسكنت  
 عن بيته، وقيل: قال له إن فتر خادم علي أحب إلي من أميك، كان يعقوب يتشيع فأمر لمؤكل  
 الأثر بك فسما أسائه ودسوا بطنه، وحمل إلى بيته فعاشر يوماً وبعض أسر ومات يوم الاثنين  
 الخامس حلول من وجب سنة ثلاث وأربعين ومائتين.
- ينظر معجم الأعيان (٥/ ٦٤٢)، بداية النحلة (٧/ ٣٤٩)
- (٣) جمعت الشاعرية (٢٦/ ١٥٤)، تهذيب الأعيان (١٠/ ٩)، السلبه والتهذيب (١٣/ ٢٧٨)، تحفة السالكين  
 (من ٤٤)



## المطلب الثالث

## شيوخه وتلاميذه

أولاً: شيوخه<sup>(١)</sup>

كان الإمام النووي . رحمه الله محدثاً أصولياً فقيهاً لغوياً ، وما كان كذلك إلا لأنه بعد فصل الله أحد عن علماء وجهادة هذه المصون ، ولذا يمكن تصنيف مشايخه بحسب ما أخذ عنهم ، ولكثرتهم . فهم الله عيماً سأكتفي بسر دأسياتهم مرتبة حسب مستويات وبيئاتهم كما يلي

شيوخه في علم الحديث<sup>(٢)</sup>

- ١- عبد الرحمن بن سالم بن يحيى الأنباري ، أبو محمد المتوفى سنة ٦٦١ هـ .
- ٢- عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن الأنباري ، أبو محمد المتوفى سنة ٦٦٢ هـ .
- ٣- عبد الكريم بن عبد الصمد الحرستاني ، أبو الفضائل المتوفى سنة ٦٦٢ هـ .
- ٤- خالد النابلسي أبو البقاء ، المتوفى سنة ٦٦٣ هـ .
- ٥- إبراهيم بن عمر بن نصر الواسطي ، أبو إسحاق ، المتوفى سنة ٦٦٤ هـ .
- ٦- إبراهيم بن عيسى لم يرد الأندلسي مشافعي ، أبو إسحاق ، المتوفى سنة ٦٦٨ هـ .
- ٧- إسماعيل بن إبراهيم بن أبي البسر الشوحى ، أبو محمد المتوفى سنة ٦٧٢ هـ .

(١) تهذيب الأسياء (١٠، ١)، طبقات الشافعية (٢، ١٥٥)، طبقات الفقهاء الشافعية (٢١، ١٩٠)،

التهليل المذهب الروي (ص ٥١)

(٢) تهذيب الأسياء والعمد (١، ٤٦)، طبقات الشافعية (٢، ٥٥)، تحفة المتطالع (ص ٦٥)، التهليل

المذهب الروي (ص ٥١)

٨. يحيى بن أبي الفتح الحراني النعماني، أورد ذكره، التوفى سنة ٦٧٨ هـ.
  ٩. أحمد بن عبد الله، أبو العباس، التوفى سنة ٦٨٠ هـ.
  ١٠. عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن قدامة المقدسي، أبو الفرج، التوفى سنة ٦٨٢ هـ.
  ١١. إبراهيم بن علي بن أحمد بن فضل الواسطي، أبو إسحاق، التوفى سنة ٦٩٢ هـ.
  ١٢. محمد بن محمد بن محمد الكري، أبو الفضل، التوفى سنة ٧٤٧ هـ.
- شيوخه في علم أصول الفقه<sup>(١)</sup>:

١. عمر بن سدر بن عمر بن علي بن محمد، كان الدين القليلي الشافعي، أبو الفتح، التوفى سنة ٦٧٢ هـ.
  ٢. محمد بن عبد الله بن عبد الحلق بن خليل، أبو الدين الدمشقي، أبو المحضر، المعروف بابن الصائغ، التوفى سنة ٦٨٣ هـ.
- شيوخه في علم الفقه<sup>(٢)</sup>:
١. إسحاق بن أحمد بن عثمان، كان الدين المعري المقدسي، أبو إبراهيم، التوفى سنة ٦٥٠ هـ.
  ٢. عبد الرحمن بن سريج بن محمد بن إبراهيم بن موسى النرقي، المقدسي، الدمشقي، أبو محمد، التوفى سنة ٦٥٤ هـ.
  ٣. سنان بن الحسن بن عمر بن سعيد، الأرملي الحنفي الدمشقي، أبو الفضائل، التوفى سنة ٦٧٠ هـ.

(١) ينظر تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٤٦)، صفات شافعية (٢/ ١٥٥)، مجلة الطالبيين (ص ١٦٥).

للجل القند الروي (ص ٥١)

(٢) درج السابق

٤. عبد بن أسعد بن أبي غالب الزنجي، الأرملي، أبو حفص، المتوفى سنة ٦٧٥ هـ

### ثانية: تلاميذه<sup>(١)</sup> :

وكما أحد التروي رحمه الله . من جم غفير من تلاميذ ، وكذلك أحد هذه حلق كثير من الخطباء ، وكان منهم يفتقر عنه وقد لا يرى طمأه وقصص مهمته فكانه ، حم حنف الحبر مسلمة ومن هؤلاء التلاميذ

١. أحمد بن محمد بن عباس بن حنوف الأنصاري، المشرق سنة ٦٨٢ هـ
٢. أحمد بن فرح بن أحمد ، أبو العباس ، شهاب الدين ، الأسطلي النحوي ، المتوفى سنة ٦٩٩ هـ

٣. سليمان بن هلال بن شل بن فلاح بن حبيب الحميري ، أبو الربيع ، الهاشمي الحنوفاني ، المتوفى ٧٢٥ هـ
٤. سالم بن عبد الرحمن بن عبد الله الشافعي ، أبو مناسم ، أمي من أمي من أبي الفتح ، المتوفى سنة ٧٢٦ هـ

٥. محمود بن إبراهيم بن سعد ، الله من جماعة بن علي ، بدر الدين ، أبو عبد الله ، الكنازي الحنوفاني ، المتوفى سنة ٧٣٣ هـ

٦. يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن علي ، أبو الخضر ، جمال الدين الشافعي ، القضاعي الكنازي ، الدمشقي ، المتوفى سنة ٧٤٢ هـ

٧. محمد بن أبي بكر ، إبراهيم القضاعي ، شمس الدين ابن النفيس ، الشافعي ، الدمشقي ، المتوفى سنة ٧٤٥ هـ

(١) حديث الفقهاء ، شرح بري ( ١ : ٢٦٩ ) ، شرح العرب الروي ، ص ٩٨ ، للشيخ السري ( ص ٦٦ )

أ. علي بن أموي بن منصور، علاء الدين، أبو الحسن القنصري، المروزي

٧٤٨هـ.



## المطلب الرابع

### أثره العلمية

حُلف الإمام النووي ثرثاً عمداً صححاً لا يَسُحُّ القارئُ انتصافَ حين يطلع عليه إلا أن يُقرَّ له بالإمامة وعلو الكُفِّ وعظم الشأن. ويمكن تقسيم أثره العلمية إلى أربعة أقسام.

القسم الأول: أثره العلمية في الحديث وعلمه.

القسم الثاني: أثره العلمية في الفقه وأصول

القسم الثالث: أثره العلمية المتوعدة

القسم الرابع: أثره العلمية في اللغات والترجمات.

**القسم الأول: أثره العلمية في الحديث وعلمه<sup>(١)</sup>:**

١- الأربعة السوية<sup>(٢)</sup>

٢- الإشارات إلى بيلا الأسماء المهمة<sup>(٣)</sup>

٣- الإملاء على حديث (تتبع الأفعال بالنيات).

٤- أجوبة عن أحاديث مثلها

(١) ينظر طبعات العهد (١٠٢٦٩)، ملهون العهد النووي (ص ٥٥)، طبعات الشافعية (٢/١٥٦).

طبعات العهد (١/١٥٦)، محبة الصالحين (ص ٢٥)، الإمام النووي وأثره في الحديث وعلمه.

أحمد أحمد (ص ٣٠٢).

(٢) مطبوع عهد طبعات، كتب الله له لا تشبه من وحفظها بين طيه العلم

(٣) مطبوع شافعية عهد، ملهون يرادهم، مكتبة ترو الأبار بمكة

٥. الإيجاز في شرح سنن أبي داود<sup>(٥)</sup>
٦. الإرشاد في علم الحديث
٧. المنهاج شرح صحيح مسلم<sup>(٦)</sup>
٨. مختصر الترمذي.
٩. جزء مشتمل على أحاديث ربهيات
١٠. التخریب والتيسير في معرفة سنن الشير النذير<sup>(٧)</sup>
١١. جميع السنة.
١٢. شرح مشكاة الأنوار في زوي عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار.
١٣. رياض الصالحين<sup>(٨)</sup>
١٤. خلاصة الأحكام في مهابت سنن وقواعد الإسلام<sup>(٩)</sup>
١٥. المنهاج من كتاب التقييد في معرفة رواية النسخ والمصنف
١٦. شرح صحيح البخاري<sup>(١٠)</sup> (أسماء التلخيص)
١٧. جزء أثر حيوات في الأحاديث الموهومة التعارض

(١) وصل فيه إلى باب الوضوء ينظر لسهولة العبث الروي (ص ٥٥)

(٢) مطبوع عدة طبعات

(٣) مطبوع ، دار الكتب العلمية ، بيروت

(٤) مطبوع بمساعلمات ، ر أكثرها مطبوع

(٥) مطبوع ، مؤسسة الرسالة ، بيروت

(٦) وصل فيه إلى كتاب العلم ، طبع جزء منه مع إرشاد الساري

## القسم الثاني: آثاره العلمية في الفقه وأصوله:

١. الإيضاح في المناسك<sup>(١)</sup>
٢. أدب المفتي والمستفتي<sup>(٢)</sup>.
٣. الأصول والصواب
٤. صحيح النية
٥. تحفة طلاب الفضائل و... في مسائل.
٦. تحفة الطالب لنية في شرح نسيه<sup>(٣)</sup>
٧. التحقيق<sup>(٤)</sup>.
٨. جزء في قسمة العالم
٩. جزء في الاستسقاء
١٠. رؤوس المسائل.
١١. دقائق المنهاج<sup>(٥)</sup>

(١) المنهل العذب الروي (ص ٥٥)، طبقات الشافعية (٣/ ١٥٦)، حقايق الفقه (١/ ٣٦٩)،

طبقات اصحاب (١/ ٥١٣)، تحفة الطالبين (ص ٦٥)، الإمام السوي وأثره في الحديث وصومعه

أحمد حسان (ص ٣٠٣)

(٢) مطبوع، دار الكتب العلمية، بيروت

(٣) مطبوع، دار البشائر الإسلامية

(٤) وصل فيه إلى باب الخيف. ينظر: نهج العبد الروي (ص ٥٦)

(٥) مطبوع، دار الخيل، بيروت

(٦) مطبوع، دار الحرم، بيروت





### القسم الثالث: آثاره العلمية في الآداب والرفائق:

- ١- الأذكار<sup>(١)</sup>
- ٢- الترخيص في الإكرام والقيام<sup>(٢)</sup>
- ٣- التبيان في حجة القرآن<sup>(٣)</sup>
- ٤- بستان العارفين<sup>(٤)</sup>
- ٥- تحفة الولد وبغية الرائد
- ٦- مختصر التبيان في أدب حجة القرآن
- ٧- جزء أدعية وأذكار

### القسم الرابع: آثاره العلمية في اللغات والتراجم:

- ١- التحرير في ألفاظ التبية<sup>(٥)</sup>

(١) المجلد العبد الروي (ص ٥٥)، طبعت الشامية، ٥٦/٢، طبعات المعية (١، ٢٦٩).

طبعات معط ١، ٥١٣، تحفة الطالب (ص ٧٥)، الإسم السوي وأثره في الحديث وعلمه

أحمد الحذاد (ص ٢٠٣)

(٢) مطبوع حدة طبعت.

(٣) مطبوع بذر البشار الإسلامية

(٤) مطبوع حدة طبعت.

(٥) مطبوع حدة طبعت.

(٦) طبعت الشامية (٢، ١٥٦)، المجلد العبد الروي (ص ٥٥)، طبعات معط ١، ٥١٣.

طبعات المعية ١، ٢٦٩، حجة الطالب (ص ٧٥)، الإسم السوي وأثره في الحديث وعلمه

بجامع أحمد الحذاد (ص ٢٠٣)

(٧) مطبوع، دار القمم، دمشق.

٢. تلخيص على حروف المعجم
٣. طبقات الفقهاء
٤. الإشارات إلى ما وقع في الروضة من الأسماء والمعاني والنعمت<sup>(١)</sup>
٥. تهذيب الأسماء والمفردات<sup>(٢)</sup>
٦. مختصر أسد الغابة
٧. مرآة الزمان في تاريخ الأعيان.
٨. مناقب الشافعي التي لا يسع طالب أن يجهلها.



(١) وصل فيه إلى كتاب الصلاة.

(٢) مجموع عدة طبقات.

## المطلب الخامس

### حياته العملية<sup>(١)</sup>

لم يسم الإمام النووي أي صاحب في القسوة وذلك لرأفته فيها ورأفته لها، وكان يرحم من طلب الكفاف، ولم تكن الدنيا همه فعمل لله غناه في قلبه<sup>(٢)</sup>

كان فتوي رحمه الله مشعلاً للعالم نفعاً وتعليقاً وتوسيعاً، امراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، ناصحاً للمسلمين عامة وخاصة في حسن مشطه ومكرمه

قال تلميذه ابن العطار<sup>(٣)</sup> ذكر لي شيخاً أنه كان لا يصبح نه وقد في ليل ولا يهر إلا في وظيفة من الاشتغال بالعلم، حتى في دهنه في الطريق يكرر أو يذللح، وأنه نسي على هذه ست سنين، ثم اشتغل بالتصنيف والإشغال وانصحب للمسلمين وروايتهم مع ما هو عليه من المجاهدة لنفسه والعمل بدقائق الفقه وآخر من عمل الخروج من خلاف العلماء، والمراعاة لأعمال الفلوس وتصويتها من الشوائب، بحسب نفسه على الخطوة بعد الخطوة، وكان مُعَقِّقاً في علمه وفتوته<sup>(٤)</sup>

ويكفيه من الفخر وب بدل علو مكانته في أوساط أهل العلم والعملاء أنه تولى

(١) طبقات الشعبية (١٥٦/٢)

(٢) رحمه الله عليه الصلاة والسلام، فوعد كاتبة الدنيا بركة فزني الله عليه أمة وختم فقره بوزن حنيفة ولم يلق من الدنيا إلا ما كتب له ومن كاتبة الأحرار بركة فتح الله له أمة وجعل غناه في نفسه وأثمة الدنيا وهي راحة أرواه ابن حبان في صحيحه من حديث زيد بن أسلم رضي الله عنه بنظر

صحيح ابن حبان (١٥٥/٢)، باب ذكر وصف العس الذي وصفت قبل، حديث رقم (١٨٠)

(٣) طبقات الشعبية (١٥٥/٢)

مشحة دار الحديث الأثرية<sup>(١)</sup> مع صفحته و مروراً أسائيد مقاربة بعضاً محصره  
ومعاصره، وكان ذلك سنة خمس و ستين و ستمائة للهجرة بعد موت الإمام أبي شامة  
عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم<sup>(٢)</sup>، واستمر بها إلى أن توفى رحمه الله، وسار بها  
سنة خمسة ولم يأخذ من معلومها شيئاً<sup>(٣)</sup>، وكذلك سار المدرس في عهد من  
أندرس<sup>(٤)</sup> منها المدرسة الإقبالية<sup>(٥)</sup> والمدرسة العلوية<sup>(٦)</sup> والمدرسة الركنية<sup>(٧)</sup>

(١) دار الحديث لأثرية، دمشق سنة بن ذلك لأشرف مظهر الدين موسى، التوفى سنة ٦٣٥هـ

وكانت من أشهر دور العلم آنذاك بقطر الدروس (١٥، ١)

(٢) البداية والنهاية (١٣/ ٢٧٩)، طبقات الشافعية (٢/ ١٥٦)

(٣) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، الأسم، شهاب الدين الدمععي الشافعي، مشهور  
بأبي شامة لقائمة كبره، كاتب على حجة لأبيه، وقد سعى وسمي وحسين دمشق، وفي  
مشيخته من حديث لأثرية، كان مواصلاً مظهر حياً لتكشف توفى في التاسع عشر من شهر  
رمضان سنة خمس و ستين و ستمائة

ينظر طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ١٦٥)، لغة الزهراء (٢/ ٧٧)

(٤) ينظر طبقات الشافعية (٢/ ١٥٦)

(٥) ينظر البداية والنهاية (١٣/ ٢٧٩)، طبقات الشافعية (٢/ ١٥٦)

(٦) المدرسة الإقبالية، دمشق، سنة بن من بعده، وهو حال المير إقبال (توفي سنة ١٠٠٣هـ وهو  
عقب الحنوز، سب الشام ليلة أثلث أيوب، رحمه الله ينظر الدارس (١/ ٣٦٣)

(٧) المدرسة الركنية، دمشق، سنة بن من بعده، وهو عقب الدين سليمان، (سنة ٥٩٩هـ) أحمر الملك  
العادل صف الدين أبي بكر ينظر الدروس (١/ ٣٧٧)

(٨) مدرسة الركنية، وسمي المدرسة الركنية حوالية الشافعية، حيث هناك المدرسة الركنية العراقية  
اختص، والركنية سنة بن من بعده، وهو من الذين منكرين، عقب تلك الدين سليمان العادل،  
التي من الركنية دعوية البرانية ينظر - الدارس (١/ ١٩٠)

ومما يجدر ذكره في حياة الإمام النووي العملية عناية بالتصنيف، وقد بدأ بذلك في سن مبكرة<sup>(١)</sup> مقارنة بمعاصريه من العلماء، حيث بدأ بالتصنيف سنة ٦٦٠ هـ أي قبل أن يكمل الثلاثين من عمره<sup>(٢)</sup>، وحلّف كتور<sup>(٣)</sup> راحة من المصنفات، كانت ولا زالت منها عديداً صائباً لعلله لعدم العلم به في سنة لا تزيد عن سن عشرة سنة<sup>(٤)</sup>.



(١) ينظر الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه، لأحمد محمد عتد (ص ٧٣)

(٢) واه الإمام النووي سنة ٦٣١ هـ

(٣) و تولى الإمام النووي سنة ٦٧٦ هـ

## المطلب السادس

### مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

كل مطلع مُتَّعِبٍ على سيرة الإمام النووي ومصنفاته ودروسه وجهاده في سبيل الله تعالى وسبيله لا يسعه إلا أن يُسَبِّحَ بأنه أمام جبل من التوفيق والصلاح شامخ، وبحر من العلم راحر. بحسه كُفِّتْ والله حسيه ولا تركي على الله أحداً، له في كل فن من العلوم نصيب وافر، ولعدتْ كل له نصيب الأوفر من الثناء، يعطر من أهل العلم من تلاميذه ومشايخه وأقرانه ومعاصريه، ويمكن إبراز هذا المطلب في فروع:

الأول: مكانته العلمية.

الثاني: ثناء العلماء عليه.

أولاً: مكانته العلمية:

ويمكن إبرازها في ثلاث نقاط:

الأولى: المناصب العلمية التي تشتملها.

وقد سبق ذكرها في المطلب الخامس، عند الحديث عن حياته العملية، فنُصِّبُهُ في مدارس راقية كانت من الشهرة بمكان، في ذلك العصر، مثل تدريسه في المدرسة الإقانيية والمدرسة الفلكية والمدرسة الركية، ما هو إلا دليلٌ واضحٌ على مكانته العلمية التي أعلَّقتْ لذلك، بل وهو في سبي مكررة، ومن ذلك أيضاً توليه لشهادة دكتوراه الشريعة في سبي مكررة أيضاً، في وقت كان يراحمه على هذا المنصب من هو أكبر منه سنّاً وأعلى رتبةً.

## الثانية: مصنعاته:

سبق ذكرها في المطلب الرابع من هذا البحث عند الحديث عن آثاره العلمية، والتي بلغت عشرات المصنفات من أمهات الكتب في شتى العلوم، وفي مدة لا تزيد عن ست عشرة سنة، بل وأصبح البعض منها هو المعتمد في المذهب<sup>(١)</sup>

## الثالثة: مكانته في المذهب:

١- إنني عليه المحققون من مشأخري علماء الشافعية أن يقول اعتمد في الحكم والفتوى هو الرافعي والنووي، وإباحتهما فيما حرم به النووي ثم ما حرم به الرافعي<sup>(٢)</sup>.

قال الدماطي في إعاة الطائين (أن المعتمد في المذهب للحكم والفتوى ما اتفق عليه الشيوخ، فما حرم به النووي فالرافعي، ما رخصه الأكثر والأعلم والأورع)<sup>(٣)</sup>.

٢- أنه من أكثر علماء الشافعية خدمة للمذهب تصحيحاً أو تحقيفاً أو تحريفاً أو تنجيهاً<sup>(٤)</sup>

## ثانياً: ثناء العلماء عليه،

لقد جاز الإمام النووي على الثناء العطر والعبادات الرائحة بالوقير والإحلال والإمامة والتميز من تلاميذه وأقرانه ومشائخه ومعاصريه، وهم شهداء الله في

(١) ينظر المذهب عند الشافعية، لسكوت محمد إبراهيم أحمد علي (ص ١٥)

(٢) ينظر نسخة صحيح، دأب حجر هشني (١١ ٩٣)، وعنده الطائين (١٦ ١٩)، ومذهب عند

الشافعية، للسكوت محمد إبراهيم أحمد علي (ص ١٥)

(٣) إحالة الطائين (١٦/١٩)

(٤) المذهب عند الشافعية، للسكوت محمد إبراهيم أحمد علي (ص ١٢)

المادة ٦٧: لا يجوز للمحكمة أن تحكم في دعوى التمسك بالحق في دعوى التمسك بالحق.

قال القاضي عز الدين ابن الصانع<sup>١٠٠</sup> «لو أترك القشيري<sup>١٠١</sup> النووي و شحه كمال الدين إسحاق<sup>١٠٢</sup> لآ قدّم عليهما في ذكره شديعهما، يعني الرسالة<sup>١٠٣</sup> أحدًا لما أجمع بينهما من العلم والعين والزهد والورع والنطق بالحكمة»<sup>١٠٤</sup>

[illegible]

المطويات: صحيح، يظفر جميع الزوائد ح ٢/ص ١٥، كشف الخفاء ح ١/ص ٢٩٥، القاصد  
لخسة م ١/ص ٢١٢

٢٤) محمد بن عبد القادر بن عبد الحقائق بن حبيب بن معاذ، فاضل القضاة، المشتهر بالدين من الصليحيين، ولد سنة ٦٢٨ هـ، وفيه مدرس المشافعي، له مؤلفات كثيرة، من أهمها: رسالة في القضاء، المشتملة على خمسة عشر باباً، شرح في الفقه، ثم أختار من الأصول، وأسمى معر ولا يرى، أو معر سنة ٦٨٣ هـ، ينظر طبقات الشافعية الكثر، ج ١، ص ١٨٧.

١٢) عبد الكريم بن هرون بن عبد الملك بن طحفة بن محمد الجندابي، أبو القاسم القشيري، توفيت  
بمصر الإسلام، وتوفي سنة ٣٧٦ هـ، قال الخطيب: حدثت بعدد لا أعلم كتب عنه، وكان ثقة، وكان يعقل  
وكان حسن له أخوة طبع الإشراف، وكان يعرف الأصحاب. عن مصنف الأشعري والقرويعي  
مصنف القشيري، توفي سنة ٤٦٥ هـ.

ينظر: ملفات الشخصية الكبرى (٥، ١٥٣)، طبقات تفسير (١، ٧٧)، دعوات الشريعة (١، ٢٥٤).  
(٤) الرسالة القضائية في الموضوع، لأن القسم عند الحكم من هو رد القضية الشافعية، ولكن في  
سببها ٤٦٥ ينظر: كشف الظنون (١، ٨٨٢).

(c) مبيعات الشائعة (٦٠٠/٦)



وقال تاج الدين السبكي<sup>(١)</sup> كان يحيى رحمه الله مسياً و حضوراً، ولتأ على النفس حضوراً، ورامداً لم يأل بحراب الذب إلا صبر فيه زعماً<sup>(٢)</sup> معموراً، به الرهد والقعدة ومتابعة السالفين من أهل السنة والجماعة والمصاراة هي أنواع الخير، لا يصرف ساعة في غير طاعة<sup>(٣)</sup>

وقال أبو بكر السيوطي<sup>(٤)</sup> كان إماماً بارعاً حافظاً متبحراً، أتم علومه شتى وبارك الله في علمه وتصانيفه لحسن قصده، وكان شديد الورع والرهبة، أشراً بالاعرف ذهب عن السكر، نهابة الملوك، تاركاً لجميع ملاد الدنيا، ولم يتزوج، وولي مشيخة دار الحديث الأشرقية بعد أبي شامة فلم يسأل منها ذرماً<sup>(٥)</sup>

(١) عبد الوهاب بن يحيى الدين علي بن عبد الكافي، القاضى تاج الدين أبو نصر السبكي، ولد سنة ٧٢٨ هـ مات عن أبيه بعد وفاة أخيه القاضي حسين، ثم استقل بالقضاء بسؤال والده له، كان له كتابه مفرط ودهش ونحوه، وكان له فترة على شافري، كتب تصانيف عدة في علوم ديني صغير منها، بول بالظاهر سنة ٧٧١ هـ

ينظر طبقات الشافعية (٣/ ١٠٥)، معجم السبكي (١/ ١٠٨)

(٢) رتبةً الربع بالفتح عنه القوم وعرضه، وقد أعلن عن القوم محاربه والمخيم برامج

ينظر للمصاح خير (١/ ٦١٦)، التعريف (١/ ٣٥٥)

(٣) طبقات الشافعية الكبرى (٨، ٣٩٥)

(٤) أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن إسماعيل الدين الخصري السوطي مصري الشافعي

والخصري، اسمه إلى محله الخصرية بعدد صاحب التصانيف، الإمام العلامة بلخفا

ينظر شعرات الذهب (٨، ٥١)، النور السامع (١، ٥١)، دين حديث الحديث (١، ٣٤٧)

(٥) طبقات أصفهاني (١، ٥١٣)

وقال ابن كثير<sup>(١)</sup>: «وقد كان من الرهافة والعبدة والورع والتحري والاحصاح عن الناس عن جانب كبير لا يقدر عليه أحد من الفقهاء غيره، وكان بصوم الدهر ولا يجمع بين إدامين، وكان غالب قوته على يحمده إليه أبوه من نوى»<sup>(٢)</sup>.

كان السيوطي<sup>(٣)</sup> إمام أهل عصره علماً وعادة، وسيد أولاده وزرعاً وسادة، الفلمن الغرّد، مدونه واسطة الثّر والجلوه، المراح ألواح، فعنده يحصى الكوكب الأهر، عابد العلما، وعالم المحدث، ومحقق الرهات، لم تسمع بعد التبعين بعده أدن<sup>(٤)</sup>.

ولعل فيه بكل النعية والكفاية، مدلاله على ما أوردنا من سمو قدره وعظيم فضله وشأنه.



(١) إمام على بن عمر بن كثير القرشي البصري المشغلي العلبة الشامي، حافظ عهد المنين، كتبه له والده، قال الذهبي إمام حديث فقه به ع، لا إمام لحافظ بدري، وتزوج بته، وسمع من شيخ الإسلام ابن تيمية، وتوفي بته وأنتهى لسيده توفي سنة ٧٧١هـ.

يعطى طبقات مصر من لدن دودي (١/٢٦٠)، المص (الكلمة في أعيان نبذة التامة) (١٤٥).

(٢) البهجة والنهاية (١٣/٢٧٩).

(٣) الشهاب السوي (ص ٣٨).

## الخطاب السابغ

### وفاته

توفي - رحمه الله - ليلة الأربعاء، أربع عشر من شهر رجب، سنة ست وسبعين وستمائة، بعد ما رار القطن والحليل، ودفن ببلده بوي - ، وانفصل من دار القضاء والاعتلاء، إلى دار النقاء والحرمان، بعد أن حلف رقيباً علمياً كان ولا زال يتبعها صافياً بهل منه طلبة العلم مل والعلماء كذلك، فرحم الله الإمام السوي ورحم عقبه المسلمين وعامتهم وجمعاءهم في مسكن رحته ودار كرامته.



## البحث الثاني

### التعريف بالمتن ( منهاج الطالبين )

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: أهمية الكتاب
- المطلب الثاني: منزله في العلم.
- المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب
- المطلب الرابع: التعريف بأهم شروحه

## المطلب الأول

### أهمية الكتاب

لكتب منهاج الطالب للإمام أبو الوي مكتبة حاصلة عند فقهاء الشافعية ويشي ل ذلك من خلال ما يلي:

١- أصل الكتاب وسبب تأليفه

٢- شأن المؤلف عليه

٣- شروط فقهاء الشافعية عليه.

### أولاً، أصل الكتاب وسبب تأليفه:

صالح بن نصر متسلسلاً بكتاب الأم، للإمام المذهب الإمام الشافعي، فنهاية المطلب لأبي المالبي الحاربي<sup>(١)</sup> شرح لمختصر الحاربي<sup>(٢)</sup> للأم، ثم المختصر الإمري<sup>(٣)</sup> النهاية إلى

(١) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، إمام من علماء الدين أبو الفتح بن الشيخ أبو محمد الحاربي، ولد في عام ٤١٠ هـ، بقعة جل واقعه وأبى عن جميع مصنفاته ونوفي أمه، وبه عشرون سنة فأنفق مكاله بنسب من حوز بمكة أربع مئة دينار وبني ثم عاد مسنداً وبقي عن ذلك قريباً من ثلاثين مئة مال من السعداء كان عام الأئمة عن الإطلاق، توفي في سبع الأخر سنة ٤٧٠ هـ ودفن بدمه ثم نقل بعد مئة من على إلى حلقه والله

ينظر طبقات الشافعية الفكرية (١٦٥٥)، طبقات الشافعية (٦٠٥٥)

(٢) أبو إبراهيم بن عبد الله بن يحيى بن إسماعيل الرقي، كان بعداً عند مجتهداً حافظ مصنف كتاباً كثيراً منها المصنف الكبير، والمصنف المختصر والمختصر المختصر والفتاوى والمنازل المعينة والقرع عبد في العظم وكتاب التوالت، قال الشافعي، يروي ناصر مذهبي، توفي بمصر سنة ٦٨٠ هـ ومات

ينظر طبقات الفقهاء (١٠٩/١)

(٣) محمد بن محمد بن محمد بن أبي الدين أبو حامد الطوسي الحراني، الإمام، حجة الإسلام، ولد في عام ٥٠٠ هـ في النجف التي للإمام الحاربي، ولا يرمه حتى صدر فطر أهل زمانه، صاحب المصنفات في شتى =

المسط واختصر السبط بعد ذلك إلى الوسيط، واختصر الوسيط إلى الوجيز، والكتب الثلاثة السابقة كلها للإمام أبي حامد الغزالي، ثم اختصر الرافعي الوجيز إلى المحرر واختصر النووي المحرر إلى منهاج الطالبين

ونلاحظ في منهاج الطالبين والمحرر، بعد أن يلهم في حقيقة الأمر كمنشرح للمحرر، فقد به عن بعض قيود المسائل، وإبدع ما كان من لفظه عربياً أو غير واضح باللفاظ واضحة، وكملت بيّن القويين ونمو جهين والطريقين والتشخيص ومراتب الخلاف<sup>(١)</sup>، فكان كما قال المؤلف في معنى الشرح

قال النووي: (وأرجو أن سم هذا المختصر أن يكون في معنى الشرح للمحرر)<sup>(٢)</sup>

### ثانياً، ثناء العلماء عليه،

لقد حظي كتاب منهاج الطالبين للإمام النووي على ثناء أهل العلم في العديدين والحديث، ولا أدل على ذلك من كثرة المصحات التي حُذِّثت شرحاً وتعليقاً وتحريماً والتي زادت عن حصة وثلاثين كتاباً<sup>(٣)</sup>

ولأهمية الكتاب فقد تُرجم لعدة العرسية سنة ١٨٨٤ م<sup>(٤)</sup>

١- القصب، توفي سنة ٥٠٥ هـ

ينظر حيدرات القنده (١/١٠٩)، طبقات الشافعية (١/٢٩٣)

(١) ينظر منهاج الطالبين (١/٢)

(٢) ينظر منهاج الطالبين (١/٣)

(٣) ينظر هذه المصحات في كشف القلوب (٢/١٩٧٣)، مصباح الكون، في الذين عن كشف القلوب

(٤) (١/٥٨٧)، انكسار القلوب (١/١٥٦)

(٥) ينظر كشف القلوب (٢/١٨٧٤)

قال جمال الدين بن مالك<sup>(١)</sup> «والله لو استغفرت من أميري ما استغفرت  
حفظه»<sup>(٢)</sup>

وقال الشيخ أبي إمام وهو حلاله وحلالة مؤدبه، انتساب جماعة من حفظه  
إليه، فيقال له: الله بهي<sup>(٣)</sup>

وقال يرهان بن علي المحمري<sup>(٤)</sup>

لله خُزٌّ ومسامٍ راحٍ ودعْ أُبدى لنا من فتوى العفة ومُهاجاً  
فَسَلَكْنَا قَهْطَ مَحْكَمِ تَبِيْعٍ عَلَى عِلْمِ الْمُحَرَّرِ تَأْوِيلاً<sup>(٥)</sup> «وإدلاجاً»<sup>(٦)</sup>  
أَلْفَاظُهُ كَمُفْرَدِ النَّارِ سَاطِعَةً عَنِ الرَّيَاحِ تَرِيدُ الْحَشْنَ إِيَّاهُ

(١) محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، حنبلي، من أئمة أبي عبد الله طهري، حجازي، ولد سنة ٦٠١ هـ، قال الشيخ: «صرف حنبلته إلى إتيان مالك مدني حتى يقع فيه العدة»، «حار قصص الشيخ، توفي سنة ٧٧٧ هـ، ينظر: طبقات الشافعية (١/١٤٩)، بغية الوعاة (١/١٣٠)

(٢) انتهى العبد الروي (ص ٦٥)

(٣) انتهى العبد الروي في ترجمة التوي (ص ٧٧)

(٤) انتهى العبد الروي (ص ٧٧)

(٥) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن حميد الشيخ العلامة، بصرى، يرهان بن علي أبو إسحاق الرمي، أميري، شيخ صد المجلس توفي سنة ٧٣٢ هـ، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٣٩٨)، طبقات الشافعية (٢/ ٢٤٣)

(٦) مأوياً التأويل منه أنهر ينظر: سائر العرب ج ١ ص ٢١٩، صهره اللغة ج ١ ص ٢٢٩، مقاييس اللغة ج ١ ص ١٥٢

(٧) الإدلاج: اسم من أول الليل ينظر: سائر العرب ج ٢ ص ٢٧٣، ملصاح للمعجم ج ١ ص ٩٩

وقال الإسوي<sup>(١)</sup>

يا ناهجاً مهياج خبز ناسك دق دقات فكره وحفاهه

سائر لمجي القدير في رمته يا غداً مهياجاً ودفاقه

والعل في هذا القدر كفاية، ويكفي من القلادة ما أساط بالعق، وإلا فديكاف  
أهمية ومزلة تكرر عند الفقهاء عامة، وعند فقهاء الشافعية خاصة

### ثالثاً، شروحات فقهاء الشافعية عليه،

شدة عبء فقهاء الشافعية بكتاب مهياج الطالبين، تعددت جفنة  
بنحو مائة كتاب ما بين شرح وتحقيق وتجميع<sup>(٢)</sup> وتكثيف<sup>(٣)</sup> وتخريج لنصوصه<sup>(٤)</sup>،  
وسدكر هذا في المطلب الرابع من هذا المبحث عند التعريف بأهم شروحه.



(١) كافي لصالح إل شرح مهياج للإسوي (ص ١٦٢)

(٢) عبد الرحمن بن الحسن بن علي بن عمر، الإمام العلامة حماد الدين أبو محمد القسري الأموي

الإسوي، المصري، ولد بمصر في سنة ٦٠٤ هـ، وأبى، كان بيت المال ثم بحسبة، ثم تركها ونصّب  
للتعليم والتدريس، وصار أحد مشايخ القاهرة مشرفاً إليهم، توفي سنة ٧٧٦ هـ

ينظر: حقائق الشافعية (٩٨/٢)، بدء الوعد (٩٢/٢)، الوعد (٣٧٠/٢)

(٣) فكتش الكتاب علن على عيشه ما بين ١٠٢٠ هـ ينظر معجم الوسيط (٩٩٤/٢)

(٤) الشكوة مسائل عليه آخر حجت بدقة نظر وإعداد فكر من تكثرت رغبته بالأرض أثره، وسميت  
المسألة الدقيقة لكثرة تأثيرها في مسيحيتها

ينظر: التعريف بالمرجعي (١/ ٧١٠)، التعريفات للملاوي (١/ ٣١٦)

(٥) مقدمة مهياج الطالبين، لمحققه أحمد الخديج (١/ ١١٤)



## الخطاب الثاني

### منزله في المذهب

اكتسب كتب مباح لطائفة قوة ومرتبة عند فقهاء الشافعية من ثلاث جهات

#### الأولى: إتقان مؤلفه

قال في فتح المعين<sup>(١)</sup> «اعلم أب اعتمد في المذهب بلحكم وبعثوا ما اتفق عليه الشيوخ، فما جرم به النووي، فالرافعي، بما رجمه لأكثر، «الأعلم بالأورع»<sup>(٢)</sup>.  
من قدم مع المشأخرون من الرجوع إلى الكتب المتقدمة على الشيوخ الرافعي والنوري<sup>(٣)</sup>

الثانية: قوة الكتاب في تسلسل أسس كتب الشافعية، تنصه بكتاب الإمام للمذهب الإمام الشافعي

الثالثة: نداء العلماء عليه لعظم عواقبه وتحريره للمصنوع بيان فيودها وشرح عربيها ونفس الأقوال فيها

قال في كشف الظنون «وهو كتاب مشهور متداول بينهم، اعتنى بشأنه جماعة من الشافعية»<sup>(٤)</sup>

ولأهمية الكتاب كان البعض من حفظه ينسب له فيقال له انتهائي<sup>(٥)</sup>

(١) فتح المعين شرح قره العرف، تأليف: زين الدين بن عبد العزيز الجبليزي.

(٢) فتح المعين (٤/ ٢٣٤)

(٣) مذهب عبد الشافعية، محمد إبراهيم أحمد عي (ص ١٦)

(٤) كشف الظنون (٢/ ١٨٧٣)

(٥) فقه المذهب النوري (ص ٧٧)

« قال فيه جمال الدين بن مالك، شيخ الإمام النووي: "والله لو استقبلت من أمري ما استقبلت حفظته" (١) »



## الخطاب الثالث\*

### منهج المؤلف في الكتاب<sup>(١)</sup>

كما تقدم فـمنهج الطالب هو اختصار للمحرر للألفبي، وقد نسك هذا المؤلف مسلكاً بديعاً متميزاً ليحفظ له ما يريد من سهولة حفظه ويمكن إحمال منهجه في بي

١. اختصار المحرر إلى نصف حجمه تقريباً<sup>(٢)</sup>

٢. ضم إلى مختصر كثيراً من الفوائد والفائس واستجلبت<sup>(٣)</sup>، وقد جعلت لها فهرساً جامعاً في قسم الفهرس .

٣. أثنى على قيود في بعض المسائل هي من الأصل معدومات وبعضها على خلاف المختار في اللذهب<sup>(٤)</sup>.

٤. يدل ما كان من ألف طخيرية أو موهمة خلاف العصور لمبارات أو مسح واختصر<sup>(٥)</sup>

٥. بيان القولين والوجهين والفرقتين والنص أو النصين ومراتب الخلاف في جميع الحالات<sup>(٦)</sup>

٦. بيان مصطلحات الشافعية والائترام بها<sup>(٧)</sup>.

(١) مقدمة منهج الطالب (١/ ١٢)، ملخص عبد الشافية، محمد إبراهيم أحمد، علي (أخر) ١٦

(٢) منهج الطالب (١/ ٢)

(٣) مقدمة منهج الطالب (١/ ٢)

(٤) المرجع السابق (١/ ٢)

(٥) المرجع السابق

(٦) المرجع السابق

(٧) المرجع السابق

- إذا حصل خلاف وتوحي الخلاف قال الأظهر وإلا فالمشهور
- وإذا قال الأظهر أو المشهور فمن القولين أو الأقوال
- إذا قال الأصح أو الصحيح فمن الوجهين أو الأوجه
- إذا توى الخلاف قال: الأصح وإلا فالصحيح
- إذا قال المذهب فمن الطريقين أو لطرق
- وإذا قال النص فهو نص الشافعي رحمه الله ويكون هناك وجه ضعيف أو قوي

### مخرج

- وإذا قال القول حديثاً فالقول خلافاً أو القديم أو في قول قديم فالحديث

### خلافه

- وإذا قال وفيه كلام فهو وجه ضعيف ، والصحيح أو الأصح خلافه.
- وإذا قال: أقول وفي قول كذا ، فالراجح خلافه.
- وإذا أضاف مسائل من عنده فيقول في أولها قلبي ، وفي آخرها والله أعلم.
- وإذا وجد زيادة عطف لاند منه. عني ما في المحرر أضافها.
- وما زجده من كتاب لأدكار مخالف لما في المحرر وغيره من كتب الفقه احتجته
- قد يقدم بعض مسائل الفصل لاسم أو احتصالي.
- قد يقدم فصلاً للمناسبة.
- لا يحذف من المحرر شيء من الأحكام أصلاً ولا من الخلاف ولو كان زائفاً

## المطلب الرابع

### التعريف بأحد شروحه

نما سبق يشير لك أهمية منهج الطالبيين، وأهمية مكانة مؤلفه (الإمام الشوري - رحمه الله تعالى -)، ولحملة بحر عباء الشافعية في خدمة هذا الكتاب خدمة جليلة، تليق بمكانته حتى وصلت الكتب التي عُيِّبَ حجمته والتي تم حصرها إلى ما يقرب مائة كتاب ما بين شرح وتعليق وتلخيص وتخریج.

#### من هذه الكتب<sup>(١)</sup>،

١. السراج الوهاج في إيضاح المنهاج، لأبي انصالي محمد بن عبد الواحد بن الزمלקاني الدمشقي المتوفى سنة ٧٢٧هـ.
٢. معص عروص المحتاج، لبرهان إبراهيم بن الحاج عبد الرحمن بن إبراهيم بن الفرعاج، المتوفى سنة ٧٢٩هـ.
٣. الوهاج، وهو مختصر للمنهاج، لأثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، المتوفى سنة ٧٤٥هـ.
٤. لا ينهаж شرح المنهاج، لأثير الدين السكي، وصل إليه إلى الطلاق، وأكملته سنة تح الدين السكي، المتوفى سنة ٧٧٣هـ، (وهو الكتاب الذي بين أيدينا)، وقد روع بين طلبة الدراسات العليا بجامعة أم القرى لتحقيقه.
٥. الدياج، بلر الدين الرزكشي، المتوفى سنة ٧٤٥هـ.

(١) منهن العدد الروي (ص ٦٧ - ٧٥)، حقت الشافعية للإسموي (١، ١٧٥)، الفرع الكاشف

(١، ١٢٦)، حقت الشافعية لابن عاصي شهة (٢/ ١٢٧)، كشف الظور (٢/ ١٨٧٣-١٨٧٥).

٦. عبة المحتاج، لشهاب الدين أحمد بن محمد الأدرعي، المتوفى سنة ٧٨٣هـ.
٧. قوت المحتاج، أيضاً لشهاب الدين أحمد بن محمد الأدرعي.
٨. شرحه مراح الدبير أبو حمزة عمر بن الملقن في شرح كثير سياه جامع الجوامع، وشرح متوسط سياه المعصف، وشرح مختصر سياه العقالة.
٩. نسخة المحتاج إلى أدبه، مساح، لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن، المتوفى سنة ٨٠٤هـ.
١٠. الحجم الوهاج، لكتاب الدين محمد بن موسى الدميري، المتوفى سنة ٨٠٨هـ.
١١. ذكر الراعيين شرح منهاج القائلين، خلال الدين محمد بن أحمد المحبي، المتوفى سنة ٨٦٤هـ.
١٢. بداية المحتاج في شرح المنهاج، بيد الدين أبي الفضل محمد بن أبي بكر، المعروف بدين شهة الأسدي، المتوفى سنة ٨٧٤هـ.
١٣. الإرشاد في شرح المنهاج، بيد الدين أبي الفضل محمد بن أبي بكر، المعروف بدين شهة الأسدي، المتوفى سنة ٨٧٤هـ.
١٤. إرشاد المحتاج إلى توجيه المنهاج، بيد الدين أبي الفضل محمد بن أبي بكر، المعروف بدين شهة الأسدي، المتوفى سنة ٨٧٤هـ.
١٥. تصحيح المنهاج، لأبي الفضل محمد بن عبد الله ابن قاضي عمجلون، المتوفى سنة ٨٧٦هـ.
١٦. نسخة محتاج، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي، المتوفى سنة ٩٧٤هـ.

١٧. شعبي المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ منهاج، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشريفي، المتوفى سنة ٩٧٧هـ.

١٨. هدية المحتاج إلى شرح منهاج، شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة النرمي، المتوفى سنة ١٠٠٤هـ.

١٩. منهاج المحتاج في كتب منهاج، ومع الأتباع في شرح فرائض منهاج، وجميع التوابع في شرح فرائض منهاج، وكلها من محمد بن أبي بكر بن حمزة.

وللمدة حياطة الشالعية بالمناجح بقية البعض منهم لكي يشهد حفظه، ونظم ما يلي

١. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رسول، الموصلي، المتوفى سنة ٧٧٤هـ.

٢. ناصر الدين محمد بن محمد بن يوسف النري، المعروف بن سويدي، المتوفى سنة ٧٨٠هـ.

٣. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عثمان النري، المصفي، المعروف بن قرقور، المتوفى سنة ٨٠٧هـ.

٤. الشهاب أحمد بن ناصر الباعري، المتوفى سنة ٨٤٦هـ.



## المجلد الثالث

### التعريف بصاحب الشرح

#### (تقي الدين السبكي)

وفيه تمهيد وسبعة مطالب.

○ التمهيد: عصر ائشارح (تقي الدين السبكي).

○ المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده

○ المطلب الثاني: نشأته

○ المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه

○ المطلب الرابع: أثره العلمية.

○ المطلب الخامس: حياته العملية

○ المطلب السادس: مكتبته العلمية وشبه العزاء عليه

○ المطلب السابع: وفاته



## التقديم

### عصر الشارح

(تقي الدين السبكي - رحمه الله) <sup>(١)</sup>

عاش الإمام تقي الدين السبكي في الفترة من ٦٨٣ هـ حتى ٧٥٦ هـ، وكان في هذه الفترة عدم استقرار سياسي ناتج عن أوضاع أعداء الإسلام في بلاد الخلافة الإسلامية، من ذلك الحملات الصليبية في فترة من سنة ٤٩٠ هـ إلى ٦٩٠ هـ وكذلك الاجتياح الفوضوي لحوض العوس الذي نتج عنه سقوط عاصمة الخلافة الإسلامية العباسية بغداد سنة ٦٥٦ هـ.

يمكن تقسيم عصر تقي الدين السبكي إلى ثلاثة أقسام

القسم الأول: الحياة السياسية في عصر المؤلف.

القسم الثاني: الحياة الاجتماعية في عصر المؤلف.

القسم الثالث: الحياة العلمية في عصر المؤلف.

وهذه الأقسام الثلاثة كلها كان لها أثر بالغ في شخصية تقي الدين السبكي العلمية

والاجتماعية، سيما أنها مستمرة من قبل ولادته إلى بعد مماته.

### أولاً: الحياة السياسية في عصر المؤلف

عاش تقي الدين السبكي في الفترة مابين سنة ٦٨٣ هـ وسنة ٧٥٦ هـ متفلاً بين

مصر والشام.

(١) حبيب الشافعية الكبرى (١٠، ١٣٩)، طبقت الشافعية لابي تاجي شهيد (٣٨/٣)، الوافي بالوعيد

(١١/١٦٦)، شمسات المعجب (٦/١٨٠)، التاجم الزمعة (٧/٥٠)

وهذه المناطق حصل فيها من الاضطراب السياسي من تهديد لمعول والصليبيين لبلاد الخلافة الإسلامية.

وكان من أثرها هجوم لمعول على عاصمة الخلافة العباسية الإسلامية بغداد عام ٦٥٦ هـ وما تبع ذلك من وحشية ومجحية في قتل الأئمة الريشة وسبك الدماء انحصومة وتدمير الممتلكات، بل كان تعريضهم لدور النعم وصحة عاري في حريق لتدريج حيث أنهم قتلوا بالآلاف الكتب في هر دجلة حتى أثر ملذذات الكتب في مبه دجلة كما ذكره المؤرخون

ثم هم انتقلوا باحتياج بلاد الشام، لكن لله جل وعلا فيقض لهم السلطان الملوكي قطز<sup>(١)</sup>، فهزم المعول هزيمة مُنكرة في معركة عين جالوت<sup>(٢)</sup>، يوم الجمعة، الخامس

(١) السعداء الشهيد، المثلث لخص سيف الدين قطز بن عبد الله المروزي، كان أمين مملوك للمؤيد ثم صار نائب السلطنة لولده منصور. وكان قد رما شجعنا سلك، **هَذَا قَتَبُ** إلى الرعية حرم التشر وطهر الشام منهم يوم عين جالوت، وثب عليه بعض الأمراء وهو راجع إلى مصر فقتل، سنة ٦٥٨ هـ ولم يكمل سنة في السلطنة.

ينظر سير أعلام النبلاء (٢٢٢/١٠٠)، انوار في تاريخ (٢٤- ١٨٩)، مورد الطعنة في من وبي السلطنة والخلافة (٢/ ٣٠)

(٢) معركة عين جالوت هي معركة الأبرار الفاصلة التي انتصر فيها المسلمون لمالوك حرم المعول والخصم، فخرجهم في بلاد الشام ومن ثم خرجهم منها، وقد قال عبد الله بن مسعود في هذه المعركة: ٤٠ ألف مقاتل في مقابل ١٠٠ ألف مقاتل من المعول

ينظر البداية والنهاية (١٣/ ٢٢٠)، تاريخ ابن خلدون (٥/ ٤٢٤)

(٣) عين جالوت موقع قرب مدينة بيسان ومجلس من عور الأبن بلسطن

انصهر، ينظر موقع ويكيبيديا، لموسوعة أخرى على الشبكة العنكبوتية لا تترت

عشر من رمضان سنة ٦٥٨ هـ<sup>(١)</sup>

ثم أعاد المغول الكرة مرة أخرى عام ٦٨٠ هـ لأجتاح بلاد الشام ودخلوها حتى وصلوا إلى حمص، فهب هم السلطان المملوكي المنصور قلاوون<sup>(٢)</sup>، ودار بسهم معركة عظيمة هُزم فيه المغول شر هزيمة<sup>(٣)</sup>

ثم عدوا الكرة مرة أخرى لأجتاح الشام وكان ذلك عام ٧٠٢ هـ حيث هاجم المغول بلاد الشام بحشود عظيمة في سبيل تحقيق ما يصبون إليه بعد تلك الهزيمة، فوصلوا إلى حمص، فخرج هم السلطان المملوكي الناصر محمد في معركة عظيمة هي معركة شقحب<sup>(٤)</sup>، وهزم الله فيها المغول شر هزيمة، ولم تَلَمَّ منهم إلا القليل من فرار إلى الجبال والشلال<sup>(٥)</sup>

ولم يكن الخطر يهدد لبلاد الإسلامية من المغول فقط، بل كان الخطر كذلك من

(١) البداية والنهاية (٦٣ / ٢٢٠)، تاريخ من خلدون (٥ / ٤٢٤)، مسند الجوامع المولي (٣ / ١٥٢٧)

(٢) ثلث المنصور سبب المعين، وأصله من عائلته الملك الناصر نجم الدين، به حقاً عظيمة، قال ابن كثير كان شجعاناً بطلاً، كثير الخير، باصبع للإسلام وأهله، وكان الناس يحبه ويدعونه لذكهم له به فوجعات منه طرأ بس وديوت وصيداً وغير ذلك، كانت مده سلطنة إجلت عشر سنة وشهرين، توفي سنة ٦٨٩ هـ

ينظر: مسند الجوامع المولي (٤ / ٢٥)، تاريخ ابن الأثير (٢ / ٢٢٠)

(٣) البداية والنهاية (١٣ / ٢٢٥)، المعري في خبر من عمر (٥ / ٢٤٧)

(٤) شقحب كخنفير قرية من قرى دمشق يعرف مرع الصخر ثيب إلى خدأ من الحنبلين

ينظر: الجوامع الماصرة (١١ / ٣٥٥)، تاريخ ابن الأثير (٢ / ٢٤٣)، القاموس المحيط

(٥) (١ / ١٣٦)، تاريخ العرب (٣ / ١٥٤)

(٥) البداية والنهاية (١٤ / ١٨٧)، المعري في أمثلة اللغة النادرة (٢ / ٢٦٩)

## الصليبيون

وفي عام ٦٩٠ هـ حرج لسلطان المملوكي خليل من قلاوون<sup>(١)</sup> على أس حفس لفتح عكا<sup>(٢)</sup> وقد كان له ذلك<sup>(٣)</sup>

وبفتح عكا أنقذ الله مرعب في صفوف الصليبيين الذين كانوا يشدون الساحل الشمالي فأحرلهم الله، وظهر بلاد الشام من مجيهم وشرهم بعد أن مكثوا فيها أكثر من ثمانين ومائة سنة<sup>(٤)</sup>.

وعلى سرهم من أيادي المماليك البيضاء في حماية بصفة الإسلام<sup>(٥)</sup> ضد الممحل

(١) ذلك الأمر صلاح الدين خليل ابن أدم فيصور قلاوون، تسطع بعد موت أبيه النصور قلاوون في ذي القعدة سنة ٦٨٠ هـ لفتح سبطه بأجناد وشر من مصر ودار عكا حتى انتصب، وفتح بعد ذلك عكا من رجل الشام، قال القاضي كان طلائعها بقيادة علي بن طمة ببلاد الموطن رزق القلب رأيت مرافقه، وكان ضحا سمي كبير الوجه مدح جهل مستقر الفضة على وجهه رزق الحرس ودية السطة، قتل سنة ٦٩٣ هـ.

ينظر مرة اخرا ٤١ / ٢٢٢، مورد القعدة في من ولي السطة و خلافة (٢ / ٤٦)

(٢) عكا تقع مدينة عكا من ساحل البحر الأبيض المتوسط في نهاية برأس الشمال للخليج عكا أطلق عليها مؤسسوها اسم عكا وهي كلمة تعني الم من البحر، وسيد المصريين عكا أو عكا أحسنها الصليبيون الصليبية أسلحه بدريخ ١٨ ٥ ١٩٤٨ م بعد قتال عيبه، وفي عكا كبير من المماليك في عكا على الآن

انصهر ينظر موقع ويكيبيديا، موسوعة الحرة، موقع الشبكة الإسلامية، الرابط

<http://www.al-shia.com/html/ara/books/maqadira100.html>

(٣) البداية والنهاية (١٣ / ٣١٩)، تاريخ الإسلام (٥٦ / ١٨٠)

(٤) البدوه والنهاية (١٣ / ٣٢٠)

(٥) بصفة الإسلام أي جماعتهم لسان العرب (٧ / ١٢٧)

والصلبين، لكن الاضطراب السياسي كان واضحاً جلياً وعلى أشده  
والسلطان الواحد منهم قد يُغيب ويعزل لعدة مرات حسب مصالح القوة  
المتفوقة المسيطرة على صنع القرار.

هذا السلطان محمد الناصر تولى السلطة سنة ٦٩٣ هـ، ثم عُزل بعد عام واحد  
فقط، ثم أعيد تولىه للمرة الثانية سنة ٦٩٨ هـ بعد مقتل السلطان المنصور الأخير<sup>(١)</sup>  
وفي عام ٧٠٨ هـ عُزل السلطان محمد الناصر نفسه، ثم عاد للسلطة مرة أخرى عام  
٧٠٩ هـ واستمر في الحكم إلى وفاته سنة ٧٤١ هـ<sup>(٢)</sup>

وكانت الفترة الثالثة لحكم السلطان محمد الناصر فترة استقرار سياسي، وهي في  
الغزاة من سنة ٧٠٩ هـ إلى سنة ٧٤١ هـ ثم عاد الصراع السياسي على السلطة مرة  
أخرى.

مثالاً لذلك الصراع أنه خلال تسع سنوات من بعد وفاة السلطان محمد الناصر  
تولى سبعة من أبنائه الحكم منهم من قُتل ومنهم من عُزل  
فكسبت حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والتنافس على السلطة بسمةً  
واضحةً جليةً على العصر الذي عاش في تغييب النبين السبكي.

---

(١) السلطان المنصور حاكم النبل الأخير من عهده المنصوري، سُلِبَ النبل المنصوري، سُلِبَ  
بعد جمع الملك الناصر المنصور سنة ٦٩٦ هـ وأُصل الأخير هذا محمود بن الملك المنصور  
قلاوون الشراء، وباهه أخته ر. قاء إلى أن جعله من حمة عاتقته، فلما سُلِبَ النبل، وجعله نائباً  
للملك المنصور

ينظر مورد الطهافة في من ولي السلطة والخلافة (٢/ ٤٧)

(٢) المرجع السابق

فانتصارات سلاطين الدنيا لك وخانتهم لغولة الإسلام ضد الموعول والمهلك كانت  
تبعث في قلوب المسلمين الأمل في صدق العودة إلى الله ووحدة الصف الإسلامي  
وفي المستقبل لتخفف على السلطة والاستقامت من أهلها كما يجب هم الإحباط.  
وكان تمي الدين السكي واحداً من أولئك المسلمين بل عالماً من علمائها يعيش  
مهموماً بين مدة الفؤاد وبجزر الإحباط.

### ثانياً، الحياة الاجتماعية،

حياة الساسية الصطرية والتصارع هي السابعة كانت لها انعكاسات على الحياة  
الاجتماعية التي عاش فيها تقي الدين السكي  
طبقة الأمراء وأصحاب السلطة والنفوذ استعملوا هذه الاضطرابات في تحقيق  
أهدافهم ومآربهم الشخصية.

وهناك طبقة عوام الناس المملوك من أمره فهي تنح ثلاثي  
وغيرت الطبقة الثنية وهي التي تهبط أكثر وهي طبقة العلماء والفقهاء هؤلاء  
مأثروا كمثل هذه الأحواء ملأوا وأخذوا وكانوا على طائفتين  
الطائفة الأولى التي بقيت ثابتة عن مبادئها ومبادئها آصرةً مألوفة، باقية عن  
المكر صاعدة بكلمة الحق في الشط والمكر، عادية في سبيل الله بالنسب والسياسة، قد  
صغر التاريخ صغر نهم بعداؤهم من نور

والعائلة الثانية اشترت الحياة الدنيا بالآخر، واستعملت الذي هو أدنى الذي هو  
حبر، فتركت إلى الحكام والسلاطين سباً من منصب أو جود يستزفون منه  
وهذان الفئتان لا يتخلو منها مجتمع من المجتمعات  
وأخيراً كان للموعول تأثير واضح في الحياة الاجتماعية وما قد فعلوه بالمسلمين من

سلك للعلماء، وكل بالأنفس وتدمير للممتلكات وما ترتب عن ذلك من حالات الطمع والخوف والقوصي وروح الكثير من ديارهم. ومحاولة فرضهم لسياسة حكمهم حاد السوء باليابس<sup>(١)</sup> وما فيها من اشتركيات وانعادات المعوية ومحاولة إلزام الناس بها هذا لمحة عَجَل بالحياة الاجتماعية في عصر تقي الدين السبكي

### ثانياً، الحياة العلمية<sup>(٢)</sup>،

ترد تقي الدين السبكي من مصر والشام، وهما من سلفنا سلمت إلى حيز ما من همجية التسلل الدين دمروا، دُور العلم والمكتبات وشرذم العلماء وطغى العلم من العراق، وإن كان هناك اضطراب سياسي منبه على السطوة، لكنه ليس به ذلك التأثير القوي الواضح من جعله التعميم، بل توافر العلماء في عصر السبكي في مصر والشام وفي غيرها من البلاد الإسلامية

وكانت هاتين مطلقتين نهوياً أفندة طغى العلم والعلماء واستعاد تقي الدين السبكي منها استعادة عظيمة.

ولكن هناك في الحجاب الآخر كانت عوائق في طريق سحر العلم، منها التعصب الدعي الذي حل بين حمية العلم وبين الانغماس إلى بعض دور العلم، ليس لنسب خنوه سوى أنهم ليسوا من مذهبهم، بل حُرِّم بعض العلماء من التدريس فيها، وحُرِّم

(١) كتاب الياسا كتاب مكتوب في محبين بعد ضبط وليس عن بعد، نُحِل في هذا الكتاب سياسة

حكيم على رعيته

ينظر القدية والتهية (١٣/١١٨)، تاج العروس (٢٧/٣٠)

(٢) عبيد والتهية لاس كثير (١٣/١٨ - ٣٤٣)، حشر (٢٨٨)، مخطوط المنظريري

خلة العزم من الاستفادة منها، لأهم نيسوا حل هذا المعضل، كما في قصة منع الحفظ الذهبي من رئاسة المدرسة لأشرفيه لأنه ليس أشعري المعتدل.

قال تاج الدين السبكي «ولما شغرت مشيخة دلو الحديث الأشرفيه بوفاء الحافظ الزبي، عيّن هو الذهبي»<sup>(١)</sup> «ها، فوقع السبكي فيها لتشيع شمس الدين ابن النقيب»<sup>(٢)</sup>، وتكلم في حق الذهبي بأنه ليس بأشعري وأن الزبي<sup>(٣)</sup> ما وليها إدولها ولا بعد أن كتب خطه وأشهد من معه بأنه أشعري العقيدة»<sup>(٤)</sup>

(١) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، الإمام مؤرخ الإسلام أبو عبد الله القسري المصري المشغفي، المعروف بالذهبي، وتوفي في ربيع الآخر سنة ٦٧٣هـ، قال تاج الدين السبكي بحديث انصهر، وحاتم الخطيب، القائم بأخيه هذه الصفة يقول حاتم: «في أعين السنة والجماعة، توفي في ذي القعدة سنة ٧٤٨هـ»

ينظر طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ١٠٠)، طبقات الشافعية (٣/ ٥٥)

(٢) محمد بن أبو بكر بن يونس بن عبد الرحمن، القاضي شمس الدين بن النقيب، ولد سنة ٦٦٩هـ، أخذ عن أبي النقيب الشروي وجمعه، قال تاج الدين السبكي «وكتب من أساطين المدققين وحرراً في ذلك» إلا أنها لا تنهك، وفي نسخة حصر ثم طرأ ليس ثم حصر، توفي في ذي القعدة سنة ٧٤٥هـ

ينظر طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٣٠٦)، طبقات القسريين مشغوفي (١/ ٦٨٠)، طبقات الشافعية (٣/ ٥٠)

(٣) يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الملك، الإمام العلامة، الحافظ شيخ الحديث، عمدة الحفاظ، أصحبه الرضا حال الدين أبو المعصوم النقيب في الكتيبة عيسى ثم المشغفي الشري، ولد في ربيع الآخر سنة ٦٥٤هـ، توفي سنة ٧٤٢هـ

ينظر طبقات الشافعية (٣/ ٧٤)، الوفيات (١/ ٣٩٦)

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٢٠٠)



فهذا، مثل واحد فقط لذلك التعصب الذهني المذموم، بخلاف القصص المأساوية  
وما كان فيها من إيذاء للعلية، والتعرض من هم بالتعديب الذي قد يصل إلى حد قتل  
النبي المصنوعه ليس لذنب حرمه سوى اختلاف مذموم<sup>(١)</sup>

وقد عاش بقي الدين فيسكي، رحمه الله، عد الصراع وكان كما هو حال كثير من علماء  
عصره، شديد التعصب للمذهب الشافعي، فسُهر<sup>٢</sup> له أشد الانتصار ولا يخرج عنه قيد  
أنملة، وما إصراره على نس الطي<sup>(٣)</sup> عند الحكم على الرغم أنه ليس إسنه معتد، بل  
يُفهم من كلامه أنه لم يكن مقتنعاً بلحمه، ولكن لسه لأب عدة شافعية إلا دليل على ذلك  
التعصب للمذهب

قال له ابنه تاج الدين: أنت تقعد وتُحكّم وعي<sup>٤</sup> ثياب ما تسوي عشرين درهم،  
وأراك تحرم على نس الطي، يوم، يوكب؟ قال: يا سي هذا صبر شعار الشافعية ولا  
يريد أن ينسى<sup>(٥)</sup>



(١) ينظر البداية والنهاية (١٠/ ٣٠٥)، المنظم (١١/ ١٦٨)، المعري حرم من عم (١/ ٢٣٠)

(٢) الفيسكان، منتج اللاب، واعاده تكرمه، محمه طرابلس، وهو كساء يلقى على الراس والكعبين، ومنه  
ما يُجهد باليد، حرم من التصغير أو الخرافة، أو هو ما يعرف في المعصنة المصرية بالشارف، وهو  
قوس مني معرب تالسان أو تالشان

ينظر الصحاح للزم (٢/ ٣٧٥)، مختار الصحاح، ١/ ١٦٦، بلعجم الوسيط (٢/ ٥٥٣)

(٣) طبقات الشافعية الفكرى (١٠/ ٢٠٨)

## المطلب الأول

### اسمه ونسبه ومولده

#### أولاً: اسمه ونسبه

اسمه علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام السبكي  
كنيته 'أبو الحسن'.

لقبه 'علي الدين'.

بعضُ مُتَبَيِّنِي التَّرَاجِمِ يُصَيِّفُ «الأنصاري الخروحي» نسبةً إلى قيسة الخروح<sup>(١)</sup> من  
الأنصار، رضي الله عنهم<sup>(٢)</sup>، والبعض لم يسه لهم، منهم من نَحَّاهُ التَّحْقِيقَ السَّبْكَ<sup>(٣)</sup>،  
حيث أنه مُخْرَجٌ مِنْ إِثْنَانِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَنَّهُ مَا يُقَطَّعُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ يُقَالُ مِنْ حِطِّ جَدِّهِ  
عَبْدَ الْكَافِي<sup>(٤)</sup> نسبةً لَيْتِ السَّبْكَ إِلَى الْأَنْصَارِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجِدْ بِحَدِّ أَبِيهِ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ مَا

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/١٣٩)، طبقات الشافعية (٣/٣٧).

(٢) الخروح ينسبوا إلى خروح بن حذاف، بما قيلَ بَتِ الْأَرْدَمِ، وقيلَ: حيلة بنت كديهي.

ينظر: تاريخ ابن خلدون (٢/٢٤٤)، صلبه القاري (١٦/٢٥٣)، نسخة الأحمدي (١٠/٢٧٣).

(٣) طبقات الشافعية (٣/٣٧)، طبقات القسرين للداودني (١١/٦٨٥)، ذيل تذكرة الجوهري (ص ٢٢٩)،

الجوم الزاهرة (١٠/٣١٨).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/١٣٩)، معجم محدثي (١/١٦٦).

(٥) عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي، قاضي القضاة، والدين أبو محمد، والد علي الدين السبكي،  
خُدَّتْ بِالْمَدِينَةِ وَوَصَّاهُ، وَيُلْقَى قَبْلَهُ الشَّرَافَةُ وَأَعْمَالُهُ وَالْقُرْبَةُ وَأَهْلُهَا مِنَ الْعِيَالِ أَنْصَرِيَّةٌ، مَوَالِيَهُمْ  
الْأَنْصَارُ، تَمَسَّحَ شَيْعَانِ سَنَةَ ٧٣٥ هـ.

ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٨٩)، ذيل تذكرة الجوهري (١/٣٩).

يُعيد ذلك، والتوقف فيه أسلم، بل هو نفي أو إثبات وسعاً ما وسع إليه<sup>١</sup>

### ثانياً، مؤلفه

وُلِدَ تقي الدين السبكي بقرية سُنْتُ<sup>(١)</sup>، إحدى قرى مصر بالمهوية<sup>(٢)</sup> من أحياء الشرقية، في مسهل شهر صفر، سنة ثلاث وثمانين وستائة للهجرة<sup>(٣)</sup>.  
وقد حددته مآخ الدين السبكي بأن والده ولد في الثالث من شهر صفر<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر قضاء الأرب في أمثلة حسبه تقي الدين السبكي، تحقيق محمد عامر، للجيلد الثاني (ص ٢٨).

(٢) هذا هو المكان في محافظة شوبه بدوينة مصر باسم سبكت، الأولى الاسم فر سبكي من سبكت الضملاء وتسميتها العامة سبكت الثلاثة لأسفل سوقها كل يوم ثلاثاء، والقرية الثانية الاسم الرسمي من سبكت العريصات وتسميتها العامة بسبكت الصمد أو سبكت الأحد وحدث لألفاظ مسووب يوم الأحد، وسبكت ميمنا، الصباح في اللغة المصرية القديمة، والقرية التي منها تقي الدين السبكي قرية سبكت الصمناك

ينظر - ألب السبكي - يوم عجم في دولتي ممالك ١ / ٨٧ تقي الدين السبكي وأثره في الفقه ص ١٠٩

(٣) مؤلف فريده من قرى مصر القديمة، كما ذكر في فتوح مصر، وهي الآن محافظة من محافظات مصر عاصمتها مدينة سين الكوم، تتبع محافظة الشرقية في وسطها بين فرعي النيل شيد ودمياط وهي من شكل مثلث رأسه في الجنوب وقاعدته في الشمال، يبلغ مساحة محافظة شوبه الكمية (٣٠٣ ٢٥ كم<sup>٢</sup>)

مصدر موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، موقع الشبكة الإسلامية، الرابط  
<http://www.al-shua.com/html/ara/books/magadir/ra%20.htm>  
وينظر معجم البلدان (٢١٦ / ٥)

(٤) طبعات الشافعية (٣ / ٣٦)، طبعات المفسرين لعداوي (١ - ٢٨٥)، دين تذكيرة عجايب (ص ٣٩)، الهجوم الزاهرة (١٠ / ٣١٨)

(٥) طبعات الشافعية الكبرى (١٠ / ١٤٤)

## المطلب الثاني

### نشأته

عشر تقي الدين السبكي في بيت علم وصلاح، وفي بيت حر وثراء، وذلك م يكن  
 - رحمه الله - يحمل همّ معيشته ويصرع لطلب العلم، يقول ابنه تاج الدين: «كان يصرح  
 - يعني والده - من البيت صلاة الصبح، فيشتعل على إشباح إلى أن يعود هرب  
 الظهور، فيجد أهل البيت قد عملوا له فوجاء فأكله وبعرد إلى الاشتغال إلى المغرب،  
 فيأكل شيئاً حلواً لطيفاً، ثم يشتغل بالليل، وهكذا لا يعرف غير ذلك، حتى ذكر في أن  
 «ابنه قال لأمه: هذا الشبب يهلك فطرها، ولا شيء فلعنه يرى شيئاً يريد أن  
 يأكله، فقصي في سبيل درهم أو درهمين، فوضعت نصف درهم قففت الحنة  
 فاستمر نحو ثمتين وهو يعود والمندبل معه وتلصق فيه، إلى أن رمى به بل وقال  
 أبش<sup>(١)</sup> أعمل بهذا حلوه عي<sup>(٢)</sup>».

بل ذكر ابنه تاج الدين وسبب أسره، يقول ابنه تاج الدين: «زوجته والله ما نة  
 عنه وعشره خمس عشرة سنة<sup>(٣)</sup>».

وبينة تقي الدين السبكي كانت بيئة علمية، فأبوه من لدن عبد الكافي السبكي،

(١) أبش بمعنى أي شيء، ينظر لسد العرب (٩٤ / ١٢).

(٢) طفاة الشفقة الكبرى (١١٥ / ١٠).

(٣) المرجع السابق.

كان خاصياً في لندون المصرية، وحديث بالقاهرة والمحلة<sup>(١)</sup>، وكان من أعيان سوابق  
 الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد<sup>(٢)</sup>، وحديثه عنه أحو إليه وأبو دوحه<sup>(٣)</sup> القاضي  
 صدر الدين أبو زكريا، سمع الحديث من جماعة وولي القضاء ثم دُرُس بالسبعية<sup>(٤)</sup>  
 بالقاهرة إلى حين وفاته<sup>(٥)</sup>.

ومن كل ما سبق يتبين لنا أن تقي الدين السبكي عاش في بيئة علمية ميسورة احيان  
 ساعدته على طلب العلم، مع ما حبه الله من ذكره و جده تقي وطوبى  
 بقول ابن تيمية الذين اوتفقه في معارفه على والده، وكان من الاشتغال على حاشية

(١) المحلة: ويسمى المحلة الكبرى، هي كبرى مدن محافظة الغربية، وتتكون من حييه هي أول  
 وهي ثاني. وهي عاصمة صناعة القزل والسج في مصر، و محلة الكبرى أكبر مدن جمهورية  
 مصر الغربية من حيث السكان والساحة بعد القاهرة الكبرى والاسكندرية، يزيد عدد سكانها  
 عن مليوني نسمة، ومساحتها ٢٥ ألف كيلو متر مربع

المصدر: موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، موقع الشبكة الإسلامية، الرابط  
<http://www.al-shia.com/htmlarea/books/muqaddir/2100.html>

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٩٠)

(٣) المقصود به الزوجة التي سبق ذكر طلاق السبكي لها، يقال: هو زوجها وهي زوجة، وقد يقال  
 زوجة بقاء والرجل زوج طارئة وهي زوجة أبية، هذه هي اللغة العاليه وبها جاء القرآن بحو  
 قوله تعالى: ﴿لَا تَنْكِحُوا آبَاءَكُمْ وَأُمَّهَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٣٥]

ينظر: ملغوب في ترتيب المغرب (١/٣٧٣)، المصباح المنير (١/٢٥٩)

(٤) ندوة السبعية بالقاهرة: سماه الأمير مكتوم سنة ٧٢٤هـ، وثبت على الطلبة المستمعين، ما حبه من  
 الكتب ينظر: صناعة الأبطال (١/١٠٣)

(٥) طبقات الشافعية (٢/٣٠٠)

عظيم، بحيث يستغرق غالب ليله وجميع يده، وحقى في أنه لم يأكل لحم الغنم. لا بعد العشرين من عمره خبة دهنه، وأنه كان إذا نسم رائحته حصل له شرى<sup>(١)</sup>، وإنها كان يخرج من البيت صلاة الفصح فيشتغل على شايخ إلى أن يعود فُرِيت الظهيرة<sup>(٢)</sup>.



(١) شرى، حصر له في جندة تورم وتور بهطر حبرة قلعه (٢/ ٧٣٦)، الأضواء (٢/ ٢٢١).

(٢) طيفات الشافية الكبرى، (١٠٠ / ١٤٤).

## المطلب الثالث

### شيوخه وتلاميذه

#### أولاً: شيوخه<sup>(١)</sup>

وكما توهرت لثقي الدين السبكي أمرة صمعة عنه على طلب العلم، فكذلك توهر له شيوخ فضلاء وعلماء تحبوا وأساتذته تلقوا أحسنوا يسمو في مراتب العلوم والمصيلة وهذه قائمة بالمرور شيوخه مرسة حسب ما رويخ وفيههم

- ١- تقي الدين ابن دقيق العيد (توفي سنة ٧٠٢ هـ)
- ٢- عبد الكريم بن يحيى الأنصاري، علّم الدين العراقي (توفي سنة ٧٠٤ هـ)<sup>(٢)</sup>
- ٣- نجم الدين أبو العباس، المعروف بأبى المربعة (توفي سنة ٧١٠ هـ)
- ٤- علي بن محمد بن عبد الرحمن بن حبيب، علاء الدين السبكي<sup>(٣)</sup> (توفي سنة ٧٢٤ هـ)

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/١٤٤)

(٢) عبد الكريم بن يحيى بن عمر الأنصاري، علّم الدين العراقي المصري في التصحيح اليد الياسفة وهو مصري، وأما قيل به العراقي لأن أبى إسحاق العراقي شارح لمذهب هو عنه من جهة الأم، ولد سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة في سنة أربع وسبعمائة بالقاهرة ينظر طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٩٥)

(٣) علي بن محمد بن عبد الرحمن بن حبيب، علاء الدين أبو الحسن السبكي المصري، ذو مقام مشهور، إمام الأصوليين في زمانه، ولد سنة ٦٣٦ هـ لقعه بأشام على البحر من عبد السلام، توفي في ذي القعدة سنة ٧١٤ هـ

ينظر طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣٣٩)، طبقات الشافعية (٢/٢٢٥)

٥ محمد بن أحمد بن عبد الحائق، مصري، تلميذ ابن الصائغ<sup>(١)</sup> (المتوفى سنة ٧٢٥هـ).

٦ والده القاضي زين الدين عبد الكافي السكي (المتوفى سنة ٧٣٥هـ)، حيث تعلم عنده في صغره، ووقف معه بحثه عن طلب العلم ويؤسر له سلة بعد الله.

٧ محمد بن يوسف بن علي بن حبان العراقي، أثر الدين أبو حبان الأندلسي<sup>(٢)</sup> (توفي سنة ٧٤٥هـ).

### ثانياً: تلاميذه<sup>(٣)</sup>:

لقد استفاد من تلميذ الدين السكي تلاميذٌ كثيرون، وهو من علمه ما كان هم رداً في إكمال مسيرة شيوخهم، فمن أولئك التلاميذ:

- ١ شمس الدين محمد بن أبي بكر، المعروف باسم القريب.
- ٢ أبو عبدالله شمس الدين الذهبي.
- ٣ ابنه أبو الطيب جمال الدين الحسين بن علي السكي<sup>(٤)</sup>.

(١) محمد بن أحمد بن عبد الحائق، أبو عبدالله، تلميذ ابن الصائغ، المصري، مصري الشافعي، حرم من أبي من مشايخ القرنين في صغره سنة ٧٢٥هـ. ينظر المقدمة والتهية (١١٩٠/١).

٢ محمد بن يوسف بن علي بن حبان، المعروف بـأثر الدين أبو حبان الأندلسي، إشبيلي، العراقي ثم المصري، ولد بمدينة سنة ٦٥٢هـ وتوفي سنة ٧٧٢هـ. ينظر طبقات الشافعية (٦٤/٣).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى (١٠٠/١٤٤).

(٤) الحسين بن علي بن عبد الكافي السكي، جمال الدين أبو الطيب، الإمام تلميذ الدين السكي، وبني رجب سنة ٧٢٢هـ. قال من كتب وكان يحكم جماعة خلفه المرحوم، توفي سنة ٧٥٥هـ. ينظر طبقات الشافعية الكبرى (٩/١١١)، طبقات الشافعية (٢٢/٣).



٤. أبو الصفاء صلاح الدين خليل أليك الصغدري<sup>(١)</sup>.
٥. تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي
٦. مه أبو حامد بهاء الدين أحمد بن علي السبكي<sup>(٢)</sup>
٧. أبو إسحاق بهاء الدين محمد بن عبد الله الأنصاري المغربي<sup>(٣)</sup>



- 
- (١) خليل بن أليك بن عبد الله، لأديب صلاح الدين الصغدري أبو الصفاء، ولد سنة ٦٩٦هـ. كان يحب إلى الناس حسن العاشرة جميل الموداة، توفي سنة ٧٦٤هـ.  
ينظر السيرة الكريمة في أعمال ثلاثة القصة، ٢/٢٠٨، النجوم الزاهرة (١١/ ١٩)
  - (٢) أحمد بن علي بن عبد الكافي بن علي السبكي، فاضل القضاة، بهاء الدين أبو حامد، من الإمام محيي الدين السبكي، ولد في حدود الأخرى سنة ٦٩٩هـ. قال السبكي: له مسائل وعظم حدوده الفقه وتقوى، ساد وهو ابن حشيش، سنة ٧٧٣هـ.  
ينظر معجم الفقه (١/ ٦٨)، طبقات الشافعية (٣/ ٧٨)، بهاء أبو حمزة (١/ ٣٤٢).
  - (٣) محمد بن عبد البر بن يحيى بن علي الأنصاري المغربي، فاضل القضاة، بهاء الدين أبو القاسم، ولد في ربيع الأول سنة ٧٧٠هـ. قال بهاء الدين: يدمع بمبهر مظاهر بصير العظم يحكم بفرجة مع الدين والتقى، توفي سنة ٧٧٧هـ.  
ينظر الوافي بالوفاء (٣/ ١٧٣)، المذاهب (١/ ٥٠)، طبقات الشافعية (٣/ ١٦٨).

## المطلب الرابع

### أشاره العلمية<sup>(١)</sup>

لقد حُفَّتْ تعني الدين السكي إرثاً عديداً عظيماً، كتاب ولا زال راسداً قريباً لملكبيه الإسلامية، ومعيناً يهتد به أهل العلم، وشهداً على عرصة علمه وفرة حجة ريبانه، ولا عرو في ذلك فبعض كان تأسسه العلمي كما قد ذكرنا شيئاً من سيرته، ولعلنا ذكرنا السيوطي أن مؤلفات السكي بلغت مائة وخمسين كتاباً<sup>(٢)</sup>

قال جلال الدين السيوطي: «له في فقهه وغيره الاستبصار الجليل، والدقائق الدقيقة، والقواعد المتحررة التي لم يسبق إليها، وكان شجعاناً في البحث عن عدم من الصلاح والنعاف، وصنف نحو مائة وخمسين كتاباً معولاً ومختصراً، والمختصر منها لا يد أن يشتمل على ما لا يوجد في غيره من تحقيق والتحريم لقاعدة واستقراء وتنقيح»<sup>(٣)</sup>

وقال ابن كثير: «قوله تصانيف كثيرة، مشتركة، كثيرة القائمة، وما زال في مدة القضاء يصنف ويكتب إلى حين وفاته»<sup>(٤)</sup>.

ومؤلفات تقي الدين السكي - رحمه الله - منها ما هو مطبوع موجود بين أيدي طلبة

(١) جملة الشافعية الكبرى ١٠١، ٣٠٧، طهات الشافعية لابن قاضي شهاب (٣/ ٤٤) بعية الرعدة

(٢) (١٧٧/٢)، الوافي بالمراتب (٢١/ ١٦٧)

(٣) بنية الوعاة للسيوطي (٣/ ١٧٧)

(٤) بعية الوعاة (٢/ ١٧٧)

(٤) البداية والنهاية (١٤/ ٢٥٢)

العلم والعلماء، ومنها ما هو حسن حراته كتب التراث الإسلامي ينتظر آياتاً موهبةً  
وسرعاً جادة تسمى لتحريرها من رقعة<sup>(١)</sup> تلك الحرفيات  
وهذه قائمة بـ وقعت عليه أو وقعت على من أشار إليها من مصنفاته رحمه الله. وقد  
جعلتها قسمين

القسم الأول: مؤلفاته المطبوعة

القسم الثاني: مؤلفاته المخطوطة

**أولاً، مؤلفاته المطبوعة:**

١. لإباحت في شرح المنهاج (وصل فيه إلى مقدمته الم واجب وأتمه انه تاجح «الدين»  
طبع في مصر، مطبعة التوفيق الأدبية.
٢. التمهيد في بحب التوحيد، صغ في دمشق، نشر صلاح الدين المسجد، مطبعة  
الترقي
٣. رسالة في رفع الدين في الصلاة، ضمن كتاب (مجموعة وسائل الميرة) طبع في  
بيروت، إدارة الطباعة الميرة، ط ١٩٧٠، ص ٣٥٣.
٤. شعاء السقام في ريرة خير الأنام، صبع في حيدر آباد، ط ١٣١٥ هـ.
٥. فتاوى السكي، القاهرة، مكتبة القدسي، ط ١٩٣٧ م.
٦. منبه الباحث عن حكم دين الوارث.

(١) الرقعة: الكسر: جبل فيه عدة غري، يشاءه صغار باهر والصلوات، كل حردو رفته

ينظر القاموس المحيط (١/ ١١٤٣)، العين (٥/ ١٥٧)

(٢) ينظر حبيب الشاعبة الكبرى (١٠ : ٣٢)، دحلز التراث العربي الإسلامي (١/ ٢٦٥)، معجم

إلياس مركاتي (١/ ١٠٠٥)

٧. العيث المعلق في ميراث من المفق.
٨. تزيل السكينة على ما دلى سديدة.
٩. القور المَحْطَفُ في دلالة كان إنا، حكف.
١٠. بيع مازمون في غيبة المدين.
١١. موقف الرماة في وقف حمدة.
١٢. الكلام على لاس الفتوة، وهو فتوى الفتوة.
١٣. الكلام على قوله تعالى (لا جرح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن).
١٤. البصر ما قد في لا كلمت كل واحد.
١٥. مسألة هل يقل: العشر الأوخر.
١٦. إشراف المصاييح في صلاة التراويح.
١٧. بذل العمة في إمراد العم وجمع العمة.
١٨. الفرق بين مطلق إماء والهاء المطلق.
١٩. عقود الخمران في عقود الزهر والقبالة.
٢٠. القور والمباحث المشرقة.
٢١. أمثلة المشتق.
٢٢. أحوية مؤلات أُرست إليه من مصر.
٢٣. تكمله من مجموع شرح ملهيب (من باب الرد إلى أثناء التعليق).
٢٤. العلم المشهور في إثبات المشهور.
٢٥. معنى قول المظني إذا صح الحديث فهو مذهبي، مطبوع مع إرسائل مسرية.

٢٦. أن من ترك الركوع ليس بمسلمك الركعة على الصحيح

**ثانياً، مؤلفاته المخطوطة<sup>(١)</sup> :**

١. المنار العظيم في تفسير القرآن العظيم
٢. التحرير للذهب في تحرير المذهب
٣. الانبهاج في شرح المهاج (وهو الكتاب الذي مر).
٤. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب
٥. الرقم الإبريزي<sup>(٢)</sup> في شرح مختصر التبريزي
٦. الواشي الإبريزي في حل التبريزي.
٧. كتاب التحقيق في مسألة التعلين.
٨. رافع الشقاق في مسألة الطلاق.
٩. أحكام كل وما عليه تدل.
١٠. بيان حكم الرطب في اعتراض الشرط على الشرط.
١١. السيف المسلول على من سب الرسول
١٢. رسالة في مسألة الطلاق
١٣. نور الربيع في كتاب الربيع
١٤. الرياض الأنيقة في قصة الحديقة
١٥. الإقناع في الكلام على أن (لو) للاستتاع

(١) طبع في المطبعة الكبرى (١٠٠/٣٠٧ - ٣٠٩)، دخلت لغات العربي الإسلامي (١١ ٢٦٥)

(٢) الإبريز الذهب خالص، وهي كلمة معربة

يظهر المصباح بغير (١/ ١١)، المعجم الوسيط (١)، تاريخ العروس (١٥ ١٢٣)

١٦. وشي دخل في تأكيد الشيء بلا
١٧. الرد عن ابن الكتاني
١٨. الأختار بقاء الحجة و لئلا.
١٩. نقول أوجب في القضية بدوجب
٢٠. كيف التدبير في تقويم الحكم والمختار.
٢١. السهم المصائب في قبض دين العائث
٢٢. فصل المقدس في هدايا العمل
٢٣. مختصر فصل المقال
٢٤. نور المصباح في صلاة التراويح.
٢٥. إبراز الحُكْم من حديث (رفع القلم)
٢٦. الكلام على حديث (رفع القلم)
٢٧. الكلام عن حديث (إذا سمع من آدم فقطع عنه إلا من ثلاث)
٢٨. الكلام مع ابن أندلس في المنطق.
٢٩. جواب سؤال ابن عبد السلام
٣٠. أجوبة أهل طرابلس.
٣١. رسالة أهل مكة
٣٢. فتاوى أهل الإسكندرية

٣٣. حوار مؤالات الشيخ الإمام محمد الأصموني، مريم مكتبة.
٣٤. المناسك الكثرى.
٣٥. المناسك الصغرى.
٣٦. مسألة فناء الأرواح
٣٧. مسألة في التقليد في أصول الدين
٣٨. الوارد العمدة
٣٩. إحياء النورس في صنعة إلقاء النورس.
٤٠. لا تساق في بقاء وجه الاشتقاق
٤١. الطولع المشرقة في توافيق على حقيقة بعد طرفة
٤٢. المباحث المشرقة في الوقف.
٤٣. أسئلة العربية سأله عنها محمد بن عيسى السكسكي أحببها السكسكي
٤٤. المسائل المختصة
٤٥. الأدلة في إثبات الأهل
٤٦. طليعة الصبح والنصر في صلاة الخوف والنصر
٤٧. مختصر طبقات الفقهاء
٤٨. أحاديث رفع اليدين

(١) نجم الدين عبد الرحمن بن يوسف بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن علي القرشي الأصموني الشافعي، توفي في ثالث عشر ذي الحجة، قال فيها حديث مصححاً، ومن مصنفاته مختصر نزهة في الحق، ينظر المجموع رقمه ج ١ ص ٢٤٨، شعرات الذهب ج ٧ ص ٩٥

٤٩. المسائل الخالية
٥٠. حديث نجر، لابن
٥١. تحف النور في مسائل الدور
٥٢. النور في الدور
٥٣. مسائل مشر عن تحريرها في باب الكتلة
٥٤. الرقعة في معنى وحدة.
٥٥. منتخب تعليفة الأستاذ في الأصول
٥٦. مختصر عقود الجرائ
٥٧. ورد العن في فهم لعل
٥٨. وقف صاكر.
٥٩. الكلام على الجمع في الحضر لعدم لخر
٦٠. التهدي إلى معنى التعدي

### ثالثاً، المؤلفات التي ضمن فتاوى السبكي،

- للإمام أبي القاسم السبكي كتب وكتبت<sup>١</sup> ورسائل مطبوعة في الأسواق وهي
- موجودة ضمن فتوى السبكي.
١. الغيث المصدق في ميراث ابن المعلن
  ٢. فتوى كل مولود يولد من الفطرة

(١) كتب جمع كتب، وهو تصغير كتاب، مطر معجم الوسيط (٥١٥)، نسبة العشاء



٣. مسألة : أعظم الله
٤. الطريقة السالفة في المساقاة والسحيرة والمراغة
٥. كشف السمات في هدم الكنائس
٦. حفظ الصيام عن فوت التهم
٧. الصيغة في صلب المودعة
٨. الفتوى العراقية
٩. إشراف لمصاحب في صلاة لترويح.



## الخطاب الخامس

### حياته العملية<sup>(١)</sup>

نسب نبي الدين السبكي رحمه الله بمصاحب وطبعية مرموقة تدل على مكانته العلمية التي أهلته لها، منها

١. مشيخة دار الحديث القاهرة بالفهرقة، سنة ٧٢٣هـ ويعتبر ذلك في سن مبكرة، ففي هذا التاريخ يكون نبي الدين ثم يتحدر الأربعة من بعده من عمره حيث أنه ولد سنة ٦٨٣ هـ كما سبق ذكره آنفاً، وذلك قبل تولي قضاء الشام وانتقاله إليها

٢. مشيخة جامع ابن طولون<sup>(٢)</sup> بالساهرة عام ٧١٦هـ، وبعثت منه عام

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١٠ - ١٨١)، المدينة والتهذيب (١٤ / ١٨٤)، الدروس (١ / ٣٥)

(٢) أحمد بن طولون أبو العباس، صاحب مصر، توفي الأمل، وقد بعثه، وقيل من بعده لأمره خروجه، وخرجت قدامه إلى القاهرة في عدة جالست سنة ٢٠٠هـ، فعرض خروجه في سنة ٢٤٠هـ فأجابه به أحمد حفظ القرآن وطب العلم، وأمر، وروى أمور الشام، وروى الديار المصرية في سنة ٢٥٤هـ. وبعد ذلك أربعة - سنة، وكان بهلاً شجاعاً، بعد منيب سائق جواداً من ذكاء، ثم كان حياً سداً، توفي بمصر في شهر ذي القعدة سنة ٢٧٠هـ.

ينظر سير أعلام النبلاء (١٣ / ٩٦)، التوقي بالوصفات (٦ / ٢٦٥)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (١ / ١٧٣)

(٣) جامع أحمد بن طولون، أسسه أحمد بن طولون سنة ٦٦٣هـ ويقيم في القاهرة، انتهى في سنة ١٢٠هـ ألفه في سنة، ومكتبة المسجد أقدم مؤسسة موجودة الآن في مصر، وفي عهد لا يورث أصبح جامع ابن طولون جامعة تُقرئ فيها المصاحب الأربعة وتبليغ الحديث والعلم إلى جانب تعليم الأيتام، ذكر القزويني في حقيقته أن ابن طولون عندما أراد بناء المسجد قال: أريد أن أربي بناء =

٧١٩هـ تم أحييت إليه عام ٧٢٧هـ واستمر فيها إلى سنة ٧٣٩هـ عندما وفي قضاء الشام.

يقول تاج الدين السبكي<sup>(١)</sup> : أحييت به مشيخة جامع طولوب في سنة سبع عشرة، وأن والده الخليفة ناصر به<sup>(٢)</sup> أسفت عليه، وكان ذلك بعد ولادة الأخ أبي حسان، فقال: فكان الولد يقرن ها يا أم وما أدراك أن هذا اليعاذ يعود ويكون روق هذا طولوب، فعند إليه في سنة سبع وعشرين واستمر بيده إلى سنة تسع وثلاثين لما ولي قضاء الشام<sup>(٣)</sup>.

٣- مشيخه ظهر الحديث الأشرقية سنة ٧٤٢هـ بعد وفاة الحافظ الزلي.

٤- توفي قضاء الشام، سنة ٧٣٩هـ، طلب من السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون، وهذا كان حسب انتقاله من مصر إلى الشام، واستمر فيه إلى مرضه سنة ٧٥٦هـ وعودته إلى مصر مرة أخرى.

١- استمر في مصر بقى، ولم يتركها، وأثبتهوا عليه أن يبيت في مصر، وفيه عدد من الأحرار

ولا يعمل من أساطينه، خام، لأنه لا يصير إليه الأمر فاستجيب برأيهم

العصر موقع، ويكتسبه الموسوعة، مع مع المعية لمعلة للاستعلامات المصرية، موقع الشبكة الإسلامية، الرابط

http://www.al-shia.com/html/ara/book/masadir/1.html

(١) مصرية بت القاضي جمال الدين إبراهيم بن الحسين السبكي، روضة الشيخ القاضي عبد الكافي

السبكي، ووالده لإمام تقي الدين السبكي، سمعت من ابن الصلوي تسام من سن السبكي

ينظر البداية والنهاية (١٧٢/١٤)، السلوك (١٩٣/٣)

(٢) حبلت الشافية الكبرى (١٨١/١٠)

٥. الخطابة بالجامع الأموي<sup>(١)</sup>، ويكون ذلك خارج حرم الحضانة والقصبة

بدمشق، وفي ذلك يقول النحوي

تُبهر الميرُ الأمويُّ ألسنا عِلالةً لِمَناكمُ البحرُ التقيُّ

شيوخ العصرِ أحفظُهم جميعاً وأحفظُهم وأقصاهم علي<sup>(٢)</sup>

٦. التدريس بالمدرسة الشافعية البرانية<sup>(٣)</sup>

٧. التدريس بالمدرسة الأتابكية بدمشق<sup>(٤)</sup>

٨. التدريس بالمدرسة السروية بدمشق<sup>(٥)</sup>.

(١) الجامع الأموي - مسجد في دمشق يقع في قلب المدينة القديمة، كان في العهد القديم سقفاً ثم تحول في العهد الروماني إلى معبد في الحرب الأولى، السلافي ثم تحول إلى كنيسة، ولما دخل المسلمون في دمشق، دخل خالد بن الوليد رضي الله عنه حرمه، ودس أبو حنيفة بن ابراهيم مسجداً، فصار يصلي بمسجده و يصلي بكنيسة ثم قام - المدينة الأموي الوفية من عهد ذلك سنة ٩٦ هـ بتحويل الكنيسة إلى مسجد وأعاد بناؤه من جديد واستغرق ذلك عشر سنوات

المصدر: موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، موقع الشبكة الإسلامية، الرابط

(<http://www.al-ahia.com/html/ara/books/maqadir/a100.html>)

(٢) حِفْظَاتُ الشَّافِعِيَّةِ (٣/ ٤٠)

(٣) المدرسة الشافعية البرانية أنشأها والده، ذلك الصالح إسماعيل، ونقل أنشأها سيد الشام ابنه نجم الدين

أيوب، أُنعت ذلك الصالح صلاح الدين، وهي من أكبر المدارس، وأعظمها وأكثرها شهرة، وأكثرها

أوقافاً. ينظر: الدروس (١/ ٢٠٨)

(٤) المدرسة الأتابكية أنشأها بنت نور الدين أرسلان من أتابكته، صاحب بلوغيس، في سنة

أربعين وستة مائة، ينظر: الدروس (١/ ٩٦).

(٥) المدرسة السروية أنشأها طه نقي شمس الدين الخواص مصري، وكند من عظام الخبهاء -

٩. التدريس بـمدرسة العبادية الكبرى دمشق<sup>(١)</sup>.



١٠. القصرين، وهو صاحب حق سرور بالمقدرة وتوفي مسوياً إلى الأمير حيدر الدين سرور، الملك في  
الناصر، العادلي، ومنها عليه شبل المولة كاتر، الحسامي، وألقب الشيخ  
ينظر التدريس (١، ٣٤٧)

١١. مدرسة العبادية الكبرى، أول من أنشأها هو، الدين محمود بن، ركني، وتوفي، ولم تم، ثم بنى بعده،  
ملك المدائن سيف الدين، ثم توفي، ولم تم أيضاً بعده، وبنه ملك الأعظم وأوقف عليها الأوقاف،  
«عين شرح مور القصر» مدرسة الشافعية ووضع هرايا تحت، ولم يتمها، وتوفي أنرفا، عين  
ذلك إلى أن، أول ملك العاص ذلك البناء وعمل مدرسة عظيمة سميت العاصية  
ينظر التدريس (١، ٢٧١)

## الخطاب المصاحب

### مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

لقد أثنى أهل العلم ثناء عظمياً على السبكي في حال حياته وبعد مماته، وحدث الله به ما يمكن من ملائمة فقد بل حتى من مشايخه ومعاصريه الذين لا حصر لهم في المحبة ودفقه ملاحظة ومجواب الرأي، حتى أن شيخه نجم الدين أبا العباس، المعروف بابن الرقعة<sup>(١)</sup> كان يمازله بمعاملة الأقران، ويتألف في تعليمه، ويعرض عليه ما يصنعه في الطلب<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>

بل كان يقول فيه: «هو يدم العقلاء»<sup>(٤)</sup>.

قال ابن تاج الدين: فلعلي أن ابن الرقعة حصر مرة إلى مجلس اخافه أبي محمد البصافي<sup>(٥)</sup>، هو جد الشيخ الإمام لوفاه بين يديه، فقال: «حدثت أيضاً؟»، وكان ابن

(١) أحمد بن محمد بن علي بن مرتضى الأنصاري الحارثي، حاشي مؤلف نشاطه في عصره، نجم الدين أبو العباس ابن الرقعة المصري، ولد بمصر سنة ٦٤٥ هـ حسب تصحيح المطبوعة منها المكتبة في شرح التبيين والمطب في شرح الوسيط في نحو أربعين مجلد، مات ولم يكمله، وابن الرقعة أعجبه في معرفته خصوص الشافعي وأهله في قوة الفهم، كان رئيساً حكيماً محسناً إلى الطلبة، توفي بمصر في رجب سنة ٧١٠ هـ ينظر طبقات الشافعية لكبرى ج ٩ ص ٢٤، طبقات الشافعية (٢١٣/٢)

(٢) مقصوده: مطلب في شرح الوسيط طبقات الشافعية (٢١٢/٢)

(٣) طبقات الشافعية (٤١/٣).

(٤) مضاف السابق.

(٥) عبد الملك بن حنف بن أبي الحسن بن شرف المصنف الكرم شرف الدين أبو محمد، أبو أحمد البصافي، ولد بمصر في أواخر سنة ٦١٣ هـ قال عنه الشافعي العلامة الخياط نسخة من الأئمة الأعلام ونية قائد الحديث توفي في سنة ٧٠٥ هـ

ينظر طبقات الشافعية (٢٢٠/٢)، الوفيات (١٦٥/١)

الرفعة بمطعمة الولد في العقد عدة يفس أنه لا يعرف سواء، فقال الدمياطي لانس  
الرفعة كيف تقول؟ قال قلت للمسكي تحدث أيضا فقال إمام المحدثين، فقال لانس  
الرفعة وإمام العقهاء أيضا، فبكت شيخة الباجي فقال وإمام الأصوليين<sup>(١)</sup>

وقال أيضا: «صبح أن شيخة الإمام علاء الدين الباجي رحمه الله أقبل عليه بعض  
الأمراء وكان الشيخ الإمام يلى حاشيه لأبليس، وعن حاشيه الأمير بعض أصحابه،  
فقدم الأمير بين الباجي والشيخ الإمام، ثم قال الأمير للباجي عن أبيه يسره»  
هذا إمام فاضل، فدار له الباجي: أنتري من هذا؟ هو إمام، لأئمة<sup>(٢)</sup>

وقال به شيخة أبو محمد الدمياطي «هو إمام محدثين»<sup>(٣)</sup>  
وكان الحافظ للري يلقبه بشيخ الإسلام<sup>(٤)</sup>، ولم يكن الحافظ المزني يقول هذا لعل  
إلا لشيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٥)</sup>، ولشيخ شمس الدين ابن أبي عمر<sup>(٦)</sup>

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/١٩٩)

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/١٩٥)

(٣) المصدر السابق

(٤) ينظر طبقات الشافعية الكبرى (١٠، ١٩٥)

(٥) أحمد بن عبد الحميد بن عبد السلام بن معة اعزاني الدمشقي حنفي، تقي الدين أبو العباس،  
شيخ الإسلام إمام لأئمة المجتهدين، وولد سنة ٦٦ هـ قال الذهبي كان يلقب به  
العجب إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف التي يوردها، ولا أشد استحباب المصون وعروها  
عنه، وكتب الشئ كتب غيره، وكل طرف مسألة يوردها رقيقة، وكان آية من آيات الله مع ما  
كان عليه من المكرم والسخاء، والفرح من ملائحته، حتى قالوا علم يوردها بين أن توفي  
في سنة ثلاثين لمئتين من شهر القعدة سنة ٧٣٩ هـ ينظر انساب الطلائع (١٠/٦٤)، القبر  
الكامنة في أصل ثلاثة أقدام (١٠/٦٨)، الوافي بالوفيات (١٠/٦١)

(٦) شمس الدين ابن أبي عمر المقدسي محمد بن حمزة شمس الدين أبو عبد الله طنممي الحنفي، وولد  
سنة ٦٣ هـ كان عالما حازم إماما، ذكره في تاريخه إلى سنة ٦٩٧ هـ

ينظر الوافي بالوفيات (٣/٢٢)

وقال تقي الدين أبو الفتح السبكي<sup>(١)</sup> : «إِنَّمَا رَأَيْتُ تَمَعِيًّا»<sup>(٢)</sup>



(١) محمد بن عبد القويوم بن يحيى الأنصاري السبكي، الفقيه المحدث، تقي الدين أبو الفتح، ولد سنة ٦٠٤ هـ بمكة عن جده الشيخ محمد الدين السبكي وعلم الشيخ تقي الدين السبكي، توفي في ذي القعدة سنة ٧٤٧ هـ.

ينظر طهقات الشافعية الكبرى (١٠١/١٦٩)، طهقات الشافعية (٣/٥٩)

(٢) التميمي، هو من تقي الصفحي مؤيداً لما في أصل الله تعالى عليه وسلم وما في ذلك ينظر شرح حجة العكر الشافعي (١، ٥٩٥)، التلويح والتحرير ٢، ٢٨٤، معجم معاليد العلوم (١، ٤٥)

(٣) طهقات الشافعية الكبرى (١٠١/١٩٥)



## المطلب السابع

### وفاته<sup>(١)</sup>

توفي في القبر السكي، ودفن من الكأسر التي كتب الله أن يدونها سنن حقه، وذلك أنه حينما شعر بضعف صحته وضرأه، خرج إلى مسقط رأسه مصر، فسمع على فكيه أنه باع الدين من القصد<sup>(٢)</sup>، وحينما تحقق له ما كان يهوس إليه، واستمر القصد لأنه، شذر حاله إلى مصر بعد كساح وخدمة لدين الله.

قال أنه تاح للبين: «أسأله الصفح في ذي القعدة سنة خمس وخمسين ومئتين، واستمر عليها إلا أنه لم يخلص قط». واستمر بدمشق عليها إلى أن وليت أب القصد، ومكث بعد ذلك نحو شهر، وسافر إلى مدينة المصرية، وكان يذكر أنه لا يموت إلا بها، فاستمر بها عليها يومين<sup>(٣)</sup> بسيرة، ثم توفي ليلة الاثنين، المسفرة عن ثالث جمادى الآخرة سنة ست وخمسين ومئتين، فظهر نقاره، ودفن بباب النصر فقامه الله برحمته ورضوانه وأمكنه فسبح حقه<sup>(٤)</sup>.

فكملت وفاته ليلة الاثنين الثالث من جمادى الآخرة سنة ٧٥٦هـ.

(١) عقاب الشاذلية بسكي (١٠ - ٣١٦)، طبقات الشاذلية لأن فاضل شهاب (٣/ ٥٣)، الذب

والنهاية لأبي بكر (١٣/ ٣٥٢)

(٢) بقية الوعدة (٢/ ١٧٧)

(٣) يومين، صمغ أيام. وهذه العبارة مستعملة في جمع من أهل العلم، ولكني لم أجد في معجم

العلم.

بطل، مشروعات الكتب (٨/ ١٩٦)، الصور اللامع (١٠/ ٢٧٨)، الوافي بالوفيات (١٠/ ٢٢١)

(٤) طبقات الشاذلية الكبرى (١٠ - ٣١٦)

وقيل: توفي سنة ٧٥٧ هـ<sup>(١)</sup>

وقيل: توفي سنة ٧٥٥ هـ<sup>(٢)</sup>

وما دُيِّرَ أولاً هو الذي عليه جمهور علماء الشيعة والنزاجون، وهو ما ذكره ابن  
ناح الدين، وهو اُتْرَبُ الناس به

وسمك تكون منه حياته. رحمه الله ثلاثة وسبعين عاماً وأربعة أشهر ويومين<sup>(٣)</sup>

وقيل: قد اكتمل ثلاثاً وسبعين سنة ودخل في الرابعة والتسعين شهراً<sup>(٤)</sup>، وهذا

خلاف الصواب فولادته كانت في سنة ٦٨٤ هـ ووفاته سنة ٧٥٦ هـ.

رحمه الله، ورحم علماء المسمين عامة، ساروا الهدى ومصابيح الدُّخَى وورثته

الشيخ المصنف، وحررهم عن وعن المسمين جميع أحرارهم، وحملاهم في مستقر رحمتهم،

وفاؤهم كرامته إنه هو الجواد الأترُّ الكريم



(١) خاتمة النهاية (١/ ٢٢٥١)

(٢) بعية الوعاه (٢/ ١٧٧)

(٣) ينظر: حسن المحاضرة للسيوطي (١/ ٣٢٣)، طيف الشيعة للإسوي (٢/ ٢٥)

(٤) ينظر: البداية والنهاية (١٤/ ٢٥٦)

## المبحث الرابع التعريف بالشرح

وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب.
- المطلب الثاني: نسبة الكتاب إلى مؤلفه.
- المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.
- المطلب الرابع: أهمية الكتاب وأثره فيما بعده.
- المطلب الخامس: موارد الكتاب ومصطلحاته.
- المطلب السادس: نقد الكتاب (تقديمه بذكر مزاياه والمآخذ عليه).

## المطلب الأول

### دراسة عنوان الكتاب

عنوان الكتاب (الإنهاج في شرح المنهاج)، وهذا العنوان من صُنع مؤلفه تقي الدين السبكي، حيث ذكر هو ذلك في مقدمة كتابه فقال: «هذا كتاب قصدت فيه شرح منهاج شرحاً لطيفاً يتأهل به صانع المصنفين ولا يقصر عن إفادة المنتهي، وسببت هذا الشرح الإنهاج في شرح المنهاج»<sup>(١)</sup> وكل من ترجم لتقي الدين السبكي وذكر مؤلفاته يذكر هذا الكتاب بهذا الاسم ومن ذلك:

١. قال ابنه تاج الدين، في معرض ذكر مصنفات أبيه عند ترجمته له: «الإنهاج في شرح المنهاج للسبكي وصل فيه إلى أوائل الطلائع»<sup>(٢)</sup>.

٢. وقال قاضي شهبة<sup>(٣)</sup>: «الإنهاج في شرح المنهاج وصل فيه إلى الطلائع في نهاية آخره»<sup>(٤)</sup>.

٣. وقال في كشف الظنون في معرض ذكره لمنهاج الطالبين: «وهو كتاب مشهور متداول بينهم، يعنى شأنه جملة من الشافعية، فشرحه الشيخ تقي الدين هي سن

(١) مقدمة الإنهاج شرح منهاج، مخطوط، د. د.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣٠٧).

(٣) تقي الدين أبو بكر بن شهاب الدين أحمد بن محمد بن داود شهبة صاحب طبقات الشافعية، سمع من أكبر أهل عصره من مصنفاته شرح المنهاج ولباب التهذيب والتلخيص تريح ابن كثير وطشعي من تريح الإسكندرية لسورج وغيره، من مصنفاته، توفي بمصر فجاءه يوم الخميس

حادي عشر ذي القعدة سنة ٨٥١هـ. ينظر شذوذ الذهب (٧/٢٦٩).

(٤) طبقات الشافعية (٣/٤١).

عبد الكافي السبكي، ولم يكمله بل وصل إلى الطلاق، ومساء الإقناع، وبقى سنة ٧٥٦  
ست وخمسين وسعمائة، وكمله مساء الدين أحمد<sup>(١)</sup>.

٤. قال الخطيب الشريفي في الإقناع: «وما وقع لأبى الربعة في الطلب من تعيينه  
بإذاعات مرتدا، وأنه إذا أسلم تبين إرضاه، علمه في ذلك مباحه السبكي في  
الإقناع»<sup>(٢)</sup>.



(١) كشف القلوب (٢/ ١٨٧٣)

(٢) الإقناع الشريفي (٢/ ٢٨٤)

## المطلب الثاني

### نسبة الكتاب لمؤلفه

لا شك أن كتاب الانتهاج في شرح الفهاج، هو لفتي الدين السكي، وقد وصل منه إلى كتاب «مطالع»، وكل من ترجم له ذكر ذلك، وقد سبق ذلك في مطلب الأول من هذا البحث، عند معرض الحديث عن دراسة العنوان.

إضافة إلى اثنتي كتب العهد من نسبة هذا الكتاب لفتي الدين السكي، من ذلك

١. كشف الظنون، حاجي خليفة (٢ / ١٨٧٣)

٢. الفهرس الشامل لفتيات العربي الإسلامي المخطوط، الصادر عن آل البيت، الأردن، قسم المخطوطات وأصوله (١ / ٢١).

٣. تاريخ الأدب العربي، كمال بوركتين، القسم السادس (١٠ / ١١)

٤. معجم المؤلفين، رضا كحالة (٢ / ٤٦١).



## المطلب الثالث

### منهج الشارح في الكتاب

يمكن الوصول إلى منهج تقي الدين السكي في لانتهاج من طريقين الأول: قراءة مقدمة الكتاب، فمقدمة أي كتاب تُفصّل غالباً عن خطة و منهج الذي سيُسلّكه المؤلف .

الثاني: قراءة وتلخيص وصبر أعين منهجه من خلال الكتاب . ومن ههنا «طريقين سيّين» أن تظني الدين السكي منهجاً سلّكه في هذا الكتاب لا يكاد ينحرف و هذا المنهج يتمثل فيما يلي:

١- أن أسلوبه في الكتاب كان منميراً بحيث يستعيد منه طُلب العلم بتبلي السهولة عبارة و عدم تكلفه فيها، ويستعيد منه كذلك العالم المتبحر ما فيه من التحريجات و المباحثات الجديدة الحادثة للأفقه و هدام حُرّ عنه هو نفسه في المقلعة بقوله: «أشر حاً لطيفاً شيئاً، يصحح للمعتدي، ولا يقصر عن إفادة المنتهى»<sup>(١)</sup>

٢- التزم السكي بكتب و فصول و ترتيب منهاج القائلين

٣- في مذهبه كل كتاب بدأ مذكر الأدلة الشرعية الدالة على المشروع و حيد، ثم يذكر التعريف الدعوي و الاصطلاح ليعنوان الكتاب، وكل ذلك قبل أن يشرع في شرح المتن.

٤- يبدأ بذكر العبارة من متن المنهاج حصة كانت أو كلمة و يميزها عن لشرح بقوله (أقال) ثم يشرع في الشرح، و يذكر «الاتفاق» إن كانت من مسائل الفقهاء عليها، أو ذكر الخلاف إن كان فيها خلافاً، و يذكر الأقوال و الوجوه في المنهاج، ثم يُتمّز بينها

(١) مقدمة الانتهاج في شرح المنهاج، مخطوط، (ت/ ل ١)

بذكر الراجح أو الأصح أو الأظهر منها

٥. قوة استحصاله بنصوص الشافعي، سواء من الأم أو مختصر المرئي أو غيرهما، وهذا أشار إليه أنه تاج الدين بقوله «وأما استحصال نصوص الشافعي وأقواله فكان يكاد يجمع الأم ومختصر المرئي وأمثالهما»<sup>(١)</sup>

٦. وقد نقل عن الإمام الشافعي عرواً، يقل هل هو من الفروع القديم أو الجديد.

٧. التأصيل للمسألة من الكتب والمصنفين والإجماع، قبل الشروع في شرحها عالياً

٨. إذا استدركت مسألة عالياً ما يذكر الروايات المختلفة وحكمها

٩. كثرة نقله عن فقهاء الشافعية من المتصدين والمتأخرين مع ذكر دليلها

١٠. كثرة نقله عن روحه الطائفة، وفي كثير من الأحيان يصرح بالنقل بقوله قال

المصنف، وفي أحيان أخرى ليست قليلة بنقل كلامه كثيراً ولا يصرح بالنقل

١١. ذكر عدداً لا بأس به من الفروع الفقهية والأصولية<sup>(٢)</sup>

١٢. لا يقتصر في ذكر الخلاف على نقل خلاف فقهاء الشافعية فقط، بل في كثير

من الأحيان ينقل الخلاف عن أئمة المذاهب الأخرى كآبي حنيفة<sup>(٣)</sup> ومالك<sup>(٤)</sup>

(١) حساب التسمية الكبرى (١٠/١٩٨)

(٢) حيث قد أهرمت حيث في ملحق الفهرس

(٣) العمدة بن ثابت التيمي، أبو حنيفة الكوفي، مولى من مولى أبي عبد الله بن علي، هو أحد العراف، وروى أصحاب

الترقي، قبل إيمه من أبناء فارس، أبو أس بن مالك، سمع عطية بن عبد الله وعكرمة بن عبد الله بن سفيان، عماد،

عاب في رجب سنة ١٥٠ هـ.

ينظر تهذيب الكمال (٢٩/١١٧)، تهذيب التهذيب (١٠/٢٠١)، الكشاف (٢/٣٢٢)

(٤) مالك بن أنس بن مالك من أبي عامر بن عمرو الأصمعي، أبو عبد الله مسلمي التقي، إمام ذو -



وأحمد<sup>(١)</sup>، رحمهم الله جميعاً، من يذكر كنهات أحوال التابعين كالخمس البصري<sup>(٢)</sup> والزهري<sup>(٣)</sup>

١ - عنده، قال أبو حنيفة: أصبح الأسدي معها، ماتت عن سابع عمر، من عمر ١٠٠ سنة ٩٤ هـ وتوفي سنة ١٢٩ هـ وله تسع وسبعون

ينظر حلية الأولياء (٣١٦/٦)، تقريب التهذيب (١/١٦١)، الكشاف (٢/٢٣٤)

(١) أحمد بن حنبل بن هلال، رَأَسَدُ، الإمام أبو عبد الله الشيباني، إمام أهل السنة، من عصر الله به الإسلام يوم حجة القود، يحلوا القرآن في مصر بأبي بكر رضي الله عنه للإسلام يوم الف ليلة قال: الله، رأيت شاة يد، قال: حدثت قال: الناس كلهم صدق قلت من هو؟ قال أحمد بن حنبل، ولد سنة ١٦٤ هـ، عمل عدة مائة ومصر في أول يوم من شهر ربيع الأول ليلة الأربعاء، وحُتْمٌ وتوفي يوم الجمعة لاثني عشرة ليلة خلت من سنة ٢٤٦ هـ. رحم الله إمام أهل السنة وخليفة

ينظر التوقي بالزهد (٢/٢٢٨)، حلية الأولياء (١/١٦١)

(٢) خمس بن يسار البصري، القلق المأثر في الزهد العاشق إمام أهل السنة، ولد بطنجة سنة ٦١ هـ في خلافة عمر رضي الله عنه، وأقام أمه حيرة مؤلاً لأم سلمة، فكانت يذهب لمودع في حجة، وشاعله أم سلمة يذهب، روى في أبيه، أي وسبع جمعاً من الصحابة منهم عثمان، وطهارة وعبد، وروى عن عمرو بن حصين، وأربعة بن شعبة وروى عنهم رضي الله عنهم وأوصاهم، صار كاتباً في إمارة معاوية فربيع بن ريد مشوي حرراً، ومما فيه كثيرة ومخالصة عريضة، كان رأساً في قسمة والحديث رأس في الزهد والصدق رأساً في الفصاحة والبلاغة، رأساً في الشجاعة، توفي ليلة الجمعة سنة ١١٠ هـ وله تسع وثلاثون سنة

ينظر التوقي بالزهد (١/١٢٢)، الكشاف (١/١٩٧)، الكشاف (٢/٢٢٢)

(٣) أبو بكر محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب، قرطبي أحد الفقهاء والمحدثين والأعلام التابعين بطنجة، ولد سنة ٥٠ هـ، روى عشرة من الصحابة روى الله عليهم، وروى عنه جماعة من الأئمة منهم مالك بن أنس وسعيد بن جبلة وسعيد بن أبي ربيعة، كتب عمر من عبد العزيز رضي الله عنه إلى الألفي عليكم من شهداء فإنكم لا تجوزون حد أعلم بالجنة المصيبة منه، توفي ليلة الثلاثاء لسبع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان سنة ١٢٢ هـ وهو ابن الثمان وسبعين سنة

وابن عينة<sup>(١)</sup> والثوري<sup>(٢)</sup> وغيرهم من التابعين

١٣- يُخرج على أصل المسألة مسائل فرعية جديدة، ويذكرها بقوله: (فرع).

١٤- إذا كانت هذه المسائل المقررة لم يُسبق إليها ذكر ذلك، وإلا سكنت.



١- ينظر مع أعلام النبلاء (٣٢٦/٥)، ولقد أُنشد الزبد (١/١٦٨)، بالوفيات (١١٨).

(١) سليمان بن عينة بن أبي عمير، فرس، عراقي، مولى الزبير بن الزناد، من بني علال بن عامر - وعيل صوفسي - هاشمي، وقيل مولى المصالح، أو محمد الكوفي، لكن، الإمام شيخ الإسلام، مؤسس سنة من ١٠٧ هـ قال ابن حبان: وقد يما عداً ثمة حجة راجداً عنه، فخصه عن صحبه حديثه ورواته، حج صحيح حجة، وروى عن الزهري وأبو اسحق السعدي، توفي سنة ٩٨ هـ.

ينظر الوافي بالوفيات (١٥/١٦٥)، النبوك في طبقات العلماء، وعلوك (١٦٠).

(٢) سليمان بن سعيد، الإمام أبو عبد الله الثوري، أحد الأعلام عن ربه، كان أبوه سعيد من طبقت لحيثية، خلفه بعد العلم وهو من أهل، وكان يوقد دكاء، صدر إماماً لهم، من أهلهم وهو

شاهد قال ابن مذكور ما كتب عن أحمد بن، توفي في شعب سنة ١٦ هـ عن أربع وسبعين سنة.

ينظر الوافي بالوفيات (١٥/١٧٤)، مع أعلام النبلاء (٧/٦٧٩)، الكشاف (١/٤٤٩).

## الوظائف الواجب

### أهمية الكتاب وأثره فيمن بعده من العلماء

#### الشرح الأول : أهمية الكتاب

١. ذكرت في المقالات السابقة أقوالاً منشورة لأهل العلم تبين أهمية ومكانة كتاب الأبهج
٢. نقلت أقوال علماء الأخرى وما فتنها، مما جعله مصدراً للإحلال على أقوال المذهب الأخرى.

٣. أنه من أوائل من شرح المصباح، فهو من الرواد ومن جاء بعده استندوا به.
٤. كثرة نقله عن فقهاء الشافعية وغيرهم، مما جعل الانتهاج مرجعاً سهلاً ليعرفوا هذه الأقوال، ويبين وأن بعضاً من هذه الكتب مفقود ولا يعثر الأخرى في حكم المفقود لصعوبة الاستدانة من فيها وهيئة خرائط لمخطوطات.
٥. الانتهاج شرح للمصباح، والمصباح من كتب المذهب المعتمدة.

٦. يستند الكتاب كذلك أهمية من أهمية مؤلفه، فتؤلف الأبهج تفي الدين السبكي هو أحد شيوخ الشافعية الثلاثة إذا أطلق لفظ الشيوخ

#### الشرح الثاني : أثره فيمن بعده

١. لا شك أن لكتاب الانتهاج، تفي الدين السبكي أثرًا واضحاً على من أتبع بعده من العلماء، وليس فقهاء الشافعية فقط بل فقهاء المذاهب الأخرى ويمكن تقسيم ذلك الأثر إلى قسمين.

١- أثره فيمن بعده من فقهاء الشافعية.

٢- أثره فيمن بعده من غير فقهاء الشافعية.

### أولاً: أثره فيمن بعده من فقهاء الشافعية:

اجتهدت في أخذ عينة من حجة وعشرين كتاباً من كتب فقهاء الشافعية التي ألفت بعد تلميذ التلمذ السكي في محاولة لحصر ما يُقرّ به، ولا يقل العناء إلا من من يقوم بعلمه وفقه بل ويكون مُتَوَسِّعاً في فهمه. ويسمى هذا البحث في الحاسب الآلي بـ "تَحْرِيْجُتْ" بالإحصائية التالية

تسلسل	العبارة	العدد
١	قال السكي أو قاله السكي	١١٩٢ موضعاً
٢	اختاره السكي	٤١ موضعاً.
٣	رده السكي	٧ مواضع.
٤	قال الشيخ أو قاله الشيخ	٣٢٥ موضعاً
٥	ورود اسم السكي في أثناء الكلام	٣٠٨٩ موضعاً

### ثانياً: أثره فيمن بعده من غير فقهاء الشافعية:

ثم أجدت عينة من كتب المذهب الثلاثة الأخرى وباستخدام الطريقة السابقة وجدت الإحصائية التالية عن عدد الأقوال عن السكي، وفي كثير من المواضع لا يُذكر اسمه محرراً بل يقرن مع صفة الإمامة إجمالاً به.

تسلسل	المذهب	عدد كتب الميمنة	عدد المواضع
١	الحنفية	٢٧ كتاباً	٩٣ موضعاً
٢	المالكية	١٨ كتاباً	٣١ موضعاً
٣	الحابلة	٢٩ كتاباً	٨ مواضع.

وكل ما سبق إن قلَّ على شيء، فإن يدلَّ على تأثر من علمه من التصغير به ودلت  
التكرار ليس مقتصر آ على علماء الشافعية بل و علماء المذاهب الأخرى

### أمثلة لهذه النقولات :

#### أولاً: المذهب الشافعي:

١. قال الدمياطي في إحياء الطالين: « قال السبكي. وأما أنقطع محل الإناز بدك  
وصحته، فكس أحب الاختصار على إحدى عشرة فأقل، لأن غالب  
أحواله<sup>(١)</sup> »

٢. قال الشريفي في الإقناع الثاني عشر العمل بدخول مكة المشرقة ولو كان  
حلالاً على المصوم في الأم، قال السبكي وحسنه لا يكون هذا من أغسال  
الحج، إلا من جهة أنه يقع فيها<sup>(٢)</sup>.

#### ثانياً، المذهب الحنفي

١. قال ابن نجيم<sup>(٣)</sup>. نقل الإمام السبكي في رسالة ألفها في هذه المسألة أن القول

(١) إحياء الطالين (١/ ٢٥٣)

(٢) الإقناع بشرعي (١/ ٧٢)

(٣) ابن القيم بن إبراهيم بن محمد بن محمد الشيرازي، حنبلي، حامي لإمام العلامة، صاحب =

يُذْخِرُونَ الْإِنْسِيَاءَ فِي الْإِيْذَانِ هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ السَّلَفِ مِنَ الصُّحَّاحَةِ وَالشَّافِعِيِّ وَنَحْوِهِمْ<sup>(١)</sup>

٢. قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ<sup>(٢)</sup> «وَيُظْهِرُ ذَلِكَ مَا دُكِّرَ السَّكِّيُّ أَلِ الْحِجَابَةِ تَحْصِلُ سَدَاسُكَةً، وَفَرَعَ عَلَى ذَلِكَ، لَوْ صَحَّ فِي فَصَاءٍ بَأْذَانٍ وَإِقَامَةٍ مَعْرُودًا ثُمَّ خَلَفَ أَنَّهُ صَحَّ بِالْحِجَابَةِ لَمْ يَحْتِجْ<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>

### ثالثاً. المذهب المالكي

١. قَالَ فِي ابْنِ عُثَيْمٍ<sup>(٥)</sup> «وَقَوْلُهُ وَتَحْفِيفٌ تَقْسِيرٌ لِرَحْصَةٍ حَقَّقَتْهَا كَمَا قَالَ ابْنُ السَّبْكِجِيِّ الْحَكَمُ الشَّرْعِيُّ الْمُتَعَبِّرُ مِنْ ضَعْفِيَّةٍ إِلَى شُهُولَةٍ يُعَدُّ مَعَ قِيَمِ السَّبْكِجِيِّ

القصصات منها، البحر الرائق شرح كثر المؤلفات، وكتاب الموائد الربية في فقه الحنفية، ص ١٧٠، ألف دةلة وكثير، وغيرهما من تصانيف، وهو في صحيحه يوم الأ بعد من رحب، ص ١٧٠.

ينظر شرواح النصب (٥٨ / ٣٥٨)، حقه المعرف من أساءة المؤلفين، وأثره، ص ٦٠، (٣١٤)

(١) البحر الرائق (٥٠ / ٢)

٢) الشيخ علاء الدين بن محمد بن عابد بن صاحب حاشية ابن عابد بن علي الزر لمؤلفه

ينظر إصباح الدليل (٤١ / ١)

(٣) حيث أتى في بيانه، والحق خلف في المعنى، ولم يبق ما يرجعها مختار الصحاح ١١٠١.

إصباح النير ١٥٤ / ١

(٤) حاشية ابن عابد بن (٥٥٤ / ١)

(٥) الشيخ العلامة أحمد بن عيسى بن سالم بن مهدي الكرمي شرح الرسالة وغيره، ومداينه مرة

ومثلاً به، لم يحضر إلى القاهرة، فتمهدها، اجتهد وتعمدها، وانتهت إلى الرسالة في مدعيه، من

مؤلفاته شرح الرسالة وشرح التوبة وشرح الآخرة، في سنة ١١٧٥ هـ عن ٨٢

سنة ينظر عجائب الآثار (١٢٧ / ١)

لِلْحُكْمِ الْأَخْصِيِّ<sup>(١)</sup>

٢. قال الخُرشي<sup>(٢)</sup> "قال ابن السكيت: العلم المخصوص من عمومته مراد تناول ولا حكم لقرينة التخصيص"<sup>(٣)</sup>.

وابتداءً: بالذهب الحنبلي:

١. قال البهوتي<sup>(٤)</sup> "قال السبكي: أيها الحكم بالروح هو الأثر الذي يوحى  
بالعلم"<sup>(٥)</sup>.

٢. قال مصطفى من معبد السيوطي الرحباني<sup>(٦)</sup> "قال السبكي: إذا وقف علم شخص ثم أولاده ثم أولادهم، وشرط أن من مات من ماله مصيبها للآخرين

(١) الفوائد القدوات (٢/ ٢٦٥)

(٢) الإسم العلامة للشيخ محمد الخُرشي، التلخيص: شرح حليل وحرر، توفي سنة ١١٠٠هـ

ينظر: حجاب الأثر (١/ ١١٣)

(٣) شرح مختصر حليل (٢/ ٥٦)

(٤) معصوم بن موسى بن صلاح الدين، أبو السعدان البهوتي، شرح المصنف معصوم، وحققه عليهما السلام  
بهاء من مصنفاته لمدينة كتاب، شرح الإقناع، شرح على منتهى الإيضاح، شرح زاد المستمع  
للحنبلية، شرحاً قنياً على ما انفرد به الإمام أحمد في مسائل الفقهاء، وغيره من المصنفات، توفي  
سنة ١٠٥١هـ

ينظر: مدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (١/ ٤٤١)، معجم الكتب (١/ ١٨٨)

(٥) كتاب القبح (١/ ٣٢٣)

(٦) مصطفى من معبد بن عبده الرحباني، المصنف الخليل الشهير بالسويحي، من أكثر تلاميذ محدث  
الشمس البخاري، توفي سنة ١٢٤٣هـ

ينظر: مدخل (١/ ٤٤٣)، فهرس المنهج من الأثر ومجموع الحاجم، سلسلة (٢/ ٢٤٢)

من أحوالها<sup>(١)</sup>

فهذه بعض الأخطاء التي تدل على تأثر كثير من الفقهاء بكتب تلميذ الشيخ السبكي،  
ليس فقهاء الشافعية محض من حتى فقهاء المذهب الأخرى التي بقينا نعرض أحوالهم  
في جدول الإحصائية المقدمة



(١) مقالتي لربي التمهيد (١/ ٣٥٦)



## الخطاب الخامس

### موارد الكتاب ومصطلحاته

#### أولاً، موارد الكتاب

الإمام السبكي شخصية موسوعة ويعثر على لا ساحل له، ويبدو ذلك واضحاً جلياً من كثرة بقولاته ودقة استحضاره لموردها

قال ابن تيمية الدين: أركان أمة في استحصار التفسير وموسى الأحاديث وعروها، ومعرفة العطل وأسبغ الرجال وتراجمهم ووجباتهم، ومعرفة العلف والنور والصحيح والسقيم، عجب الاستحصار للمعاري والشيز والأنساب والخرج وتعميل، مئة في استحصار مذاهب الصحابة والتابعين ووزن العلماء، بحيث كان تنهت الحصة والذكاة والجاهلية إذا حضر ذلك أكثر مما يمله عن كتبهم التي من أيديهم، أمة في استحصار مذهب الشافعي وشوارده ووجه بحيث يطرأ سامعه أنه لبحر الذي لا تغيب عنه شاردة<sup>(١)</sup>.

ويمكن تقسيم موارد سبكي في كتاب الاستهاج إلى قسمين

القسم الأول: مورده من كتب الشافعية

القسم الثاني: مورده من غير كتب الشافعية

أولاً القسم الأول: مورده من كتب الشافعية.

وهي الكتب التي صرح السبكي بالإيجاز إليها وبالإيعار للكتاب نفسه أو للمؤلف، وهي:

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/١٩٨)

١. الأُم: للإمام محمد بن إدريس الشافعي.
  ٢. صاحب شرح مختصر المري، لأبي علي الطبري المتوفى سنة ٣٥٠ هـ<sup>(١)</sup>.
  ٣. الإبانة عن فروع الديانة، لأبي القاسم عبد الله بن محمد الفوري<sup>(٢)</sup>، المتوفى سنة ٤٦١ هـ<sup>(٣)</sup>.
  ٤. بحر المنهج<sup>(٤)</sup>، لأبي المحسن عبد الواحد بن إسحاق بن علي الرومي، المتوفى سنة ٥٠٢ هـ<sup>(٥)</sup>، شرح في مختصر مري، وهو من أوصح كتب المنهج.
- 
- (١) الحسن وغيره، الحسين بن القاسم أبو علي الطبري، صاحب الإيضاح، وهو أول من كتب في الخلاف الفجور، توفي في بغداد سنة ٣٥٠ هـ.
  - ينظر: صحاح الشافعية (١/ ١٢٧)، صحاح المعجم الشافعية (١/ ١٢٦)، نوافي بالوفيات (١٢/ ١٢٢).
  - (٢) عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوري، الفوري، أبو القاسم، تلقه على التتبع حتى صار بارعاً في العموم وشيخاً شافعية سري، صاحب الإبانة والعبد، توفي في شهر رجب سنة ٤٦١ هـ.
  - ينظر: طبقات المعجم (١/ ٢٣٤)، طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ٩٠)، طبقات الشافعية (٢٤٨/ ١٩).
  - (٣) كتب الطبري، حاشي خليفه (١/ ١)، والكتابات مخطوط، ولو وجد نسخة من في جامعة، لإسماة باسمه السوية، يذكر ويقيم رقم ٩٩٦، وهو نسخة كذلك في مكتبة الخيرية بدمشق، رقم ٦٦١.
  - (٤) قال في طبقات الشافعية: هو من تصانيف البحر وهو بحر كشاف.
  - ينظر: طبقات الشافعية (١/ ٢٨٧)، وهو مذكور في إحياء التراث ببروت.
  - (٥) عبد الواحد بن إسحاق بن أحمد، تاجي القضاء، أبو المحسن الفوري، صاحب البحر وعمه، كاتب له الوحيد، والرخصة والوصول، أتم عبد الملك بن يوسف، ولد في ذي الحجة سنة ١٥ هـ واستشهد بجامع بلع عند فتحها بعد مائة من الأساء، يوم الجمعة حادي عشر من محرم سنة ٥٠٢ هـ، نقله إلى المطبعة.
  - ينظر: طبقات الشافعية (١/ ٢٨٧)، شذرات الذهب (٤/ ٤١)، المعري في خبر من غير (٤/ ٤١).

٥. السبط<sup>(١)</sup>، لأبي حامد، محمد بن محمد العربي، المتوفى سنة ٥٠٥ هـ وهو

كالختم لنهاية المطلب<sup>(٢)</sup>

٦. السبط، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي<sup>(٣)</sup>، وله من الكتب السبط

والوسيط والوجيز ومنه أخذ أبو حامد العزلي أسماء كتبه الثلاثة وله كتاب

أسباب نزول القرآن<sup>(٤)</sup>.

٧. السك شرح المذهب، لأبي الخير يحيى بن سعد العمري<sup>(٥)</sup>.

٨. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد الخميني،

المعروف بابن القطان<sup>(٦)</sup>.

(١) خوش آخره في الجمعية الإسلامية بالقاهرة ينظر المذهب الشافعي المشاهير، أطوار،

مؤلفاته، خصائصه، رسالة الدكتور محمد عبد الحفيظ المصري (١، ٣٠٥).

(٢) كتبه الطول (١/٢٤٥)

(٣) علي بن أحمد بن محمد بن علي، أبو الحسن الواحدي النيسابوري، كان فقيهاً زاهداً في العلم، واهتم

بصناعة البلاغة والتعريض منه، وله شعر حسن، توفي في جمادى الآخرة سنة ٤٦٨ هـ

ينظر طبقات المشاهير (١/٢٣٦)، طبقات فخر بن (١، ٢٩)، صفات الشافعية (١/٢٥٦)

(٤) أبجد العلوم (٣/١١٦).

(٥) يحيى بن سالم بن سعد بن يحيى، الفقيه أبو الخير من أبي الخير الشافعي الشافعي، مصنف كتاب

البيان في المذهب، قيل إنه كان يكرر عن المذهب لأبي إسحاق، فكان يقرأه في ليلة واحدة، وله

مصنفات مجيدة منها عرب كتاب الوسيط للعلاني، بشر العلم باليسر وحل المسائل إليه، وتفقروا

عليه توفي سنة ٥٧٦ هـ

ينظر تاريخ الإسلام (٣٨٨/٢٧٧)، مرة أجدان (٣/٤٠٦)، سير أعلام النبلاء (٣٧٨/٢٠)

(٦) أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الفتاح الخميني الكشيري المغربي الشافعي، المالكي المعروف بابن -

٩. التجريد لأبي القاسم يوسف بن أحمد بن كنج، المتوفى سنة ٤٠٥ هـ<sup>١</sup> وهو

كتاب مطول

١٠. تكملة الإيضاح عن أحكام مروج الديانة، لأبي سعد عبدالرحمن بن محمد المأمون

المتوفى سنة ٤٧٨ هـ<sup>(٢)</sup>

١١. المعين المحيظ في شرح التوسيط، لمحمد بن الشوق الحوشاني، المتوفى سنة

٥٨٧ هـ<sup>(٣)</sup>. وهو في ١٦ مجلد<sup>(٤)</sup>

١. القطار، قال القاضي قد عثبت من تأليفه كتاب الوهم والإيهام فرائد ذلك على هواه ذلك، وسلامه بعد،  
مؤلفه في ربيع الأول سنة ٦٦٨ هـ ينظر فيه غلام السقاء (٣٠٦/٢٢١)، الرافعي بالوحيات (٤٧/٢٢٢)،  
شذرات الذهب (١٢٨/٥)

٢. يوسف بن أحمد بن كنج، القاضي أبو القاسم الشيرازي، أحد حفاظ مذهب الشافعي، تلمذ  
العبادون ليلة السابع والعشرين من شهر محرم سنة ٤٠٥ هـ كنج بكتاب مفتوحه وحجيم مشروقة،  
وهو في اللغة خمس وثمانين تصانيفه التجريد وهو كتاب مطول ينظر طبقات الفقهاء (١٦٧/١)،  
طبقات الشافعية الكبرى (٣٥٩/٤)، طبقات الشافعية (١٩٩/١)

٣. عبد الرحمن بن محمد المأمون بن علي بن إبراهيم التيمساري، أبو سعد الكوفي، ولد سنة ٤٢٦ هـ قال  
القاضي وكان فقيهاً محققاً وحيماً معتقداً، صنف تكملة ومكملته، وصل إليه إلى القصد، توفي في  
شوال سنة ٤٧٨ هـ ينظر طبقات الشافعية الكبرى (١٠٦/٥)، عبادات الشافعية (١/٢٤٧)

٤. نجم الدين محمد بن الشوق الحوشاني، الزاهد الفقيه الشافعي، ألف كتاب تحصيل المحيظ في سنة  
عشر مجلدات قدم مقدم وكان صلاح الدين يبالغ في احترامه، وعثر له بمرسومة الشافعي توفي في ذي  
القعدة في سنة ٥٨٧ هـ

ينظر العمري في خبر من غير (١/٢٦٦)، شذرات الذهب (٢٨٨/٤) وخوشناك، مفتاح أوله وصمم ثلثه  
وبعد الوفاة الساكنة في معجزة وأخره في كلمة بأخيه بسافر، ينظر معجم البلدان (٢/٢٢٤١)

(٤) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (١٠٢/٦)

١٢. التعليقة الكبرى، لنفاضي أبي مطيع طاهر بن عبدالله المصري<sup>(١)</sup>، متوفى سنة ٤٥٠ هـ وهي تعليقة عظيمة في نحو عشر مجلدات كتبت في الاستبلال والافية<sup>(٢)</sup>

١٣. التعليقة الكبيرة من مختصر المري، لمشيخ أبي حامد أحمد بن محمد الأسمراسي، المتوفى سنة ٤٠٦ هـ<sup>(٣)</sup>، وهو في نحو حسين مجلد، جمع فيه من الثمانيات لم يشارك في مجموعه من كثرة المسائل والفروع وذكر مذاهب العلماء وبسط أدلتهم وجواب عنها<sup>(٤)</sup>

١٤. التعليقة للنفاضي أبي علي حسين بن محمد المروني، المتوفى سنة ٤٦٢ هـ<sup>(٥)</sup>

(١) أبو المطيع طاهر بن عبدالله بن محمد المصري، ولد سنة ٣٤٨ هـ أحد أئمة المذهب الشافعي وشيخه ومنشعب الكثر، قال أبو حامد الأسمراسي ولم أرى كتاباً أحسن منه ولشد تحقيقه وأجوده نظر منه، وتوفي سنة ٤٥٠ هـ وهو من مائة وستين لم يحل عنه ولا مع فهمه يفتي مع الفقهه ويستمدك عليهم خطأ ونقصي وشهد ويحضر الواكبات في دار الخلافة إلى أن مات يعمر طبعات الفقه (١٣٥٠)، طبقات الشافعية (١/٢٢٦)، الوافي بالوفيات (١٦/٢٣٠)

(٢) كشف الظنون (١/٤٢٣)

(٣) أحمد بن محمد بن أحمد، أبو حامد الأسمراسي، إمام الشافعية في عصره، ولد في سنة ٣٤٤ هـ كان فقيهاً إماماً حنبلياً نبيلاً، شرح لغوي في تعليقه حافظة نحو، من حسين مجلدات كان يقال لوراء الشافعي لفرح به، توفي سنة ٤٠٦ هـ

ينظر البداية والنهاية (١٢/٢)، النجوم الزاهرة (٤/٢٣٩)، وصفت الأعيان وأنبأ، أحد الزهاد (١/٢٩١)

(٤) تهذيب لأسماء (٢/٤٩٦)

(٥) حسين بن محمد بن أحمد النفاضي، أبو علي من وجه صاحب التعليقة المشهورة في الشريعة وقال -

١٥. التعليقة المسماة بالجامع، لأبي علي الحسن بن عبدالله البجلي، المتوفى سنة

٤٢٥هـ<sup>(١)</sup> في أربع مجلدات، قل هووي<sup>(٢)</sup> قرأ في كتب الأصحاب مثله وهو

مستوعب الأقسام محصوف الأدلة<sup>(٣)</sup>

١٦. التخریب لنظام بن محمد القفال الكبير الشافعي المتوفى سنة ٣٦٥هـ قال

العبادي إن كتبه التخریب قد تفرح به فقهاء حراسد واردة مرتبة أهل

العراق به حسناً<sup>(٤)</sup>

١٧. التحصيص، لأبي العباس طبري، المعروف بابن القفاص، المتوفى سنة ٣٣٥هـ

وهو كتاب مختصر في الفقه الشافعي، يقع في مجلد واحد، قال السوي له

مصفحات كثيرة عريضة ومن أنصه، التحصيص فلم يصف فيه ولا يعبه مثله في

أسلوبه وقد اعتنى لأصحاب بشرحه<sup>(٥)</sup>

= الرافعي: به كان كبير، حراسا في التفتيش، توفي في المحرم سنة ٤٦٢هـ.

يهر طبقات الشافعية، ١، (٦٤٤)، الوافي بالوفيات ١٣١-٢٣، ومباني الأعيان وأنباء الرمان

(١٣٤/٢)

١) القفاص: أبو علي الحسن بن محمد بن أبي نعيم، كان هيباً عابداً زاهياً عفيفاً حارساً على

ملصقاته، به كتاب مسماه جامع وأخر سماه بالجامع قد فرح في آخر عمره إلى بلدته، توفي به

بمحاذي الأوب سنة ٤٢٥هـ.

يظهر طبقات الفقهاء (١/٢٦٦)، طبقات الشافعية الكبرى (٤/٣٠٥)، مصنفات الشافعية

(٢٠٦/١)

(٢) طبقات الشافعية (١/٢٠٧)

(٣) طبقات الشافعية (١/١٨٨)

(٤) تحصيل الأسية (٢/٥٣٦)

١٨. النسب لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشمر أري، المتوفى سنة ٤٧٦هـ.
١٩. التهذيب لأبي بكر الحسين بن محمد البغوي.
٢٠. التهذيب، لأبي الفتح نصر بن إبراهيم القدسي، المتوفى سنة ٤٩٠هـ.<sup>(٢)</sup>
٢١. جامع الأمهات (مختصر ابن الحاجب)، لأبي عمرو وعثمان بن عمرو بن الحاجب.
٢٢. جامع الكبير، لأبي إبراهيم إسحاق بن يحيى المرعي.
٢٣. البحر جانيات، لأحمد بن محمد الرويلي.
٢٤. الحوي، الكبير شرح مختصر الفري، يعلى بن محمد الطارودي.
٢٥. حلية العلماء، لأبي بكر محمد بن أحمد الشافعي.
٢٦. الحية، لأبي الحسن عبد الواحد بن إسحاق الرويلي، المتوفى سنة ٥٠١هـ.
- والحلية مجلد متوسط فيه احتياوات كثيرة وكثير منها يوافق مصنف مالك<sup>(٣)</sup>
٢٧. المحائر، لأبي المعلى عملي بن جميع الخزومي<sup>(٤)</sup>، المتوفى سنة ٥٥٠هـ وهو

(١) أبو الفتح نصر بن إبراهيم القدسي، شيخ مصنف السلفية بالشام، قدم دمشق فسكنها، وعظم شأنه بـ ورواه السلطان فقم فقم له ولا يقتصر فيه، وكان لا يميل من أحد شيئا، وكان رده من حلة الأرم كانت له بابل، توفي يوم تسعة من المحرم سنة ٦٠هـ.

ينظر طبقات الفقهاء (١/ ٢٤٠)، طبقات الشافعية الكبرى (٥١/ ٣٥٠)

(٢) طبقات الشافعية (١/ ٢٨٧)

(٣) أبو معالي عملي بن جميع بن معا الفريسي الخزومي لأرم سوقي الشامي، ثم طبري، مصنف كتاب المحائر، ولي قضاء مصر تنوب عن السلطان المملوك، توفي سنة ٥٥٠هـ.

ينظر طبقات الشافعية الكبرى (١/ ٢٧٧)، سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٣٢٥)، البدية والنهاية

كتاب مبسوط، جمع من الكتب شيئا كثيرا، وفيه فضل غريب، ربي لا يوجد في غيره، وهو من الكتب النادرة، المرحوب فيها.

٢٨. روضة الطالين، لأبي ذكرية يحيى بن شرف طبروزي

٢٩. ريدان الريادات، لأبي عاصم محمد بن أحمد العبدي، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ  
واصده في مجلد لطيف، ويعبر عنه الشرحي، المتوفى العبدي، والشرح بفتوى  
أبي عاصم

٣٠. الزهدات لأبي عاصم محمد بن أحمد العبدي، يقع في مائة جزء.

٣١. السلسلة في معرفة الغريب والوجيز، لأبي محمد عبدالله بن يوسف المصري،  
المتوفى سنة ٤٣٨ هـ، جمع فيه المؤلف مسائل التي يكون فيها قولاً لشافعي  
والموحيات أو الأوجه للأصحاب

٣٢. الشافي لأبي العباس أحمد بن محمد بحر جاني، المتوفى سنة ٤٨٢ هـ، وهو في أربع  
مجموعات قليل الوجود

٣٣. الشامل شرح مختصر الترمذي لعدد السيد بن محمد بن الصباح، المتوفى سنة  
٤٧٧ هـ، هي مؤلف تأصيل مسائل الكتاب بذكر أدلتها، قدس عنه ابن  
حلکان، وهو من أجود كتب الشافعية

٣٤. العدد لأبي المكرم إبراهيم بن علي بن زويان، المتوفى سنة ٥٢٣ هـ، سياه بعضهم  
العدة الصغرى

٣٥. الفتاوى، لأبي بكر الحسين بن محمد البعوي.

٣٦. الفتوى لأبي بكر عبدالله بن أحمد بن إسماعيل، المتوفى سنة ٤١٦ هـ، وهي في  
الأصل عبر مرساة وزنها أحد العلماء. وهي خطوطة



٣٧. المتأوى لأبي حامد محمد بن محمد العراقي، المتوفى سنة ٥١٥ هـ، وهو مخطوط  
وعلى مسافة مائة وتسعون مسألة.

٣٨. المتأوى، مقتضى أبي علي بن حسين بن محمد المروزي، المتوفى سنة ٤٦٢ هـ  
جمعها، البخاري ورواه عبد الكريم بن محمد الرازي

٣٩. فتح العزيز شرح لوجيز، لأبي القاسم بن عبد الكريم الرازي

٤٠. المروغ، المولودات، لأبي بكر محمد بن أحمد الخندان، المتوفى سنة ٣٤٥ هـ، يقع في  
جلد، وسمي بالمولودات، تكون المؤلف هو المولود المعروفه والمذكر ها وهو  
مجرد عن الأدلة<sup>(١)</sup>.

٤١. الكافي لأبي محمد محمود بن محمد الخوارزمي<sup>(٢)</sup>، المتوفى سنة ٥٦٨ هـ يقع في  
أربعة أجزاء كبار، عار على عن الاستدلال والمغلام، على طريقة الشهدية  
وفي زيادات عليه.

٤٢. كفاية السيرة في شرح التوبة، لأبي العباس أحمد بن محمد بن الرضا، المتوفى

(١) أبو بكر محمد بن أحمد بن حمزة الكافي المصري المشهور بابن الخندان، كان إماماً مبتدئ في العلوم  
سنة في الفقه، وكان كثير العبادة يصوم يوماً، يعطر يوماً، يحرم في كل يوم صلاة صبح الفريش ويعتم  
في يوم الجمعة في الجميع قبل الصلاة حمة أخرى في ركعتين، توفي يوم الثلاثاء لأربع بقين من  
الحرم سنة ٣٤٤ هـ وهو ابن تسع وتسعين سنة

يعطر طيبات الفقه، (٢٠٤/١)، شتراب الذهب، (٣٦٧/٢)، حديث الحفاظ، (١/٣٦٨).

(٢) محمود بن محمد بن العباس بن أرسلان أبو محمد العباسي، يظهر القليل الخوارزمي صاحب  
الكافي في الفقه، كان إماماً في الفقه، وله يوم درم في خمس عشر شهر رمضان سنة ٤٩٢ هـ توفي  
في شهر رمضان سنة ٥٦٢ هـ يظهر طبقات الشافعية الكبرى (١٧/٢٩٠).

سنة ٧١٠هـ، وهو كتاب كبير يقع في عشرين مجلداً، قد بعض مشاهير

يعلق على التنبية مثله

٤٣. المبسوط، لأبي بكر محمد بن أحمد الرضوي<sup>(١)</sup>

٤٤. المجرد لأبي الفتح سليم بن أيوب الرضوي، المتوفى سنة ٤٤٧هـ، وهو أربع

مجلدات<sup>(٢)</sup>

٤٥. المختصر لإسماعيل بن يحيى الرضوي.

٤٦. المحرر لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي، المتوفى سنة ٦٢٣هـ، وهو

من في الفقه الشافعي، واحتصره النووي في منهاج الطالبين

٤٦. المطبوع العدلي في شرح وسيط العربي، لأبي العباس أحمد بن محمد الرضوي،

المتوفى سنة ٧١٠هـ، ويقع في أربعين مجلداً، ولم يكمله

٤٨. المعتمد لأبي بكر محمد بن أحمد الشافعي، المتوفى سنة ٥١٦هـ، وهو قريب من

حجم الوسيط، وهو كالشرح لكتابه حلية العلماء

٤٩. منهاج الطالبين وحملته الفتية، لأبي. كزبا يحيى بن شرف النووي (وهو المتأخر

المشروح)

(١) أحمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر الرضوي، صاحب المبسوط في حقه عن عدد من علماء وهو في

السجدة، توفي سنة ٤٩٠هـ، ينظر طبقات لخمسة (٢٨/٢)

(٢) أبو الفتح سليم بن أيوب الرضوي، يلقب على الشيخ أبي حامد الأسعري، وكان تلميذ الشيخ أبو حامد

جلس مكانه لفتوى، كان عليها أمور، توفي سنة ٤٤٩هـ.

ينظر صفات العلماء (١/٣٩)، طبعات الشافعية الكبرى (٤/٣٩١)، طبقات الشافعية

٥٠. المنهاج في أصول العبدية، لأبي عبد الله الحسين بن الحسن العليني<sup>(١)</sup>  
 ٥١. المهذب لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي.  
 ٥٢. هبة المطلب في ذواية الشعب، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الخويسي.  
 المتوفى سنة ٤٧٨هـ.

٥٣. الوجيز لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي.  
 ٥٤. الوسيط، لأبي حامد محمد بن محمد العراقي.  
 ٥٥. الوسيط لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي.  
 ٥٦. النكت والعيون (تفسير الماوردي)

ثانياً : القسم الثاني : مؤلفه من غير كتب الشافعية.

١. الأحكام، لأبي محمد عبد الحق الأنسي<sup>(٢)</sup>  
 ٢. الأدب للمروء لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري  
 ٣. الإشراف على مذاهب العلماء لأبي بكر محمد بن المنور.

(١) الحسين بن الحسن بن محمد بن حبيب أبو عبد الله العليني، صاحب منهاج في أصول العبدية، كان أحد مشايخ الشافعية، انتهت إليه الرياسة في ولاة النهر ورواه وجوده جلية في الشعب بقصر عظمت الشافعية الكبرى (٥/ ٣٣٣)، تصانيف المشاهير (١/ ٢٢٦)، مصنفات الشافعية (١/ ١٧٨)، البداية والنهاية (١١/ ٣٤٩).

(٢) عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله، أبو محمد الأندلسي، الأنسي، المعطى وعرفه باسم الشراف، كان مصنف موصوفاً بمصداق الورع وبروم السنة أحد الأعلام ومؤلف الأحكام الكبرى والصغرى والجميع بين الصحيحين وغيره ١٥ من تصانيفه، توفي في ربيع الآخر سنة ٥٨٠هـ عن إحدى وسبعين سنة ينظر 'شذرات الذهب' (٤/ ٢٧١)، الوفيات (١/ ٢٩٣).

- ٤- الألفعال، لأبي عثمان سعد بن محمد السرقسطني
- ٥- تفسير ابن المنذر لأبي بكر محمد بن اسلمو
- ٦- تمذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الزهري<sup>(١)</sup>
- ٧- جامع البيان في تفسير القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري
- ٨- الجامع الصحيح، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري
- ٩- الجامع الصحيح (مسلم المدي)، لمحمد بن سورة الترمذي
- ١٠- مسنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني
- ١١- مسنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني
- ١٢- مسنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني<sup>(٢)</sup>
- ١٣- السنن الصغرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي
- ١٤- السنن الصغرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي
- ١٥- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي
- ١٦- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي

(١) أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، إمام فى اللغة، ولد سنة ٢٨٦هـ، كان فقيهاً صابغاً صبغت عليه

علم اللغة، صيغت كتب التهذيب التى جمع فيها ما روى، توفى فى ربيع الآخر سنة ٣٧٠هـ

ينظر طبقات الفقهاء (١/ ٢٦٠). طبعات الفقهاء المشاهير (١/ ٨٣)، طبقات الشافعية

(١/ ١١٤)

(٢) علي بن عمر بن أحمد بن يحيى، أبو الحسن القنداقى الدارقطنى، الحافظ الكبير صاحب كتاب

السنن والعلل وجمعهم، ولد سنة ٣٠٦هـ، قال أبو الطيب الطبري الدارقطنى: أمر الإسلام فى

حدثه، توفى فى ذي القعدة سنة ٣٨٥هـ رضى ٧٩ سنة ينظر طبقات الشافعية (١/ ٦٦)

١٧. صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري  
 ١٨. المعين، لأبي عبد الرحمن الحليل بن أحمد المرعدي<sup>(١)</sup>  
 ١٩. غرب معلّث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي.  
 ٢٠. المحكم والمجيب الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل المرسي، والمعروف باسم  
 سيده<sup>(٢)</sup>.  
 ٢١. المحي، لأبي محمد علي بن أحمد بن حرم<sup>(٣)</sup>  
 ٢٢. المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس الأصمحي

(١) حليل بن أحمد بن عمرو بن تميم المرعدي المصري، أبو عبد الرحمن صاحب العروة والعروة  
 كان من أهل خلاي الدب، ومختصين بين العلماء، توفي سنة ١٧٥هـ قين، إن سبب موته أنه قال أريد  
 أن أعمل في غامض أصناف نفسي به بجدية إلى القاصي فلا يسكنه أن يظلمه، فدخل المسجد وهو  
 يحمل فكره فصدته سارية وهو خائف فاصدع ورجع

ينظر بحية الوعاة (١/ ٥٥٧)، الأندلس (١/ ٣٥٧)

(٢) حل بن إسماعيل المرسي، أبو الحسن بن سيده صاحب المحكم في اللغة وكنى أعمى بن أعمى،  
 راجع في العربية حجة في نقلها، توفي سنة ٥٨٨هـ وعمره ٦٠ سنة

ينظر المصري حرم من حرم (٣/ ٢٤٥)، وحيات لأعيان وآباء أئمة الزمان (٣/ ٣٣٠).

(٣) علي بن أحمد بن سعيد بن حرم، أبو محمد، العلامة الأموي، مؤلف أهم الفروع الأصل الأندلسي  
 القرطبي الطائفي صاحب التصانيف، مؤلف مشهور من طلبة من قبل القلوة في شجاعة  
 سنة ٤٥٦هـ من الذين وسعوا منه، كان إليه انتهى في المنكاه وحده الدهر وسعة العلم المكتف  
 والسنة والذاهب، بلكن والنحل والعريه، والأدب واسطق والشعر مع الصناعات والنباتة والسعة  
 والسؤدد والرفاهة والثروة وكثرة الكتب

ينظر المغربي حرم من غير (٣/ ٦٤١)، مرآة البصائر (٣/ ٧٧)

٢٣. مصابيح السنة، لأبي بكر الحسين بن محمد النعوي.

٢٤. المصنف، لأبي بكر عبد الله بن حمد بن أبي شيبة<sup>(١)</sup>.

٢٥. المصنف، لأبي بكر عبد الله بن راف بن همام الصنعائي<sup>(٢)</sup>.

٢٦. معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين الشافعي<sup>(٣)</sup>.

٢٧. المغني، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة<sup>(٤)</sup>.

٢٨. الموطأ، للإمام مالك بن أنس الأصبحي.

(١) أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العنبري، الإمام المصنف لقوى سنة ٢٣٥هـ، وكتابه مصنف كبير جدا جمع فيه فتاوى الشافعي، والقول المصحح وأحدثت الرسوم صلى الله عليه وسلم عن طريقه أحدثون بالأسانيد ثم به حل الكتب والأثر على ترتيب الفقه.

ينظر العبراني خير من غير (١٥٤/٢)، تاريخ الإسلام (٢٦/٨٥).

(٢) عبد الرزاق بن همام بن نافع غديدي، أبو بكر المصنف، شتمت من الإمام أحمد بن حنبل، قال أبو سعيد بن السعافاني قبل ما راجع السنن إلى أحمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما دخلوا إليه توفي سنة ٢١١هـ.

ينظر طبقات الخصبة (٢٠٩/١)، باب الأعيان وأبناء الزمان (٢١٦/٢).

(٣) أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله الشافعي، القبط الشافعي المصنف مشهور، قال إمام آخر من من شعبي الشعب إلا وشافعي عليه سنة إلا أحمد الشافعي، قوله عن الشافعي منه، ولد سنة ٢٨٤هـ، توفي سنة ٤٥٩هـ.

ينظر الأسانيد (١٣٨/١)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (١٥١/١).

(٤) عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، أبو محمد القفطي، صاحب طبعي، ولد سنة ٥٤١هـ، قال النعوي قال من يحوز العلم والذكاء العلم مع، توفي يوم العطر ودفن من بعد سنة ٦٢٠هـ.

ينظر سير أعلام النبلاء (١٦٦/٢)، السير الكامة في أعيان ملالة السنة (١٦٩/٢٩٠).

## ثانياً، مصطلحاته:

سار فقهاء الشافعية منذ القرن السابع الهجري على مصطلحات فقهية طردت بسهولة بينهم واحتصر الكلام وإحصاء المعلومة للمتلقي بأقصر طريق وأقل عبدة<sup>(١)</sup>، وهذه المصطلحات تخصها النووي في مقدمة كتبه منهاج الطالبين

يقول النووي مبيناً أهداف من هذه المصطلحات: «إبدال ما كان من الفصاحة<sup>(٢)</sup> عربياً أو مؤلفاً خلافاً للصواب، أو واضحاً وأحصر منه، عبارات جليظة، ومنها يبدل القولين والوجهين والطريقين والنص ويرتب الخلاف في جميع الحالات»<sup>(٣)</sup>  
«وسار فقهي الدين السبكي في كتبه الانتهاج على طريقة النووي سجدوا أقوال فقهاء شافعية أقوالاً وأوجهاً وطرفاً في اللغة»<sup>(٤)</sup>

ومصطلحات الشافعية لم تأت دفعة واحدة، بل يمكن أن يقال إنها نتجت وتلورت على مرحلتين<sup>(٥)</sup>، فقد توجده من المصطلحات التي في المرحلة الثانية غير موجوده في مصطلحات المرحلة الأولى، والعكس غير صحيح فالمرحلة الثانية كانت تكملية لمصطلحات المرحلة الأولى ويبدل ذلك ما يلي  
مصطلحات المرحلة الأولى وهي مصطلحات الإمام النووي في كتبه وما تقسم

(١) ينظر مسلم للمعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج، أحمد الطبري سلسلة الأئمة (ص ٤٦)

(٢) يعني المحرر: قللتها واحتصرها لتيسر

(٣) منهاج الطالبين، (١، ٢)

(٤) فقهي الدين السبكي وأثره في اللغة والفصاحة، دعاوي السيد أحمد بيجيت، (ص ٢٠١)

(٥) ينظر مسلم للمعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج، أحمد الطبري سلسلة الأئمة (ص ٤٥، ٤٦)

منها<sup>(١)</sup>.

مصطلحات المرحلة الثانية اصطلاحات أصحاب النجعة والنهاية والغني وغيرهم من الفقهاء<sup>(٢)</sup>.

ويمكن إجمال هذه المصطلحات من عدة النواحي التي صنفها مؤلفه كتاب منهاج الطالبين حيث يقول «حيث أقول في الأظهر أو المشهور، فمن القولين أو الأقوال، فإن قولي الخلاف، قلت الأظهر وإلا فمشهور، وحيث أقول الأصح أو الصحيح، فمن الوجهين أو الأوجه، فإن قولي الخلاف، قلت، الأصح وإلا فالصحيح، وحيث أقول المذهب، فمن الغريبتين أو الطرق، وحيث أقول النص فهو نص الشافعي ويكون هناك وجه صعيث أو قول مخترع، وحيث أقول الحديث فالقديم خلافه، أو العنيم أو في قول قسم، والحديث خلافه، وحيث أقول وقيل كذا فهو وجه صعيث، والصحيح أو الأصح خلافه، وحيث أقول وفي قول كذا فالراجح خلافه»<sup>(٣)</sup>

وذكر في المنهاج عبارات يُعنى بها أن الخلاف أقوال الشافعي أو أوجه لأصحابه أو مُؤَنِّسٌ منها، وهي سبعة عشر، هي (الأظهر، والمشهور، والقديم، والحديث، وقول، وفي قول قسم، وفي قول كذا، ومقولان، والأقوال) وهذه يعبر بها عن أقوال الشافعي.

(و) الأصح، والصحيح، وقيل، وفي وجه، والوجه، والأوجه (لأوجه

(١) علم يستعمل يحتاج إلى معرفة رموزه، شيخ، أحمد، المعري، شيبه، الأندلس (ص ٤٥)

(٢) المصدر السابق (ص ٦٧).

(٣) منهاج الطالبين (١/ ٦٢)



## الأصحاب

و (النص) للمركب منها بقبلاً.

(والمذهب) حين يعبر به محتمل لأن يكون من أقوال الشافعي أو من أوجه الأصحاب أو من المركب منها<sup>(١)</sup>

وهذه المصطلحات يُفَكِّكُ إجمالاً في نوعين:

الأول: مصطلحات تتعلق بالخلاف والترجيحات.

الثاني: مصطلحات تتعلق باللقاب الفقهية<sup>(٢)</sup>.

والخلاف في مذهب الشافعي على ثلاثة أقسام<sup>(٣)</sup>

١- أقوال.

٢- أوجه.

٣- طرق.

١- الأقوال: هي آراء الشافعي معقولة محتسنة في المسألة

٢- الأوجه: هي آراء فقهاء الشافعية التي يستنبطونها ويُرجحونها على أصوله أو يستثنونها عن قواعده.

٣- الطرق: هي اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب، فيقول بعضهم في المسألة

مولان أو وجهان، ويقول الآخر لا يجوز قولاً واحداً أو وجهاً واحداً، أو يقولون

(١) شُذِّمَ للكلمة المحتاج إلى معرفة رموزها، أحمد طيفري شعبة الأهل (ص ١١٦).

(٢) هذه هي النوع من مصطلحات المرحلة الثانية، انظر ص ١٢٦، فبه تمضي ويانه لمثلت

(٣) قتي الدين السبكي، الزهر في اللغة والقضاء (ص ٦٠٠)

أحدهما في المسألة تفصيل ويقول الآخر فيها خلاف مطلق

### أولاً، المصطلحات الدالة على الخلاف والترجيحات<sup>(١)</sup>

١. الظاهر تبين أن المسألة ذات خلاف، وأن الراجح هو المذكور والمرحوح هو المقابل.

٢. المشهور قصد الأوجحية كذلك وحرارة المقابل له، أي كونه حسي غير مشهور، وجملة ما في منهاج من ثلاث وعشرون عبارة

٣. الأصح: تبين الخلاف وصحة المقابل لغو الخلاف، وأنه وجه لأصحاب الشافعي يستخرجونه من قواعده ونصوصه

٤. الصحيح: تبين الأوجحية وقصد المقابل، كونه صغيراً لا يعمل به، والعمل بالصحيح

٥. الحديث نفي الحيد من فري الإمام الشافعي، فهو له قولان، فميم وحيد، فالتبني من قاله من دخوله مصر، والحيد ما قاله بعد دخوله مصر، وأشهر رواة البيهقي<sup>(٢)</sup>

(١) الشافعي حركه وعصره وأرباب، وقلبه، محمد أبو ذررة (١/ ٤٠٣)

(٢) مقدمة منهاج الطالبين (١/ ٢)، المجموع (١/ ١٠)، معني غشاح (١٢/ ١)، مسلم المصنف للحجاج إلى معرفة رموز الشافعي (ص ٤٦- ٦٦)

(٣) يوسف بن يحيى القمّي، أبو يعقوب البيهقي البصري، الفقيه أحد الأعلام من أصحاب الشافعي، وأئمة الإسلام، قال الربيع وكان له من الشافعي مائة وكان مرحلاً فيما سأل من المسائل يقول سأل أبا يعقوب، فإن أحب حيرة، فقال: هو كذا قال، كذا يصوم وعمر أعمران، لا يكاد يمر يوم ويلة إلا حتم مع صبيح أعمرو فإلى الدس، توفي بمصر في السجن، التيد في ليلة ٢٣١ هـ

يفكر طبع الشافعي (١/ ٧٠)، طبعات الفقهاء (١/ ١٠٩)، طبقات الصنف، طبعات (٦٨١/ ٢)



والكرائسي<sup>(١)</sup> وأبو ثور<sup>(٢)</sup>.

وعبرة القديم تفيد المرحومية، أن التقابل هو الراجح وعديه العمل

٧. المذهب: تفيد الأرحمية، وأن الخلاف بين الأصحاب في حكمه المذهب، وما

عثر فيه بالمذهب هو الراجح وما يقسمه هو المرجح

٨. في قول: كذا تعدد الخلاف وصنف القول المذكور، وأن المعامل به هو الأظهر

أو المشهور والعمل به

٩. الأقوال تفيد الخلاف، وكون الخلاف اقوالاً للشافعي أكثر من اثنين

وأرحمية أحدهم بترجيح الأصحاب له أو بالنقص.

١٠. النص والمصوص تارة يقصد بالنص نص الشافعي قطعاً، وتارة يقصد به

الراجح عنه، من نص الشافعي، أو قوله أو وجه للأصحاب، ويستفاد من

هذه العبارة الأرحمية، وأنه نص للشافعي أو ترجيح للأصحاب، وأن ما

يقابله ضعيف لا يعمل به.

(١) - حسن من حل من يرد أبو علي البغدادي الكرايسي، أحد الفقهاء من الشافعي، وقد أورد لأهل

مذهب أهل العراق، قال الإسنوي: وكتب القديم الذي روى الكرايسي عن الشافعي بحمد صاحب

وسمي بالكرايسي لأنه كان يبيع الكرايس، وهي الثياب المملوكة، توفي سنة ٢٤٥ هـ.

ينظر طبقات الفقهاء (١/ ١١٣)، طبقات الشافعية (١/ ٦٣).

(٢) - أبو ثور، من حلة الكوفي، أبو ثور. وقد يلعب بين مذهب أهل العراق، وصاحب الشافعي وأخذ

عنه مع ما كتبه، ثم كتب ذكره، اختلاف مالك والشافعي وذكر معجده في ذلك وهو أكثر ميلاً

إلى الشافعي، توفي بعد سنة ٢٤٠ هـ.

ينظر طبقات الفقهاء (١/ ١١٢)، طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٧٤)، لا تله في مسائل الخلاف

الأئمة الفقهاء (١/ ١٠٧).

١١. في وجه كذا. نفيد وجود خلاف، وأن الخلاف ثلاثة أوجه أو أكثر للأصحاب، ونفيد ضعف الوجه المذكور، وأن ما يقاسه هو الأصح أو الصحيح، وأن العمل بالمقبل.

١٢. الوجهان. نفيد بحصار الخلاف في وجهين، وكون الخلاف للأصحاب، وكون مقابل الضعيف منها الأصح أو الصحيح.

١٣. الأوجه. نفيد كون الخلاف للأصحاب في أكثر من وجهين، وكون مقابل الضعيف منها الأصح والصحيح.

١٤. (في قول) أو (وجه) نفيد وجود الخلاف وتردده، هل هو من أقوال الشافعي أو أوجه لأصحاب؟ وكون الوجه أو القول ضعيف، وفي مقابلة في القول الأظهر والمشهور، وفي طوحيه الأصح والصحيح.

١٥. كذا وكذا نفيد الخلاف فيه بعدلها، فإن غير بعدلها (الأصح) فمقابله الصحيح وبغيره (الصحيح) فمقابله الضعيف أو غير (الأظهر) ومقابله الظاهر أو (المشهور) فمقابله الخفي.

تنبيه المشهور أقوى من الأظهر، فالمشهور قريب من المتطوع به لأنه يقابله الخفي، وهو لا يجوز العمل به.

وأن من جهة التصحيح، فتصحيح الأظهر أقوى من تصحيح المشهور، لأنه يقابله الظاهر وهو يجوز العمل به.

### الثاني: مصطلحات تتعلق بالكتاب الفقهاء:

فكي أن للشافعية مصطلحات تتعلق بالخلاف، والفرحيع فكذلك هم مصطلحات تتعلق بأئمتنا فقهاءهم وبيان ذلك بما يلي:



٤. الشارح المحقق يريدون به اخلال المحل<sup>(١)</sup>، شارح للمباح.
٥. الشارح يريدون به واحداً من الشراح لأي كتاب كان، وبين يريدون به من قاصي شهبة<sup>(٢)</sup> شرح للمباح.
٦. قال بعضهم فهو أهم من شارح.
٧. الشيخان يريدون به الرافعي<sup>(٣)</sup> والنووي.
٨. الشيخ يريدون بهم الرافعي والنووي وتلقي الذين السبكي.
٩. أبو إسحاق يد أطلق يراد به أبو إسحاق اللوزي<sup>(٤)</sup>.

(١) محمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد، الشيخ حلال الدين الحلي الشافعي، ولد بمصر في سنة ٧٩٦ هـ برج في شتى النسخ منها وكلام وأصولاً ونحواً ومنطقاً وغيره، ومصنفاته كتابه، توفي سنة ٦٤٤ هـ بطنط حقيق الغفر بن بديوي (١/ ٣٣٥)، بقية الوعاة (١/ ١٠١).

(٢) عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب بن ذيب الأسدي، كمال الدين بن عيسى شهبة، كان عرفت بالذهب والنحو، ثم في تعليم الطنطية، سنة ٦٥٣ هـ وتوفي سنة ٧٢٦ هـ.

بطنط حقيق الشافعي الكسرى (١٠/ ١٩٤)، حقيق الشافعي (٤/ ١١٤)، وشبهه غيره من عرفت حورق بطنط حقيق البدل (٣/ ٣٧٤).

(٣) باسم تقي أبو الحسن عبد الكريم بن محمد بن القصور القرشي صاحب كتاب القصور كتاب يعرف في اللغة والنحو، وحدث قال النووي، إنه كان من الصائغين لشكوى، وله كتابات مطروقة قبل إنه مسود إلى رفع من حديث يحيى بن عمار، توفي سنة ٦٢٤ هـ، و٦٦٠ هـ.

بطنط حقيق الشافعي الكسرى (٨/ ٢٨١)، حقيق الشافعي (٢/ ٧٥)، حقيق الشافعي (١/ ٣٦٤).

(٤) إبراهيم بن أحمد أبو إسحاق اللوزي، أحد أئمة إمامه، انتهت إليه رئاسة طنط في مكة وصنف كتاباً كثيراً، خرج إلى مصر وتوفي بها في رجب سنة ٢٤٠ هـ من مصنفاته شرح بمصر في نحو ثمانية أجزاء، وكتاب التوسط بين الشافعي والمالكي، ما اختار من له في مصر وهو محمد صحيح بطنط حقيق الطنط (١/ ١٦٦)، طنط الشافعي (١/ ١٠٥).

١٠. أبو حامد إمام المروزي والإسفرابي، ذل أول يفيد بالقاضي فعدل القاضي أبو حامد<sup>(١)</sup>، والثاني يفيد بالشيخ فعدل الشيخ أبو حامد

١١. القفال فعدل إمام القفال الشافعي الكبير<sup>(٢)</sup> والقفال المروزي الصغير<sup>(٣)</sup>، وإذا أطلق القفال يُراد به المروزي الصغير، وهو الذي يتكرر كثيرًا في كتب المتأخرين، وإذا أُريدَ الأول فبقيد الشافعي أو الكبير، ففال، القفال الشافعي أو القفال الكبير، أو القفال الشافعي الكبير

١٢. العراقيون وهم أصحاب طريقة الشافعية العراقي، وإمامهم أبو حامد الإسفراييني، وقد اشتهروا بفن مدح الشافعي وتخريج المسائل وتبريرها على أصوله وفروعه، وقد عرفوا بالعراقيين لأنهم سكنوا بغداد وحولها

(١) القاضي أبو حامد أحمد بن محمد بن بشر المروزي، صاحب أبي إسحاق المروزي، من البصرة ودرس به، وصف الجامع في مدح الشافعي وشرح الأصول ووصف في أصول الفقه، كان إمام لا يثنى عليه، وعنه أحد فقهاء البصرة، توفي سنة ٣٦٦ هـ

ينظر: طبقات الفقهاء (١/ ١٢٣)، الأئساب (٥/ ٢٦٢)

(٢) أبو بكر محمد بن علي بن إسحاق، القفال الكبير الشافعي، عال فقهاني هو أجمع الأصحاب قلبه وأكملهم في دقائق العلوم حسدا وأمر عظيم سادة، ولد سنة ٢٩١ هـ، توفي في ذي الحجة سنة ٣٦٥ هـ بخر طبقات الفقهاء (١/ ٢١٠)، طبقات الفقهاء الشافعية (١/ ٢٢٨)

(٣) عبد الله بن أحمد بن محمد المروزي، الإمام الحليل، أبو بكر القفال الصغير، شيخ طريقة حرامسة، قبل له القفال، لأنه كان يعمل لأفعال في إنباء أمره وشرح في صديقه حتى صبح قفلا بالأمه ومناجحه ورد أربع حداثته على كتاب ابن ثلاثين سنة أحسن من هذه فكانه ما قبل على القفال فاشعل به، توفي بمرو في خلافة الأخرى سنة ٤١٧ هـ

ينظر: مدح الشافعية الكبرى (٥/ ٥٣)، طبقات الشافعية (١/ ١٨٣)



١٣- الحرامسائيون. هم أصحاب طريقة متفقيه الحرامسائيين، ويسمى بهم أبو بكر الثقفي، وقد تلمذوا لمذهب الشافعي، واشتهروا في القرن الرابع والخميس الهجري.



## المطلب السادس

### نقد الكتاب

(تفويجه بذكر مزاياه والمآخذ عليه) ١

كتب، لا تصح السكي على حلال قدرة ومكانته وقبول المعية له وكذلك جلالة قدر مصعب، نكه لا يفتك عن أن يكون مُهْداً شريفاً، ومهب يدل مؤلفه الواسع والطفقة في الإثبات فلا بد أن يكون النص والاستمرار عليه حليفاً، أم الله أن تكون المعصية إلا لكتابه، فكأن أن لا تصح السكي مراب فكذلك عليه ما نمد.

### الفرع الأول : مزايا الكتاب :

- ١- استدلاله في كثير من الأحكام بالكتاب والسنة، وتخرج لأحاديث والحكم عليها في العالين.
- ٢- النقة في نقل الأحاديث والآثار.
- ٣- بيان وجه الدلالة من الأدلة التي يسوقها.
- ٤- ختمه لأقوال أئمة المذهب بل والمذاهب الأخرى.
- ٥- إساده لأقوال إلى قائمها وربما يصيب لنقائل صمم الكتاب والذهب.
- ٦- الاهتمام بأقوال إمام المذهب وبيان القديم والجديد منها.
- ٧- الترحيح بين أقوال أئمة المذهب.
- ٨- إيراده للفوائد الفقهية والأصولية واستثمارها.

(١) عند انشائه قدما بجمعه أو ليبر حبه من دينه، ومنه لغة الشر وعد الشعر الظاهر ما ميبه من

صوب أو حش، يظهر، بلعجم ترميد (٩٤٤/٢)

٩. انضمامه لاعتراضات وشكالات قد وردت على القرار في مناقشته، ويدهع

الإشكال عنها

١٠. صريح وتوليد مسائل جديدة من مسألة الأم تتركى الموضوع

١١. ظهور شخصيته في كتبه وذلك بقوة مناقشته وإظهار أخباراته وترجيحاته

من واستدراكاته أيضاً

١٢. استيعابه لأكثر مسائل الأيووب

١٣. تربط مسائل وتسلسلها المنطقي وهذا يدل على تصويره الكامل لشخص

للمسألة قبل بحثها

١٤. سهولة العبارة وتركيب الجمل.

### الفرع الثاني : المآخذ التي على الكتاب

حقبة أحد في بعض من أحسن الشئ الكثير أن مثلي يتخذ اسم علم شامخ

كتفى الذين السكي، ولكنه بشر بغيره من النفس والحلل ما يعترى غيره من البشر

وليس في تعدد واحد الكتاب ذلك عيباً هو دليل شرفه ومنه

من ذا الذي ترنص محبوبه كتبها ~~~~~ كفى بمرء نكلاً أن نعد معابه

### من هذه المآخذ التي وقعت عليها ما يلي:

١. تكرار بعض المسائل، فمسائل التي قرأها في مكان يرجع إليها أحيان

ويذكرها مرة أخرى

٢. الاكتفاء بنوع النهج، ولذلك تشعب أسائل وأصبح البحث عنها صعباً

ولو وضع أبواباً وتحت الأبواب فصولاً ونعت الفصول مسائل كما هو الحال

في كتب المغولات لزيد الانصاري بهجة بل بهجة

٣. قد ينقل أحدهم معطالع كبره من كتب الفقهاء دون أن يسدها بينهم ، وهذا حصل كثير أعده نقله عن روضة الطالبين (مثال ذلك ينظر هامش ٥ ص ٤٥٦)

٤. ينقل عبارات عن الرازي على أنها في المحر وهي في فتح العربي (مثال ذلك ينظر هامش ٧ ص ٦٨٠)

٥. ينقل عبارات عن الرازي على أنها في بحر وهي ليست في البحر ولا في فتح العربي (مثال لذلك ينظر : هامش ٣/ ٦٧٢ ، ص ٦٧١)

٦. ينقل عبارات عن الروضة على أنها في التتمة أو الخاء ي ولم أحدهم فيها (مثال بذلك ينظر هامش ٢ ، ص ٣١٩)

رحم الله علمه ما وأسكنهم تسريح حياتهم وحرارهم ما وعن المسلمين خير الجزاء



## المبحث الخامس

### وصف المخطوط وبيان منهج التحقيق

ولهذه مطلبان،

○ المطلب الأول: وصف المخطوط وسجله.

○ المطلب الثاني: بيان منهج التحقيق.

## الخط الأول

### وصف المخطوط ونسخه

#### أولاً: وصف كمال المخطوط ونسخه:

وهي ست نسخ ،

النسخة الأولى:

مكان وجودها :متحف هورفيو سراي، استانبول، تركيا

نسخة أخرى ، وهي تحت الأرقام (١-٤-٥-٦-٩-١١-١٨-١٩)

و القهرم الشامل وصفها كما يلي

١. رقم (١٣٢٤ / ١)

العنوان: الجزء الأول من الانتهاج شرح المنهاج.

عدد اللوحات و الأسطر ٢٧٥ لوحة، وعدد الأسطر ٢٥ سطر، ومقاسها

١٨ X ٢٧ سم.

رقمها في القهرم الشامل (٥)

أوله من أول الكتاب

آخره: آخر كتاب الركاه.

نوع الخط: خط نسخي جميل، كتب عاوين المصنوع والمصروع والتشبيك

والمسلك باللون الأحمر.

عقبها تملك، انتهى المصنف منه سنة ٧٢٦هـ، وتم نسخه في السبع عشر من ذي

القعدة سنة ٧٧٨هـ.

٢. رقم (١٣٢٤/٢).

العنوان: الثاني من الابتهاج في شرح المنهاج.

رقمها في الفهرس الشامل: رقم (٦)

عدد اللوحات و الأسطر: ٢٧٧ لوحة، وعدد الأسطر ٢٥ سطرًا، ومقاسها

(٢٧×١٨سم)

أوله: كتاب الصيام.

آخره: الخيار في البيع، وفصل: التصرة حرام.

مصحها: موسى بن عبدالله الحنبري الخليل، سنة ٧٧٩هـ.

نوع الخط: خط نسخي جميل. وبدأت مسائل والفروع والفصول كتبت باللون

الأحمر

عليها الملكات، وهي مكحلة للجزء المتقدم

٣. رقم: (١٣٢٤ ب / ١).

العنوان: الجزء الأول من الابتهاج في شرح المنهاج.

رقمها في الفهرس الشامل: رقم (٤).

عدد اللوحات والأسطر: ٣١٥ حة، وعدد الأسطر (١٩) سطرًا، ومقاس

(٢١×١٦).

أوله: من أول الكتاب.

آخره: آخر المسائل. ولم يوجد بها سوى ٢٣١ لوحة، إلى بدايات صلاة الجمعة،

وبقية الأوراق مغموسة.

نوع الخط، خط حيد، موه في بعض الألفاظ باللون الأحمر، مسحت سنة ٧٦٦هـ.

٤. رقم (١٣٦٤ ح/٢).

العنوان: الثاني من الابتهاج في شرح ابتهاج.

رقمها في الفهرس الشامل رقم (١)

عدد اللوحات والأسطر ١٨٧ لوحة، وعدد لأسطر ٢٦ سطرًا

أوله: من أول كتاب الزكاة.

آخره: آخر كتاب الصيام.

جاء في آخرها قول الشارح «آخر الجزء الذي يتلوه.. أول فثالث كتاب الحج، وجدت بها بخط مؤلفه، رحمه الله تعالى، خرقت منه في ليلة الأحد الثاني عشر من شعبان سنة ٧٢٦هـ، وحصل الله عن سيد محمد وآله»

نوع الخط خطها جميل، وبدايت للسائل والعصول والمصروع والتبهيته باللون الأحمر، وليس عليها اسم النسخ

٥. رقم (١٣٦٤ د/٤)

العنوان: الرابع من الابتهاج في شرح ابتهاج لمسكي

رقمها في الفهرس الشامل رقم (١٩)

أوله: من بداية كتاب الفرائض

وآخره: آخر باب الجماعة.

عدد اللوحات والأسطر ٣٥٧ لوحة، (٢٧) سطرًا (٢٨٨١٩ سم)



نوع الخط: خط نسخ جيد، وبدايات الفصول والمسائل والمفردات باللون الأحمر عليها تعليقات، ولا يعرف باسمها.

٦. رقم. (٥/١٣٢٤)

العنوان: الكتب الخمس من الانتهاج في شرح المنهاج لشيخ الإمام تقي السبكي

رقمها في الفهرس الشامل: (٢٠).

عدد اللوحات والأسطر ٢٨٠ لوحة، وعدد الأسطر ٢٥ سطراً، ومفردات: (٢٨٧٩ سم).

نوع الخط: خط نسخ صغير جيد، وبدايات الكتب والفصول والمسائل والمفردات باللون الأحمر

أوله من أول كتاب المرافض.

آخره آخر كتاب قسم الصدقات

وعليها تعليقات، ولا يعرف باسم النسخ.

ذكر المصنف في آخرها أنه انتهى من هذا الجزء سنة ٧٥٤ هـ

٧. رقم. (١٣٢٤ ي/٦).

العنوان: الجزء السادس من شرح المنهاج للإمام السبكي - رحمه الله تعالى -

رقمها في الفهرس الشامل رقم (٩).

عدد اللوحات والأسطر ٣٠٤ لوحة، وعدد الأسطر ٢٣٠ سطراً، ومفردات:

(٢٤١٦ سم).

أوله من أول كتاب الإفراق.

آخره إلى نهاية كتاب أحياه الموات

نوع الخط خط جيد، أثر رطوبة، وبدايت الفصول والمسائل والصروع والتبنيات باللون الأحمر.

نسخت سنة ٨٦١ هـ وسمي بالسبح عبد العزيز بن محمد بن مظفر القيسي الشامي.

٨ رقم. (١٣٢٤ هـ / ١٠)

العنوان العاشر من شرح المنهاج لسبكي.

عدد اللوحات والأسطر ٢٢١ لوحة، وعدد الأسطر ٢٣ سطراً.

رقمها في الفهرس الشامل ١١٠

أوله من أول كتاب النكاح.

آخره آخر باب نكاح المشرک

نوع الخط نسخ معتد، وبدايت الفصول والمسائل والصروع والتبنيات والفوائد باللون الأحمر.

نسخت سنة ٨٧٣ هـ لا يعرف نسخها.

أوله بسم الله الرحمن الرحيم قال: كتاب النكاح اختصه في التحرير بقرينه تعديل

﴿لَا تَنْكِحُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [النساء ٣]

والآخره (والله اعلم)، وحصل الله عن سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ويتلوه في

الجزء الثاني بديه (باب الخيبر والإعصاف ونكاح العبد)، ووفق الصرع من تعليق هذه

الجزء اتمام ذلك في اليوم الأول في مرة وسبع الأخر منه ثلاث وسبعين وثلاثمائة وحسب الله ونعم الوكيل. عمر الله لكاتبه ومالكه وجميع المسلمين، وهو حسبي ونعم الوكيل.

٩. رقم: (١٣٤٢/٣).

العنوان: جزء ثالث من الانتهاج من شرح المنهاج

ورقمها في الفهرس الشامل: رقم (١٨).

عدد الموحات والأسطر (٢٧٩) لوحة، وعدد الأسطر (٢٧) مسطرًا، مقامس

(٢٨٨٩٩ م).

أوله من أول قوله: باب المبيع قبل قصده.

آخره: آخر كتاب الشفعة بدايات كتاب الشركة.

نوع الخط: خط حليل، وبدايات المسائل والفصول والأشرف والمروغ والتبهيئات

باللون الأحمر، ولا يوجد اسم للمصحح أو تاريخ نسخها

النسخة الثانية:

مكان وجودها: مكتبة نظهرية - دمشق - مكتبة الأسد الوطنية - سوريا.

ورقمها: (١٦ - ١٧).

وصفها في الفهرس الشامل كما يلي:

أولاً: نسخة رقم (١٩٥٣):

العنوان: الأول من الانتهاج في شرح المنهاج.

رقمها في الفهرس الشامل: رقم (١٦)

أوله: من بداية الكتاب.

آخره: إلى نهاية كتاب الزكاة.

عدد اللوحات والأسطر: ٢٣٩ لوحة، وعدد الأسطر (٢٢) سطراً.

نوع الخط: خط جيد لا يوجد تاريخ، النسخ، النسخ، محمد بن يعقوب بن عبد الغني الشافعي.

وجاء في آخره فرع المصنف من هذا الجزء سنة ٧٢٥ هـ وظهر اسم النسخ حيث قال: علقه بهذه العمدة محمد بن يعقوب بن عبد الغني الشافعي، عمر الله به ولوالديه ولجميع المسلمين.

تاريخاً: رقم (٢٠٢٠)

العنوان: الجزء الأول من كتاب الانتهاج في شرح المسحاح

رقمها في الفهرس الشامل: رقم (١٧)

أولها: وهي بداية الكتاب.

آخره: إلى نهاية المصوم.

نوع الخط: خط مقبول، النسخ أحمد بن محمد بن حامد الشافعي

عدد اللوحات والأسطر: (٢٧٣) لوحة، وعدد الأسطر (٣١) سطراً

في آخرها تم الجزء الأول من كتاب الانتهاج، يتبعه الجزء الثاني، أول الجزء الثاني

كتاب الاعتكاف علقه لنفسه ولمن شاء الله من بعده الفقير إلى رحمة ربه وخيراته

أحمد بن محمد بن حامد الشافعي عمر الله هم ولمن دعا لهم بالمعزة آمين.

تاريخاً: رقم (١٩٥٤)

العنوان: جزء ثالث من شرح المنتهاج.

رقمها في الفهرس الشامل رقم (٨).

نوع الخط: خط جيد.

الناسخ: أحمد بن محمد بن علي القزويني، سحت سنة ٨٢٣هـ.

أوله: فروع من كتاب الرضا، ثم كتاب الرجعة إلى مدية كتاب أمهات الأولاد.

آخره: هذا الجزء الثالث وهو آخر الكتاب من شرح المنهاج.

عدد اللوحات والأسطر (٢٩٧) لوحة محط جيدة، وعدد الأسطر (٢٥) سطراً.

النسخة الثالثة:

مكان وجودها: في المكتبة البلدية بالإسكندرية مصر رقمها (١٣١٧هـ).

رقمها في الفهرس الشامل لا يوجد لها فهرسة.

أوله: وهي من أول كتاب إحياء الموات.

آخره: آخر كتاب الجعالة.

عدد اللوحات: (٢٤٩) لوحة، وعدد الأسطر (٢٣) سطراً، مقاس:

(٢٦x١٧سم)

نوع الخط: خط نسخ جميل، ولم يذكر اسم النسخ وكتب عليها مقولة عن خط

المصنف.

النسخة الرابعة:

مكان وجودها: في مكتبة الأحقاف، البصر. مجموعة عدد الرخص شيخ الكاف تحت

رقمين ٢٤٣ ورقم ٢٤٤.

رقمها في الفهرس الشامل لا توجد لها فهرسة.

أولاً رقم: (٢٤٣).

العنوان: الجزء الأول من الانتهاج في شرح المشاج

أوله من يدية الكتاب

آخره: باب من تزمه الزكاة.

عدد اللوحات والأسطر: (٢١٥) لوحة، وعدد الأسطر ٢٣ سطرا

نوع الخط: سحت بخط جيد تاريخ النسخ ٨٢٣ هـ، عليها تعليقات

ثانيا رقم ٢٤٤.

العنوان: الثالث من الانتهاج شرح المشاج

وأوله: باب البيع قبل قبضه

آخره: آخر كتاب البيع، ويظهر كتاب الإقرو.

عدد اللوحات والأسطر ٢٥٢ لوحة، وعدد الأسطر ٢٩ سطرا.

نوع الخط: نسحت بخط قديم تهمل فيه السقط غالب، نسخها محمد عبي

السفوي، تاريخ النسخ سنة ٨٥٧ هـ، صوير الكتب و لأشوا والمصول والفروع

بالنود الأحمر، وعليها تعليقات.

النسخة الخامسة:

مكان وجودها: دار الكتب المصرية، القاهرة.

عدد الأجزاء: عشرة أجزاء

أرقامها: في الفهرس الشامل (٣-١٠-١٥ ٢٤ ٢٥-٢٦-٢٧)

وتفاصيلها كما يلي

الجزء الأول:

العنوان: جزء من الانتهاج في شرح المشاج

رقمها في الفهرس الشامل: رقم ٢٧

من أول القرائن إلى آخره.

نوع الخط: خطها جيد، تاريخ النسخ عام ٧٩٠هـ مكتوب عليها علق بمسه

صمد بن الخطيب، قسسي الشافعي، ومذاهبها ٢٧X١٩م

عدد اللوحات: ٩٤ لوحة

أولها: بسم الله الرحمن الرحيم رب ير وأمن على إكرامه، كتاب القرائن

الجزء الثاني

العنوان: الانتهاج في شرح المهاج

عدد اللوحات: ٢٤٩ لوحة

نوع الخط: خطها جيد، لا يعرف باسمها، ومقاسها ٢٧X١٩م

وأولها: لأن المرعب لا يستحق شيئاً من منافع حتى

وآخره: نهاية التوكلة

قال الناصخ يتنوء في الجزء الذي يليه إن شاء الله، كتاب الإقرار

الجزء الثالث

العنوان: آخره الرابع من الانتهاج في شرح المهاج

عدد اللوحات: ٣٧٩ لوحة ومقاسها ٢٧X١٩م

وأولها: كتاب الإقرار

وآخره: كتاب الموقف

الجزء الرابع.

العنوان: الجزء الرابع أيضا من الأتجاه

عدد اللوحات: ٢٤٣ لوحة، ومقاسها ٢٨X١٩ سم

نوع الخط: خطها مقبوض

وأوله: كتاب الغصب.

وآخره: يتلوه كتاب العبد، علقه بيده الفاتية محمد بن حسن بن عبد الغني طيبي

الشافعي.

الجزء الخامس

العنوان: السادس من الأتجاه في شرح التتاهج

رقمها في الفهر من الشامل: رقم ٢٦ ف

عدد اللوحات: ٣٣٧ لوحة

نوع الخط: خط جميل، مسحت لمد العين بن تاج الدين الشافعي سنة ٨٦٠ هـ

أوله: الوصية إلى بدايات الكناح.

آخره: يتلوه باب ما يحرم من الكناح، وعليها توقيف

الجزء السادس:

العنوان: الأتجاه في شرح التتاهج.

عدد اللوحات: ١٢٦ لوحة، مقاسها ١٨X٢٦ سم

نوع الخط: خط جيد.

أوله: كتاب الصداق

آخره: نهاية الخلق.



### الجزء السابع:

العنوان: الانتهاج في شرح المنتهاج.

رقمها في الفهرس الشامل: ١٠.

أولها: كتاب البيع

وآخرها: في أثناء البيع.

عدد اللوحات: والأسطر ٨٢ لوحة ٢٩ سطرا، و بها حروم بعد الورقة ٥٥ و

٧٢ و ٧٨، وعلى الورقة الأولى توقيع العلامة يرحمان الدين المصافي، موزج في

سنة ٨٦٤هـ.

نوع الخط: خط جيد.

### الجزء الثامن

العنوان: الانتهاج في شرح المنتهاج.

عدد اللوحات والأسطر: ١٠٠ لوحة، رقمها ١٩٠٢٧ اسم

أولها: كتاب الوصايا.

آخرها: كتاب الوصية وفيها نقص من الأخير

نوع الخط: وحظها جيد

### الجزء التاسع:

العنوان: الرمع من الانتهاج في شرح المنتهاج

رقمها في الفهرس الشامل: رقم ٢٦

أولها: كتاب الإقرار.

آخره: إحياء الموات.

نوع الخط: خط واضح.

عدد اللوحات: ٢٥٨ لوحة، مقدس ١٩x٢٨ سم.

ذكر السمع أن المصراع مهاجمة ٨٦٠ هـ و قال في: نسبت العبد الفقير إلى الله تعالى

سرد الدين بن سيدنا لعبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ تاج الدين الشافعي

الجزء العاشر

العنوان الجزء السادس من الانتهاج في شرح المنهاج، رقم ٢٣٤٤٤ ب

وقعه في القهر من الشامل رقم ٣

عدد اللوحات: ١٣٠ لوحة، وعدد الأسطر ٢٥ سطرا

نوع الخط خط جيد، مدانيات، مسائل والفصول والمروع والتبهمات كتبت بخط

مكبر ومسود ومعتاد.

أوله بسم الله الرحمن الرحيم باب ما يحرم من النكاح

آخره شرح لقود صاحب منهاج اوكتبنه كانت حلية، (ترية) من كتاب

الطلاق

لنسخة السادسة :

مكان تواجدها مكتبة الأهرية، القاهرة، وهي تحت رقم ١٢، ٢٢ في القهر من

الشامل.

العنوان الجزء العاشر من الانتهاج شرح منهاج

عدد اللوحات ٢٢١ لوحة

نوع الخط - خط حبر ، و بدايت المسائل والفصول والمفردات والتبنيات كتبت بخط مكرر

وأولها : بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين ، اللهم صل على محمد وآل ما يحرم من النكاح

وبهايته كتاب الخلق ، وقال فيه : فرغت من صحوة يوم الأربعاء ساعس عشر مني القعدة سنة خمس وخمسين وسبعمائة ، دعشوق ، يتلو : إن شاء الله كتاب الطلاق ، كتبه علي بن عبد الكافي بن علي بن ندم السبكي عم ، الله عنهم وعن والديهم ، والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسيد حبيب الله ورحم الوكيل

قال التميمي : والحمد لله ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم ، ثم مسح هذا المجلد محمد بن عبد القادر بن علي بن سبيع بن علي الحلبي ، عمر الله هم وعشيرتهم بها من أهلها آمين ، وتسعين أجمعين ، سعت صحوة يوم لأحد حادي عشر شعبان الكرم سنة ثلاث وستين وتسع مائة .

### ثانياً : وصف الجزء المراد تحقيقه :

المقسم الذي سوف أقوم بتحقيقه بإذن الله من بداية كتاب الشريعة إلى نهاية كتاب العارية ، وهذا القسم يتضمن أربعة كتب وهي

١ - كتاب الشريعة .

٢ - كتاب الوكايلة .

٣ - كتاب الإقرب .

٤ - كتاب العارية .

وتم التحقيق باتباع طريقة البعض المحتر وذللك لعدم وجود نسخة جديدة بأن

تكون السحرة الأم.

وكان اختيار النص المختار بالمقارنة بين مخطوطتين والاستشهاد بموارد الكتاب ومصادره

### المخطوطة الأولى:

النسخة المة كبة الموحدة في مصحف عويقبو سراي، استنبول، تركيا، والتي ذكرت في السحرة الأولى عد وصف المخطوطات، والجزء المفقود موجود ضمن هذه السحرة في الجزء الثالث والذي كان بعنوان جزء ثالث من الاستهاج من شرح المنهاج، تحت رقم. (١٣٤٢/٣)، وفيها في المهر من الشامل رقم. (١٨)

عدد لوحاته ٢٧٩ لوحة، وعدد الأسطر ٢٧ سطراً، مقياس اللوحة (٢٨X١٩ سم)، وعدد اللوحات المراد تحقيقها ٧١ لوحة

وهذا الجزء، أوله من أول باب الميع قبل قصصه آخره آخر كتاب الشفعة. (انظر وصف المخطوطات ص ١٢٥ / النسخة الأولى)

وقد رمزت هذه النسخة بالرمز تـ.

وهذه السحرة مزايا وهيها صوب .

أولاً. مزايها:

١. و صوح خط وجوده وسلامته من الظمى أو الخروم
٢. التيسق والترتيب الجيد، مديات المسائل والمصول والأبواب والفروع والتهنات باللون الأحمر
٣. مخرمة خامسوية، بحيث يمكن قراءتها وتكبيرها من خلال شاشة الحاسب، وطاعتها إذا لزم الأمر

ثانياً، عيوبها:

- ١- وجود أخطاء إملائية وبحرية ليست قليلة
- ٢- كثرة سقط (كلمات أو أسطر)، وقد أثرت فيها ما [ في أثناء التحقيق

المخطوطة الثانية:

سبعة من الكتب المصرية، القاهرة، وهي موجودة في عشرة أجزاء  
أرقامها في الهرم شامل ٣- ١٠- ١٥- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧).  
وبآخره المقرر موجود في جزأين:

١- الجزء الثاني ويتضمن (الشركة والوكالة).

٢- الجزء الثالث ويتضمن (الإقرار والعارية)

الجزء الثاني: في ٢٤٩ لوحة، مقياس اللوحة ٢٧X١٩ سم.

وأولها: لأن المرزب لا يستحق شيئاً من مناعه حتى، وآخره نهاية الوكالة

الجزء الثالث: عدد لوحاته ٣٧٩ لوحة، مقياس اللوحة: ٢٧X١٩ سم.

وأولها: كتب الإقرار، وآخره كتاب الوقف

ويحتوي الجزء المراد تحليله على ٩٦ لوحة.

ورمرت هذه النسخة بالرمز 'م' وهي كما ذكرت في حروف، ولعلنا رمزت للحرف

الأول برمز 'أ' والجزء الثاني بالرمز 'ب'

وهذه النسخة كذلك مراب وعبوب.

أولاً: مزاياها:

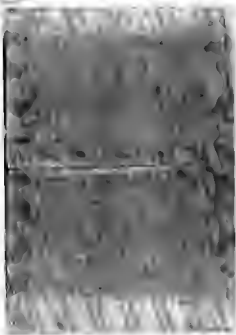
- ١- جودة الخط.
- ٢- تشكيل بعض العبارات الموهمة.

٣. قلله الأخطاء الإملائية والنحوية مقارنة بالسحرة لتركيبة السحرة.
٤. مقدمة حسنة أفضل من السحرة السابقة، بحيث يمكن قراءتها ويكفيها والتحقق عليها بطور عميق، دون التدخل في أصل المخطوط.

ثانياً: غيوبها:

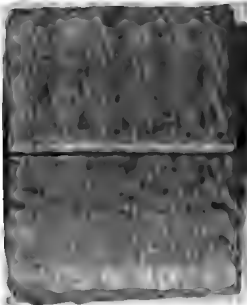
١. طمس بعض العبارات والكلمات.
٢. وحذف سقطت ليس بالتبديل، لكنه أقل من السحرة السابقة، وقد تم التنبه عنه في المخطوط [ ]
٣. شياكة وعمم وصحح في بعض مواضع تصوير المخطوطة





تدوین و تصحیح: محمد علی...





صورة لأخر كتاب المعارية وأول كتاب الفقه





3







صورة لأخر المجلد من المخطوطة المصرية

## الخطاب الثاني

### منهج التحقيق

التمت في تحقيقي للحجـه انظر بالخطه التي وهب عليها مجلس كـتبه الشريعه والدراسات الإسلاميه بجامعة أم القري، في جلسته رقم (٢) وتسريخ ٩ / ٩ / ١٤٢٦ هـ، وستخصص الخطه أمران:

الأول: فيما يتعلق بالماده العلميه (النس والشرح).

الثاني: فيما يتعلق بالناحيه الشككيه والإحراجيه.

أولاً: فيما يتعلق بإثباته العلميه (المقتن والشرح):

صسط وحده نص الكتاب (النس والشرح) وفق قواعد التحقيق العممي ومحدوده إخراج النص كما أراده مؤلفه وذلك كما يلي

- ١- ضبط النص وفق طريقه النص المختار وذلك لعدم وجود نسخه مؤلفه لأن تكون النسخه الأم للتحقيق، وذلك بمقابله النسختين المرشحتين للمقافه.
- ٢- عند وجود اختلاف بين النسختين ثبت النص المختار في المتن بين قوسين هلالين ( )، والإشارة إلى تفصيل له في الحاشيه، مع التبرير لهذا الاحتياط إن أمكن وذلك بالرجوع إلى موارد ومصادر الكتاب.
- ٣- صسط بتعابير الموهمة المحتملة لأكثر من معنى بالشكل.
- ٤- الإشارة إلى الأخطاء الإملائية أو الحويه الموحده في النسخين.
- هـ- بذل الجهد في سبه الأسماء التي ذكرها المؤلف إلى مصادر قائله أو من موارد التي أخذ منها من كتب الملعبه.





٦. ما يوجد من مقطع ثبت في الأصل بين معصوفتين [ ] مع الإشارة في المصنف إلى من أثبتهم ومن أسقطها مع التبرير إن أمكن لتثبت منها.

٧. تغيير أسماء الأعلام والكتب والقواعد الفقهية والأصولية والإشارة إليها في المصنف

٨. التمييز بين حروف المطبوعة للمنى والمشرح والعناوين والمخاشية  
٩. إن كتب المرقى بين السجتيين في أكثر من كلمة جعلت المرحح بين فوسين هلائين ( ) وأشرت إلى المرحح في المصنف.

١٠. إذا كان التوثيق من كتب أشرت إلى اسم الكتاب وأجره، والمصفحة، وإذا كان التوثيق من مخطوط ذكر اسم الكتاب ورقم المخطوط بالمعارة (مخطوط / ل )

١١. ترقيم لوحات كل نسخة من السجتيين وحلته بين بعض ما تكرر / / وذلك بذكر رمز المخطوط ورقم النسخة، هكذا / ت ٢٢٠ / ، أي النسخة التركية لوحة رقم ٢٢٠

١٢. الاستفادة من علامات الترقيم، الاستعانة بالفتح والمغلق، في إيضاح المعنى.

١٣. فهرس عامة في آخر الكتاب ومي كالللي

١. فهرس الآيات القرآنية.

٢. فهرس الأحاديث النبوية.

٣. فهرس الآثار

٤. فهرس الآيات الشرعية.

٥. فهرس السائل التي أصابها لاس (الووي) عن البحر.
٦. فهرس اختيارات الشروح (تقي الدين السبكي).
٧. فهرس نظريات المؤلف.
٨. فهرس المصطلحات الفقهية.
٩. فهرس القواعد الفقهية والأصولية.
١٠. فهرس الكلمات الفخرية.
١١. فهرس الأعلام.
١٢. فهرس الأماكن والأماكن.
١٣. فهرس المكاتب والأوزار والفعالات.
١٤. فهرس الجوامع المدرس.
١٥. فهرس الفوائد والفرائد.
١٦. فهرس مصادر ومراجع البحث.
١٧. الملاحق.
١٨. فهرس الموضوعات.



**القسم الثاني**  
**التحقيق**

كتاب الشركة

## كتاب الشركة (١)

في سنن أبي داود عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عنه قال : «إن الله يقول : أنا ثالث الشريك ما لم يكن أحدهما صاحبه ، فإذا خافته خرجت من بينهما» (١) أي ينزع الشريك

(١) الشركة لغةً : احتلاط بصيغ معدة ، لا مبرع وأصابع ، يقال امرئ كذا بصيغ شركاء ، ومع الشركة شركة ، والشريك

قال من دأب في الشركة هو أن يكون الشيء بين اثنين لا يفرده أحدهما ، يقال شاركته فلان في الشيء إذا صرف شريكه ، وأشركت فلاناً في حيلة شركاءك ، قال الله جل شانه في قصة موسى ﴿وَأَشْرِكُوا لِي شَيْئاً﴾ [مائدة : ٢٤]

وأصبح لذهب كسر الشيء وإسكان الراء ، ولثانيه فتح الشيء وكسر الراء ، والثالثة فتح الشيء وسكون الراء .

ينظر مقاييس اللغة (٣٦/ ٢٦٥) ، لسان العرب (١٠/ ٤٤٨) ، حبيب اللغة (١٠١/ ١٣) ، المحرم الوسيط (١/ ٤٨٠)

وشرحاً احتلاط بصيغ معدة بحيث لا يميز ، أو قيل عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك ، لم يفتن اسم الشركة على العقد وإن كان أحد احتلاط بصيغ أو قيل أصل للشركة توزيع الشيء بين اثنين على جهة لتوزيع

ينظر التعريف (١/ ٢٢٩) ، كتاب التكميل (١/ ٥٣٧) ، دستور المحام (٢١/ ١٥١)

(٢) مسنن أبي داود ، باب في الشركة (٣/ ٢٥٦) ، حديث رقم (٣٣٨٣) ، والنداء قطي كتاب الميراث (٣/ ٣٥) ، حديث (١٣٩) ، والبيهقي في الكبرى كتاب الشركة (١/ ٧٨) ، باب الأمانة في الشركة وتروك بكتابتك حديث (١١٢٠٦)

حديث صحيح ، قال إمامكم صحيح ، لإسناد ولم يخرجه ، لسانك عن الصحيحين (٢/ ٦٠) حديث (٢٢٢٢) ، وقال في الدائمة في نزع أحاديث معيبة (٢/ ١٤٩) أخرجه أبو داود =

من ماضي<sup>(١)</sup>.

و لشركة تكسر الشئ وسكون مرة، ويقال يصح الشئ وتكسر مرة، حكاه ابن  
باطيش<sup>(٢)</sup>.

ومعها في النعم. لاحتياط إما على الشئ وإما على المحارره.

وفي الشئ: كما قال القاضي حين شئت الحق في الشئ الواحد فتستحق من  
جهة الشئ<sup>(٣)</sup>.

وتارة يشب بالخط، وتارة من أصل الملك، بأن يشتريه، أو يتهدى، أو يرثه، أو يعسا  
وم أشبه ذلك، سواء كان غير مال، أو متعة، أو حقاً

ومقصود البعد الشركة التي تحدث بالاحتياز لقصد الصرف وتحصيل الأرباح  
وكذلك السائب بين أبي السائب<sup>(٤)</sup> فيما قيل شريكاً بمعنى

= وصححه بخاتم وقال في التمهيد ص ٢٩/٣١ أعله من القطان وجهه بحال بعد من  
حيات ذلك أبي حيان، وقد ذكره من حيان في الفتا

(١) في (أنا) ملكها والملك من (أنا) وبه سقيم القى نظر من المص ٣٠٨/٢، السير شرح  
لمص المص ٢٦٥/١

(٢) إسماعيل بن عبد الله بن سعيد بن عبد الله عباد الدين أبو محمد من أبي الركب الموصلي، المعروف  
بأبي بطين بالشئ، المعجزة أحد علماء الشافعية، وبه في المص ٥٧٥ هـ له كتاب طبقات  
أصحاب الشافعية، توفي في جمادى الآخرة سنة ٦٥٥ هـ

ينظر الوافي بالمؤيد (١٤٠/٩)، عقبات الشافعية (١٠٤/٢)

(٣) جيل لأواخر (٥، ٣٩٠)

(٤) شرح للمص (١٤٧/٣)، حاشية، لمص على شرح لمص (٣٣٧/٣)، فتح الوهم (١، ٤٠٣)

(٥) هو السائب من أبي السائب صبي بن عاتق بن عبد الله بن عمر بن محروم بالمرومي كان شريكاً =

صريح  
الشركة  
بعدة

صريح  
الشركة  
بعدة

فجعلوا "كسوة عبيد كروم"<sup>(١)</sup>، قال رسول الله ﷺ: «إنا أعدلكم به»  
قلتُ صدقتُ بأبي وأمي، كنتُ شركي نعم الشرك، كنتُ لا تُناري<sup>(٢)</sup> ولا  
تُفاري<sup>(٣)</sup>، ولي هذا، حديث أصطراب<sup>(٤)</sup>.

١٠ أبي ﷺ قال: البعثة ثم أسلم وصحب

ينظر (إحيائه ٣/ ٦٢، تاريخ التهذيب ١/ ٢٢٨)، الاستيعاب ٢/ ١٥٩٢

(١) في (أب) مضمومة، ياء وثابت من (م)، وهو الصواب، كما في مسر من (ن)، وعنده  
وسيلان من حُرْجِه، (أنظر هامش ٥ ص ١٦٦)

(٢) في (م) يشكرني، ثبت من (أب)، وهو الصواب، في (الفتح الباس)

(٣) تُفاري من تُفرك، قال الخطابي: يريد لا تخلف ولا مانع، وأصل البراء الدفع، ومنه قوله

تحيي  $\text{ح} \rightarrow \text{ج} \rightarrow \text{ح}$  [البردة ٧٢] قال رسول ﷺ: بعينه بحسن الحس والسهولة في تعامله، ينظر

عرب المعجود (١٣/ ١٢٥)

١٤، عاري من أيدته وهي ملزى فلا فلا، معناه قد صرح به، عنده من الكرم وحملة، معناه  
من موهبته، ثبت البعثة بما سمعتُ ثم عهدتُ بغير عهد العرب (١٥، ٢٧٦)

١٥. ١. «أنو» (١٦، ٢٦٠)، باب في الشركة، حديث (١٤٨٣٦)، وفيه في الكرم (١٦، ٢٧٤)

كتاب الشركة، حديث (١١٢٠٥)، وفيه «السائي في الصغرى ٥١ (٢٤٦) باب الشركة، حديث  
(٢٠٨٦)

حديث صحيح، قال الخطابي في مجمع الرواة ج ١ ص ٢٠٩، روه الطبراني، رجاله رجال

الصحيح، عن مصعب بن أبي الأسود وموثق، قال الخطابي: صحيح الإسناد، وخرجه،

ليسندك عن الصحيح ج ١ ص ٦٩، وأنظر البدر المبرج ٦ ص ٢٢٣، والمصنف ج ١  
ص ٢٣ ص ٤٩

(١٦) وجه الاختصاص أن هذا الحديث منهم من يرويه عن السائب من أبي السائب ومنهم من يرويه

عن من من السائب ومنهم من يرويه عن عبد الله بن السائب، وهذا أصطراب لا يثبت به شيء =

ولا تقوم به حجة، ينظر حسب التوبة (٣/ ٤٧٤)، البدر المبرج ٦ (٧٢٣)

وقد دل الكتاب والسنة والإجماع<sup>١</sup> على حوار الشركة  
وقال الإمام والعزالي إِبْنُ الْإِسْتِ عَقْدًا بِرَأْسِهَا وَإِنَّهُ هِيَ وَكَأَنَّهُ عَلَى التَّحْقِيقِ وَهُوَ  
كُلُّ مِنَ الشَّرِكِيِّينَ لِمَصَاحِبِهِ فِي التَّصَرُّفِ فِي مَالٍ مُشْتَرَاكٍ<sup>٢</sup>،  
وَمُسْتَكْدِمٍ فِي عَدَا فِي شَرَكَةِ الْعَنْزَانِ<sup>٣</sup>، فَإِنَّمَا مَرَادُهُ.

**قال: (هي الشواع) أربعة.** أنواع الشركة

و جعلها المؤرد في سنة ترجع إلى الأربعة، ذكر قسمين من شركة بعض ما ظن  
تفقد بعض شروطها<sup>٤</sup>

وهذا التقسيم في مغلّات الشركة، لا لشركة الفصححة / م ٢١٦ /

- تقوم به حجة ينظر حسب الرتبة (٤٧٤ / ٢)، البئر المير (٧٢٣ / ١)

(١) الإجماع لا ينسب (٩٩ / ١)

(٢) التوسيط (٢٥٩ / ٣)

(٣) العدا لغةً كُنْيا مأخوذة من عَدَّ يَدْعُو شَيْئًا يَدْعُوهُ هَبْ مأخوذة من عَدَا العَدُوُّ يَدْعُوهُ لِقْدَانِ

مما كان سببا في وقوع بعض الضرر وهي المتروكة

ينظر فيصباح المير (٤٣٣ / ٢)، مختار الصحاح (١٩٢ / ١)، حبيب اللغة (٨١ / ١).

وشرحاً شركة العدا وهو أن يحدد على ما يجوز الشركة عليه وأن يكون مال أحدهما من جنس

مال الآخر عن صفته فإن كان من أحدهم ذرهم ومن الآخر دينار أو من أحدهما صبحاح ومن

الآخر مائة لم تصح الشركة، وأن يحدد مالا، وقيل وأن يكون مال أحدهما مثل مال الآخر في

النقد

ينظر النية (١٠٧ / ١)، حجة المحتاج (٥، ٥)

(٤) محاري الكبر (٤٧٣ / ١) - (٤٧٤)



قال: (شركة الأبدان كشركة الحماة وسائر المحترفة ليكون بينهما كسبيهما منسوبة أو متعاونتا مع اتفاق الصعة أو اختلافها)، خياط ونجار.

وكذا لو اشترك في مشيئة وهي متبرعة ليكون المُرُ والسر بينهما فإنه لا يصح، وعد أي حيلة اتفقت الصعدان أو احتلتا<sup>(٢)</sup>، وعن صاحب التريب<sup>(٣)</sup> أن بعض الأصحاب وجهًا كملعده، وفي الأم<sup>(٤)</sup> ما يشهد به وأولوه.

فإن ثالث يجوز شرط تحديد الصعة، ومسمى أنه لا يجوز الشركة في الاصطد والاحتطاب<sup>(٥)</sup>، وأحد جورها<sup>(٦)</sup> وفي مس أي داود عن أبي عبيدة<sup>(٧)</sup> عن عبد الله بن

(١) ثروت الناقة طنها، والزهر، ويقال ثروت الناقة تذكُر، وتذكر كزُرًا وكزُرًا، وأذهب قصيدته، وأذهب صاحب توب التصيل إن منح صرعها، وأثرت الناقة فهي مشردة بها ينظر لسان العرب (٤/ ٢٨٠)

(٢) السوط لفرحي (١١٠/ ١٥٠)، بفتح الصلح (٦/ ٥٦)، فتح الغدير (٦/ ١٩١)

(٣) هو القسم من الفصال الكبير المشاي، كان يرمى جليلا فصلا تسمى مع ذأبه، صنف التريب وهو شرح عن الحصر، مستكثر فيه من الأحكام ومن مصوص الشافعي بحيث أنه يجاهد في كل مسألة عن ملء فيه عليه الشافعي فيها في جمع كيه باقلا به بالنقط دون علمي بحيث يستعي من هو عنه حاله عن جميع كتب الشافعي، قال ابن قاضي شعبة لم أعلم له تاريخ، ولا ينظر طبعات الفقهاء (١/ ٢١٨)، طبعات الشافعية (١/ ١٨٧)

(٤) الأم (٣/ ٢٣١)

(٥) التاجير، (١٠/ ٣٠)، مذهب الجليل (٥/ ١٣٨)، شرح ميرزا (٢/ ٢١٣)، غصير اختلاف العلماء (٤/ ١٠)

(٦) قروص التربع (٢/ ٣٧٧)، القروص (٤/ ٣٠٢)، الكافي في هذه المسائل (٢/ ٢٦٢)

(٧) أبو عبيدة عن عبد الله بن مسعود، مشهور بكتبه والأشهر أنه لا اسم له غيره، ويقال اسمه عامر، =

مسعود<sup>(١)</sup> عن أبيه عن... (أشرفك أنا وعياري<sup>(٢)</sup>) وسعد<sup>(٣)</sup> حبيب<sup>(٤)</sup> يومئذ، قال  
سعد سعد بأسييرين ولم أجيء أنا وعياري<sup>(٥)</sup>)<sup>(٦)</sup>

— خوفي ثقة من كبار الثالثة، والراجح أنه لا يصح سنده من أبيه مات بعد سنة ثمان

ينظر تقريب التهذيب (١/٦٥٦)، معرفة الثقات (٣/٤١٤)

(١) العاصمي مذهب عنده من مسعود من عاهل لمسي لمكي، حبيب سي، هرو، رضي الله عنه، قال  
يقول حبيب من في رسول الله ﷺ سحر سورة، قالوا لا يقولون عبد أحد في نعم أسلم قبل  
عمر رضي الله عنه، وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم: إنك تعلم ما علمت من الكوفة فمات  
بشهادة في آخر سنة اثنين وثلاثين رضي الله عنه

ينظر الإحصاء في شهر الصحابة (٤/٢٣٣)، أسد الغابة (٣/٣٩٤)، معرفة القراء المكيين (١/٣٢٢)

(٢) عمار بن ياسر بن عامر العسبي، أبو إسحاق، حبيب سي، عرو، وأمه سمية مولاة هم، كان من  
السجود الأورى هو وأبوه وكانوا من قبل في الله، سائر الأحدث عن النبي ﷺ أن عياري  
ثقة ثقة الباعية، وأخوه، على أنه قتل مع علي بن أبي طالب سنة سبع وثمانين في ربيع الأول وله ثلاث  
وتسعون سنة

ينظر الإحصاء (٤/٥٧٥)، أسد الغابة (٤/١٣٩)

(٣) سعد بن أبي وقاص، مطلق من وجب الزعم في أبو يسحق أحد القراء الباعين بالجنة، وأول من  
رمى سهم في ميمن الله، ومات في سنة خمس وخمسين عن المشهور، وهو أحد  
العشرة وفاة

ينظر لإحصاء في شهر الصحابة (٢/٧٢)، تقريب التهذيب (١/٢٢٢)

(٤) رواد أبو داود (٣/٢٥٧)، مات في لشركه من غير رأس ماله، حيث رقم (٣٢٨٨)، والسفي في  
الكبرى (٣/١١٨)، باب شركه الأندلس، وفي الضعيف (٧/٧٥)، باب شركه الأندلس، حيث رقم  
(٣٩٣٧)، من من مسج (٢/٧٦٨)، باب الشركه والتفاد، حيث (٢٢٨٨)

حديث ضعيف، قال شاذلي: وأخرجه نسائي وابن ماجه وهو منقطع، وأبو عيسى لم يجمع من —

واحتجوا به في شركة الأندلس<sup>(١)</sup>، وجوابه أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، وفي معناه إشكال، لأن العينة للعندين، وهم في يوم يدر كلهم سواء، وإن كانت نلسي ﷺ هم يعطيها لمن شاء، وعمدة بظاهر العر<sup>(٢)</sup> وعدم ما يشته كل فيه ولا دليل على صحتها، وهي نوع من القهر<sup>(٣)</sup> فهذا أبطلنا واكتسبنا فإن امرؤ فذلك كسبه، وإلا فلقسم الخاص على قسم أجرة الشل، كذا قاله ملاوردي<sup>(٤)</sup> والرافعي<sup>(٥)</sup> وغيرهما

وقال ملاوردي مع ذلك لو اجتمعا على حيد ملكة لاستواء أبييه، ولكل منهما

= أبيه عون طبرود (١٧٦/٩)

- وذكره في شرح التلخيص مطبوع (٤٩/٣)، وقال آخر حجة أبو داود ونسائي، ولم يتكلم عليه
- (١) الأشيا لمع جمع يتنوع، ومن الإنسان حيد، البعد أبعها الدرع القصيرة، والمنة ناعمة أو بكرة تنحرم بمكة سميت بذلك لأنها كانتوا يسمونها
- ينظر مختار الصحاح (١٨/١)، مصباح الثير (٣٩/١)
- شراً شركة الأشيا، وهو أن يشتري له لآل أو محلات أو غيرها من أهل الحرف على ما يكسبه، فيكون بينها مسدود أو متفصلاً
- ينظر روضة الطالبين (٢٧٩/٤)، معني مصباح (٤٣٢/٤)
- (٢) الجزأ بالكسر العينة والشتر مثل شيد المعمل، وعر الوحش، وعر مثلني، شيد مع، والعر عت حتى يخلو، وهي من الله من بيع العر وهو مثل بيع السمك في ماء والظير في أهوا
- ينظر نسان العرب (١٤/٤)، مختار الصحاح (١٩٧/١)
- (٣) الظاهر هو كل دعوى يشترط فيه حال من يتعاضل فيه من معترف
- ينظر المعتمدات لبحر جاني (٢٢٩/١)، كتاب التكاليف (٧٠٢/١)
- (٤) الحاوي الكبير (٤٨٠/٦)
- (٥) فتح العرو شرح الوجيز (مستحق مع مصحح) (٤٠/١٠)

عن صاحبه نصف أجرة مثله، وكذا لو وصعا شبكة أو شركة<sup>(١٦)</sup> فوقع فيه صمد ملكته ولكل ميهل على صاحبه أجرة ربع الشبكة، ولو لم يكن ذلك عن صمد شركة ملكاء ولا أجرة لواحد منهما<sup>(١٧)</sup> انتهى

وإيجاب الأجرة مع العمل بأن يحصل يُقسم عن فطر الأخر، فيه نظر.

**قال:** (وشركة المفاوضة)<sup>(١٨)</sup> تكون بينهما كسبهما وعليهما ما يعرض من شرم).

أي ويكون الكسب بأموالهما وأيديهما من غير حلق لأموال، والعمدة عيبها من حصر أو عصب أو بيع صمد<sup>(١٩)</sup> أو غير ذلك. قال الشافعي: لا أعلم في الدنيا شيئاً

(١) يخاص في (د) وطلب من (م) وهو موافق لما في بخاري الكبير (٤٨٠ / ٦)

(٢) الشركة حالة توسع يقع فيها الصمد وتجمع على الشركة وشركة المعجم الوسيط (١ / ٤٨٠)،  
الذي (٥ / ٢٩٤)

(٣) بخاري الكبير (٤٨٠ / ٦)

(٤) المفاوضة لغة من فاض من، وهو من الشركة كان تساوي، وفوضه في أمره أي حذره،

وشتاتته من بعض لاء ينظر العرب في ترتيب لغات، ١٥٢ / ٢، عبد الصالح (٦ / ٢١٥)

شرعاً أن يشركا لكون ما بينهما ما يتكسب ويصرفه يحصل من حرم وتشم

ينظر روضة الطالبين (٤ / ٢٧٩)، التبيه (١ / ١٠٧)

(٥) البيع الصحيح ما كان مشروعاً بأصله، وصمد، والعامد مشروع بأصله لا وصمه، ويجوز

ذلك عند اتصال القبض به، حتى لو اشترى عبداً بصمد وبصمه فأخذه بعينه، والباطل ما لا

يكون مشروعاً بأصله ووصمه، ولا يحد بذلك حتى لو اشترى عبداً بربه وقبضه وأخذه لا يحد

ينظر ليس الفقهاء (١ / ٢٠٩)، دستور العلماء (١ / ١٥٥)

باطلاً إن لم تكن شركة مفادها مطلقاً، لا أعدم القيار إلا هذا<sup>(١)</sup>  
قوله: مطلقاً، بعينه، صحيح، لأن الماثل مفضل، وما رأيت الشافعي يستعمله  
إلا هكذا

وإذا صدقت شركة المفاداة أحد كل منها ربح مائه وأجرة صلته، وضمن ما  
يختص<sup>(٢)</sup> به.

وتسميتها مفاداة من قولهم كذا وصفاً في الخيل إذا شرع فيه جميعاً  
وفيل من قولهم قوم قوضي أي ستورن.  
ولو استعملنا لفظ المفاداة وأراد شركة العبد حذر، بعض عبده<sup>(٣)</sup> وهو بقوي  
صحة العقر ذبا لكتابات<sup>(٤)</sup>.

تسمى  
شركة  
مفاداة

قال ( وشركة الوجوه<sup>(٥)</sup> ما ي / يشترك الوحيهان بأن يبتاع كل منهما

(١) الأم، كتاب الشركة (٣ / ٢٣١)

(٢) في (ت) يخص به والثالث من (م) وهو موافق لـ في (ت) (١٠٨ / ١)

(٣) الأم (٣ / ٢٣١)

(٤) التكتليات جمع كائيد، والكائية كلام مستر امر لا منه بالاستعفاء وإن كان معه ظاهراً في اللغة  
سواء كان المراد منه الحقيقة أو المجاز، فيكون رغبة في أن يذهب، فلا يذهب من إليه ثم ما يقوم مقدها  
من دلالة افعال بيرو، شرعاً ويتعين ما يريد به عليه كغيره من الأعمام كالإجماع على السماع  
أو نوع فصاحة، وعند أهل الأصول ما يدين عن قوله لا يتحصه  
ينظر التعاريف (١ / ٦١٠)، فيستور المقيد (٣ / ١٠٥)

(٥) شركة الوجوه الوجوه لغة جمع وجه والوجه ما يتوجه إليه الإنسان من غير وجه  
وحتى أن يكون بمعنى القوي الظاهر، أحد من قولهم: قُبِعَ وجوه الغوم أي سادتهم

مؤرجح لها فإذا ما عا كان الفاعل عن (التيان بينها)

أو يسع وجية<sup>(١)</sup> في الدمة ويوكل حاصلاً<sup>(٢)</sup> في بيعه، ومشتريه أن يكون المريح  
بيها، أو يشترك وجية لا مال له وحاصل له مال يكون العمل من الوجية وأما من  
الحاصل وفي يده لا يسعه بل الوجية والمريح بيها، وفي الروضة<sup>(٣)</sup> يشتري من يشارك  
وهو متى قبله، أو يبيع الوجية مال الحاصل بزيادة مريح ليكون بعض المريح له، وهي  
بجميع هذه الصور باطلة إذ ليس بيها مال مشترك يُرجع إليه عند الفاصلة، وما  
اشترى أحد في الصورة الأولى والثانية فهو له ولا يشاركه فيه الآخر، لا إياه، وكله  
وقضله التوكيل<sup>(٤)</sup> والصورة الثالثة ليست شركة بل قرآن<sup>(٥)</sup> فاسد.

= ينظر المصباح لمير (٦٤٩/٢)، المعرب في ترتيب المعرب (٣٤٣/٣)

مراحاً أن يسع الوجية المقبور المبيعة في البيع مال الحاصل ببيع من أن يكون بعض المريح له  
فالمريح كله لصاحب المال وله أخوة معه إذ حصل، وهل أن يشارك في مريحه يشارك  
بوجوهها

ينظر روضة الطالبين (٢٨٠/٤)، الوسيط (٢٩٢/٣)، التبيين (١٠٨/١)

(١) زجل وجية أي ذو وساعة وكان له حظ ودية

ينظر تهذيب الدمة (١٨٦/٦)، باب إهداء وجيم، مصباح لمير (٦٤٩/٢).

(٢) زجل حائل أي معذور الذكر ساقط الفدية لا حظ له

ينظر لسان العرب (٣١/٥)، المصباح للمير (١٨٢/١)

(٣) حتى عمدة الروضة (والثالثة، أن يشتري وجية لا مال له وحاصل هو مال

ينظر روضة الطالبين (٢٨٠/٤)

(٤) في (ب) التوكيد وشئت من (م) ينظر روضة الطالبين (٢٨٠/٤)

(٥) الميراث هو دفع جائز التصرف إلى مثله ذراهم أو شئ آخر يتجر فيه بغير معلوم من المريح

ينظر التعليل (٥٧٧/١)، معجم مقاييد العلوم (٥٤/١)

## قال: (وهذه الأنواع باطلية)

داسق، ولأن شرط الشركة اشتراط شيوخ رأس المال وارتفاع القيمة

## فروع:

في الويلطي منها: الواحد مئة ولاخر زائفة<sup>(١)</sup>، تشارك مع ثالث ليستفي وحاصل  
بينها فهو فاسد، ثم يرب كان مائة بلقاء للمستفي أو فاسداً وفقد به نفسه فهو له، وعليه  
أجرة بنسب المدة ولو رمية، وإن قصد الشركة فعل خلاف في البداية في ثلث  
مباحات<sup>(٢)</sup>، فإن تجاوز وهو الأصح حتى في، فيه للثالث حيل يقسم بينهم على  
سنة أحوز أمثلهم، والأصح أنه يقسم بينهم بالسوية، فعلى هذا للمستفي أن يطالب  
كلاً من صاحبه ثلث أجرته، ويرجع كل من صاحبه<sup>(٣)</sup> ثلثي أجرة ماله على صاحبه  
وعلى المستفي، فإن استوفى حري الخاص<sup>(٤)</sup>، ولا يرجع بالصدقات، ولا فرق بين أن  
تكون قيمة ثلث الماء قدر ثلث الأجرة أو أقل أو أكثر، لأن المصانع في يد غير صاحبها  
بعدم فاسد، وعلى الأول لا تراجع، ومنها استأجر حملاً من صاحبه ورواية من

(١) في الأصل الرواية البير أو البعل أو شجار النبي يستفي عليه، والعمامة يسمى شرطه رويته وهو  
جائر مستأجر

ينظر تهذيب اللغة (٢/٦٨)، بحار الصحاح ١٠ ١١ ١٢، مجمع البحار (١/٢٤٦)

(٢) الوسيط ج ٢ ص ٢٦٢

(٣) حكاي في روضة الطالبين (٤/٢٨١)

(٤) الخاص سقوطه أحد المتكسرين بالآخر

ينظر السراج الوهيج (١/٦٤٢)

صاحبها واستحقاقاً من ماء مناج، فإن أفرد كلاً بعقد صحيح، والماء للمستأجر وإن جمع الطمحين في عقد، ففي الإجابة قولاً، كمن اشترى عدلين لرحلين شمس، وقد صحح ويُعْتَبَر الأجرة للمساهة على أجور الأمتال، وإلا فلكل عليه أجرة مثل، والماء للمستأجر صحيحاً الإجابة أو أفسدناها، ونقول لأن إذا وردت الإجابة / م ٢١٧ / عن غير مستفي ونَحْتَمِلُ<sup>(١)</sup> والرواية، فإن أكرم دمهم صححت، الإجابة فقط، ومنها لو أحد ست وخا<sup>(٢)</sup> ولاخر حجر ولاخر نعل ولا ربع يعمل عن أن الحاصل من أجرة الطمحين بينهم فهو فاسد

ثم لو استأجر مائة الحطة العامل والآلات وأفرد كلاً بعقد لزمه ما سمي، وإن جمع دون أكرم دمهم<sup>(٣)</sup> الطمحين صح، ونسب بينهم أربعة، ويترجمون بأجرة المثل، وإن استأجر عين العامل وأحيان الآلات، حين أفسدنا<sup>(٤)</sup> الإجابة فلكل أجرة مثله، وإن صححناها فليس بينهم والترجع كما سبق، وإن أكرم مائة الحطة دعة العامل الطمحين لزمه، وعليه إذا استعمل من لأصحابه الأجر، ومنها لو أجدد دُرُّ ولاخر أرضين ولاخر آلة الحرث ورابع يعمل لتكون العلة بينهم، فلو رجع لصاحب السر وعليه لأصحابه أجرة المثل، ولو أصاب الرزع أفة فلم يَحْصُلْ منه شيء فلا شيء هم

(١) يطعم، كسر الهمزة في كتب علمه، قال من سببه الحسن شفا عن الهم بعمل فيها العبدان

ينظر لسان العرب (١١/ ١٨١)

(٢) المرحل وهو الخير العظيم الذي يطعمه ينظر لسان العرب (١٤/ ٣١٢)

(٣) في (ب) أكرمهم والثالث من (ب)، هو موافق في روضة الطالبين (٤/ ٢٨٢)

(٤) في (ب) أفسد والثالث من (م) وهو موافق في روضة الطالبين (٤/ ٢٨٢)



قال المتولي<sup>(١)</sup> وقد المصنف بـ «صواب»<sup>(٢)</sup>، ووافقه ابن الرقعة<sup>(٣)</sup> لأن ما معهم  
ثلثت تحت أيهم، وإما ضمها إذا حصل به ضم ما للرجع لدخول معيهم بوسعت في  
يد، ورداً عن الرافعي في قوله: لا يفسد دخول كلام المتولي عن القياس الظاهر، ما قاله  
هو الظاهر<sup>(٤)</sup>، وقد سبق عن الماوردي شيء، فلهذه نظر ورأي هو يوافق كلام الرافعي

**قال:** (وشركة العنان صحيحة).

بالإجماع ولا يصح علما من الشركة غيرها.

ومشهور أن يعطى مأخوذ من عن<sup>(٥)</sup> الدابة، إما لاسواء الشريكين في التصرف  
والرجع عن قدر، أو لئلا كمسواة طرفي العنان، وإما مع كل منهما الآخر من  
التصرف كما يشتهي كما يمع العنان الدابة، وإما لأن كلا منهما مع نفسه بالشركة من  
التصرف في المال المشترك كما يشتهي، وهو مطلق اليد في مائز أمواله كما حسن الأخذ  
بالعنان إحدى يديه عن العنان والأخرى معلقة.

وقيل: من قوهم عن الشيء إذا ظهر، إما لأن كلا منهما ظهر له مال صاحبه، وإما

(١) نسبة الإضافة في هذه لإمام النعماني، لأنني سعيد عبد الرحمن بن مأمون المعروف بالمتولي مذكور من  
خطوط مدار الكتب، مصرية، رقم (٦٨٥٦)، لوائح رقم (١٤٧).

(٢) روضة الطالبين (٤/ ٦٨٢).

(٣) اخرج السابق.

(٤) للفرج السابق.

(٥) عن الدابة جمعها، وشيء، بذلك لأنه يمتد من القم فلا يحد.

ينظر القاموس المحمد (١/ ٦٥٢٠)، تاج العروس (٥/ ٤١٦)، لمصباح (٢/ ١٣٣).

## لأنها أظهر أنواع الشركة

وقيل: من غير أن عارض لأن كلاً منها يُخرج ماله في مُعارضة إخراج الآخر.

شروط صحة  
شركة المدين

**قال:** (ويشترط فيها لفظاً يدل على الإذن في التصرف، فلو اقتصر

على قوله اشتركتنا لم يكتب في لأصح).

هذا قول الجمهور<sup>(١)</sup>، لأنه لا يلزم من الشركة حوّل التصرف كما في الشركة

بالإزات وغيره.

وقال ابن مريج<sup>(٢)</sup> وأبو علي الطبري<sup>(٣)</sup> يكفي، لأنه يفهم منه الإذن عرفاً<sup>(٤)</sup>

ولو اقتصر على الإذن، ولم يعمد. لا. اشتركت مع حصول الاشتراك كفي

(١) وهم جمهور الشافعية، ينظر: حاشية الطائفة (٤/ ٢٦٥)، حواشي الشروبي (١٥/ ٢٨٣).

(٢) ابن مريج، الإمام العلامة شيخ الإسلام القاسمي، أبو العباس أحمد بن محمد بن مريج البغدادي،

سمع أنه قال: «عيسى بن عمار»، مات في عاصي لأبوين سنة ٣٠٦ هـ عن ٥٧ سنة، له أكثر من

أربعين كتاباً.

ينظر صفات الفقهاء (١/ ١٩٧)، حاشية الشافعية (١/ ٨٩)، طبقات الخلفاء (١/ ٣٣٩).

(٣) عيسى بن محمد بن العباس، المعني أبو علي الطبري الرحاحي، ينسب إلى أبي ونسب إلى الجهم، قد

كان من أهل خلافة أبي العباس بن العباس، ومن أهل مشايخ القاضي أبي العلي الطبري، توفي

في حدود الأربعة

ينظر طبقات الفقهاء (١/ ٢١٦)، حاشية الشافعية الكبرى (١/ ٣٣٩)، حاشية الشافعية

(١/ ١٣٩).

(٤) لحواشي الكبير (٦/ ٤٨٢).

ومن هنا<sup>(١)</sup> قال ابن داود<sup>(٢)</sup> إنه لم تنق بالمعقد فائدة<sup>(٣)</sup>

وقال ابن الرقعة<sup>(٤)</sup> إن فائدة الدخول على كل ربح مال يكون بينها، وكما حسرتة وإن كانا مختلفين على الجور وأن ذلك يظهر من بوجه مع القراض على القراض<sup>(٥)</sup>

والقال في موضع آخر إن حقيقة الشرية مقدمه تصرف بموقع على إذن يتصرف

(١) في (ب) من هذا، والكتب من (م)، وهم المناسب مبادئ الكلام، وهو مستخدم بكثرة في كتب الشريعة

(٢) محمد بن حسين بن داود بن علي بن عيسى بن محمد بن القاسم حسبي، أثنى عليه الحاكم وقال شيخ الشرف في عصره، در الفقه العاليه والعبادة الطاهرة والسجدة الطاهرة، توفي سنة ٤١٠ هـ. ينظر طبقات الفقهاء الشافعية (١/ ١٤٨)

(٣) لم أجده

(٤) أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع الأمشوري الحلبي، معروف بين الرقعة، حسن نواة الشافعية في عصره، وبني عليه مصر، مات في القنصلية صاحب الكفاية في شرح الشريعة، وينطبق في شرح الوسيط في النحو (١٠٠٠) مجلدات، ولم يكتمه، قال شيخ الدين السبكي إنه أحد من الرواية صاحب البحر، وقال الأسوي: قال شافعي رحمه الله توفي بمصر في رجب سنة ١٠٠ هـ. ينظر طبقات الفقهاء (١/ ٢٧٣)، طبقات الشافعية (٢/ ١٠٠)

(٥) القراض جمع قرض، يتكفل له من غيره، لأموال ما كان من غير الذهب والفضة، وأما القرض غير ذلك الرب، فهو جميع مال الدنيا، يدخل فيه الذهب، الفضة وسائر المعادن التي لا يفسد واحده غرض، لم يصر في عرب القرض الشافعي (١/ ١٥٧) وهو المقصود هنا

(٦) حجة المحتاج (٥/ ٦)

يوجب عند المقدسة التظنُّوس<sup>(١)</sup> يرجع كلُّ شيء إلى رأسه.

وقد سبق قول الإمام إياه لست عقداً رأسه، وإنما هي وكالة

و علم أن هذا أموراً ثلاثة

أحدها الشراكة الخاصة بمرت وشراء وحفظ وبحرف وليس ذلك حكماً شرعياً مقصوداً هاهنا.

وثانيها الإذن في التصرف.

وثالثها ما يناوله من الرفعة من أحكام خاصة في هذا الباب فإن نسب له ذلك

أمكن أن يقال إن<sup>(٢)</sup> عقد الشراكة عند الجمهور لتلك الأحكام من غير تصريح

بالإذن، وعلى الوجه الآخر<sup>(٣)</sup> ما مع الإذن، وإن لم يثبت له ذلك فعند الجمهور (لا

معنى لعقد الشراكة)<sup>(٤)</sup> كما قاله ابن داود، وعلى الوجه الآخر معناه الإذن وإذا أُسند

الإذن دون عقد الشراكة فعلى ما يقوله ابن الرفعة ينبغي أن لا تثبت أحكام الشراكة،

ولا يقال إن يبيح عقد الشراكة وإن جاز التصرف، وعلى ما يقوله الإمام يكون معنى

عقد الشراكة موجوداً، وهذا هو الذي نختاره لأن ما ادعاه ابن الرفعة من وجوب

التصنيف لم أر أحداً قال به في الشراكة، إنما قالوه في القراض فتكلام الماوردي صريح في

(١) نفس ذلك الذي صدر عند بيع أو معاوضة، فالتظنُّوس مثال ما كان قدراً، وهو عند الفقهاء، يقال

بيع فلان متاعاً ونحوه نصّاً في يده قهراً، أي حصل، مأخوذة من تصاحبه طاعة، وهي عينه

و كذلك التصفية وحدها الصالح بطر ابن عمر في عريب القاموس (١/ ٥٨)

(٢) في (ت)، عقد، وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى.

(٣) ساقطة من (ت)، والثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى.

(٤) في (ت) (نص في عقد الشراكة)، وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى.

أن الشركة بحلها، والربح والخسارة جميعاً للمالك، ومع هذا لا أقول<sup>١</sup> كما قال ابن  
فلوط إن عقد الشركة لا فائدة له، ونكفي أقول معه فتوحيب كماله الإمام، ومن  
أثبت معه إذن كتاب صريحاً في ذلك وإلا فلا، لا احتيال أن يكون أريد الإحصار عن  
حقيقة الشركة، وهذا كما يقول في الكتبة إن<sup>٢</sup> تخرجه عن التعليق واليه احتسبت  
المحارحة فلا يصح، وتخرج لما من هذا أنها إذا قالوا اشتراكاً ونوباً الإذن والتصرف  
صح، ولا حاجة إلى صريح إذن معه كظهيره في الكتبة، وإن تخرجه عن الله فعلى  
الوجهين هذا، أصحها لا يكفي، لا احتياها ككتابة إن وأجده الإذن صريحاً أعني عن  
لغة الشركة، بخلاف التعليق / ت ١٦٧ / وحده لا يعني<sup>٣</sup> عن الكتبة، لأن للكتابة  
أحكاماً خاصة زائدة عن التعليق وعلى ما يقوله ابن الرطبة يكون مجرد الأدبها  
مثل ٢١٨ م، (مجرد التعليق هالك)<sup>٤</sup> يصبح إصاً، ولا يصبح شركة، وهذا يظهر أنه  
على كلا الوجهين لا يخرج اللفظ عن كونه إنشاء، ومن جهة ما يجاوزه ابن الرطبة في  
أحكام الشركة، قل بعض ذلك في حلقة الحوار<sup>٥</sup> في كل منها إلى الآخر، ولكن

(١) الحوي الكبير (٧/ ٣٠٩)

(٢) في (ت) (وهذه الأقوال)، ونكتب من (م)، وبه يستقيم معنى

(٣) في تلك السجدة، جاء وبه شبه يستقيم معنى

(٤) في (ت) (ولا يعني)، ونكتب من (م)، وبه يستقيم معنى

(٥) في (م) (مجرد الإذن يحصل مجرد التعليق هنا) ونكتب من (ت) وبه يستقيم معنى

(٦) حلقة الحوار بأن يكون مال كل واحد منهما مبيعاً غير أن مال غيره، ولكن يجوز به معجازه فقال

الواحد، قال الخطيب، معه أن يكون بينهما أربعون مثلاً يكون واحد منها عشرة، قد عرف

كل منها عشرين مثلاً

الرافعي يقول إن مجرد الاختلاط وتعدد التمييز يحصل الاثنية لك والشروع حكماً، فلا حاجة إلى العهد<sup>١</sup>، ورشح المزاوي إلى أن قولها اشتراكاً يحكي في الإذن<sup>٢</sup>، وعلى الصحيح إن (ألف كس)<sup>٣</sup> منها دلائل فذلك<sup>٤</sup>، وإن أدب أحدهما فقط تصرف المأذون في الجميع ولم يتصرف الأذن إلا في نصيبه، وإذا عُدَّ جنساً لم يتصرف المأذون<sup>٥</sup> في نصيب الأذن في غير ذلك الجنس، وإن فس التفرع فيها ثبتت من اجناس المال حار في الأصح، وإن أطلق ولم يتعرض لما يتصرف فيه جاز في الأصح كالفراص

وإذا أذن أحدهما دون الآخر، قال الأصحاب فهذه الصورة<sup>٦</sup> ليست مشركة ولا فراص، وإياها هي بضاعة في نصيب لأخر لأنه يعمل فيه<sup>٧</sup> مجاناً. وقال الإمام هل يشترط انفراد بالذكاة في الفريسة؟ وجهان<sup>٨</sup>، وكلمة في معنى الفراص، والأصح أنه لا يشترط الاستعداد<sup>٩</sup> باليد، وهذا الكلام من الأصحاب بشي إلى أن عقد الشركة

= ينظر بحاشية الأخير (١/١٧٧)، فتح الباري (٣/٣٦٥)

(١) فتح العروى شرح لمؤيد (مطبوع مع المجموع) (١٠/١٠٧)

(٢) الرميض (٣/٢٦٦)

(٣) في (ت)، (كس أدب)، والثالث من (م)، به يستقيم المعنى، وهو موافق لما في المجموع الوهاب

(١١/٥)

(٤) في (ص)، بذلك، والثالث من (م)، وبه يستقيم المعنى، وهو موافق في المجموع الوهاب (٥/١١)

(٥) مناقشة من (ص)، والثالث من (م)، وهو موافق لما في نهاية المحتاج (٥/٥)، المجموع الوهاب (١١/٥)

(٦) في (ت)، الصورة، والثالث من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٧) في (ت)، عهده، والثالث من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٨) حاشية الحسن على شرح شهاب (٣/٣٩٥)

(٩) استدل بالأمر المتروكة من غير مشترك له فيه ينظر سماح الصوري (٩/٣٧٦)، نصيباً لغير =

بعد الإطلاقي يقتضي استواءهما في العمل والروح، وهو كذلك فلا يُسمى عند شركة إلا بذلك سواء شرطاً صريحاً إلا أنه أم اكتفى بدلالة لفظ الشركة عليه

**قال:** (وفيهم أهليه التوكيل والتوكيل).

لأن كلاهما وكيل عن صاحبه مُوكَّل له، ويُكره مشاركة النعمي ومن لا يختار من الربا<sup>(٢)</sup> وجوه.

**قال:** (ويصح في كل مثلي<sup>(٣)</sup> دون التَّصَوُّم<sup>(٤)</sup>، وقيل، يَحْتَصُّ بالنقد المصروب<sup>(٥)</sup>)

خبرها، فالعد المصروب متفق عليه، وغيره من التفتيش كالنمر - إما بحسب مثبته<sup>(٦)</sup> والفترة<sup>(٧)</sup> والقبح وحوها هو الصحيح، لأن الشيء إذا اختلط بجسه ارتفع معه التمييز

والثاني وهو المنقول عن رواية الجوهري وعده أنه لا يجوز إلا في النفس

- (٣٨/١)، مختار الصحاح (١٨/١)

(١) في (ت) لدلالة، ونقلت من (م)، وفيه يستقيم المعنى

(٢) في (م) بالربا، نلت من (م) وفيه يستقيم المعنى

(٣) قللي ما كان متكبلاً أو شوباً، وحوها المسلم فيه تحرير القواعد التنبيه (١٩٣/١)

(٤) تصوم أي لا يسه، وهو ما أصبح الاتباع به شرعاً ولا يغير مفهوم

ينظر - تاريخ المعروس (٥٩٥/١٦)، دستور المعصية (١٣٤/٣)

(٥) نظروا هذه الفقرة في خلاص من المعنى والتمسك وروى من السياك

ينظر حاشية سيوري (٤١٨/٣)

٦. الفترة اسم للنقصه مطلقاً أو لمصروب سبه، وقد يطلق على غير شئ

ينظر حاشية طبري (٣٩/٣)

كأنقرص، وامتداعها في النقص لا يكاد يحد فيه خلاف إذا كان لكل واحد مَرَضٌ<sup>(١)</sup>، وشُدُّ الخوري<sup>(٢)</sup> مجزوء<sup>(٣)</sup>

وقال أبو الكارم الرومي في العدة إن العنوي على حمار الشركة في الدرلعم المشوشة إن استمر في البلد ورجعها<sup>(٤)</sup>

وقال النووي، إنه الأصح<sup>(٥)</sup>

**قال:** (ويشترط خلط المالين بحيث لا يتميزا).

لأنه إذا لم يخصص خلطاً وقُلبَ أحدُ المالين قُبِلَ التصرف قُلبَ من ليس صاحبه وتعتبر إثبات الشركة في الباقي، وعلى قول الخوري لا يشترط الخلط لكنه شاذ، ويسمي أن يتقدم الخلط<sup>(٦)</sup> على العقد والإذن، فهو نأخر فالأصح المانع، إذ لا اشتراك عند العقد له بعد ذلك.

والثاني يجوز إذا وقع الخلط في مجلس العقد فإن نأخر عن المجلس لم يجر على الوجهين.

(١) ينظر أسس المطالب في شرح روضه المطالب ج ٢/ص ١٢٩

(٢) عن من الحسين المدعي أبو الحسين الخوري بحميم مصفوفة لم وهو صاكنه ورده، قال من الصلاح كره من أخلاء الشفعة، لم يجر حواءه، ومن مصائبه كتاب مرشد، وشو جري العقد

ينظر طبقات الفقهاء الشافعية (٢/٦١٤، طبقات الشافعية (١/٢٩).

(٣) ينظر روضة الطالبين (٤/٢٧٦)

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) في (ن) بالخلط وعلقت من دم، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/٢٧٧)



ومثال الإمام إلى نفسه ، لأن لشركته توكيل وتوكُّل، ولو وجد التوكُّل  
والإمكان متميزين ثم احتلط لم تنفع التوكالة إلا أن يفيد الإذن بالمعزول ولا بد من  
تجهيد الإذن

**قال:** (ولا يكفي الخلط مع اختلاف جنس<sup>(١)</sup> أو صفة كصحاح  
ومكسرة).

الإمكان التامير، وكذا إذا جربا الشراكة في الحطة لا يكفي خلط أحدهما باليهما  
بالحجر، لإمكان التميز وإن عثر، وعن الإصطخري<sup>(٢)</sup> أنه يكفي [خلط فنداهم السود  
بالبياض<sup>(٣)</sup>، وعن الشيخ أبي علي أنه يكفي<sup>(٤)</sup> خلط الحطة البيضاء بالحجر<sup>(٥)</sup>،  
(فرع) إذا خلط كثر<sup>(٦)</sup> حطوه قيمة مائة بكثر حطة قيمة خمس، نقل الرازي عن

(١) روضة الطالبين (٤/٢٧٦).

(٢) في (نتا) (كنز العمال وفتح) والثبت من (م)، وهو موافق في مناهج الطالبين (١/٦٣).

(٣) الحسن بن أحمد بن زيد بن عيسى، أبو سعد الإصطخري، شيخ الشافعية بمصر ومن أئمة  
أصحاب الوجوه في المذهب، كان ورعا زاهدا، وفي قضاءه فم، وحسنه بذلك وله مصنفات  
عديدة، توفي في ربيع الآخر، ونقل في حاشي الأخر سنة ٣٢٨هـ، وقد جاور الشافعيين.

ينظر طبقات الفقهاء (١/٢٠١)، طبقات الشافعية (١/١٠٩).

(٤) روضة الطالبين (٤/٢٧٧).

(٥) ساقطة من م وثبتت من ت، وهو مناسب لسباق الكلام.

(٦) روضة الطالبين (٤/٢٧٦).

(٧) الفكر مكيال لأهل العراق، ومعه أكثر من ألف سنون فغيره، ويقابلها عشر وسدس كل وسدس.

سنون صدق، والصداع ١٠٠ جرم، والفكر ٣٦٠٠ جرم.

ينظر المعرب في ريبس المعرب (٢/٢١٤)، تصح المعرب من (١٤، ٣٠)، ويظهر موقع

وكتيبته، بالسوسنة الأخيرة، موقع الشبكة الإسلامية، الرابط

المرافق أسهم يكونان شريكين في الثاني وثالث ، و قد إنه مسمي على قطع الطر في  
المثلي عن نصبة<sup>(١)</sup> ، و أي من الرقعة لقطع بأن ذلك لا يكفي وجعل اختلاف القيمة  
اختلاف في الصفة<sup>(٢)</sup>

**قال:** (هذه إذا أخرجنا مالين وعقدنا فإن ملكنا مشتركا<sup>(٣)</sup> بيزد وشراء  
وغيرهما وادن كل في الآخر في التجارة فيه تمت الشركة)  
لأن المقصود بالخلط حاصل من وجه أكمل.

**قال:** (والخيلة<sup>(٤)</sup> في الشركة في العروض أن يبيع كل واحد بعض  
عرضه ببعض عرض الآخر وأد<sup>(٥)</sup> له في التصرف) مراده العروض المتقومة  
وهذه الخيلة ذكرها المؤلف<sup>(٦)</sup> ، ومن معلوم أنه لا بد أن يكون البيع معلوما كالثلث

(١) فتح القدير شرح الوجيز (مطبع مع المجموع) (١٠٠ / ٤١٢)

(٢) حاشية صبرة ج ٢ / ص ١٨٤

(٣) في (د) (ملكاً ملكاً مشتركاً) ولست من أساء وهو مراد في منهاج الطالبين (١٠٠ / ٦٣)

(٤) الخيلة هي الحق في تدبير الأمور وهو قلب الفكر حتى يسمي إلى المقصود ، وقيل الخيلة من  
يؤمن به من طاعة في حصة ، وأكثر استعماله في في معانيه حسنة ، وقد يستعمل فيها في استعماله  
حكمة ينظر في العروض (٣٦٨ / ٢٨) التصريف (١ / ٣٠٣)

(٥) في (ب) (أو يخذل) ، ولست من (د) ، وهو مراد في منهاج الطالبين (١٠٠ / ٦٤).

(٦) في الروضة ، وقد قال طري وأصحاب الخيلة في الشركة في العروض المتقومة ، أن يبيع كل واحد  
نصف عرضه نصف عرض صاحبه ، سواء هما من الشركاء أم لا ، يختلف ليعلم كل واحد منهما  
مشاركة به في مقصده ، ويأخذ كل واحد منهما النصيب في التصرف ، ينظر روضة الطالبين  
(١ / ٢٧٧) ، ينظر فتح القدير شرح الوجيز (مطبع مع المجموع) (١٠٠ / ٤٠٩)

والصعب، ولا مد من القيص للتصرف، وعن ابن سريج أنه لا يحتاج إلى الإذن<sup>(١)</sup>، وهو الخلاف المتقدم في أنه يحتاج إلى الإذن عند عقد الشركة، فيجعل المانع هذا المقصود قائماً مقام عقد الشركة، وقول صاحب التنبيه ثم يأذن كل واحد منهما<sup>(٢)</sup>، إشارة إلى خلاف ابن سريج، حتى قال ليس بنجس<sup>(٣)</sup>، والرواية وغيره، إنه من قدر الإذن، لعقد فإن كان مشروطاً بطل - وفي كتاب عبر مشروط فلا يصح<sup>(٤)</sup>، لأنه قيل بذلك، وأعمد أن تهويز هذه [المصورة] أو الخيلة فيها متفق عليه، وأما ثبوت أحكام الشركة فيها فعلى الراعي، إنه اذهب<sup>(٥)</sup>، وأنه قضية إطلاق الجمهور، والغزالي قول وب الأصح حوار الشركة فيها، إذ لا معنى للشركة عسده، ولا الإذن في التصرف،

(١) روضة الطالبين (٤/ ٢٧٧)

(٢) التنبيه (١/ ١٠٧)

(٣) الحسن بن محمد بن يحيى، أبو علي البسمي، أحد الأئمة من أصحاب الوجود، كان قساً صائداً ورعاً، توفي سنة ٢٥٥ هـ، وله تعليقات السيرة والجمع في أربع مجلدات، وكتاب الدجيرة، وكتبه المانع قال البرقي - قيل في كتب الأصحاب مثله، وهو مستوعب الأقسام بمحرف الأدلة

بخط حبيبت المصنف ١٢٦٩ هـ، طبعت الشريعة الكبرى (١٠٥٢/ ٢)، طبقات الشافعية

(٢٠٦/ ١)

(٤) روضة الطالبين (٤/ ٢٧٧)

(٥) المرجع السابق

(٦) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٧) فتح القدير شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١٠٩٠/ ٤٠٩)

وجعل الخلاف فيها كخلاف في التلخيص ، والقاضي حينئذ حرم فيه مالمع مع ذكره  
 الخلاف في مثلثيات <sup>(١)</sup> ، واختاره القولي وقال إنه يصير العَرَصان مشتركين ، ويمكن  
 التصرف فيه بحكم الإحداء ، ولا تثبت أحكام <sup>(٢)</sup> الشركة في الشمن حتى يستأنفا عقدة  
 وهو ماص <sup>(٣)</sup> ، وقوى ابن الروعة هذا <sup>(٤)</sup> ، لأن مقتضى الشركة على رصف أنه يجب  
 التصبص عند المصلحة لم يحج كل منهما إلى قيمة نصيبه ، ونصبة المثلث أن لا يجب  
 ذلك ، وفي مثلثيات يرد رأس المالين <sup>(٥)</sup> عن صفتها قبل الحفظ ، وقال إن كلام القولي  
 محمود على هذا ، وأنه <sup>(٦)</sup> بحكم المثلث لا بحكم الشركة ، وأشد إلى أنه قد كُتِبَ  
 الغلط في ذلك

### فروع

ولو لم يتبعها العَرَصين ولكن ما عجزا عن حصر أو تقييد وقت صحة البيع كان الشمن  
 مُشْتَرِكاً بينهما على التداوي أو التماثل بحسب قيمة العَرَصين فإذا كل منهما بالأحر  
 في التصرف

(١) الوسيط (٢٦ / ٣)

(٢) حاشية الرمل (٤٩٤ / ٤)

(٣) في (ت) المثلثات ، والثبت من (م) ، وبه يستقيم المعنى

(٤) شبه الإزبانة في لغة الإدم التماهي ، لأن معنى هذا هو من يأبى العَرَصان المثلث ، مصدق من

مخطوط بدر الكتب النصرية ، رقم ٦٨٥٦ ، لوح رقم ١٤٧

ويظهر روضة الطالبين (٢٧٧ / ٤)

(٥) حاشية السجور في (٣ / ٥٤) ، حاشية الخليل على شرح المنهج (٥٢١ / ٣)

(٦) في (ت) المثلث ، والثبت من (م) وهو هو في رواية روضة الطالبين ج ٢ ص ٢٧٧

(٧) في (ت) أوله ، والثبت من (م) ، وبه يستقيم المعنى

قلت إن كان الشرس في الدفعة لم يخر عقد الشركة عليه لأنه لا نصح الشركة في الدين، وإن كان الشرس مضمناً أو في الدفعة وقد نُقِضَ ولم يعلم كلٌ منهما إلى الآن قدر حصته سيأتي به خلافاً، وإن عُلِيَ فكسائر الأحوال المشتركة، ولو كان مع ثوبان اشتدوا لم<sup>(١)</sup> يكف ذلك لعقد الشركة، ولو كان لأحدهما دائير والآخر<sup>(٢)</sup> درهم اشتريا بها شيئاً فطرفه<sup>(٣)</sup> أن يقوم ما ليس بقدر البلد منهما بما هو بقدره فإن استوت قيمتهما والشركة عن التسوي والاعس الاختلاف

فيه مستندي في قول لا نصح الشركة في الدين قول الماوردي فيمن له عمل زجل الت، فقال: وجدهم شركة، نُقِضَ من<sup>(٤)</sup> مالكة الصا موريا، قال: ١٦٨ / م تصح هذه الشركة، لأنها شركة دين، وشركة الدين فاسدة<sup>(٥)</sup>. انتهى، وأيضاً الدين في الدفعة لا يصح فيه الاختلاف.

**قال:** (ولا يشترط تسوي قدر المالين) وقال الأتياطي<sup>(٦)</sup> بشرط لأن الربح

(١) سائلة من (م)، وفلتت من (س)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤ / ٢٧٨)

(٢) في (ت) والآخر، وثلثت من (م) وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤ / ٢٧٩)

(٣) في (م) وحل منه، وثلثت من (ت)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤ / ٢٧٩)

(٤) في (ت) بين مالكة، وثلثت من (م)، وهو موافق لما في المحوي الكبير (٦ / ٤٨٢)

(٥) المحوي الكبير (٦ / ٤٨٢)

(٦) عنده من سعيد بن بشر، أبو القسم الأتياطي البغدادي لأخوه، أحد أئمة الشافعية في عصره، أحد أئمة من الحنابلة والربيع واحد عنه من سريج، قال الشيخ أبو إسحاق: كان هو السب في بناءه فاسد لكنهم هذه الشافعية، قال السكيني: وعنه عنه ابن سريج والإصطخري وابن خيران ومنصور الشيعي، مات في شوال سنة ٦٨٨ هـ.

ينظر صفقات الشافعية (٦ / ٨٠)، البرقي الرويات (١٩ / ٣٢٠)، تاريخ بغداد (٦ / ٢٩٢)

يحصل بذلك والعمل<sup>(١)</sup>، وكذا لا يجوز، الاختلاف في الربح مع التساوي في المال، لا يجوز الاختلاف في الربح مع التساوي في العمل<sup>(٢)</sup>، وردة الأصحاب كلهم عليه، و(قلوا، المال)<sup>(٣)</sup> في نشره أصل والعمل كتح، وهذا يجوز عموماً ولو ترك أحدهما العمل اختياراً لو قبل عمله عن عمل الآخر لثبوت ولغيره غير

جزء

**قَالَ: (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ الْعِلْمُ بِقَدْرِهِمَا عِنْدَ الْعَقْدِ).**

أي نسبة ما لكل واحد منهما من حصة المال<sup>(٤)</sup> كالصنف والثالث إذا جرت في التصالح، أما لو غلبت النسبة فلا يشترط العذر للاختلاف بما، أنه أن يصح إحدهما دراهم في حصة الميراث ويصح الآخر مثلهما يوزعها ويشارك ويتحرر من غير أن يعلمها وزعها فإنه يصح كما صرح به الماوردي<sup>(٥)</sup>، والذي قاله المصنف في الصورة الأولى هو شيء لئلا الإمام مطراً، وحده العزالي في الوسيط<sup>(٦)</sup>، وحرم به في الوجير<sup>(٧)</sup>، وقال الرافعي: إنه أصح ولو جهين وقيد به إذا أمكن معرفته من بعد<sup>(٨)</sup>

(١) كتاب الأحبار (١/ ٢٧١)، الربح الوهب (١٤/ ٥)

(٢) ساقطة من (م) والكتب من (ت) و(ه) يستقيم النص

(٣) في (ت) (وقال الماوردي)، والكتب من (م) و(ه) يستقيم النص

(٤) في (م) من حصة الدين، وكتب من (ت) وهو لم يفتد في الماوردي الكبير (٦/ ٤٨٥)

(٥) الماوردي الكبير (٦/ ٤٨٥)

(٦) الوسيط (٣/ ٢٦١)

(٧) الوجير (١/ ٢١٤)

(٨) فتح العزيز شرح الوجير (مطبوع مع مصدق) (١٠/ ٤١٠)

والثاني: يعلو الإمام عن هؤلاء من الأصحاب أنه يشترط<sup>(١)</sup>، قال الرافعي: أما أحد  
 اختلاف أنه إذا كان بين رحلين مالٌ مشترك، وكل منهما جاهل بقدر حصته، وأبى كل  
 منهما الآخر في التصرف في جميع المال، أو في نصيبه، هل يصح لإحداهما فيه وجهان  
 [أحدهما لا، لأنه لا يلزم فيها يأذن، والدلون لا يلزم منها يستفيد، لأن<sup>(٢)</sup>  
 أظهرهما نعم، لأن حق لا يتعدوه، على حد تكوّن الأثام بينهما شبهة كالقصاص<sup>(٣)</sup>،  
 قال ابن الرقعة: وهذا من إن لم يكن عن نسب فهو تبع للعير<sup>(٤)</sup>، وقطع ابن الرقعة  
 بالاطلاق إذا ورد عقد الشركة على هذا المال، والصورة هذه، لأن عقد الشركة يقتضي  
 إقرار رأس المال عند المقاصدة وتغيير الربح، وهذه مع الجهل بالقدر لا يمكن فأنشبه  
 القراض على صورة من التدرع فهو له، فإن لم يوجد عقد الشركة على هذا المال، بل  
 أدن كل منهما على الآخر، فيأتي فيه الخلاف، ولو كان بينهما مال مشترك، وكل منهما  
 يجهل قدره، ويعدو غيره فتعقد<sup>(٥)</sup> الشركة عليه فيما يظنه لا يجوز، فهل يجوز لإحداهما  
 أن يكون مرشداً وأولى بالمع، إلا أن يصح ما قاله الرافعي من أن الاحتياط يوجب  
 الشروع فيكون بالصورة فيها؟

(١) روعة المالكين (٤، ٢٧٩)

(٢) ساقطة من الستين، وهو قوله في فتح العبر (انظر المصنف السابق)

(٣) شتمت جمع شتم وهو ما يجر ويؤذي النفس في عودته، صوره العبد، (٣٣/ ١٥٠)

(٤) فتح العبر شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١٠/ ٤١٠)

(٥) ساقطة من (ت) والكتب من (م)، وبه يستقيم معنى

(٦) في (م) انعقد، والكتب من (ت) وبه يستقيم معنى

**قال:** (وَيَتَسَحَّلُ كُلُّ مَنِهَا عَلَى التَّصَرُّفِ بِلَا حَرَرٍ).

حرر  
صرف  
كل  
مهد

هذا حكم الشركة، سواء انفرد باليد أو كان المال في يدهم، وله أن يشري معين  
مال الشركة، على الدمة لقصد الشركة، فإن اشترى عن المنفعة ولم يصرح بالشركة ولا  
بواقعها فهو للمباخر خاصة، وفوق المتهاج<sup>(١)</sup>. فلا صرف، أحسن من قول الفقهاء عن  
سبيل القبط<sup>(٢)</sup>، فإن القبط لا يشترط في تصرف الشريك ولا التوكيل، والعزالي  
يستخدمها فيها، ومراعاة المصلحة وعدم الضرر<sup>(٣)</sup>، وتصرف الشريك كتصرف  
التوكيل.

**قال:** "فلا يبيع منسيئة<sup>(٤)</sup> ولا يغير نقد البلد كالتوكيل."

(١) في الشارح

(٢) المصلحة أهم من القبط، إذ القبط يبيع برصه على القصة لها، ومع، والمصلحة لا تستمر ذلك

لصدهم، بغير شرط، يتوقع فيه الربح، ويبيع ما يتوقع فيه الخسران لو بقي

ينظر إمامه الطائفة (٣١/٧٢)، حاشية الحدس على شرح المهج (٣٤٩/٣)

(٣) المحرر في فقه الإمام الشافعي (ص ١٩٤)

(٤) التوسيط ج ٤/ص ٢٦٦

(٥) ساقطة من م وثبت من ث، وهو انفرادي لأسلوب السككي في إظهار هذا ذكر من المتهاج

(٦) السبيكة المتأخر، قال أبو عبيد وتفسيره أن يُسَلِّمَ الراس إلى الرجل منه درهم إلى ستة في كل

طعام، وقد انقصت السنة وحو الطعام عليه، قال الشافعي عليه الطعام بعدد ما يسحق طعامه

ولكن يعني هذا أكثر بعثي درهم إلى شهر هذه سبعة

ينظر، عديم الدعة (١٠/١٩٦)، مقاييس الدعة (٥/١٣٦)



**قال.** ولا مضين<sup>(١)</sup> فاحش<sup>(٢)</sup> (فمن فعل)<sup>(٣)</sup> لم يصح (في مصيب شريكه، وفي مصيبه)<sup>(٤)</sup> فولا تفرق الصفة<sup>(٥)</sup> وروى<sup>(٦)</sup> لم يعرفها / م ٢٢٠ / فالشركة محدودة، لأنه لم يحصل الإجماع، ولم يحصل بعض فلا يعرف به، وإن فرقنا، انصحت الشركة في البيع، قال الواهب: ويصح<sup>(٧)</sup> مُشْرِكاً من لشري واشريك الذي تطل في مصيبه<sup>(٨)</sup>، يعني أصل الشركة من غير إذن، ولا يضمن حصة الشريك لمجرد انبيع المصد ما لم يضمنه، ووافقنا أبو إسحاق<sup>(٩)</sup> هذا، وقال في المودع يبيع. إنه يضمن

(١) شبه غرة في البيع خدعه، وشبه ضرب.

ينظر مختار الصحاح (١٩٦/١)، تهذيب اللغة (١٤٠/٨).

(٢) الفحش والمجشأ، ما عظم بجه من الأقوال والأفعال، أو كل شيء جاور أحد فهو فاحش، ومنه جبر فاحش إذا جاور القادة بها لا يعتد مثله.

ينظر الفرق (٢٥٥/١)، القاموس (٥٥١/١).

(٣) يباس في (م)، وثبت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٢٨٢/٤).

(٤) في (م)، وفي غير شريكه وفي مصيبه، وثبت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٢٨٣/٤).

(٥) تفرق الصفة أن يبيع رجل من رجلين، نسئ نحن واحد ثبت معلوم ما معهم ذلك، قبل تفرق الصفة أن يفرق ما اشتراه من عقد واحد، والصفة مأخوذة من قولك صدقت به في البيع والبيعة أي فريت بذلك عن يده بالبيعة والبيع.

ينظر تهذيب الأسماء (١٦٨/٢)، الملحق عن أبيه مطبوع (٢٣٢/١)، معجم مقاييس العلوم ١/ ٥٤.

(٦) في (م) (إن لم يعرفها)، وثبت من (ت)، وفيه يستقيم المعنى.

(٧) في (م)، وصح، وثبت من (ت)، وفيه يستقيم المعنى.

(٨) فتح القدير شرح الرجز (مطبوع مع النجاشي) (٤١٠/١٠).

(٩) أبو يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن هرون، أبو إسحاق الأسفريسي، المتكلم لأصولي، لقبه شيخ أهل حران، له طبعات كثيرة منها جامع، وفيه في أصول الدين والفروع على المذهب في خمس =

وإن لم يُسلم<sup>(١)</sup>

وإن اشترى من فاحش فإن كان بحسن مال الشركة فكيف لو باع، وإن كثر في اندسه لم تقع الشركة وعليه الثمن من ماله.

**قال:** (ولا يسافر به ولا يبعثه)<sup>(٢)</sup> فإن فعل ضمن، والإصباح دفعه إلى من يعمل به سرعاً ورسخاً لئلا يث<sup>(٣)</sup>، وكذا لا يشارك فيه.

**قال:** (تصير إن) هذا قيد في الكس فأى شيء فعل معها لا لاند جار

**قال:** (أو تكل فسخه متى شاء) لأنها من العقود اختارة، وقوله فسخه بذكر التصير تبع فيه المحرر، والمحرر قال فيه عقد الشركة<sup>(٤)</sup> فعد التصير على العقد، والمصنف لم يذكر إلا الشركة فكان حقه أن يقول فسخها بكلمة يجوز باعتبار أن مراد به العقد.

= مجلست، وتعليقه في أصول الطبعة، توفي يوم عشرين سنة ثمان عشرة وأربع مائة يسير، ونقل إلى إسرائيل لندف

يخر طبقات النافذة الكبرى (١، ٢٥٦)، طبقات الشافعية (١، ١٢٠)

(١) الخاوي الكبير (٦، ٤٨٨)

(٢) في (م) (بوضعه)، ونسب من (ن)، وهو ما مر في مهاجق الضائير (١، ٦٤)، صفة الطالبي

(١، ٢٨٣)، معني ملحق (٢، ٢١٥)

(٣) الاستصاح، والإصباح، والمستصح بالكسر صاحب البصحة، وبالفصح حمص

يخر حلية الطبقة (١، ٢٢١)، حاشية البحر مني (٣، ٤٤)، حاشية الشرح (٥، ٢٩٠)

(٤) لمحرر في فقه الإمام الشافعي (ص ١٩٤)

**قال:** (وينعزلان عن التصرف بمسكنهما) صبرة المحرور بانفسح<sup>(١)</sup> فيسقي  
 امرئ يمسح أحدهما وهو مراد الشهاح ولا خلاف أن يمسح أحدهما يرتفع<sup>(٢)</sup> العقد  
 وهل ينعزلان عن التصرف؟ قال الثوري<sup>(٣)</sup>، قلنا: يحق التصرف بمجرد عقد الشراكة  
 انعزالاً، وإن ثبت لا بد من الإذن وكما قد مر عنه فذلك منها التصرف إلى أن  
 يعزل<sup>(٤)</sup>، وقد الإمام ينعزلان<sup>(٥)</sup>، وأشار إلى أن ذلك مجزوم به، وقال الرافعي: إن  
 الأئمة مطلقون على نفي حجه<sup>(٦)</sup>، وأيد به الإمام لوجه الباب إلى أن لمط الشراكة  
 بمجرد سلفه على التصرف، وقد أثبت أن يقول لا / م ٢٢١ ر. ولا يصح قول الثوري:  
 إلغاء الإذن إذا اشترطه، كما أنه في الكتابة لا بد<sup>(٧)</sup> من التعديل أو بيعة، وهذا فيسحب  
 الكتابة أو يرفع حكم التعليق، وقد قدم كلاماً في حقيقة الشراكة، فإن ثبت لا معنى لها  
 إلا الإذن كما قال الإمام، فالانعزال بالفسخ ظاهر، سواء شرع الإذن أم لا، وإن  
 قلنا: ما معنى آخر، كما حاوله ابن الرقعة لم يلزم من فسحها الانعزال، أما إذا شرط  
 الإذن صفاً، وإذا لم شرطه من جهة أن ارتفاع المجموع لا يستلزم ارتفاع جزئية،  
 وقيل: إن فسح أحدهما ينعزل صاحبه منه، وكلام الشهاح يمكن أن ينزل على هذا  
 وأنها لا ينعزلان حتى يفسخ جميعاً، لكنه ليس هو الصحيح، والصواب تأويله على ما

(١) يرجع السابق

(٢) في (ت) يرتفعان وثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٣) ثمة الإثبات عن أحكام خروج الديانة (مخطوط ح ٥ ج ١١٥)

(٤) روضة الطالبين ج ٤، ص ٢٨٣

(٥) فتح القدير، شرح الوحي (مطبع مع مجموع ١٠٠ ٤٢٣)

(٦) في (ت) ولا بد، وثبت من (م)، وهو مناسب سياق الكلام

في المحرر، وأن الانعزال إنما هو في نصيب صاحبه<sup>(١)</sup>، ولا خلاف أن كل واحد منها بعد الانعزال أن يتصرف في نصيب نفسه

وقال ابن الرقعة: إنه لا يجوز، ورغم أن نص الشافعي شامل له، وأن كلام الأصحاب شكك<sup>(٢)</sup>، وكل ما قال في ذلك مرئود وليس في النص شاهد به ولا في كلام الأصحاب إشكال.

المحرر  
والشيخ من  
طرف واحد

**قال:** اهـ قال أحدُهما: عزَّيْتُه، أو لا تتصرف في نصيبي لم ينعزل العازل). هذا لا خلاف فيه

**قال:** ( وتنسخ موت أحدهما ويحتوذه ويأخذه).

لأنها إما وكالة، وإما شبهة بالقرض، ومن كل تقدير يفسخ بذلك، وسعير في لصاح الوكالة بالإنهاء خلافاً، فيبني<sup>(٣)</sup> أن يكون هنا مثله، ثم في صورة الموت إن لم يكن على الميت شيئاً، ولا هناك وصية بالولوث غير بين القسمة وتقدير الشركة إن كان بالعارضين، وإن كان مؤلفاً عليه فعل وبه المصلحة والخط

قال الرافعي وإنما تُقرُّ الشركة بعد مُسْتَأْنَب<sup>(٤)</sup>، والذي به القاضي حسين وابن الرقعة أنه يَقُومُ لمَطِّ التَّصَرُّفِ مقام الاستئذان إن كان المال ماصاً والمقرُّ ورثاً<sup>(٥)</sup>، ولم يذكر فيه الخلاف الذي في القرائن

وإن كان المال عَرَضاً فبني تقرير ضررث وجهاب يُسبِّح على أنه يقوم مقام

(١) المحرر في فقه الإمام الشافعي (ص ١٩٤)

(٢) في (ت) فلا ينبغي، والثبت من (م)، وبه يستقيم نصي

(٣) فتح المعبر، شرح الوحي (مطبوع مع التصحيح) (١/ ٤٢٤)

(٤) حاشية البجيرمي (٣/ ١٠٤)، حاشية المحمل على شرح، شهاب (٣/ ٥٢٢)

المورث<sup>(١)</sup> أو لا؟.

وعبر المورث كالوصي، لا بد من جانب من لفظ العقد، وتستحدث لمورث أن يتبرع فأنزل المال الذي وقَّعه قبل تقرير / ١٦٩ / الشركة، إلا إذا قضى الدين من موضوع آخر.

والوصية إن كانت مُعَيَّنَةً فهو كأحد المورث [في جولة تقرير الشركة بعقد مُستأنف خاصة<sup>(٢)</sup>، وإن<sup>(٣)</sup> كانت تعبر مُعَيَّنَةً كالمعركة، لم يجر تقرير الشركة حتى تُخْرَج الوصية، ثم هو كما لو<sup>(٤)</sup> لم تكن وصية.

توزيع  
الربح  
والخسارة

**قال:** (والربح والخسائر على قدر المالين تساوياً في العمل أو تفاوتاً)

وأعرب الجبوري محكي قولاً أن رأس المال إذا اختلف وصحاحاء أو شرط<sup>(٥)</sup> إلى يكون الربح بينهما على قدر المالين، لا يصح العقد، وإني يصح بشرط أن يكون الربح بينهما حصصين، وإن اختلفت المبالغ وحُجِّلَ الربح تبعاً للعمل لا للمال، وهذا أشد لا تعريض عليه، والأصحاح على أن الربح تبعاً للمال، وذلك عند الإطلاق لا بخلاف / ٢٢٦ م / بينهم فيه.

**قال:** (هذان شرطان لخلافه فسد العقد)

أي التماس في الربح مع استواء المال، أو التساوي في الربح مع التفاضل في المال،

(١) في (ش) المورث، والكتاب من (م)، وبه يستقيم المعنى.

(٢) ملاحظة من (م)، والكتاب من (ش)، ووجودها يفسر المعنى.

(٣) في (م) وهو كتاب، والكتاب من (ش)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (١ / ٢٨٤).

(٤) ملاحظة من (ش)، والكتاب من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (١ / ٢٨٤).

(٥) في (ش) وشرط، والكتاب من (م)، وبه يستقيم المعنى.

عند العقد، سواءً انحصر أحدهما بمريد عملي أم لا، كما لو شرط التصاوت في الخسران.

وقيل بعدم الشرط وبصح العقد، وكأنه اختلاف لفظي بعضهم يظن الفساد، وبعضهم يحتج به لبقاء أكثر الأحكام. وقيل إن انحصر أحدهما بمريد عملي وشرط أنه مريد صحيح الشرط، ويكون الذي يُناسب ملكة نحو الملك والرائد في عملية العمل.

**قال:** (فيرجع كلٌّ على الآخر بأجرة عمله في ماله)

كما في القرائن إذا قُبِدَ.

وقيل إن الشركة إن سبب لا يرجع أحدهما على الآخر بأجرة عمله، لأن الفساد كالصحيح في وجوب الضمان وعدمه<sup>(١)</sup>.

والشركة إذا كانت صحيحة لا يرجع فيها بأجرة العمل، فكما إذا كانت فاسدة<sup>(٢)</sup>. وجوابه أن في الشركة الصحيحة إذا تصوتا في المال وتساوى في العمل، أو انفرد أحدهما به، هل يرجع من رأس ماله بالقسمة على الآخر بأجرة مثله في القدر الرائد من مال شريكه؟ وجهان في النهاية وغيره، الأصح<sup>(٣)</sup>

(١) في (نت) القصاص، والحب من (م)، وهو مؤخر في روضة الطالبين (٤/ ٢٨٤) ومعني الصحيح (٢/ ٢١٥).

(٢) فائدة ذكره عودتي في الحوي الكبير (٦/ ١٦١)، وذكره في أسنى مصنف في شرح ومعر العلق (٢/ ٣١٣).

(٣) روضة الطالبين ج ٤/ ص ٢٨٥.

فقد قلنا بالأصح ، فالشبه أنه يخرج بحسب ، وهذا لم يشرع ، بل شرط<sup>(١)</sup> أخرجه لم يسلم إليه ، فيرجع إلى أخرجه الخبر

وفي الشركة الصحيحة [إذا استويا في المال والعمل ، إما أن يقول عمل كل منهما مقدر لعمل الآخر]<sup>(٢)</sup> ، هم يخرج عن اقتضاء الضمان ، وما أن يقول حسب العمل مطروح وهو يخرج به ، وهذا خلافه ، وهذا كله إذا ثبت الشركة فسد ، أما إذا ثبتت إيجاب صحبة والشرط فسد فلا يرقى بكونه<sup>(٣)</sup> لم يبدله إلا في مقصده وبإذنه الربح ، فلا يصح محناً ، وهذا مدفع استثناء هذه الصورة من كل ما يقتضي صحبة الضمان يقتضي فاسدة الضمان وما لا فلا<sup>(٤)</sup> لأن الصبي وعدمه هما لم يحمي من مقتضى العقد ، وهذا أيضاً أن الشركة توفدت بحسب آخر ، كما لو اشترك في العروة في الكهانة وأطلق ، أو شرطاً التسوي في الربح ، أنه لا يرجع أحدهما على الآخر بأجرة عمله ، لأنه لم يدخل في أنه مضمون فجري عليه حكم القاعدة

ولو كانت الشركة<sup>(٥)</sup> مع القصد لا تقتضي صبياً فوصفها ، واقتضي هذه صبياً ، حسن الاستثناء ، ذلك ليس كذلك ، إذا عرفت ذلك فإن تساوي في المال والعمل تقاضاً ولا أجره ، وإن استويا في المال وتفاوتا في العمل فساوى عمل أحدهما ماتر والآخر مائة ، فإن كان عمل من شرط له الزيادة أكثر يعني له بعد التفاضل خمسون ، وإن كان

(١) في (م) اشترط ، والثبت من (مت)، وبه يستقيم المعنى

(٢) ساقطة من (م)، والثبت من (مت)، وبه يستقيم المعنى

(٣) ساقطة من (م)، والثبت من (مت)، وبه يستقيم المعنى

(٤) الأئمة والمطالع (١/ ٢٨٣)، أسس لطالب في شرح روض الطالب (٢/ ١٦٠)

(٥) في (م) لك الشركة ، والثبت من (مت)، وبه يستقيم المعنى

عَمَلٌ صَاحِبُهُ أَكْثَرُ، فَطَبِلَ يَرْجِعُ بِحُجَّتِهِ عَلَى مَنْ شَرَطَ لَهُ الرِّبَاةَ، وَالْأَصَحُّ نَسْعُ، وَيَحْرِيكُ فِيهَا لَوْ هَمَسَتْ الشَّرْكَةُ وَاحْتَصَرَ أَحَدُهُمَا بِأَصْلِ التَّصَرُّفِ وَالْعَمَلُ عَلَى يَرْجِعُ بِصَفِ أَجْرَةِ عَمَلِهِ عَنِ الْآخَرِ؟ وَعَلَى هَذِهِ الْوُجْهِ الضَّعِيفُ يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ ذَلِكَ، مِنْ أَنْ لِلْعَامِدِ حُكْمُ الصَّحِيحِ فِي الصَّيَاحِ وَحَدِّهِ، وَقَدْ بَقِيَ أَنْ لَا يَصِحُّ أَيْضًا، وَأَنْ لِلصَّحِيحِ يَنْتَهِي أَنْ عَمَلُ كُلِّ مِمَّا مَصْبُورٌ بِدَلِّ الْآخَرِ.

وَذَكَرَ الْخُرَجَانِي<sup>(١)</sup> لَهُ إِذَا أُجْرِحَ أَحَدُهُمَا فَبَارَ وَالْآخَرُ حَرَامٌ وَرَبْعًا تُشْطَطُ الرِّبَا عَلَى قَنْبَرِ الْمَالِي، بَأَنْ يُعْتَقَرُ بِغَلَبِ بَقْدِ الْبَقْدِ، فَيُتَوَقَّعُ بِهِ نَسْعُ يَرْجِعُ كُلُّ مِمَّا بِأَجْرَةِ عَمَلِهِ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا كَأَنَّهُ هُوَ الْوُجْهِ الضَّعِيفُ، وَالصَّحِيحُ لَهُ لَا أَجْرَةَ

وَلَوْ تَعَاوَنَ فِي الْمَالِ وَتَعَاوَنَا فِي الْحَمَلِ، فَعَمَلُ صَاحِبِ الْأَكْمَرِ أَكْثَرُ بَأَنْ يَسَاوِي<sup>(٣)</sup> عَمَلَهُ مَا كُنِيَ وَعَمَلُ الْآخَرِ مِائَةً تَقَابَ

وَأِنْ كَانَ عَمَلُ صَاحِبِ الْأَقْلَى أَكْثَرَ وَالْعَمَلُ بِكَيْ صَوْرًا، فَيَعْنِي لِصَاحِبِ الْأَقْلَى عَلَى الْأَكْثَرِ مِائَةً بَعْدَ التَّقَابِ

وَلَوْ تَسَاوَوْا فِي الْعَمَلِ بَقِيَ لَصَفِ صَاحِبِ الْأَقْلَى ثُلُثُ الْمِائَةِ

(١) أَحَدُ مَنْ يَحْمَدُ مِنْ أَحَدِ أَبِي الْعَدَمِ الْخُرَجَانِي، فَاصْفِي الْمَصْرُفَ، وَنَسْعُ فَشَاعَفَهُ، مِنْ بَعَاثَةِ كِتَابِ الشَّافِيِّ، هُوَ فِي رُبْعِ مَحْصَبٍ، وَكُتِبَ التَّحْقِيرُ بِحَدِّ كَبِيرٍ، كِتَابُ الْبَلَاغَةِ مَحْصَرٌ، وَكِتَابُ الْبَلَاغَةِ يَشْتَمِلُ عَلَى أَنْوَاعٍ مِنَ الْأَمْتَحَدِ كَالْأَعْلَامِ وَالْفُرُوقِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الصُّوَالِغِ، مَا بَعْدَ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى الْبَصْرَةِ سَنَةِ ١٨٧ هـ.

يَنْظُرُ مَعْلَمَاتِ الشَّافِيَةِ الْكُتُبِي (١، ٧٤)، طِبْعَاتُ الْمَدِينَةِ الشَّافِيَةِ (١، ٣٧١)، طِبْعَاتُ الشَّافِيَةِ (١، ٢٦٠).

(٢) لَمْ أَجِدْهُ

(٣) فِي (ب)، وَكَتَبَ مِنْ (ب)، وَهُوَ مَوْفَّقٌ فِي رُوحَةِ الْعَالِي (٤، ٢٨٥)



## شرح:

إذ يجوز ما شرط زيادة ربح<sup>(١)</sup> لمن يحصل بربحة عمل وأطلقاء فقبل يُبورع الربح على المالين وتكون زيادة العمل ثمره، وهو ظاهر كلام العراقيين وقيل: ثبت بزيادة أجرة<sup>(٢)</sup> لمخرجهما إذا استعمل<sup>(٣)</sup> صنعة ولم يذكر أجرة وإذا شرط<sup>(٤)</sup> زيادة ربح، [أحد في شرط أحد أفرادهم بالعمل، والخلاف في حواشيئة<sup>(٥)</sup> زيادة ربح<sup>(٦)</sup>] من زاد عمله [فهل يشترط استقلاله بأنفسه؟ وجهان]<sup>(٧)</sup> وكذا لو شرط<sup>(٨)</sup>، [أحد في شرط ضم أحد أفرادهم بالتصرف، وله زيادة ربح وقيل يجوز هنا، ولا يجوز إن اشترك في أصل العمل

## قال: (وَتُنْفَضُ التَّصَرُّفَاتُ وَالرِّبْحُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ)

لا خلاف في هلمن الحكمين مع قولنا بفساد الشركة، وهذا امتنع بعضهم من إطلاق لفظ الفساد كما ذكرناه من قبل.

قال العراقي: فإن قيل: ما معنى فساد الشركة إذا لم تكن عصفاً أو أمها<sup>(٩)</sup>.

(١) ساقطة من (أ)، وثبت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٢٨٥)

(٢) في (م) ثبتت الزيادة وأحردها، وثبت من (أ)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٢٨٦)

(٣) ساقطة من (م)، وثبت من (أ)، وهو موافق لما في المختصر السابق

(٤) في (أ) شرط، وثبت من (م)، وهو موافق لما في المصدر السابق

(٥) ساقطة من (أ)، وثبت من (م)، وهو موافق لما في المختصر السابق

(٦) ساقطة من (م)، وثبت من (أ)، وهو موافق لما في المختصر السابق

(٧) ساقطة من (م)، وثبت من (أ)، وهو موافق لما في المختصر السابق

(٨) الوسيط (٣/ ٢٦٧)

قلنا: يعني بالفساد مرة، فساد الإذن ومرة فساد الشرط ومرة قوات المقصود، وقد تظهر فائدته في جلب الأجر كما مثل فساد الإذن.

قال الشافعي في الواقي إذا قال إنا سامع بما اشترينا من متاع فاجعله يسي ويك، وقال له الآخر مثل ذلك، ولم يبيح المصاع، فالإذن فاسد، ومن اشترى شيئاً فهو له.

ومثل فساد الشرط دون الإذن، إن شرط السماوات في الريح عند الاستواء في المال، ومثل قوات المقصود عند غير البلخي.

قال: (ويبدأ الشريعة يد أماني)، كمودع والوكيل، (فيقبل قوله في الرد<sup>١</sup> يد المبركة يد المارة) والخصمان والتلف<sup>٢</sup> "إن أهلك وأسندك إلى سبب حفي

قال: (فإن ادعاء سبب ظاهر طوالب سيفة بالمسبب ثم يصدق في التلف به) كالمودع والوكيل، وإن ادعى عليه حماية معلقة لم تسمع الدعوى فإن عيبت<sup>٣</sup>، جناية والقول قول المنكر يبيح

قال: (ولو قال من في يده المال: هو لي، وقال الآخر: مشترك أو بالعكس صدق صاحب اليد. ولو قال: اتنسبنا وصار لي صدق المنكر) (عملاً بالأصل<sup>٤</sup>)، (ولو اشترى فقال: اشتريناه للبضاعة أو لنفسي وكسبه الآخر صدق المشتري) لأنه أحرى مقصده

(١) في (ب) وفي البسم، وكتب من (ب)، وهو موافق لما في صحيح العاليين (٦٤/١)

(٢) في (ب) عرفت، والتفت من (ب)، وهو مذهب سيال الكلام، يجوز (علاق) قليل التمييز.

(٣) ليست من ذلك من يظهر مذهب العاليين (٦٤/١).

وإن كان في الدين أو في يد أحدهما، وقد كان بينهما هذا نصيب من الشراكة، وأما  
أخذت نصيبك، خذها ولخص بينهما وإن تكرّر أحدهما فخص بالخص

### فتاوى

يُقسم بها الداء، أو اشترى أحدٌ شريكين لشركة، فلبائع أحدهما يكن الشراء، وإن أداها  
من حاله، ماله، وكان مال شركة لم يضمن منه شيء، ورجع عن شريكه حصته، وإن  
فرض ذلك مع مضمون المال، فهي رجوته عن شريكه وجهان في الفتاوى<sup>(١)</sup>  
ولو اشترى كذا ففرض في دمه، وليس للبائع أن يأخذ أحدهما جميع الثمن إلا أن  
يكون ضاماً، ولو تلف ما اشترى بشركة بعد مضى نصيبه منه من مال ١٢٠ / شركة،  
ويطقت الشركة في ذلك القدر الذي بقي<sup>(٢)</sup> ٢٢٣ /



(١) في (م) ملكه، والكتب من (ت)، وفيه يستقيم المعنى

(٢) بخلاف (١/ ١٨٩)

(٣) في (ت) نصيب، وكتب من (م)، وفيه يصح المعنى ينظر المذهب (١/ ٢٥٩)، المجموع (٩/ ٩٤)،

## كتاب الوكالة





من عُرُوقة فأتته فقال شبيب: إن لم أسمع من عروة،

فإن سمعت الحبي يخرجه عنه، ولكن سمعته يقول سمعت النبي ﷺ يقول

«الخيز معقودٌ بنواصي الخيل إلى يوم القيامة» قال: وقد رأيتُ في طره تسعين فرساً، فقال سفيان: يشتري له شاةً، كأنها ضحية<sup>(١)</sup>.

ذكر البخاري هذا في علامة النبوة<sup>(٢)</sup>، وذكر حديث الخيل مقتصرًا عليه في

الجهاد<sup>(٣)</sup>، وهذا أيضاً، ويخلص من حديث عروة في الشاة أنه مرسل بجهالة الحبي، ولذلك لم يخرج به الشافعي في بيع العسولي<sup>(٤)</sup>

و حكي المزني عن الشافعي أن حديث الشافعي ليس شاةً عنه<sup>(٥)</sup>.

١. صحبة قال الأصمعي: هي أربع لغات يقال أضحيةً وضحيةً وجمعها أضحى وصحبة وجمعها ضحان وأضحى وجمعها أضحى قال أبو سبي يوم الأضحى

ينظر تذييل النسخة (١٠٠، ٥)، عند الصحاح (١٥٨، ١)، دستور العمياء (٩٢، ١)

(٢) م يذكر في هذا الباب وإيم ذكره في باب سؤال الشركين أن يرجع النبي ﷺ أية فأرغم تشفق

القدم. ينظر حاشية رقم (١) الصفحة السابقة

(٣) صحيح البخاري (٤٨ / ٣)، كتاب الجهاد، باب جهاد ما من مع الهم والناحر (١٠٤٨ / ٣)

حديث (٢٦١٧) يرواه، ورواه مسلم (١٤٩٣ / ٣) بكتاب الجهاد، باب حين في نواصيها غير إلى

يوم القيامة، حديث (١٨٢٣)

(٤) الأم (٢٣، ٤)، التلخيص معجم (٥ / ٣)

والفضولي: هو من م يكن ربياً ولا أصيلاً ولا ويلاً في العقد

ينظر الترمذي لمجرد جدي (٢١٥ / ١)، دستور العمياء (٢٦ / ٣)

(٥) الأم (٤٣٣)

وَوَزَّادَ حَمِيْدَ السَّارِقِي مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ فِي مَسْأَلَةِ أَبِي دَاوُدَ<sup>(١)</sup> وَالتِّرْمِذِي<sup>(٢)</sup> عَنِ  
لَيْلَةَ<sup>(٣)</sup> عَنْ عُرْوَةَ وَبِلَالَةَ قَدْ وَتَّقِي وَقَالَ الشَّيْخُ زُكِّي النَّيْنِ<sup>(٤)</sup> إِنَّ هَذَا الطَّرِيقَ حَسَنٌ  
وَلَكِنَّ الشَّافِعِي وَالْأَصْحَابَ إِنَّمَا تَكَلَّمُوا عَلَى طَرِيقِ الْأَوَّلِ<sup>(٥)</sup> وَاحْتَجَّوْا بِهِ فِي أَنْ  
وُكِّلَ فِي شَرَاءِ شَاهٍ بِدِيَارٍ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ شَائِبِينَ يَسِيرُ عَلَى قَدَحَتِهِ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِالرَّسْلِ  
مِثْلَ وَاقِفِ الْقِيَاسِ<sup>(٦)</sup> دُونَ مَا جَاءَهُ وَبِيعَ الْعَصُولِي مَخَالَفَ لِلْقِيَاسِ

وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَرَو بْنِ أُمَيَّةَ الصَّمْعَرِيِّ [مَذْكُورُ الْمُتَقَهَّاءِ كُلِّهِمْ هَكَذَا] وَالَّذِي ذَكَرَهُ  
أَهْلُ النَّبِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ عُمَرَو بْنَ أُمَيَّةَ الصَّمْعَرِيَّ<sup>(٧)</sup> إِلَى النَّجَاشِيِّ<sup>(٨)</sup> بِرُوحِهِ

(١) مَسْأَلَةُ أَبِي دَاوُدَ (٢٥٦/٣)، كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ فِي الشَّرْكَاءِ، حَدِيثُ (٣٣٨٥)

(٢) جَامِعُ التِّرْمِذِي (٥٥٩/٣)، بَابُ مَا جَاءَ فِي الشَّرْكِ مِنَ الْوَلَاءِ وَالرَّجْعِ عَنْ ذَلِكَ، حَدِيثُ (١٢٥٨)

(٣) مَشْهُورَةٌ بِكُفْرِ هَلَامٍ وَخُصْفِ بِلَمٍ وَبِالْوَلِيِّ بْنِ دَاوُدَ يَفْتَحُ الرِّوَايَةَ وَيَحْتَمِلُ لِلْوَحْدَةِ وَآخَرُهُ وَإِنَّمَا الْأَرْدِي  
الْمُجْتَمِعِي، أَمَّا بَيْتُ الصَّمْعَرِيِّ، صَدَقَ بِصَحْبِهِ مِنَ الْمَالِكِيِّينَ وَهُوَ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَمِنْ مَخَالَفَةِ  
يَنْظُرُ خَرِيبَ التَّهْمِيدِ (١٦٤/١)، الْكَاتِبُ (١٥١/٢)

(٤) عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ، أَوْ خَلَسَ مِنْ أَبِي عَصَاةٍ، الْقَصَصِي زُكِّي النَّيْنِ صَاحِبِي دَمَشْقَ، وَلَمْ  
يَلْعَنُوا سَنَةَ ٥٠٧ هـ كَمَا قَدْ اسْتَعْمَى مِنْ قَبْلِ دَمَشْقَ، وَنَحْوِ دَمَشْقَ تَوَلَّى بِهَا سَنَةَ ٥٦٤ هـ  
يَنْظُرُ حُلُقَاتُ الشَّافِعِيَةِ الْكَبِيرِ (٢٣٥/٧)، حَلَقَةُ الشَّافِعِيَةِ (٣٨/٧)، أَوْ يَبِ (١١/١٤٠)

(٥) فِي (مِ) الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ وَالَّتِي مِنْ (ن)، وَهِيَ يَسْتَقِيمُ لِلْعَمَلِ

(٦) تَحْوِيلُ الرُّعُوفِ (١، ٢٠٢)، شَرْحُ السُّوَيْطِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْنَدِ (١، ١٣٦)، حَالَتُهُ عَمِيمٌ  
(٢٠١/٢)

(٧) مَخَالَفَةُ مِنْ (ن)، وَالَّتِي مِنْ (م) وَهِيَ يَسْتَقِيمُ لِلْعَمَلِ

(٨) أَلْحَقَهُ بِأَنْبَارِ النَّجَاشِيِّ، أَصْحَابُهُ يَفْتَحُ الْفِدْرَةَ وَالْمَكَانَ الْفَصْلَ وَفَتْحَ لُحَاةَ الْفَهْمَةِ وَقَالَ مُصَحِّحُهُ  
يَفْتَحُ الْعَصُولَ وَالْمَكَانَ إِعْجَابَ مِلَّةِ الْخَيْشَةِ، وَاسْمُهُ بِالْعَرَبِيَةِ هَفِيْقَةُ، وَالْمَجَاشِيُّ لَقَبُ دَاوُدَ، أَسْمُهُ عَنْ عَهْدِ -



أم حبيبة . ولكني لم أعلم من كان عمرو هو الوكيل في قسوس الكناخ أو التحلبي.  
والجاشي هو الذي أصدقته أرميئة ديار ، والذي أنكحها خالد بن سعيد بن العاص  
ابن أمية<sup>(١)</sup> ، وهو ابن عم أبيها، وكان أبوها كاهناً لا ولاية له مع عيته

وأولى الوكايلة من الكتاب والسنة كثيرة، والإجماع عليها، والناس لم حاجة إليها،

وللوكيل فيها أجر إذا قصد الإعانة على الخير

أمرهم

والوكالة فتح الوو وكسر ها لغتان فهيحتان، الاسم من التوكل يقول وكلته بأمر

الوكالة لغة

كذا توكيلاً، والتوكل إحداه العجز والاعتماد على الله

الشيء<sup>(٢)</sup> ولم يهاجر إليه، وقصة مشهورة في رحبانه بن يسلم بن النديس هجره إليه في عهد  
الإسلام، صل عليه النبي<sup>(ص)</sup> صلاة تعالاب وكان ذلك في سنة تسع

ينظر (ص ٢٠٥ / ١)، فضائل الصحابة لسلي (١ / ٦٠)، تاريخ الخلفاء لـ (١ / ٩٧)

١١١ من البيهقي الكبرى (٧ / ١٢٩) باب الوكايلة في الكناخ حديث رقم (١٢٥٧٤)، المستدرک من  
الصحیحین (٤ / ٦٣)، حديث رقم (٦٧٧١)

حديث صحيح

ينظر مستدرک عن الصحیحین (٤ / ٢٣)، حديث رقم (٦٧٧١)، التحفص عبر (٣ / ٥٠)،

اليمون فليمر (٦ / ٧٣٠)

(٢) خالد بن سعيد بن العاص بن أمية، أبو سعيد، من السابقين الأولين، قيل كان رابعاً أو خامساً  
وكان سب إسلامه ربه، وأما أنه على شعب بن عازلة أمه أن يرميه فيها فياذا النبي<sup>(ص)</sup> قد حده  
بحجره، فأصبح قاتل أبي بكر، فقال: أبيع محمداً فإنه سبب الله عهداً فأقسم، ففزع الله فداؤه  
ومعه القلوب ومع إخوته من الأنصار، فتعجب حتى خرج بعد ذلك إلى الحبشة واستشهد يوم مرج  
الصفر وقيل يوم أجدنين

ينظر (ص ٢٠٦ / ٢)، طبعات بن سعد (٤ / ٩٤)

وهو المسلمون حسب الله وبعم الوكيل<sup>(١)</sup> أي القائم بأمر الوكيل بما أحاط به، وحقيقة التوكيل أنه الذي يستقر بالأمر الموكول إليه، تقول وكنت أمري بل فلان، أي فوصت إليه، وانكبت به فيه، ومنه اللهم لا تكلنا إلى أنفسنا [طرفة عين]<sup>(٢)</sup>، ومصدره وكيّل ووكُولٌ.

قال الماوردي: الوكالة في النعمة محظ والمراعاة، وفي الشرع إقامة الوكيل مقام موكله في العمل المأدوم فيه، والوكالة (لا تسم)<sup>(٣)</sup> إلا ثلاثة موكل ووكيل وموكل فيه<sup>(٤)</sup>، وسبق الكلام في الثلاثة.

**قال:** (شرط التوكيل صحة مباشرته ما وُكل فيه بملك أو ولاية، فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون ولا المرأة ولا المحرم في النكاح)

وكذا الممى عليه والفسق<sup>(٥)</sup> في ترويح منه إذا قضا لا يس لأن التصرف الخاص

(١) وما جاء في فضلها عن ابن عباس قال: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ لَمَّا رَجَعْتُ الرَّسُولُ﴾ فأنفأ إبراهيم عليه السلام حين أنشأ زولجا محمد ﷺ حين قالو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا كَنُوتٌ﴾

بهم صحيح البخاري (٤، ١٦٦٢)، باب ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا كَنُوتٌ﴾، لأنه حديث (١٢٨٧)

(٢) ساقطة من (س)، والثب من (م)، وهو موافق في معنى صحيح، (٣٢٤)، وحوالي الشرطي (٧٧/٣)

(٣) في (س) الاسم، وكتب من (م)، وهو موافق في معاري الكبير (٦/ ٤٩٥)

(٤) الحادي الكبير (٦/ ٤٩٥)

(٥) العاسق نقل حارج عن أمر الله أو أمر رسول ﷺ فهو فسق، بقر كتب الكليات (١/ ٦٧٤)

بالإنسان أقوى من نصره فيه، وإذا لم يتغير عن الاتخوي فعل الأضعف أولى  
وإطلاق المصنف هذا المصنف محموداً عن ما إذا وكل ليتخذ عنه في حال الإحرام  
وإن قال: إن تروخ بعد ٢٢٣ / التحلل، فإن الرافعي في كتاب التكاثر إنه يصح،  
لأن الإحرام يمنع الاعتقاد دون الإفا<sup>(١)</sup>، وهذا التعليل يشوش<sup>(٢)</sup> كون شرط التوكيل  
صحة مباشرته.

ومنه القاضي حسين إلى هذا، حكم وطرد، فيما إذا قال: وكنتك<sup>(٣)</sup> تشترى هذا  
الحمر إذا صار حلاً، وإن أطلق قال الرافعي: فهو كالنقيد ما بعد التحلل<sup>(٤)</sup>، ولدي  
قائه القاضي حسين في كتاب التكاثر إنه باطل، وقال في كتاب الحج إنه إذا وكل فلا  
يملكه التوكيل ما دام محرم ما لهذا تحلل فوجهان

(١) لم نجده في فتح المبرور ورحلته في روضة الصالحين (١٨/٧)

(٢) قال النووي: هو يشوش عن الناس ويشوش القواعد وما أشبهه، وما استعمله العراقي  
واستعمله صاحب المهندسة وهو خطأ عند أهل اللغة عنه من الخواشي وجماعة من العلماء في الحس  
العوام، وقالوا الصواب: يشوش بضم الياء وفتح الفاء وكسر اللام، ومعناه: خلط، البس، وقال أهل  
اللغة المروضة الاضطراب، وقد أجاز الحومري في صحاحه التشوش، وقال الشوش التحليل  
وقد يشوش عليه الأمر، وقال ابن حجر الهيتمي: قول حوشت الشيء إما مخففة، ولا تقل شوشته،  
قد أجمع أهل اللغة على أن التشوش لا أصل له في اللغة وأنه من كلام بلواري انتهى مختصراً

ينظر تهذيب الأسماء (١٥٩/٣)، التعريف (٢١١/١)، للمصاحح (١٤٢/٢).

(٣) ساقطة من (ت) والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٤) فتح المبرور شرح الوجيز (مطروح مع المجموع) (٢٧/١١)

أصحها<sup>(١)</sup>، وهي طريقة<sup>(٢)</sup> المأثورة<sup>(٣)</sup> لا يملك إلا شحيد وكالة بعد التحليل

والثاني وهو<sup>(٤)</sup> طريقة بعض<sup>(٥)</sup> العراقيين يمكنه بالتوكيل السابق لأن الإذن يصح في الشيء من هو مسموع من توليته لنفسه بعد من، وشبهوه فيه ولو كل في مع مجهول<sup>(٦)</sup> يصح البيع وإن صدرت التسمية، هذا كله إذا أُنجز الوكالة الآن، فإن قل إذا حصل التحليل فقد وكفكف، فهو تعليق<sup>(٧)</sup> الوكالة، وقد ظهر لك بهذا أن كلام المصنف لا بد تقييده على ما قاله العراقي، وأما أنني احتار أن المخرم لا يصح توكيده في الكاح سواء قيد بما بعد التحليل أم لا، فحسب عندي أن يبقى كلام المصنف عن إطلاقه.

ولو وكل حلالاً غير مأكول كحلالات الترويح، فالأصح عند العراقي المواتر والأصح عندي منع، وعلى ما يعوله العراقي يعني أن تُستثنى هذه المسألة وما إذا قيد

(١) في (م) أظهرهما وثبتت من (ت).

(٢) في (ت) وهو طريق وثبتت من (م) وبه يستقيم المسمى.

(٣) مساقطة من (ت) وثبتت من (م) والمأثورة بالفتح وبعد التواتر، هي سنة بل مروية عن أبيه عليه السلام، ورواهه والبيهقي، وهي محله كانت بعد حرب الأن كان قد سكنها أهل مرو فسميت باليهب والمأثورة ألف قرية كثيرة قرب مسجل ذات ياقين ومياه جارية ينظر معجم البلدان (٩٦/٥).

(٤) اللفظ صحيح بغير روضة الصافي (١٢، ٦٧)، به نص صحيح (٢٠/٤).

(٥) في (ت) بعض، وثبتت من (م) وعلى واحد.

(٦) في (م) جعل مجهول، وثبتت من (ت) وبه يستقيم المسمى، فالكلام من البيع.

(٧) في (ب) تعليق، وثبتت من (م)، وهو موافق لما في روضة الصافي (٦٨/٦) والجميع (٧/٢٥٣).

[١٦] 'بعد التحلل أو أطلق من هذا الشرط (وسد ذكر ما تنسى)' من ذلك أيضاً

قال: (ويصح توكيل الولي)<sup>(١)</sup>، الأب والجد وكذا العم في الأصح للولاية

قال (في حق الطفل) كذا عبارة المحرر<sup>(٢)</sup> وفي الشرح<sup>(٣)</sup> م بعيد ما قلص وهو  
الصواب، لأن كل محصور عليه كذلك من سفيد أو محتون أو صبي، ويصح توكيل  
الأب والجد في تزويج المخترة<sup>(٤)</sup>، وفي توكيل من لا تجزئ كالأخ والعم، وجهان يشبه  
بالتوكيل

ويصح توكيل السفيد<sup>(٥)</sup> والمفلس<sup>(٦)</sup> ولعمد فيما يستقلون به من التصرفات، ولا

توكيل  
في  
المفلس  
والعمد

(١) ساقط من (ب) والكتب من (م) وفيه يستقيم المعنى

(٢) في (ن) وسأني، والكتب من (م) وفيه يستقيم المعنى

(٣) ساقط من (ب) والكتب من (م)، وهو موافق لما في منهاج الطالبين (١/ ٦٤)

(٤) في (ب) (كذا في)، وكتب من (م)، وهو موافق لما في منهاج الطالبين (١/ ٦٤)

(٥) للمحرر (ص ١٩٥)

(٦) فتح العربي شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١/ ١٥)

(٧) التَّجْزِئَةُ: من أجزأت عن الشيء، إذا أكرهه عليه، ويقال حذره فهو محذور، وانجزه فالتى بجزءه

الكناح بأن كانت بكرة أو عذونة، خرج من ذلك كتب الرشيد

ينظر حاشية الحمل على شرح المسح (٤/ ٦٢)، لطالع على أبواب الفسخ ١١، ٣٢٠، حاشية

البحر من (٣/ ٣٥٠)

(٨) السفيد هو المأفول، الضعيف الآخر، لخصم الخصم، رأس السفيد أخوه

ينظر تهذيب الفقه (٦/ ٨١)، تلخيص القرويين (٣٦/ ٤٠٠)

(٩) أفلس الرجل صار ذا عجز، بعد أن خاف ما وراءه، كتابة على غيره، وأفلس الإنسان صار عليل

كلية صار له ذمة فلو لم، وأفلس الرجل إذا لم يبق له مال، يره به أنه صار بين حال يقال فيه =

يصح فيه (لا) <sup>(١١)</sup> يستقلونه إلا بعد رد الولي ولغيره والسيد

وإذا وكل الولي في حق الفصل حال الظور دي [إن شاء توكل عن نفسه وأ] إن شاء  
عن الطفل <sup>(١٢)</sup>، وقال يمثل ذلك في توكيل المحاكم عن المعلن <sup>(١٣)</sup>، لكنه في المجلس صاهر  
وال طفل مُشكِّل، فسعى أن يتعين التوكيل عن نفسه، وقد أشار المصنف إلى أن هذه  
صابط كل من صحت مباشرة بملك أو ولاية صحح توكيله [ومن لا فلا] <sup>(١٤)</sup>  
وَيُسْتَشَى مِنْ طَرَفِ الْوَلِيِّ عِنْدَ الْمُجْتَمِعِ عَنْ أَحَدِ طَرَفَيْهِ، أَوْ <sup>(١٥)</sup> إِذَا جَاءَهُ، بِرُوحٍ بِالْوَلَايَةِ  
وَلَا يُوَكِّلُ، وَلَا يَسْتَشَى الْوَكِيلَ وَالْعَدْلُ الْمَأْدُونُ فَإِنَّهُ لَيْسَ نَصْرُهَا بِمِلْثٍ وَلَا <sup>(١٦)</sup> وَلَايَةٍ،  
هَذَا لَمْ يُوَكِّلَا بَعْدَ إِذْكَ، وَيَسْتَشَى مِنْ عِنْدِهِ الْأَعْمَى وَسَيَذْكُرُهُ [المصنف]، والتوكيل

- ليس معه نفس، وقد جسد المحاكم نفساً ذاتي عليه أن أفلس

ينظر لسبب المرب (١٦٥/٦)

(١١) ساقطة من (ب) وثبتت من (م)، وهو موافق له في معنى لاحتاج (٢١٧/٢)

(١٢) ساقطة من (د) وثبتت من (م)، وهو موافق له في الحدوي الكرم (٥٠٥/٦)

(١٣) الحدوي الكبير (٥٠٥/٦)

(١٤) الحدوي الكبير (٥٠٥/٦)

(١٥) ساقطة من (م)، وثبتت من (ب) وهو موافق له في حاشية المحسن على شرح المشيخ (٤٠١/٣)

وحاشية الجعري (٤٨/٣)

(١٦) صابط ينظر بهية النصاب (١١٨/٥) وحاشية المحسن على شرح المشيخ (٤٠١/٣) وحاشية

الجعري (٤٨/٣)

(١٧) في (م) و، وثبتت (د) و، به بتقييم للمعنى

ينظر معنى لاحتاج (٢١٨/٢)

(١٨) في (م) أو، وثبتت من (د) و، به بتقييم للمعنى

منه ليس مالكاً ولا ولياً ويصح توكيله بإعطى الوكيل<sup>(١)</sup>، وكذا العبد المأمور وكلاهما تصح مباشرته، ولكن لا يملك ولا مولاة، والأعشى مالك ولا تصح مباشرته، وكُلُّ من الثلاثة خارج عن التصايف، وكذا من يمس توكيل في التصرف

لما إذا قال له ادلك أو ادرك أو ادركه، وكُلُّ فإنه يصح توكيله، ولا تصح مباشرته لا يملك ولا مولاة ولا وكالة، وكل إذا عدل لزوجته، فإن طلقك فأنت طلق قبله ثلاثاً، وهذا يمنع عنه الطلاق، كان له التوكيل، لأن الصلح بمسك له، وبما اشيع وقوعه منه لأمر خارج، فهو كالأعشى في البيع

قال الرافعي في كتاب الطلاق، سمعت بعضهم في إباحته [يقول] يعني أن لا يقع طلاق الوكيل.

**قال: (ويُسْتَنْهَى<sup>(٢)</sup> توكيل الأعشى في البيع والشراء فيصح).**

للحاجة، وجده سرُّ نعيم، وهو أب الأعشى مالك رشيد، فمقتضى صحبة تصرفه موجود، وقاربه منع لا تحلل منه، ولكن يرجع، ١٧١ / إلى البيع لعدم رؤيته<sup>(٣)</sup>، فإذا وكل قام وكيله مقدّمه في الرؤية، وكل مَقْضٍ إياه مملوكاً لم يوصيه، وكذا مسأله الطلاق التي قدمها، بحلاف الصبي والمجنون فإن الخلل فيهما، ولمرأة لا تملك البيع أصلاً، والمُخْتَرَمُ امتدحه معنى خاص به، وقاعدة التوكيل أن التوكيل فهو من

(١) سابقه من (أ) والثبت من (م)، وبه يستقيم نصي. ينظر نهاية المحتاج (٦/٥)

(٢) سابقه من (ت) والثبت من (م)، وبه يستقيم النص

(٣) في (م) يصح، والثبت من (ت) وهو موافق لما في منهي الطائرين (٦/١)

(٤) في (ت) ورؤيته، وفي (م) رؤيته، وبه يستقيم نصي

ينظر نهاية المحتاج (١٧/٥)، بداية المحتاج (١٢/٥)

للوكيل ما له أن يعينه وإن منع من مباشره مانع كالعقاب

أما الوكيل والمأذون فليست ملكين ولا وليين، فتوكلهما<sup>(١)</sup> بالإذن محال لقاعدة إن فـ له، وتكل عن نفسك مخالفة صفة، وكذا إذا فـ : وكـ وأطـ، وفي مصرية، وكـ عن فـ قد وكـ عن الوكيل وهو الأصح، أو<sup>(٢)</sup> قال وكـ عن فـ، لأن المقصود من يوكل عن نفسه، وتوكل المنة والسكران كتصرفي.

شرط صحة  
وكيل  
أو وكيل

**قال:** (وشرط الوكيل صحة مباشرة التصرف لنفسه، لا صبي<sup>(٣)</sup> ومجنون<sup>(٤)</sup> تسلب عبارتهما، وكذا المرأة والمحرم في الكاح) لأنها مسلمة العبارة<sup>(٥)</sup> فيه إيجاباً وقولاً، وقد قلنا في المحرم الموكل كذا يعود مثله هـ، ولا فرق في الموصعين بين الإيجاب والقول.

**قال:** (تكن الصحيح عتماً قول صبي في الإدس في دخول دار وإيصال هدية).

إن اتضعت قرائن يحصل العلم بصديقه في ملكه، جاز الدخول والقبول قطعاً، وهو في الحقيقة عول بالعلم لا بقوله

وإن لم تصمم، فإن كان غير مأمون القول لم يعتد، وإلا فطريقان أصحابها: القطع بالاعتقاد / م ٢٢٤ / .

(١) في (م) لم تكلني وملكيت من (ت) وبه يستقيم المعنى

(٢) في (ت) ولو وملكيت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٣) في (س) ولا مجنون وشبه من (م) وهو ما نقلنا في منهج الطالبين (١، ٦٤)

(٤) مسلمة العبارة أي لا يصح تصرفي بغير دسوق العلماء ٨/٢١



والثاني: عن الوجهين في قبول رويته

وكلام مصنف محمود عن ما إذا لم تكن مريته ولا كان مُتَّهِماً

وحيث جورد قال العراقي<sup>(١)</sup> والرافعي<sup>(٢)</sup> وصاحب التبيين<sup>(٣)</sup> إنه توكيل من جهة الأبوين، ويُنْهَدِي، وبسبب الرافعي<sup>(٤)</sup> عن ذلك أنه لو وكل غيره، فلقب من يُخْرِجُهُ عن الخلاف في أن لو كس هل يوكل؟ فإن جرد لم أن يكون النصي أهلاً للتوكيل أيضاً انتهى كلامه

والذي يظهر أن هذا ليس توكيلاً وإنما هو حبر، ولا يقول في ما قبل الخبر أنه وكس من المحبر، وإنما يُفْتَلَقُ الأصحاب عليه توكيلاً على مسيل المحبر، ومتى جرد أنه حبر، اعتناء انتقاله عنه كما في الرواية إن جرد باعها، والفرق بين الرواية والوكاية طالع

**قال:** (والأصح صحة توكيل عبد في قبول نكاح).

سواء أذن السيد له أم لم يأذن، لأنه لا ضرر على السيد به

والثاني المانع بغير إذن السيد كما لا يقتضيه نصه بغير إذن

والثالث المانع مطلقاً، لأنه إما جرد في حق نفسه للمحاجة، مع الأصح استنبوا هذه

الصورة، فإن شرط صحة المباشرة [نفسه]<sup>(٥)</sup> لم يؤجد إذ لم يأذن السيد، وقد صح

(١) الوسيط (٣/ ٢٨١)

(٢) فتح العزيز شرح الوحي (مطبوع مع المجموع) (١٦/ ١)

(٣) التبيين (١/ ١٠٨)

(٤) فتح العزيز شرح الوحي (مطبوع مع المجموع) (١٦/ ١١)

(٥) مساقطة من (م) والثبت من (ت) والنصي واحد.

التوكيل، وسبب الاستثناء عند عدم إرفاق السيد ما يحقه من مهر والنفقة وذلك مفقود في الوكالة، وكل ما يُستثنى من القواعد هنا لا بد أن يكون معنى إذا أُخِيق لا تُرد واستثاءه إنما هو على ظاهر المقعد، ويمكن ألا يُستثنى وفاء الشرط صحة مباشرته لنفسه في الحملة لا في كل حال، وتقدم في النوع أنه لا يتوكل في البيع والشراء بغير إذن السيد في الأصح، وقد اخرجنا عما تصح وكالة العبد [مُجْتَبًى] <sup>١</sup> بغير إذن سيده <sup>٢</sup>، لأنه نوع مكسب ولا يجوز بغير جعل، لا بإذن سيده، ولا يُؤكل العبد ساكنون بغير إذن سيده بغير جعل ولا يحصل لأنه مأدوب في الحارة لا غير، وغير مأدوب في اكتساب المال بغيره بخلاف المكاتب، وحيث حرم ما يؤكل العبد استثنى منه المودعي توكيله على الطفل أو مال اليتيم فلا يجوز لأنه في معنى الولاية <sup>٣</sup>، وما استثنوه أيضاً السببه لا يصح قوله للشيخ بغير إذن وليه، ويجوز أن يَنْكُحَ [الغريم] <sup>٤</sup> بغير إذن وليه في الأصح، وبه جرم القاضي حسين <sup>٥</sup> والمتولي <sup>٦</sup>، وبه الكفر لا يزوج مسلمة ولا يكون ولياً في تزويجها، ويجوز أن يتوكل في تزويجها على الصحيح،

(١) سابقه من (م) والكتب من (ن) وبه يستقيم للمعنى

(٢) ينظر روضة الطالبين (٢/٢٩٧)، الوسيط (٣/٦٨٢)

(٣) اختلوي الكبير (٦/١٣٩)

(٤) في (ن) ما وثقت من (م) وبه يستقيم للمعنى

(٥) سابقه من (م) والكتب من (ن)، وهو مؤيد لما في حاشيته مجلس عن شرح منيع (٣/٣٤٢)

وحاشية الجيزي (٢/١٣٨)

(٦) معني الاحتجاج (٣/١٧٠)

(٧) نسخة الإسنه عن أحكام فروع ندراته المخطوط، ر ٥ ل ١١٢٦

وفي قول نكاحها على رأي، ومهد نكح لا يشترى المسلم (ويكون وكيلاً) في شراؤه مسلم إن صرح بالوصاية<sup>(١)</sup>، وكذا إن لم يصرح في قول<sup>(٢)</sup>، ومنها المرافعة لا تقيد على المطلق وتكون وكيلة في تطبيق غيرها في الأصح<sup>(٣)</sup>، وهذه مسائل نستش من العكس، وسدتر غيرها أيضاً، وأما الطرد فلا يستش منه [شيء]، أعني قولنا من صحت مباشرته لتصرف صح أن يكون وكيلاً فيه (ومن لا فلا)<sup>(٤)</sup>

### قال: (ومنعهُ في الإيجاب)

هو الأصح عند الأكثرين لأنه إن لم يروح بنت عنه فأولى أن لا يروح بنت غيره والثاني وهو الأصح عند الغزالي تصح عبرته<sup>(٥)</sup>، وإنما لم يزوج منه، لأنه لا يصرح للظن في أمرها، والسفيه كعبد، فإنه المرافعي<sup>(٦)</sup>

- 
- (١) في (ت) (ولا يكون) و(ب) (ولتب من (م) وبه يستقيم المعنى فالكلام عن الوكالة وليس الوكالة (٢) في (ت) بالشفرة، ولتبت من (م)، وبه يستقيم المعنى، فالشفرة تستخدم في الشراء والصدارة الثبانية، قال النووي: قوله في الوسيط والوجير والوصية في ما صحح إن صرح الوكيل بالصدارة وهي بكرة السيد وهي البينة ينظر بهيب الأسيء (٣/٢١٤٢)، روح المعاني (٣٠/٤٤٢)

(٣) في (م) في الأصح، ولتبت من (ت)، وبه يستقيم المعنى

(٤) حاققة من (م)، ولتبت من (ت)، وبه يستقيم المعنى

(٥) حاققة من (ت)، ولتبت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٦) حاققة من (ت)، ولتب من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٧) الوسيط (٥، ٧١)

(٨) فتح القدير شرح الوجيز (مطبع مع مجموع) (١٧/١٧)

شرح،

(العاسق إذا سمع: <sup>(١)</sup> الولاية في الإيجاب كالعهد وفي قوله <sup>(٢)</sup>

قال الرافعي لا خلاف في حوزة توكيله فيه <sup>(٣)</sup>، وقال الشيخ أبو حامد: بأنه لا يجوز، وجعل ذلك مستثنى، وأن العاسق يقبل الشكاح نفسه ولا يقبله لغيره <sup>(٤)</sup>، وتبعه المحامي <sup>(٥)</sup>، والشديجي على ذلك، وحكى ابن الصباغ <sup>(٦)</sup> وجهاً <sup>(٧)</sup> وصاحب البيان <sup>(٨)</sup>، وقال إسماعيل بدكر: إنه وجه، وأشار سلك إلى

(١) في (م) أثبتنا، ونثبت من (ت)، وفيه تنظيم للنص

ينظر روضة العاليين (٢٩٨/٤)

(٢) في (م) (العاسق إذا أثبتنا به الولاية في الإيجاب كالعهد، وفي قوله، والنسب من (ت)؛

ينظر روضة العاليين (٢٩٨/٤)

(٣) فتح العرير شرح الوجيز (مطبوع مع مجمع) (١٧/١٦)

(٤) الوسيط (٢/٣٨٢)

(٥) أحمد بن محمد بن أحمد بن القسم القصي، أبو الحسن المحامي المصنف، أحد أئمة الشافعية، ولد

سنة ٢٦٨ هـ فدرس الفقه على أبي حمزة الإسفري، وكان عليه في الشكاح والفهم، قال أبو حامد

هذا أبو الحسن المصنف، وهو اليوم المخطئ للمنفرد، توفي في ربيع الآخر سنة ٤١٥ هـ

ينظر طبقات الشافعية (١/١٧٤)

(٦) عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد، أبو نصر، ابن الصباغ البغدادي، فقه عالم، ولد سنة ٤٠٠ هـ

أحمد بن القاضي أبي الطيب الطبري، كان حياً في زمانه بالظلمة الأولى، فحدث به عن أبيه، كان

في عهد هائل من ربه، فيها أصوب محقق، توفي في حاشي الأولى وقيل في شعبان سنة ٤٧٧ هـ

ينظر، طبقات الشافعية (١/٢٥١)، التواتر في الوفاء (١٨/٢٦٧)

(٧) الشافعي في فروع الشافعية (مخطوط) (٢/٦١)

(٨) يحيى بن أبي الخير بن سام بن أسعد أبو خير العمراني البجلي، صاحب البيان، ولد سنة ٤٨٩ هـ =

سماعه، وهو ممنوع وأنه لم يعبى عليه، ورأيت المرحلي ذكره أيضاً جازماً به، وعلمه بأن قبوله لغيره حار محرم، ولولاية مائة النصف، ولك أن تسمع أنه يجري محرم الولاية.

### شرح

المرأة لا يصح منها إيجاب النكاح ولا قبوله ولا أن تكون وكيلة فيها، وقال القاضي حسين في باب اجتماع الولاية: <sup>(١)</sup> «أبى ما في قول النكاح لم يصح، وإن قال هذا ادعي إلى فلان وقولي له إن فلاناً أمرت أن تزوج بنته من فلان أو تقل له نكح فلان، هل يجوز؟ وجهان، وإن قال لها وكلفت في أن تكلي فلاناً في تزويج ابنتي لم يجز وجهاً واحداً» <sup>(٢)</sup>

وقال النووي في الباب الثالث في بيان لا إله إلا الله: <sup>(٣)</sup> «إذا وتكفل السولي المرأة لتوكل رجلاً عن الولي في تزويج ابنته على قول الشافعي حائزاً» <sup>(٤)</sup>، وهذا المزني لا

<sup>(١)</sup> كان شيخ الشافعية صلاح الدين، توفي سنة ٥٥٤ هـ، ومن تلميذه البيهقي في شرحه محمد بن محمد، وكتب الرواية من شرحه جمع فيه مروعاته عن التلمذ، وكتب السؤال عما في إيجاب من الإشكال، وابتدأ تصنيف الرواية سنة ٥٦٦ هـ، مكث فيها أربع سنين، وابتدأ تصنيف البيان سنة ٥٦٨ هـ وجمع به سنة ٥٧٣ هـ.

ينظر طبعات الشافعية الكبرى (٧/ ٣٣٦)، طبعة الشافعية (١، ٢٢٧)، طبعات الفقهاء (١/ ٦٥٦).

(٢) حاشية رقم (٣/ ١٦٤).

(٣) تنبيه الزبائنة عن أحكام مروج التلمذ (الطبعة) ح ٥/ ١٣٢.

(٤) الأم (٥/ ٢٣).

بجور<sup>(١)</sup>، وعلى هذا لو قال ما قولي لعلال روح انتي، وجهين عمل ما قاله المتولي عن الشافعي نستش هذه المسألة من قولنا شرط أبو كل صفة مباشرة، وقد تقدم تصحيح الرابعي أن الخلال إذا وكل المحرم أبو كل خلالة<sup>(٢)</sup> في التزويج يصح، وخالفه وهو قريب من هذه المسألة.

### فرع:

المرتد يجوز أن يكون وكيلاً لميرة وإن لم يخرج نصره في ماله واستش المتولي إذا حُجِرَ عليه<sup>(٣)</sup>، وهو طاهر إذا قلنا حُرَّةٌ حَجَرٌ شَفَعُو، وإن قلنا حَجَرٌ فَلَسِيٍّ أو مرضي فلا يظهر

### فرع:

الكافر يصح أن يكون وكيلاً في طلاق المسلمة في الأصح، ولا يصح منه طلاق المسلمة استقلالاً إلا إذا أسلمت تحتها وتخلت، ثم طلقها في الوثبة ثم أسلم قبل انقضاءها

### فرع:

قال الماوردي لا يجوز للميرة المروحة أن تتوكل من غير روحها إلا بإذنه<sup>(٤)</sup>

### فرع:

الكنانة يؤكل عيره بها يملكها، ويكون وكيلاً يجعل، وأما ميرة جعل فكثير عه

(١) مختصر طبري (١/ ١٦٥)

(٢) في (د) رجلا ولقيت من (م) وبه يستقيم المعنى، وهو موافق لما في الخوارزمي الكبير (١/ ١٢٦)

(٣) كلمة الإيذان عن أحكام فروع الديانة (مخطوط) (٥، ١٢٦)

(٤) الخوارزمي الكبير (٦/ ٥٠٨)

شرط صحة  
التوكيل في  
مركب به

**قال:** (وشرطُ المُوَكَّل فيه أن يملكه المُوَكِّل، هــو وَكَل ببيع عبد  
سيملكه وطلاق من سينكحه، بَطُلَ في الأصح)

لأنه لا يملك / ٢٢٥م / مشرؤه / ت ١٧٢، عبد التوكيل، وهذا أصح عند  
العراقيين والإمام.

والثاني يصح <sup>(١)</sup> و به قال الفقهاء والبيهقي <sup>(٢)</sup>، والخلاف قائم بين أن الاعتناء بحال  
التوكيل أو بحال المصروف؟ ويجوز أن في التوكيل يعتان من سيملكه وقضاء ذم من  
سيمر به ويتم بيع ابنته إذا انقضت عدتها أو طلبها زوجها، وما أشبه ذلك

ومصدره في الترويح على رأي الفقهاء والبيهقي أن تكون بكراً وتطلق أو يموت  
عنها قبل الدخول حتى لا يُشرط بديها، وإن كانت بنتاً، وقد لا يجوز التوكيل إلا بعد  
بذل لم يصح به التوكيل، فإنه العوي في الفتاوى قد لا بد منها أدلت لوبيها قُل  
انقضاه عتق، وقُل أن يُغارها الروح، وقال، أدب لك أن تُروخي إذا علقني  
وانقضت عدتي، وح أن يصح الإذن كـ صح التوكيل، ثم يوكل الولي مَرِيئاً على

(١) البيهقي في التمهيد (٢١٣/٤)

(٢) مختصر من مسعود بن محمد العلامة، محي السنة، أبو محمد البيهقي، ويعرف به من القراء بأثره  
وبالفرق أخرى، خلفه عن القاضي حسين وكان شيئاً من عملاً عن طريقه السطوة، وكان لا  
ينفي الأمر إلا على جهلهم، وكان قائم بالبيع، قال الذهبي، مذك أنه في تصانيفه وروى البيهقي  
عن قصده وصلى بيته، توفي بمرور في شوال سنة ١٦ هـ

بعض حقيقات الشافعية الكبرى (٧٧/٧)، حقيقات الشافعية (٢٨١/٦)، طهات، مطبوع

يدها يصح<sup>(١)</sup>، وحكي الراعي في كتاب الكح هده فتاوى الغراء وهو الفتوي، ثم قال: وفي صحة الوكيل: حه آخر منكور في الوكالة<sup>(٢)</sup>، يشير إلى الذي قد هه به الأصح، وذكره النووي في الروضة في أول باب الأولياء ووصف الوجه بالصعب<sup>(٣)</sup>، وليس بجيد، وشروط المعوي مع ما قد أن يكون مفيداً، فإنه قال في المناوي: إذا قال: وكلتك تزوج ابنتي<sup>(٤)</sup> إذا طُبقت، وإذا اشتريت العبد المملوك فاعتقه صح، وإن قال: وكلتك بعثاق عبد أشرية لا يصح، لأن التصرف فيه غير متعين بخلاف الأولين.

وإن قال: وكلتك، فإن صدر هذا الخبر حلاً فصح، ولو قال: وكلتك تزوج الحقل الذي في بطن زوجي لا يصح، لأنه غير معلوم<sup>(٥)</sup>. انتهى، وهذا يقتضي تقييد كلام المصنف بأن يكون هداً ثعباً أو روحاً معباً وإلا فلا يصح قطعه إلا أن يكون أحد قول يجوز هذه الوكالة مع الجهالة ولا يعلمه<sup>(٦)</sup>، الراعي أخرى الوجهين في التوكيل بإعتق كل دقيق يملكه وقصه كل دين يلزمه<sup>(٧)</sup>، إما أن تكون لا يشترط في حرمان هده الخلاف ما قاله المعوي لأنه يخالفه في اشتراط العلم في التوكيل به كسب سيأتي، وما أن يكون الخلاف جازماً في العموم حرمانه في التعمين، ولا يجري في حال

(١) فتاوى ابن الصلاح (٦/٦٥١)

(٢) فتح العزيز شرح الوجيز (١١/١٠)

(٣) روضة الطالبين (٧/٥٧)

(٤) في (م) بنهي، وثبتت من (ب)، وهو موافق لفتاوى ابن الصلاح (٦/٦٥٩)

(٥) فتاوى ابن الصلاح (٦/٦٥٩)

(٦) في (م) مدحه، وثبتت من (أ) واللهي واحد.

(٧) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١/١٠)



الإطلاق والجهل فينبذ لفظ الكتاب، وهو الأحسن  
 وقول الواقعي، كل رقيق مملوكه، كل ذئب سريره، كان مراده في المستعمل خاصة، أما  
 إذا أريد الخاصر خاصة فلا يأتي هذا خلافاً، لأن أراد الخاصر والمستعمل معاً فيجوز  
 أن يقدّر بحريان الوجهين، ويُحتمل أن يُقطع بالصحة ويكون المستعمل معاً بخاصر كما  
 هو واقف عن أولاده وأولاد أولاده صحيح، وإن كان لو أورد أولاد الأولاد لم يصح، وقد  
 أشار الواقعي إلى هذين الاحتمالين عند الكلام على حديث عروة السابق<sup>(١)</sup>  
 و<sup>(٢)</sup> في شرح آفتابه لابن موسى<sup>(٣)</sup>، عن الشيخ أبي حامد أنه يقول الوكالة باستعمال  
 ما وجب من حقوقه وما سيجب، ثم أن يكون المصغر<sup>(٤)</sup> ذلك بعبارة، وما أن يكون  
 يجوز استقلاله<sup>(٥)</sup>

وقال الحنفي إن وكله في قصص كل حوله، فلم يكن له ذئب، ثم خذت له ذئب،  
 لم يكن له قصص، لأنه غير مؤكل إلا به كان واجباً يومئذ<sup>(٦)</sup>.

(١) المرجع السابق (١١/ ٥١)، وحديث عروة السابق يسمي الله عنه نظره في (مس ٢٠٦)

(٢) ساقطة من (ن)، وفتحت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٣) موسى بن موسى بن محمد بن سعد، كتاب الدين، وما في صفر سنة ٥٥١ هـ، قيل إنه كان يقرى أرمعه  
 حشر جليلاً، «حق إلى الطلبة وثر حواشي»، قال ابن خلكان: وكان سامعه الله يُكتم في بيته، لتكون  
 العلوم العظيمة عليه، توفي بالموصل في شعبان سنة ٦٣٩ هـ

ينظر حرمات الشافعية (٢/ ٩٤)، طبقات المفسرين لبيدادي (١/ ٢٣٢)

(٤) في (م) العيشة، وفتحت من (ن)، وبه يستقيم المعنى

(٥) حواشي الشرواني (٥/ ٣٠٦)، حواشي الزواي (١/ ٣٠٧)

(٦) حواشي الشرواني (٥/ ٣٠٦)، حاشية الزمعي (٢/ ٢٦٢)، نهاية المصالح (٥/ ٢٢)

أو قتل ابن الصلاح<sup>(١)</sup> في تفسيره كلام الشيخ أبي حامد حاشاً له أنه زاد هو فعل حوار التوكيل بيع ثمرة شجرة قبل إثباتها وأنه لم يكن ذلك لكونه ملكاً للأخص وحرم ابن الصلاح بأن له المطالبة به بثبوت بعد لو كالة من الحضور إذا كان وكفه في المطالبة بحقوقه<sup>(٢)</sup> [٢١]

وتكون المصلحة من سيكحها إن أريد العموم، فعل ما ذكرناه في عبارة الرامعي، وإن أريد مكررة موصوفة وهو الأحسن لفظاً في قول المحرر<sup>(٣)</sup> "روحة سيكحها فيصير مثل عبد سيملكه، وقد تكلمنا عليه

ويفدال وكثرت في بيع هذه، وأن تشتري بشفه كذا، [صح] في الأصح كالإيصاع

**قال:** (وإن يكون قسماً للنيابة، فلا يصح في عبادة إلا الحج وتصرفه زكاةً ونهباً أضحيق).

(١) عثد بن صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان، المعروف بابن الصلاح الإمام، المصنف، تقي الدين أبو عمرو الفكري الشهير بـ"المناعي"، صاحب كتاب علوم الحديث، شرح مسلم، غير ما من المصنفات، ولي دار الحديث الأثرية، كان مشغولاً في الأصول والفروع، يصرف به مئتين، سلعياً ومعداً، حسن الاقتصاد، ومثلاً، خلافة توفي في الخامس عشر من ربيع الآخر سنة ٦٨٣ هـ. ونظر طبقات الحديث (١/ ٥٠٣)، وفيات الأعيان وكنه أئمة الزمان (٣/ ٢٦٣)، التوفيق بالوصايا (٢٦/ ٢٠)

(٢) فتاوى ابن الصلاح (١/ ٣٠٦)

(٣) ساقطة من (م)، وثبتت من (ت)، وبه يستقيم المعنى

(٤) المحرر من (١٩٥)

(٥) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م)، وطعن واحد

ما عُرف في ثلث الأوقات، ومن حسن الصلاة ركعت الطواف تبعاً لإحرامه كما  
 قيده الحرجاني<sup>(١)</sup>، ولا بد منه، وفي صوم ثلثي عمر الميت خلاف سق، وفي اخي العاصم  
 وجه ضعيف، وما لا قبل النيابة استغناء عن (القسم بين الزوجات)<sup>(٢)</sup>

**قال: أولاً في شهادة وإيلاء<sup>(٣)</sup> ونعتن<sup>(٤)</sup> وسائر الأيمان**

إلحاقاً له بالعبادات لما فيها من تعظيم الرب سبحانه، وأيضاً فإنهم المردودة<sup>(٥)</sup> في

(١) إجماع الكور (٦/ ١٩٧)، إجماع الطائيف (٣/ ٨٧)

(٢) في (م) (يعني من التوكيدات)، والرب هو المصداق، ويقيد به في معنى المحتاج (٢/ ٢١٩)

(٣) الإيلاء لغة، حلف

ينظر لسلك العرب (١/ ٤١)، مختصر الصحاح (١/ ٩)، ناه العروس (٣٧/ ٩١)  
 وشرحها: خلعت روح على لسانه من وطء زوجته متعلقاً أو أكثر من أربعة أشهر، وهو حرام  
 بالإيلاء، وكان الإيلاء حلالاً في الجاهلية

ينظر نهجك (٢/ ١٠٦)، القدر في عرب اللغة النحوي (١/ ٣٣١)، معنى الصحاح (٣/ ٣٤٣)،  
 فتح الوهاب (٦/ ١٥٥)

(٤) المعسل لغة الفراء والإيلاء من الخير

ينظر لسلك العرب (١٣/ ٣٨٧)، مختصر الصحاح (١/ ٢٥٠)

وشرحها كثيراً معلومة شملت حجة المصطفي إلى قذف من أُلحق برافقه وأُلحق المأزور، أو إلى  
 من ولد له لأنه لا بد أن يسبق القذف، وتسمى بذلك بعد الزوجين من الزوجة أو بعد من  
 منها عن الآخر، فلا يمتنعك أحد والأصل فيه قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ آيَاتِنَا يَرْجَوْا عَذَابَ اللَّهِ﴾  
 إلى آخره فتشهداً لغيره أُلحق به، ينظر الآيات (١/ ١٠٦)

ينظر معنى المحتاج (٣/ ٣٦٥)، الإجماع نشره (٢/ ٤٥٩)، المرجع الزاهي (١/ ٤٤٢)

(٥) في (م) (المشروع)، والمثبت من (ت)، وبه يستقيم المعنى

ينظر روضة الطالبين (٩/ ٣٥)، حاشية الخليل على شرح المنهاج (٥/ ٢١٩)

لَمَعَانِي، إِنْ كَانَتْ مِنْ فِي الْعِلْمِ فَقَدْ لَا يَحْتَمِلُ التَّوَكُّلَ وَيُحْتَمِلُ التَّوَكُّلَ، وَإِنْ كَانَتْ  
عَنِ الْإِيمَانِ وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلْهُ لَمْ يَحْتَمِلْهُ، وَإِنْ عَلِمَهُ مُشَاهَدَتُهُ كَعَمَلٍ، وَلَمِنْ عَلَى التَّوَكُّلِ إِذَا  
خَلَفَ التَّوَكُّلُ لَمْ يَنْعَقِدْ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> لَعَدَمِ الْقَصْدِ فَهُوَ لَعَمَلِ الْيَمِينِ، قَالَهُ الْمُؤَلِّفُ<sup>(٢)</sup>، وَلَا عَلَى  
التَّوَكُّلِ لِإِمَّاكَانِ حَلْفِهِ بِنَفْسِهِ.

وَالْوَكْلَةُ إِنَّمَا تُشَارِعُ لِلْعَرَفِ وَالرَّفِيقِ، وَإِنَّمَا هِيَ الْمَصْطَفِ وَسَائِرُ الْأَيْهَانِ أَيُّ مَا يَهَيَأُ  
لِلْإِيمَانِ<sup>(٣)</sup> وَقُلْعَانِ مِنَ الْأَيْهَانِ

وَتَعْبِيرُ الطَّلَاقِ وَالْعَقْدِ<sup>(٤)</sup>، قَالُوا لَا يَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِيهِ لِأَنَّهُ يَمِينٌ يَقْصِدُهُ حَتَّى أَوْ  
مَعَ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ يَقْتَضِي جُوزَ التَّوَكُّلِ [فِيهِ لِأَنَّهُ يَمِينٌ] فِي التَّعْلِيلِ الَّتِي لَيْسَ  
كَفَالَتُهُ كَقَوْلِهِ بِ: طَبَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ حَيَاءُ حَيَاحٍ وَحُجُودٍ، وَهَذَا يُسَمَّى أَنْ يَكُونَ هُوَ  
الصَّحِيحُ، وَهُوَ وَجْهٌ حَكِيمٌ مُتَوَلِّي فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ مَعَ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ.  
أَحَدُهُمَا الْحَوَارِ مَصْغُفًا

(١) فِي (م) يَعْلَمُ وَشَيْءٌ مِنْ (ت) وَهِيَ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى

(٢) فِي (م) عَنْهُ وَالْجَيْتُ مِنْ (ت) وَهِيَ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى

(٣) كَلِمَةُ الْإِيمَانِ مِنْ أَحْكَامِ مَرْوَعِ الدِّينِ (مَخْطُوطٌ) ج ٥ ر ، وَيُنَظَّرُ رُوحَةُ الْعَالِيَيْنِ (١٦ / ٤٩٩).

فِيهِ الطُّوْهَاتُ (١ / ٣٧٩)

(٤) فِي (ت) الْإِيمَانُ وَالْجَيْتُ مِنْ (م) وَهُوَ مُوَافِقٌ مَا فِي رُوحَةِ الْعَالِيَيْنِ (١٦ / ٣٩١)

(٥) فِي (ت) وَالْجَيْتُ، وَكَاتِبٌ مِنْ (م) وَهُوَ مُوَافِقٌ مَا فِي رُوحَةِ الْعَالِيَيْنِ (١٦ / ٣٩١)

(٦) سَائِلَةٌ مِنْ (ت)، وَالْجَيْتُ مِنْ (م) وَهِيَ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى

والثاني: المصح مطلقاً<sup>(١)</sup>، وهو صدر كلامهم هذا، ونسب القاضي حسين عليه<sup>(٢)</sup> مع التوكيل في التفسير<sup>(٣)</sup>، وقال القاضي حسين/م/٢٢٦ هل يصح بالتوكيل مطلقاً لفظاً وقلاً؟ وجهه: وقال المتولي في التفسير: إنا قلنا إنه وجبة جاز التوكيل به<sup>(٤)</sup>، وإن قلنا: ما لم يثنى<sup>(٥)</sup>، أصح لم يجر، فاقضى مع التعليق مطلقاً، ولا أعرف له وجهاً، وكيف يقضى هذا والكتابة، والخلع يجوز التوكيل فيها وفيه التعليق، وقد نص الشافعي في التمهيد<sup>(٦)</sup> أن يشترط أن يكون له وجه في كتابه جميعاً<sup>(٧)</sup>، وهل يجوز لتوكيل في التفسير؟ قال المتولي لا يجوز لأن نفس التفسير قرينة تدل على أنه لا

فيه توكيل  
في التفسير

(١) روضة الطالبين (٧/٤٠٨)، معي لمحتاج (٣/٢٧٢)، ي

(٢) صافطة من (ت)، وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٣) التفسير، لغة: خبر الأمر نظرياً، أخباره: أي في حياته

ينظر: تصدق العرب (٤/٢٧٣)، لغزب في ترتيب العرب (١٦/٢٨٠)

شراً هو معلق حتى يدور الذي هو ذكر لعدة، فهو ما لم يثنى عليه، وهو في التفسير هو نصيب الحرية بالموت أو مع غيره فيه

ينظر التمهيد ٢-٧، حشده (الجميع من) (٤١/٤٢٤)، السراج الوهاج (١/١٣٢)

(٤) كتبه الإبانة عن أحكام مدع (المدعى) (الخصم) ج ٥ ل ٢٤١، وينظر: وصية الفضل (٤/٢٩١)

(٥) في (ت)، حقه، وثبتت من (م) وهو نصيب ليدل الكلام

(٦) على الشافعي لا يجوز أن يكاتب مدعى حتى يكتب فيه سواء، وقال أيضاً: إن أحد مدعى لصاحبه أن يكاتبه فلا كتابة جائزة

ينظر: إمامي الكبير (١٨/٢٠٢)

يصح من الكافر<sup>(١)</sup>، وقد اختلف الأصحاب في كون التبر قرية أو مكروهة<sup>(٢)</sup> فحكى  
عن مص الشافعي أنه مكروه<sup>(٣)</sup>، وقال به جماعة فيهم النووي<sup>(٤)</sup>، لأن النبي ﷺ سعى عن  
التبر<sup>(٥)</sup>، وقيل إنه قرية لهونه تعالى: ﴿إِنَّكُمْ تَكُونُونَ لَهَا كَمَا تَكُونُونَ لَهَا﴾، ولقوله ﷺ: ﴿إِلَّا لِي  
تَطْغَى﴾<sup>(٦)</sup>، وحمل التطوع عن التبر، وفي كلام الرافعي عند الكلام في مدرك الكفر  
بقتضي هذا، وكذلك العمري في الظاهر<sup>(٧)</sup>، ولأنه يُصيرُ التبر  
فرضاً، والفرس أولى ما يُتَكْرَهُ به، ويُحْمَلُ النبي على مدرك المجاورة<sup>(٨)</sup> لا مدرك التبر<sup>(٩)</sup>.

(١) تامة، إلا أنه عن أحمد مروح النهاية (مفصول) ج ٥ / ١٢٥٠

(٢) الأم (٢ / ٢٥٤)

(٣) للصبوح (٨ / ٣٤٧)

(٤) صحيح البيهقي (٦ / ٢٤٣٧)، باب إنشاء المد التبر إلى الغير، حديث (٦٢٣٤)، ورواه مسلم في

صحيحه (٣ / ١٧٦١)، باب النبي عن التبر، أنه لا يبرأ شيئاً، حديث (١٦٣٩)

(٥) البقرة آية ٢٧٠

(٦) صحيح البخاري (١ / ٢٥٠)، باب الركة من الإسلام وقومه عن وحيد بن زريق، لا يبرأ الله

تُحْيِيهِ لَمْ يَكُنْ حَيًّا، وَيُحْيِيهِمْ بِالْحَيَاةِ وَيُؤْتُوا الْمَرْكُوهَ، وذلك بين القين، حديث رقم (٤٦٦)، ورواه

مسلم في صحيحه (١ / ٤٤٠)، باب ياب الضوابط التي هي أحد أركان الإسلام، حديث رقم (١١)

(٧) الوسيط (٦ / ٥٧)

(٨) مدرك المجاورة هو ما يلتزم قرية في مصادره حديث معة، أو التمتع بقرية كقرية، من شخص الله مربي

أو راعي، وسواء طلق عن إعتاق أو صوم أو ملاءمة فإذا حصل إعتاق عليه برهة أو ملاءمة أو ملاءمة

وقيل أن يعلق القرية عن حصول ما يجوز أن يدعى الله بدارك وتعلق به، وإن يسأله بدارك حصل

قرية لهونه بتدبره

ينظر: روضة الطالبين (٣ / ٢٩٣)، إقناع بشرطي (٦ / ٩٠٦)، الفخاري في التضييق الكسري

(٢٧٣ / ٤)

(٩) مدرك التبر هو التزام قرية لا تعليق كمن شاء، أو تعليق بحديث معة أو مدرك بقعة

و احتار ابن أبي الدم<sup>(١)</sup> أنه خلاف الأولى<sup>(٢)</sup>، و حثوا بحسب عهد في أنه هل ثبت على المسود شواهد المراسم؟ و اقتضى كلام القاضي حسين ذلك<sup>(٣)</sup>، وقال الماوردي في حديثه بطل على أن ما يبدله الشخص من غير أفضل مما يقرره بالقرآن<sup>(٤)</sup>.

و ما عرفت هذا فإن عهد الشرع فيه لم يمر التوكيل فيه كي صرح حواشي، وإن قلنا ليس بفرقة، فيمنى أصلاً ألا يجوز التوكيل فيه لشبهه بالنهي في أن كلاهما التزام و يتضمن تعطيل المرب تعالى، ألا ترى أن اليمين ليست كل أوجهها فمرة أ، و مع ذلك منع التوكيل فيها لأن المقصود منها و من البدل يهوت بتوكيل.

**قال:** (ولا / ت ١٧٣ / في الظاهر هي الأصح).

لأنه شُكِر من القول وروى، والوكالة إجماع عليه.

وفاء التولي: "إن صدر مدعب المور، و لمع مدعب المزي حال و حفيضة المسألة أن المعلن هي الظاهر الطلاق أو اليمين"<sup>(٥)</sup>

= ينظر روضة الطالبين (٢٩٤/٣)، حاشية العمل على شرح صحيح (١/ ٤٦٧) و إجماع الطالبين (٣٦١/٢)

(١) إيراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن علي، القاضي شهاب الدين أبو إسحاق محمد بن أحمد بن الحسين الشافعي، المعروف بابن الدم طبعي حقة، ولد بها سنة ٤٨٣ هـ و توفي ٦٤٢ هـ له من المؤلفات الكبير الكبير المظفر، وله الفرق الإسلامية

ينظر السوابق للوفيات (٦/ ٢٥)، طبعات الشافعية الكبرى (٤/ ١١٥)، طبعات الشافعية (١٩/٣)، خزانة الكتب (٥/ ٢١٣)

(٢) حاشية الرمي (١/ ٥٧٤)

(٣) إجماع الطالبين (٢/ ٣٥٦)

(٤) المحوي الكبير (١٥/ ٤٦٤)

(٥) حكمة الإمامة عن أحكام مروع الدببة (محفوظ) ج ٥ / ل ١٦٤

قال: (ويصح في طريقي بيع وهبة<sup>(١)</sup> وسلم<sup>(٢)</sup> وزهني وتكاح وطلاق المهر<sup>(٣)</sup> ووسائل العقود) أي كل صفة<sup>(٤)</sup> والولاية<sup>(٥)</sup> والصلح والإسراء والموت<sup>(٦)</sup> به طريق



(١) الآية العامة من حيث تدعى من الضرورة من يد بل أخرى، أو بمعنى مستبعد البعد وأعلى

12

وشرعاً هي غيوت مطوع في حياء، فإن قلنا لا حياء أو انكسار من جهة الله، أو قلنا من جهة  
الإنسان فلهذا

سيطر حاشية البحر من (٢/٢٦٥)، حوضي الشرق من (٦/٢٩٥)، مسجد الطلاب (١/٦٦).

(٥) العلم في العلم

بظفر لسان العرب (١٤٩/١)، الفصحاح السبع (٢٨٦-١)، مختار الصحاح (١/١٣٦).

وشرعاً هو بيع شيء موصوف في اللغة بلفظ الندم حيث خص بهذا اللفظ على الأصح، وقيل  
بغيره أهل النحويين، واللفظ لغةً الفعل العزيم، وسمي هذا المقيد سلباً لتعظيم رأس المال في  
الجنس ومضى سلباً لتعظيمه.

نظر: السراج الوهاج (٢٠٥/١)، السراج الوهاج (٢٠٥/١)، حاشي الشرح (٢/٥).

(٣) الضَرْفُ لغةً النوبة والمبدل المنيب، ومثل الضرف الدعة

نظر: عهدة اللغة (١٧٢/١٧٣)، عهدة المطابع (١٧٦/١٧٧)

اصطلاحاً: مع لائحات معدني يحسن، والخرق تبيع ذهب أو فضة، مُجمَعُ بِدَلَّتْ نُصْرَهُ عَنِ

تُهيىء البيوع في المختبر على هيئة آلة والكتابصن والحقن ووسم الحيد.

نظر التعويض (١/٤٥٤)، تحرير ألفاظ الله (١/٧٧٥)

(f) التولية بعدد من الولاية تقول ولله يومئذ الحق والى الله المرجع

نظر: فساد العرب (١٥، ١٦)، ملصقات الفهر (٧٧٢/٧).

شرعاً، من جميع النعم بل الأولى مثل النعم بالله أو من النعم بالنعم، وبك

نظر، جلالی، ۱۳۸۳ (۶۰ / ۱)، حاشیه شماره (۲۷۲ / ۲).

(٥) الخوالة: بنت عمها، بنت عمه من النكاح والاختار.



والنصب والكفالة والشركة والمصاربة<sup>(١)</sup> والجدالة<sup>(٢)</sup> والمساقاة<sup>(٣)</sup> والإيداع<sup>(٤)</sup>

= ينظر عند الصحاح (٦٨/١)، تاج العروس (٤٠/١٠)

وشرعاً بقى حق من ذمة إلى ذمة، وقيل إنك ينبغي بسره لمنه عن عبء شخصه

ينظر تحرير القضاة للفتية (٢٠٣/١)، التمهيد (٢٩٩/١)

(١) المصاربة لغة صرّبت صبح لواء أي سار لأجاءه الورق

ينظر عند الصحاح (١٠٩/١)، مقاييس اللغة (٣٩٨/٣)

شرعاً عقد شركة في الربح بين رجل ورجل وعن من آخر

ينظر التمهيدات (٢٧٨/١)، تهذيب لأبيه (١٧٣/٣)

(٢) الجدالة لغة جَدَلَ الشيء جعله حلقه وأشاء وحسبه وحمله

ينظر المعجم الوسيط (١٢٥/١)، العرب في تزيين العرب (١٤٨/١)

شرعاً قام ثم ما في معنوم في مقدمه على معلوم لا عن وجه الإجازة وقيل ما يجعل للإنسان على

شيء ينفعه، وصورتها أن يكون من رذائله أي أو ديني الصلاة أو سحره وله كلفة وهو عند

صحيح لمصلحة وعاد الإجازة في أكثره

ينظر تهذيب الأسماء (٤٩/٣)، التمهيد (٢٤٦/١)

(٣) المساقاة لغة معنى من باب رمى، والمبعدة يكتب لمن والدمه والمبعدة تكون له خاصة

ينظر مختار الصحاح (١٦٨/١)

وشرعاً هي أن يتكفل إنساناً إنساناً عن شعيرة ليسهلهما بالسقي والقرية على أن يوفى الله تعالى

من الثمرة يكون بينهما

ينظر روضة الطالبين (١٥٠/٥)، بداية الأعيان (٢٩١/١)

(٤) الإيداع لغة من وُدَعَ، والله يبيع عند اقر حيل، لا اسم الوقاع بالفتح

ينظر عند العرب (٣٨٥/٨)، مختار الصحاح (٢٩٧/١)

شرعاً تفضل عن الإيداع وهو توكيل في حفظ شيء مذكور أو مختص وعن الإيداع تسليط الممر

على حفظ ماله

ينظر روضة الطالبين (٢٢٤/٦)، التمهيد (١٠٥/١)، السراج المبرقع (٣٤٦/١)

والإجارة<sup>(١)</sup> والأخذ بالشفعة<sup>(٢)</sup> والوقوف<sup>(٣)</sup> وهو صيغة<sup>(٤)</sup> وقوله، وأخذ من قال: لا يجوز

(١) الإجارة بكسر الهمزة أشهر من صيغة وقفها، وشفعتها من آخره، منه يؤخره إيجازاً، أو يقال آخره بالتقصير بأجره، يضم الجيم، وهي لغة اسم للأجرة.

ينظر: المصباح الثبر (١/ ٥٦٤)، تهذيب اللغة (١١/ ١٢٣).

شريعاً (الاجرة هي عقد على منافع يعود لمن وهو المال والمالك المصلحة يعود لمن ربحه، ويعبره  
إعارة).

ينظر: التعاريف (١/ ٣٥)، حاشية الجيزي (٣/ ١٦٤).

(٢) الشفعة: لغة الشفع ما كان من بعد أول أجل، والشافع الطالب لغيره، تقول: اشتفعت بعلان  
شفعة بـ فإنه شفعه في، والأسم الشفاعة واسم الطالب للشفيع، وشفعت الشيء إذا صممت  
وشيته، ومنها شفيع الأعداء، وشميت شفعة لضم تعيب إلى تعيب.

ينظر: لسان العرب (٨/ ١٨٣)، القاموس (١/ ٢٦٦)، تحرير القاموس (١/ ٢٠٢).

وشرعاً الشفعة يضم الشين وإسكان الفاء، نحو غلبت فهر بن يثيت شريك القدم على الحديث  
هي ثلثه بوجهي، ولا كنت في مقلول كاخيراف والقياب، بل في أوصى ما عيها من ماء وبوبعه من  
أرواب مصوية ورفوف مسورة وما أشبه.

ينظر: مفاتيح صحتاح (٢/ ٢٩٦)، القاموس الواسع (١/ ٢٧٤)، حاشية الجيزي (٢/ ١٣٣).

(٣) الوقف: لغة وقف وقف وموقف، بفتح الواو، وهو خلاف الجلس من

ينظر: معاني اللغة (٦/ ١٣٥)، معجم الأفعال الشعبية بحرف (١/ ١٣٩).

شريعاً حش ما لم يمكن الانتفاع به مع عدم حصة بقطع التصرف في وجهته على منصرف في شياخ  
موجود، ويجمع على الوقوف وأوقف.

ينظر: الإقناع للشريني (٢/ ٣٦٠)، الصريح في الوقايع (١/ ٣٠٢).

(٤) الوصية: لغة الإيصال من وصى الشيء، بكسرها وصله به.

ينظر: لسان العرب (١٥/ ٣٩٥)، المعجم الوسيط (٢/ ١٠٣٨).

التوكيد في الوصية، لأب فرقة، وغور في معلج<sup>(١)</sup> والإعلاق<sup>(٢)</sup> والكتابة<sup>(٣)</sup> وعقد البعثة<sup>(٤)</sup>.

— شرعاً الوصية ثلثت مضافاً ما بعد غور، وتخل ترع بحق مضاف وهو تقدير لما بعد غور  
ليس بتقدير ولا تعليق على بصفة

ينظر التصريف (١، ٧٢٦)، عليه اليد شرح ريد في رسائل (١، ١٢٤٢)

(١) المخلع لغة خُلِعَ كالزَّعج لا أن في جميع ثقله، تقول خلع رداءه وخضعه وفندته وأمر له،  
واعطت المرأة المخلوعاً وعلمته

ينظر العين (١، ١١٨)، تصحيح الشير (١، ١٧٩)، تاج العروس (٢٠، ٥٦٨)

شرعاً المخلع مفارقة المالك بوجوه

ينظر تحرير القامط التنبيه (١، ٢٦٠)، تهذيب لأبيه (٣، ٩١)

(٢) الإعتاق، بعثة السبي والاستقلال، مأخوذ من غلب غلبته من إغلبه، وهو الفرج انما هو  
واسطل، فكان العبد إذا ذاك من الرق فخلص واستقل

ينظر لسد العرب (١٠، ٢٣٥)، تهذيب البعثة (١، ١٤٢)، المحكم، والتهذيب لأعظم (١، ١٧٦)

شرعاً في إقالة الرق عن آدمي

ينظر رعاية الصالحين (٤، ٢٢٢)، فتح الوهاب (٢، ٤١١)

(٣) الكتابة، لغة الكتابة بكسر الكاف، سَمَّيْتُ بِهَذَا مَجْمُوعاً (تهذيب البعثة (١٠، ١٨٨)

وشرعاً عقد حق بموضع مصط على وتبين فأكثر لمثل الكتابة

ينظر السراج الوهاج (١، ٦٣٥)، فتح الوهاب (٢، ٤٢٥)، شرح منيع (٥، ٤٥٧)

(٤) البعثة، البعثة في اللغة تكوير بمعنى العهد بمعنى الأمن، تقول النبي ﷺ: «يُسمى بينهم  
أمنهم» وأيضاً «ومن من الصبح فهو في دعة الله»

ينظر لسد العرب (١٢، ٦٢٦)، المعجم الراسخ (١، ٣١٥)

وشرعاً مصطلح العهد على استعمال البعثة بمعنى قبليات والعص لأب يخلص على العهد والأمن  
وعملها البعثة والقبض فسمي بها، باسمها

ينظر تحرير القامط التنبيه (١، ٣٤٣)، تهذيب لأبيه (٣، ١٠٦)

من الطرفين، وكذا الرجعة<sup>(١)</sup> في الأصح، وحكى القاضي حسين وجهاً أنه لا يجوز التوكيد في احوالة مثل قوله<sup>(٢)</sup>، وكذلك أن تُجِلَّ صاحب الشيء على خلاف مكده، وأنه هل<sup>(٣)</sup> يصير مُجِلاً بذلك؟ وجهان، وكذا التوكيد بالوصية، ورب أنشأ إلى مثله في الضمان

وقوله وطلاق أي وفي طلاق. وعن الحارثي وجهان في حوافر التوكيد بطلاق إحدى<sup>(٤)</sup> الزوجتين<sup>(٥)</sup> على الإجماع، لأنه إن تم بالثنتين وليس ذلك لتوكيد وهو مسمى على أن الطلاق لا يقع إلا من حين الثنتين كما سأحكيه عن المعوي

**قال: (والفسوخ).**

محل الم كمل  
في الفسخ  
والفسخ النوب  
والفسخ

أي وفي الفسخ كالإقالة<sup>(٦)</sup> والرد بالعيب<sup>(٧)</sup> والصحح بخيار المجلس وأشرطه

(١) الرجعة بمنح الزهراء وكسرها، لغة مرة من الرجوع.

ينظر: لسان العرب (٨/ ١٥)، ما ج العروس (١١/ ٧٧).

وشرحها رد الزوج بفسخ طلاقه مطلقاً بعد السخول في بابه عدة طلاقه بلا عوض ولا استبراء عند أبي بكره.

ينظر: التعريف (١/ ٣٥٨)، المراجع الوحيح (١/ ٤٢٩)، فتح المذهب (٢/ ١٥١).

(٢) في (م) (مثل أن تقول له) ونكت من (ت) و(لغتي) واحد.

(٣) صائفة من (ت) والثبت من (م) وهو يستقيم للنس وهو السؤال.

(٤) في (ت) أحد، والثبت من (م)، وهو موافق لما في مخاري الكبير (١/ ١٧٨).

(٥) مخاري الكبير (١٠/ ١٧٨).

(٦) الإقالة لغة الصبح، الرمي، يقال: قالة بغيره إقالةً وتشاكلاً، إن مسح المسح، وعلة التبع إلى

ملكه، والنس إلى المشتري، إنه كان قد ثبم أحداه أو غيرها.

ينظر: لسان العرب (١١/ ٥٨٠)، مصباح المحيط (٢/ ٥٢١).

وشرحاً: رفع العقد بعد وقوعه ينظر: التعريف (١/ ٨١).

(٧) خيار العيب ويسمى خبير القصد، وهو حاصل غواص مقصود مقصود بشأ الظرف فيه من =

لكن مما هو من الأمور قد يكون في التوكيل فيه تأخير مبطنه، وفي التوكيل في غير الرقبة خلاف، ولا يجوز التوكيل في نسخ كح المرافعات عبد الممدد الشرعي عند الإسلام

**قال: (وقبض الديون وإقباضها)**

ومما لم يحرره<sup>١</sup> إلا أن يوكل بالديني مسداً في أدائها، يستع في وجه

**قال: (والدعوى والجواب).**

لعلنا وغير عدد زهني صاحبه أو لم يرهن، وليس لصاحبه الانضاع من حصومة الوكيل، ومواء كان المطلوب ما لا أم صورة لأدني

أما حدود الله تعالى فلا يجوز التوكيل في إثباتها ويجوز<sup>٢</sup> استيفاءها بالإمام والسيد في حد ممنوكة في الحضور وفي الغيبة

- نمرير عقلي، أو قطري، أو شرطي، فالأول كالنصية، والثاني كالتوكيل العيب الذي

يقتض العيب والقبض بقوت به عزم صحيح

ينظر: دعالة الطائين (٣/ ٣٠)، حاشية الجبرمي (٢/ ٢٤٤)

(١) المحترمة لغة من حراء بها صبح يجره حراء و حراء بمعنى، و أخرى عنه عند أبي هني

ينظر: المصباح الكبير (١/ ١٠٠)، مختار الصحاح (١/ ٤٤)

شرعاً بمعنى من العبد، أي حال بتركه من أهل البيت، وهي مأخوذة من الجذراء لكنا صهيبي وقيل من الجفرة بمعنى القضاء

ينظر فتح الوهاب (٢/ ٣١٠)، شرح المصباح (٥/ ٢١١)، بهية المحتاج (٨/ ٨٥)

(٢) في (ما) ويجوز في، وثبتت من (ما)، وهو موافق لما في روضة العقليين (٤، ٢٩٣)

**قال:** (وكان في تلك المباحات كالإحياء والاصطياد في الأظهر).  
كسائر أسباب الملك.

والثاني لا، لأن وضع اليد واجب منه، وهو سبب ذلك له فلا يتصرف بامته، وإذا  
قد بالأظهر فاستأجر لملك له الأجرة، وبه يجه من الأرض أو يصطاده أو يحتطبه أو  
يستعيه لاستأجر وقد اسرح حالي يجوز في الاحتطاب بأجرة وفيه تغير أجرة وجهه،  
ولا يجوز في إحياء السمات ولا أجرة ويجوز بأجرة في الأصح، ولا يجوز التوكيل في  
الانقطاع<sup>(١)</sup> والاعتنام<sup>(٢)</sup>، فإن انقطع أو عثم كان به دون الموكن، وقال صاحب البيان  
يُجس أن يخرج عن الفروع<sup>(٣)</sup>

(١) اللقطة لغة فيها الربح لغات لقطة ولقطة ضم الحلام وسحب القلاف، ولقطة بضم الحلام وفتح  
الفاء، ولقطة ضم الحلام والقلاف بلا هاء، ولقطة الشيء لقطه من باب قس، أحسبه، وأحصاه  
الأخذ من حيث لا يمس

ينظر المصباح في (٢/٥٥٧)، مختار الصحاح (١/٢٥١)، تهذيب اللغة (٩/١٦)  
وشرعاً ما يؤخذ في موضع غير مملوك من مال أو اختصاص ضائع من ملكه، وليس بدحر ولا  
بيع بقوته ولا يعرف القوائد ملكه =

ينظر الشرح الرهاص (١/٣١٠)، فتح المومنان (١/٤٤٩)، شرح الشيخ (٣/١٦٢)  
(٢) العينة لغة من تولد عنت الشيء، أصمته عن معنى أصيبته، والمينة ونعم لغة بمعنى  
وحد، يقال: ضم يضم عن بالضمه وحسن الضم الربح والنقص

ينظر المصباح في (٦/٤٥٤)، مختار الصحاح (١/٢٠١)، تهذيب اللغة (٨/٤٤١)،  
وشرعاً العينة مأخوذ من الكثرة بالقتال ويصحب الخنز والركاب والمقصود لأحد قهر  
ينظر تحرير القبط التتية (١/٣١٦)، التتريب (١/٥١٢)

(٣) البيان في ملحق الإمام الشافعي (٦/٣٩٧)

**قال: (لا في الإقرار في الأصح)**

عدد الأكثرين لأنه غير علم يصح التوكيل فيه كإشهاد

والثاني يصح كسائر أساليب<sup>(١)</sup> الإلتزام، ووجه حماة

هنا قلب: يصح لم يلزمه شيء قبل إقرار التوكيل على ما قطع به الجمهور. وفي

الحاوي وجه أنه يلزمه بنفس التوكيل<sup>(٢)</sup>، وأورد شيخنا أبو الحسن الباجي<sup>(٣)</sup> وجه الله

أنه يقتضي عزل التوكيل كما لو وكله في بيع حين ثم باعها<sup>(٤)</sup>.

وقلت في حومه إنه فرق بين الإنشاء والإقرار م ٢٢٦، والإنشاء إن وكل فيه ثم

بعده انعزل التوكيل. وفي الإقرار ليس كذلك لأنه حين. وحين الأول والثاني يتناول

على شيء واحد فقد لا يطغى بغيره أو بالشهود<sup>(٥)</sup> على كلام التوكيل فيمكن الإثبات

بإقرار التوكيل. وإن قلنا لا تصح الوكالة، فالأصح أنه يكون بغيره بنفس التوكيل.

وحيث جمعناه مقرأ بنفس التوكيل فهو كمثل أن يشهد عليه إن سمعه.

وصورة التوكيل بالإقرار أن يقول وكذلك أن يقر عني بكل وتعين جنس المقر به

(١) ملاحظة من (م) والكتب من (م) وقد يستقيم بمعنى حيث أن الكلام عن أساليب الإلتزام

(٢) الحاوي الكبير (٦/٥٥٨)

(٣) عني من محمد بن عبد الرحمن بن حطان، علاء الدين أبو الحسن الباجي، المعروف بالإمام المشهور

وعد سنة ٦٣١ هـ وفي قصص الكوراء كان ابن دقيق العيد كثير التعظيم له، توفي في ذي القعدة

سنة ٧١٤ هـ

ينظر طبعات الشافعية الكبرى (١٠١/٣٣٩)، عقوب الشافعية (٢/٢٢٢)

(٤) حاشية عميرة (٢/٤٢٥)

(٥) في (ن) والشهود وكتب من (م) وفلعي واحد

وقدروا، ولو قال: [أقر عني لعلان بشيء]، فإثر: أحدهما لو كُمل بتفسيره<sup>(١)</sup>.

[ولو قال: أقر عني لعلان، فقبل هو كفوته أقر عني بشيء]، والأصح لا يلزمه شيء، لا احتيال أنه يريد معلوم أو شجاعة<sup>(٢)</sup>.

[ولو اقتصر]<sup>(٣)</sup> على قوله أقر عني لعلان تألف له كان مبروراً سلاً حلالاً، وصورة إقرار الوكيل على ما اقتضاه كلام الهندنجي أن يقول: أقررتُ عنه بكذا<sup>(٤)</sup>، [وقال بعضهم: صوّرته أن يقول: جعلتُ موكي مقررًا بكذا]<sup>(٥)</sup>، والخيار أن يقول موكي مقررًا بكذا، وسأذكره في أول باب الإقرار.

سعة الوكالة  
في استحداث  
المصلحة

**قال:** (ويصح في استنباط عقوبه ادعي كتصاص واحد قد دف)

كسائر الحقوق، وللشافعي في كتب الحبايات ما يدل عليه<sup>(٦)</sup>.

**قال:** (وقين لا يجوز إلا بحصرة الموكل).

وهو ظاهر منه هنا لا احتيال العدو في لعية، ولأنه<sup>(٧)</sup> رب يرق إذا حصر فعصو، وطمع أبو إسحاق بالأول<sup>(٨)</sup>، وقطع غيره بالثاني، خطر الدم، وذكر القرواني، أنه الذي

(١) ساقطة من (م)، وثبتت من (س) وهو موافق لما في روضة القاطنين، ٤٠٠ / ٢٩٢.

(٢) ساقطة من (م)، وثبتت من (م) وهو موافق لما في الروضة، ١ / ٢٩٢.

(٣) ساقطة من (م)، وثبتت من (س) وهو موافق لما في الروضة، ٤٠٠ / ٢٩٢.

(٤) إقناع المشري، ٢ / ٣٢٣، فتح الوهاب، ١ / ٣٧٣.

(٥) ساقطة من (م)، وثبتت من (س) وبه يستقيم المعنى، خطر حاشية عمدة، ٢٦ / ٤٢٤.

(٦) الآم، ٧ / ١١٩.

(٧) في (ت)، (ولا ريب)، والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى.

(٨) المعوي الكبير، ١٣ / ٨٧.



يُفْتِي بِهِ<sup>(١)</sup>، وسواء حُرٌّ، ساء أم لا، إذ استوفاه الوكيل، وفتح الموضع كذا، سو وكله في بيع  
توكلاً، فمساً فباع صحيح البيع، وإن استوفاه بعد العصر جازعاً، ساء، وحسب الدرية في  
الأصح.

والثاني: لا، ساء على أن العوض لم يصبح ولا يهر، حتى يندعه المهر.

### فروع:

التوكيل  
في البيع

يجوز توكيل أصناف الركة<sup>(٢)</sup> في قبضها، ولو وكل في تعيين الطلاق المَهم أو العتق  
المَهم أو اختيار بعض من أسلم عليهم لم يصبح إلا أن يُعَيَّنَ فيقول: وكذلك في تعيين  
هذه لطلاق أو للكناح أو تعيين هذه الأربع للمساكنات للكناح، أو هذا العبد للعتق  
يصبح، وفيه<sup>(٣)</sup> في الكناح وجه كثر حجة، ولو اضطر وأراد أحدهم أن يفرق ويوكل  
غيره في ملازمة المحلوس لم يصبح.

التوكيل  
في الإبراء

ويجوز التوكيل في الإبراء، ويُشترط علمُ الموكَّل إذا معاً الإبراء من المجهول، وهو  
الأصح، ولا يشترط عدم التوكيل في الأصح، ولا علم من عبه الحق على الصحيح،  
وإن قال: أبرئ فلاناً عن ذنبي [أبرأه عن جميعه، ولو أبرأه عن بعضه جاز بحلاف  
البيع، ولو قال: عن ذنبي مه<sup>(٤)</sup> أبرأه عن كل ما يطلق عليه الاسم، وإن قال: عَمَّا

(١) حاشية الرعل (٢/٢٦٨)

(٢) أصناف الركة: المقصود بهم المتردد، قال النووي: «وإعادة الأصحاب إطلاق هذه القسمة في مثل  
هذا السياق لإرادة الأصناف، وهو من باب التصريح بالعوض عن الجميع، وحسبوا به العوض، لأنهم  
أعلم» ينظر (التميز بالمعاطفة) ١/١٦٨

(٣) ساقطة من (م) وثالث من (ن) وفيه يستقيم المعنى

(٤) ساقطة من (ن)، وثالث من (م)، وفيه يستقيم المعنى ينظر تهمة، (مباح) ٢٦/٥

ثبت منه إرأه عما شاء منه وألقى شتاءً كذا حزموا به هنا، وسدكر<sup>(١)</sup> في قوله مع ما  
ثبت من عيدي خلافًا

وذكر بين الرفعة في قوله: إرأه عن شيء منه، [أنه يخرج على الإبراء من المجهول  
أو أولي العتق، والذي يظهر أن قوله إرأه عن شيء منه<sup>(٢)</sup> صحيح حصول من  
الأقل<sup>(٣)</sup> صححت المجهول أو العتق، والمجهول الذي بطله هو أن يبرئه<sup>(٤)</sup> عن ذنبه  
ولا يعلمه، فالصحيح بطل.

والثاني، يصح في جميع مع أهلية وهذا عرر<sup>(٥)</sup> [لا يُطيل] يحصل في قوله شيء.

مه

ولو قال مع عدي ما دام به فلان لم يخرج حتى يكون التوكيل والوكيل عتق به.  
ولو وكله في إبراء نفسه، فسيأتي عند التبع من نفسه، ويجوز أن يركن [الضامن]<sup>(٦)</sup>  
في إبراء المضمون، فإذا إرأه برئًا حتمًا وأن يركن المضمون في إبراء الضمان ولا يبرأ به

(١) في (ت) سدكره، وثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٢) ساقطة من (ت)، وثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى ينظر معني المحتاج (٢/٢٢٢)

(٣) في (ت) الأول، والثب من (م) وهو موافق لما في معني المحتاج (٢/٢٢٢)

(٤) في (م) يخرج به، وثبت من (ت)، وهو مناسب لسبق الكلام ومقابل لما في (ع) = «العتق»

(٢٣٩/٤)

(٥) العرر هو ما عتقت، عتقه أو عاترت به أمر من أمشيها أمره

ينظر حاشية قليوبي (٢/٢٠٢)

(٦) ساقطة من (ت)، وثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٧) ساقطة من (م)، وثبت من (ت)، وبه يستقيم المعنى

المصروف.

وإذا وكفه في صلح الخطيئة<sup>(١)</sup> فهو كالتوكيل<sup>(٢)</sup> في لإبراء عن بعض الشيء  
بصلح من أي مقرر شيء، والأول أن يحتاط فلا يصلح على قبيل وهو قدر<sup>(٣)</sup> أن  
بصلح على أكثر منه، وأما صلح المعاوضة<sup>(٤)</sup> فيؤكد بمرحى لنيل.

ولا يجوز التوكيل في المعاصي كالقتل والعصب<sup>(٥)</sup> .. . . . . .  
الم كسل  
في المعاصي

(١) صلح الخطيئة وهو الصلح المجري عن بعض الغير المدعى كمن صلح من ذو على بعضهما،  
أو من ثلثين عن أحدهما، وهذا على بعض القمى مدعاه من هو في يده، فيستطاع نصيبه القبر،  
وهي مدة بمكان القبر، ويصح في البعض المتروك بصلح عنه، والتمليك، وشبههما، وكذا بصلح  
الصلح على لأصح كصلحك من المارة على ردها، ولا يصح بصلح البيع بضم المسمى  
ينظر الإقناع بشرعي (٢، ٣٠٥).

(٢) في (م) (ن) كالتوكيل، وثبتت من (ن) وبه يستقيم معنى  
(٣) في (ن) أن يقدر والثلث من (م) وهو للتدبير لسياق الكلام  
(٤) صلح المعاوضة وهو الذي يجري على غير العبر المدعى، بأن يدعى عليه برأ ما نمره به، وصاحبه  
عنه على عدد أو ثوب، فهذا الصلح حكمه حكم البيع وإن عدا بصلح الصلح  
ينظر، روضة الطالبين (٤/ ١٩٣)، كفاية الأخير (١/ ٢٦١).

(٥) العصب لغة مصدر خفضه أنقصه بكسر الصاد عصباً واعتصبه وعصبته على الشيء، وعصبه  
منه واعتصبه، والشيء معصوب وعصب وهو أحد الشيء، ظن  
ينظر تاج العروس (٣/ ٤٨٤)، تهذيب الأسماء (٣/ ٢٤١)  
وشرحاً هو لا سيلاً عن حق الغير عذراً، ولا يصح لقول من قال عن مال الغير، لأنه يخرج  
من الكتاب والمرحى، جلدنية وحر المسمى والمطاع والمطوق والاحتصاص  
ينظر تحرير ألفاظ الفقيه (١/ ٢١٠)، تهذيب الأسماء (٣/ ٢٤١).

والسرقة<sup>١</sup> ولقدف<sup>٢</sup> وثبت أحكسها في حق من يبيعها<sup>(٣)</sup>

**قال:** (وليكن المؤكل فيه معلوماً من بعض الوجوه)

لأنه ينظم المرء

**قال:** (ولا يشترط صلته من كل وجه).

لأنها رفق فسومح فيها

**قال:** (خلو قال: وكنائك في كل قليل وكثير، أو في كل اموري، أو فوصت إليك كل شيء ثم يصح).

لأنه عرف عصبه، هذا الذي قطع به الأكثر ود في الصبي الثلاث، وكذا قال أبو  
وكيل، فنصرف في مالي كيف شئت.

(١) السرقة لغةً صبح السبق، كسر الراء، يجوز إسكانها مع فتح السين، وكسرها، هي أحد المأل

حجة. ينظر مقاييس اللغة (٣/ ١٥٤)، مختار الصحاح (١/ ١٢٥)

وشرحها أحد المال لخصية ظناً من حرره مثله شروط

ينظر إحياء الطالبين (٤/ ١٥٧)، السراج الموضح (١/ ٥٢٥)

(٢) اللداف لغةً الرمي، قلب بالضمرة يفتد رمي به، وله صيغة زمانية

ينظر اللامع من المحيط (١/ ١٠٩٠)

وشرحها الرمي ماز في مقم من المير

ينظر حاشية الجبرمي (٤/ ٢١٥)، التعليل (١/ ٥٧٧)

(٣) في (ث) شريكتهم، وثبت من (م)، وهو يستقيم للمعنى

ينظر أمسي للعالم في شرح روض الطالب، (٢/ ٢٦١)

وحكى الإمام والغزالي فيما إذا قال في كل أموري، جهين<sup>(١)</sup>، لأجل الإضافة إلى نفسه، ولا يصح من ١٧٤ / الطلائع، وعن الماوردي حكاية جهين في صحة توكيده للعلماء في كل شيء<sup>(٢)</sup>، وتعمل عليها ما حكاها الإمام<sup>(٣)</sup>، استدل الشيخ أبو حمزة والخرجاني<sup>(٤)</sup> بطلان ما في المصنوع في كلام الشارع أما غيره فلا<sup>(٥)</sup>، ولهذا لو عدل لقلنا على الدوام [كلها لم يلزمه]<sup>(٦)</sup> إلا ثلاثة

وقال الشيخ أبو حامد وكذا لو عدل وكنتك أن تشتري لي من جسر كذا ما شئت، ثم يصح، لأنه قد يشتري من ذلك الجسر الواحد، لا يطبقه ولا يمكنه القيام به

قلت. هذا يقتضي أنه إذا قال وكنتك في شراء هذا العدد شئت من الأشياء، لا يصح أن يشتريه أكثر من ثلث، لأنه قد يشتريه ما لا يقدر عليه، بخلاف ما لو قال مع هذا العدد يا شئت من الأشياء يقللها وكثيرها، يصح، وكأنه وطن نفسه<sup>(٧)</sup> عن

(١) الوسيط (٢٧٩/٣)

(٢) معاري الكرم (٤٩٨/٦)

(٣) روضة الطالبين (٢٩٤/٤)

(٤) مبدية الحجاج (٢٦/٥)

(٥) فاعلمه ينظر اعتوى الفقيه الكبرى (٢٧٦/٣)

(٦) ساقطة من (ت) والثبت من (م) وبه يستقيم معنى

(٧) وطن نفسه عن الأمر بوطء مذهب عمله وظلها، وطن نفسه عن الشيء حملها عليه فتجسس وقتل له

ينظر التصحيح الفهر (٦٦٤)، المحكم، ومبدية الأعظم (٩/٢٤٠)

أقول شيء ولا ضرر فيه، لأنه يصح أن يسه عتقاً وأما م/٢٢٨/ صدر الوكالة بالوكالة ولا يظهر، لأن من رضي ما أكثر من ثمن الثقل رضي ثمنه بثلث، ويستفي في الشراء أن يُطلق أو يبين أو يعين عليه ينتهي إليها، ويجعل له الكيفية فيما دون، فيصح ولو قال: وكنتك في محاصمه حصاني، فيصح في الأصح، وفيه يُشترط تعيين من يجهضه<sup>(١)</sup>، وإن قلنا بالصحة فكلامنا لا يورثي يقتضي أن يدخل فيه كل من يقتضيه<sup>(٢)</sup> من شخصاته وهو ظاهر، لأنه لا يترتب عليه ضرر.

**قال:** (وإن قال: يبيع أمواله، وعتق أرقائي صح).

الوكالة  
عند  
المود

لأن ذلك محصور، وكذا إذا قال: في استيفاء ديوني واسترداد مالي، وقضاء ديوني.

ولأنه عند الرأعي أنه لا يشترط أن تكون أمواله معروفة ولا ديونه ولا من شيء عليه<sup>(٣)</sup>، وبه صرح الفقهاء<sup>(٤)</sup>، وكلام الخوي يُشعر بشرائط العلم<sup>(٥)</sup>، وفي كلام الشيخ أبي حامد<sup>(٦)</sup> والمخرجاني شيء منه، لأنهم عللوا بأنه معلوم، وصرح به القاضي حين<sup>(٧)</sup>.

(١) في (م) إليه، وثبتت من (ت)، وبه يستقيم المعنى.

(٢) في (ت) حصمه، والمثبت من (م)، وهو موافق لذي. روضة الطالبين (٢/ ٢٩٧).

(٣) أي: مستند من الخصم، وانطقت بعض النسخ (نسخ الحرم من ٥/ ٢٠٥).

(٤) فتح المبرور شرح لموجر (مطبع مع المجموع ١١/ ٥٣).

(٥) روضة الطالبين (١/ ٢٩١).

(٦) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٢١١).

(٧) نهاية المحتاج (٥/ ٢٦).

(٨) روضة الطالبين (٢/ ٢٩٥).

وامن هنا) "يَعْلَمُ أَن مَا يَشْفَعُ مِنَ الْأُمُورِ لَا يَدْخُلُ فِيهَا.

ولو قال: مع طائفة من مالي أو بعضه أو سبهاً منه، لم يصح لجهاته.

ولو قال مع (ما شئت من أموال)<sup>(١)</sup>، أو أنقص ما شئت من ديوني،

ذكر صاحبنا<sup>(٢)</sup> للذهب<sup>(٣)</sup> والتهذيب<sup>(٤)</sup> أنه يجوز، وقال المصنف إنه لم يصح

المعروف<sup>(٥)</sup>، وأثبت في الشامل أنه لو قل "مع ما تراه من مالي ثم يحمر"<sup>(٦)</sup>، ولو

قال: ما تراه من عيني جرد<sup>(٧)</sup>، وقال المصنف إنه شاذ ضعيف<sup>(٨)</sup>، وفي حلية

الروائي<sup>(٩)</sup> والخواري<sup>(١٠)</sup> أنه لو قال: مع من رأيت من<sup>(١١)</sup> عيني، لا يجوز حتى يُحْمَرُ<sup>(١٢)</sup>،

(١) في (ت) (وجه مال)، ولثبت من (م) و به يستقيم المعنى

(٢) في (م) (طائفة من مالي)، ولثبت من (ت)، و به يستقيم المعنى وهو موافق لما في الذهب (١/ ٣٥٠)

(٣) في السحري (م) و (ت) صحب والصواب ما ثبت، لأنه متى

(٤) الذهب (١/ ٣٥٠)

(٥) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٢١١)

(٦) روضة الطالبين (٤/ ٢٩٥)

(٧) ساقط من (م) ولثبت من (ت)، و به يستقيم المعنى وهو موافق لما في الشامل في فروع

الشافعية (مخطوط)، (٦/ ١٥٠)، ونظر روضة الطالبين (٤/ ٢٩٥)

(٨) الشامل في فروع الشافعية (مخطوط) (٢/ ١٥٠)

(٩) روضة الطالبين (٤/ ٢٩٥)

(١٠) روضة الطالبين (٤/ ٢٩٥)

(١١) ساقط من (ت)، ولثبت من (م)، وهو موافق لما في الخواري الكبير (٦/ ٤٩٩)، و به الصواب

(٤/ ٢٩٥)

(١٢) الخواري الكبير (٦/ ٤٩٩)

وهو أبلغ في الشكوك والضعف، فإن الملة أحضرت من الأمور، والعبث إنكر التوحيدي أن هذا في حلية الروياني<sup>(١)</sup>، فإنه نقل فيها أنه لو قال: مع من عبيدي هؤلاء الثلاثة من أين؟ لا يبيع الجميع لأن من للتعبير، وكنا المسائين في حلية الروياني في صفحة واحدة، وقال الإمام موثقاً: مع من شئت من عبيدي، لا يبيع جميعهم، لأن من للتعبير، ولو باعهم إلا واحداً حر<sup>(٢)</sup>، وذكره الفهرالي في السيف<sup>(٣)</sup>، وهذا يعني أن يُطْرَد في قوله: مع من شئت من مائة، وأقصر من شئت من ديوقة، ويكون مراد صاحبي التهلّب<sup>(٤)</sup> و التهلّب<sup>(٥)</sup>، جو انو كانه، وقد صرح به صاحب التهلّب أيضاً، وهذا الذي قاله الإمام والفهرالي وصاحب التهلّب لا يخلوا عن نظر، وقد قال القاضي حسين إذا قال طلق من سائي من شئت، لا يُطلق الكفر في أصح الوجهين، وإذا قال طلق من سائي من شاءت، فلا أن يُطلق كل من احتار التطلاق، وفرق بها ليس بين وشية بقوله: أي عبيدي غيرك أو غير شئت، فهذه<sup>(٦)</sup> مسألة عبد حمزة<sup>(٧)</sup> قد

(١) قلت نقل الروياني هذه معارضة في روضة الطائير (٤/ ٢٩٥) حيث قال: "وهذا الخبر عن

أخيه إن كان مراد به أخيه الروياني صحت، وإن لم يكن في حلية الروياني موثقاً: مع من عبيدي

هؤلاء الثلاثة من رأيت حر ولا يبيع الجميع لأن من للتعبير"

(٢) روضة الطائير (٤/ ٢٩٥)

(٣) طرح السابق

(٤) تهلّب (١/ ٣٥٠)

(٥) التهلّب في لغة الإمام الشافعي (٤/ ٢١١)

(٦) في (م) وهذه، والثبت من (ت) ولمس واحد

(٧) البحر الرائق (٤/ ١٦٦)، حاشية ابن عبيد (٣/ ٣٥٣)، الفتاوى المصرية (٢/ ١٣٠)



زادتها<sup>(١)</sup> عليهم في تصحيح به<sup>(٢)</sup> مسألة كل<sup>(٣)</sup> -<sup>(٤)</sup>، ولعل القاضي حسين أحدها من الخبيطة وهي عليها ما ذكره من الفرق، ولكن يُخرج من كلامه أن دلالة من على التبعيض الذي قصده الإمام شعبة فود من في الصورتين المذكورتين<sup>(٥)</sup> ولم يقن القاضي به إلا في إحداهما، ووجه العذر عن التبعيض أنه معمول به في النسبة<sup>(٦)</sup> إلى كل فرد وبه بعض الجملة.

فدعى قوله مع ما شئت من ماني مسوي<sup>(٧)</sup> لقوله مع كل فرد شئت من ماني. ولا إشكال في<sup>(٨)</sup> أن هذا للعموم، وذلك مثله إلا أن كلاً صريحة في العموم، وما صاهرة، ويلزم من قول بالتبعيض المذكور أن تُعْلَل التوكالة<sup>(٩)</sup> كما لو قال مع بعض ماني إلا أن يُفرق، بأن قوله مع بعضاً إذا لم يفوحه إلى غيره فيه جهالة، وفي مسائل فوحه إلى

(١) في (ت) زادها، ولثبت من (م)، وهو به يستقيم المعنى

(٢) في (د) في، ولثبت من (م)، والمعنى واحد

(٣) ساقطة من (ت)، ولثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى وهو موافق لما في فتاوى السبكي (٢/ ٤٢٧)

(٤) وهي مسألة معروفة عند الفقهاء (مسألة كل) قال السبكي مسألة كل أنه إذا تقدم فريد فهو كل

كان مثله للعموم لا عمومًا لسبب

ينظر فتاوى السبكي (٢/ ٤٢٧)، وينظر كذلك أصول الفروع (١/ ٦٩)

(٥) ساقطة من (ت)، ولثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٦) في (ت) (بالنسبة)، ولثبت من (م)، والمعنى واحد

(٧) في (د) يافض، ولثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٨) ساقطة من (ت)، ولثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٩) في (ت) بالوكالة، ولثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى

حجره ومشتة وعمومه<sup>(١)</sup> مصلح، ويبيع<sup>(٢)</sup> منه جزءاً والأقرب أنه له بيع الجميع وإن لم يجد من صرح به هنـ، لكنه موافق لما وجدته لدي ندمه القاضي حسين في الطلاق، ولو وكله ليذهب من ماله ما يرى، قال<sup>(٣)</sup> في الخاوي لا يصح<sup>(٤)</sup>، وكأنه حمله على التعريض، وسوى<sup>(٥)</sup> به وبين قوله مع بعض من مني، قال أبووي وقيل ما سبق أن يصح<sup>(٦)</sup>

قلت: لما روي بخالف ما سبق<sup>(٧)</sup>، ومنه يتعلم فيه وفيه سبق أربعة أوجه

أحدها بطلان الوكالة

والثاني مصلحتها وفي بعض.

والثالث: مصلحتها في الجميع.

والرابع: الصحة في العبد دون الأموال، كما قال من الصاع<sup>(٨)</sup>، ثم يجيء لوجهان، في أنه يبيع الجميع أو ينفى<sup>(٩)</sup> بعضهم، لأن الجهالة مع انحصار جنس العبد لا يضر في الوكالة، بخلاف الأموال لأنواعها وكثر فيها الغرر، ويحتمل في العبد وفي الأموال أن يقال إذا باع بعضاً لا يبيع غيره كظيره في الطلاق، ويقتضي الانحصار في العبد

(١) ف (م) عصف وعلقت من (ت)، وبه يستقيم المعنى

(٢) في (ت) ينفى منه، وعلقت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٣) الخاوي الكبير (٦/٥١٦).

(٤) في (ت) سوء الوكيل من (م) وبه يستقيم المعنى والصحيح في (ح) لم يرد ذلك

(٥) روضة الطالبين (٤/٢٩٥).

(٦) في (م) (فيما سبق)، وعلقت من (ت)، وبه يستقيم المعنى

(٧) الشرح في مروج الذهبية (مخطوط) (٣) ل ١٦

(٨) في (ت) وفي (م) وعلقت من (م)، وبه يستقيم المعنى

على واحد أن ما محتسفة لأن تكون نكرة موصوفة فلا تعم، فيقتصر على المحقق.

### شرح

وكله أن يروجه امرأة معينة جزأ، فإن وكله أن يروجه من شاء، قال ابن الصمام: ركنه أن  
 وقال ابن شريح والريزي<sup>(١)</sup>، ووافقه البقوي<sup>(٢)</sup> وأخذه المصنف في كتاب  
 النكاح<sup>(٣)</sup>، وقال ابن شريح والريزي<sup>(٤)</sup> لا يجوز، وقال المصنف في هذا الباب إنه  
 الأصح أبو الصحيح<sup>(٥)</sup>، وفي كلام الرافعي ما يقتضي الميل إليه كالتوكيل بشراء عبد<sup>(٦)</sup>،  
 ولا يظهر فرق بينهما إلا أن المرأة محتمل<sup>(٧)</sup> عن من تكفته على ما ذكره البقوي<sup>(٨)</sup> فيقول  
 العرو بذلك، والتعب لا مرة له فيكثر العرو، والمصنف نقل في أول هذا م/٢٢٩/  
 الباب قبول القاضي أبي حامد بلفظ أن يروجه من شاء واقتصر عليه<sup>(٩)</sup>.

(١) روضة الطالبين (٤/ ٢٩٥).

(٢) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٢١٤).

(٣) روضة الطالبين (٤/ ٢٩٥).

(٤) الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام الأسدي، «أبو عبد الله

الريزي البصري، أحد أئمة الشافعية، كان أعمى وله مصنفات كثيرة»، مات قبل العشرين ومئاة

ينظر طبقات الفقهاء (١١٧/ ١)، طبقات الشافعية (١/ ٩٣)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٧).

(٥) روضة الطالبين (٤/ ٢٩٥).

(٦) فتح المعز شرح الوصير (مطبوع مع المجموع) (١١/ ١٤).

(٧) في (ت) تحسنة، وعلقت من (م)، وهو مناسب لسبق الكلام.

(٨) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٢١١).

(٩) روضة الطالبين (٤/ ٢٩٥).

وفي آخر الباب ذكر المسألة بقسط امرأة<sup>(١)</sup>، وصحح اشتراط التعبير<sup>(٢)</sup>، وفي كتاب  
السياسة بقسط امرأة<sup>(٣)</sup> ووافق البيهقي، ولا قرب أنه لا فرق بين أن يقول امرأة أو من  
نسبت، وإن كان الأول مطلقاً، والذي عاب، فإن الفقهاء في هذه الباب لم يفرقوا بينها في  
أن كلاً منهما فيه جهل وعرض، والمسألة وحيدة والترجيح فيها مشكك لما نهت عنه من  
الفرق بينهما وبين لعد

### فروع

في الروضة قال أصحابنا لو دخل مع هذا العد أو هذا لم يصح<sup>(٤)</sup>.  
قلت هذا طاهر إذ محل على التردد في التوكيل كأنه قال وكففت إياي في هذا وإياي  
في هذا، أما إذا أراد بيع أحدهما فيصح أن يصح عن الأصح في سواه. مع من منعت  
منها، ولا نصح الجميع<sup>(٥)</sup>.  
وكما هو قيل، طلق إحدى سائتي معينة، يصح، وتعتبر نية التوكيل، وكذلك إن قال:  
واحدة بلا تعيين، وهما الطلاق واقع يصح، وإن قلنا الترم طلاق<sup>(٦)</sup> في الدعة لم  
يصح التوكيل، قاله البيهقي في الفتاوى<sup>(٧)</sup>.

(١) في (مت) لوانع، والنجت من (م)، والمضى واحد

(٢) في (مت) امرأة، ونجيت من (م)، وهم ملحقين لاني، روضة الطالبين (١/٣٣٨)

(٣) روضة الطالبين (٤/٣٣٨)

(٤) روضة الطالبين (٧/٧٦)

(٥) روضة الطالبين (٤/٢٩٥)

(٦) في (مت) المصوح، ونجيت من (م)، وبه يستقيم للمضى روضة الطالبين (٤/٢٩٥)

(٧) في (مت) ليطلاق، والنجت من (م)، وبه يستقيم للمضى

(٨) فتاوى ابن الصلاح (٢/٦٠٠)

ثم كان  
في الخبر

قال: (وإن/ ١٧٥) وحصله في شراءه عبداً وجب مياناً نوعه).

قال الرافعي كتركي أو حسبي أو غيرهما<sup>(١)</sup> محرراً، وقيل لا يجب، وإنما اشترى  
أي عبيد كان بشئ مثله أو أقل صح، وقيل إن قال اشترى في عبداً حكم تشبه صح، لأنه  
صرح بالتعويض التام، ولا يكره أن يقول اشترى في شيئاً أو حياً أو رقيقاً، وفي كلام  
المصنف ما يثبت<sup>(٢)</sup> على ذلك، فإنه إذا اشترط في الشراء وجب له وجب، وأبعد الغرض في  
البسيط مظهر الخلاف فيه<sup>(٣)</sup> وسبق الإمام إلى ذلك، ونقل الرافعي والإمام الأئمة على  
أنه لا يشترط استقصاء أو صاف السلم<sup>(٤)</sup> ولا ما يقرئ فيه<sup>(٥)</sup>، وإذا اختلفت  
الأصناف الداخلة تحت النوع الواحد اختلفت صاهراً، قال الشيخ أبو محمد<sup>(٦)</sup> -

(١) فتح العروبة شرح الوجيز (مطبوع مع مجموع) (١١/ ١٣)

(٢) في (ب) بيده، والثبت من (أ)، وبه يستقيم المعنى

(٣) روضة الطالبين (٤/ ٢٩٦)

(٤) السلم بقية السلف

ينظر نساك العرب (٩/ ١٥٩)، ناسك العرب من (٣٣/ ٤٥٤)، المصباح (١/ ٢٨٦)

شراً حقد على موصوف في العمة مثل يعطى عاجلاً

ينظر تهذيب الأسماء (٣/ ١٤٦)، محرر المعاني (١/ ١٨٧)

(٥) فتح العروبة (مطبوع مع المجموع) (١١/ ١٠)، وينظر روضة الطالبين (٤/ ٢٩٦)

(٦) عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن عيسى، أبو محمد، القتيبي الشافعي، والد إمام الحرمين، كان إماماً في  
التفسير والقصة والأصول والعربية والأدب، شرح عنه خلق كثير منهم، ولده إمام الحرمين، كان  
مهماً لا يجرى بين يديه إلا أحد، صنف لمفسر الكبير وصنف في القصة الشهيرة والتذكير، ومختصر  
الخصر وغيره من فاضله، توفي في ذي القعدة سنة ٤٣٨ هـ

ينظر طهات القصة الكبرى (٥/ ٧٣)، وفيه بالأدب والابن، أستاذ الرمان (٣/ ٤٧)، طهات  
المفسرين (١/ ٥٦)

(٧) في (أ) (أو) حادثة، والثبت من (ب)، وفيه ما في الروضة (٢/ ٢٩٦)

لا بد من التعرّف من المصنف<sup>(١)</sup>، هكذا في الروضة<sup>(٢)</sup> المصنف، وهو جنس<sup>(٣)</sup> كالقلم<sup>(٤)</sup> فإنه مصنف<sup>(٥)</sup> من لتركبي، والذي رأيناه في شُرْحِي<sup>(٦)</sup> الرافعي الكبير والصغير هو مصنف<sup>(٧)</sup>، وكلام العراقي يقتضي جعل التركبي حساً وما تحته نوعاً<sup>(٨)</sup>، وكذا الإمام ويعطيه في الحكمة عن شيخه كالصرح فيه، وأما الوصف والذي قاله الأكراد أنه لا يُشرط أن يصف العبد، وفي الشبه أن الأصل أنه لا يصبح إنساناً يصفه<sup>(٩)</sup>، والظاهر أن الوصف متى كونه طويلاً وأسمراً ومحو دليلاً، بمسألة الشبه عبر مسألة الشيخ أبي

(١) السلسلة في معرفة نحو جهنم، والشرائف، أبي محمد الخويسي (مخطوطة)، ٩٣، ويظهر الرواية (٢٩٦/٢)

(٢) الروضة (٢٩٦/٣)

(٣) في (ت) جنس وثلث من (م) وبه يستقيم المعنى

(٤) الفصحى، اسم مصنف = في بلاد القرم سكنت حلقته من الترك، والسبب منه فصلاحي وهو مصنف من الترك

ينظر راجعه ابن بطوطة (١/٢٥٦)، معني يحتاج (٢/٢٦٦)، عبد الله الشرواني (٥/٣٠٨)

(٥) المصنف، تكسر الصاد ويقال: الفصحى، المعاكسة من كل شيء أو السوء يقال: صُفِّتْ مدحه جده أصحها

ينظر التعريف (١/٤٦٣)، تحرير ألفاظ التنبيه (١/١١١)، جلب الأسماء (٣/١٢٠)

وأما الوصف فهو عبارة عن دل على الذات باسمه، معني هو الشخص الذي هو حروفه، أي يدل على الذات بصفة، كأمر يود بحروفه يدل على معني مضمود وهو حشره

ينظر فهو التعريفات (١/٣٢٦)

(٦) فتح العزيز (مطبوع مع المجموع) ١١/١٠

(٧) الوسيط (٣/٤٣٨)

(٨) الشبه (١/١٠٩)

محمد علي ما تقتضيه عبارة الروضة، وهو الصواب، ويلاحظ أن ذكر العبد وجسه لا بد منه عند الجمهور. (وذكر ما لحق ذلك) "عبد الشيخ أبي محمد، وغيره ساكت عنه سواء سميت صفتاً أو بوعاً.

وذكر الصفة لم ينع من هذا غير صاحب التبيين، فإن كان غرضه الصنف فقد وافق أبا محمد وإلا فهو شاذ

### قول

قال: اشترى طعاماً، من الشافعي أنه يحمل على الخطأ اعتباراً عرفهم " قال الروياني، وعلى هذا لو كان نظير سؤال<sup>(١)</sup> لم يصح التوكيل لأنه لا عرف فيه لهذا اللفظ<sup>(٢)</sup>، ونقل صاحب البيان ما قاله الشافعي عن الأصحاب كمن لم قال اشترى خبزاً، يصرف إلى الخبر المعتد في موضعه حتى إن كان في العراق لم يشتر خبز الأرز<sup>(٣)</sup>

(١) في (ب) (وذلك ما يجب دلت)، و التثبت من (م) به يستقيم معنى

(٢) لم أجده في الأم، ووجدته في روضة اللالين (٢٣٦/٤) مسبوهاً لشافعي، والذي في الأم (٣٩/٣) بلفظ "اشترى كذا"

(٣) خبر مشكوك وعرف كذلك باسم مرساة، وهي ولاية من ولايات بلاد فارس، وموضعها على الجنوب الشرقي من بحر طبرستان، وهو بحر الخزر أو بحر قزوين، يبعد من الغرب كيلان، أو خيلان، ومن الجنوب نهر بوق العجمي وخرسان الثر. ومن الشرق خرسان أيضاً وطبرستان مزقة من لفظين "طبر"، وهي تعريب حرف فارسية اسم لبحر من القوقاز، وخرسان معناها الموضع، أو ناحية سميت بذلك تكثرة ما فيها من الأطنار والأطنر القوقاز.

المصادر موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، موقع الشبكة الإسلامية

(٤) روضة اللالين (٣٣٧/٤)

(٥) البيان في ملحق الإمام الشافعي (٤٣٩/٦).

**قال:** (أو داراً وجب بيان المحلة والمعكة).

لاختلاف طهر من ملك احتلاً طهرًا والشك في كسر السيوف، إرفاق، قوله الجوهر<sup>(١)</sup>، والمحلة أو مع من ذلك كالخبرة<sup>(٢)</sup> الكعبه، ودا وحب ذلك خالد أبو، والعلم بها من ضرورة العلم بها، وفي الحانوت<sup>(٣)</sup> يتعرض بسوق

**قال:** (لا قدر الشمس في الأصح).

لأنه قد يتعلق العرض بيد من ذلك النوع بمسألة كذا أو حبيب<sup>(٤)</sup> والثاني يجب بيان الشمس كقوله الله، أو (من عاينه)<sup>(٥)</sup> كقوله من مائة إلى ألف، ليصير في كم البسيط للعد، وعلى الأول، لا أطلق يرون عن ثمن المثل، وإن عظم فقال، اشترى عبداً تركي من صنف كذا، يشتت، يعني أن يتخذ أيها بضمن المثل، لأن تموير الريادة عن ذلك (عمر كي)<sup>(٦)</sup> قدمت في الوكالة فعمدة لك<sup>(٧)</sup> لا يصح في صحة الوكالة في شراء العدد لا بصاحبه، وكذا لو قال: بشتت من ثمن مثل وأكثر، لا يستخرج منه ما قدمناه وهذا فقهه تفهقها لا فعلاً، ويعني التيه على ذلك لأنه يقع كثير في

(١) ينظر نطق عن أبواب النقص (١/٢٩٥)، لمصباح اللغ (١/٢٥٤)

(٢) الخبرة الحقة لتصلة الثاني

ينظر التعاريف (١/٢٦٣)

(٣) الحانوت مكان البائع، وقد عذب هل حانوت بخير

ينظر لسان العرب (٦/٢٦٠)، لمصباح سمر (١/١٥٨)، تهذيب اللغة (٥/١٦٢)

(٤) في (ت) (أو يرون عيه)، وثلثت من (م)، و به يستقيم للمعنى، حيث أن الكلام من العبد

(٥) في (ت) (عنه)، وثلثت من (م)، و به يستقيم للمعنى

(٦) سابقة من (ت) وثلثت من (م) و به يستقيم للمعنى



الوكالات ويثبتها القاضي ولا يثبتون لذلك. وفي كلام القاضي حسين أن ذكر جميع أو صلب المبدأ الذي "يختلف" الثمن باختلافها مثل أن يكون فائضه كذا ومبعضه كذا، يعني عن غير الثمن، وهذا كله في إن لم يقصد بالشرء التجارة، فإن قصد ما فلا يشترط بيان ذلك، بل يجوز أن يقول وكذلك أن يشري في هذا الألف ما شئت من العروض أو ما علمت فيه حفظاً من الأموال، قياساً على القراض، قال الماوردي<sup>(١)</sup> والشافعي<sup>(٢)</sup> سواء أودَّ له في بيعه أم لا

الشرط  
كأن  
أو كحل  
بعض  
وهو

**قال:** (وَيُشْتَرَطُ مِنَ الْوَكِيلِ لَمَحْظٌ يَقْنَضِي رِضَاءَ كَوْنِهِ كَشْكُ فِي كَذَا أَوْ قُوصِيَّتِهِ إِيَّاكَ أَوْ ابْنِ وَكِيلِي فِيهِ) كما يشترط الإيجاب في سائر العقود، ولأن<sup>(٣)</sup> الشخص ممنوع من التصرف في ملك غيره حتى يأذنه

**قال:** (أَوْ قَالَ: بَعِ أَوْ اهْتَقِ حَصَلَ الْإِذْنُ). ولا يكاد هذا يسمى إيجاباً م ٢٣٠، وإنما هو قائم مقام الإيجاب.

**قال:** (وَلَا يَشْتَرَطُ الْقَبُولُ لَمَحْظًا)

لأن الوكالة إباحة فأثبتت إباحة الطعام لا يقتضي قول لمطي

**قال:** (وَقِيلَ: يَشْتَرَطُ).

قاله الفصالح لأنها إثبات مُلَظِّتِهِ لَوَكِيلٍ، قال الإمام. على هذا أنتما سماع البيهقي من

(١) في (م) لم يثبت من (د) أنه يضم للمعنى، حيث لم يصفه بمرتبة

(٢) المحرر الكبير (٤٩٨/٦)

(٣) كلمة الإباحة عن أحكام فروع الفديانة (مخطوط) (٥٠ - ١٣٢)

(٤) في (د) (و) وليست من (م) وهو مستقيم للمعنى لأنه ملحق

الشرط  
القبول  
الشرطي في  
الوكالة

الوكيل في إتيان الوكالة، حتى كأنه يدعي لنفسه حقاً، ويشتت على حده<sup>(١)</sup>

**قال:** (وقيل: يُشترط في صبيع العقود كوكالته دون صبيع الأمر).

كبيع أو عتق، وقال الغرالي: أخذت الوحوش بنظر أهل الصبيحة، هذا في القبول العظمي، أما القبول المعوي، فإن قيل بمعنى عدم الرد، فلا بد منه في دوام الوكالة بلا خلاف.

فرد الوكالة، أو قال: لا أقبلها أو لا أفعل بطلت بلا خلاف.

و لو سلم، لم يراد أن يفعل، لم يتنع بل لا بد من إذن حصيد، بخلاف الإباحة فإنها لا تترتب بالرد، وهذا الذي احتج به المصنف بقوله لفظاً<sup>(٢)</sup>، وكلام الرافعي يقتضي أنها تترتب، وإن قيل بمعنى الرضا والوعود فيما هو موصى إليه فكلام الرافعي يقتضي أنه مثل عدم الرد<sup>(٣)</sup>، وهو كذلك في كونه أنه متى رد الوكالة بربط، وأنه لا يشترط القبول، لكن قد لا يؤخذ منه زوال رضى بأن يكون مُتَوَقَّفٌ أو يعلم بالوكالة، فهذا هل يقول: إنه وكيل في هذه الحالة؟ هذا يؤخذ مُحْكَمٌ من مرج ذكره الإمام أنه لو وكله والوكيل لا يُشترط به، هل ثبت وكالته؟ وجهان.

فإن لم تُثبت، فهل يُحكَّم بنمو دعا حل، بنوع آخر؟ وجهان.

قال: فإن لم يحكم به عند اشتراطه، فإن عدم الوكيل بالوكالة

(١) روضة الطالبين (٤/٣٣٢)

(٢) روضة الطالبين (٤/٣٠٠)

(٣) فتح المبرر شرح الوسير (مطبوع مع مجموع) (١٩/١٦)

والأظهر ثبوت الوكالة وإن لم يعلم وحسب هذا لو تصرف الوكيل وهو غير علم ثم تبين الخلل حرج عن الخلاف فيما لو باع مال أبيه على غش أنه حي فإنما هو ميت وذكره الرافعي أيضاً<sup>(١)</sup>

وقال العربي في التحصيل<sup>(٢)</sup> في مسألة إذا قال أحمق صدي<sup>(٣)</sup> عن كعربي إن معرفة الوكيل بكونه وكيلاً شرط إن لم يشترط قبوله، فإن تصرف عن وفق لا عن مرنة الوكالة لم يُعد وإن قصد جهة الوكالة عند استيفاء الحق

إنما عرفت هذا حيث أن نقول، إن<sup>١</sup> صحيح تصرفه وهو لا يحسم بالوكالة يقتضي حكمه  
أنه لا يشترط القبول البتة، وحسب هذا يُحمل قول الأصحاب أنه لا يشترط القبول،  
ويُني عنه أن الرد فسخ للوكالة بعد ثبوته لا إبطال لها من أصلها، ومن قال: بأنه لا  
بد من العلم سواء كان مفترقاً للوكالة أم بعد فلا بد من الرضا قبل العمل (أو مفترقاً  
له، وحسب ذلك تُخص قول صاحب التبيين وغيره القبول بالفعول<sup>(٤)</sup>، فتحصلاً على  
أوجه:

أحدها أنه لا يشترط القبول أصلاً وعند الذي يقتضي كلام الإمام أنه الأصح.

(١) فتح العزيز شرح الوجيز (مطروح مع المجموع) (١١/ ٦٦)

(٢) كتاب العربي في خلافة سيده تحرير المسند

بهر الوسيط (٧/ ٤٨٢)، طبقات الشافعية (١/ ٣٩٤)

(٣) في (م) حمك، وثلث من (مد)، وهو موافق لما في (حاشية العمل على شرح التلخيص) (٤/ ٢١٨)

(٤) حاشية من (م)، والكتب من (م)، وبه يستلزم دعوى

(٥) التبيين (١/ ١٠٨)

(٦) سائفة من (مد)، وثلث من (م)، وبه يستلزم بأحد

والثاني، أنه يشترط القول بالمرضا ومضى وحده الفعل بعد العلم بصحة ما دلالة على سبق الرضا، ولا يقول إنه حصل القبول بالفعل لأنه كان يلزم [عذر] "الانعقاد والثالث، أنه لا بد من القول باللفظ، ولا خلاف عند من لم يشترط اللفظ أنه لا يشترط الفور.

وقد الرافعي لو خُرج عن أن الأمر يقتضي الفور لما بُنيت<sup>(١)</sup> وأما من اشترط القول باللفظ فمن القاضي أبي حامد إنه يحتار القول كما في البيع، واشتهر القطع أنه لا يجب، ت ١٧٦ / ذلك وعلى هذا احتسوا في اختصاصه بحل، والأصح عند القاضي حسن الاختصاص، ورجح الرافعي عدم الاختصاص كالوصية<sup>(٢)</sup>.

ومضى لما ورد في صورتين يكون فيهما على الفور

[إحلالهما: تعيين زمن العمل ويخاف فواته.

والثانية: إن عرفها، إلزامه عيه عند ثبوتها عنه صار قبولا على الفور<sup>(٣)</sup>

**شرح**

قوله أبنتُ لك، قال: القول به مثل قوله مع<sup>(٤)</sup>

ولو كتب إليه بالوكالة أو أرسل، فطُعن كثيرون بأخوار، وهو التصواب، وقال

(١) ساقطة من (م)، وثبتت من (ت)، وهو مناسب لمبدأ لسان الكلام

(٢) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١ / ٢٢)

(٣) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١ / ٥٤)

(٤) محلوي الكبير ١ / ٤٩٩

(٥) تنبيه الإبانة عن أحكام هروغ للديانة (مخطوطة) (٥ / ١٣٩)

الرافعي: إن لم يشترط القول بحسب، وإن شرطه فكليح<sup>(١)</sup>.  
 وبشرط تعيين الوكيل ولو قال: وكلت إنساناً أو وكلت ريءاً وهو لا يدري  
 من ريء، أو وكلت الشخصين لم يصح، قاله العراقي في التخصيص<sup>(٢)</sup>.  
 ولو قال: لرجلين أتيك بحسبي فجاءوا، لم يجز لأحدهما أن يبيع، قاله في البيان<sup>(٣)</sup>.  
 ولو قال: وكلت كل من أراد أن يبيع داري هذه، فالوكيل باطل [عند القائل]<sup>(٤)</sup>.  
 فله الإمام في كتاب الخلع عن شبيهه، ومال لا يمتنع أن يحكم حسداً إذا قال:  
 من حج عني، ذكره الإمام في كتاب المعاملة<sup>(٥)</sup> أيها، فقال: لو قال أئمت لكل من أراد  
 بيع عبي هذه، لم يصح التوكيل، وقضت المَرْقُ بين الوكالة والخسالة، وقال المصنف  
 في المناوي: قال أصحابنا، ولو قال: وكلت كل من أراد بيع داري هذه في بيعها،  
 فالوكالة باطلة فلا يتصرف أحد فيها اعتماداً عن هذا التوكيل<sup>(٦)</sup>، وما ذكرناه صحيح في  
 الأمثلة المذكورة لأن (التوكيل في البيع ونحوه يتعلق بعينه)<sup>(٧)</sup> عرَضَ في القَهْدِ  
 والرجوع ونحوهما، فلم يكن التوكيل في شيء لا يتعلق بتعيين الوكيل عرَضَ كالحق

(١) فتح القدير شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١/ ٢٦٠).

(٢) الوسيط (٢١/ ٥٩٦).

(٣) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٦/ ٤٣٩).

(٤) ساقطة من (باء) والثبت من (م) وهو الصواب، ينظر بهامشه للمصنف (٥٥/ ١٨).

(٥) ينظر المجموع (٧/ ٩١).

(٦) روضة الطالبين (٣/ ٢٠).

(٧) في (باء)، لأن التوكيل ونحوه يتعلق بمسداً والثبت من (م) وهو موافق لما في حاشيته الترمذي

ويحرمه فيسمى أن يصح. وإذا قال: وكلت كل أحد أو كلأ<sup>(١)</sup> من أريد لفي<sup>(٢)</sup> عتاق عدي هذه، أو في ترويح حارثي هذه فلا منع من صحة، ويشهد هذا أن تعميم الموكل فيه لا يصح إلا في محاسبة الخصماء<sup>(٣)</sup>، لعدم العلم فكذلك هذا.

ومن المسائل الواقعة في هذا الزمان أن نأخذ من لا يلي لها بكل عقيد بالله في تزويجها، وقد أتيح البحث الذي ذكرته أولاً صحة الإذن المذكور، إذ لا عرص لها في أمثال العقود<sup>(٤)</sup>، والنقصان فكل عموم لا حرر فيه م/٢٣١، يُعتبر، وكل عموم فيه حرر فهو الذي نقول أنه لا يعتبر فيه غير كلام الشارع، عدم علمه لـ انطوى عليه، أما الشارع فعالم، فذلك يعتبر العموم

ممن

أو كلاً

على شرط

**قال:** (ولا يصح تعليقها بشرط في الأصح).

كالمعروض وسائر العقود، والشارح يصح كالوصية والإمام، فإنه يصح تعديتها، لقوله عليه السلام في مؤنة: **إِنْ قُتِلَ زَيْدٌ<sup>(٥)</sup> فَحَمِيمُهُ<sup>(٦)</sup>**، فإن قتل جعفر فبذلك ين

(١) ساقطة من (م) وثبتت من (ت) وهو المناسب لسياق الكلام.

(٢) ساقطة من (ت) وثبتت من (م) وهو مناسب لسياق الكلام.

(٣) في (ت) هذا، وثبتت من (م) وقد يستقيم للمعنى.

(٤) قاعدة (حاشية الرملي) (٢/ ٢٦٥).

(٥) هذه العبارة موجودة في حاشية الرملي (٢/ ٢٦٥)، الشاهد مباحث في العقائد، يعبر بمجموع الوصية.

(٦) ٢١٤/٢

(٧) زيد بن حارثة بن شر حبش الكلبي، أبو أسامة مولى رسول الله عليه السلام، صحابي جليل مشهور، من

أول الناس إسلاماً، استشهد يوم مؤنة في حركته النبي عليه السلام سنة ٤٨

يعبر بالتاريخ الكبير (٣٧٩/٣)، الاستعداد (١/ ٥٤٧)، تهذيب (١٠/ ٢٢٢)

(٨) جعفر بن أبي طالب من عبد المطلب بن هاشم، أبو عبد الله من علم النبي عليه السلام، وأحد السابقين إلى -

رواية<sup>(١)</sup>

وأجاب الأصحاب بأن الوصية تجوز بالجهل، و (الإمرة) اعتبرت فيها الجهالة للمدحقة، كما جعل عمر الخلافة شورى بين منته<sup>(٢)</sup>، وأن أقول إن عهد عمر رضي الله عنه وصية وأما<sup>(٣)</sup> لأنها لا يستعملها غير السنة، والوصية مؤنة يجوز أن تكون تأميراً للثلاثة منجم<sup>(٤)</sup>، وتعليق تصرفهم على شرطه، وذلك حائز على ما سذكره، فإن لم يظ أحد من عمال<sup>(٥)</sup> لذلك، وأبو حنيفة احتج به في حوار التعليق في الإمرة وهو كالأكل ولاية، حتى قالت خيفة بن الزناد إذا قال (هذا)<sup>(٦)</sup> حلت الوصية الغلانية بعد فوصيتها لغلان، صحيح ولم<sup>(٧)</sup>، والذي يقصبه مذهب الشافعي أن ذلك لا يجوز، أو

= (إسلام وأبو علي شفيقه وقال: سألته يكتب أبا إسحاق، وقال له: ليس  $\frac{1}{2}$  أنشئت خلقني وأخلقني، استشهد في غزوة مؤنة سنة ٨ هـ.

ينظر طيفات من سعد (٤، ٣٤)، والإمام (١، ٤٨٥)، تقريب التهذيب (١، ١٢٠).

(١) عبد الله بن رواحة بن ثعلبة بن مرثد الغنوي الحر، من الأنصاري، أحد السابقين للإسلام، شهيد بدر وباشهد مؤنة، كان ثالث الأئمة بها، استشهد بمؤنة في حادي الأول سنة ٨ هـ.  
ينظر الإمام (٤، ٨٧)، فضائل الصحابة لسفي (١، ٤٣)، تقريب التهذيب (١، ٣٠٣).

(٢) صحيح البخاري (٤، ٥٥٤)، باب غزوة مؤنة من أرض الشام، حدث (١٣، ٤٠).

(٣) وهو لاء الصنعيم هي وعظم وعظمه وطرد وعظا الرحمن بر خوف وموت.

ينظر فتح الباري (٧، ٤٠٣)، كشف المشكل (٢، ٥٧٥).

(٤) في المسحوق (ت)، و(م) أو ملة، والمثلث يستقيم للمعنى.

(٥) في (ت) عموماً، والمثلث من (م)، وبه يستقيم المعنى.

(٦) ساقطة من (ت)، والمثلث من (م)، وبه يستقيم المعنى.

(٧) فتح البدر (٧، ٢٥٤)، حاشية ابن عسدي (٥، ٤١٩)، التلويح عينية (٣، ٣٠٥)، مجمع الأمهر

في شرح ملقني الأمهر (٣، ١٥٩).

يكون<sup>(١)</sup> فيه الوجهان، والأصح المنع كالكال، فإن الإمام يجب عليه التولية بالمصلحة وقت الحاجة، وقد يكون إذا حلت تلك الوظيفة المصلحة في توبة غير ذلك شخص، نعم إن أمر الإمام بذلك يجب طاعته، إذا حلت الوظيفة المذكورة، وذلك الشخص يتصرف بالاهلية<sup>(٢)</sup>، حتى يجب على الساطر منه اعتقاداً على أمر الإمام، وإذا انتهى الأمر إلى الإمام قتل توبه ماله أن يولي غيره، وهذه فائدة عين كثير أمّا<sup>(٣)</sup> يرشده السلطان في هذا الزمان بأن فلاناً يكون في الوظيفة بعد موت فلان، وحكمه مذكور من أنه أئمة لا توليه، فيجب امتثاله إذا لم يخالف الشرع، والإمام يقتضيه<sup>(٤)</sup> قبل استقراره، وأما إذا قل، يكون دائماً على فلان في مدة حياته مستقلاً بعد وفاته فكذلك وأولاه هو الذي جُعل سماً فيظهر صحته إذا كان أئمة، والإشارة يظهر جوارحه للمصلحة، وواقعة<sup>(٥)</sup> مؤتة فيه، الحاجة، وشيء آخر وهو أن النبي ﷺ رب أوجي إليه وقوع ما حصل بعد ذلك ويعلم فداء إلى ذلك موته وفداء لأمرائه الثلاثة، وغيره عن غيره من ذلك<sup>(٦)</sup> كله، فكيف يصح والحاجة تدفع بأن يولي لأن ويعلم فنصرف على شرط ويحيى في هذا في التأمر وجوه، يمكن منه تولية اثنين وأكثر ولا يجيء في الوظيفة التي يشترط تولية الثاني منها خصوصاً من الأول

(١) في (م) أن يكون، والثالث من (ت)، وله يستقيم المعنى

(٢) لأئمة عارفين عن صلاحية الوجوب، الحقوق الشرعية له، عليه (المعروف) ١٠٤/

(٣) في (ت) ما يرسم، والثالث من (م)، والمعنى واحد

(٤) يرسم أي يكتب يظهر ليد العرب ١٦١ ١٦٢، أخبار الصحيح ١ ١٠٢

(٥) في (م) وقعت، والثالث من (ت)، وله يستقيم المعنى

(٦) يرضى في (ت)، والثالث من (م)، وله يستقيم المعنى



هـ<sup>(١)</sup>

إذا قلنا بفساد الوكالة فلا خلاف أنه لا يصد نصره قبل الشرط، فبدأنا ووجدنا الشرط  
تقتصر فيه الوكيلُ بقَدْ تصرّفه لوجود الإذن

وعائدة فساد الوكالة أنه لو كان مسمى به جعلاً لم يستحقه من يستحق أحرة  
المش، وقيل الشيخ أبو محمد لا يبعد نصره<sup>(٢)</sup>، وقال الإمام إن صيغة الإذن إن كانت  
أمرٌ ولم يشترط القول [صح]، فيجب لقطع أنها تغل، التعليق، وإن كانت  
توكيلاً ونصباً بأن تقتصر على القول لم يبعد النصرة، وهذا الذي قاله الإمام حسن،  
وتعليق الإذن أو الأمر مثل قوله مع هذا إن جاء ريد، لا شك فيه، وهو ليس تعليقاً  
للو كالة بل لتصرفه كذا سيأتي.

وإن قلل إن جاء ريد أدت له أو أمرت<sup>(٣)</sup> بهذا تعليق فلا يصح، والصابط فيها  
إن الإنشاء<sup>(٤)</sup> لا يعلق وإنما يعلق للشأ<sup>(٥)</sup> كقوله: إن بحسب المار وأب عطيق، المعلق

(١) يعني في (م)، والكتب من (ت)، وهو مناسب لسياق الكلام

(٢) المسند في معرفة الوجهين والقولون (المخطوط)، ل ٩٤

(٣) ساقطة من (ت)، والكتب من (م)، وبه يستقيم معنى

(٤) في (ت) كانت، والكتب من (م)، وبه يستقيم المعنى لأن الصيغة مؤنثة

(٥) في (ت) أمرت، والكتب من (م)، وبه يستقيم المعنى لأن الكلام على التعليق

(٦) الإنشاء للغة، يجهل الشيء، وترديه

ينظر لمصمم الترميز (٢ / ٩٦٠)

والمصطلحاً يقال للمكالم الذي ليس له صرح بطلعه أو لا، وهو المكالم

ينظر، المعارف (١ / ٩٩)، كتاب الكليات (١ / ١٩٧)

(٧) فتاوى السيكي (١ / ٨٦)

الطلاق لا التعليق الذي هو إيشاء، والطلاق ليس بإنشاء، وكملت به يد قبل مع إن طلعت الشمس، فالإشياء لأن هو التوكيل، فعلى أمره<sup>(١)</sup>، وحيث قلنا بامتناع تعليق التوكيل، فالمراد أن يجعل لإنشاء معلوماً كونه إن طلعت الشمس وكذلك أو أخذت لك أو أمرتك، ولا شك أن ذلك فاسد، فإن تحرر فساد الوكالة، فالأصحاح يقولون هي متضمنة إذن، كأنه قيل: إذا طلعت الشمس بيع، فإذا وجد شرطاً ونصرف بعد هذه الإذن الصمي<sup>(٢)</sup>، وإلا فسد خصوص الوكالة، والشيخ أبو محمد يقول إن الإذن إذا كان في ضمن عقد فاسد، لم يُعتبر، كنه إذا باع فاسداً أو سَلَّم لا يُعتبر تسليمه<sup>(٣)</sup>، والمسألة عتمة، ولا قرب ما قاله الأصحاب، والفرق أن تسليمه لم يكن إلا عن بيع فاسد<sup>(٤)</sup>، ومن أدن شرط عقد لم يأذن يد تبيح عدم ذلك العقد وما يقطع مرصاه وإياها<sup>(٥)</sup> فسد لاقتضاء الصيغة<sup>(٦)</sup> التنجيز<sup>(٧)</sup>

(١) في (ب) أقره، وكتبت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٢) في (ب) نُقِصَ، وكتبت من (م)، وهو موافق لما في المساريف العقبية الكبرى (٣/ ١٨٨)، حواشي

الشرواني (٥/ ٢٣٨)

(٣) السلسلة في معرفة الوجهين والقوانين (مخطوط)، درجحة ٩٤

(٤) ملاحظة من (ب)، وكتبت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٥) في (ب) إذن، وكتبت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٦) في (ب) صريحة، وكتبت من (م)، وهو لثابت سياق الكلام

(٧) التنجيز خلاف التعليق، فإن قوته أن يطلق، مثلاً تنجيز، وأن يطلق في وجه الدم تعيق

وقاس الأصحاب أيضاً على ما (هو ظاهر) <sup>(١)</sup> مع جملة على أن لك القنصر من ثمنه  
نصفه الوكالة، لأن مبلغ الثمن مجهول وخذ المجهول مجهولاً، وإذا بيع يصح وعقب  
أجرة المثل، ولتعديل يكون الثمن مجهولاً <sup>(٢)</sup>، ذكره الإمام في كتاب الرهن، وهو يفهم  
أنه لو كان معروفاً صح التوكيل

### شرح

إذا قلت صححة التصرف، فهل يباح؟ قال صاحب البيان: قال الشيخ أبو حامد  
ليس به التصرف، فإن تصرف صح تصرفه <sup>(٣)</sup>، قال ابن الصباغ هذا يفتى لأنه لو لم  
يسمح التصرف لم يصح منه  
قلت هذا سدي فإنه ابن الصباغ هو الصواب لأنه إنما صح الإدب،  
والإذن يقتضي الإباحة

**قال:** (هين نجزها) وشرط للتصرف / م ٢٣٢ / شرطاً جازاً.

نقل الراعي الاتفاق عليه <sup>(٤)</sup>، والإمام فيه نظر، وقال في كلام المعاصرين: ومرد <sup>(٥)</sup> إلى  
أنه لا فرق بين تعليق الوكالة وتعليق التصرف  
قلت: ولحق بيها ما يسهل من تفرق بين تعليق الإشاء (أو تعيينها) <sup>(٦)</sup> إنشاءً فهو

(١) في (ت) عن ما قالوه، ولكت من (م) وبه يستقيم النص.

(٢) حاشية الرمي ٢٦٧ / ٢

(٣) البيان في مذهب الشافعي ٦ / ٢٤٠

(٤) فتح العريد شرح الوجيز (طبع مع المجموع) (١١ / ٢٢)

(٥) في (ت) مر. ولكت من (م)، وهو انحصار من فائدة الإعرابة

(٦) ساقعة من (م)، ولكت من (ت)، وهو مناسب لبيان الكلام.

إشده<sup>(١)</sup> ١٧٧ لتعليق لا تعليق الإشده، والتعليق (الإشده)<sup>(٢)</sup> مصرف ما يرفع أثره فيما بعد عن حسيه.

ومسألة المسألة أن يقول: وكنتك بيع علي الآن ولا معه إلا بعد شهر، أو وكنتك بيعه بعد شهر، [مقوله: بعد شهر] ظرف للبيع، والآن ظرف لثم كيل، وألحق به اللفظي ما<sup>(٣)</sup> إذا قال: وكنتك أن تطبق كل امرأة أثر وجهها<sup>(٤)</sup>، وهذا على رأيه في صحة التوكيل في ذلك، ويندفع أنه فاسد كما سبق، وأحق به التوكيل في إذا قال: وكنتك بيع ما يكره محمي وتنتج موافقي<sup>(٥)</sup> وهذا أقرب لأن كنتك موافقي وانحل أصل فيمكنه به، لكن فيه وجهان، فطع الإمام بنفسه لأن<sup>(٦)</sup> التصرف غير ممكن، وهو أصح مما ذكره الثوري، نعم لو قال: كنتك بعث ما تله حديثي، سعي أن يصح، لأنه قاصر على التصرف فيه الآن بتعلق العتق

هو<sup>(٧)</sup>

قال إن شددت ريب فقد كنتك في هذا، لم يجر، ولو قال: قد وكنتك في طلاق

(١) في (ت) إشده التعليق ينظر إجماع المطالين (١١٢/٣)، حاشية رقم (١٦٦/٣)

(٢) ماقلة من (م)، وثبت من (د)، وبه يستقيم نص

(٣) ماقلة من (د)، وثبت من (م)، والمضى ووجد

(٤) التمهيد في فقه الإمام الشافعي (٤، ١٣، ٢)

(٥) تنص لإبادة عن أحكام فروع الدينانية (محمود) ج ٥ ل ١٣١

(٦) في (م) تكون، والثبت من (د)، وعلى واحد

(٧) في (ت) قال وثبت من (م)، وهو محتمل لسباق الكلام، لأن قال يسجد، فإشراح في بقية

فرض الشاهج، وهذا ليس مت

ويجب إن شاءت (جاء<sup>١</sup>، قاله الماوردي)<sup>٢</sup>، [لأن]<sup>٣</sup>، الأول تعليق الوكالة والثاني  
تجزئتها وتعليق التصرف.

شرح:

تصح الوكالة المؤقتة في الأصح

**قال:** (ولو قال: **وكذلك**، ومتى عز لك هانت وكيلي، صحت في  
الحال في الأصح).

ووجه الثاني: اشتباه عن شرط التأيد وهو ضعيف

ومحل الخلاف إذا اتصل الكلام، فإن قاله موصولاً عن الوكالة فالوكالة  
صحيحة قطعاً.

**قال:** (ويجب صوده وكليلاً بعد القول الوجهان في تعليقها)

و الأصح أنه لا يعود لأن الأصح عند التعيين

والثاني: يعود إذا قلت بصحة تعليقها

وهذه المسألة تأتي مُزَعَّجَةً عن صحة الوكالة إذا كان الكلام متصلاً وتأتي مُطْلَقَةً إذا  
كان موصولاً، فرب الوكالة الأولى حينئذ تكون صحيحة بلا خلاف، وبما يبقى الخلاف  
في الوكالة الثانية المعلقة، وعن خلاف أيضاً إن حرله وعلم بحله، أو قلنا إنه يعود  
قل أو يعلم، وإلا فهو يبق على مكانته الأولى، فإن قلت ينبغي الحكم بعسده قوله. متى

(١) الخواري الكبير (٦، ٥٠٠)

(٢) في (ت) قال الماوردي لا، ويجب من م، وهو موافق لما في الخواري الكبير (٦، ٥٠٠)

(٣) ساقطة من (ت)، وعلقت من (م)، وهو مناسب سياق الكلام حيث أن سياق الكلام يدل على

عزلت فأنت وكيل في ذلك، يصبح تعليق الوكالة له بين الشرط والنشر وط من التصاد، فإنه يستحيل كونه وكلاً معروفاً في زمن واحد والشرط والمشرط لا بد من إمكان اجتماعهما<sup>(١)</sup>.  
قلت لا مانع من أن يكون معولاً عن الوكالة الأولى وكلاً وكالة أخرى في زمن واحد وهذا يقتضي التامط، وقد صححو التعيين في قوله، إن لم يقع عزلت طلاقاً فأنت طلاقاً بينهما من يؤهم التصاد أكثر من ذلك، ولكن التصاد مندفع لأن الطلاق المتعلق بمعايير للطلاق المتعلق على عدمه، وهذا لما يحتاج إليه إذا ثبت الشرط مع النشر وط في الزمان، وهو لم يحسب عندهم أم، إن قلنا إن بينها مرتبةً وماتيةً كما هو أحد الوجهين، فلا يحتاج إلى هذا الاعتصار.

شرح

إن قلنا يعود الوكالة فإن كانت العظة الموصولة بالعرف إلى أو إذا أو غيرها أو متى لم ينص ذلك حود الوكالة إلا مرة واحدة، وإن قال<sup>(٢)</sup>: كلف عزلت فأنت وكيل<sup>(٣)</sup> اقتضى العود مرة بعد أخرى لأنها لتكرر.

شرح

قال الإمام إن تكرر العود وقبلا تعود الوكالة فلا شك أن العود يقتضي في وقت وإن

(١) ضبط ولم أجد من ذكره.

(٢) في (م) كان، ونسبت من (أ)، و به يستقيم معنى وهو موافق لما في التوسيط (٢٨٤/٣) وأمسى

مطلوب في شرح روع الطالب (٢٦٧/٢)

(٣) مساقلة من (م)، ونسبت من (أ)، وبه يستقيم معنى، وهو موافق لما في التوسيط (٢٨٤/٣)

وأسمى الطالب في شرح روع الطالب (٢٦٧/٢)

نطفت<sup>(١)</sup> ثم ترتب عليه الوكالة<sup>(٢)</sup>، فهو تصدق تصرف الوكيل فثبت الوقت الطعيف هل ينفذ؟ فيه وجهان للأصحاب، قال الرافعي إن يصح هذا التصرف والتصوير هو وقع بينها ترتيب مالي، لكن الترتيب في مثل هذا لا يكون إلا عقلياً<sup>(٣)</sup> قلت: لعل الخلاف المذكور عن بقول بأن الترتيب بينها زعاني وهو وجه مشهور في المذهب.

**قال:** (ويجوز أن يعلق العزل).

قال الإمام عن شيعه إن الأصح أن لعزل يعلل التعليق بخلاف الوكالة<sup>(٤)</sup>، وزب عليه<sup>(٥)</sup> هو وغيره خلاف فيه عن الخلاف في الوكالة إن جوراً تعليقها جوراً تعليق العزل وإن معاً تعليقهما ففي تعليق العزل وجهان، لأن الوكالة تختلف في اشتراط قبول والعزل لا يشتترط قبوله. ولو قال في زمان الخيار إننا دعوى الليل فقد فسخت البيع، لم يصح الفسخ لأن ابتداءه وهو البيع لا يقبل التعليق، بخلاف الوكالة قاله القاضي حسين<sup>(٦)</sup>، ولكن المسألة فيها شتم

(١) نطفت الشيء وهو طعيف من باب فطمت أي صغر وهو من الصغرة

ينظر ملصاح فقير (٢/ ٥٥٣)، تاج المروم (٢٤/ ٣٦٤)

(٢) روضة الطالبين (٤/ ٣٠٢)

(٣) في (ت) عقداً، والمثبت من (م)، وأنه يستقيم للعقود وهو موافق لما في فتح المبرر شرح الوجيز (٢٥/ ١١)

(٤) فتح المبرر شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (٢٥/ ١١)

(٥) روضة الطالبين (٤/ ٣٠٢)

(٦) مسألة من (م) والمثبت من (ت)، وأنه يستقيم بمعنى

(٧) روضة الطالبين (٦/ ١٤٠)

## شرح

على تعليق الوكالة والعزل جميعاً، ويُقدم عليه أنه إذا كان مني أو كلياً، عرثت  
 فأنت وكيلي، وأراد أن يعزله وقتاً تعود الوكالة، لخطريته أن يؤكل، فإن كان قال مني  
 عرثت أو عرثت أحد من جهتي، هذا يسد باب التوكيل، وقد كان التعليق صيغة لا  
 تقتضي التكرار<sup>(١)</sup>، فطريقه أن يكرر المعلن فيقول عرثت عرثت، فإذا اعزى بالمعطة  
 الأولى وعاد امعلن بأمانته ولم يعد، فإن كان التعليق بكها فلا تُفيد ذلك، لأنه كلما عزله  
 عاد وذكر الشيخ أبو محمد طريقاً، وهي تجري فيها في سائر الصيغ التي لا تقتضي  
 التكرار، وهي أن يقول كذا عُدت وكلي فأنت / م ٢٣٣ / معروف<sup>(٢)</sup>، وفي الصيغة التي  
 لا تقتضي التكرار يأتي بدلها أن أراد وكها، قال الشيخ أبو محمد فإذا عزله بنعرون  
 لتقدم التوكيل والعزل، وحضاد العزل<sup>(٣)</sup>، لأصل وهو المختار في حق المعير<sup>(٤)</sup>، هذا  
 مقتضى كلامه، وقال الإمام وفيه نظر على بعد معني من استصحاب الوكالة، وذكر  
 الزايفي<sup>(٥)</sup> ذلك، وقال إن إدراك<sup>(٦)</sup> الوكالة والمعز جميعاً مني على قبوله التعليق<sup>(٧)</sup>

(١) في (ت) (ا)، والثبت من (م)، وهو موافق لما في التوسيط (٢٩٤ / ٣) وأسس المطالب في شرح

روحه الغالب (٢٦٧ / ٢)

(٢) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م)، وهو يستقيم المعنى

(٣) التوسيط (٢٨٤ / ٣)

(٤) في (م) القول، وثبتت من (ت)، وهو يستقيم المعنى

(٥) التوسيط (٢٨٤ / ٣)

(٦) في (ت) الشاعري وثبتت من (م)، وهو موافق لكلام الزايفي في فتح العزيز شرح الوحر (مطوع)

مع المجموع (٢٥ / ١١)

(٧) الموجود في فتح العزيز (٢٥ / ١١) (ا)، والثبت هو موجود في المسحوقين (ب) و(م)، وهو

الموجود في روضة الصالحين (٣٠٢ / ٤)

(٨) فتح العزيز شرح الوحر (مطوع مع المجموع) (٢٥ / ١١).



قلت: لا شك أنه إذا قلنا، بصحة تعين الوكالة صح قوله حتى عزلت نائب وكيله، وأما إذا قلنا بصحة تعين العزل فهل يصح قوله متى وكنتك نائب معزول؟ طاهر كلام<sup>(١)</sup> هؤلاء الأئمة بقضي أنه يصح، وفيه نظر لأنه كان تعين بل بالنائب، كقوله إن تزوجت فلانة فهي طاهرة، لأنه لا يملك العزل عن الوكالة انتهى ثم نؤخذ بحسب أن يكون ما قاله الشيخ أبو محمد مقررًا على وجهين صعيدين:

أحدهما: متأسك وهو تعين الوكالة

والثاني: ضعیف<sup>(٢)</sup> وهو التعيين قبل الملك

وعلى حشيش الوجهين نسي إدلة<sup>(٣)</sup> الوكالة والعزل جميعاً، وكان مراد الرافعي بالإدلة أنه تعين بالتعيين الوكالة محلقة بالعزل، والعزل معضاً بالوكالة وهو دور، لكن السور إنما يتم ما يكون العزل الذي عُلق بالوكالة به هو العزل الذي عُلق على الوكالة، والوكالة التي عُلقت به هي الوكالة التي عُلقت عليها، وإعمال هذا ليس كذلك بل العزل عن الأولى عُلق عليه وكالة أخرى، وتلك الوكالة الأخرى عُلقت عليها عزول آخر، فلا دور، ولا يجوز أن يقال المراد العزل عن الوكالة الموحودة، (لأنه مُرْسَلٌ)<sup>(٤)</sup> عن مَعْرُوف المرتب على الانعزال عن الوكالة الموحودة، فلو حده أن يقال: في الصبيح انتهى

(١) في (ت) كلامهم، وثبتت من (م)، وبه يستقيم دعوى

(٢) في (ت) ضعیف المراد، وثبتت من (م)، وبه يستقيم للمضى

(٣) إدلة فلأنه أي كماله تعلق بمسألة بسجل أو باب، والحكم عن غيره يقتل إليه ثم يتوقف على الأول وهكذا

ينظر التصحيح في (١/٢٠٢)، لمعجم الوسيط (١/٢٠٢)

(٤) في (ب)، ولا يدرك، وثبتت من (م)، وبه يستقيم للمضى حيث أن المقدم مقدم تعليل

لا يقتضي التكرار ذلك يصح وعرضه تكرر<sup>١</sup> العزل خاصة، وفي كذا يُشكّل الخلاف. ولو اعتبرنا التصديق لزود السواب الذي فتنه وأجر قلّت إلى حسد التعليق، نعم إنه قدما الشرط قبل بشرط يقتضي استعيقين تكلي، أن توجد وكالة بعد عزل، وعزل بعد وكالة دائمة، ولا يصح بها للطف رسام، وعدم العلم، فيحصل انقضاء من معرفته، وإن قدما الشرط مع بشرط فلا يعد العزل، لأنه لو تمّذ لوحد مع صفة وهو ذو وكالة، ومن هنا يظهر أن المثال هذه هيمنة هو الذي يقول بعدم الشرط عن الشرط كما أنشئت إليه<sup>٢</sup> من قبل، لكن لا يأتي مع هذا، فالحل به من التقديم<sup>٣</sup>

### فروع

أحد بعض ١٧٨ / الس من قول الشيخ أبي محمد في هذه المسألة طريقاً في حل الدور<sup>٤</sup> في قوله كذا وقع عليه طلاقاً فالت طلاق قبله ثلاثاً، [سأ يقول كذا طلاقك ولم يقع عليه طلاقاً فالت طلاق قبله ثلاثاً]<sup>٥</sup>، فإذا طلقها يقع الطلاق الثاني، لأنه صار الطلاق لازماً للتعيين ولازم التعيين واقع لا محالة<sup>٦</sup>.

(١) في (م) تكرر، وثلثت من (ت)، وبه يستقيم المعنى

(٢) في (م) ثلثت، وثلثت من (ت)، وبه يستقيم المعنى

(٣) النظام في القوم سنة محدودة تسع مرات بامتناعها، بطلانها بالحق أو تصدح لحكمي

ينظر معجم الوسيط (٢ / ٧٢٠)

(٤) الدور، توقف الشيء على ما يتوقف عليه

ينظر التعاريف لطبرجاني ٣٤٣ / ١

(٥) ساقطة من (م)، وثلثت من (ت)، وبه يكمل المعنى

ينظر حاشية الرمي (٣ / ٣١٩)، حاشية الرمي (٣ / ٣١٩)

(٦) قاعدة ينظر غاري السبكي (٢ / ٣٢٦) والإيج (٣ / ١٤٨)

والخواب إذ جعله لازماً [للتفويض]، وليس كل ما جعله لازم للتفويض يصير لازماً<sup>(١)</sup>، لأن ما منع من وقوعه يمنع المروم، وإذا صححنا أن دور فهو مانع من وقوع الطلاق مُنْجِراً ومُعَلِّقاً لأنه يؤدي إثنائه إلى شبهة، وهذا هو الأصل في المسألة لشرعية<sup>(٢)</sup>، نعم إن عُرض اتحاد الزمان الذي علق فيه وقوع الطلاق بالتفويض مأل قال: إن طيفتُك موقع عليك طلاقي فأنت طالق قبله ثلاثاً، وإن قال: إن طفتُك علم منع عيتك طلاقي فأنت طالق قبله ثلاثاً، أمكن ذلك، لأن الطلاق مُعَلِّقٌ بزمان واحد يُعَقَّبُهُ إما الطلاق وإما عدمه، [وإن]<sup>(٣)</sup> وقوعه في ذلك الزمان سابقين الأولي يمنع، لأنه يلزم منه عدم شرطه، وليس من الثاني غير مجتمع، لأنه لا يلزم منه ذلك لا بقدر طلاق

(١) ساقطة من (م)، والثابت من (مد)، وبه يكتمل المعنى.

(٢) المسألة السريجة هي قول المقلد: إن طفتُك طالق ثلاثاً، لا بزمه، ويسمى هذه المسألة السريجة، لأن أبا المعسر من سريح الشافعي، أول من قال فيها: هذا، لا علق أبداً، لأن وقوع الواقعة يقتضي وقوع ثلاث غيرها، وذلك يمنع وقوعها، فإثباته يؤدي إلى غيرها، فلا تثبت، ولأنه يُعَصَّى إلى الغنى، لأن إذا وقعت وقع قبل ثلاثاً، فيمنع وقوعها، ويبرأه إجماع فيه.

ينظر حاشية المصنف في (٢) ١٥٢، الفتاوى المصنفة الكبرى (٢) ١٥٨.

هذا فروع للإسلام أمر تسمية المسألة السريجة باطلة في الإسلام مُتَعَدِّةً لم يصب بها أحد من المصنفين والمتبعين ولا تابعيهم، وإنما ذكره في كتابه من العلماء بعد المائة الثالثة، وأذكر ذلك عليهم جمهور علماء المسلمين، وهو المصوب، وإن ما قاله أولئك يظهر مسئلة من وجودها فيها أنه قد علم بالاضطرار من غير الإسلام أن لك ألس الطلاق في ألس التكذيب، وإن ليس المسلمين مخالفين الذين انصروا الغير لا يبيحون الطلاق، فهو كالذي ليس المسلمين ما يمنع هذه الطلاق لغيره من المسلمين مثل من المصارى، ينظر مجموع فتاوى من تسمية (٣٣) / ٢٧٤.

(٣) ساقطة من (م)، والثابت من (ب)، وبه يستقيم المعنى.

قله مانع منه، لأنها منعت الرمد واحداً<sup>(١)</sup>، من عدم الوقوع، ولا يشمل غيره، فيقع، لذلك لا تكويه لازماً بشيئين، وقد قل الأصحاب إذا كان أنت طالق قل موق، أي، تطلق الآن عن الصحيح<sup>(٢)</sup>، فعل هذا إذا قال: إذا طلقك فوقع عليك طلاقي أو لم يقع فأنت طالق قيمة ثلاث، ثم طلقها يقع أبداً لأن مقتضى استناده إلى عيب رمد، التعليق، فلا يمكن وقوع طلاق قلعه يمنع منه، وإن امتنع وقبح طلاق معد، ولو تراخى أحد التعليقين عن الآخر، وقلنا بفساخ وماذا الفرية فالسور حاصل لا ينقطع، [ولا]<sup>(٣)</sup> يقع الطلاق عن طريق من الطرق عند الفائل بصفحة اندور، وتأمل ذلك فإنه لا يخفى وإن بسطه يطول.

قائمة: قال عبدالغفار القزويني<sup>(٤)</sup> في حاشيته<sup>(٥)</sup>، وإن أمارها أنكر العرل أو كبر، لا في كلب، يعني أن كلب في الصبح التي لا تقتضي التكرار طريقتين، التكرار<sup>(٦)</sup> للعرل وإذا كبر<sup>(٧)</sup> وفي كلبا إندوته خاصة، وهذا بعد تسليم تصحيح [نعين]<sup>(٨)</sup> العرل بالوكالة

(١) في (م) واحد، وثبتت من (ن)، وهو الصحيح بحرفاً

(٢) روضة الطالبيين (٨/ ١٢٥)، معنى المحتاج (٣/ ٣١٥)

(٣) ساقطة من (م)، وثبتت من (م)، وهو موافق لما في فتاوى السبكي (٣/ ٢٩٨)

(٤) عبد العبد من عبد الكريم بن عبد العبد القزويني، صاحب إحدى الصعبي والفتاوى وشرح

الكتاب، كان أحد الأئمة الأعلام، له اليد الطولى في اللغة والحساب، توفي في المحرم سنة ٦٦٥ هـ

ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٧٧)

(٥) إلهوي الصعبي (الرجع السابق)

(٦) في (ن) التكرير، وثبتت من (م)، وبه يستقيم معنى

(٧) ساقطة من (ن)، وثبتت من (م)، وهو موافق لما في معنى المحتاج (٢/ ٦٦٣)

إما يأتي عن صحة تعليق الوكالة كما تقدم عن الرافعي، فكيف ذكره وهو لا يذكر في هذا الكتاب إلا الصحيح، وحظري في العبر عنه أن الوكالة المتعلقة وإن فسدت بعد التصرف فيها عند وجود الشرط ولم يمتثل قَصْدُ في عزل الوكيل عن ذلك فذكر له الطريق المذكور، لكن يقول إن يعود التصرف في الوكالة المعلقة بعد العلم به، وحده شرطها فريسه، لأنه لا تعدد ما تضمنته الوكالة من الإذن، وأمّ التعليق بالعزل فإنما وحده العزل صاد الإذن، والتسلف بالعزل المصريح بوجود أولى من التمسك بالإذن الصمغي النهائي.

**قال<sup>(١)</sup>؛ (أخصل) الوكيل بالبيع مطلقاً نيمس له البيع بغير نقد**  
**البلد)، ولا مسيئة ولا بعس هاشي، وهو ما لا يحتمل غالباً، قياساً على الرومي**  
**والوكيل بالشراء، وحشر بقوله مطلقاً / م ٢٣٤ / عما [الو]<sup>(٢)</sup> نص له للوكيل على ذلك**  
**فيجوز.**

وقوله، ليس له، إشارة إلى المانع هو فعل مذهب المشهور بطلان تصرفه، وإي قول: يصح في كل ذلك موقوفاً على إحراز الوكيل، وهو القول<sup>(٣)</sup> انقول في بيع الفصولي على ما قاله الرافعي وغيره<sup>(٤)</sup>، ودرج من الرفعة في ذلك من جهة أن في نص الشافعي وكلام منقل عنه ما يدل على أنه ينفقه ولكن<sup>(٥)</sup> للموكل رده، وبيع الفصولي

(١) في (م) (يخص قال الوكيل)، ولثبت من (د)، وهو موافق لما في منهاج الطائفي (٦٥ / ١).

(٢) ساقطة من (د)، والثبت من (م)، وبه يستقيم النص.

(٣) في (د) انقول، ولثبت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطائفي (٤ / ٣٠٣).

(٤) فتح العربي شرح الوحي (مطبوع مع المحرر) (١١ / ٢٧).

(٥) في (د) يتكون، والثبت من (م)، وبه يستقيم النص.

لا يتعقد إلا بعد الإجازة.

ولو كان في البلد بئذان لزمه البيع بأغلبها، فإن استويا في المدة صح بأغلبها لموكل، فإن استويا بغيرها صح بها على الصحيح، وفي وجه لا يصح التوكيل حتى يبيع، وهل<sup>(١)</sup> المراد بـ«البيع» أو بـ«التوكيل»؟ ثم لم أرهم تعرضوا لذلك، والظاهر أن المراد بـ«البيع» إـ«تعلق قصد الموكل به حتى لو قال له بالكوفة بعد البصرة لم يبعه إلا بعد البصرة، ولو قال: بعه بالكوفة بعه بالبصرة صح» إذا كان الثمن واحدًا قاله<sup>(٢)</sup> للآودى<sup>(٣)</sup> والجرجاني وغيرهما، لكن لو اختلف الثمن هل يبيعه أن يُعشر بعد الكوفة التي تعلق الأخذ به، ولو لم ينص على بلد وجب [بيعه في بلد] التوكيل، والعمين العاشر هو الذي لا يحتمله أمل المعروف في العطب بالنسبة إلى [ذلك]<sup>(٤)</sup> الثمن، والعن الذي يُحتمل هو العن اليسير الذي يتحمده الأساس في العطب ولا يبرول به إطلاق اسم ثمن مثل عن ما بعده، كالدرهم في عشرة يكتص، وإذا قُومت السلعة بغيره فقد يتردد فتأخر في السيرة بين العشرة والسبعة، ويُطَقُّ ثمن المثل على كل منها أو يضاف في ذلك، ولا تُقسم<sup>(٥)</sup> على ذلك حتى يحتمل العشرة في المائة، بل أرجح لي ذلك [إل]<sup>(٦)</sup> العرف ويختلف باختلاف أحاسن الأمور، وإسما يبيع ثمن المثل بما لم

(١) في (ت) هل، ولثبت من (م)، وفيه يستقيم الثمن

(٢) المحرر الكبير (٦/١٤٨)

(٣) مناقلة من (ت)، ولثبت من (م)، وفيه يستقيم الثمن

(٤) مناقلة من (ت)، ولثبت من (م)، وفيه يستقيم الثمن

(٥) في (م) يقاس، ولثبت من (ت)، وفيه يستقيم الثمن

(٦) مناقلة من (ت)، ولثبت من (م)، وفيه يستقيم الثمن

يُجَدَّ من يَسَّ رِيَادَةً، فَإِنْ وَحِدَ فَهُوَ كَيْ لَوْ سَاعٌ<sup>(١)</sup> مَدُونٌ ثَمَسَ الْمَثْلَ [إِلَّا عَلَى اسْتِثْنَاءٍ  
لِلرَّوَيْتِ]<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ صَعْبٌ فَإِنْ سَاعَ بِثَمَسِ الْمَثْلِ<sup>(٣)</sup> ثُمَّ (رِيَادَةً أَوْ مَجِبَةً)<sup>(٤)</sup> فِي رَمَسِ الْخِيَارِ  
عَلَى مَا سَبَقَ فِي الرِّهْنِ

وَالْوَكِيلُ الْمُسَلَّمُ، أَيْضًا بِتَفْهِيمِ ثَمَسِ الْمَثْلِ وَاسْتِثْنَاءِ الْبَيْتِ عَنِ الْإِطْلَاقِ  
كَالْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ.

### فَرْعٌ

قَدْ مَنَّا فِي وَكَيْلِ الرِّهْنِ عَنِ الرَّاهِي مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ هَذَا

**قَالَ:** (فَلَوْ سَاعَ عَلَى أَحَدٍ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ وَسَلَّمُ لِلْبَيْعِ صَمِيمًا).

وَكَيْفِيَّةَ ضَمَانِهِ عَلَى مَا سَقَى فِي عَدَلِ الرِّهْنِ وَإِنْ لَمْ يَسَلِّمْ لَمْ يَضْمَنْ.

**قَالَ:** (إِنْ وَكَّلَهُ لِبَيْعِ مُؤَجَّلًا وَفُتِرَ الْأَجَلُ هَذَاكَ).

يَعْنِي، فَيَجُوزُ أَنْ يَبِيعَهُ بِبَيْعٍ ذَلِكَ الْأَجَلِ الْمُدِي قَلْبُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَهُ إِلَى أَكْثَرِ مَهٍ

وَلَا أَقَلِّ مَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ لِمَنْ

وَأَصَحُّ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَهُ بِبَيْعٍ ذَلِكَ الثَّمَنَ تَقْدِيمًا أَوْ إِنْ "أَجَلًا وَأَنْتَلَّ"<sup>(٥)</sup> إِلَّا أَنْ

(١) فِي (تَه) مَعْدَةٌ، وَالثَّمَنُ مِنْ (م)، يَطْرُقُ حَاجَةُ الْمَصْرُوحِ (٤/ ١٢٧٧)

(٢) مَهْدِيَّةٌ لِلْحَاجَةِ (٥/ ٣٢)

(٣) صَافِطَةٌ مِنْ (م)، وَتَفْهِيمٌ مِنْ (ت)، وَهُوَ مُكْمَلٌ لِمَعْنَى

(٤) فِي (م) إِذْ رَحِمَهُ وَثَلَّثَتْ مِنْ (ت)، وَهُوَ مُوَافِقٌ لَهُ فِي مَعْنَى الْحَاجَةِ (٢/ ٣٢٨)

(٥) فِي (ت) (أَوْ لَيْلًا)، وَالثَّمَنُ مِنْ (م)، وَبِهِ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى

(٦) فِي (ت) أَقَلُّ، وَثَلَّثَتْ مِنْ (م)، وَبِهِ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى

يكون عليه في حفظ<sup>(١)</sup> ذلك الثمن مؤنة أو حوف

وبو وكده أن يشتري سبعة مشتري فقد لم يجز. وإن أمر بالشراء فقد واشترى  
سبعة، فإن كان هذا الثمن واشترى به فقد راد<sup>(٢)</sup> حرمه، فيجوز على الأصح، إلا أن  
يهاء، وإلا لم يجز على الظاهر من مذهب، قاله القاضي الحسين، لأن ثمن النسبة  
يزيد على النقد.

**قال:** (وإن أطلق صح في الأصح وحمل على المتعارف في مثله).

احتجار العوي السلال<sup>(٣)</sup> والغرفاني<sup>(٤)</sup> وابن كنج<sup>(٥)</sup> والرافعي في المحرر<sup>(٦)</sup> صححوا<sup>(٧)</sup>  
الصحة، وعلى هذه ثلاثة أوجه.

أصحها. أن التوكيل يزحل بالتعارف في مثله، فإن لم يكن فيه عَرَفٌ واعتى. لأنفع.  
والثاني: أنه أن يزحل إلى أي مدة شاء.

والثالث. لا يزيد على مؤنة

وقول انتهج تحمل عن التعريف، وسكوته عي إذا لم يكن عَرَفٌ به فهم السلال  
حيث لا عرف وليس كذلك، وعارة المحرر<sup>(٨)</sup> التوكيل يزحل على المتعارف<sup>(٩)</sup>، وليس

(١) في (ت) حفظه، والكتب من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٢) في (ت) راد، والكتب من (م)، وكلاهما نفس المعنى

(٣) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٢١٢/٤)

(٤) الرصيد (٢٨٠/٣)

(٥) المحرر في فقه الإمام الشافعي (ص ١٩٦)

(٦) في (ت)، وصححو، والكتب من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٧) المحرر في فقه الإمام الشافعي (ص ١٩٦)



فيها هذا الإيهام، وفي الشرح ذكر الحسن لكنه ذكر الخاتين فأنسى الإيهام منه<sup>(١)</sup>

### فروع

لو قال: بعه بكم شئت، منه البيع بالعس المباحش ولا يجوز بالمسبقة ولا بعير فقد  
ابعد

ولو قال: ب شئت، فله البيع بعير فقد ابعد ولا يجوز بالعس ولا بالمسبقة، فله  
القاضي حسين<sup>(٢)</sup> والمثولي<sup>(٣)</sup> والرافعي<sup>(٤)</sup>، لأن ما للحسن، وكلام الإمام<sup>(٥)</sup>  
والمثولي في كتاب النكاح فتعني جوار أن يبيع بالنفس، وهو الذي يقتضيه العرف  
فيكون هو الصحيح، إلا إن دلت قرينة على خلافه كي أشد إليه الإمام أيضاً في كتاب  
النكاح أن القرينة تُتخذ

و لو قال: كيف<sup>(٦)</sup> شئت<sup>(٧)</sup> فله البيع بالنسبة ولا يجوز بالعس ولا بعير / ١٧٩، فقد  
ابعد، وعن القاضي حسين جواز الجميع<sup>(٨)</sup>

(١) ساقط من (م)، وثبت من (ت)، وله يستقيم لمعنى

(٢) روضة الطالبين (٤/ ٣٠٤)

(٣) تنص لإفادة عن أحكام فروع المونة (مخطوطه) (١٥ ل ١٤٢)

(٤) فتح مقرر شرح الوحد (مطبوع مع المجموع) (١١/ ٢٧)

(٥) في (ت)، (وأي كلام)، وثبت من (م)، وله يستقيم لمعنى

(٦) أسى الطالب في شرح روض الطالب (٢/ ٢٦٨)

(٧) في (م)، بكيفية، وثبت من (ت)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٣٠٤)

(٨) ساقط من (ت)، وثبت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٣٠٤)

(٩) روضة الطالبين (٤/ ٣٠٤)، أسى الطالب في شرح روض الطالب (٢/ ٢٦٨)

ولو قال: بعد ما عرفته، قال المتولي: هو كقولهم له: كنتم شئت<sup>(١)</sup>  
وقال العبادي<sup>(٢)</sup>: له البيع بالعرف من والعين ولا يجوز بالسيرة<sup>(٣)</sup>، قال القرافي  
وهو الأولى<sup>(٤)</sup>

### فروع

في تعيين القاضي حسين: هو وكله بالسلم مطلقاً فأسلم مؤجلاً، هل يصح؟  
وحسين، وكنا لو أسلم خالاً ساء على السلم انطبق هل يطل؟ وفيه وجهان أحدهما  
يطل لأن مطلقاً يقتضي التأجيل، وهو جعل الأجل مجهولاً فعلى هذا في التوكيل حالاً  
جار [و]<sup>(٥)</sup> مؤجلاً لم يجز.

### فروع

وكانه في استحجار أرضي ما شاء والمسافة عن ما فيها من الشجر، وهو من محجور  
المسافة<sup>(٦)</sup> عليه، فأراد المكيل إن يساقط على الشجر ويؤزغ على الأرض، هل يفت:

(١) كلمة الإيالة عن أحكام فروع الدين (مخطوط) ج ٥ / ل ١٤٢

(٢) محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد القاسم أبو عاصم العبادي المصري، أحد

أعيان الشافعية، وصف كتاب التمسك وكتاب الطهارة وكتاب الزوائد وكتاب طبقات الفقهاء

قال أبو سعد السمعاني: كان إماماً مثقفاً، زهير النظر، توفي في شوال سنة ٤٥٨ هـ.

ينظر طبقات الشافعية الكبرى (٤: ١٠٤)، طبقات الشافعية (١: ٢٣٢)

(٣) روضة الطالبين (٤: ٣٠٤)

(٤) فتح القروى شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١/ ٢٧)

(٥) مسافة من (ت)، وثلث من (ها)، وهو ضروري لاكتيال العيني

(٦) مسافة بعد مشقة من السبي فتح السير وسكون الحاف و تخفيف الياء وإنا اشتققت منه لأنه

أصح أعيانها وأكثرها مؤنة، وقيل مشتقة من السبي بكسر القاف وتشديد الهمزة وهو مصدر البخل =

يسمي أن تجوز لأن المزارعة<sup>(١)</sup> أكلة<sup>(٢)</sup> الأرض ببعض ما يخرج منها، فهي نوع من الإحارة الموكلة فيها وقد أطلقه الاستسجار<sup>(٣)</sup> شاء، ولأنه إذا جازت الإحارة مأخوذة تثبت في الدعة<sup>(٤)</sup> فحوز المزارعة وهي تجعل مقصود الإحارة من ثلوث عوصها في الدعة<sup>(٥)</sup> طريق الأولى، وقد نص المالك، والوكيل، ولا ضرر على الموكل، وقصر<sup>(٦)</sup> في المزارعة عن الدعة حتى لا يلزم الموكل العمل بعينه، وحشد تكون أولى من الإحارة مساواتها في عدم وجوب العمل عليه بعينه، وزياداتها عليه بعدم ثلوث<sup>(٧)</sup> في الدعة، وقد رخص الموكل<sup>(٨)</sup> مساقاة، وهي مثل المزارعة فلا وجه لمبيع<sup>(٩)</sup>

مع الموكل  
لعله

قال. (ولا يبيع لنفسه وولده الصغير)

لأنه بطريقه يجتهد في الاستحصال (نفسه وولده) وعرض الموكل الاحتياط في وولده

= ينظر هــب الدعة (١٨٢/٩)، مختار الصحاح (١/١٢٨)، إسناده الطائفي (٣/١٢٤)

شراً شافعة جازت التصرف مثله من محل أو كرم معروض فعتي شقة يلزم فيه حاله جرة

معلوم ينتهي من الثمرة

ينظر رة صة الطائفي (٥/١٥٠)، كتابه الأخير (١/٢٩١)، التلخيص (١/٦٥٣)

(١) مزارعة شائعة مشتقة من فزرع

ينظر القاموس المحيط (١/١٢٧٤)، للصبح طبر (١/٢٥٢)

شراً وهي المساقاة على الأرض ببعض ما يخرج منها

ينظر هــب الأسب (٣/١٢٥)، شرح القاموس (١/٢١٧)، التلخيص (١/٣٨٥)

(٢) في امت أكثر، ولثبت هو العوض ينظر كتابه الأخير (١/٢٩٩)، مختصر الطبري (١/١٢٨)

احتواي الكبير (٧/٤٥٠)

(٣) مساقاة من (م)، والثبت من (ت)، وهو يستقيم للمعنى

(٤) في (ت)، دعة، والثبت من (م)، وهو يستقيم للمعنى

الريادة فيها<sup>(١)</sup>، عرضان متصداقان، لأن إطلاقي، يزاد يقتضي البيع من غيره<sup>(٢)</sup>، عَرَفًا، فلا  
يسح من نفسه كذلك ولا تولده الصغير لأنه كمنعه، ولأن الشخص الواحد لا يكون  
موصيًا قائلًا<sup>(٣)</sup>، وبها احتملنا ذلك في الأب وعمل / م ٢٣٥ / خلاف القياس، وعن  
الإصطخري جواز بيعه نفسه<sup>(٤)</sup>، وعن الصحيح لو صرح بالإذن في بيعه نفسه، قال  
ابن سريج يصح<sup>(٥)</sup>، وقال الأكثر لا يصح<sup>(٦)</sup>، فتصاد العَرَضِيّ وإتخاذ الصعة  
ولو صرح بالإذن في البيع لتولده الصغير، قال القسولي هو على هذا لخلاف<sup>(٧)</sup>،  
وقال البيهقي وجب أن يصح، لأنه رَمِيّ بالنظر للطفل، وتَوَلَّى الطرفين في الطفل  
معهود في الجملة، بخلاف البيع لنفسه<sup>(٨)</sup>

واعلم أنه لو نص من على النفس وصحه من الريادة عنه وأدب له مع ذلك<sup>(٩)</sup> في  
بيع نفسه أو تولده صغير لم يسع مانع إلا تَوَلَّى الطرفين، وبهذا قال الأكثر

(١) في (م) مبهما، واقتت من (م)، و به يستقيم معنى

(٢) في (ن) (في غيره)، واقتت من (م)، و به يستقيم معنى

(٣) في (م) (قيل لم يرد)، واقتت من (م)، وهو موافق لما في التهذيب (٣٨ / ٢)، وروضة الطالبين

(٢٧٠ / ٧)

(٤) روضة الطالبين (٤ / ٣٠٤)

(٥) المرجع السابق

(٦) المرجع السابق

(٧) تنعمة الإذنة عن أحكام فروغ البداية (مخطوط)، ج ٥ ل ٤٠ .

(٨) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤ / ٢١٩)

(٩) في (م) (في ذلك)، واقتت من (ن)، و به يستقيم معنى

بالمع<sup>١</sup> في هذه الصورة أيضاً فيكون تولي اطرفين هو العدة الصحيحة، ولم أحد في ذلك بياناً شديداً

قال الرافعي<sup>٢</sup> ويجري الوجهان فيما لو وكله بطة ولقد له أن يمتد من ماله أو يتروح ستة وأندسه في تزويجها من نفسه، وفي تولي من انضم حرق الكسح بأن يتزوج<sup>٣</sup> بنت عنه بإدائها حيث انتهت الولاية والكسح أول ماله<sup>٤</sup>

وكذا إذا وكل مستحق النكح أمانيون باستيفائه من نفسه أو وكل مستحق القصص أخا<sup>٥</sup> باستيفائه من ماله في النفس أو في الطرّف، أو وكل الإمام السوقي في قطع<sup>٦</sup> يده، أو حكي الإمام. حدهما فيما لو وكل أحادي خلده ماله واستمده لأنه بينهم بترك الإمام<sup>٧</sup>، بخلاف القطع إذ لا مدخل للثمة فيه، وطهر المذهب في الكل للبع، وفي التوكيل في الخصومة<sup>٨</sup> من أحادي وجهان أصحهما<sup>٩</sup> للبع لاختلاف الغرض، فعلى هذا إليه الجحيرة<sup>١٠</sup> بخاصم لأبي شاه

ولو توكّل في طرقي الكسح أو البيع فعل الوجهين، وقيل ماله قطعاً

(١) في (ت)، ماله، وثبت من (م)، وهو انما لسياق الكلام

(٢) في (م) يروح، وثبت من (س)، وهو موافق لما في فتح العزيز شرح البحر (معبوع مع المصروع)

(٣٧، ١١)

(٣) مرجع السابق

(٤) في (م) للقطع، وثبت من (س)، وهو موافق لما في روضة الطالبين ١٠، ٥٠ (٣٠٥)

(٥) صاطلة من (ت)، وثبت من (م)، وبه يستقيم للمعنى

(٦) في (م) بخصومة، وثبت من (ت)، وهو موافق لما في روضة الطالبين ١٠، ٥٠ (٣٠٥)

(٧) في (م) لأصحبها، وثبت من (ت)، وبه يستقيم للمعنى

والموكل بالشراء كالوكيل بالبيع لا يشتري من عبده ولا يبيع له الصبي، وكذا في مدائن القصور، ولو ولكنه رجل في بيع سلعة، وكله آخر في شرائها لم يحز أن يشتريها من نفسه بلا خلاف.

ولو نُكِّل من عليه الدين في يده نفسه، قال ابن الصباغ: الملعب المشهور أنه يصح<sup>(١)</sup> لأنه وكله في إسقاط حق<sup>(٢)</sup> نفسه فيصح كالعتق وانطلاق، قال ومن أصحابنا من قال لا يصح<sup>(٣)</sup>، لأنه لا يملك إسقاط الحق عن عبده بنفسه، وهذا الكلام يقتضي أن لا يجوز حارس مع العوب بأنه إسقاط، وفي التتمة إن قلنا إسقاط صح فهو كوكيل، وإن قلنا يملك<sup>(٤)</sup> فكيف لو نُكِّله لبيع من عبده<sup>(٥)</sup>.

وقال الرافعي إن قلنا لا يقتصر إلى القول حارس قطعاً، وإن قلنا يقتصر جرى الوجهان يعني في قوله بيع يملك<sup>(٦)</sup> بهذه ثلاث طرق، والأصح الصحة، ولتصح يراد بالموكل في ترك بيع المبيع<sup>(٧)</sup>، وعن البحر<sup>(٨)</sup> أنه إذا صح توكيله في يده نفسه احتج

(١) الشامل في فروع الشافعية (مخطوط) (٣/ ١٩٠).

(٢) ساقطة من (ت)، وثابت من (م)، وهو مكمل للمعنى.

(٣) روضة الطالبين (١/ ٣٠٥).

(٤) في (م) يملك، وثبتت من (ت)، وهو موافق في روضة الطالبين (١/ ٢٥١)، والمعنى واحد.

(٥) كلمة، لأنه من أحكام فروع المدة (مخطوط) ج ٥ / ١٦١.

(٦) فتح العزيز شرح الوحي (مطبوع مع المجموع) (١٦، ٣٦).

(٧) الخواص الكبير (١٥/ ٢٨٩).

(٨) بحر المصنف، وهو من أصول كتب الشافعية بعد الفرائض من إسماعيل بن أحمد، أبيه لأحمد بن

الرواسي الطبري يظهر حبيب الشافعية (١/ ٢٨٩)، وفيها الأعيان وأقسامها، الرماد

إلى أن يرى في الحال<sup>(١)</sup>. (وهذا لعدم)<sup>(٢)</sup> أحد من تصويري الطلاق بين المرأة، والذي يعني هنا أنه لا يشترط الحال لا سيما إذا انتهى بفظ الوكالة

ولو وكلته في إبراء غرمائه وهو من غرمائه لم يكن له أن يبرئه نفسه إلا أن يصرح به به فيكون حل الخلاف في إبراء نفسه.

ولو وكله أن يصر ف تشبه إلى المقرء ليس له أن يصر ف إلى نفسه، ولو قال: إن شئت أن تصبره في صحت فافعل فعلى الخلاف، قاله الشافعي فيمن أدله في البيع من نفسه<sup>(٣)</sup>.

### شرح

وكس الأين الكبير أنه في بيع، لم يجوز أن يبيع لنفسه عن الأصح، وقيل يجوز تعلقاً بالأبوة كما لو كان في جثته<sup>(٤)</sup>.

**قال:** (وأصح أنه يبيع لأبيه)<sup>(٥)</sup> وأمنه المبالغ.

وكما سطر أصوله وفروعه ومكتابه، كما يجوز أن يبيع من صديقه، وكما يجوز للعم

مع الوكيل  
لأبيه وأمنه  
المبالغ

(١) روضة الطالبين (٤/ ٣٣٧)

(٢) في (ت) (وهذه العلة)، وعلقت من (م)، وبه يستقيم للمعنى

(٣) فتح العزيز شرح الوجيز (مطروح مع مجموع) (١١/ ٣٢)

(٤) حيز الإنسان وحصره بالبيع والكس، وحيز طرأة وحصره حصده، ويحال فلا حيز فلا في كسبه ومنه ومنه

ينظر بحسب اللغة (٤/ ٨٢)، غير الصحيح (١/ ٥٢)

(٥) في (ب) (أن يبيع من أبيه)، في (م) (أن له أن يبيع من أمه)، وعلقت هو التصواب وهو هو خود

في منهاج الطالبين (١/ ٦٥)

ينظر معني لمحتاج (٢/ ٦٢٥) أو شرح الوهاج (١/ ٢٤٩)

أن يزوح موثقة<sup>(١)</sup> من إيه البالغ (إن أطلقنا<sup>(٢)</sup> الإذن وقبلنا لا يُشترط تعيين الروح  
والثاني لا لأنه منهم

والوجهان جازيان فذكر<sup>(٣)</sup> الثمن أولاً، وجزيان في البيع من الروح أو الروح حه إذا  
قلنا لا نقول شهادة أحدهما للأخر، وهو صرح به بالبيع منهم ارفع الخلاف.

**قال:** (وإن الوكيل بالبيع له قبض الثمن لأنه من قوايع البيع)<sup>(٤)</sup>  
فالإذن في البيع إذن فيه.

والثاني لا، اقتصاراً على نطق الموكل

وهذا إذا كان الثمن حلاً وليس قبضه شرطاً في صحة العقد [وإن يسمعه، وإن كان  
مؤجلاً لم يقبضه قطعاً، وإن كان حلاً فقبضه قطعاً، وإن كان قبضه شرطاً في صحة  
العقد<sup>(٥)</sup> فله قبضه قطعاً، وذلك في الضرب والسم، وإن سمعه من قبضه فليس له  
قبضه قطعاً

**قال:** (وتسليم المبيع).

صحة في المحرر<sup>(٦)</sup> وحرم به صاحب الشبهة<sup>(٧)</sup> وغيره، وأحرى الشيع

(١) في (ب) وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى ينظر حاشية حميد، (٢٢٩/٢)

(٢) في (ت) (لا إذا أطلقنا الإذن)، والمثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى ينظر روضة الطالبين

(٧١/٧) وحاشية حميد (٢٢٩/٦)

(٣) في (م) (في قدر)، وثبتت من (ت)، وبه يستقيم المعنى

(٤) قاعدة روضة الطالبين (٣٠٧/١)، فوسيط (٢٨٨/٣)

(٥) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م)، وبه يكتمل المعنى

(٦) المحرر في فقه الشافعي (ص ١٩٢)

(٧) الشبهة (١٠٩/١)



أبو علي وعبره فيه الوجهين<sup>(١)</sup> في قسم الثمن، وإذا قلنا لا يُسلم، ففي فتاوى  
الغوي خلاف في صحة البيع لأنه لا يقدر على التسليم<sup>(٢)</sup>، والصحيح الصحة وتامة  
المشرح تعلق بما بعده

**قال: (ولا يُسَكِّمُهُ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ).**

يعني إذا جازى قبض الثمن لم يسلم فبيع حتى يقبضه، كما لو أخذ صريحاً في  
التسليم وقبض الثمن ليس به أن يسلم ما لم يقبض، وهذا يقتضي أن يكون إذا أخذ  
فيها لم يسلم قبل قبض الثمن بلا خلاف، وإنما الخلاف إذا أطلق  
واعلم أن هنا أحوالاً:

أحدها: أن يأتى فيها صريحاً، فكلام الرافعي يقتضي ما ذكرناه<sup>(٣)</sup>، وقد أفتت  
عده مسألة في باب التمسيس<sup>(٤)</sup>، و(أن لا يصدق)<sup>(٥)</sup> أي يبرأ، فهذا التوكيل مأثور  
بالتسليم والتسليم ولا يبرأ هو ولا المشتري من البعارة بن يجرى جميعاً

(١) روضة الطالبين (٤/ ٣٣٧)

(٢) فتاوى ابن الصلاح (٢/ ٥٩٨)

(٣) أي لا يسلمه حتى يقبض الثمن ذكر ذلك

يقدر معنى لمحتاج (٢/ ٢٢٥)

(٤) التمسيس لغة مأخوذ من التمسس أي من أعصى الأموال، كأنه إذا حيز عليه مع التصرف

في ماله إلا في شيء ماله لا يمس إلا به يقدر لك العرب (٦/ ١٦٥)، لمصباح طبر (٢/ ٤٨١)

وشرعاً جعل محاكم القبول مفسداً يمسعه من التصرف في ماله

يقدر معنى المحتاج (٢/ ١٤٦)، نهاية المحتاج (٤/ ٣١٠)، الزاهر في عريب ألفاظ الشافعي

(١/ ٢٢٦)، تحرير ألفاظ التنبيه (١/ ١٩٥)

(٥) في (تد) (لكن لا عدالاً، والكتب من أم)، و به بتقديم المعنى

ويجمل فوهم ليس أنه أن يسلم قبل قص الشمس عن هذه ٢٣٦/

الحالة الثانية أن يُلَاقِ الوَكَّالُ / ١٨٠. ولا ينص على التسليم سواء أُنذِرَ في قص  
الشمس صريحاً أم لا، فهذه الخلاف في كونه وكيفية التسليم، والأصح أنه ونحوهما  
سواء، والخلاف جارٍ سواء قص الشمس أم لم يقصه، وجوز له قصه أم لا، حالاً كان  
الشمس أو مؤجلاً، وإذا حملناه وكيفية أداء الكلام في الإخبار عن ما سبق، وإن لم يجعله  
وكيفاً فلا يمكن وحده ما قال الرافعي: «وله مظنة المشتري بتسليم الشمس، وإن لم  
يحور به القاص لم يكن له المطالبة»<sup>(١)</sup>، ولو لم تكن المطالبة بالشمس عن كل  
حال، قلته أما أصل المطالبة<sup>(٢)</sup> فصحيح، وأما اليد، فعل ما به<sup>(٣)</sup>

الحالة الثالثة، أن يصدقه أو كل من تسليم البيع فليس له تسليمه فيما تحكي عن  
جواب الشيخ في شرح الفروع

وقال قائلون: هذا الشرط عاينوه، وواضح لي على الظن وغيره وجهي في أن  
الوكالة هل تعد به حتى تسقط الجمل المسمى والرجوع يقع بين أحرة الخلق؟ ونحو  
ما قاله الرافعي من الفرق بين أن يقول: انصه، فهذا الشرط عاينوه، أو يقول: لا تسلمه  
فلا<sup>(٤)</sup>، لأن الواجب التسليم لا تسليمه

(١) فتح العزيز شرح الوجر (مطبوع مع المجموع) (١/ ٣٢)

(٢) سلطه من (م)، والكتب من (ت)، وهو موافق لما في رواية الطائفتين ٤١ (٣٠٧)

(٣) في (ت) فتمناه، والثبت من (م)، وبه يستقيم لخصي

(٤) فتح العزيز شرح الوجر (مطبوع مع المجموع) (١/ ٣٥)

## فروع:

لو قيل بالشره إن لم يسم التوكيل إليه النفس فسأني وإن سلمه إنه واشترى به  
أو في السنة قال الشولي<sup>(١)</sup> والعوي<sup>(٢)</sup> فيه الخلاف المستحق وقد أسلفنا  
والأكثر أن يسم النفس قطعاً ويخص المبيع في الأصح<sup>(٣)</sup>

## فروع:

إذا سم المشتري النفس إلى المثل أو التوكيل حيث يجوز لزوم التوكيل تسليم اسم  
وإن لم يأت فيه توكيل، ومعنى التسليم هنا التحلية ورفع اليد

## فروع:

قال ابن الرافعة إن كان التوكيل في البيع وشراء في مضي<sup>(٤)</sup> غير يلزم لذي فيه  
الموكل، من ثم جعل العينة تسلطة عن التسليم والسم، حيث بقول لا يشت ذلك في  
حالة كون الموكل في النضر الذي فيه التوكيل أم لا<sup>(٥)</sup> كان بعض من يفتي بجركي عن  
الشيخ العلامة الورع العقبه [طاهر]<sup>(٦)</sup> حطاب مسلمين بمصر رحمه الله تعالى الأول،

(١) في (م) يخصص، وثبتت من (ت)، وهو معصبي سابق الكلام

(٢) نسخة الإبلانة من أحكام فروع الفيلة (مخطوط) ج ١٥، ص ١٤٤

(٣) التخصيص في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٢٦٦)

(٤) فاشتمل في مروج الذهب (مخطوط) (٦/ ١٥٨)

(٥) الخطأ هو كل مكان يتم فيها البيع ولا سيما في القديم وهو ما سئل عنه طهراني، ثم جازم فيه  
المخطوطون باسمها الفري، العبدقات

ينظر عميد القصة (١٢٩-١٢٩) في المعجم الوسيط (٢/ ٨٧٣)

(٦) حاشية حميد (٢/ ٤٢٩)

(٧) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م)، وهو القاضي أبي القاسم طاهر من عبد الله بن طاهر بن عمر

الطبري ينظر طبقات الشافعية (١/ ١٢٦) وقد سبق مررته (نظر ص ١٠٩)

وتوجيه ظاهر<sup>(١)</sup> يعرف<sup>(٢)</sup>، وعن صاحب التفسير ما يدل عليه بريدة، لأنه قال إذا دفع قدراً من الإبراسم<sup>(٣)</sup> ليحمله إلى قرية<sup>(٤)</sup> ليشتري به جارية فعلم لم يرمه بقلها، وقال الإمام إنها تحصل في يده<sup>(٥)</sup> أي<sup>(٦)</sup> حكم فوديعته وللإمام احتمال في لزوم رد الجارية، قال ولكن الأصل خلافه لأن من التزم رد مال إنسان ولم يستأجر عليه لا يلزمه الوفاء به.

### قال: إيفان خالف ضمنى.

إذا سلم البيع قبل قبض الثمن، فإن كف به التسليم وليس له قبض الثمن ولا ضمان عليه، سواء صدر على التوكيل أو قبض بعد ذلك بسبب اعتبار المشتري أولاً، وإن قلنا له قبض الثمن ضمن لأنه مخالف ومهرط، ومعه وجه حكيمة في باب التعليل، ومعنى الضمان أن العين إن كانت باقية ردها وله مطابقة المشتري بذلك إلى أن يوفي الثمن، وإن كانت تالفة فله مطابقة البقية بالثمن، فإن أداه فذلك وإلا فعلى<sup>(٧)</sup> يرمه التوكيل أو وجه

أصحها عند المرافعي<sup>(٨)</sup>، والاعتبار بقيمتها يوم التسليم

(١) حاشية صبرة (٢/٤٦٩)

(٢) الإبراسم، ثمن ثوب، وفي كتاب كسر المصرفة: البر والبرق وهو واحدة المصرفة، ويستخرج من قوله التز، قال بعضهم التز والإبراسم مثل اختطه والتدقيق

ينظر المصباح خير (١/٤٢)، مختار الصحاح (١/٢٠)، تهذيب اللغة (٨/٢٦٤)

(٣) في (ت) حرمة وثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٤) سالطة من (ت) والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٥) في (ت) بقيمتها، والثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٦) فتح العريز شرح الوجيز (مطبوع مع مجمع) (١١/٣٥)

والثاني، الثمن.

والثالث: أقل الأمرين من القيمة والثمن.

ولو عزم الوكيل ثم قبض الثمن فيه حصة حتى يسرد ما عزمه للموكل

كالمأصِب إذا غرم.

**شرح<sup>(١)</sup>**

إن باع مؤجل حيث يجوز سلم، يبيع على المذهب، فإذا حل لأجل لم يكن له

قبض الثمن إلا بإذن جديد.

**قال:** (وإذا وكله في شراء لا يشتري معيماً)

لو اشترى  
هو كسبل

أي لا يجوز له أن يشتري [تجريباً<sup>(٢)</sup>] مع طعمه بعيه، وأما أنه [معاً<sup>(٣)</sup>] يصح ويطلق معاً؟

الإذن؟ أو لا يصح ويقتصر الإذن على التسليم؟ الذي يظهر من التفصيل والأحكام

الآتية أن الأصح في الموصوف خلل الإذن على ما لا يُعلم عيه وعلى<sup>(٤)</sup> التقيي إطلاقه

وكلام المهاج الأتي كنه يمكن حمله في القسمين جميعاً، لكن في شرح<sup>(٥)</sup> والروضة<sup>(٦)</sup>

(١) في (ب) قاله، واقت من (م)، وهو الصواب لأنه من من من المهاج

ينظر منهاج الطالبين (٦٤/١)

(٢) سالقة من (ش)، وكتبت من (م)، وهو شائب لتمام المعنى.

(٣) سالقة من (ب)، وكتبت من (م)، وهو لازم للسؤال.

(٤) في (ن)، (ق)، وكتبت من (م)، وهو شائب لبيان الكلام.

(٥) فتح العرو شرح الوجيز (مطبوع مع مجموع) (٣٥/١١)

(٦) روضة الطالبين (٣٠٩/٤)

نقل الأحكام كلها إن هو فيها إرد كان الوكيل [في] <sup>١</sup> شره موصوفاً وذكر المعين بعده  
وسنذكر ما قال فيه.

**قال: (إن اشتراه في الذمة).**

وهو ما يسوي مع العيب ما اشتراه به وقع عن موكل إن جهل العيب، لأنه يمكن  
استدراكه بالرد فلا ضرر [عليه] <sup>٢</sup> فيه، ولا يسب الوكيل إلى مخالف جهله، وكان  
الواجب على الوكيل أن يشتري ما يعين سلامته لا ما هو سليم في نفس الأمر، ولم أر  
للاصحاب خلافاً في ذلك. وسب احتمال إطلاقي الإذن وكون شرط السلامة مطلوباً  
عليه بالإطلاق لا بالتصريح.

أما لو قال: اشتري عداً مسلحاً، فلو سمح أنه لا يقع للموكل به اشتري معيماً علم  
عيبه أو جهل، لأنه غير ملابذ فيه.

وقول المصنف في الذمة، قد يؤهم أنه إذا اشترى معين من الموكل لا يقع له في  
هذه الحالة، وليس كذلك، بل يقع له إيضاً، لكن ليس للوكيل الرد على الأصح  
فلذلك أتى بالقيد المذكور ليتحرر عما يقتضيه كلامه بعد ذلك من الرد.

**قال: (وإن علمه فلا في الأصح).**

سواء تسوي ما اشتراه به أم رد لأن الإطلاق يقتضي السلامة  
والثاني، ومع.

(١) مخالطة من (م)، والمثبت من (ش)، وبه يستقيم للمع.

(٢) مخالطة من (م)، والمثبت من (ش)، وبه يستقيم للمع.

والثالث، إن كان العيب يقع (بالإجراء في) الكسرة والمشتري عدلاً فلا يقع، وإلا يقع، وربما خبر عن هذا بأنه إن كان عبداً يُشترى في الكسرة وقع عبده، وإلا فلا، إلا أن يكون كرهاً وله يجوز للرجل شرائه.

والرابع<sup>(١)</sup>، إن كان يشتريه [بالحجارة]<sup>(٢)</sup> وقع للموكل وله الخيار، وإن كان يشتريه للفتية فلا، واستحب الإمام<sup>(٣)</sup>، وهذا أحسنه من عامل القيمة<sup>(٤)</sup>، فإنه له أن يشتري المعبود لأن المقصود الربح بخلاف لو كمل

واضح أن من يقو بالوقوف في هذه الأوجه يرميه أن يقو بجوار شراء المعيب، فيكون ما أسلفناه من عدم الحوز ساء عن الصحيح، لكن<sup>(٥)</sup> هذه الخلاف إنما هو فيما إذا لم ينقص قيمته عن الثمن

**قال:** وإن لم يساوه لم يقع عنه إن علمه.

خلافاً لأبي حنيفة<sup>(٦)</sup>، وهذا يتحوز القطع بأنه لا يجوز أن يشتري المعيب ويصعد الإذن بالسلامة عنه.

(١) ساقطة من (ت)، وثبت من (م)، وبه يستقيم معنى

(٢) في (م) الثالثة وثبت من (ت)، وهو الصواب في التسلسل

(٣) ساقطة من (ت)، وثبت من (م)، وهو للمصنف نساق الكلام بالحجارة في مقبل القية

(٤) حاشية الجلس على شرح المنهج (٣/ ١٢٤)

(٥) القراض المصرية بهال نوع

ينظر السراج الوهاج (١/ ١٢٩)، حاشية الشرواني (٤/ ٤٩٠)

(٦) في (ت) (ولكن)، والمثبت من (م)، ونفس واحد

(٧) المبسوط للشيخ (١٩/ ٣٩)، تحفة الفقهاء (٣/ ٢٣١)

**قال:** (وإن جهله وقع في الأصح).

كما لو اشتراه نفسه<sup>(١)</sup> جاهلاً.

والثاني: وصححه الإمام<sup>(٢)</sup> أنه لا يقع لأن مجرد العن المباحش يبيع<sup>(٣)</sup> الواقع عن

الموكل. أحاط الأصحاب بأن<sup>(٤)</sup> العن المباحش لا يشت، الخيار، فهو صحيح لنزح ولحق

الموكل المضرر، وهنا يشت الخيار بالمعيب فلا ضرر

**قال:** (وإن وقع للموكل فليكن من التوكيل والتوكل الرد).

أما التوكل فلا خلاف فيه في صورة الجهل، لأن إتيانك له والمضرر لا حق به. وأما

التوكيل فمن غير سريج أنه لا يملك الرد إلا بإذن موكله، والشهور أن له الرد مطلقاً.

ولا يحس أن محله إن كان جاهلاً تامعيب، أم رد حكماً بوقوعه للموكل في صورة مجتم

الموكل عن أحد الأوجه فيجتم<sup>(٥)</sup> الرد بالتوكل<sup>(٦)</sup>. وقيل ليس للموكل الرد أيضاً

لأن عدم وكيله كعلمه، فمن الأصح إن رد<sup>(٧)</sup> الموكل وسهت

أحدهما: يصح العقد.

(١) في (ت) نفسه، وثبتت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤١٠ / ٣١٠)

(٢) روضة الطالبين (٤١ / ٣١٠)

(٣) في (ت) يملك، وثبتت من (م)، وهو مناسب لسياق الكلام

(٤) في (ت) يأن، وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٥) في (ت) (فلا يمتنع)، وثبتت من (م)، وهو موافق لما في حاشية عمدة (٢ / ٤٣٠)

(٦) في (م) بالتوكيل، وثبتت من (ت)، وهو مناسب لسياق الكلام وكذلك موافق لما في حاشية عمدة (٢ / ٣٠٠)

(٧) في (ت) الرد، وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى



والثاني وهو اختيار الصبدلاني<sup>(١)</sup> 'يطلب العبد إلى الوكيل'  
وقال الإمام إنه يؤول إلى طريقي من الوقف والثمن، واختار ابن الرافعة في هذا  
الوقف أنه كوقف بلذ في ومن<sup>(٢)</sup> الخبز، وأنه يتبين بالرد إلى الملك وقع للموكل<sup>(٣)</sup>،  
ولا يباي فرهم انقلب العقد، لأن الموقوف هو الملك لا العبد، والصحيح  
/ ت ١٨١، أنه لا فرق بين أن يسمى الموكل في العقد أو يموي به، ولا بين أن يسمى  
المشترى الثمن أو يرد عليه، لأن الوكيل قائم مقام الموكل<sup>(٤)</sup>، وقيل إن سمي الموكل  
أو ساري الثمن أو أكثر لا يستعمل بالرد لأنه لا ضرر عليه

(تتبعه) إن كان الشرع، يعني مال الوكيل، بحيث قلنا 'هناك لا يقع مشروء عن  
الموكل به لا يصبح أصلاً، وحيث قلنا يقع، فكما هو، وليس لوكيل الرد في  
الأصح، وقد قلنا أن المصنف اخترع به أول كلامه، وبلا ذلك الاختار

(١) محمد بن دود بن محمد أبو بكر الروري، المعروف بالصبدلاني سبه إلى مع العشر، والدودي  
أبوه سبه إلى أبيه دود أبو بكر الصبدلاني، من أئمة أصحاب الوجوه الخراساني، ومن كبار  
تلاميذ القفال لم يروى، ووفاته مأخوذة عن الفضل بن عمر بن سبي، ولم يعرف في أي سنة كانت  
وفاته.

يغير طبقات الفقه، (١)، ٢٣٠، طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ٣٦٤)، عجمت  
الشافعية (١/ ٢١٤)

(٢) الرسيط (٧/ ٢٤٠)

(٣) في (م)، رمان، وثالث من (ث)، ونقصي واحد

(٤) في (ث)، (لن) فلو قيل، والثالث من (م)، وهو فاسد ليق الكلام

(٥) المسعود لمصرحي (٩/ ١٩)

لكن رد عليه، ولم يוכל الرد، وإذا رده لا يبرم الوكيل

(فتية) هذا كله في الموصوف، وأما المُنْصِف فإِنْ لم يتردد الوكيل بالرد في الموصوف  
هذه أولى، وإذا لا أصبح المخصوص الموصوف، لأن الظاهر أنه إنما يريد بشرط السلامة،  
قال الرافعي: «ولم يذكر في هذا الحال متى يقع عن الموكل ومتى لا يقع»<sup>(١)</sup>،  
والقياس أنه كما سبق.

قلت: بل القياس أنه يقع للموكل مطلقاً لإطلاق الإذن ونعم، لعمري بعينه كما لو  
شتراه بخصه، نعم ليس له تسمية<sup>(٢)</sup> الثمن إن علم عيه حتى يُعلم موكله، وعلى ما  
قال الرافعي يبرم<sup>(٣)</sup> إجماع خلاف فيها هذا جهده، الوكيل<sup>(٤)</sup> وهو عبء، إن عُرف هذا فن  
أخبرت به قاله الرافعي من القياس وضمته إلى القول فقلت أن نجعل كلام المحرر<sup>(٥)</sup>  
والمنهاج<sup>(٦)</sup> شاملاً للموصوف والمُعين ولا نجعله في الموصوف خاصة ومساكناً هي  
للمعين وهو الأولى ليكون قد اقتصر على الموقوف.

### شرح

إذا رضي موكل بالعبء سقط خيار الوكيل إجماعاً، ولا يسقط خيار الموكل بتأخير  
الوكيل ورضاه وتخصيره، وإذا رضي الوكيل أو أخره فبطل، له العود، لأنه ثبت

(١) فتح العزيز شرح الوحي (مطبوع مع المجموع) (١١/٢٥٥)

(٢) مضافة من (م) والثبت من (ت) وبه يستقيم المعنى

(٣) في (م) يلزمه وثبت من (ت) وبه يحد

(٤) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١/٣٦١)

(٥) انحرى في فقه الإمام الشافعي ص (١٩٧)

(٦) ومولده ذكر في الشئ السابق.

وأصل الحق باقي، وانصحیح انبع لأنه بالتأخير كالعازل عنه عن الرد  
 وإذا لم يسم الوكيل الموكّل في الشراء ولا<sup>(١)</sup> صدقة الساع في بيعه ولم يرد الوكيل  
 فلموكل الرد على الوكيل في الأصح المتخصص  
 والثاني مات الرد ويضمن الوكيل أرض الميب من ثمنه، وميل يقصر<sup>(٢)</sup> نقص  
 قيمته من الثمن

ولو أراد الموكّل الرد<sup>(٣)</sup>، فقال الساع أحر حتى يحضر الموكّل، لم تزمه إجابته،  
 وإذا ردّ فحضر الموكّل ورضي احتج إلى استئناف شراءه، وإن لم يرد حتى حضر الموكّل  
 فلموكل الرد إن كان قد سمى أو صدقة الباع على نفسه، وفي التهذيب لم يفرم  
 الموكّل<sup>(٤)</sup>، واستشكله الرافعي<sup>(٥)</sup>، وأظهر أن مراد التهذيب ما إذا لم يسم الموكّل ولا  
 صدقة الباع، ولكن في عبارته نقص عن مراعاة، ويُتمّل قوله حتى يحضر الموكّل  
 أي يرضى

ولو قال الباع قد عرف الوكيل الميب ورضي بأن لم يحضر موعده المهر إليه م  
 يكتفى بل قوله، وإن احتج وأنكر الوكيل، خلف عن نهي العلم، وقيل لا يخلع،  
 فإن خلف ورد، فحضر الموكّل وصدق الباع، فالأصح أنه يشرع المبيع من الباع،

(١) ما قلناه من (تد)، والكتب من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٢) في (تد) فكر، والكتب من (م)، وبمعنى واحد

(٣) ما قلناه من (م)، والكتب من (تد)، وهو ما عن أبي ربيعة الطائفي (٤١١ / ٣١١)

(٤) التهذيب (٤١ / ٢١٣)

(٥) فتح التعرير شرح الزحير (مصنوع مع المجموع) (١١ / ٤٦)

وقال القاضي حسين: <sup>(١)</sup> المصح، وإن نكل وتخلّف المانع، ثم حصر الموكل وكذّبه فلموكل الرد، وفي التهذيب أنه يلزم انعقد الوكيل لإبطاله <sup>(٢)</sup> ٢٣٨٣ /  
بالقول <sup>(٣)</sup>، واستشكله <sup>(٤)</sup> الراعي <sup>(٥)</sup> كاستشكله ماسق، والذي في التهذيب هو  
في تعليق القاضي حسين، ويمكن فيه إذا لم يُصدّق المانع أنه اشترى للموكل، فذلك  
قلت إن كلام التهذيب يُحسن عليه، وإن قُصُرَتْ عدله

ولو أُشِرَى من يُعَقَّق عن موكله و صححه وكس معب <sup>(٦)</sup> فلموكل رده لأنه لا  
يُعَقَّق على الموكل قبل رضاه بالمعب قاله البغوي <sup>(٧)</sup> يوفيه ظر

هـ،

الوكيل مانع يرد المشتري عليه بالعب إن لم يعلمه وكيلاً، وإن علم من شاء رد  
عنه ثم يردّ هو على الموكل، وإن شاء رد على الموكل، وهل لأولي خط <sup>(٨)</sup> بعض الناس؟

(١) في (م) يقر، والثابت من (مشاء) و، يستعمل طبعي، وهو موافق لما في نهاية المحتاج (٤ / ٦٥).

(٢) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤ / ٢٢٣).

(٣) نكل عن البيع استع منها ينظر حصاص المير (٢ / ٦٢٥)، لسد العرب (١١ / ٦٧٧).

(٤) استشكل عليه الأمر أي النسب عليه ولورد عليه يشككلاً، والإشكال لأمر يوحد الشاب في

المهم، ينظر المعجم الوسيط (١ / ٤٩١).

(٥) فتح المعبر شرح الوجيز المطوع مع المجموع (١١ / ٤٣).

(٦) في (ب) معباً، والثابت من (م) وهو مدحبت لسبق الكلام، وموافق لما في روضة الطالبين

(٤ / ٣١٣)، ومعنى المحتاج (٤ / ٥٠٠)، وحوالي نشره (١٠ / ٣٦٧).

(٧) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤ / ٢٢٥).

(٨) يُعَقَّق من المشتري أي يُعَقَّر منه

ينظر لسد العرب (٧ / ٢٧٥)، تاج العروس (١٩ / ٢٠٢).

فولان، قال النوري يعني أن يكون أصحابه عدم الخط<sup>(١)</sup>

توكيل

توكيل

لغيره

إذن توكيل

(قال:) (وليس توكيل أن يوكل بلا إذن أن تأتي منه ما وكل فيه)

لأنه إنما رضي به وكما ليس للتوصي أن يوصي

[هرع]

هذا إذا قال: وكنت أن تبع وبحرف، أو إذا قال: وكنت في بيعه، فليس من إلى

الدهن أنه كنت، ويقتضى أن يقال: سعه يشمل بيعه بعمه وبيعه بوكيله، وهكذا كل ما

أنشده من الصحيح ولم أره إلا في ذلك [٢].

قال: (وإن لم يأت توكيله لا يحسنه أولا يليق به قلّة التوكيل).

للعرف<sup>(٣)</sup> وقيل: لا، لقصور المنطق

قال: (ولو صكّر وصجّر<sup>(٤)</sup> عن الإتيان بكلمة فاندّهب أنه يوكل فيما

زاد على الممكن).

وفي الممكن وجهان: أحدهما لا، لأنه لا ضرورة إليه

وقيل لا يوكل في الممكن

وفيها رد وجهان، وقيل: الوجهان في الجميع

(١) روضة الطالبين (١/ ٣١٦).

(٢) صاعقة من دم، وفليت من (ت)، وهو مناسب لسياق الكلام

(٣) في (ت) بالعرف، وفليت من (م)، والمعنى واحد

(٤) والمراد بالمجر أنه لا يقوم به، لا بكلفة

ينظر السراج الوهاج (١، ٢٥٠)

## فرع:

حيث وكّل في صورة سكوت الموكل يعني أن يوكل عن موكله، فهو وكّل عن نفسه فوجهه، قال النووي: الأصح أنه لا يجوز<sup>(١)</sup>.

## فرع:

وكله في تصرف، وقلة الفعل فيه ما شئت أو ما تفضّنته فهو جائز، لم يكن إساً في التوكيل في الأصح

قال: (وَوُكِّلَ فِي التَّوَكُّلِ وَقَالَ: وَكَّلَ عَنِ نَفْسِكَ، فَفَعَلَ.

## فالثاني وكيل التوكيل)

لأنه مقتضى<sup>(٢)</sup> الإذن، معنى هذا بمنزلة وكيل التوكيل الأول، وموت الأول وجنوبه ومعرّاه، وقيل إنه وكيل موكل، لأن التوكيل فيه يتعلق بحق التوكيل حتى ولو كان فلا يعزل إلا من جهة [الموكل]<sup>(٣)</sup> وكله وكيل آخر

قال: (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْعَزِلُ بِعَرْلِهِ وَانْعِزَالُهُ).

هذا قد حمله من ثمة كونه وكيل التوكيل فلا يحتاج أن يُعيده، وفي إعاده إيهام أن الخلاف مقصور عليه ويكون وكيل التوكيل مجزوماً به، وليس كذلك ولا بتصور

(١) مخالفة من (م)، وثبت من (س)، وهو موطن في روضة الطالبين (٤، ٣١٤)

(٢) في (م) يقتضي، وثبت من (ت)، وهو موطن لما في معنى المحتاج (٢٢٧/٢)

(٣) مخالفة من (ت)، وثبت من (م)، وهو لازم لإكمال المعنى

(٤) في (ت) عريه، وثبت من (م)، وهو أناس أسيان الكلام، فالكلام عن الإعادة

عند والدي في التحرر لكن لأصح أنه يعزل بعزله<sup>(١)</sup> لا يريد بعزل المؤمن<sup>(٢)</sup> والي<sup>(٣)</sup> وب جعلناه وكيل والوكيل فبعزل بعزل المؤمن أيضاً على الأصح، لأنه فرع من فرع الصرع فرع الأصل بعزل بعزله، وقيل لا يعزل إلا بعزل موكله وهو الوكيل، وبولا هذا التبيه على هذا لكان يقال بأنه لا يعزل بعزل المؤمن على، لأصح، وفي إنباء التحرر سقط لكن<sup>(٤)</sup> التي لا تستر بك تبيه عن ذلك صحتها في المباح<sup>(٥)</sup> فصر لفظه بوجه أن التضمير في بعزله يعود على الوكيل الأول وليس كذلك، ثم رد هذا الإجماع بقوله بأنزاله كي هو في مسح لطلبهاج إن كانت صحيحة فوجه بتعين هذه المسئلة أنه الوكيل الأول من الموكل لا تعزل له.

**قال:** (وإن قال عني، فالتاسي وكيل الموكل).

بحسب الإجماع، وبه عزل أبي شاذ وبمعزل كل مبيع بموت الموكل، حتى أنه

**قال:** (وكذا لو أطلق في الأصح<sup>(٦)</sup>)

لأن التوكيل نص في يولاه<sup>(٧)</sup> التوكيل يولد الموكل فيكون له

والثاني أنه وكيل التوكيل كنصورة الأولى، وكأنه قصد تسهيل الأمر عليه.

(١) التحرر في فقه الإمام الشافعي (ص ١٩٩)

(٢) مباحة من (م)، ونقلت من (د)، وهو مذهب شافعي الكلام، لأن خدمة تصفية

(٣) التحرر في فقه الإمام الشافعي (ص ١٩٨).

(٤) مباح الطالبي (١/ ٦٥)

(٥) في (د)، الأولى، ونقلت من (م)، وهو موافق في مباح الطالبي (١/ ٦٥)

(٦) في (د)، يولاه، والمثبت من (م)، وهو موافق في الهدى (١/ ٢٥١)

قال: (قلت: <sup>(١)</sup> : وفي هاتين الصورتين)

لا يعمل أحدهما الآخر ولا يعمل بالعرف، أما في الثانية قطعاً، وأما في الثالثة

فعل الأصح، وهو سكوت عن هذا الخبر من التصريح ولكنه أراد زيادة بيان

**فرع:**

ذكر الحوري<sup>(٢)</sup> فيما إذا أدّ به أن يوكل رجلاً ومسح وكالة الأول، لا تمسح وكالة

الثاني، وفيما إذا أقر له أن يوكل من أَرادَ أنها تمسح، قال: وفيه نظر، وم أر غيره فترق

بين الحوري وغيره

**فرع:**

إن قال الإمام الفاسي استتبع عني، فعلى، فهو ثبت عن الإمام لا يعمل بعمل

القاضي، وإن قال من بعدك العمل به له، وكذلك، ١٨٢ / إن أطلق فظهور عرص

المعذرة وفي هذه الحالة فارق الوكيل

**فرع:**

لو مضى الإمام نائباً عن القاضي حار بهتمس أن يقاس عليه أن يتمس الموكل<sup>(٣)</sup>

عن الوكيل وكذا ويتمس العرق

**فرع:**

لو أذن لأجنبي ليس بوكيل عنه أن يوكل رده في بيع عبده وأطلق، فهل<sup>(٤)</sup> يجري

(١) ساقطة من (د)، (ث) من (م)، وهو موافق لما في منهاج الطالبين (١) (٦٥)

(٢) في (م) الوكيل، و(ث) من (د)، وفيه بسطيم يعني

(٣) في (د) قيل، و(ث) من (م)، وهو الطالب لسبق الكلام



فيه الاختلاف كالتوكيل، أو يقطع بأنه إما وكل يكون ريداً وكيلاً عن الموكل ؟ مقتضى ما أسلفناه من التعليل بتسهيل الأمر عليه

الثاني وينتد عليه [له] إذا قل عن مملك لا يصح، أو يصح ويعمل وكيلاً<sup>(١)</sup> للمخاطب<sup>(٢)</sup> بطريق الاستزمام.

والأول لروح، بخلاف ما إذا كان عي، فإنه توكيل في التوكيل خاصة، وهذا نعم لا نقل و خاصه أنه حيث يقول عن مملك أو يطلق ويقتضيه عليه، فالمرص تسهيل الأمر على التوكيل، وحيث يقول عي، أو يطلق ويعمله عليه، فالمرص يركله في التوكيل كتوكيله في البيع وسائر التصرفات، ويقاس بهذا ما إذا أيد الإجماع<sup>(٣)</sup> ٢٣٩/ لمن ليس بقاص أن يولي قاصياً.

**قال: ( وحيث جَوَزْنَا لِلْمُوكِّلِ التَّوَكُّلَ يُشْتَرَطُ أَنْ يُوَكِّلَ أَمِيحاً )**

حماية لمصلحة الموكِّل، وعن البحر وجه أن يجوز أن يوكل ساق<sup>(٤)</sup>

**قال: ( إلا أن يعين الموكل غيره )**

فيستفي نعيه، نعم هو عيِّم لو قيل يستق النعي و جهلة الموكل فيستفي أن بأن فيه خلاف كما إذا وكله شراء مُعَيِّي وكان مُعَيِّباً، وقد سبق، ومقتضى الأصح أن يُعتمد إطلاق الموكِّل فيجوز

(١) في (ت) يخصص، والجب من (م)، وهو المذهب، لسيق الكلام.

(٢) ماقلة من (ت)، وشئت من (م)، ويعني واحد.

(٣) في (م) موكلا ومكثته وهو المصاحف.

(٤) في (ت) للمعاصفة، والمكثت من (م)، وبه يستقيم المعنى.

(٥) حماية للمصاحف (٤٩/٥)

ولو قال وكل من شئت، فقد ذكر وانى الكساح فيها إذا قالت<sup>(١)</sup>، زوجهي من شئت، أنه يجوز تزويجها من الأكماء وصيرهم في الأصح، وقياسه أن يكون هت كذلك، فجري الخلاف في صورة التعميم، ويكون الأصح عدم الاشتراك وهو يراد عمل غيره منهاج والشرح، لأنه إنما اشترى التعميم، والتعميم ليس بتعريف

**قال:** (ولو وكل أمينا فسحق لم يملك التوكيد عزلة في الأصح، والله أعلم).

هو، موكل  
للموكل  
الأمينة بعد  
فسق

(أطلق الرعي الوجهين، وقال المصنف في الروضة)<sup>(٢)</sup> أنفسها المص<sup>(٣)</sup>، وصرح بتصحيحه هذا، والذي أقول إنه حيث جعله وكيلاً لموكل له عزله بكل حال، وحيث جعله وكيلاً لموكل فالتقول بأن للوكيل عزله لا وحده، ولكن ينبغي أن يكون أو جهان في أفعاله بالسحق ويكون الأصح الاعتزال كلفاصي، وكعزل الرهن إذا فسق

### شرح

وكل اثنين لم يجر لأحدهما أن يتصرف بالتصرف إلا أن يجمع الموكّل ذلك إليه، وفي وجه أنه إذا وكلها باحفظ خبر لأحدهما أن يسلمه للأخر ليتصرف بحفظه، وأخرى منه في التوكيلين بالخصوصية أن لأحدهما أن يستأجر<sup>(٤)</sup>ها.

(١) في (م) قال، ولكتبت من (ت)، وبه يستقيم معنى.

(٢) في (م) (أطلق مصنف الوجهين، وقال الرعي في الروضة) وهو خطأ والصواب ما أثبت من (ت)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٢١، ٣١٤)، والروضة مدفوي وليست للروضة.

(٣) روضة الطالبين (٤/٣١٤).

(٤) في (ت) يتد بها، ولكتبت من (م)، وهو يلزم لسباق الكلام.

## قال (قاضي).

ما معنى كان في الوكالة بالصفة وهذا الفصل بلو كلمة التقية

قال: (قال: يع لشخصي معين أو في زمن<sup>(١)</sup> أو مكان معين معين<sup>(٢)</sup>). في (الشخص والرسم)<sup>(٣)</sup> قطعاً مضافاً، وكذا في المكان إن ظهر غرض بأن كان الراسبون<sup>(٤)</sup> فيه أكثر، أو التقى فيه أحود أو بها عن غيره حين لم يكن عرض ظهراً ولا جهاد، فالأصح عند ابن القطان<sup>(٥)</sup> وصاحب التهذيب<sup>(٦)</sup> والرافعي في الحرر<sup>(٧)</sup> أنه كذلك، ومعنى<sup>(٨)</sup> يؤمن أمر من أن لا يجوز فيه ولا بعده، وهذا مقتضى عمله في البيع والعتق وحوهما، وكذا في الطلاق على الأصح، وعن اللطفي<sup>(٩)</sup> أنه إن طلقها قبله لم يقع وإن طلقها بعده يقع<sup>(١٠)</sup>، وقيامه أن يأتي

(١) في (م) زمان، وثبت من نسخة، وهو موافق لما في نهاية المحتاج (٥/٤٦١)

(٢) في (ت) (في الزمان والشخص)، وثبت من (م)، وألغى واحد

(٣) في (ت) الرعيون، وكتب من (م)، وهو التصحيح إعراباً، فاسم كان مرفوع وليس منصوباً

ينظر كذلك روضة الطالبين (٤/٣٠٥)

(٤) أحد من محمد بن أحمد، أبو الحسن، ابن القطان البغدادي، آخر أصحاب المذاهب الأربعة، قال

المحقق البغدادي هو من كتب الشافعي، وله مصنفات في أصول الفقه وفروعه، توفي حادي

الأول سنة ٣٥٩ هـ ينظر طبقات الفقهاء (١/١٢٦)، طبقات الشافعية (١/١٢٤)

(٥) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤/٦١٩)

(٦) الدرر (ص ١٩٧)

(٧) في (ت) معين، وثبت من (م)، أنه يستقر المصير

١٨ عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، أبو القاسم، المدني، انتهت إليه رئاسة المذهب

بعده، توفي سنة ٣٧٥ هـ، وتأثر بك صحيح الراد من قرى أصحابه

ينظر طبقات الشافعية (١/١٤١)، التوفيق الخالص (١٨/٣١٧)، تاريخ بغداد (١٠/٤٦٣)

٩١ معنى يحتاج (٢/٢٢٨)، معنى الطالب في شرح روضة الطالب (٢/٣٧٦)

في الحق

وبو قال: أتفق هذه المزامع عن أبي في رمضان فأصفاها عليهم في سؤال خمس

**قال:** (وفي المكان وجه إذا لم يتعلق به غرض).

يُجزم به صاحب النسيب وعبر ما وسبه القاضي أبو الطيب إلى<sup>(١)</sup> النص، وأما  
في الأم في الرمز<sup>(٢)</sup>، وذلك هو المختار عندي، ومن صرح به الغزالي<sup>(٣)</sup> والتولي<sup>(٤)</sup>  
والرويان<sup>(٥)</sup> [١٠].

وبحل الخلاف إذا لم يُقدَّر النص، فإن قال: مع في سوق كذا، مائة فباع بها في غيره  
صحيح قطعاً، وهو ظاهر إذا قلنا إنه يجوز بيع ما مع رابع بطريفة، فإن قلت وهو  
الأصح، فيبني التقيين لاحتقال أن يكون فيه زيادة

وبو قال: مع بلد كذا، فهو كذا لو كان بيع في سوق كذا، باني فيه التخصيل المذكور،  
بأنه<sup>٦</sup> يكون مع ما يامل من ذلك البلد<sup>(٧)</sup>، نص عنه، قال الرافعي لو يكون النص

(١) النسيب (١٠٩/١)

(٢) في (ن)، (ي)، (و)، والكتب من (م)، وبه يستقيم النص

(٣) الأم (١٤٢/٣)

(٤) التولي (٢٩٣/٣)

(٥) تسمية الإمامة عن أحكام مروج الدين (مخطوط) (٥ - ١١٤)

(٦) روضة الصالحين (١ - ٣١٥)، معي، المحتاج (٢/٢٢٤).

(٧) سابقة من (ن)، والكتب من (م)، وهو متضم للنص

(٨) في (ن)، (ي)، والكتب من (م)، وبه يستقيم النص

(٩) الأم (٣٢/٣)

مضموناً في هذه الآية<sup>(١)</sup>

**قال (أبو قال، بيع بمائة ثم يبيع بأقل).**

والمراد<sup>(٢)</sup> بغيره<sup>(٣)</sup>، وليس كالأطلاق حيث قلنا: يبيع ما يتعين به<sup>(٤)</sup>، والعري<sup>(٥)</sup> أن ذلك يسمى ثمن المثل وهذا لا يسمى مائة

(١) في (ت) بند، وثلثت من (م)، وهو ما انفرد به في شرح العرير شرح أبو حنيفة مطبوع مع المجموع (١١/٤٦)

(٢) مصدر المثل.

(٣) في (ت) و(أ) وقال، وثلثت من (م)، وهو موافق لما في الخواري الكبير (٦/٥٤٣)

(٤) القيراط واحد، وزن المذهب، لأحجر الزكينة، والقيراط هو الاسم العربي بزيادة العزة الحروف، خاصة؛ وقد لاحظ المصنف أن هذه الأمور متشابهة في الوزن، فاستعملها كمراد للمؤثرات الصغيرة، أحدهم عصبان المرمية، ويرى الضعيف ٢٠٠ من المخرامه أي أن المخرام يساوي عنه مرمية تماماً، ويستخدم الآن القيراط لتعريف عن نسبة المذهب في نقل بورب، أمدهر ٣٨ قيراطاً، وقال يصفى من الذهب خالص، فبال أنه ذهب ٢٤ قيراطاً وفيه بعد أصعب، في ذهب تسعة مائة أخرى، ذهب يسبها فيه ٢٥، أي يصبح بالذهب ١٨ قيراطاً من ثلثه خالص، أو حصة ذهبه ١٨ قيراطاً وعن نسبة الذهب في الشهور هذه خرجت نسبة الذهب الخالص في الخي<sup>(٦)</sup> وهو المعروف الذي يبيع عنه بالذهب

المصدر موقع الشبكة الإسلامية، الرابط

<http://www.al-shia.com/html/ara/books/maqadir/a.html>

ويظهر كتاب العرب (٧/٣٧٥)، مختار الصحاح (١/٦٢١)

(٥) ما يتعين به أي ما يتعين الدس في مثله مأخوذ من العن، وهو الخساع وتعرفه ما يجري بينهم من الزيادة والنقصان ولا يتصور فيه، وما لا يتعين الناس فيه هو ما يتصرف فيه من التصرف في التبعات.

ينظر التعريف للبدوي (١/٥٣٤)، التعريفات لشمس جلي (١/٦٠٧)، مادة البعلة (١/٦٦١).

(٦) في (ت) القيراط، وثلثت من (م)، وفيه يستقيم معنى ينظر معني، يحتاج (٢/٦٢٨)

[قال<sup>(١)</sup>]: (وله أن يزيد).

وعن الصادق حكاية وجه شاذ بضمه<sup>(٢)</sup>، وهل به البيع بائة وهناك راعب بريادة؟ وجهان، أحدهما عند التنوين<sup>(٣)</sup>، لأنه مأثور لا احتياط، والآخر كبيع في جميع ما ذكرناه، وهذا وكله في شراء عدد بائة فاشترته ما أكثر لم يجر سوء سوى أم لا، وعن أبي سعيد أنه يصح للموكل بالقتل المأثور فيه والوكيل صامس بريادة من ماله<sup>(٤)</sup>.

قال: (إلا أن يصرح بالإنهاء).

فتمنع الريادة، هذا هو المشهور، وحكى الإمام عن صاحب التقریب أنه لو قل بيع بائة ولا ترد هرا، واشتر هذا العدد بائة ولا تنقص فتقص، فهي صحيحة وجهان<sup>(٥)</sup>، قل والوجه أن يقال، إن أمي ما هو مص في البيع لم يعد لمخالفته، وإن احتمل أن يريد أنه لا يملك نفسه في طلب الريادة والنقص انفع التخصيص.

فروع

لو قال بيع لزيد بائة لم يجر أن يبيع لغيره ولا أنه ما أكثر منها قطعاً وإن كان هناك راعب لأنه ربي قصد إرفاقه.

ولو<sup>(٦)</sup> وكله في شراء هذا العدد من فلان بائة حاز أن يشتريه منه بـ ١٠٠

(١) منقطع من (است)، والثابت من (م)، وهو المصواب لأنه من من مباح الطالين (١٦٥/١)

(٢) فتح المبرر شرح الوجوه (معجم مع المجموع) (١٦/١١)

(٣) روضة الطالبين (٤/٣١٦)

(٤) اختاري الكبير (٦/٥١٩)

(٥) روضة الطالبين (٤/٣١٦)

(٦) في (م)، و (ب)، والثابت من (م)، والمعنى واحد والثابت موافق له في معني الصحيح (٢٢٨/٢)

## فرع:

قال مع بائع ولا تبع بائع وخمس، [فيه بيع سبعمائة وثلثمائة وثلثمائة وخمسين ولا بيع بائع وخمسين<sup>١</sup>، وفيها عوفها وحهان، أصحهما عبد الرأفي<sup>٢</sup> البيع<sup>٣</sup>

## فرع:

قال مع بألف درهم، فباع بألف دينار لم يجر، وفيه احتياج للعراقي حاشي<sup>٤</sup>، وعمل هذا الاحتياط للعرض، فسوي فيه ألف دينار، وقال الرافعي منه أن يكون منه<sup>٥</sup>، قلت<sup>٦</sup>، وقد يفرق، وبالحكمة لا يكر الاحتياط فيها، ولكنه في النقد أظهر

**قال:** (ولو قال: اشتر بهذا الدينار شاة، ووصفها، فاشترى شاتين بالصفة، فإن لم تساو واحدة/ م ٢٤٠ ديناراً ثم يصح الشراء للموكل). لأن لم يحصل مقصوده.

**قال:** (وإن ساوته كل واحدة فالأظهر الصحة وحصول المثل فيهما للموكل).

سواء اشترى بهما من الدينار لم في النعمة لحديث عمروة المتقدم أول الباب<sup>٧</sup>، ولأنه حصل ما حله الموكل وراد خير قصير كما لو اشترى واحدة بمصعب دينار

(١) سابقة من (م)، والكتب (ت)، وهو موافق في حاشيتي الشراء (١٥/ ٣٣٠)

(٢) فتح القدير شرح الوجيز (مطبوع مع مجموع) ١/ ٤٤٨

(٣) الوسيط ٣/ ٢٩٤

(٤) فتح القدير شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١/ ٤٨٨)

(٥) في (م) قال، والكتب من (ت)، وهو موافق مع أسلوب السبكي في الثالثة

(٦) صبر فخرهم، ينظر ص ٢٠٨، هامش<sup>١</sup>

[والثاني، لا تقع الشائتان للموكل، ويظهر من اشتراكهما في النعمة للموكل واحدة  
 نصف ديناراً<sup>(١)</sup> أو لأخرى للموكل وينبذ على الموكل نصف دينار، وطاهر كلام  
 صاحب التنبيه أن حال يتفرع على ذلك<sup>(٢)</sup> وذكره أبو علي الطبري في<sup>(٣)</sup> الإقصاص  
 احتياطاً من حد نصه<sup>(٤)</sup>، والذي ذكره عن الأصحاب وذكره المصنف عن هذا القول أن  
 للموكل<sup>(٥)</sup> أن يتفرع الثانية منه ويعرر العقد فيها لأنه عقد العقد له، وخبره جامعة  
 على وقف العقد وهو الفهر، وخبره أن سريخ بأن اقتراح ملك الغير يعبر احتيازه  
 يجرى لتعلقه بمكة كما في لشعبة، وهاتان أولى لأن الوكيل أصعب العقد إلى موكله  
 وهذا توجه بعيد، وفي قول شاذ لا يصح الشراء للموكل في واحدة منه، بل يقعد  
 للوكيل، وإن اشترى بمعين المدينار، من فلان / ت ١٨٣، العقود توفقت، فإن شاء  
 الموكل أحدهما بالدينار، وإن شاء اقتصر على واحدة ورد، لأخرى على يافته، وإن  
 قصد العقود لا توقف بطل في إحدهما وفي الأخرى قولاً غيري الصفعة، قال للتولي.

(١) سابقاً من (ت)، وهو مذهب لتمام المسمى

(٢) التنبيه (١/١٠٩)

(٣) في (ت) يرضى، والثبت من (م)، وهو لازم لتمام المسمى

(٤) في (ت) الإقصاص، والثبت من (م)، حيث أن كتاب أبي عن الطبري الإقصاص وليس الإيضاح،

وهو ما ذكره بعد حديث صاحبنا يظن (ص ١٢٧)، ويظهر من ذلك أن الشبهة (١/١٦١)،

مذهب الشافعية (١/١٢٧)

(٥) معني المحتاج (٢/٢٢٩)

(٦) في (ت) للثابت، والثبت من (م)، وهو موافق في روضة الطالبين (٤/٣١٨)





فروع<sup>(١)</sup>

قال بيع عدي مائة درهم، فباعه مائة وعبد أو ثوب بمساوي مائة، ومن القولين بانزيب على مسألة الشافعي وأول بائع، لأنه غنل عن الحس، وإن أبعك فبي المصل لغير الحس أو في الجميع مولان، وإن قلنا في المقابل قال النووي<sup>(٢)</sup>: لا خير، والمشتري إن لم يعلم الخال وله الخير وإن علم فوجهه، ولو باعه مائة درهم وديار، فبطل عن الخلاف في مائة ونوس، وقطع ابن الصباغ بالنصحة لأنه من جنس الأثمان<sup>(٣)</sup>.

قال النووي ويبيع أن يكون الأصح في الجميع الصحة<sup>(٤)</sup>.

**قال:** (ولو أمره بالشراء بمقايير فاضري في الدمة ثم يقع للموكل).

لأنه لا ينسخ تلف ما عتبه الموكل ويلزمه غيره، والشراء بعينه بخلافه، وصورة لمسألة أن يقول: اشتر بعينه، هو قائل: اشتر هذا ولم يقل بعينه، ولا في الدمة قال أبو علي الطبري: مقتضاه الشراء بعينه، هكذا رأيت في الإصح وهو سلم القائل: اشتر كذا، ولم يقل بعينه ولا في الدمة فوجهان أحدهما. ونقله الماوردي عن أبي علي الطبري، أنه كما لو قال: بعينه، لأن مزية التسليم تُشعر به<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ات) قال: والكتب من جاء وهو الصواب لأنه ليس من منس الحاجة

ينظر، منهاج الطالبين (٦٥/١)

(٢) نسخة الإمامة عن أحكام فروع الديانة (مخطوطه) (١٥٠ ر ١٤٠)

(٣) انشغل في دوح الشامية (مخطوطه) (١٧/٢)

(٤) روضة الطالبين (٣٢٠/٤)

(٥) لم أجده في النووي، ووجدته في روضة الطالبين (٣٢٤/٤)

وأظهرهما: عند الرافعي: أن الوكيل<sup>(١)</sup> يتجرب بين أن يشتري بعينه أو في الذمة<sup>(٢)</sup>  
وقيل إن الرفعة مدني الوجهين عينا إذا قل اشترى هذا<sup>(٣)</sup>، وهو غلط لأنه عراه إلى  
الرافعي ولين أبي حنبل<sup>(٤)</sup> وليس فيها إلا هذه الصورة، الثالثة

**قال: (وكذا عكسه في الأصح).**

أي إذا سَلَّم<sup>(٥)</sup>، الألف، وقال: اشترى في الذمة وأتقد الألف في ثمنه، لم يكر له  
الشراء بالعين في الأصح، لأنه قد يقصد شراؤه على وجه يَسَلَّم له وإن تلف الثمن  
والذي له، لأنه إذا حيزاً حيث لم يُكرَّم دمنه، وصححه الروياني<sup>(٦)</sup>، (وقال على  
هذا)<sup>(٧)</sup> يقع لعموكل، وعن الأول لا يقع به ولا لعموكل  
وبذا اشترى في الذمة كما أمره فتلف الألف قبل تسليمها عند الشراء، فهل يقلب

(١) في (ب) الوكيل، والثابت من (م)، وهو منسوب لسياق الكلام.

(٢) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١ / ٥٠).

(٣) إنباط الطائير (٣ / ٨٨، حاشية الجمل عن شرح الشهاب (٣ / ١١٦).

(٤) أبو سعيد عبد الله بن أبي السري محمد بن حبة الله بن أبي حنبل ومنه التبعي، حديثي ثم أبو حنبل،  
فقيه الشافعي، الذمة بشرط الدين، من أعوان الفقهاء وفصله حصره، صيف كتابا كثير في  
الذهب منها صفة المذهب من مذهب مذهب، وكتاب الاختصار، وكتاب الفقه، وكتاب الفريضة  
في معرفة الشريعة وغيرها من الكتب، ولد سنة ١٩٤ هـ وبني إليه الثلاثة مائة عشرة من شهر  
رمضان سنة ٥٨٥ هـ.

بخر وذهب لأحمد وأبى أحمد الرضا (٣ / ١٥٣، طبعات الفقهاء الشافعية (١ / ٥١٣).

(٥) في (م) اسلم، وطلب من (ش)، يعني واحد، رافقت موافق في الوسيط (٣ / ٢٩٨).

(٦) مشي الخراج (٢ / ٢٢٩، نهاية المحتاج (٥ / ٤٧).

(٧) في (ن) فعل هذا، والفتن من (م)، وهو منسوب لسياق الكلام.

العقد إلى الوكيل وينبغي للموكل وعليه مثل الألف؟ أو يحير الموكل؟ في ذلك أوجه، ولو تشتت قبل الشراء ثم اشترى مهن يقع له أو للموكل؟ فيه الوجهان الأولان، وهو لم تشتت ولكنه سلم غير ما من ماله فهو منصرف و يرى الموكل من الثمن ولا يرجع عليه بشيء ويجب عليه رد الألف المؤبدية.

في الفسخ

**قال:** (ومتى خالف الموكل في بيع ماله أو الشراء بعينه فتصرفه باطل). أي بيع مال الموكل على وجه غير المأذون فيه أو اشترى بعه على وجه غير المأذون فيه.

الموكل

الموكل في

البيع أو

الشراء

**قال:** (ولو اشترى في الدعة ولم يُسم الموكل وقع للوكيل).

لأنه كالأحبي يشترى لغيره ولم يُسمه، وهكذا الحكم في مباحث الثلاث على الحديث أما إذا جازاً وتُفقد العقود صح مع ماله والشراء معه موقوفاً على الإحرة وكذا وقوعه له إذا اشترى في النعمة

**قال:** (وإن سُمِّه فقال البائع، بعثك. فقال. اشتريت/ ٢٤٦/ ففلا)

بكنا في الأصح)

لأن تسمية الموكل غير مُعتبرة في الشراء، فإذا سُمِّه ولم يكن مصرف العقيد إليه صار كأنه لم يسمه

والثاني يطل العقد رأساً، لأنه صرح بإحصائه إلى الموكل وانعكس إيقاعه عنه فلعوا، وعما القولان في أنه إذا نُقِلَ الخصوص هل يُطل العموم أو لا؟ وقد عرّج كثيرة هنا منها، وشرط حرين الخلاف أن يكون التصريح في حطب البائع كما عرّج للمصنف وإلا فسيأتي

**قال:** (وإن قال: بعثت موكلك ركباً، فقال: اشتريت له فاللهيب بطلانه).

لأن الباع لم يخاطب المشتري بالبيع والمخاطبة بين المتعاقدين في البيع معتبرة، لأن أحكمه تنطبق بها من الخير وغيره، بخلاف الكاح يتضح من الوي ووكيل الروح على هذه الصيغة، بل لا يصح إلا بها لأن الترويج للموكل لا [للوكيل] <sup>(١)</sup>

ولو وكنه في ترويج ماله لرب، فروحها وقلة وكيل ربه، صح

ولو وكنه في بيع عنه لرب صحه لو كيله لم يصح لما ذكرناه

ولو كيل في قود الهبة يجب أن يُسَمَّى موكله <sup>(٢)</sup> ولا يرفع له، ولا ينصرف الهبة

لأن أنواع قد يقصد التبرع عن المذهب دون غيره، والشراء المقصود منه العوض، وصيغته الإيجاب في هبة وهناك لو كلك، يعتبر فيه الخطاب كالبيع لأجل تعلق

الأحكام بها، وصيغة الخطاب المتفق على صحتها في البيع أن يقول أنباع بعثك

موكلك، فيقول اشتريت، أو يقول الوكيل اشتريت لو كلي، فيقول بعثك، أما لو قال

البائع بعثك، وأطلق، فقال: اشتريت لو كلي، وسماه قسي صحه العقد وجهها،

أصحها النسخة، وهو قال: بعثك لنفسك، وإن كنت تشتره للغير فلا بحث، لم يصح،

قال ابن الرقعة، قال: وهو وجد هذا الشرط قبل العقد، ثم قال: بعثك ففعل وموى

موكله صح عن الأصح.

ولو قال: بعثك، فقال: اشتريت وموى موكله صح [عن الأصح]، ولو قال: بعثك

(١) ساقطة من (ت)، وثبت من (م)، وقد يستقيم للمضى

(٢) ساقطة من (م)، وثبت من (ت)، وقد يستقيم للمضى

ونوى، فقال اشترى ونوى موكله<sup>(١)</sup> صح ولو لم ينو وقع له، وقال أبو حنيفة، يقع موكله<sup>(٢)</sup>

به الوكيل

به امانة ولو

قال: (ويؤيد الوكيل بد امانة وإن كان بجميل).

المالك

قال: (هذه تعدى ضمن).

كسائر الأمان إذا تعدى، سواء كان تعديه بآية الثبوت وبركوت الدابة ووطئه الحارثية وجعله مالاً في غير جزر<sup>(٣)</sup> وما أشبه ذلك ولا يضمن بالتعدي القولي "كالباع يسور ثمن لثقل من غير تسليم وفيه إذا أوصى بالوديعة إلى غير أمين، وجه في الحارثي أنه يضمن إن تلف قبل موته لأنه سألته عليها بالإيصاء، وهل يُجْعَلُ إيصاءه ما وكل في يده مع قدرته على البيع تفريطاً حتى يضمن عند التلف؟ وجهان، أظهرهما صد القاضي حين أنه لا يضمن، لأنه لا يجب عليه امتثال أمره

قال: (ولا يتعزل في الأصح).

لأن الوكالة إذن في التصرف، والأمانة حكم يترتب عليها، ولا يلزم من ارتفاع هذا

(١) سألته من م وثبتت منه وأنه يستقيم للمع

(٢) بدائع الصالح (٥/ ٣٠١)

(٣) المحرر طحاوي الأمين ويستعمل في حصة المثل من الأموال أكثر، وأخر من يستعمل في الأصغر أكثر.

ينظر التعليقات (١/ ٢٧٦)، تحرير الأمان النبوي (١، ٢٠٦)، كتاب الكليات (١١/ ٤٠٩)

(٤) في (م) النقل وثبتت من (م) وأنه يستقيم للمع

أحكم بطلان أصل العقد، كي لا يبطل الرهن بالتعدي<sup>(١)</sup>، بخلاف الوديعة فإنها أتمت  
محض<sup>(٢)</sup>، فتزول بالتعدي، فعلى من يبيع تصرفه، وإذا ما عا وسلم رال عنه المصداق،  
ولا يبرول سجد البيع في الأصح، ت ١٨٤/١، والتمس الذي بنفسه لا يكون مضموماً  
عليه، ولو ردّ للمشتري المبيع عليه يعيب عاد الضمان

ولو دفع إلى وكيله درهم ليشتري به شيئاً تصرف فيها على أن تكون فرساً عنه  
صار صامناً، وليس له أن يشتري بدموكل بذراهم نفسه ولا في هذمة، ولو فعل كان ما  
اشتره له نفسه، ولو هانت الدراهم التي تصرف فيها إليه فاشترى بها للموكل فعلى  
الخلاف في إعراله بالتعدي، صحيح في الأصح ولا يكون ما اشتره  
مضموماً عليه، [ولو رد ما اشتراه يعيب واسترد الثمن عاد مضموماً عليه]<sup>(٣)</sup>، ومعنى  
طالب الموكل الوكيل برده ماله بعه الحلية، فلو امتنع صمّن، ولو أحرع عن مثل أنه  
كان في الختام أو مشعراً لظلم فلا عصبين والمشهور من كلام الأصحاب أنه لا  
صمّن أيضاً، ونقل الغزالي عن الأصحاب أنه لو تلف في هذه الهدية صمّن فيها حار  
التأخير لغرض نفسه بشرط سلامة العدة<sup>(٤)</sup>.

(١) فاعلم، بحر البحر الرائق ٨٠ (٢٧٦)، البداية شرح البداية (١٣٠)، بين المخطوط (٦٧/١٠)

جميع الضمانات (٢٧٣/١)

(٢) فاعلم، بنظر الإقناع منشئ (٢/٢٢٦)، نهاية الترمذ (١٠٢٥٣)، أسس المصالح في شرح رومن

الضمان (٢/٢٦٦)، حاشية قليوبي (١/١٣٤)

(٣) ملاحظة من (م) أو ثقت من (ت) وهو موافق في روضة الطالبين (٤، ٣٢٦)

(٤) التوسيط (٣/٢٠٢)

عقود  
المعقود  
بالوكيل  
دون الوكيل

**قال:** (واحكام المعقود تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الترتيب والروم العقد بمصارفة المجلس والتفانض في المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل).

صغر الرافعي الكلام في الفقرة بأصدين هذا أحدهما، والأحكام المذكورة متفق عليها، وكذا قبض رأسي [قال]، السالم والفسح بغير المجلس وغير الترتيب من التفتاه، حتى لو أراد [الموكل] (٢) لإجارة كان للوكيل المصح، بخلاف غير العيب فإنه لا رد للوكيل إذ رضى الموكل، لأنه يدفع الضرر عن الملك وليس متوطاً بمصم المتعاقبين، والأصل الثاني إذا اشترى موكله ما وكل فيه بعين مال موكل ولا خلاف أن الملك يقع للموكل ابتداءً.

وإن اشترى شيء (٣) في الدمة، فهل ثبت للملك الموكل ثم انتقل للموكل أو ثبت للموكل ابتداءً؟ [وهو وجهان، أصحهما أنه يثبت للموكل ابتداءً]، كما لو اشترى الأب بالفضل، يثبت للملك بطلان ابتداءً، ولأنه لو ثبت للوكيل لكان عليه أن يرد إذا اشترى موكله ولا يحتق. قال القاضي حسين: إن أضاف إلى الموكل فلهذه أنه لا يقع

(١) ساقطة من (م)، وثبتت من (ت)، وهو لازم لتمام المعنى

ينظر الفتاوى العنقية الكبرى ٢/ ٢٣٧، حاشية البحر مني ٢/ ٤٠١، حواشي الشرحي (٥/ ٥)

(٢) ساقطة من (م)، وثبتت من (ت)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٢٢٧)

(٣) ساقطة من (م)، وثبتت من (م)، هو مناسب سياق الكلام وقدره في (إقبح مشري ٢/ ٣٣٨)

(٤) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى



الوكيل، فإن لم يُضف موجهه، ومن ذلك / ٢٤٢ / تأتي ثلاثة أوجه، أو لأصح أنه يقع لموكل ابتداءً، قال القاضي والقولي، وبغير المسألة، الماتل خطأ، من عليه الدية ثم نُشَقِّلُ<sup>(١)</sup> إلى العاقلة أو عن العاقلة ابتداءً؟.

**قال: ( وإذا اشترى الوكيل طالبه البائع بالثمن إن كان دفعه إليه الموكل )**

سواء اشترى عبده أو في الدمة، وقد أطلقوا هذا الحكم وجرموا به، ومن خلاف ميا إذا لم يصر عن سيده، وحيث يصر أو قلنا، يجوز بالإطلاق، وهو الأصح، ينفي أن يُقَدَّرَ إذا لم تُعْصِ المصلحة به عن أحد لأوجه التي ستأتي تكون مطالبه مما بالثمن اندي وقع اشتراء عبده من جهة أنه يملكُ البائع، ويجب عليه التحلية بينه وبينه لا التسليم، ومطالبته بما سلمه إليه البائع لينفذه في الثمن إذا كان الشراء في الدمة من جهة أنه وكيل في تسليمه، ولا يلزمه ذلك، بل هو غير بد شاء سلمه وب شاء رده عن صاحبه ليحصل التسليم من جهته، أما إذا قلنا بتعلق المصلحة بالوكيل فالمطالبة متوجهة لا محالة.

**قال: ( ولا فلا إن كان الثمن مُعَيَّنًا ).**

لأنه ليس في يده، وحق البائع مقصور عليه، وليس كونه خارجاً عن يد الوكيل مانعاً من صحة البيع إذا لم تكن يد حائلة

**قال: ( وإن كان في الذمة طالباً إن انكروا كونه، أو قال، لا أصمها )**  
لأن العاهر أنه اشترى لنفسه والعقد معه

(١) ساقطة من (سواء) والجب (م)، وبه يستقيم لمي وهو موافق لما في الهدى (٢/ ٢١٣)

**قال:** (وإن اعترف بها طائفة أيضاً في الأصح كتب مطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن والموكل كصكيل)

لأن العقد للموكل والوكيل فامل وأكر ما لم و خير ما الباق في مطالبه من شاء  
مبه، وحكم رجوع الوكيل على موكل وشروط الرجوع إذا عزم ومطالبته بحليصه  
قل العزم كما سبق في الضمين

والوجه الثاني أن المطالب لموكل لا غير، (لأن الموكل سوي ومُعَيَّنٌ)

والثالث<sup>(١)</sup> أن المطالب الوكيل<sup>(٢)</sup> لا غير، لأن أحكام العقد تتعلق به ولعقله من  
حملة الأحكام، وكشف حقيقة هذا الوجه وتعميره بحث في نظر

فقهاء وبالله التوفيق ذكره، فيه تنزيهين

أحدهما<sup>(٣)</sup>: أن المالك انتقل من الجائع إلى الوكيل بالثمن، ثم انتقل من الوكيل إلى  
اموكل بمثل ذلك الثمن، يُعَدُّ كأنه باعه بيعاً آخر، وعلى هذا للوكيل أن يُطالب بموكل  
قبل أن يُعزَّم.

والثاني: تسري الوكالة سرمة المأجور عليه الذي لا ثمن عليه، ويُعَدُّ كأن الثمن لزم  
اموكل وأحال<sup>(٤)</sup> به على الوكيل، ومثل هذه الحوالة ما فيها خلاف من سراً المأجور

(١) ساقطة من (م)، والثبت من (ب)، وهو ما حقق في معي صحيح (٢، ٢٢١) ومبه صحيح

(٥١ / ٥)

(٢) في (م) لثمن، والثبت من (ب)، وهو الصواب من حيث الترتيب

(٣) في (م) للموكل، والثبت من (ب)، وهو لئلا يلبس الكلام

(٤) ساقطة من (ب)، والثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٥) في (م) احتال، وثبت من (ب)، وهو الصواب من الحوالة

لمجرده، أو لا؟ والأصح عند الرافعي لا يبرأ<sup>(١)</sup>.

[والثاني يبرأ<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا يصح<sup>(٣)</sup> هذا السري، فإن التصريح على أن المظالم الوكيل<sup>(٤)</sup> وحده ولا شيء على الموكِّل، [وعلى هذا هل لوكيل مطالبة الموكِّل قبل أن يُعزَّم؟ وجهان حاربان في<sup>(٥)</sup>] مثل هذه الحوالة المذكورة إذا ثبت ببرأه المجلِّل، والأصح في الحوالة على هذا التصريح بالمظالم، ومقتضاها أن يكون هذا كذلك تفرعاً على هذا التسري أيضاً، فليكن هو الأصح على الوجه الثالث ونستريح من كل إشكال، والرافعي - رحمه الله - حرم في الحوالة إذا قل: يبرأ المجلِّل بالمظالم، وقال هنا: الأصح أنه لا يُظالم، وأعرض<sup>(٦)</sup> عن السريين جميعاً، وقد تطلَّعتُ له تريباً ثالثاً فلم أحده إلا طرفين مشكَّلين.

أحدهما أن يُقصدَ الوكيل بالشراء لسوكل مُقرَّبٌ به مقياس الشمس في الدعة واشترى به به، وعلى هذا لا يبرج قبل التَّزَمُّد لأن القصد الحقيقي فيها أقرصه لم يوجد وإن قُدِّرَ لورود العقد عليه، وإذا عرِمَ قُدِّرَ تَأَمَّلَ فيص الموكِّل في من قصص البائع والثاني لا يُقصدُ إقراضاً أصلاً، بل يكون الوكيل اشترى لسوكل سهل يصسه كما

(١) ساقطة من (م)، والثابت من (ت)، وهو يستقيم بعض.

(٢) فتح المبرر شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١٠/ ٢٣٩).

(٣) ساقطة من (ت)، وثبت من (م)، وقد يكمل بعض.

(٤) في (م) أهل يصح، وثبت من (ت)، وهو مذهب السابق الكلام.

(٥) في (ت) الموكِّل، وثبت من (م)، وهو مذهب السابق الكلام.

(٦) ساقطة من (ت)، وثبت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٣٢٠).

(٧) في (ت) عترض، والثابت من (م)، وقد يستقيم بعض.

يُجْحَى عن ابن سريج أنه جوزه، فهذه أربع سريلات يُنظر فيها وإذا عزم فقد اتفق  
الأكثر من ابن الرجوع شرط أوله بشرط، وقال الإمام المذهب التقصع به وألا يصرح المبيع  
عن أن يكون مملوكاً لعمو كل بالموصل، وفي ذلك تغير لو صبح العقد، قال الرافعي:  
«فيس تسببه منزله المَحْبَب عليه»<sup>(١)</sup> الذي لا تقي فيه، هو الخلاف المذكور هناك في  
أنه هل يشترط في الرجوع أن يكون لأحد من الأذن وشرط الرجوع<sup>(٢)</sup> أم لا؟

قلت: وهل لتسبيل الرابع سمي أن يأتي وجه أنه لا رجوع أصلاً، وقد حكاه في  
الوسط<sup>(٣)</sup>، والمشهور أنه لا فرق في حريته لأوجه الثلاثة بين أن يُصرح بالسفارة  
أو لا، فَرَعَ مَرَّعَه ابن سريج عن الأوجه، بد سَلَّمَ درهم إلى الوكيل ليصرفها في الشئ  
المكترم في الدعة، فعزل ثم ردها البائع بعينه، فَوْن قَلْبَا يُطَالِيَانِ أو يطالب الموكِّل  
وحده، ثم الوكيل ودَّ الدرهم بعينه، وإن قَلْبَا الوكيل وحده، فده بمسأكتي ودفع  
بدها، لأن ما دفعه إليه موكل آخر صبه<sup>(٤)</sup> يده لغيره دمه، و بالمستقرص إحصاء ما  
استقرص وَزُدَّ مثله، قال الرافعي: «لا خلاف أن للوكيل أن يرجع على الموكل وإن

(١) ساقطة من (أ)، والكتب من (م)، وهو موافق في فتح القمير شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع)

(١١ / ٦٣)

(٢) ساقطة من (م)، والكتب من (أ)، وهو موافق في فتح القمير شرح الوجيز (مطبوع مع

المجموع) (١١ / ٦٣)

(٣) فتح القمير شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١ / ٦٣)

(٤) في (م) السبب، وظلت من (أ)، وهم الصواب حيث أن العبارة موافقة فيه

(٥) الوسيط (٣ / ٢٥١)

(٦) في (أ)، (ب) آخر صبه، والكتب من (م)، وهو موافق في روضة الطالبين (٤ / ٣٦٧)

الكلام منى يرجع ؟ وأي شيء يرجع ؟ وإذا كان كذلك ففيه أن يكون تسليم المبراهم دفعاً لمؤنة التراجع لا إقراضاً<sup>(١)</sup>

قلت<sup>(٢)</sup> لا بد في دفع مؤنة التراجع من تقدير موكيل إن كان يؤدي عن الموكل أو فرض إن كان يؤدي عن نفسه ويرجع، والتبرع عن / م ٢٤٣ / هـ، فاستحب إلى تقدير القرض، نعم على التبرع الأول بمعنى أن لا يكون قرصاً بل يكون أداء عن الثمن الذي لو قيل في دعة موكل، وصح معه الحكم الذي أراه ابن مريج من يسألك المبراهم لكن لا بتقدير القرض، وقول الواقفي لا خلاف أنه يرجع، قد قدمنا عن الوسيط وجهاً له / م ١٨٥ / لا يرجع.

### شرح:

ذكر المرحلي أيضاً عن ذلك إذا قلنا يفسد أو يطل الموكل وحده، فالمبراهم المردودة أمانة في يد الوكيل<sup>(٣)</sup>، وإن قبل المصالح الوكيل وحده فهي مضمونة بعد ردّها عليه، وحمل القرض أن الدائع ردها [عليه لبردها]<sup>(٤)</sup> على الموكل، واستدل بأنه أعطاه يقضي دينه فهي أمانة قبل القضاء مضمونة بعده، ولك أن تقول ما ذكره ابن مريج كثيراً من هذا ويغني عنه.

### شرح:

إذا قضا المطالب الموكل وحده، وأنه لا يرجع على الموكل قبل تعزيم فأبراهه ابتاع لم

(١) فتح القدير شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١ / ٦٣).

(٢) في (م) فرع، وبقيت من (ت)، وهو الصواب لأن ما ذكره تعقيب ليس بربحاً

(٣) أمضى بمطالب في شرح روض الطالب (١ / ٣٠٩)

(٤) سابقة من (ت)، وحبس من (م)، وبه يستقيم معنى

يرجع وصار الموكل مالكاً لتعين غيره بدل، وإن قل: يرجع قسم العزم والبراء، سأل  
رجع ولو دفع عن (التمن عرفاً)<sup>(١)</sup>

فعل الوجه الأول، يرجع بأقل الأمرين من الثمن وقيمة العرض

وعلى الثاني يرجع بالثمن دون قيمة العرض

ولو أراد الوكيل أن يبيع الموكل من العبد إلا بعد قصر ثمنه، قال الفاروق: لم  
يكر له ذلك عن النوحين معاً<sup>(٢)</sup>، وفي التهمة وجه أن به المجلس<sup>(٣)</sup>.

**قال:** ( وإذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وثلفه في يده وخرج المبيع  
مستحقاً رجع<sup>(٤)</sup> عليه المشتري، وإن اعتزف بوكالته في الأصح، أتم  
يرجع الوكيل على الموكل<sup>(٥)</sup>، قلت، وللمشتري الرجوع على الموكل  
ابتداءً في الأصح، والله أعلم )

ما رآه المتأخر مع ما في الأصل هو التحريم السابق في تعليق العهدة، والأوجه  
الثلاثة عائدة هنا، وقد ذكرت هذه المسألة في باب الرهن، ومصورة المسألة أن يكون  
قبض الثمن بآداء صريح أو سفتحي الإذن في البيع إن حوز به، حين قبض بغير إذن  
وقلتا ليس له قصده فلا رجوع عن الموكل إذ لم يصل إل يده ولا إذ فيه، والوكيل

(١) في (ب) (الأول عرفاً)، والقبض (م)، وهو مناسب بسبق الكلام بغير حشبه المجرمي  
(٢٨١ / ٣٦)

(٢) الحنفي الكبير (٦ / ٥٣٢)

(٣) فتنة الإلمة عن أحكام فروع منابه (مختصره) (٥ / ١٤٩)

(٤) في (ب) ورجع وثبتت (م)، وهو موافق في مهاج الطائفة (١ / ٦٥)

(٥) ساقطة من (م)، والقبض من (ب) بظن، مهاج الطائفة (١ / ٦٥)

بالبشراء، إذا قصص المبيع وتلف في يده ثم كان مستحقاً عن هذا الخلاف، والأصح أن للمستحق مطالبة من شاء منهي

فروع:

الوكيل بالبشراء إذا سلم الثمن وشرح البيع مستحقاً، هل له مطالبة البائع بالثمن؟ ثلاثة أوجه

أصحها حداهي أبي منصور واسع<sup>(١)</sup>

والأصح عند المالوري<sup>(٢)</sup> أنه إن<sup>(٣)</sup> استحق من يد الوكيل قبل وصوله إلى الموكل وله المطالبة، وإن استحق في يد الموكل فلا، لأن بحصوله في يد الموكل<sup>(٤)</sup> انقضت أحكام وكالة<sup>(٥)</sup> وانقطعت حلقته<sup>(٦)</sup>

فروع:

إذا باع الوكيل بثمن في السعة وقبضه ودفعه إلى الموكل وشرح مستحقاً أو معيماً فردد، فله موكل مطالبة المشتري بالثمن، وله أن يُعْزِمَ الوكيل، وهب يُعْزِمَهُ وجهان: أحدهما: فيمة العيب.

والثاني: الثمن، فإن قُبِضَ بالقيمة وأُحْلِلَ، حُلَّتْ الوكيلُ المشتري بالثمن يدفعه إلى

(١) أسس الطالب في شرح روض الطالب (٢/ ٣٧٧)

(٢) في (م) الروياني ومثلث من (م)، وهو مروي في الحديث الكبير (٦/ ٥٥٩)

(٣) في (ن) ولو ذهب من (م)، وهو مروي في الحديث الكبير (٦/ ٥٥٩)

(٤) في (ب) الوكيل، وحُتَّتْ من (م)، وهو مروي في الحديث الكبير (٦/ ٥٥٩)

(٥) في (ب) ولايته، ومثلث من (م)، وهو مروي في الحديث الكبير (٦/ ٥٥٩)

(٦) مروي الكبير (٦/ ٥٥٩)

للوكل ويسترد القيمة.

**فروع<sup>(١)</sup>**

اشترى الوكيل شراءً قابلاً، وقبض وتلّف المبيع في يده، أو بعد تسليمه إلى الموكل، فطالبك مطالبته ثم هو يرجع عن الموكل.

**فروع:**

إذا اشترى بعين مال الموكل لنفسه والعقد باطل، وإن أطلق وبرى معه<sup>(٢)</sup> وقع للموكل ولا يجعل لمنية حكم مع الشراء<sup>(٣)</sup> بالعين

**فروع:**

أمره أن يشتري له جارية من بلد كذا فذهب واشترى ودفع الثمن دون أمره ببيعها فخرج هل يرجع؟ فيه ثلاثة أوجه في فتاوى القاضى حسين، ثالثها قال ابن مريج. وبأنه لا يستعان لا يرجع ولا يرجع، قال. وهذا في الحقيقة كما لو ضمن يدينه وأدى بعين إدمه، وقال القاضى بعد ذلك الصحيح أنه لا يرجع لأنه لم يأمره بدفع الثمن

**فروع:**

قال: الذر التي في يد فلان بنتك فلان، ثم اشتراها لموكله صح، ولا يلزم تسليمها مستغفراً به، لأن البنت منع للموكل في لأصح قاله القاضى في الفتاوى<sup>(٤)</sup>

(١) في (م) يخلص، ولثبت من (شد)، وهو الصواب حيث أنه يفرغ لفسادته

(٢) في (م) تعيده، ولثبت من (شد)، وهو مناسب لمعنى الكلام

(٣) في (م) لكل، ولثبت من (شد)، وبه يستقيم المعنى

(٤) مثني للمحتاج (٢/٢٢٨)



شرح:

قال الرافعي ثم أرسل رمو لا يستقرض له فاستقرض، فهو كوكيل بمشتري<sup>(١)</sup>،  
والظاهر أنه يُطالب ثم جاء خبر رجح على الموكل، وقد ابن الرخصة الوكيل  
بالاستقرض، صرح بالسفارة لم يُطالب، ولطالب الموكل<sup>(٢)</sup>، وإن لم يصرح من  
سوى، وعين المقرض أنه وكيل حكى الإمام في باب تعجس انصدقة أن ظاهر المذهب  
أنه كوكيل بالشراء، ومهم من قد لا يُطالب، والمرفق أن الوكيل في الشراء يقول:  
اشتريت بصلان<sup>(٣)</sup> وهذه الكلمة مُتَرَمِّقَةٌ، والوكيل بالاستقرض لم يَضْفُرْ<sup>(٤)</sup>، وهذا  
يقضي الصيانة، قلت الظاهر ما قاله الرافعي، والتحصيل يرد أن يصرح بالسفارة أو لا،  
وبن يأتي عن طريقة بعضهم، واشتهر لا فرق كما سبق وروى الإمام، يشير إلى أن يصرح  
إن قال وكيل المستقرض اقتزصت موكلي فهو كوكيل بشراء، وإن قال: اقتزص  
موكلي، فأجابه فلا ضمان.

ويؤخذ من هذا أنه يجوز أن يقول: اقترصت موكلك، ولا يشتراط صيغة الخطاب

شرح:

قال الماوردي: دأب أبو الطفل، وروى التميمي، قال م يذكروا في العقد اسم

(١) فتح العزيز شرح الوحر (مطبوع مع المجموع) (٦٦/١١).

(٢) في (اب) الوكيل، وكثرت مر (م)، وهو المذهب، يدعى يظهر أسمى المطالب في شرح روض  
المطالب (٢/٢٧٧).

(٣) الوسيط (٣/١٩٩).

(٤) ساقطه من (ت)، وثبت من (م)، وهي لازمة لثبوتهم، لمعى.

(٥) في (م) يترى، وثبت من (ت)، وهو ثابت لسبق الكلام.

الطفل / ٢٤٤م / كانا صامسين لشمس<sup>(١)</sup>، ولا نصيبه الطفل في حقه وكفلاء ذلك من ماله، وإن<sup>(٢)</sup> ذكره في العقد، لم يسرها صير الشمن بحلاف الوكيل<sup>(٣)</sup> في أحد الوجهين<sup>(٤)</sup>، لأن شرطه، لآرم لعمول عليه بغير إذنه فسم يلزم الولي صير بحلاف وكيل<sup>(٥)</sup>.

في كالة

جائزة بين

**قال: (أقصر في: الوكالة جائزة من الجانبين).**

لأن لزومها بصرهما، ولا فرق بين أن تكون بصيغة الإذن أو التوكيل أو الأمر ولا

بين أن تتعلق بثالث وحصومة أو لا ولا بين أن تكون بخفي أو لا، نعم إذا كان عمل معمولاً واجتمعت فيه<sup>(٦)</sup> شروط الإحصار، فإن عقلاء بصيغة الإحصار فهو لآرم وإن عقلاء بالفظ<sup>(٧)</sup> الوكالة قال الرافعي يمكن تحريره على أن الاعتبار بصيغ العقود أو بمحتوياتها<sup>(٨)</sup>.

في

مكرر

لوكيل

**قال: (إذا عزل الوكيل في حصومه، أو قال ) أي في حصومه (وهض)**

**الوكالة أو أبطلتها أو أخرجته منها )، وكذا مسحها وما في معناها، (انعزل)**

(١) مسطرة من (ت)، والثبت من (م)، وهو موافق لـ في إحصاري الكبير ٥٣٣/٦.

(٢) في (ت)، فإن، والثبت من (م)، وليس واحد.

(٣) إحصاري الكبير ٥٣٣/٦.

(٤) مسطرة من (ت)، والثبت من (م)، وبه يستقيم للمعنى.

(٥) مسطرة من (ت)، والثبت من (م)، وهو مما يستحق الكلام.

(٦) في (م) بصيغة، والثبت من (ت)، والمعنى واحد.

(٧) في (ت)، معالمة، والثبت من (م)، وبه يستقيم للمعنى.

(٨) فتح المبرر شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) ٦٦/١١.

لأنه إما عقد جائز فيفسخ بانقضاء، وإما عقد مطلق بر جوع من منه الإلزام.

**قال<sup>(١)</sup> (هـ) عزله وهو ثابت اعزل في الحال.**

والصافي، وكما لو جُنَّ الموكَّلُ<sup>(٢)</sup> انعزل لتركيل<sup>(٣)</sup> وإن لم يعلم، وكما لو وكله في بيع عبد أو عتقه ثم باعه الموكِّلُ أو اعتقه يبرأ صحتاً، فهذا أولى، ومن الدليل على الانعزال انصبي ما روي البيهقي<sup>(٤)</sup> في أثره أمر مولاها رجلاً ببيعها، لم يدا لمولاها فاعتقها، وشهد على ذلك وقد بيعت الجارية، فكَسَبُوا، فهذا عتقها قبل بيعها، فتصير عمر رضي الله عنه بيعتها ويزد نسفاً ويؤخذ صدقاتها كما كان قد وطئها<sup>(٥)</sup>، والله من طريقين، قال، في إحداهما عمر بن عبد العزيز<sup>(٦)</sup>

(١) في (م) قلت، ولعلنا من (م) وهو انصاف لأن ما بعده من من شهاج، ينظر مباح الطالين (١٦/١)

(٢) في (م) الموكِّلُ، والثالث من (م)، وبه يستقيم المعنى.

(٣) في (م) الموكِّلُ، والثالث من (م)، وبه يستقيم المعنى.

(٤) سنن البيهقي الكبرى (٦، ٨٢)، أنكره (١١٢٢)، وعطه عن محمد بن يزيد قال، معني عمر في أثره أمر مولاها وممر رجلاً ببيعها ثم باعها فاعتقها، وشهد على ذلك، وقد بيعت خديجة ففسخوا، وهذا عتق قبل بيعها، معني عمر رضي الله عنه أن يقضي بفسخه، ويرد ثمنها، ويأخذ صدقاتها، كما كان قد وطئها.

(٥) المرجع السابق، أنكره (١١٢٢٨).

(٦) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية القرشي، أبو حفص، صدق صدقات من تولاه من خلفاء الأمويين، قال صاحب التواريخ الخليل، حصة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم، أنه بنت عاصم بن عمر بن الخطيب، وسنة ٦٦ هـ وتوفي سنة ١٠٦ هـ وهو أسير ٣٩ سنة.

ينظر طبقات ابن سعد (٥، ٢٣٠)، مشهور الأمصار (١٦٨)، صفة الصغرة (٢، ١٣).



الحكم في حقهم قبل ذلك لفصوه، وقد استشهد به في باب استيفان / ت ١٨٦ ،  
القبلة ، بقصة أهل قباء على أن يحرق في أثناء الصلاة إلى جهة التصواب إذا نسب لا  
يحب القصد ، وهذا الذي فيه في باب استيفان القبلة هو الذي عليه جمهور الأصوليين  
والعلماء بخلاف ما قاله ما فإنه قور ضعيف لبعض الأصوليين أن الحكم ينشأ في  
حق من لم يبلغه الخبر <sup>(١)</sup> ولكن لا أثم عليه لأنه معذور <sup>(٢)</sup> .

واعلم أن محكم الشرع في داء في السماء لم <sup>(٣)</sup> يترك إلى الأرض لا <sup>(٤)</sup> يشت له  
حكم ، كمن من حين صلاة ليلة الإسراء <sup>(٥)</sup> ، وكذلك بعد برونه من السماء وقبل أن  
يلقيه حمز بن عبد الله بن أبي سفيان ، هذا بلغ النبي ﷺ ثبت حكمه في حقه وكذا في حق من بعده

(١) فتح الباري شرح الوحي (طبع مع مجموع) (٢٣٨/٣)

(٢) في (ت) الحكم ، وثبت من (م) ، وهو يستقيم للمعنى

(٣) ثبت هذا بخلاف بقصة حمز بن عبد الله بن أبي سفيان قال "استشهد في السجدة في حق من لم يبلغه الخبر ،  
فقال قوم السجدة حصن في حقه وإن كان جاعلاً ، وقال قوم ما لم يبلغه لا يكون سجدة في حقه ،  
ويحتاج أن يسجد حقه وهو رافع حكم السجدة ونسبة وهو وجوب القصد واتقاء الأحرار  
والعمل السبق ، أما حقيقته فلا يشك في حق من لم يبلغه وهو رافع الحكم لأن من أمر بمسجد بيت  
بعض مؤامرين السجدة لم يسقط الأمر عن من باليس في الحال بل هو مأثور بالتمسك  
بالأمر السابق ولو ترك المعنى "استشهد" (٩٧/١) ، ويظهر كذا في أصول الفقه  
(٨٥٥/٢)

(٤) في (م) لا وثبت من (ت) ، وهو به يستقيم للمعنى

(٥) في (ت) لم وثبت من (م) ، وهو لم يترك لسبق الكلام

(٦) صحيح البخاري (١ ، ١٣٥) ، كتاب الصلاة ، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء ، حديث

عن (٣٤٢) ، ورواه مسلم (١ ، ١٤٥) ، كتاب الإسراء برسول الله ﷺ إلى النسيات وغيره من

أو تمكن منه وإلا لم ينعده، وأما من لم ينفقه [أخيراً]<sup>(١)</sup> ولم يتمكن من انعم به فمجهول  
الأصوليين على أنه لا يثبت في حقه لا معنى لامتناع ولا معنى ثبوته في دعته، وقال  
بعضهم يثبت بالمعنى الذي كنا نعلم<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا من فرائعي كلامه، والحال خلافه،  
وحينئذ فالمر في بيده وبين أنو كل أن الاعتداد بالعادة نحو لله تعالى، والله تعالى هو شرط  
العم في الأحكام بدليل أنه لا يكلف بالتسجيل، والنفوذ حق الموكل ولم يشترط لعدم  
وهذا هو الفرق الصحيح

فإن قلت: الله تعالى بما شرط للعم في حطاب التكليف<sup>(٣)</sup> لا في حطاب  
الوصع<sup>(٤)</sup>، والاعتداد بالعادة من باب حطاب الوصع، قلت: هو، راجع إلى حطاب  
التكليف وليس كالتصديق المتعلق بالآدميين أو المقابيل للإتلاف.

### فروع<sup>(٥)</sup>

إذا قبل، لا يعتبر قبل سماع أحد، فعدم خبر من قبله يشترط قبوله في قول الشعبي.

(١) ساقطة من (ت) وثلث من (م)، و به يستقيم نصي

(٢) البحر محيط في أصول الفقه (٣/ ٦٠)، حاشية المقاصد على جمع الفروع (٣/ ١٢٤)

(٣) حطاب التكليف هو الأحكام التكليفية المطلوبة للشهود، (المراتب والندوب والبراهين والكفر...

والمطام)

ينظر التحريم شرح التحرير (٣/ ١٠٤)، الفروع مع دولته (٣/ ٣٦٧)

١: حطاب الوصع هو حطاب الله تعالى للعدس بكر، الشيء سب أو شرط أو ما كان كالحكم بالصفة

والفساد

بهر الإجماع (١/ ٥٠)، شرح المقاصد للمعصية (١٦١)، مقتصر في أصول الفقه (١/ ٦٦)

(٥) في (ت) قال، وثلث من (م)، وهو الصيغة لأنه ليس من من التكليف، بل من تعريف

الشيء

والناسق

وإن قلنا يعرب فيسعي أن يشهد على العرب، فإن قوله بعد تصرف الوكيل كنت عرثته غير مقبول، ولو باع وعلنا يعرب فالباع باطل، فإن سئم لم يتصرف الأكثر ولو لنضيان، وقال بعضهم يضمن وهو القياس.

عزل

الوكيل

بفسده أو

بخرجه عن

أصله

التصرف

**قال:** (ولو قال، عزلت نفسي، أو ردت الوصايف، اعزل) .

وكذلك كل ما في معناه، قال الواقعي أقام بعض المتأخرين إن كان صيغة التوكيل مع أو اعتنى وجوها من صبح الأمر، لم يعرب برد الوكيلة وعزله نفسه، لأن ذلك بإحدى فائضه بإحاطة انقطاع [العبرة]<sup>(١)</sup>، لا يرتد برد المباح<sup>(٢)</sup> إليه<sup>(٣)</sup>، وفي المذهب أن التوكيل أن يعرب الوكيل، والوكيل أن يعزب نفسه<sup>(٤)</sup>، لأنه إذا في التصرف فحده لكل منها إبطاله كالإدب/ ٢٤٥م في أكل طعامه، وهذا يقتضي أن الإباحة ترتد برد المباح منه، تكن المشهور أنها لا ترتد

**قال:** (وينعزل بخروج أحدهما عن أهلية التصرف)

بموت أو حوون لأن الأصل بخال يملك التصرف فقرعه أولى في الحيوان وحده،

(١) في (ت) التوكيل، وعلقت من (م)، وهو موافق لما في فتح القدير شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع)

(٦٨/١١)

(٢) ساقطة من السجين (م) و (ت)، وهي موافقة في فتح القدير (بغير انحصار السابق)

(٣) في (ب) المذهب، وعلقت من (م)، وهو موافق لما في فتح القدير (بغير انحصار السابق)

(٤) فتح القدير شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (٦٨/١١)

(٥) ينهك (٣٥٦/١)

إذا كان بطراً ويؤذي من غرب بحيث لا يظلم المذهب ولا يمتنع إلى نصب القوام، وهو ضعيف، وأجمعوا على انزاله بأحد الملقين.

المراد  
المراد  
بالأعلاء

(قال: ١) (وصفنا إسماعيل بن الأصبغ).

فإنه الغزالي في الوجيز<sup>(١)</sup> وصاحب المذهب<sup>(٢)</sup> والتهذيب<sup>(٣)</sup> خراساني قيساً على الجون.

والثاني لا يعرف، صحبه الغزالي في الوسيط<sup>(٤)</sup>، وهو الأظهر عند الإمام<sup>(٥)</sup>، وعن القاضي حسين أنه ظاهر المذهب<sup>(٦)</sup>، واحتج الغزالي به<sup>(٧)</sup> بأن المعنى عليه لا يلتحق من قول عليه<sup>(٨)</sup>، ولمعنه في الأحرار<sup>(٩)</sup> الشقاق، لو قيل أو لو كان من سوي عليه<sup>(١٠)</sup> وهذا هو الصحيح، فهم ابن الرافعة من تحليل الغزالي أن مراده من ثوب<sup>(١١)</sup> حبه

(١) في (ت) يخرج، والثبت من م

(٢) الوجيز في فقه الإمام الشافعي (١/٢٢٠)

(٣) في (م) صاحب، والثبت من (ت)، وهو الصحيح لأن المصنفين مختلفين، فالتهذيب (في إسحاق الشيرازي، والتهذيب لسفوي.

(٤) المذهب (١/٣٥٧)

(٥) المذهب في فقه الإمام الشافعي (٤/٢١٢)

(٦) الوسيط (٣/٣٠٦)

(٧) منفي. يحتاج (٢/٢٣٢، حجة لاحتاج ٢/٤٤٥)

(٨) حجة لاحتاج ٢/٤٤٥

(٩) ساقطة من (ت)، والثبت من (م)، وهو منسوب لسباق الكلام.

(١٠) الوسيط (٥/٧١)

(١١) في (ب) الأموال، والثبت من (م) وهو مرفوع في روضة الطالبين (٤/٣٣٠)



إذا لم تطل مدته بحيث يُزَوَّلَ عليه <sup>(١)</sup>، وقال في الحر إن صريح حكاية الخلاف في هذه الحدة من رواية أبي علي الزجاجي <sup>(٢)</sup>، وأن مُدَّةَ إن عالت أُمِيت العزل، وحكى في الشركة أن الإجماع إن استمر حتى مضى عليه وقت صلاة واحدة انصَحبت الشركة، وإن لم يمض ذلك فلا

قُتِلَتْ. ولمحذر أن الإجماع لا يقتضي العزل ولا يسقط <sup>(٣)</sup> الولاية، لأنَّه مرهون وإن طالَّت مُدَّةُ كون العالِب أن مدته لا تطول فلا مانع أن يسخن طوطاً بدر مُدَّة

### فروع

يعزل أيضاً بِخُتْمِ الشَّعْبَةِ وَالْمَلِكِ فِي كُلِّ تَصَرُّفٍ لَا يَمُتُّ مِنَ السَّعْيِ وَالْفَسْخِ، وَكَذَا لِمَنْ بَانَ وَكُلَّ حَرِيّاً فَاسْتَرْقَى، وَكَذَا رَدِّ الْمَوْكَل وَكَذَا الْعَسَقُ فِي الْعَدَالَةِ شَرْطُ بِي

### قال: (وبخروج محل التصرف عن ملك الموكل).

كبيع العبد الذي وكله ببيعه، ولا يفلو إن إدا عدا إلى مُلكه بحري به اختلاف في مُلْعَقِ عَقْدِهِ إِذَا رَالَ مُلْكُهُ ثُمَّ عَدَّ، وَالْعَرَقُ ضَعْفُ لَوْكَالَةِ وَقُوَّةِ التَّعْلِيْقِ.

ولو وكله ببيع شيء ثم أجزه <sup>(٤)</sup> العزل وإن حوز ما بيع مُسْتَأْجَر، لأن الإجماع دليل على عدم قصده البيع لعدة الرعة بسبب الإجزه، وكذا ترويح لمخارية <sup>(٥)</sup>، وفي حصص

(١) ماقظة من (ت)، والثبت من (م)، وهو لازم لإتمام الكلام.

(٢) حاشية المحتاج (٢ / ٨٤٥)

(٣) في (ت) يسكت، وللتبث من (م)، وبه يستقيم المعنى.

(٤) في (ت) أحله، والثبت من (م)، وهو موافق لما في نهاية الأخبار (١ / ٢٧٣)

(٥) في (ت) الإجازة، والثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى.

احتضنة وجهاب، وحده، لا تعزل سلطان اسم احتضنة وانعزض<sup>(١)</sup> عن البيع ليس يعزب، وكذا توكليل وتكيل أحمر

وقال ابن الرافعة إذا قال: وكلت (عمر أسياً وكلت به ريداً)<sup>(٢)</sup> لم يكن عزلاً في الأصح، وفي الخواري في كتاب الوصية أن بعض أصحابنا قال: به عزلاً الأول<sup>(٣)</sup>

### فروع

وتكفل رجلان ثم عزل أحدهما لأبيه، والأصح أنه لا يعد تصرفاً واحداً منه حتى يعتق، وقيل: يعد لأن الأصل بقاء تصرفه، ولو وكل عشرة، ثم قال عزلت أكثرهم انعزل ستة، وإنا عيهم<sup>(٤)</sup> فهي تصرف لأربعة الباقيين وجهاب عن البحر<sup>(٥)</sup>، وقبيلنا أن يجري في أحد الاثنين بعد التعيين.

### فروع

وتكفل عبده في بيع أو تصرف آخر، ثم اعتقه، فهي انعزله احتيالا لأن لصاحب التثنية<sup>(٦)</sup>، ونقلها الأصحاب وجهاب، ورأيت في غرر المحدثين عن ابن سريج أنها

(١) في (ب) الموصى، والثلث من (م)، وهو موافق لما في نفس المطالع في شرح وصي المطالع (٢٧٩/٢)

(٢) في (ب) (عزروا) وكلف به ريداً، وثلث من (م)، وهو التصرف لعدة وهو المحل في الخواري الكبير (٣١١/٨) وحاشية الرملي (٢٨٠/٢)

(٣) الخواري الكبير (٣١١/٨)

(٤) في (ت) عزله، والثلث من (م)، وهو موافق عليه لمحتاج (٥٤، ٥)

(٥) صحاح لمحتاج ٢/٨٤٥ حاشية الرملي (٢٧٩/٢)

(٦) ساقطة من (ت)، وثلث من (م)، وهو التصرف لأبها من غير عاقب السكي

(٧) التثنية (١١٠/١)

قولاً<sup>(١)</sup>، ولم يصر هل هو قولان للشاعبي أو لنفسه، ورأيت في تعليق الشيخ أبي حامد عن ابن سريج أنه لو قل له "تصرف في كتابك اختزت ثم اعتمه ثم يطل ذلك في العتق، وحكى الإمام هذا وجهاً ثالثاً مفضلاً، ولم يصحح، الأكثر شيئاً، وصحح<sup>(٢)</sup> المخرجي وابن أبي عمير أنهما يعزل، وحكي وجه رابع أنه إن كانت الصيغة وكذلك بقي الإذن، وإن قل<sup>(٣)</sup> مع وجوه ارفع، وما أحد الانعزال أنه أمر بذلك يجب امتثاله، وذلك يقطع بالعتق، ولك أن تقول الذي يقطع بالعتق الوجوه، فهذا حرج بقاء الخوارج على الخلاف في نظره، ويكون الأصح بقاءه؟

وإن قيل إن العرف يقتضي<sup>(٤)</sup> تقييد الأمر والاستخدام بزمان، بل قد كان ذلك معنى آخر، واسع كالعتق وكذلك الكتب وتقيه ابن الرقعة بما إن قلنا يجوز لعدم موكل المكاتب

وقالوا، إن حذف معنى الأمر والاستخدام فلا يحتاج في زمانه إلى موته، وإن قال عزلت نفسي لم يعزل، وصحح المازدي في صورة البيع الانعزال ولم يصحح في صورة العتق شيئاً، بل نسب الانعزال إلى ابن سريج<sup>(٥)</sup>، وهذا قلنا بقاءه كلف في صورة البيع لمعه استبدان المشتري، ولو لم<sup>(٦)</sup> يستأخذ به تصرفه وإن عصى، والإمام فيه

(١) روضة الطالبين (١/ ٣٣٦)، وفي المحتاج (٢/ ٣٣٣)

(٢) في (م) قال وعلقت من (ت) وبه يستقيم معنى

(٣) في (ب) كانت، والكتب من (م)، وهو المناسب لسباق الكلام

(٤) منقطة من (ت)، والكتب من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٥) بخاري الكبير (٦/ ٥٠٥)

(٦) في (ب) علولها، والكتب من (م)، والمضى واحد

احتمالاً<sup>(١)</sup>، ولو وكل عبده غيره برونه ثم عتق أو بيع جعله الرافعي عن الخلاف<sup>(٢)</sup>، وقال النووي: المذهب القطع بقاء الوكالة<sup>(٣)</sup>، وقال الماوردي: «الأصح في صورة البيع الاعتراف لأن ماله مستحقة للمشتري»<sup>(٤)</sup>، قال صاحب البيان: «خلاف في عبده غيره، وهو في [١٥]»<sup>(٥)</sup> أمره السيد أن يتوكل لعبده، فأما إن قال: إن شئت فتوكل لقول أو، ت ١٨٧ / إن شئت فلا تتوكل، ثم اعتقه أو ماله فلا يعزل فتشأ كالأجنبي<sup>(٦)</sup>، وهذا الذي قاله صاحب البيان جيد، وسفه إليه المحامي في الترمذ<sup>(٧)</sup>، وهو مثل ما فعلناه عن ابن سريج / ٢٤٦م في عبده<sup>(٨)</sup>، وكيف ما قدم والأصح عدم الاعتراف بحلابة عبده، ولو وكل زوجته ثم طلعتها لم يعزل

**قال:** (وإنكار الوكيل لو كان له تعيين أو تعرض في الإخفاء ليس بعزل فإن تعمد ولا غرض العزل).

هذا هو الصحيح عندهم.

والثاني: ينزل مطلقاً

(١) روضة الطالبين (٤) / ٣٣٠، المرجع

(٢) فتح العريد شرح الوجيز (مطروح مع المجموع) (١١/٦٨)

(٣) روضة الطالبين (٤) / ٣٣١

(٤) الحوي الكبير (٦) / ٥٠٥

(٥) سائطة من (ت) وثبتت من (م) وبه يستقيم للمعنى

(٦) روضة الطالبين (٤) / ٣٣١

(٧) روضة الطالبين (٤) / ٣٣١

(٨) في (م) عبده، وثبتت من (س)، وبه يستقيم المعنى ينظر روضة الطالبين (٤) / ٣٣١

والثالث: لا يعزل مطلقاً.

وقد أطلق الرافعي في باب التدبير أن الأصح ارتفاع الوكالة بالإنكار، وصحفي أن يجعل على ما قبله ها، والأوجه ثلاثة حرة في إنكار الموكل أيضاً.

**شرح**

ذكر الحوري<sup>(١)</sup> شهاد شاهدان بالوكالة، فقال الموكيل لم يوكلني، فإن كان هو لعدلت لم يكر به الطلب، وإن كذب هو المعلنون، فإن شهدت اليمين بقوله لم مئة الوكالة والخصومة إلا أن يعزل نفسه، وهذه لعل تقرع على أن الإنكار ليس يعزل

مصدق

أو كسر

أو كسر في

أصل الوكالة

أو صحتها

**قال:** ( وإذا اختلفا في أصلها أو صحتها، بأن قال: وكلتني في البيع نسبية، أو الشراء بعشرين، فقال من نقداً، أو بعشرة صديق الموكيل بيمينته ).

لأن الأصل عدم ما يدعي الموكيل، والموكيل أعرف بحال الإذن الصادر منه، ومن كان القول قوله في شيء كان القول قوله في صفة<sup>(٢)</sup>، وإما لم يقبل قول الثالث للحياط: أمرتك بقطعه حتى عير هذا الموضع فيضميه لإرام الأرض للحياط والأصل عدمه.

**قال:** ( ولو اشترى جارية بعشرين، و زعم أن الموكين أمره، فقال: بل في عشرة، يمي أدت في عشرة. ( وحلف فإن اشترى بيمين مال الموكيل، و سماء

(١) في (ب) المعروف، ونكتب من (م)، وهم موافقون في معنى المحتاج (٢/ ٢٣٣)، وحلفه الرمي.

(٢/ ٢٨٢)

(٢) انظر (٢/ ٢١٩)، معنى المحتاج (٢/ ٢٧١)، حلف الظالمين (٢/ ٣٠٤).

في العقد أو قال: بعده، أي بعد العقد<sup>(١)</sup> الذي وقع الشراء فيه مبيع، وم يسم  
الوكيل شريكاً (تفان والمال له وصلة المبيع) أي في كونه وكيلًا، وفي كون  
أدال لغيره، (فاليبيع باطل).

لأنه ثبت سميته في الصورة الأولى، ومصدق<sup>(٢)</sup> التابع في الثانية، أن ادب والشراء  
لغيره، ويثبت بغير من له ادال أنه لم يأذن في الشراء الذي مضى الوكيل، والشراء  
بغير مال الغير بغير إذنه باطل<sup>(٣)</sup>، وهكذا لو قدمت سنة ماشرء بغير مال الموكل، وإذا  
بطل الشراء<sup>(٤)</sup> فالخارجة بلذع وعيه رد ما أحده.

**قال:** (وإن كسفة) أي هل إنما شريعت نفسك، وإدال لك ولا سنة، (أحلف  
على نصي العظم بالوكالة ووقع الشراء للموكل)، أي في الظاهر، وسأتم  
التمن المتيقن للتابع، وعزم<sup>(٥)</sup> التوكير منه للموكل، وفي قال لمصعب: حلف عن عي  
انجمن بالوكالة لأنه فرض به اشري ببال لموكل، ولو أن التابع صدقة في الوكالة وقاد  
إيا اشم ست مالمث، حلف عن نصي العظم يكون المال للموكل عن ما يقتضيه كلام  
القاضي حسين.

(١) في (ب) العصر، وكتب من (م)، وهو موافق لما في معني المحتاج (٢/ ٢٣٤)

(٢) في (م) تصديق، والثابت من (ب)، وهو موافق لما في معني المحتاج (١/ ٢٣٤)

(٣) حاشية الجوزي (٣/ ٦٩)

(٤) صاقطة من (ب)، والثابت من (م)، وهو مطابق لما في الكلام

(٥) في (ب) حرم، والثابت من (م)، وهو موافق لما في فتح الوهاب (٩/ ٣٩٩) وحاشية المحمدي على

**قال:** (وكذا إن اشترى في البعثة ولم يُسمِ الموكل) أي، لكن موته بالخيار للموكل والشرء به ظاهرًا.

**قال:** (وكذا إن ساء وكتبه البائع في الأصح). أي قال أنت مُطَّلِعٌ في تسميته، فيكون كما لو قال.. شريك لزيد وليس وكيلًا عنه، والأصح صحة التوكيل.

**قال:** (وإن صدقه بطل الشراء). لاعتقادها على أن الشراء للبع، ورشت يمين، ليعبر أنه بعير إخيه.

**قال:** (وحيث حكم بالشراء للوكيل).

وذلك في ثلاث صور

أن يشتري بالعين ويكتبه البائع.

أو يشتري في البعثة ولا يسمى الوكيل<sup>(١)</sup>

أو يسميه ويكتبه البائع في الأصح

**قال:** (يُسْتَحَبُّ لِلْفَاضِي أَنْ يَرْفُقَ بِالْمُوكَلِّ أَيَّ يَتَلَطَّفُ بِهِ لِيَقُولَ لِلْمُوكَلِّ: إِنْ كُنْتُ أَمْرُؤُكَ بَعَثَرِينَ<sup>(٢)</sup> فَقَدْ بَعَثَكُهَا بِهَا، وَيَقُولَ: هُوَ اشْتَرَيْتَ لِتَحُولَ لَهُ) أَيَّ فِي الْبَطْنِ، ذَكَرَ الْمُؤَنِّي<sup>(٣)</sup> ذَلِكَ بِاصْطِلَاحَيْنِ<sup>(٤)</sup>، قَالَ الْأَمَنِيُّ

(١) في (م) مؤائل، واثبت من (م) و، به يستقيم معنى فالشراء التوكيل وليس الوكيل

(٢) في (م) بالعشرين، وثبت من (م)، وهو مؤائل، لأن منحه الطالين (١، ١٦٦)

(٣) في (م) مؤائل، واثبت من (م)، وهو القصور، حيث لا يوجد من هذه الشاعرية من طرف مبدع

الاسم، ولربما معروف، وقد سفت من جهة، وهذه العبارة موجودة في مختصر مربي (١، ١١١)

(٤) مختصر مربي (١، ١١١)

ب<sup>(١)</sup> قال الموكّل: "مكتّبتها بعشرين"، فقال: انشروا، صارت الحارثة له طهرًا وباطناً<sup>(٢)</sup>، وإن علق كما ذكر المزي فذلك في الأصح، لأنه لا يتمكّن من البيع إلا بعد الشطر، فلا يهر، شعره من كما لو قال: عدى ركه مالي<sup>(٣)</sup>، انشروا، إن كان مستأجره، وهذا قول ابن أبي هريرة<sup>(٤)</sup>، وجمهور الفقهاء، وقال أكثر البصريين لا يصح ذلك التعليق، والتعلّق في حكاية لغوي من كلام مخاكم لا يجوز، والصحيح الأول، وقد ذكرنا في أول الباب فيما إذا قال: إن كان أبي قد مات فقد بعثك ماله، خلافاً مرئياً عن من إذا ماله حراماً وأبو القبطاني، ومسالمتنا هذه أولى بالصحة، لأن أولئك فيها لا يتجاوز المقعّقليين، ولا حرّ فيه نفسه، لأنه إن كان (أبى له)<sup>(٥)</sup>، بعشرين صح، وإلا فهي له على حافها، والمشرون معروفة على كل حال، وفي مسألة الأب سواء حرم أو علق لا يدرى على ما تقدم ولا البائع فذلك كان الأصح من الصحة مع التعليق، ولا خلاف مع المعتبر، وإن كان الشك موجوداً، وسواء أطلق أو علق،

(١) في (ب) وإد، والثلث من (م)، والمضى واحد

(٢) حجة المحتاج في شرح المنهاج ٨٤٦/٦

(٣) في (م) ماله، وثلث من (م)، وهو موافق لما في المجموع ٦٠/١٦٩، وقد توى من الصلاح (٢/٥٥٣)

(٤) عبد الرحمن بن محمد بن يحيى بن عبد الواحد اللخمي الأصل، البصري، وابن أبي هريرة، وهو في نسخة سنة ٤٧٢ مخط منهاج، وثابت بعد، وجاءت أبيه المنهج مائيدالة و الأمان وصمدى المنهج، توفي في ذي الحجة سنة ٨٦٩ م  
ينظر طبقات المشاهير (٤/٢٨٠).

(٥) في (م) المراد وثابت من (ث)، وبه يستقيم معنى



ولا يجعل ذلك إحصاءاً له قاله الوكيل وتكديماً لنفسه

### شرح

ليس لحاكم أن يُجبرَ الموكل<sup>(١)</sup> على ذلك، فإن امتنع لم يكن من الإجابة، أولم يتطلب احكامه به، فإن كان الموكل كاذباً، فإن كان الشراء في نفسه فهي ولو كلف حلال، وإن كان بالعين لم يجعل له وطوعاً ولا انصراف فيها بيع أو غيره، وفي التهمة أن به معها بنفسه<sup>(٢)</sup> أو ما حكم<sup>(٣)</sup> واحد به، ثم به الموكل من نعمها وإن كان صدقاً<sup>(٤)</sup>

وقال<sup>(٥)</sup> الأتياطي فيما حكاه القاضي حسين: نحن له ظاهراً واحداً، وهو أنه لا ينصرف منه به على أن الملك وقع له، ومنهم من حصص هذا الوجه به إذا كان الشراء في التهمة، وقال غيره / م ٢٤٦ / إن ترك الوكيل محصصه الموكل، فاعلم به به صدقاً وباطلاً، وإلا فلا، والأصح عند الواقعي أنه لا يمكنها باطلاً بل هو كمن طمّر بغير حسن حقه<sup>(٦)</sup>، وإن قلنا ليس به أحد حقه من نعمه، فهل يوافق في أنه يظهر مالها أم يحفظها لحاكم؟ وجهان

(١) أي (م) لا، وإن كنت من (ب)، وهو يستقيم للمعنى

(٢) أي (ب) الوكيل، وإن كنت من (م)، وهو مناسب لسياق الكلام

(٣) أي (ب) بعضه، وإن كنت من (م)، وهو موافق له في روضة الطالبين ٤ / ٣٣٩

(٤) أي (م) لحاكمه، وإن كنت من (ب)، وهو مناسب لسياق الكلام

نظر تكملة الإيضاح عن أحكام الفروع بزيادة (محفوظ) (٥) ١ - ٦، روضة الطالبين ٤ / ٣٣٩

(٥) تكملة الإيضاح عن أحكام الفروع بزيادة (محفوظ) (٥) ١ - ٦، روضة الطالبين ٤ / ٣٣٩

(٦) أي (م) قال، وإن كنت من (ب)، والمعنى واحد

(٧) فتح التحرير شرح الوجيز (مطبع مع المجموع) (١٩، ٧٦)

في صحيحه

**قال:** (و لو<sup>١</sup> قال أتيت بالتصرف المأثور فيه، وأذكر الموكيل صدق الموكيل).

و لو قيل في

التصرف

لأن الأصل عدم التصرف، والوكيل يمر على الوكيل مرواها منه ولا يصلح بحال من هذا، إذا دعي الرد أو التلف فإنه ينبغي دفع التصرف عن نفسه، وهذا القول منقول عن نص الشافعي في مواضع<sup>٢</sup>، وهو الأصح عند الأكثرين.

### قال: ( وفي قول الوكيل )

صحيحه الرواية، وقال: إنه مذهب من في أمره الكبير، قال الشيخ أبو علي وحرره ابن سريج، وفي المسألة وجه ثالث إليها يستغل به الوكيل كالطلاق والإحراق والإبراء بقول قوله يديه، [وما] لا يستغل به كطبخ لأمه فيه من البه، وفي عمل الخلاف ثلاث طرق

أحدها وهي التي أوردتها الواقعية أنه في دوام الوكيل<sup>٣</sup>، فإن كان بعد انعقد الوكيل لم يقبل قوله ولا فيه قطعاً لأنه غير ملك للتصرف حينئذ.

والثانية عكسها

والثالث جريان القولين مطلقاً

ولو صدق الموكل لو قيل في التصرف، ولكن قد كتبت عرائض قبله، وقال الوكيل بن كان المراد بعد التصرف فهو كالمصلحة.

١ في (ب) و (د)، والثبت من (م)، وهو موافق لما في صحيح الطائفة، (٦٦)

(٢)، (١١٩/٧) (٢)

(٣) مذهب من (ب)، والثبت من (م)، وهو موافق لما في صحيح الطائفة (٣٤٢/٤)

(٤) فتح العريف شرح الوجيز (مطبعة مع المجموع) (٧٧/١١)

وتوفد لوكيل قد منح الركن من صدق الشري وكيل بمقدار الملك إليه وإلا  
فالقول قوله

قول  
الوكيل  
ووكيل في  
الرد الملك

**قال:** ( وقول، الوكيل في تلف<sup>(١)</sup> المال مقبول بيمينه ).  
يعني بمير صباه كالودع.

**قال:** ( وكذا في / ت ١٨٨ / الرد وقيل: إن كان بحقل فلا )

تقدم شرحه في الرد، ويريد هنا أنه لا خلاف<sup>(٢)</sup> أنه لا يُقبل قول استقط ومن  
طُيِّرَت<sup>(٣)</sup> الرِّيح ثوباً بين ناره يمينه إن ادعوا الرد ولو قيل إن الرد بعد عزله لا يُقبل  
قوله لا يمينه

**قال:** ( ولو ادعى الرد على رسول الوكيل وانكر الرسول صُنِّي  
الرسول ).

أي يمينه بلا خلاف، لأنه لم يأنه فلا يمين قوله عليه.

**قال:** ( ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على التصحيح )

لأنه يدعي الرد عن من لم يأنه فليقم اليقين عليه

والثاني يلزمه تصديقه لأنه معترف برسالته<sup>(٤)</sup>، ويدرسونه كيانه فكأنه يدعي الرد  
عنه، ومنى الرد عن من اتهمه قبل قوله، ولو ادعى الرد على غير من اتهمه  
فكالودع، وسيأتي في باب الوديعة إن شاء الله تعالى

(١) في (ت) بضمه، وثبتت من (م)، وهو موافق في منهاج الطالبين (١/ ١٦١)

(٢) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م)، وهو يستقيم للمعنى

(٣) في (ت) صرس، والثب من (م)، وهو موافق في روضة الطالبين، ٦/ ٣٤٧

(٤) في (ي) بالرسالة، والثب من (م)، وهو موافق لما في معنى لمحتاج (٢/ ٢٣٥)

قال: (ولو قال قبضت الثمن وتبلغ، وانكر الوكيل صدق الموكل إن كان قبل تسليم المبيع)

طريقة امر اقيس أن فيها الأقول في لو ادعى الوكيل البيع، أصحها أن يقول هو الموكل، قال في المذهب كما لو أخر عنه أنه باع ماله من رجل وقبض ثمنه<sup>(١)</sup>، وطريقة المروية أن يقول هو الموكل، ولم يذكر في خلاف مع خلاف العراقيين، وضمهم العراقي في المحرر<sup>(٢)</sup>، وقال في الشرح به الأظهر<sup>(٣)</sup>، والذي يظهر مما قاله العراقيون [من إحراره الخلاف]<sup>(٤)</sup>، وهي مسألة ما لو قال: أتيت بالتصرف للأدب بعينه<sup>(٥)</sup>.

ولو قال قبضته ودفعته إليك فكفوله قبضته وتبلغ، ومسألة مصوره فيما إذا وكفه في البيع وقبض الثمن أو في البيع مطلقاً، وجوب له قبض الثمن والتلف على البيع، وإن لم تقطع بشمول هو الوكيل كما نذهب به إذا وافقه على القبض، واحتجب في الرد لأن هناك يدعي الرد من [بأنه] بدأ أميناً، وما يدعي القبض من بدأ<sup>(٦)</sup> ليست [بدأ]<sup>(٧)</sup> أمارة.

(١) مهذب (١/ ٣٥٧)

(٢) محرر في فقه الإمام الشافعي (ص ٢٠٠)

(٣) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) ١١ / ٦٠

(٤) ساقطة من (ت)، والثبت من (م)، وبه يستقيم للمعنى

(٥) حكما في المستحسن (م) وتبعها والصواب ما أثبت

(٦) ساقطة من (ت)، والثبت من (م)، وبه يستقيم للمعنى

(٧) في (م) هي، والثبت من (ت)، وهو التمسك لسياق الكلام

(٨) ساقطة من (ت)، والثبت من (م)، وبه يستقيم للمعنى

**قال: (والا فالوكيل على المذهب).**

لأن الموكل ينوي به إلى الخيانة بالنسليم قبل قبض الثمن، وثبت منه الضمان، والوكيل يتكبره فأشبهه إذا فسد طابثت برده لأن ما تمتعت بمكسب إلى أن تلف<sup>(١)</sup>، وقال الوكيل لم تطالبني ولم أقصم، فإن القول قوله، وهذه طريقة للضرورة أيضاً، وذكرنا في هذه الحالة وجهين، أصحابها تصديق الوكيل، والعراقون<sup>(٢)</sup> لم يفرقوا بينها وبين ما قبل تسليم المبيع، الذي قاله المروزي في هذه الحالة أظهروا، وحاصله أن لنا طريقين أحدهما: إجراء القولين قبل تسليم المبيع وبعدمه.

والثانية تصديق الموكل قبله، وإجراء وجهين بعده أصحابها تصديق الوكيل، وجاء كلام للحرر والمتأخر عليهم.

وسمي أن يقال فيما قبل تسليم المبيع قولاً، وفيما بعده طريقان:

**أصحابها<sup>(٣)</sup> على القولين.**

**والثاني: القطع بتصديق الوكيل وهو الصحيح**

وهذا التصحيح فيما إذا أدد له في السع مطلقاً، فإن أدد له في التسليم قبل قبض الثمن أوفي البيع بمؤجل وفي القبض بعد الأجل، فلا حيلة في التسليم فلا قبض، فالأحلاف كالأحلاف قبل التسليم، وإذا صدقت الوكيل فحلف، هي سرقة

(١) في (م) (تلف المالك)، ولحققت من (ب) وهو موافق لما في حاشية الرمل (٢/ ٢٨٧) وأمسى الخلاف

في شرح روضة الطالب (٢/ ٢٨٥).

(٢) في (متا) العراقيين، ولحققت من (م) وهو الصحيح أيضاً

(٣) في (م) أحدهما، والمذهب من (ب) وهو موافق لما في المجموع (٩/ ٢٨٥)

المشتري وجهان

أصحها عند الإمام<sup>(١)</sup> والقاضي حسين<sup>(٢)</sup> يرى

وأصحها عند البيهقي: لا<sup>(٣)</sup>.

فمن الأول إذا حلفت ثم وجد مشتري ببيع عباً فوجد زنته على موكل<sup>(٤)</sup> وعزمته  
الثمن لم يكن له الرجوع على الوكيل لأعده<sup>(٥)</sup> لأنه لم يقبض، وإن رده على الوكيل  
فغيره لم يرجع على موكل والقول قوله يبيعه أنه مباح له من شيء، ولا يلزم من  
تصديقه الوكيل في الدفع عن نفسه سميه<sup>(٦)</sup> م / ٢٤٨ / إن شئت مباحاً على غيره كـ لو  
حلفت على البيع أو العيب<sup>(٧)</sup> حادثاً، ثم تخلفاً لم يكن له تعريض المشتري للأرض  
وإن خرج البائع مستحقاً رجع المشتري بالثمن على الوكيل<sup>(٨)</sup> ولا يرجع له على  
الوكيل<sup>(٩)</sup> قاله القاضي حسين<sup>(١٠)</sup> [والقول<sup>(١١)</sup> والرأي<sup>(١٢)</sup>]

(١) روضة الطالبين (٤ / ٣٤٣)

(٢) المصدر السابق.

(٣) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤ / ٢٢٤)

(٤) في (ت) الركين، وثبتت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤ / ٣٤٣)

(٥) في (س) باعقراً، وثبتت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤ / ٣٤٣)

(٦) في (ت) البائع، والثبتت من (م)، وهو مستقيم معنى

(٧) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤ / ٣٤٤)

(٨) في (ت) العيب، والثبتت من (م)، وهو الصحيح

(٩) شبه الإمامه عن أحكام فروع نهجته (مخطوط) ج ٥، ص ١٥٨

(١٠) فتح التحرير شرح الوخير (مطبوع مع المحقق) (١١ / ٧٦)

(١١) ساقطة من (ت)، والثبتت من (م)، وهو مناسب لسياق الكلام

وليث أن تقول قد سئى أن لمشتري الرجوع عن موكل ابتداءً في<sup>(١)</sup> الأصح،  
فيستبصر بين الرجوع عن الموكل وعن الوكيل.

ولو اتفقا على قبض الثمن، وقال الوكيل دفعته<sup>(٢)</sup> إليك، وقال الموكل هو باقي  
عندك فكيف لو استظنا في رد المال

### خروج:

وكله مستبعد، فقال استوفيته وتكلفت في يدي<sup>(٣)</sup>، أو دفعته إليك، فقيل هو  
عن الخلاف المذكور. في قصص الثمن، [والذهب أن القصور قول الموكل بحسبه، ويسعى  
أن يكون على الخلاف في الثمن]<sup>(٤)</sup> قبل تسليم المبيع، وإذا حلف الموكل، قال الرافعي  
«يحلف على نفي العلم بالاستبعاد»<sup>(٥)</sup>، وقال القاضي حسين: يحلف على الت<sup>(٦)</sup>، وكان  
مراده أنه يحلف على الاستحقاق، ويظهر ذلك مما في عدم الاستبعاد ظاهراً مؤكداً، وإذا  
حلف وأخذ حقه ممن هو عليه لا يرجع عن الوكيل.

### خروج:

لو قبض الدين وأرسله مع فدية أو حصص عينه<sup>(٧)</sup> إلى موكل م يضمن، وإن أرسله

(١) في (ت) عن، وثبتت من (م)، وهو مستبعد لسبق الكلام

١٢ في (ب) جمع، والكتب من (م)، وهو موهو ما في روضة الطالبين (٤/ ٣٤٤)

(٣) في (ب) يده، وثبت من (م)، وهو موهو ما في الترمذي (٣/ ٣٠٣)، روضة الطالبين (٤/ ٣٤٣)

١٤ سابقه من (م)، والثبت من (ب)، وهو مستبعد لسبق الكلام، ينظر روضة الطالبين (٤/ ٣٤٢)

(٥) فتح العزيز شرح الوجيز (مجموع مع المجموع) (١/ ٨١)

(٦) حاشية المحتج بل شرح المنهاج ٢/ ٨٤٧

(٧) المعيار هم أهل البيت ومن يحب حبه مؤمنهم

ينظر فتح المروس (٢٠٠/ ٧٥)، تهذيب الفقه (٣/ ١٦٥)، القاصح سبع (٢/ ٤٣٨)

مع غير من هو في عياله فله، صس، قال الخوري، وله<sup>(١)</sup> أن يُصنّف كلاً منهما  
**قال:** (ولو وكله بقضاء دين، فقال قبضته وأكفر المستحق صدق  
 المستحق بيمينه).

لأنه لم يأمر الوكيل حتى يترده بصدقه، والأصل عدم الدفع، فإذا حلف طالب  
 الوكيل بحقه وليس به مطالبة الوكيل، وفي الدقائق<sup>(٢)</sup> أنه وقع في نسخ المحرر وتكليفه  
 في قبض دين فقال: قبضت<sup>(٣)</sup>، وهو<sup>(٤)</sup> تضجيف من تسامح.

**قال:** (والأظهر أنه لا يصدق الوكيل على الموكل).  
 إلا سبب لأنه أمره بالدفع على من لم يأتمنه<sup>(٥)</sup> فكان من حقه الإشهاد  
 والثاني يصدق لأنه اتسبه فأثبت ما إذا ادعى الرد عليه، فمن هنا يتكلف الوكيل  
 وتنقطع مطالبة المالك عنه، ولا ينبغي تضيق المدفوع إليه عن اليدين قال المرافعي<sup>(٦)</sup>

(١) في (ت) (لو كملت إلى)، وثبتت من (م)، وله تنظيم على

(٢) خصوصية نقاش الروضة للتوحي

ينظر المدخل ٣٩ / ٣٥٥، معي لمحتاج (٢ / ١٢٠٧)، الإقناع مشرببي (١ / ٢٠١)

(٣) ينظر معي لمحتاج (٢ / ٢٠٦)

(٤) لم أحسن هذه العبارة في نسخ المحرر التي من يميني، وهو جود في المحرر، بقضاء الدين بما  
 قال قصته، ينظر للمحرر من ٢٠٠

(٥) في (م) قال وهو، وثبتت من (ت)، وهو العوض لأنه من كلامه في

(٦) في (ب) لأصبح، وثبتت من (م)، وهو موافقاً في منهاج الطالبين (١ / ٦٦)

(٧) في (ب) التمس، والكتب من (م)، وهو موافقاً في معي لمحتاج (٢ / ٢٣٦) وفتح الوصاف  
 (٣٨٠ / )

(٨) فتح القدير شرح الوحي مطبوع مع المجموع (١١ / ٨١)



وإذا قلنا لا يظهر، وإن ترك الإشهاد، فإن دفع بحضرة الموكل فلا رجوع للموكل عليه في الأصح، وإن دفع في غيبته عنه الرجوع صدقه لو كان على الدفع أو لا، وعن أبي الطيب بن سلمة<sup>(١)</sup> أنه لا رجوع عند التصديق<sup>(٢)</sup>.

ولو قال الوكيل دفعت بحضرة ثلث فالمقول قول الموكل سمعته، وإن كان هذا أشهد منات الشهود أو عاينوا فلا رجوع، وإن أشهد شهاداً واحداً أو مستورين<sup>(٣)</sup> فكانا فاسقين<sup>(٤)</sup> فيه خلاف عن ما سبق في الصيغ فطالعه هناك فإنه أسط

**قَالَ: (وَقِيمَ الْيَنْبِغُ إِذَا ادَّعَى دَفْعَ الْمَالِ إِلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ يَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ)**

وقد قال الله تعالى: ﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ وَأَنْتُمْ كَاثِرُونَ﴾<sup>(٥)</sup> وقال ابن

(١) محمد بن الفضل بن سلمة بن عاصم، أبو الطيب الصفي البغدادي، كان من صوفائهم من المتكلمين وله وجه في الفقه وقد جمع كتب كثيرة، توفي وهو شيخ في الحرم سنة ٤٣٠ هـ.  
سطر طبعات الشخصية (١، ١٠٢)، شرح بعدد (٣٠٨/٣)، وبعث الأعيان وأبناء الأعيان، رقم ٤ (٢٠٥)

(٢) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٣٢٨)

(٣) مستور هو الذي لم يظهر هناك ولا سمعته، فلا يكون حجة في باب تحديد

بغير فتح لميث (١/ ٣٦٥)، توضيح لأفكار (١/ ١٤٣)، التمهيد (١/ ٢٧٢)

(٤) العاصق من أقدم حكم الشرع وأمر به ثم أحرر جميع أحكامه أو بعضها

بظفر التعريف (١/ ٥٥٧)، كتاب الكيف (١/ ٦١٤)، أئمة الفقه (١/ ٢٣٢)

(٥) سورة النساء آية ٦

المؤيدان<sup>(١)</sup> من أصحابنا البعداءير يُكمل قوله بعبارة، لأنه أمين<sup>(٢)</sup>، وهذا في أمين  
الحاكم، أما الأب أو أحد فقوله مقبول، وفي الوصي وجهان

في الحائري أصحابها أنه كأمين الحاكم

والثاني. كالأب لأنه أقامه مقام نفسه، ورُدَّ عليه بأن أمين الحاكم فقام مقام  
الحاكم<sup>(٣)</sup>، وقوله في الرد غير مقبول بخلاف الحاكم، وروى النسبة إذا ادعى ادّعى عليه  
بعد الرد على هذا التخصيص<sup>(٤)</sup>

قال: (وليس توكيل ولا مؤدع أن يقول بعد طلب المالك: لا أؤدُّ المالك  
إلا بإشهاد في الأصح)، لأن قوله في الرد مقبول

والثاني. وروى عن ابن<sup>(٥)</sup> أبي هريرة أنه لا امتناع لئلا يحتج على اليمين<sup>(٦)</sup>  
والثالث. إن أوزث [التوقف تأخيراً]<sup>(٧)</sup> ونعم يشألم يكن له الامتناع وإلا فله

(١) عن ابن أحمد البغدادي لم يحسن من المؤيدان أحد أمته الشافعية وأصحاب الوكايلة قال أبو  
يعقوب كان فيها روعاً، توفي في سنة ٣٦٦ هـ ودفن في معسكر كبير القلاع.

ينظر صفات الفقهاء الشافعية (٢/٦٠٣)، طبعات الشافعية ١/١٤٢، البديهة

والنهاية (١١/٢٨٩)

(٢) محاري الكبير (٦/٥٢٩)

(٣) فاعلم ينظر الحائري الكبير (٦/٥٢٩)

(٤) محاري الكبير (٦/٥٢٩)

(٥) مناقلة من (أ)، وانقلت من (م)، وهو الصواب. قال أبو هريرة عن علي بن الشافعية

(٦) الحائري الكبير (٦/٥٥٢)

(٧) في (ت) (التوقف باحترار)، وانقلت من (م)، وبه يستقيم النص

**قال:** (وَلِلْعَاصِبِ وَمَنْ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي الرَّدِّ ذَلِكَ).

إن كان عليه يمين لأحد قطعاً، فإن لم يكن له<sup>(١)</sup> يمين مالا تعد مكنت<sup>(٢)</sup> على الأصح عند البغوي<sup>(٣)</sup>، وقطع العرافيو، معدمه لأنه يمكن أن يقول ليس عسدي نبي، ومعدمه، والمَدْيُونُ في هذا الحكم كمن لا يعمل بوجه في رد لأعيان

وعدم أن في تخيير التأخير للعاصب إشكالاً من جهة استمرار انعصبيه

**قال:** (وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ: وَكَانَتِي الْمُسْتَحَقُّ بِقَبِيضِ مَالِهِ ١٨٩٠ عِنْدَكَ مِنْ دَيْبٍ أَوْ عَيْنٍ وَصَدَقَهُ، أَيْ أَقْرَ بِصَدَقَتِهِ فَلَهُ دَفْعُهُ إِلَيْهِ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يُلْزِمُهُ إِلَّا بَيِّنَتُهُ عَلَى وَكَالَتِهِ)

صر عليه الشافعي<sup>(٤)</sup> لا يحتج إنكار التوكيل، وقال المزني<sup>(٥)</sup> ألزمه لأعده<sup>(٦)</sup>، وأحد من صده فيما لو ادعى أنه ورثه، وأصحح نفي التوكيل، والمحقق أن في اعزازه بالإثبات صار حق بوارثه، وحصل اليأس عن التكذيب بأن دفع إليه بعدما صدقه<sup>(٧)</sup>، واستثناؤه على معدمه، وما بالإكراه على القول الآخر، ثم حصر المستحق وأنكر الوكالة، والقول قوله بيمينه، حيث حلف وإن كان الحق عياناً أحده، وإن تلفت فيه تخريم من شاء منها ولا رجوع لمعوم على الآخر لأنه معلوم برعته فلا يزا حد غير حاله

(١) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م)، و به يستقيم المعنى

(٢) في (ت) كذلك، وثبتت من (م)، و به يستقيم المعنى

(٣) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤، ٢٢٨)

(٤) ساقطة من (ت)، والمثبت من (م)، والمثبت من (ت)، والمعنى واحد، وهو في الأم (٦٩/٧)

(٥) مختصر، غري (١١٠/١)

وقال القسولي هذا إذا تمت فلا تعريض، فإن تلف بتعريض القريض فإن حُرِّم فلا رجوع، وإن عرِّم الدفع وحج<sup>١</sup>، لأن القريض وكيل عنه، والوكيل يضمن بالتعريض<sup>٢</sup>، والمستحق طئمة، وماله في دمة القريض فيسوقه بحقه، وإن كان أحق شيئاً به مطالبة الدافع، وإذا عرِّم فإن القسولي إن كان المدعوع نياً أسره طريق الظفر، وإن كان تالف، فإن قرطاً فيه غرمة<sup>٣</sup> وإلا فلا.

وهو للمستحق مطالبة القريض؟ يُظَنُّ، إن تلف المدعوع عنه فلا، وكذا إن كان واقعاً في الأصح/م ٢٤٩، وقال أبو إسحاق له مطالبة لأنه في معنى وكيل في الدفع إليه، فعمل هذا إن أحله يرى الدافع.

### فروع

إن لم يُضدِّقه لم يكلف المدفع قطعاً، وإن دفع وحصر المستحق وحلف عن يمين الوكالة عرِّم الدافع وله أن يرجع عن القارض شيئاً كان أو عيباً، لأنه لم يُضرح بصديقه، وإنما اعتمد ظهر قوله

### فروع

لو أنكر الوكالة أو الحق وكان الوكيل مأدوماً في إقامة يمينه، أو قلنا لو كسب بالتقصير يمين البينة أقامها واحد الحق، فإن لم تكن [له] يمين، فإن قلنا لو صدقة لزم المدفع خلعاً، وإلا فإن قلنا البمين انردوده كالإقرار لم يخلفه ولا خلع، وأخرج من هذا أن الصحيح أنه لا يخلفه

(١) تنبيه الأئمة عن أحكام مروج الذهب (مخطوط) ج ٥، ل ١٥٠

(٢) فقهلة روضة الطالبين (٤/٣٤٥)، نهاية المحتاج (٦٣/٥)

(٣) مائة من (ن)، وثلاث (م)، وبه يستقيم المعنى

**قال:** (ولو قال: أحلفني عليك وصنفه وجب الدفع في الأصح)

لاعتباره بانتقال الحق إليه

والثاني: لا، لا حيل إنكار صاحب الحق

ولو كنهه ولا يثبت وإن قل، بالأصح أنه محلفه وإلا فلا في الأصح.

**قال:** (قلت وإن قال: أنا وارثه وصنفه، وجب الدفع على المذهب، والله

أعلم).

لاعتباره بانتقال الحق وبإثباته عن الإنكار، وفيه قول مخرّج من دعوى الوكالة كما

سبق<sup>(١)</sup> الإشارة إليه.

ولو قل: مات فلا وله علي كذا وهذا وصيته فهو كقول وارثه، ولو قل: مات

وهو أوصى به<sup>(٢)</sup> هذا الحق فكيف قرأه بالخونة، وإذا أوصى المدفع إلى الوارث والوصي

أو لم يوصح فمدفع ثم مات حاد المستحق وعمّم المدفع فله الرجوع على المدفع إليه، ولو

جحد الخونة فكيف جحد الوكيلة

**فروع يختم بها الباب**

الوكيل باستيفاء حق من يثبته؟ أو بإثباته هل يستوفيه عبثاً كان أو ديساً؟ أم

أوجه.

**أصحها لا**

**والثاني نعم**

(١) في (ت) سقطت، وثبتت من (م)، وهو الصحيح معاً

(٢) في (م) جهل، وثبتت من (ت)، وهو عوافي ما في روضة الطالبين (٣٤٧/٤)

والثالث: يثبت ولا يثري

ولو كان الحق وصاحباً أو حتماً لم يستوفيه على مذهب، وقال ابن خيثران<sup>(١)</sup> عن الوجهين<sup>(٢)</sup>.

والوكيل بالخصومة من جهة المذمي يذمي ويُقيم البينة ويسعى في تمثيلها ومجملها ويطلب الحكم ويعدل ما هو وسيلة إلى الإثبات، والوكيل من جهة المدعى عليه يُكره ويعلن في الشهود ويسعى في الدفع

وهو بشرط في التوكيل بيان ما فيه الخصومة من دم أو مال [أو ذبي أو] عَيْنٍ عَيْنٍ  
أو أرض جديّة أو بذل مال، سُكِّيَ [عن] القباذي فيه وجهان كأثر جهين في بيان من  
يملك ما فيه الخصومة

ولو أقر وكيل المدعى بالقبض أو الإبراء أو قبول الخوالة أو المصلحة أو بأن الحق

(١) حسين بن صالح أبو علي من خيرة أصحابنا، متبحر في الفقه الشافعي، كان من الفقهاء المتأخرين وأخص الشيوخ، كان يعقب من سرج على ولاية القضاء، ويقول هذا الأمر لم يكن في أصح حديث، إن كان في أصح حديث، ثم في ذي الحجة سنة ٣٢٠ هـ

يظهر طققات الفقهاء الشافعية (١/ ٤٥٩)، طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٦٧١)، ثم في عالم فضاء (١٣/ ٢٣٥)

(٢) روضة الطالبين (٤/ ٣٠٩)

(٣) ساقطة من (ب)، وأثبت من (ج)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٣٢٠)

(٤) ساقطة من (ب)، وأثبت من (ج)، وهو الصواب لعدم وهو كذلك موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٣٢٠)

(٥) روضة الطالبين (٤/ ٣٢٠)

مؤجل<sup>(١)</sup>، أو أقر وكيل المدعى عليه بإقراره بالحق، وأطلق به كسج في بطلان وكالته بالإقرار وجهين<sup>(٢)</sup>

ولا يعرف وكيل مدعي بإرائه حصصه، لأنه باطل، ولا يضم إقرار سلطان موكله، ولا يقل بمعدل وكيل المدعى عليه بينة المدعي، وتُقبل شهادة الوكيل عن مؤكبه ومؤكبه في غير ما يؤكل فيه، وإن شهد به يؤكل فيه، وإن شهد قبل العزل أو بعده وقد حاصم<sup>(٣)</sup> فيه لم تقبل، ولا قبلت في الأصح، وطرد ابن القاصر<sup>(٤)</sup> ذلك في دعوى الوصية<sup>(٥)</sup>، قال الإمام هـ إذا جرى الأمر على توكيل، فإن طال الفصل فالوجه القطع بقبول الشهادة مع احتمال فيه<sup>(٦)</sup>

ولو وكل رجلين بالخصومة، لم يستقل أحدهما في الأصح  
ولو ادعى عند القاضي أنه وكيل زبيل، فإن كان المقصود بالخصومة لا حشراً

(١) في (ت) مؤجلاً، والكتب من (م)، وهو العوالم لغة

(٢) روضة الطالين (٤/ ٣٢١)

(٣) في (ت) خاصته، والكتب من (م)، وهو موافق في روضة الطالين (٤/ ٣٢١)

(٤) أحمد بن أبي أحمد الطبري أبو العباس بن القاسم، أحد أئمة فقه الشيعي، أحد الفقهاء من ابن سريج، صاحب التصانيف الكثيرة، قال من بطش كان إمام خير من كان في وقته، ومن لا تقع العمى على منه في عمه، توفي بمرسوس سنة ٣٢٢ هـ من مصانيفه التمهيد وكتاب المنوح وهم ذوو التمهيد في المحرم، وقد اشتهر لأئمة بالكتابين المذكورين وشرحوهما شرحاً مشهوراً، وهو كتاب أمب القضاء محمد بطيش، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور حسين الخوري.

ينظر طبعات الفقهاء (١/ ١٢٠)، حيدرات الشافعية (١/ ١٠٦)، لأصحاب (٤/ ٤٣٠)

(٥) الطحطاوي من ٣٧٦

(٦) روضة الطالين (٤/ ٣٢١)

وضدّه<sup>(١)</sup> قال الواقفي: ثبت الوكالة وله<sup>(٢)</sup> خاصية<sup>(٣)</sup>، وهذا قاله<sup>(٤)</sup> ابن سريج وابن القاص والفاضل حميد، لأنه لا ضرر على الوكيل فيها، وقد الماوردي<sup>(٥)</sup> والرويان<sup>(٦)</sup>: مذهب الشافعي أن الحاكم لا يبيع منها إلا بئس، وقد القولي<sup>(٧)</sup> تحوير المحاكمة قطعاً<sup>(٨)</sup>، وفي وجوبها عليه الخلاف فيها إذا عرف بأنه وكيل في قبض الدين، [وطرد ابن القاص ذلك في دعوى الوصية<sup>(٩)</sup> وإن كدسه لولا<sup>(١٠)</sup> آفم لبسة على الوكالة<sup>(١١)</sup>]

[ولا يشترط تعلم دعوى حق الموكل على الخصم، وإن كان عائياً وأقم الموكل بئس بالوكالة<sup>(١٢)</sup> سمعها القاضي وأثبتها، ولا يشترط حضور الخصم<sup>(١٣)</sup>، والصحيح

(١) في (ت) قصده، وثبتت من (م)، وهو موافق في فتح العزيز شرح الوعير، مطبوع مع المجموع (٥٥/١١)، وروضة الطالبين (٣٢٢/٤)

(٢) في (ت) أو، وثبتت من (م)، وهو موافق في لخصير السامري

(٣) فتح العزيز شرح الوعير (مطبوع مع المجموع) (٥٥/١١)

(٤) روضة الطالبين (٣٩٧/٤)

(٥) الخاوري الكبير (٥٠٩/٦)

(٦) المصدر السابق

(٧) روضة الطالبين (٢٢٣/٤)

(٨) ساقطة من (ب)، واقتت من (م)، وهو منتم لبعضه نظر هاشم<sup>١</sup>

(٩) ساقطة من (م)، والثبت من (ت)، وبه يستقيم لمعى

(١٠) التمهيد من لآلئ الذهب من ٣٧٦

(١١) ساقطة من (ت)، وكتب من (م)، وبه يستقيم لمعى نظر روضة الطالبين (٣٢٢/٤)، وأسمى

الغالب في شرح روض الصالح (٢٧٤/٢)

(١٢) في (ت) المحصومة، وثبتت من (م)، وهو موافق في روضة الطالبين (٤/٣٢٢).



أنه لا يحتاج إلى نصب مسخر<sup>(١)</sup>

ولو وكل عند القاضي رجلاً بالخصومة، فله الخصومة ما دام الموكل حاضراً في المجلس، فإن غاب عن المجلس ولم يكن القاضي يعرفه باسمه وبسبه احتاج إلى إقامة عليه على ذلك، قال القاضي حسين وعادة الحكم الاكتفاء في هذه الية بالعائلة الظهيرة وترك الاستزكاء<sup>(٢)</sup> تسهلاً على العرماء، وقال الصوري، يمكن أن يكتب مسخر، وحيداً إن كان موثقاً به<sup>(٣)</sup>، ويجوز أن يشهد بالوكالة وكذا الموكل على ما قاله الغاوي<sup>(٤)</sup>، وما إليه ابن الصباغ<sup>(٥)</sup>، خلافاً للمحاملي<sup>(٦)</sup> وغيره، ولا نقس شهادة

---

(١) المسخر يصح لغيره بمصلحة من يقوم مقام الغائب في الدعوى لشكره بكون اليه على شكره  
مكن

ينظر (مباية المحتاج) (١٨/٢٦٩)، أنسى مطالب في شرح روضة الطالب (٤/٣١٦)

قال القزطلي، ذكره بعض الفقهاء في الغاوي من نصب مسخر ينهي في بعض النصوص خطأ  
درسم الدعوى والمحرف وهذا هو مسخر (إحكام الأحكام) (٤/٧٥)

(٢) الاستزكاء هو أن يكتب القاضي إلى فزكي اسم الشاعس، والخصم وفزك ذلك، فله معرف به  
معرفة، وربما يكتفى في مقدر سير من ذلك نوع، ويكتب إلى فزكي مرة أخرى لا يرسل الشاهد  
إلى الاستيلاء والتعرف إلى فزكي بمسرح «خالد» يستحب أن يشاهد القاضي فزكي طهر في آخر  
الأمر، ويستحب أن يكون له جماعة من الفزكيين أحببه لا يترقب الوسيط (٧/٣١٧)

(٣) روضة الطالب (٤/٣٢٣)

(٤) الخاوي الكبير (٦/٥٦٥)

(٥) الشافعي في نوع الشعبية (مخطوط) (٢/١٨٥)

(٦) ينظر روضة الطالب (١١/٢٦١)، حواشي الشراء (١٠/٢٥٩)

والذي يوكيل - وإن أنكر الموكل الوكالة مسند عليه الشك<sup>١</sup> - فليس قطعاً، وإن سمح  
القاضي دعوى الوكيل قبل إتيانه بوكالة طائفة يدعي دعيه ثم أثبت وكالة يستأنف  
الدعوى قبله القاضي حسين في الفتاوى<sup>(٢)</sup>.

ولو ادعى على وكيل ماله وأقدم عليه، ونفى بها الحاكم، ثم حصر العائد وأنكر  
الوكالة أو ادعى حرره، لم يكن له أثر، لأن الحاكم على الغائب جازم، فإنه انشؤي في  
الروضة<sup>(٣)</sup>.

ولو وكله في الصلح عن الدم عن حره فعلى، حصل العفو ووجب الدية، ولو  
صلح على الدية أعتا ويبقى القصاص

والثاني أنه كان عفو على حره، وعن ماله صلح عن حرره أو ما مضى بوضاً  
جاء، ولو حررت هذه الحالفة يبرأ الموكل والقصاص في الصلح أعتا.

ولو وكله في جميع روحه على حره، فعلى [على حره]<sup>٤</sup> أو بحرية م ٢٥٠ / وعن  
ما سبق في الصلح عن الدم.

فوكيل  
في بيع  
والشره  
القص

ولو وكله في بيع أو شراء جامد، لم يملك جامداً ولا صحيحاً، وإذا وكله مباح فرد  
للبيع معيب، أو أكرهه بشرط الخيار بشرطه ففسخ، لم يكن له بيعه ثانياً، وبه وجه

(١) في (ث) أبدأ، وثبت من (م) وبه مستقيم انتهى بقدر محدود في الكبير ١١٠ / ١٢٠، حاشية

قليوب (٢٢٠ / ٣)

(٢) أنسى المطالب في شرح روض الطالب (٢٧٤ / ٢)

(٣) روضة الطالبين (٣١٣ / ٤)

(٤) في (م) بجمع، والكاتب من (ث) ادو هو ما بين ما في أنسى المطالب في شرح روض الطالب

(٣٥٠ / ٣)

ولو قال: بيع نصيبي، أو قبضتُ كائناً لو حُذ بالشفعة وأبكر الخصم ذلك، فهي إثباته لوجهان، في أن الوكيل بالامتياز هل يشت؟

ولو قل بيع بشرط الخيار فبيع مطلقاً لم يصح.

عنه

ولو أمره ببيع والعصر لم يكر له شرط خيار للمشتري، ولا لو قيل بالشراء لو عين صر  
شرط خيار لمائع، والأصح حرم شرط صهي لأصحبها ولموكل

موكله في

البيع

والشرط

ولو أمره ببيع عبد لم يجر أن يبيع بعصه، إلا بيجور أن يبيع به الكل

ولو أمره بشراء عبد لم يجر أن يشتري بعصه وإن كان بعصه. مثل أن يقول اشتريه  
بألف، فاشتري بعصه بأربع مائة لم يصح، وهذا لا خلاف فيه إذا اقتصر عليه، ولكن لو  
اشتري النصف الثاني بأربع مائة أخرى، هل يطلب الكل إلى الوكيل بعد انصر الله عنه؟  
فيه وجهان

أصحهما: لا نعم

وقال الإمام: إن ما عده هديان، وقدل ابن الرضا أنه في ذلك ما حرم من أئمة  
الهدى / ت ١٩٠ /، وأحد وجهه أننا [إي] صرناه حشبة من عدم التكميل وإنما  
كُمل الأمر من المحذور، وحكمنا حينئذ بحصول العقد له كما يقوله ابن مريج في إذا  
اشتري ما أبعد له منه بأكثر من ثمن المثل وأجره الموكل، وكما قاله الإمام عن  
الصيدلاني في مسألة انصب لم يعطه تكبير<sup>(١)</sup>، ولأن على القبول بأن ذلك ينتقل إلى  
الوكيل ثم إلى الموكل، يقال بأن مخالفة معص من انتقاله عقب ذلك إلى الموكل، فإذا

(١) مخالفة من (ت)، والثابت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٢) المبررة غير واضحة ولم استطع استنبطها

تكمون انتقل كما قال الشيخ أبو حامد في مسألة الثاني: إن العقد مع الموكل عن شاة مصف فيار في دمه فإذا اختارها موكل فعلى الملك إليه<sup>(١)</sup>

ولو قال: اشتر هذا الثوب فاشتري مصفه صح، أو قال: بيع هؤلاء العبد أو اشترى حسنة أعبد ووصفهم، دمه ختم وشرع لا أن يباع

ولو قال: بيع هؤلاء الثلاثة بألف لم يبع واحداً منهم بدون الألف، ولو يباعه بألف صح، ثم هل يبيع الآخرين؟ وجهان: أحدهما نعم

ولو وكله باستيفاء دينه على زيد مائة رطل، إن قال: وكلتك بطلب حصي منه لم يطلب التورثة، وإن قال: بطلب حصي الذي عنده طالبهم

ولو لم يمت حار له انقضاء من وكله كيف كان، وفيه نظر إن قال: دمه

ولو أمره بالبيع مؤجلاً لم يلزمه انقضاء بعد الأجل، ولكن عليه بيان العريم

ولو قال: ادفع هذا الذهب إلى صانع، فقال: دجته فطامه الموكل ببيائه لزمه البياء، وإن امتنع صار مبيعاً حتى لو سبه بعد ذلك وكن تبيع في يد الصانع لزمه الصانع

ولو قال: بيع عندك لفلان بألف وأنت أدفعه إليك فباعه، فإن شتره الأمر لفلان، فإن كان له على فلان ولا يه أو كالة صح لفلان، قال الطائفة: والشمس على العاقلة الضامن<sup>(٢)</sup>، كما قال.

والقياس أن يكون الشمس عليه والأمر صام، وإن لم يكن ولأ ولا وكلاً فالشراء له في الأصح، وإن شتره فلان بالشروط المذكورة فالصحيح أن البيع باطل، وقال ابن

(١) روضة الطالبين (٤/٣١٨)، معي لمحتاج (٢/٢٢٩)

(٢) المحرر، ٦/١٥٢٥

سريج يصح نعلان بلا شئ، والشئ عن الصباغ الأمر<sup>(١)</sup>، هكذا قال الماوردي يصبر  
ريادة<sup>(٢)</sup>، وراد الرافعي به إذا عزم الأمر جمع عن المشتري<sup>(٣)</sup>، وعن الشيخ أبي حنيفة  
أن هذا سهو من ابن سريج، فَرَعَهُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْإِنْسَانَ  
لَا يَشْتَرِي شَيْئًا لغيره بِأَلٍ مِثْلِهِ<sup>(٤)</sup>، وَتَأْوِيلُ ابْنِ الصَّبَّاحِ كَلَامُ ابْنِ سَرِيحٍ

وَلَوْ قَالَ: اشْتَرَيْتُ عَبْدًا فَلَمْ يَكُنْ هَذَا أَوْ بَدَأَ بِمِثْلِكَ، فَعَلَلْتُ حَصَلَ لَكَ بِالْأَمْرِ،  
وَرَجَعَ عَلَيْهِ الْمُنْكَرُ، بِالْعِيَّةِ أَوْ بِالشَّيْءِ لِأَنَّهُ قَرَضَ، وَلِي وَحْدَهُ لَا يَرِجِعُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ  
الرَّجُوعُ، وَهَذَا إِمَّا أَنْ يَقْتَضِيَ الْمَقْصِدُ، وَإِمَّا [أَنْ] يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ عَلَى غَيْرِ مَنْ يَفْعَلُ  
مِثْلَ الصَّبَّاحِ [أَنَّهُ]، فَقَدْ فَصَّلَ كَلَامُ الْمَاورِدِيِّ أَنَّ ابْنَ سَرِيحٍ يُجَوِّزُ ذَلِكَ، وَيَكْتَفِي بِأَنْ  
يَكُونَ الشَّيْءُ بِهِ مَحَلٌّ فِي الْحِمْلَةِ، وَعَنِ هَذَا يَسْعَى بِمَا اشْتَرَى رِيْدًا لِعَمَلِهِ بِأَنَّهُ عِيَا شَيْئًا  
فِي دَمَةِ رِيْدٍ خَاصَّةٍ جُزْءٍ، هَذَا كَالرَّجُوعِ شَبَّ مَعَ ذَلِكَ كَمَا أَفْعَلَ الرَّافِعِيُّ، فَوَحْدَهُ أَنْ  
يَقْتَضِيَ كَأَنَّهُ أَتْرَعَهُ ذَلِكَ الْقَتْلُ فِي دَمِهِ، وَاشْتَرَاهُ بِأَنَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ رَجُوعٌ وَهُوَ الَّذِي  
يُظْهِرُ فِي قَوْلِ الْمَاورِدِيِّ وَغَيْرِهِ عَنِ ابْنِ سَرِيحٍ فَلَا حَاجَةَ لِي إِلَى هَذَا التَّعْيِيرِ

ابن سريج

للسبب  
والمصلحة

وَلَوْ وَكَلَهُ عَمَلُهُ<sup>(٥)</sup> فَبَيَّنَّ دَيْنَهُ مِنْ رِيْدٍ فَقَالَ: رِيْدُ حِمْلِهِ هَذِهِ الْعَشْرَةُ أَفْصَحُ

(١) روضة الطالبيين (٣٣٤/٤)

(٢) الخوي الكبير (٤٤٩/٦)

(٣) فتح العبر شرح الترجيح (مطبوع مع المجموع) (٦٠/١١)

(٤) روضة الطالبيين (٣٣٦/٤)، القاموس المحقق الكبير (٣/٨٨)

(٥) ساقطة من (ت)، والثبت من (م)، وللعمى واحد.

(٦) ساقطة من (ت)، والثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى.

(٧) في (ت) عمرو، والثبت من (م)، وهو الصواب لأنه عمرو، ففصح من رجع

بها اثنين عمرو، صار وكيل ريد، وسره استر فافهم قبل أن يأخذها عمرو  
ولو قال حصها عن الذي يطاسي به لعمرو، كان قبض لعمرو  
ولو قال حصها قصة اثنين عمرو وأطلق فهو عتمل، وانقول قول يد يمينه،  
واستر الثوري أنه إقبص بوكالة عمرو<sup>(١)</sup>

ولو وكل عبد ليشترى له نفسه من سبه أو مالا آخر صح في الأصح.  
قال صاحب التقريب ويجب أن يُصرح بذئ الموكل، وإلا فهو صريح في الوثيق لا  
يبلغ بالية<sup>(٢)</sup>، وكلام الجرحي في الشاي يقتضي أنه لا نجح التهمة، وأنه يسدع بالية  
لأنه قال: (بِنَصْدُقْتُهُ صَح) كاليح للموكل

ووقال العبد لرجل اشتري مني من سيدي ففعل صح، ويشترط التصريح  
بالإضافة على ما قاله صاحب التقريب / م ٢٥١، ولو أطلق وقع اشتراؤه للموكل لأمر  
البائع قد لا يرحي بعقد يتخصص الإعتاق قبل توفير الثمن.

ولو قال لرجل أسلمني في كذا، وأنت رأس مالي<sup>(٣)</sup> من مالك، ثم أرجع حين قال  
ابن صريح صح، ويكون رأس المال قرصاً<sup>(٤)</sup>، وقيل لا يصح، وهو الأصح، وهو الأصح  
منصوص، لأن القرص لا يتم، لا بالقبض، ولك أن تطالب الصرق بيه ويرى قوله:  
اشترى في عبد فلان مدراهمك

(١) روضة الطالبين (٤/ ٣٣٥)

(٢) روضة الطالبين (٤/ ٣٣٦)

(٣) في (مت) أرضاء وصح والفت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٤) في (مت) مالي والفت من (م) وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٣٣٦)

(٥) روضة الطالبين (٤/ ٣٣٦)

وَمِنْ أَمْلَأَ فِي شَيْءٍ ثُمَّ أَرَامَتْ، ثُمَّ قَالَ: كُنْتُ وَكِيلًا وَكَتَبْتُ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ غَيْرَ مَوْكَلِهِ  
رَأْسَ مَالٍ، وَفِيهِ [مِثْلُ] "الْمُسْلِمَ فِيهِ"

وَمِنْ قَوْلِهِ: بِعَ هَذَا، أَوْ مَعَهُ رِجَالُ الْوَكِيلِ

وَمِنْ شَهَادَةِ رَجُلٍ شَهِدَ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ عَمْرًا <sup>(١)</sup> وَكَذَبَهُ، فَبُنِيَ وَقَعَ فِي عَيْنِ رَجُلٍ  
بَصْدَقُهَا حَرَّ الْعَمَلِ بِالْوَكِيلِ وَإِنْ رَدَّ أَحَاكِمُ شَهَادَتِهَا، وَإِنْ مَ بَصْدَقُهَا لَمْ يَجْرَ لَهُ الْعَمَلُ  
بِهَا وَبُنِيَ قَوْلُ الْحَاكِمِ شَهَادَتِهَا.

وَمِنْ أَدْعَى عَلَى الْوَكِيلِ حَيَاةً لَمْ يُشْنَعِ حَتَّى يَمُوتَ مَا أَحَدٌ بِهِ، بَلَدٌ يَقُولُ، بَعْدَ  
بَعْثَةِ وَمَا دَعِيَ إِلَى، لَا حَقَّ، فَبُنِيَ الدَّعْوَى لَا يَدَّ يَدُهَا مِنَ التَّعْيِينِ.

وَلَوْ وَكَلَهُ فِي شَرَاءِ مَلْعُوقَةٍ مَعِينَةٍ أَوْ مَوْصُوفَةٍ بِشَيْءٍ مِنْ جُمْلَةِ شَيْءٍ بِهِ فِي دَعْوَى وَكِيلِهِ  
فَاشْتَرَاهُ الْوَكِيلُ بِوَكَلَتِهِ مِنْ جُمْلَةِ شَيْءٍ [صَحَّ] وَيُرَى الْوَكِيلُ مِنْ ذَلِكَ  
الْقَسْرِ، قَالَ الْمَلَوَرْدِيُّ <sup>(٢)</sup>.

وَلَوْ وَكَلَهُ بِيَعٍ وَيَأْخُذُ هَذَا أَوْ كَيْفَا، فَبَاعَ وَلَمْ يَشْرُطْ رَهْنًا وَلَا كَفِيلًا فَالْبَيْعُ صَحِّحٌ  
وَلَوْ وَكَلَهُ بِيَعٍ عَلَى أَنْ يُشْهَدَ بِبَيْعِهِ، وَلَمْ يُشْهَدَ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ <sup>(٣)</sup>، قَالَ الْمَرْعَشِيُّ <sup>(٤)</sup>.

(١) ساقطة من (مت)، والثبت من (م) به يستقيم المعنى.

(٢) في (ت) عمرو، وثبت من (م) وهو الضموم بعد.

(٣) ساقطة من (مت)، وثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى.

(٤) الخواري (٥١٦/٦).

(٥) في (ب) ولو وكله ببيع على ألا يشهد ببيع ولم يشهد فالبائع جائز، وثبت من (م)، وبه يستقيم.

معنى وهو كذلك موالق لابي (حاشية الرمي) (١٣٦/٣).

(٦) حاشية الرمي (١/٢) وكذلك في (١/٢).

(٧) محمد بن الحسن المرعشي، مسود بن مرعش، بدمشق، الميراث، ص ١١١، في الفقه مشتملا -

وفيه نظر متقى من كلام الغزالي

ولو أُكِّلَ بقصص ديني أو استرحب وديعيه فقال بَدَّيْتُوُنْ، وَالْوَدْعُ دَعَتْ وَصَدَّقَهُ  
 لو كَلَّ وأبكو الوكيلين ولا يصح أنه لا يعم برك الإشهاد  
 ومن قال: أنا وكيل في بيع أو نكاح وصدَّقته من يكامله صح العقد، ولو قال بعد  
 العقد لم أَكُنْ وكيلًا لم يلتفت إليه.

ولو قال: اشتري من مائة عشرة أوقية حنظل بيته درهم، فيه، وجهان  
 أحدهما أنه فرض فيه وكالة، فإن لم ينص<sup>(١)</sup> على الثمن لم يصح لأنه فرض مجهول.  
 والثاني أنه وكالة في فرضي، فإن لم ينص على<sup>(٢)</sup> الثمن جاز

وتجوز الوكيل له بيع شخصي ويجعل، بشرط أن يكون معلومًا، فإن قال: صح

حكيم  
 الوكالة  
 يعني

١ - على فوائد وعراق، من جهة أن المرفعة بعضها ينظر صيقات الشافعية (٣٠٩/١)

(١) القير مكياً معروف لأهل العراق، وهو ثنية مكابك، والكوك صاع ونصف، والصاع ثلاثة أملاك، والله ما يملأ كفي الشوطين، وذهب عنه كثير العلماء في المسكة إلى أن الصاع ٦٠٠ جرام وذهب سائر على أن الحد من كفي إلى أجل اعتد، وكان تحقيق وزن الحد ملجم هو ٦٥٠ جرام تقريباً فيكون الصاع ٦٥٠ × ٢ = ٦٦٠٠ جرام وبه صدرت الفتوى وبذلك يكون الكوك ٣٩٠٠ جرام، والقير ٣٦٢٠٠ جرام

انضم موقع الشبكة الإسلامية، الربط

<http://www.al-shaikh.com/html/ara/books/maqadir/2100.htm>

وينظر تهذيب لأبيه (٢٧٨/٣)

(٢) في (م) يعني، وأثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٣) في (ن) يعني، وأثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى



هذا وث عَشْرُ ثَمَنَةٍ، أو من كل مائة درهم من ثمنه، لم يصبح للمعلن بيع الشيء،  
قَالَ الْمَأْجُودِي<sup>(١)</sup> وَلَهُ أَجْرُهُ مِثْلُهُ

وَلَوْ وَكَّلَ فِي بَيْعِ ثَوْبٍ لِحَمَلٍ مَعْلُومٍ، فَبَاعَهُ بَيْعًا قَاصِدًا وَلَا خُفْضَ لَهُ، فَلَوْ بَعَاهُ بَعْدًا  
صَحِيحًا وَلَفَّ لَشَيْءٍ فِي يَدِهِ اسْمَحِيٍّ، وَمَوَّلَفَ الْمَبِيعَ فِي يَدِهِ بَطْلَ الْبَيْعِ وَمِ يَطْلُ  
الْحَمَلِ، وَلَوْ اسْتَحَقَّ الْمَبِيعَ فِي يَدِهِ اشْتَرَى كَانَ بَيْعًا قَاصِدًا وَلَوْ كَيْسَ جَعَلَهُ، لِأَنَّهُ بَطْلَانُهُ  
لَيْسَ مِنْ حِثِّهِ الْوَكِيلِ، فَالْمَقْصُودُ مِنْهُ مَجْرَدُ الْعَمَلِ عَلَى وَجْهِ الصَّحَةِ وَقَدْ وَجَدَ  
وَأِنْ وَكَلَهُ فِي الْإِبْدَاعِ مَا دَوَّعَ وَلَمْ يُشْهَدَ لَهُ بَعْضُ فِي الْأَصْحَحِ، سِوَاهُ كَلَّمَهُ لَوْ كَلَّ  
وَالْمَدَوَّعَ أَوْ أَحَدَهُمْ وَصَفَّقَهُ الْآخَرَ

وَلَا يَقُولُ فِي بَيْعِهِ لَوْ كَلَّمَهُ إِلَّا ذَكَرَ أَنَّهُ، وَقِيلَ إِنْ كَانَتْ فِي مَانٍ تَمَّتْ بَيَا بَيْتُ بِهِ الْمَالَ،  
فَإِنْ شَهِدَا بِالْوَكَاةِ وَقَالَ أَحَدُهُمَا عَرَفْتُ، فَبَيَّ كَانَ بَعْدَ احْتِكَمَ بِالْوَكَاةِ فَلَا اثرَ لِقَوْلِهِ ذَكَرْتُ  
عَرَفْتُ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ احْتِكَمَ لَمْ تَنْسَبِ الْوَكَاةَ فِي الْأَصْحَحِ، وَلَوْ قَالَ بَعْدَ احْتِكَمَ: عَرَفْتُ، فَبَيَّ  
ذَكَرْتُ جَوْعًا لَمْ يَقْبَلْ، وَإِنْ شَهِدَا بَعْلَ بَعْدَ احْتِكَمَ قَبْلَ  
وَلَوْ شَهِدَا أَحَدُهُمَا أَنَّهُ وَكَلَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَالْآخَرُ أَنَّهُ وَكَلَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوْ أَحَدُهُمَا  
أَنَّهُ وَكَلَهُ وَالْآخَرُ أَنَّهُ أَقْرَبَ بِالْوَكَاةِ لَمْ تَمُتْ

وَمِنْ قَوْلِ أَحَدِهِمَا: أَقْرَبَ عِنْدِي يَوْمَ الْخَمِيسِ بِتَوَكُّفِهِ، وَقَالَ الْآخَرُ: أَقْرَبَ  
عِنْدِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِتَوَكُّفِهِ نَبَتْ التَّوَكُّلُ قَالَهُ الْجَرَجَانِيُّ / ت ١٩١ /

وَلَوْ قَالَ لَهُ وَاحِدٌ اشْتَرَى كَعْبَةً بِيَسِي وَبَيْتُهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ آخَرُ اشْتَرَى سَهَةً وَبَيْتُهُ

(١) فِي رِثَتِهِ، مَبْلُغٌ، وَالْثَبْتُ مِنْ (م)، وَهُوَ مَوْافَقٌ لِأَيِّ الْحَوَاطِ الْكَبِيرِ (٥٢٩/٦)

(٢) الْحَوَاطِ الْكَبِيرِ (٥٢٩/٦)

فاشتراه، ملك مولى به وليس في فهو لغيره، وكان ماسحاً لوكالة الأول، وإن سوي له وبه  
كان أثلاً بينهم وكان ماسحاً لكل من الوكالتين في الممنوع، وإن أطلق والشراء  
به دونه.

وإذا قال الوكيل أمرني ببيع معك بئعني، فقال بل بغير جعل، فهو لاني  
الشافعي للمهر جاني، وجه قول الوكيل إن لموكل يدعي سقوط أجرته.  
ولو شهد شاهد أنه قد فلا أن كنت وكيل، وشهد أنه قال أنت جريتي<sup>(١)</sup>،  
لم ثبت الوكالة، لاختلاف اللفظ المشهود به، وإن شهد أحدهم أن هذا وكنته، وشهد  
الأخر أنه جريته ثبت، والجري بفتح الجيم وكسر الراء المحففة وآخره باء مشددة هو  
الوكيل ملحة أهل الحجاز، والله أعلم / م ٢٥٦ / ١٩٢.



انتهى الجزء الأول وبه الجزء الثاني

(١) الجري بمعنى وهو الوكيل، وتسمى له كين جريته لأنه يجري مجرى موكله، ويُطلق جري كذلك

عن الرموز والنصاب

ينظر القاموس المصنف / ١٦٣٩، معجم اللغة (١١، ١١٨)، مختار الصحاح (١، ٢٢).

المجلس الأعلى للمعاشرة

إحصاءاً أظهرت نسبة ٤١ في المئة أنها لا تخطط لاجراء التعديلات عليها

**آداب عبادت الہیہ**



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

تخصص الفقه

## الابتهاج في شرح المنهاج

للإمام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي

(٦٨٣هـ - ٧٥٦هـ)

من أول كتاب الشريعة إلى آخر كتاب العارية

(دراسة وتحقيقاً)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي

إعداد الطالب

محمد بن وعظ السويدي

إشراف فضيلة الشيخ

الأستاذ الدكتور / شواف بن خالد الشوييف

١٤٢٧هـ / ١٤٢٨هـ

المجلد الثاني

( كتاب الإقرار — كتاب العارية — الفهارس )

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلهنا

إلى من كان لها الفضل بعد ربِّ الكريم المنان

إلى

والديَّ الكريمين

اللذين تعاهداني بالتوجيه والإرشاد والدعوة الصالحة آناء

الليل وأطراف النهار

فلهما مني عميق الشكر والامتنان والدعوة الصادقة أن يطيل

الله في عمرهما على تقوى وصلاح

اللهم آمين

## كتاب الإقراء

## كتاب الإقرار<sup>(١)</sup>

مستوحاة  
الإقرار

قال الله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا خَلَائِفُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> انتهى في المحرر بهذه الآية، وفسر<sup>(٣)</sup> شهادة امرء على نفسه بالإقرار<sup>(٤)</sup>، قال: وعن رسول الله ﷺ أنه قال: «اقبوا الحق ولو على أنفسكم»<sup>(٥)</sup>، وليس هذا الحديث في الكتب المشهورة

(١) الإقرار لغةً: مصدر أو يقر الإقراراً فهو مقر، وهو مخرج من قر بمعنى ثبت، وقيل: قر الشيء: أمس به حرب أي استقر بالكد.

ينظر مسائل قدام (٥/ ٨٨)، مصباح سليم (٢/ ٤٩٧)، تحرير القامط البغدادي (٣٤٢).  
وشرحاً: إخبار الشخص بحقي عليه بغيره، وعكسه الدعوى، وأما من غير الشهادة، ومن يتخير من حق سابق.

ينظر: روضة الطالبين (٤/ ٢٤٩)، حاشية البجيرمي (٢/ ٧١)، حواشي الشرواني (٥/ ٣٥١).  
(٢) النساء: آية ١٣٥.

(٣) في (ت) صرح به، وثبت من (م)، وهو المناسب لسياق الكلام.  
(٤) المحرر في لغة الإيم الشخصي (ص ٦٠١).

(٥) رواه علي بن الحسين بن علي عن حماد عن أبي أيوب، وهو متفق، فربما المعتبر هو علي بن الحسين، جد جعفر بن محمد، لم يترك حديثاً عنه، وكدت في إسناده الحسين بن زيد بن يحيى، وقد ضعفه ابن أبي شيبة وغيره.

ينظر: البدر سليم (٦/ ٧٤٦)، حواشي البدر سليم (٢/ ٩٦)، التحف بسليم (٣/ ٥٢).  
قال ابن القيم: حديث متفق، لأن ابن القيم هو علي بن الحسين، جد جعفر بن محمد، لم يترك حديثاً عنه.

وقال أبو زرعة: لم يترك علي بن الحسين حديثاً عنه، وحسين بن زيد المذكور في إسناده هو الحسين بن زيد بن علي بن الحسين التتوي، قال ابن القطب: لا يعرف حديثه، وقال علي بن أبي شيبة =





عن محمد<sup>(١)</sup> عن أبيه<sup>(٢)</sup> عن جده<sup>(٣)</sup> عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: (ضممت  
إلي سلاح رسول الله ﷺ فوجئت<sup>(٤)</sup> في قائم سيف<sup>(٥)</sup> رسول الله ﷺ رُفَعَتْ فيها جبل من  
قطعك وأحسن إلى من أساء إليك وقل الخن ولو على نفسك<sup>(٦)</sup> وفي أحاديث للشهاب<sup>(٧)</sup>

(١) جعفر بن محمد بن علي بن حسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي الشامي أبو عبد الله الهاشمي،  
المعروف بالصائغ، كان من سادات أهل البيت فهو، وعلي وعصا، سمع أبيه والقاسم وعطاء  
سمع منه مالك والثوري وشعبة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة.

ينظر التزيح الكبير (٢/١٠٩٨)، غريب التهذيب (١/١٤١)، الطهطاوي (١/١٣٠).

(٢) محمد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الهاشمي الشامي الشامي أمه أم عبد الله  
ست حسن بن علي بن أبي طالب سمع جده محمد بن عبد الله وأبيه، وسمع منه عمرو بن دينار وأبو  
جعفر، مات سنة أربع عشرة ومائة.

ينظر التزيح الكبير (١/١٨٢)، عمدة خليفه (١/٢٥٥)، طهطاوي (٥/٣٢٠).

(٣) هو بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي بن العباسي، له ثبوت عديد عليه وأحمد مشهوره  
قال بن عيينة عن الزهري ما أتيت فوشة أفضل منه، مات سنة ثلاث وتسعين.

ينظر التزيح الكبير (١/٢٦٦)، طهطاوي خليفه (١/٢٣٨)، غريب التهذيب (١/٤٠٠).

(٤) في رواية، وجبت، والكتبه من أمه، وهو الصواب ينظر البدل المنير (١/٧٤١)، صحيح الخبير

(٣/٥٢)، فيض القدير (٤/١٩٧).

(٥) قائم السيف مقبضه.

ينظر المعنى ج ٥ ص ٣٣٢، المعجم من شيوخه ج ١ ص ١٤٨٧، التصحيح بشرح ج ١ ص ٥٢٠.

(٦) سبق تقريره.

(٧) الشهاب للضعفي، وهو محمد بن سلامة بن جعفر بن حمي، قال حمي أبو عبد الله الضعفي، من

أعيان الفقهاء والحنثيين والمفسرين، له كتاب الشهاب وهو مشهور، وحفظ مصر وتاريخ مختصر

في حسن كثر من منتهى الحقل إلى زمانه وجمعا من مقتضاته، توفي بمصر في ذي الحجة سنة =

«قل الحق وإن كلاً مُرّاً»<sup>(١)</sup> فأما رواية أبي<sup>(٢)</sup> السَّكَّاء، وابن السَّكَّاء فقد، وكذلك شيخه جعفر بن محمد وشيخه إبراهيم، وأب الحسين<sup>(٣)</sup> بن زيد، وهو الحسين بن زيد بن علي ابن الحسين بن أبي طالب فروى له ابن ماجة<sup>(٤)</sup>، قال ابن عدي<sup>(٥)</sup>، أرحو أنه لا بأس به إلا أبي وجدت في حديثه بعض التكرار<sup>(٦)</sup>، وجعفر بن محمد وأبوه وجدته أشهر من أن يُعرف بهم، لكن حده وهو رين العاصمين لم يُنكر علي بن أبي طالب فهو متقطع، وأما

— أربع وحسين وأحمد —

نظر طبقات النعمانية الكبرى (١٤٠ / ١)، طبقات النعمانية (١ / ٢٣٣)

(١) محمد الشهاب (١ / ٢٧٨)، مما قبل الحق وإن كلاً مر حديث (٦٥١)، صحيح من حديث

(٧٩ / ٢)، ذكر الرجز عن الأختار بالفصائل في روي لعمرو عن العاصم حديث (٣٦٠)،

مؤلف التمهيد (١ / ٥٢)، باب النهي عن كثرة السؤال غير فائدت حديث (٩٣)

(٢) ساقطه من (م)، وثبت من (م)، هو العمدة ابن السَّكَّاء وابن السَّكَّاء

(٣) في (م)، صحيح، وثبت من (م)، وكلاهما صحيح، وفي ثاب التبت أصوب

نظر أيضا التفسير (٤ / ١٩٧)، تنجيس أخير (٣ / ٥٢).

(٤) محمد بن يزيد الرعي، جنتح الدولة، حلة القروبي، أبو عبد الله بن ماجه، يجهل، الخبيث

صاحب التمس، أحد الأئمة الحفاظ، صاحب التمس والتعريف، ومات سنة ثلاث وسبعين

ومائة، وله أربع مشهور، ينظر تقريب التهذيب (١ / ٥١٤)، الكنايات (٢ / ٢٣٩).

(٥) ابن عدي، لإمام الحفاظ، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن محمد ابن مبارك الطرمساني، ومات أرب

مئة القطر، صاحب الكافي في شرح التمهيد، أحد الأعلام، ومات سنة سبع وسبعين ومائة.

نظر طبقات الحفاظ (١ / ٣٨٠)

(٦) الكافي في شعبه القروبي (٢ / ٣٥١)

حديث الشهاب من حديث أبي ذر<sup>(١)</sup> رضي الله عنه، وفي مسند إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى النخاسي<sup>(٢)</sup> قال أبو زرعة<sup>(٣)</sup> كتاب<sup>(٤)</sup>

وأدله الإقراء أكثر من أن تحصر فمن الكتاب قوله تعالى ﴿مَّا أَقْرَأْتُمْ وَأَخَذْتُم مِّنْ

كَلِمَتِكُمْ بِيَمِينِي قَالُوا أَفَرَأَيْنَا

وقوله ﴿وَمَا كُنْتُمْ بِأَعْيُنِنَا إِنَّمَا تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾<sup>(٥)</sup>

(١) أبو ذر العفاري، الصحابي المشهور، مسند حديث من حياته عن الأصحاب، خدم إسلامه وتلمذت  
هجرته فلم يشهد بدرًا، ومناخه كثير، حدثًا، مات سنة اثنين وثلاثين في خلافة عثمان رضي الله  
عنه

ينظر الإسماعيلي (١١٦٥/٦)، تقريب التهذيب (١/٦٣٨)، الاستيعاب (٤/١٦٥٢).

(٢) إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى النخاسي، ذكره بن حبان في الثقات وغيره، قال أبو زرعة  
كتاب، وقال الذهبي إبراهيم ضعيف، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين.

ينظر أسد السلف (١/١٢٢)، الجرح والتعديل (٢/١٤٢).

(٣) عبد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن كزوح، أبو زرعة الرزي، [ممن حافظه مشهور قبل إسناده  
ضعف سمعًا ألف حديث، وكان قويًا ورعًا راعيًا عادلًا متواضعًا حاشدًا، أنس عليه أهل مائه  
بخطه والديانة وشهدوا به بالصدق على امرأته، مات سنة أربع وستين ومائتين.

ينظر تقريب التهذيب (١/٣٧٣)، البداية والنهاية (١١/٣٧).

(٤) المراجع السابق

(٥) سورة آل عمران آية (٨١)

(٦) سورة التوبة آية ١٠٢

ومن السنة <sup>(١)</sup> أنشد يا أيُّها <sup>(٢)</sup> على امرأته هذا فإن اعترفت فَرَجَحَهَا <sup>(٣)</sup>، وغير ذلك من الأحاديث والأخبار.

واجمعت الأمة على أن إقرار امرء على نفسه مقبول، والقياس لأنه إذا حارت الشهادة عليه بالإقرار أول

بغير  
الإقرار

والإقرار الاعتراف بحق، مأخوذ من الفرار، لأن الخُرُجَ جَعَلَ الشيءَ في قراره، وهو خبرٌ وليس بإنشاء، ولا بد أن يكون مبيهاً عليه.

والخبر إن تضمن إثبات حق على المخبر فهو الإقرار، وإن كان بحق له على غيره فهو المدعى، وإن كان بحق لغيره على غيره فهو الشهادة، هذا كله إذا كان خاصاً، فإن اتصفت شراً عاماً، فإن كان عن أمر عسوس فهو المرواية، وإن كان عن حكم شرعي فهو الصوى، وإن لم يتضمن إثبات حق فلا مدخل له في هذا التقسيم، وقد سبق في باب الوكالة أن الأصح لا يجوز التوكيل في الإقرار، فإن حورماً فقد يقبل إن إقرار توكيل ليس على نفسه فيحالف ما ذكرناه، فإنه إن قال: موكلٌ مُقَرَّرٌ فهو شهادة في انعم لم يقدم بها إلا صيغة اشبهت وكذا، إن قال: فلذا عبد موكلٌ كذا، وإن قال

(١) أنيس بن عمارة مضمرة، الأسمي، هو أنيس بن الصلحان، وقبل أنيس بن أبي نزيعة فهو وهب عطاء، لأنه أقوى وهذا السلفي، وحسن لأسمي مضمراً، لأنه لا يؤخر في القبيلة إلا عن حرمهم يعنيهم عن حكم عوامهم، وكانت المرأة المسلمية، وهب هو أنيس بن مالك، ولكنه مشهور، قال النووي: والأول هو الصحيح للشهر.

ينظر شرح الفردي (٤/ ١٧٤)، شرح قيسري ليس السلفي (٨/ ٢٤٣).

(٢) صحيح البخاري (٢/ ٨١٣) باب لم يقل في اعترافه حديث (٢١٩٠) ورواه مسلم

(٣/ ١٣١٨)، كتاب باب من اعترف على نفسه بالرماء حديث (١٦٩٧)

جعلته مُبَيَّنًا فهو إنشاء لا إحصار، وبذلك أمرتُ الله، فإن أراد الإنشاء فكذلك، وإن أراد الإحصار فهو كافٍ، لأنه لم يقدم فيه إقرار، وعقد هذا القول به الذي يقوله القائلين موكي مُبَيَّنًا، أو هذا<sup>(١)</sup> عند موكي كذا وليس بشهادة، لأن لا شرط فيه لعط الشهادة<sup>(٢)</sup> ولا لعقد ولا حصة إقرار، لأنه ليس عن نفسه، وإنما هو خبر عن الموكل اعتمده صاحب هذا الوجه بمقتضى موكي عن الموكل

**قال: (يصح<sup>(٣)</sup> من مطلق التصرف)**

رجلاً كان أو امرأة، مسياً كان أو كافراً، عبداً كان أو حراً، ومُسْتَشْتِياً كان أو مسلماً، وكذلك النائم، لأنه غير مُكَلَّف، ومن جعله محجوراً عليه لم يحتج إلى مشيئته

**قال: (وإقرار الصبي والمجنون لا).**

كصريحها فإن كان الصبي مُبَيَّنًا، وأمر بشئ أو وصيه، وطلب بصحتها منه قبل إقراره بها<sup>(٤)</sup>، ونظراً لذلك في إقراره بالإسلام إذا صححه منه للقاعدة المشهورة أن من قدر على إنشاء قدر على الإقرار ومن لا فلا<sup>(٥)</sup>، ويُردُّ على طرد هذا، فإن كل يصح إشاؤه ولا يصل إقراره به في الأصح، وبذلك حُكِيَ<sup>(٦)</sup> يُشْتَبَى نكاحها ولا يُقَرَّبُ، وزاد

(١) في (ت) وهذا، والثبت من (م)، وبعض واحد.

(٢) في (ت) الشهود، والثبت من (م)، وبه يستقيم المصنف.

(٣) في (م) ويصح، والنسب من (س)، وهو موافق في منهاج القليوب (١٦٠).

(٤) في (ت) هذا، والثبت من (م)، وبه يستقيم المصنف.

١٥٠، معني مستباح (٣/٢٣٨)، أسس خطاب في شرح ومن الخطاب ٢٠/٢٨٨، المتأخر القليوب

الكبرى (٤، ٣٩٢)

(٦) حُكِيَ كصبي، يطلق عن الذكر والأنثى يقال: رجل ثيب، امرأة ثيب، وهو الذي حصل =

الرافعي ما يمنع به الإقرار<sup>(١)</sup>، وهو أن يقال من قدر على إنشاء مستقل به قدر على الإقرار به<sup>(٢)</sup>، أو يقال من قدر على الإنشاء يؤاخذ به موجب إقراره<sup>(٣)</sup>، فكل بعضهم أنه يرد أيضاً إذا أقر بالرجعة في زمن العدة عن وجه، وليس كذلك إذا أقر في باب الرجعة، وأما حكم هذه القاعدة فمستثنى منه ثلاث (تقرر بالكتاب)<sup>(٤)</sup> ولا يقدر على إنشائه، والعدلي يفرق ولا يقدر أن يرد في نفسه، والأعني يقرر ولا يسعح<sup>(٥)</sup> لا سلماً أو ما رآه قبل العمى، والمفلس لا يقدر على إنشائه<sup>(٦)</sup> البيع ويقدر على الإقرار به

### شرح

إقرار الخفي  
بشكل

قال الشافعي لا يجوز إقرار الخفي بالشكلي<sup>(٧)</sup> حتى يبلغ خمس<sup>(٨)</sup> عشرة سنة، وقد تقدم في المختار<sup>(٩)</sup> أن الأصحاب تأولوا هذا، وتأويله مُشكك

= معناه، وهي التي هي من ماله، ومن، وهي المرأة التي تزوجت وطارقت زوجها، وقيل المرأة التي كانت ذات زوج ثم مات عنها زوجها

ينظر فتح القرويين (٢/ ١١٦)، المصباح لخير (١/ ١٨٧)، عمدة المصالح (١/ ٣٨)

(١) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١٠/ ٩٢)

(٢) قاعدة حاشية عمدة (٣/ ٢)

(٣) قاعدة المرجع السابق.

(٤) في (ت)، بعد، وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٥) سابقة من (ت)، والثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٦) الخفي بالشكلي، من تأويل أشهر من أنه لم يُرَخَّص امرأته أكثر من أجل، والظاهر أنه قلب لا يشبهه وحده، منها ينظر تحرير القضاة القتيبة (١/ ٢١٨)

(٧) في (ب)، خمسة والثبت من (م)، وهو الصواب لغة

(٨) المختار، منتج بعد، وسكون، بحميم، لغة، طبع ينظر سائر العرب (١/ ١٠٦)، القاموس المحيط =

إهداء النص

قال: ( فإن ادعى اليك لا احتلام مع الإمكان صدق ولا يحلف ) .

قاله الشيخ أبو زيد<sup>(١)</sup> والإمام والعملي لأنه لا يُقرَف إلا من جهة<sup>(٢)</sup>، فإنه مالمعن العتي بمشقة غيره، فقال بُشْتُ، مُعَسَّق<sup>(٣)</sup> مغير يمين، ولأنه إن كان صادقاً فلاحاجة إلى يمين، وإن كان كذاباً<sup>(٤)</sup> فلا تُقيد<sup>(٥)</sup> م ٢-٣ / يمينه، لأن يمين النصي غير

مُعقَّدة، وقال ابن القاص في رد حاء واحد من العروة بطلب مهم المنقلة لا يُعطى

إلا بيمين، وبجسمة النصي في كتاب الدعوى، وقال غيره يُعطى بيمين، لأن

الظاهر استحقاته بمصوره الواقعة<sup>(٦)</sup>، فعول ابن القاص محال لما قاله أبو زيد، وما

= (١/ ١٧٥)، سراج العروس (١٠، ٥٤٠)

وشرحا، بلغ من الصغر، فالحق ينظر السراج الزهراء (١، ٢٢٩)، حواشي الشروبي (٥، ٥٩).

(١) في (أ) وإله، وثبت من (م)، وهو الصواب كما في معجم الطالبيين (١، ٦٦).

(٢) محمد بن أحمد بن عبد الله، أبو زيد القاشنري، سئل في فاشك فريسة من فري مرو، فقال إمام

والخريون. كان من أئمة الناس قريجة، توفي في رجب سنة ٣٧١ هـ.

ومره تعرف لأن جمهورية تركستان، وهي كُتِبَ إحدى الجمهوريات التابعة للإتحاد السوفيتي

قبل أن تستقل عنه عام ١٩٩١ م.

ينظر شذرات معجم (٣/ ٧٦)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٤، ٢٠٨)، طبعات

شامية (١، ١٤٤)، وسطر موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، موقع الشبكة الإسلامية

(٣) روضة الطالبيين ج ٦، ص ٣٨، لشرح الوقح ج ١، ص ٢٥٤.

(٤) في (أ) مُشَقَّى، وثبت من (م)، وهو موافق لما في حاشية الراملي (٢، ٢٠٦).

(٥) في (ت) كذبا، وعليت من (م)، وبه يستقيم نصي

(٦) في (ت) يمتد، وثبت من (م)، وبه يستقيم نصي

(٧) في (ت) مصوره الواقعة، وثبت من (م)، وهو موافق لما في إمامة الطالبيين (٢، ٢٠٥).



قال أبو زيد أصح، ومن هذا إذا نفع متع بنفع موعده فإن الإمام الظاهر أنه لا يُجْلَفُ أيضاً هي أنه كان بالعمى حيث، لأن حكى موحى قربه، فقد أهبها الخصومة هابتها

إدعاء

معرفة

للبرغ

ورداً ادعت ابحارئة البلوغ بأخص وهو كدعوى الاحتلام، وهذه الدعوى إما تكون إذا كان له حصم يدعي منه ما يترتب عليه من حسد معاملة وجوها وقول المصنف مع الإمكان يعني أن يكون في مس يُحتمل البلوغ وقد سبق في باب الحجر

إدعاء

البلوغ

بالس

**قال:** ( وإن ادعاء بالفس طُولُ بَيِّنَتَيْنِ<sup>(١)</sup> )  
الإمكان، وقيل نفس قوله أيضاً، وقد كان عرباً يحمل الذكر عليه ثلاث احتمالات للإمام

أظهرها: أنه يطالب بالبينة.

والثاني: يُحقق بدعوى الاحتلام

والثالث: يُنظر إلى الإثبات لعسر معرفة الشريعة.

**شرح:**

قال سيد المملوك أو أبو الصبي لم يُلْعَ، وقال المملوك أو الصبي نُلْعَتْ، والفقول قور الصبي والمملوك، نص عليه في الأم<sup>(٢)</sup>، وهذا إما يكون في دعوى الاحتلام

(١) روضة الطالين ج ٤/ ص ٣٤٩، معني للمحتاج ج ١/ ص ٣٣٨

(٢) في (نسخة) اليه، ولثبت من (نسخ)، وهو موافق لما في منهاج الطالين (١/ ١٦٦)

(٣) الأم (٣/ ٢٣٤).

والمختص.

### فروع:

هذا في دعواه البسوع أم سو ادعى الصا وأنه لم يتلح بعد، وقد صمد منه بقرائ  
 وحقه، فقد صمد الشافعي في الأم عمل قبول قوله<sup>(١)</sup>، وقال صاحب التبيين<sup>(٢)</sup>  
 والمخرج<sup>(٣)</sup> وغيرهم إنه غير يمين وعمل / ١٩٢ / المذهبي لينة أنه باللع، وهذا لا  
 شك فيه إذا لم يكن إسات<sup>(٤)</sup>، لأنه لا دليل على البسوع، ولا فائدة في تحميمه، لأن يمين  
 تُعرض على البائع ليحذف الإثم فيمنع، وهذا لا يخاف، ولأنه سو حلف لإثبات صباه  
 لزم الشر، فإن الصبي يقتضي عدم الاعتناء باليمين، أما ذو كبد أمت فقد ذكرنا في  
 باب بخر أب الكتاب<sup>(٥)</sup> لا يقبل قوله في دفع حزيه عنه والمشارك<sup>(٦)</sup> يقبل قوله سمسه  
 في روح القتل عنه، كما قاله أبو عاصم العمدي، وفتصى كلام ابن القفص<sup>(٧)</sup> أنه  
 منصوم، وبها خلفاء اثبتت بلوعة بالإسات، ولكننا رغب القبل عنه يمينه لمصر  
 الدم ووجود الاحتمال، إذا قل: استعجلت فليس ذلك مخالفاً لما قلناه هنا من أنه يقبل

(١) لأم (٣/ ٢٣٤).

(٢) التبيين (١/ ٢٧٤).

(٣) روضة الطالبين ج ٤ ص ٣٥٠.

(٤) الأنياب المصنوعة ليدت الشعر الخشن في العانة والناطق.

ينظر التبيين ج ١ ص ١٠٣، الفوسيط ج ١ ص ٢٠، بابه محتاج ج ٤ ص ٣٥٩.

(٥) الكتابي هو من فتى بعض الأنياب والكتب لسوغة.

ينظر: كتاب الكليات (١/ ٧٦٥)، دستور العلماء (٣/ ٢٣٥).

(٦) في (ت) اشترك وثلثت من (م)، وانه يستقيم المسمى.

(٧) التخصيص لأن القفص من ٣٧٩.

قوله لا يمين عند عدم الإثبات، وأما إذا أثبت وقد أقر ومحوه ثم قال لم ألتع، وقلنا: الإثبات علامة لا يسوغ، وكان ذلك حيث لم يحكم بأنه علامة يصح أن لا يقبل قوله (لا يمينه كم في حريته)<sup>١</sup>، وإن كان الأصحاب أطلقوا قبول قوله، وعذروهم في إطلاق ذلك أنه ليس علامة في حق المسموع وتصويره في معاملة الكافر بالمرء.

### فرع

هو قال: كنت وقت الإقرار حياً، وأما الآن فألغى. حذف على ما سن في النصارى. وكذلك إذا قال: كنت عبداً، وعرفه بحالته<sup>٢</sup> جيون في الأصح.

### فرع

من قبل قوله في كونه حياً ثم قال: كذبت، وإنك سلغ قتل قوله عن ما قاله الإمام، وفي كلام غيره ما يدل على أنه لا يقبل إلا أن يذهب بلوغاً جليداً.

### فرع

لو أقر بعد السمع أنه في حال صغره ألتف ماله خرمته، أو قتل أو سرق، لم يلزمه قصاص ولا حد ولا رمة غرامة مثال ودية القتل وقيمة السرقة كي لو ثبت باليعة.

**قال:** (والمسفيه والمفلس سبق حكم إقرارهما).

حكم المسفيه في باب الحنجر، ويريد ما أنه لو أقر بالسرقة لم يقبل في الأصح، لأنه

(١) في (ب) أي في حريته، لا يمينه، وأثبت من (م)، ولمس واحد.

(٢) في (م) حال، وأثبت من (ب)، وكلاهما عن نفسي، وأثبت من (م) في (ب) في (ب) ٣٤٤.

(٣) في (م) أو، وأثبت من (ب)، وكلاهما عن نفسي.

لا يستقل به، وفي التهذيب أنه يُقتل<sup>(١)</sup>.

والمراد يُقتل بقرارها بالكبح مضيعةً كانت أو رشيعة.

والإمام في المنهية احتج بأن تصرف التهمة من جهة حُبل<sup>(٢)</sup> عقلها، وحُكْمُ  
المنهية<sup>(٣)</sup> في

خرج،

أقر لعمه بقتل خطأ ولم تعزف به العادة<sup>(٤)</sup>، وقلنا إقراره به مقبول فإليه عليه  
مؤجبه، وهل لأهل من حين الإقرار أو من حين فك الحبل؟ وجهان، والقياس أن  
يُقَال: مِن وقت احبائه، أو من وقت فك الحبل، قاله الماوردي<sup>(٥)</sup>.

المراد بالمراد  
بنحو

قال: (ويضل إقرار الرقيق بموجب عقوبة).

هو بكسر الحيم أي سائتة حب عقوبة، كالأب وقرب طمير والحرقة  
وانقضى وما يؤحب انقصاص في النفس أو الطَّرَب، ويقام عنه مؤجبه، قال  
الشافعي في الأم: وعد ما لا أعلم فيه من أحد سمعت منه ممن أَرْضَى خلاف<sup>(٦)</sup>.

(١) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٢٣٦).

(٢) الحبل سكوب الف، السلاويته الح، يقال حو حلاً وحلاً، ضد حده وخر.

ينظر مختار الصحاح (١/ ٧١)، لمجم الوسيط (١/ ٢١٧).

(٣) في (ت) بالنفس، وثبتت من (م)، وهو لما نسب لسبيل الكلام.

(٤) العاقبة العصة وهم القرابة من فلي لأب اثنين يحضرون فيه قتل خطئه.

ينظر لسان العرب ج ١١ ص ٤٦٠، تهذيب المعاج ١ ص ١٥٨.

(٥) محاري الكبير (٦/ ٣٦١).

(٦) الأم (٣/ ٢٣٤).

وهذا أمرت عائشة رضي الله عنها بعد أقر سرقه ففقطعت<sup>(١)</sup>، وثقل الأصحاب عن امرئ<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup> أنه لا يقبل بعراره الخلد والقصاص، ولم يجمع أحد من الأصحاب قولاً آخر<sup>(٤)</sup>، وردوه بقوله ﷺ «مَنْ يُلْدَ لَنَا صَفْحَتَهُ<sup>(٥)</sup> نَقِمَ عَلَيْهِ خُدُّ اللَّهِ<sup>(٦)</sup>»، وإن عدا رضي الله عنه قطع عنه بقرره<sup>(٧)</sup>، ولم يذكره أحد

(١) الأم (٣/٢٣٣)، وينظر كذلك معرفة السنن والآثار (٤/٤٧٨)، ينفرد لأقرب، البلد النبوي

(٦ - ٧٤)

(٢) مختصر الزبي (١/٢٦٤)

(٣) الكافي في فقه ابن حنبل ج (١/٥٦٩)، المعجم (٥/٨٨)

(٤) من يرد له صفة قدم هذه بحث أي من اكتشف ولم يستقر، ويظهر عمله الذي كان يجمعه، وأما من الوجه وصحح بغير

ينظر أسناد العرب ج ١/١٤ ص ٦٦، تاج العروس ج ٣٧ ص ١٤٥، مشرق الأنوار (٦/٤٤٩)

(٥) موجز مالك، ٢/ ٨٢٥، باب ما جاء من اعتراف من نفسه بالزنا، حديث (١٥٠٨)، مستدرک

عن الصحيحين (٤/ ٢٥٢)، كتاب التوبة والإقامة، حديث (٧٦١٥)، ورس البيهقي الكبرى

(٨/ ٢٢٦)، باب ما جاء في صفة السوط والعرب، حديث (١٧٣٥٢)

حديث صحيح قال الشعبي قال في يدها إسناد حديث، وصححه ابن السكن وذكره الدارقطني في العلل وصححه

ورداه الحاكم وقال حل شرط الصحيحين، وصححه ابن السكن، وقال إمام، خرج في النهاية حديث صحيح

ينظر ميزان القدير ج ١ ص ١٥٥، الدر المنثور ج ٨ ص ٦١٧، شرح مرقا ج ٤ ص ١٨٠

(٦) قال ابن حجر في التلخيص حديث أنه علياً صنع عدا ينظر، مظهر

ينظر - تلخيص الحبير (٣/ ٥٢)، كتاب الإقراء، حديث ١٢٦٥

فروع:

وفي القصاصي تحريم: إن شَاءَ فَنَصَّ، وإن شَاءَ عَمَّا، عل أن يكون القَتْلُ<sup>١</sup> في عتق العبد، نص عنه وهو الأصح.

فروع:

لا فرق بين أن يُصَفَّقَ السيد أو يكْدَمَ، ولو أقر عليه السيد معذراً أو قصاصاً لم يُقتل ٢٤١ / ٤، لأنه لا حق لمسيدي في روحه ويَلْمُ، نعم لو جَسَّ عليه هل يستغن بالاستبراء والعفو بدون إذن السيد؟ فيه خلاف، في الكفابة في باب العفو عن القصاص قال القاضي أبو الطيب: حق قصاص ونعوله، ولاصح الخصوص أنه للسيد.

فروع:

أقر العبد سرقة نوحب القطع، قيل في القطع وفي المال أربعة أقوال

أظهرها: لا يُقبل

والثاني: يقبل.

والثالث: يقبل إن كان لذل باغياً.

والرابع: يقبل إذا كان تالفاً

وإن أقر سرقة نوحب القطع ثم رجع كان كفاره سرقة لا توجب القطع

ولو أقر بحماية صمدي لا قصاص فيها أو حدية خطأ فهو الإقرار بمعين حاية

وسند كره.

(١) عاقلة الرجل عصبته، وهم الغرابة من جهة لأب القتل يشتر كونه في دفع دمه.

مصدر: تاج العروس (٣٠ / ٣٠)، حديد القعدة (١ / ١٥٩)، معجم الوسيط (٣ / ٦١٧).

قرار موثق

بسم جنة

لا يوجب

طريقه

**قال:** (ولو أقر بهدين جنائية لا توجب عقوبة).

إي كعص أو إتلاف أو سرقة لا توجب القطع فكذلك السيد تعلق بدعته دون

رقبه.

أي فيبيع به إذا عتق، وقيل فيه [القولان] في<sup>(١)</sup> الزائد على القيمة<sup>(٢)</sup> إذا صدقه ولا

خلاف أنه لا يتعلق بالرقبة لدعته، وهو صدقه السيد تعلق برقبته فبيع إلا أن يقصده<sup>(٣)</sup>

السيد، وإذا بيع بفني شيء من الذي يهن يبيع به إذا عتق؟ فيه قولان

ظهرهما: يبيع.

والجمهور عن (عدم إجراء)<sup>(٤)</sup> هذين القولين في حالة التكذيب، لأنه إذا ثبت

الحق في الرقة فكان الحق محصور فيها، ولا فرق في هذا التقسيم<sup>(٥)</sup> بين المأذون وغيره.

قرار الرقة

بسم

معاملة

**قال:** (ولو أقر بهدين معاملة لم يقبل على السيد إن لم يكن ماديًا له

في التجارة).

ويتعلق سمته، يبيع به إذا عتق ولا فرق بين أن يصدقه السيد أو يكذبه، وإذا كان

عن شراء فاصبح به قيمة البيع، وقيل<sup>(٦)</sup> سمته، ولا فرق حالة التكذيب بين أن تكون العيني

نالعة أو بالقبض، أم في حالة التصديق إذا كانت بأعية ترد.

(١) في (م) وكلمته، والكتب من (م)، وهو موافق لما في مساهم الطائفة ١٠ / ١٦٦

(٢) مساهمة من (م)، والكتب من (م)، وبه مستقيم.

ينظر "مفي مستحق" (٢/ ٢٣٩)، السراج الزهراج (١/ ٢٥٥)

(٣) في (م) التمهيد، والكتب من (م)، وبه مستقيم. ينظر روضة الطالبين (٤/ ٣٥٣)

(٤) في (م) لا يقصده، والكتب من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٣٥٦)

(٥) في (م) إجراء عدم، وبه مستقيم.

(٦) في (م) القسم، والكتب من (م)، وبه مستقيم.

**قال:** (ويقتل إن كان، ويؤدي من كسبه وما لا يده).

لأنه قادر على إنشائه، ولو كان في يده شيء لا يتعلق بالتجارة كالقرص لم يؤد منه،  
فمراد بالخصف ما في يده من مال لتجارة.

و للقاضي حسين حينئذ أن الإفراز في التجارة يُسلط على الاستدانة، فيُشبه أن يائي  
هنا مثله<sup>(١)</sup>

إطلاق  
الافراز  
بالمعنى  
وأن أطلق المؤلفون الإفراز بالتأخير ولم يُعنى جهته فهو يُسَوَّل على المعاملة<sup>(٢)</sup> -<sup>(٣)</sup> لأنه  
الغالب أولاً، لاحتمال أنه أراد الائتلاف والأصل عدم التعلق بمال السيد؟ وجهان  
أظهرهما عبد الرزاعي وغيره الثاني<sup>(٤)</sup>، وهو نظير ما قدان فيها إن أقر الخلفاء مدعى  
أسده إلى ما بعد التحجير ولم يُبين هل بمعاملة أو ائتلاف<sup>(٥)</sup>، أن قيس المذهب التسريع  
على الأقل، يعني فيحصل على المعاملة لأنه هناك المعاملة الأقل  
ولو تحجّر عليه فأنظر بعد التحجير مدعى بمعاملة خصامة إلى حد الإفراز لم  
تقبل خصامته على الأصح

(١) في (مت) مسألة، وأثبتت من (م) وهو منصب لبق الكلام

(٢) المقصود به تيسر المعاملة

ينظر معني المحتاج (٢٣٩/٦)، السراج الوهاج (١/٢٥٥)

(٣) دين المعاملة يتعلق بما في يده، وليس خدمة مستقر معقن بالوجه

ينظر حاشية الجيزمي (٢/٤١٠)

(٤) فتح القدير شرح الوجيز (مطوع مع المجموع) (١١/٩٦)

(٥) المقصود به دين ائتلاف مالي

ينظر روضة الطالبين (١١/١٢٩)، منتهج الطلاب (١/٥٠)



## شرع :

إقرار من

مَنْ يَصْهَرُ خَرْنُو أَقْرَبَيْنِ جَدِيَّةٌ مَ يَهْلِلُ هِيَ بِعَلَقٍ بِسَوْنِهِ [لَا أَبَ يُصَدِّقُهُ وَيُقْبَلُ فِي مَصْهَرِهِ وَغَلِيهِ قَضَاؤُهُ مِمَّا فِي يَدِهِ، وَإِنْ أَقْرَبَيْنِ مُعَاوَلَةٌ فَعَتَى صَحِيحٌ تَصَرُّفُهُ قَسْرًا<sup>(١)</sup>]  
إقراره عليه وقيسه على في يده ومتى لم يصححه بموافقه كإقرار المصدق.

## شرع :

إقرار السيد على عبده بدائي المصداق مقبول إلا أنه إذا بيع وبقي شيء لم يطالب به بعد العتق إلا أن يُصَدِّقَهُ

## شرع

إقرار المذنب

المُذْنِبُ<sup>(٢)</sup> أَوْ أُمُّ الْوَلَدِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ تَاهُ كَالْإِقْنِ<sup>(٣)</sup> وَالْمَكْنَتِ يُقْبَلُ إِسْرَارُهُ فِي الْبَدَنِ وَالْمَالِ كَالْخَرِ

## شرع

عَنْ ابْنِ تَجِّجٍ لَوْ حُتِّقَ ثُمَّ أَقْرَأَ أَنَّهُ أَتَمَّ مَا لَا قَبْلَ طَوْتِجٍ لَمْ يَهْرَمَ فَصِيْبٌ وَيُطَالَبُ بِهِ الْعَبْدُ، وَإِنْ قَعَتْ<sup>(٤)</sup> بَيِّنَةٌ أَنَّهُ كَانَ جُنِي لَزِمَ السَّيِّدُ أَقْبَلَ، لِأَمْرَيْنِ مِنْ قِيَمَتِهِ وَأَرْضِ حَرِيَّةِ<sup>(٥)</sup>

(١) في (م) قبي، ولكتبت من (متد) والمعن واحد

(٢) المذنب هو بشرطه العتق يومئذ

ينظر لأُم (٨/ ١٢١)، كناية لأخيه (١/ ٥٧٩)

(٣) القس الرقيق يهبط منقطع واحد عن الواحد وحرره، ويرى مجمع عن أحمد، وقيل القس من طمعت هو وأولاده وأمه من يعقب عليه ويسمى فهو عبد مملوك، ومن كانت أمه أمة أو عريفا فهو حرين. ينظر مسالك القرب (١٠/ ١٩٣)، مصباح المني (٢/ ٥١٧)

(٤) في (ب) (قعت به)، ولكتبت من (م) وهو موافق في روضة الصالحين (٤/ ٣٥٣)

(٥) روضة الصالحين (٤/ ٣٥٣)

### فروع

قال المغوي: كُلُّ مَا قِيلَ فِيهِ إِثْرُ الْعَدِّ وَالِدَعْوَى فِيهِ عَلَى الْعَدِّ، وَمَا لَا كَالْتَعَقُّ بِرَفِيقِهِ إِذَا صَدَّقَهُ السَّيِّدُ، وَلِلدَعْوَى عَلَى السَّيِّدِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ لِدَعْوَى فِي هَذَا عَلَى الْعَدِّ، إِنْ كَانَ لَهُ بَيِّنَةٌ مُسَمَّعَةٌ، وَإِلَّا فَهُوَ قَبْلَ الْيَمِينِ الْمُرَدَّةِ كَالْيَمِينِ شَمْعَتْ، وَإِلَّا مَلَأَ.

وَلَوْ ادَّعَى عَلَى الْعَدِّ ذَنْبًا مُعَامَلَةً مُتَعَلِّقًا بِالْذَمِّ وَلَهُ بَيِّنَةٌ فَصِي سَاعِدِهِ وَجِهَارِ كَمَدِينِ الْمُؤَحَّلِ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْمَغْوِيُّ ذَكَرَهُ مِنْهُ فِي التَّسْمِيَةِ فِي نَهْجِ الْحَجَرِ، وَقَدْ بَدَأَ طَرِيقًا لِبَعْضِ الْأَصْحَابِ، وَأَنْ عَرَّضَهُمْ قَالُوا: إِنْ أَضَلَّ الدَّعْوَى مَسْرُوعًا [مُطَنَّفًا]<sup>(٢)</sup> كَتَبْنَاكَ الْبَيِّنَةَ، وَإِنَّمَا الْمُتَعَصِّلُ مَذْكُورٌ فِي التَّحْلِيلِ وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ ١٩٢، عَنْ مَا ذَكَرُوهُ فِي بَابِ دَعْوَى الذَّمِّ.

### فروع

عَدِّي فِي يَدِهِ<sup>(٣)</sup> أَقْرَبُ لَهُ لِرَجُلٍ وَأَعْرَضُ عَنْ بَعْضِهِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ لَدِي هُوَ فِي يَدِهِ، وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْعَبْدِ.

المراد

المرض

**قَالَ:** (وَيَصِحُّ إِقْرَارُ الْمَرِيضِ مَرَضَهُ الْقَوْتُ لِأَجْنَبِيٍّ<sup>(٤)</sup>)

مسرح

بوت

أَيُّهُ وَيَكُونُ مِنْ رَأْسِ الْخَالِ، حَيْثُ كَانَ يَقْرَأُ أَوْ ذِيْنًا، حَكَى الْفَرَزْدَقُ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) التهذيب في هذه الإمام فشافعي (٤/ ٣٦١).

(٢) سقطه من (م)، وثالث من (ن)، وبه يستقيم معنى.

(٣) في (ن) في يده عان، والثابت من (م)، وهو موافق لما في الخطوط الكبير (٧/ ٤٨٨).

(٤) الأجنبي خلاف الرجب وقيل العريب.

ينظر سنن العرب ١/ ٢٧٧، العرب في ترتيب العرب (١/ ٣٢٥)، التصانيع للم، ١/ ٢٢٣.

(٥) الوسيط (٣/ ٣٢٠).

وبالانتلخيص في إقرار المريض قولاً:

أشهداً أنه لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

والآخر أنه من الثلث<sup>(١)</sup>

حكى الإمام عبد الله حكي (مولاً لى)<sup>(٢)</sup> إقرار المريض بالأحاديث في مرضه بمسألة تبرعه<sup>(٣)</sup>.

قال: (وكذا انوار على المذهب).

قال ابن أبي هريرة: يصبح قطعاً<sup>(٤)</sup>، وقال أبو إسحاق والأشعث قولاً. أصبحها الصحة لأنه انتهى إلى حالة م-٢/٥ يضمن فيها الكاظم وشوب الناس<sup>(٥)</sup>، فظاهر أنه لا يفتقر ولا عن حذفة ولا يقصد حرماناً والثاني: بلع، من عبه في الإملاء<sup>(٦)</sup>، لأنه موضح التهمة بفرد حرمان بعض<sup>(٧)</sup>

(١) التلخيص (ص ٣٨٩).

(٢) في (م) قولاً، والمثبت من (ن)، وهو نصب سياق الكلام.

(٣) روضة الطالبين ج ٤/ ص ٣٥٣

(٤) المحلوي الكبير ج ٧/ ص ٣٠

(٥) المحلوي الكبير ج ٢/ ص ٣٠، فانه يحتاج (٥/٦٩)، فتح يمين (٣/١٩٣)

(٦) القاهر هو أصح في الأحاديث، وهو م-٣٠، فانه يحتاج، مشتمل من التلخيص.

ينظر لسان العرب (٥/٤٦)، وهو اللغة ١، ١٦٣، المحكم والمفيد الأعظم (٧/٣٩٦)

(٧) كناية، الأخير (١/٢٧٨).

(٨) ساقطة من (م)، وكلمت من (ن)، وهو م-٣٠، فانه يحتاج الأخير (١/٢٧٨) وأمسى مطالب في

شرح ر- من القالب (٣/٢٩٠)

الورثة، وحار الروياني مذهب مالك وهو أنه إن كان منهم م يُقْسُ والأقرب،<sup>(١)</sup>  
ويجتهد الحاكم في ذلك، وإن قلنا لا يصح الاعتار في كونه ولو شأ نحال موت في  
أظهر القولين وهو الجديد

والثاني بحال الإقرار ولا تعذر الحالة مُشَوَّلَةً بينهما بالانصاف، ولا خلاف في  
صحة إقرار المريض بالكساح والعمومات، وبث تعلقت بالوارث وأوصت إلى المال  
باعتقار لو ماتت قس، الاستيفاء لصعب التهمة والنسب وإن ترتب عليه غفر، وإثبات  
الخلاف في الإقرار للوارث بالمثل

ولو أقر في مرضه أنه كان وعب نوارته<sup>(٢)</sup> وأقرب في الصحة أشار الإمام إلى طريق

إحداهما القطع بالمع لأنه عاجز عن إنشائه

والثاني: عن القولين في الإقرار للوارث

وراجع للفرزالي المسح<sup>(٣)</sup>، واحتر القاضي حسين القبول<sup>(٤)</sup>، وقال النووي<sup>(٥)</sup> إنه

لراجع<sup>(٦)</sup>، وهو كقول، أما إن ذلك الوصية (للوارث تقب)<sup>(٧)</sup> على الإحقة، فطهر،

(١) التاج والإكمل (٢١٨/٥)

(٢) في (م) للوارث، وكتب موقفاً في روضة الطالين (٣٥٣/٤)

(٣) الروياني (٤٠٢/٥)

(٤) روضة الطالين ج ٤/ ص ٣٥٣، حاشية الرميح ج ٢/ ص ٢٩٠

(٥) روضة الطالين (٣٥٤/٤)

(٦) في (ت) الأرجح، وكتبت من (م)، ولمس واحد

(٧) في (م) تقب للوارث، وكتبت من (ت)، وبه يعظم للمع

و [أما] إنما قلت، إنما باطلة هل تنوعل <sup>(١)</sup> إلى براءة دعوته، ويستثنى من أن من لا يقبل على الإنشاء لا يقبل على الإقرار <sup>(٢)</sup>، هكذا هو أقرب إلى كاتب <sup>(٣)</sup> لغير أن وجهها في الصحة ولو أطلق الإقرار باطلة، والإقصاء ولم يبين هل هو في الصحة أو العرض؟ فقد ذكرناه في باب التعريس في إقرارها بالإبراء مطلقاً أنه يُجمل عن المرض، وهذا مثله، قبل ابن الوفاء ولا يُقبل جزأً لأنه [لا] <sup>(٤)</sup> وصية نورث قلت إن قلت الوصية لسرر شاططه يظهر ذلك، وإن قلت الوصية للورث صحيحة، تنقل على الإبداء، والإبداء تنقيد فهو قائم على الإنشاء فكيف لا يقبل إقراره على <sup>(٥)</sup> لقول الذي يقول بصحة الإقرار للورث!

- (١) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م)، وهو لا رم لهم لمعى.
- (٢) في (ت) هل تنوعل، وثبتت من (م)، وهو لا رم لهم لمعى، وفردت في حاشية المعري (٣٩٩/٢) وحاشية الجمل عن شرح للزهج (١٥/٢).
- (٣) سبق ذكر هذه القصة.
- (٤) ساقطة من (م)، وهو موافق لما في حاشية الرمل (٢٨٨/٢).
- (٥) ساقطة من (م)، والثبت من (ت)، وهو من حديث رواه أصحاب السنن عن أبي أمامة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله عز وجل قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لغيره» يخرى مس لم يردج ٣/ص ١١، تاب ما جمده في الوصية يؤخر في حديث ٢٨٧٠، من النسائي (المجس) ج ٦/ص ٢٤٧ كتاب بطلان الوصية يؤخر في حديث ٣٦٤١، من ابن حبان ج ٢/ص ٩٠٥، يك لا وصية يؤخر، حديث ٢٧١٦.
- حديث صحيح، يخرى تدعيه لمدرج ٣/ص ٩٤، نصب الدرر يخرى: ص ٤٠٣، ليدار مس ج ٧/ص ٢٦٠.
- (٦) في (ت) عن واليت من (م) وبه يستقيم لمعى.

والقاضي حسين قال: يقلل <sup>٢٨</sup> وليدنا <sup>٢٩</sup> لم يُقلل جرماً <sup>٣٠</sup>، فقلعه فرعه على فساد الوصية للموارث، فيسعى أن يُقلل. إنه <sup>٣١</sup> يُسرن على الموصي ويعمري عليه حكم الوصية للموارث من البطالان أو الوقف على الإجازة

إن أقر في الموصي أنه أعتق أحد في الصحة عتق، ثم إن صححها الإقرار لموارث ورثة وإلا فلا.

ولو أقر في مرضه أنه وهب في الصحة لأجنبي، كان من رأس المال، نص عليه <sup>٣٢</sup> وقال القاضي أبو الطيب وغيره: ولم أر فيه خلافاً <sup>٣٣</sup>، وقد وقع في المناوي في هذا الوقت أن رجلاً أقر في مرض موته أنه وقف عقراً في صحته على فقراء أهل، وليسوا وارثين، ووصي بثلاث ماله لفقراء، فسُحِمَ في هذا أن الوقف صحيح من رأس المال والوصية صحيحة من الثلث لا يردحه، ويستحيل انقول: بأنه من الثلث، لأنه إن كان كاذباً فهو باطل، وإن كان صادقاً فمن رأس المال، وليس هذا كإقراره بأخذه للموارث، لأنه لا يُقبلُ على هبة الموارث في أحد القولين، ويقتدر على هبة الأجنبي والوقف عليه

(١) في (م) لا يفسد ومثل من (س)، وهو ما نقله في روضة الطالبين ج ٤، ص ٣٥٢

(٢) روضة الطالبين ج ٤، ص ٣٥٣

(٣) مناقلة من (ت) والمثبت من (م) وبه يستقيم للمصنف

(٤) القاضي حسين لم يجرم بالموت، قال النووي: <sup>٣٥</sup> «أشهر أنه من القولين في الإقرار بموارث ورجح

العرفي، شفع، أحمد القاضي حسين القول <sup>٣٦</sup> بنظر روضة الطالبين ج ٤، ص ٣٥٣

(٥) في (ت) له والثبت من (م) وبه يستقيم للمصنف

(٦) الأمام (٣/ ١١٠)

(٧) روضة الطالبين ج ٤، ص ٣٥٣

إن نص الأحيي فيها رد عن الثالث كالوارث، فبمعي أن يجري فيه الخلاف، ويكون قوله في أصل الوقت مقبولا، وفي ثبوته في الصحة بالنسبة إلى القدر الزائد على الثالث على الخلاف، وليس في هذا إلا تبعص حكم قوله، وكأنا قبلنا أن علامه وألفينا آخره

دست، يرم على هذا أنه إذا أقر في المرض بأنه ذهب في الصحة لأحيي لا يكون من رأس المال. وهو مخالف لما نص عليه الشافعي، ولا أصحاب، ولا يُعرف من قال به، ولا شك أن القبول بالصحة في إفراط عن الثالث للأحيي موقوفاً على الإحارة أقوى من القبول بصحة الوصية للوارث وهذا القدر يكفي في الفرق

الإفراط

بالثاني

الصحة

ونحو

**قال:** (ولو أقر في صحته بدتين وفي مرضه لأخر لم يُقْتَلَمَ الأول)

كي لو ثبتا<sup>(١)</sup> بدتين، وي لو أقر به في الصحة أو المرض، وفي البيان حكاية قول (شجر أو)<sup>(٢)</sup> كُتِبَ الصحة يُقْتَلَمُ<sup>(٣)</sup>، وهو أسهل مما تعددت حكايته عن صاحب التلخيص، ولا بد من أن يُقَدَّرَ في كلام النصف لرجل حتى يستظم (معه قوله)<sup>(٤)</sup> لأحر، فإن قلت لم كان القبول بتقديم شيء للصحة شامداً ونظيره في المقدس بتقديم ما أقر به قبل المحرم ليس بشئ، وإن كان لأظهر علامه<sup>(٥)</sup> قلت لأن دعة المقدس بغية يمكن أن تكسب لما أقر به بعد ذلك ودعة است حُرِّثَتْ.

(١) في (م) ثبت، وكتب من (د)، وهو الصواب لغة.

(٢) في (ت) بألف، وعلقت من (م)، وهو ما نص في روضة الطالبيين (٤/ ٣٥٤).

(٣) روضة الطالبيين (٤/ ٣٥٤).

(٤) في (م) قوله معه، والثالث من (ب)، وهو ما سبب لبس الكلام.

**قال:** (ولو أقر في صحته أو مرضه وأقر وإثره بعد موته لأخر لم يُقدّم الأول في الأصح).

لأن الوارث يقوم مقامه فيتضاربان في التركة والثاني يُقدّم ما أقر به الموروث، لأنه سلطوت تعلق باله كة، وبعد التعليل يُبَيِّه عن أن الذين لا يتعلق به مجرد مرض حتى يموت، وهو كذلك. ويجري الوجهان فيما هو أقر الموروث منّي عن ملكت ثم أقر لأخر منّي آخر، وفيها إذا ثبت الأول سببه ٢م - ٦/ ثم أقر الوارث ومساواة الأول مُسْتَعْرِضاً أم لا ولو ثبت عليه ذنب في حينه لم يعد موته، ثم تُرَدُّت البيعة في شر كان حرمه منحل عدوان، فهي مريحة صاحب البيعة التي القديم الخلاف فيها إذا جسي لمطلس بعد الحجر

### فروع

مات وخلف المأذون وحل أنه أوصى به ثلث ماله وصدقة الوارث، ثم دعى آخر (المأذون) <sup>(١)</sup> فصدقه مورث، قبل يُضْرَفُ الثلث إلى الوصية، وليس يُقدّم الذين، ولو صدّق مدعي الذين أو لا يُدَمُّ قطعاً، ولو صدقها معاً، فإن الأكثرون تُقسّم الألب يهي أربعة، للوصية الربع وهو ثلث حائل <sup>(٢)</sup> والذين ثلاثة أرباع، وقال الصيدلاني تسقط الوصية ويُقدّم الذين كما لو

(١) تروى أي سقطت في حيازة من مكان على

ينظر عميد اللمعة (١١٩/١٤)، تنج العروس (١٤٣/٣٨)، مصاح منير (١/٢٦٥)

(٢) في (م) أيضاً ألقا، وثبتت من (ت) والقى واحد

(٣) العاقبة في التراض هو رباحة ما يسهل بحسب المساهم بأحد من الأصحاب عبد الرحمن العروص -



ثنا<sup>(١)</sup> بالبيعة<sup>(٢)</sup> وهذه هو الصواب

### شرح

أقر  
بأن  
بأن  
بأن  
بأن

أقر بملء يمينه بالإيمان ثم لأخر من مَن مُستعرق أو غير مستعرق، شلث<sup>(٣)</sup> العيين

للأول ولا شيء<sup>(٤)</sup> لثاني

ولو أقر بالثنتين أو لأثم بالعين

فالأصح أنه كما لو أقر بالعين أولاً، لأن الإقرار بالدين لا يتضمن حراً في العيين

والثاني. بترامان.

ولو أقر أنه أعتق عبداً في صحته وعليه دين يستعرق تركته يُد

ولو أقر بدين لورثته وأحبه وقسا لا يُقبل لورثته، فُس في مصبه للأحبي على

### الأظهر

لاقر  
بأن  
بأن

وبما أقر باستيلاء أمته ثلث استيلاؤها وكس موبد حراً، فإن كان كس مستودعها

بكس ثم ملكتها وأبها، عُيى عليه الولد بالثلث، وله عليه الولاء ولا نصير الأمة<sup>(٥)</sup> أم

وليد. ولو قتل. كس استولدها شبهة ثم ملكتها فالولد حر الأصل لا ولأه عبيد، وهل

= عليه، ومن أقر به دخول القصر على أمها بحسب حصصهم، وليس الم. روضة السهام على

أخر. أخص فلسفة

ينظر تحرير القاطع التنبيه (١/ ٢٤٧)، إجماع الطالبي (٣/ ٢٤٢)

(١) في (م) ثبت، وثبتت من، وهو الصواب بفتح

(٢) روضة الطالبي (٤/ ٣٥٤)

(٣) في (ت) لا يلى. وثبتت من (م)، وهو موافق. في روضة الطالبي (٤/ ٣٥٥)

(٤) في (م) أمته، ثبتت من (ت)، وهو موافق لما في روضة الطالبي (٦/ ١٥٢)



والإكراه أن نصير في يد من لا يقدر على الامتناع منه، ويحتاج حوافاً عليه دلالة أنه إن امتنع من قول ما أكره به يبتلع به انصرته للإلزام أو أكثر منه أو إلتلاف نفسه، وهذا حاف هذا مقتطعه حكمه أكره عليه من قوله: «هذا كلام الشافعي هذا، وسيأتي شرحه إن شاء الله تعالى في كتاب الطلاق، وفي الفروضة» هذا أنه لو ضرب ليكره ما قرى حال انصرته لم يصح، وإن ضرب ليصدق، قال الماوردي في الأحكام السلطانية: «إن أكره في حال الضرب ثمة صرته واشتغيت بقرائه، وإن أقر بعد انصرته فبطل به، ولو لم يستوعده وعمل بالإقرار حال انصرته جاز مع الكراهة»<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>

قال النووي: «وقول بقرائه حال انصرته مُشْكَلٌ، لأنه قريب من المكروه ولكنه ليس مكروهاً، فإن المكروه هو من أكره عن شيء واحد، وهذا إما ضرب ليصدق ولا يخصر الصدق في الإقرار، ويحول إقراره بعد انصرته فيه بطلان صحت عن طه إعادة الضرب إن لم يقر، والله أعلم»<sup>(٣)</sup>.

قلت: قوله: «إما ضرب ليصدق صحيح، ولكن إذا حصّر الصدق في ذلك صير مُكْرَهاً عليه، وهو صورة المسألة، وحطرت لي أب يقال: إن الإكراه إما أن يُلْغى حكم الإقرار، لأنه قد يقر كذباً وفي الإكراه على الصدق لا يبي ذلك، لأن الإقرار المأثور به إن كان كذباً فهو غير المكروه عليه فبطل من إبطاله بالإكراه عدم بطلانه، وما أدى إليه لا

(١) الأم (٣/ ٢٣٦).

(٢) الأحكام السلطانية والولايات الدينية (ص ٣٦٢).

(٣) روضة لطائف (٤/ ٣٥٥).

(٤) روضة الصافي (٤/ ٣٥٦).

يُظَلُّ، وقد يقاوم مع هذا الأمر

أحدهما أن يقال: إقرأه. وإن كان صديقاً لم يعمل به للإكراه، وإن كان كذوباً لم يعمل

لأن الكذب يطل

والثاني: أن يقال: إن كان صديقاً فعمل به، لأن الصديق يجب العمل به، وإن كان

كذوباً فهو جبر مكره عليه فيعمل به، والسألة حتمية، والظاهر انحصار وهو أن يقال

إن كان المكره عدواً بالصدق فهو إكراه لأنه لا تحلية إلا بذلك وهذا يتصور في السلطان

إذا عيّن قضيته<sup>(١)</sup>، وقلنا ليس به أن يحكم بعلمه فأكرهه حب وجهه يصدق بحصة

الشهود، فإذا أقر لم يقبل، وإن لم يكن المكره عالماً بالعصية<sup>(٢)</sup> فكل الأحكام في حقه سواء

فلا يكون الإقرار المألّف به مكرهاً عليه فيقبل، والقبول بعد الضرب في صورة الإكراه

عن شيء وبعبء من عليه الشفعي إن لم يُخفّض به خوف له سببه، وإن تحدّث، فإقراره

مباطل<sup>(٣)</sup>.

### شرح

أقر أو أوع أو تصرف تصرفاً آخر، ثم قال: كنت مكرهاً، فإن قال متصلاً بإقراره

بمساء  
الإكراه بعد

فهي مسألة تبييض الإقرار<sup>(٤)</sup>، قاله أبو سعيد الهروي / م ٢٧-٢٨، وإن قاله منفصلاً فله

حالان.

(١) في (ب) قصته، والفت من (ت)، والمعيار متفق.

(٢) في (ب) بالقصة، وعلقت من (ت)، والمعيار متفق.

(٣) الأمام (٢٣٦/٣)

١٤١ الهدوي الكبير ج ٧ ص ٥٥، الهدوي السبكي ج ٢ ص ٤٧٨

أحدهما<sup>(١)</sup>. ألا تكون قرينة عن إكراهه، فعولان أحدهما يُقتل، وقال الجرجاني في الثاني وهو الأصح<sup>(٢)</sup>.

والثاني لا يقتل، وهو الذي قاله الشيخ أبو حامد<sup>(٣)</sup> و الماوردي<sup>(٤)</sup> وابن الصانع<sup>(٥)</sup> والقاضي حسين<sup>(٦)</sup> والإمام<sup>(٧)</sup> والمتولي<sup>(٨)</sup> والبيهقي<sup>(٩)</sup> والمحاملي وصاحب البيان<sup>(١٠)</sup> وغيرهم، ويستثنى من هذا إذا شهد عليه بأنه نكح طردة فادعى الإكراه فيه يُقتل على ما قاله الشيخ أبو محمد<sup>(١١)</sup> ووافقه عليه، بخلاف ما إذا شهد عليه بالردة فإن طرفي قطع بأنه لا يقتل قوله<sup>(١٢)</sup>، لأنه موافق لما قال بعدم قبول قوله في غيرها. وعمل طريقة الجرجاني يعني أن يقتل، ورأيت في الحاوي عن الشيخ أبي حامد في مسألة الإقراء أنه

(١) في (ن) أحدهما وعلقت من (م) وهو الصواب لغةً

(٢) إحصاء الطالبين ج ٢/ص ١٨٨

(٣) لمصدر السابق

(٤) الحاوي الكبير (٧/٥٣)

(٥) روضة الطالبين ج ١٠/ص ٧٦، فتاوى السبكي ج ٢/ص ٣٣٢

(٦) حاشية الرمي ج ٣/ص ٢٩٤

(٧) روضة الطالبين ج ٤/ص ٣٩١

(٨) نية الإكراه عن أحكام مروج مهابة (معهود) ج ١٥ ل ١٨٤

(٩) التمهيد في فقه الإمام الشافعي (٤/٢٤٦)

(١٠) البيان من ملحق الإمام الشافعي ١٣/٤٣٧

(١١) أمسى الطالب في شرح روضة الطالب ج ٢/ص ١٢٠

(١٢) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١/١٦٤)

نفس دعوى الإكراه<sup>(١)</sup> وهو خلاف ما رأته في التعليقة التي يحيط بسليم  
وقبل الشافعي - رحمه الله - في الأم هذا قال: أقروا لك منك وأنا منك، فالتقول  
قوله بمنية وعلى يقف له لينة على إقراره له غير منك

قال الربيع: وفيه قول آخر أن من أقر بشيء لزمه إلا أن يُقْلَمَ أنه كان منكراً<sup>(٢)</sup>.  
انتهى<sup>(٣)</sup> وهو يساعد الحرجائي إلا أن يجعل على إن منكره منصلاً، ويكون بخلاف فيه  
من تبعه من الإقرار وهو حلٌ بمية، وكلام الشافعي وأبهر جاني في الإقرار لم ينصر صا  
لغيره، وكلام غيرهما في الإقرار وجميع التصرفات

وصورة المسألة أن لا<sup>(٤)</sup> تكون لينة تعرضت لأنه طالع، فوب قُيِّمت بذلك لم يقس  
قول المقر بمية، وإن أقام بية على الإكراه، وأبعد التاربع لم يحكم قطماً، وحل ذلك  
لتقديم بية الإكراه أو لتعرض<sup>(٥)</sup> وجهان، المظهر عند الإمام<sup>(٦)</sup> الأول

**الحالمة الثانية** أن تكون قرية، مثل قوله محبوساً يعني حتى أو مقبلاً أو مؤكلاً  
به فيقبل قوله، صرح الأصحاب كلهم بذلك إلا الماوردي قدم يذكر هذه الحالة وأطلق  
عدم القبول<sup>(٧)</sup>، فبما أن يكون مراده بالحالة الأولى وهو الأقرب، وبما أن يقول به مطلقاً  
وهو بعيد، وبما أن الأصحاب يصرحون بأنه إن أقام بية بالقرية المذكورة كماله، ويقبل

(١) خوي الكبير (٧/ ٨٥)

(٢) الأم (٣/ ٢٣٦)

(٣) ساقطة من (ت)، وثلث من (م)، وهو مناسب لسباق الكلام

(٤) ساقطة من (م)، وثلث من (ت)، وهو مناسب لسباق الكلام

(٥) روضة الطالبين ج ١٠ ص ٧٣

(٦) خوي الكبير (٧/ ٨٥)

قوله بعد ذلك يمينه على الإكراه، ولا تحتاج القصة أن يشهد بالإكراه، وقال أبو سعيد  
الخرقي إن كانت مريم تسمع دعوى الإكراه وعليه إثباتها باليمين، وإن لم تكن قريبة  
من جهاد، أصحبي تسمع دعواه، وإن لم تكن عليه إثبات القرينة، وتسمع دعواه أي قوله  
بيمينه، فهو موافق للبحر حاشي، وإلا فهو مأخوذ من قول الأصحاب فيما إذا قال  
اشترت بائة، ثم قال بائة وعشرة على طريقة، ومع ذلك فهو مما عطف لما قاله  
الشافعي والأصحاب فلا يقر عليه، ومن جهة الفرائض أن يكون الإقرار لدى سلطان  
عن ما اقتضاه كلام الشافعي في الأم. وليس من حملتها أن يكون في حيز غير المقر  
له أو فيلده عن ما قاله القاضي حسين والإمام، وهذا كله إذا أطلق اليه الشهادة فإن  
ثبتت قرينة غير مكره، قال الإمام: لم يقبل قول الشهود عليه وإن ظهر أسرار على  
صنيفه، فإن الشهادة لا تعارضها الإمارات.

والذي دل عليه كلام الشافعي أن المحبوس يقر قومه وإن قال البينة إنه غير  
مكره، وينطبق عن هذا قول الجرحاني في كتاب الردة أنه إذا أقام بينة بردة أسير في دار  
الأسرى لم يحكم بردته، كما لا يقبل إقرار المقر لأن الظاهر من حمله الإكراه<sup>(١)</sup>، وكلام  
الجرحاني هذا يلحظه أنه لا يجوز الشهادة عن مؤتمن ولا محبوس.

أما المقر لدى سلطان فإذا قلت البينة إنه أقدر وهو غير مكره فلا يقبل قوله في  
دعوى الإكراه على ما نصحه كلام الشافعي، ولم أره في غيره والفرق بينه وبين  
المحبوس، أن المحبس أمانة ظاهرة قوية على الإكراه، معارضت قول الشهود المستند إلى

(١) الأم (٣/٢٣٦)

(٢) روضة العالين (١٠/٧٣)

ظن، لأنَّ معدوم أن قوطم غير مكره بما هو طن منهم لا قطع، وكون الإقرار لدى سلطان أمارة صعيقة عن الإقرار، ومن تصم إليها مكوّن البينة عن الطوعية قُوِيَتْ في تصديق الخبر ولا فلا.

هــ

أقر في الخمس أو الفيد، وقال أقررتُ كاذباً، ولكن كتبُ أعدم أنهم يسمعون  
لولا أقر، قال صاحب التقریب لا يثبت الإقرار، قال الإمام وفيه احتيال ظهري،  
قلت نص الشافعي في الأم على ما قال صاحب التقریب، لكنه حصه بالحكم، وقال:  
أجاب ألا يسقط عنه طائمه فيه ما ثم لا، ونو/ ت ١٩٥ / نوعد على شيء فعله  
ثم أقر أنه لم يخف ما توعد به لزمه ما فعله نص عليه<sup>(١)</sup>.

هــ

الصحيح المصوح سماع الشهادة بالإقرار مطلقاً من عب معرض للوع أو حرية  
أو عقل أو هواية، وما يذكر في الوثائق من التعرض لذلك احتياط، وعن صاحب  
التقریب، م ٢-٨ حلاف في جميع ذلك عند الاحتال، فعلى الصحيح لمعاصي أن  
يسأل الشاهد ما فصل فذاك، وإن انسح، فإن كان امتناعه لا يُورث روية أمضى  
المعاصي القضاء، وإن ارتاب توقف، ويجوز للقاضي ترك السؤال إن علم أن الشاهد  
غير بشر لخط الشهادة فويماً مستقلاً وأن يُبَيِّر<sup>(٢)</sup> في أمره، قال الإمام فلا بد من

(١) الأم (٣/ ٢٣٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) يروي يندفع من الحق ويعدل ويشهد ومختلف من أحد دعواه ينظر لسلك العرب (١/ ٢١١).

محكم وملحق الأعظم (٨/ ١٠٦)، معرب في ترتيب العرب (١/ ٤٢).



الاستعصال وهذا في الشروط، أما تعيين الرمس والمكس فلا يجب عن مشاهد تعينه  
بلا خلاف.

وإن شهد بمشاهد ومات أو غاب وتعد الاستعصال حيث يجب امتنع تعينه  
القضاء بالمشاهدة المظنمة، وحيث استعصل القاضي مهل يجب على القاضي التمسك في  
الشروط؟ وجهان

وإذا قيد الشاهد بصحة العقل، وقال المقر كنت مجنوناً لم يثبت إليه  
وإن أصح الشاهد، فإن لم يعرف له حنون لم يقبل قوله فيه، وإن عرف قيل في  
الأصح كـ سبق.

### فرع:

ذكر الخوري هنا شهوداً عليه أنه باع هذه الدار خمس قصص، حكّم نفسه بها،  
وإن لم يبين الشهود الخمس

**قال:** (يُشْتَرَطُ فِي الْمُقَرَّرِ أَهْلِيَّةُ اسْتِحْقَاقِ الْمُقَرَّرِ).

وإلا يلزم كذب الإقرار.

**قال:** (فلو قال لهذه الدابة علي سكذا فلفظ).

له فله، وفي أخاوي في موضع حرم بذلك، وفي موضع قدس فيه قولان مخرحان  
من اختلاف قومه<sup>(١)</sup> في المنع للحمل بالمقرر مطلق، وقطع فيها إذا أصعب إلى جهة  
مستحبة كعاملته بالطلاق، وفي إذا أصعب إلى جهة لا تستحيل بالصحة كإقراره  
بماشية مسيله بعلوه من صدقه أو صبه فهذا لازم، وكذا إقراره بسجده بغير من وصية

(١) في (م) قوله والليت من (ت)، وبه يستقيم للمصنف

أو لرباط يبال من وقف<sup>(١)</sup>.

**قال:** (هـ) قال سببها مالها وجب).

من عليه لأنه إقرار مالها لا هاء، وقد تكون هي سبباً إما بحديثه عليها وإن  
ماستجارها وإما باستيلاء سابعها بغير إحضار، وكذا إذا قال، إعلان علي  
سببها، من جهة الأسبب، أن يكون من ثمنها أو بجني الدفعة عن مال المقر له في  
بد المقر، ومن أي عاصم العاصي أنه لا يصح الإقرار لأن ظاهر أن الإقرار للمعلم،  
ولا يتصور معاملة البهيمة<sup>(٢)</sup>، وهذا صحيح، وقول المقر مالها محمول على مالها  
الآن، لأنه ظاهر وإن احتتم أن يكون ذلك آخر قبله

ولو قال مالها سبب حدثا لم يصح، اتفق عليه الأصحاب

ولو قال مالها سبب ونحوه صح، لأن الحتم لا يتصور فيه جارية ولا حرها  
من الأسباب بخلاف الولد

ولو لم يذكر مالها بل قال علي بسبب هذه الدابة ألف، نقل الإمام عن الأصحاب  
أنهم حملوه على الإقرار بل هو مالك في الحال، وقال في هذا النظر محال من جهة أنه لم  
يعلن المقر به<sup>(٣)</sup>، وربما كانت المسألة ملكاً لغير مالها الآن، وكان تفسير الاستحجار من

(١) إجماع الكبير (٨/٧).

(٢) في (ت) (نظر والد)، ونقلت من (م)، وهو موافق في منهاج الطالبين (١١/٦٧).

(٣) فتح العريد شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١/١٠٠).

(٤) في (م) (نور فائد)، ونقلت من (ت)، ونقضى واحد.

(٥) حاشية الرملة ج ٢/ ص ٢٩١.

ذلك الغير، وظاهر كلام القزالي في التوسيط<sup>(١)</sup> والتوجيه<sup>(٢)</sup> يوافق ما نقله الإمام عن الأصحاب، فإن الراعي المزمع ما إذا قال: طالعها، ولا فلا يلزم أن تكون الألف مائة، لنداه في الحال، ولكن يسأل ويُحكم بموجب بيانه<sup>(٣)</sup>، وكان هذا عطف من طرفي موافق نظر الإمام لا من، ففصل الشافعي في الأم بين أن يقول سبها [من حابة الرمتي] هذا أو نحوه، فيكون إقراراً طالعها، وبين أن يقول سبها<sup>(٤)</sup>، أو يسكت<sup>(٥)</sup> فلا يلزمه شيء<sup>(٦)</sup>، وظاهر هذا مخالف نظر الإمام ويُتقون<sup>(٧)</sup>، لأصحاب، فإنه عند بيان السب جمعه طالعها، وظاهره أنه مائة الآن فهو مخالف نظر الإمام وعند عدم بيان السب لم يلزمه شيء<sup>(٨)</sup> وهو مخالف للإمام والأصحاب جميعاً، أما الأصحاب بظاهره، وأما الإمام ولأن مائة في الحال ومن قبله قد يتعيون، فيكون إقراراً لأحدهم، ظاهر كلام الشافعي أنه لا يترتب عليه حكم

### شرح

الإقرار للدار ونحوه ما لا يملك ولا هو جهة مصرفه باطل، بخلاف ما هو جهة مصرفه كالمسجد والرباط والمصنع والخاشية<sup>(٩)</sup> فقد سبق حكمه.

(١) التوسيط (٣/ ٣٢٣)

(٢) التوجيه في فقه الإمام الشافعي (١/ ٢٢٣)

(٣) فتح العزيز شرح التوجيه (مفروق مع المجموع) (١١/ ١٠٠)

(٤) ساقطة من (أ)، وثبتت من (ب)، وهو موافق لما في الأم (٣/ ٢٣٩)

(٥) في (أ) يسكت، و (ب) من (ج)، وهو موافق في الأم (٣/ ٢٣٩)

(٦) الأم (٣/ ٢٣٩)

(٧) في السحتي (ب) و (د) شيئاً بالنصب، والصواب: أثبت

## شرح

الإقرار للعبد بالكساح و تحرير لقلوب صحيح يُعتبر فيه قوله وردّه بنحو إذن السيد وكذا الغصاص، إن قلب يختص بالعبد، وأما الإقرار به بالملء فإذن قلنا لا يملك الإقرار لسيد إن كان مأذون قطعاً، وكذا إن كان غير مأذون في الأصح، وقبل على الوحيين في الإقرار للمعلم، وإن قلنا يملك صبي المُتَغَيَّب<sup>(١)</sup> والمُخْدَوِي<sup>(٢)</sup> أنه يصح الإقرار له

## شرح

قال: علي ألف عن وصية أوصى بها فلان لعلف هذه امرأة صبيح، وكان إقراراً لما لكها<sup>(٣)</sup> يفتر إلى قبوله قاله الجرجاني

قال: (لو قال يحمّل فبشر كذا ببارك أو وصية لزومه، وإن استمه إلى جهة لا يمكن في حقه قطعاً وإن أطلق [صحيحاً<sup>(٤)</sup> في الأظهر]).

الإقرار  
للعمل

صورة المسألة أن يقول: علي أو عدي، وكذا هو في المحرر<sup>(٥)</sup>، وإن حده في المتهاج احتصاراً<sup>(٦)</sup>، فإن بيانه سيأتي في الصيغة وقوله: هذا إشارة إلى أنه لا بد أن تكون امرئاً

(١) المجموع ج ١/ ص ٢٣٦، حية المبيد ج ١/ ص ٤٥

(٢) الخواص الكبير (٣٧/٧)

(٣) في (ت) لصحيحه، والفتح من (م)، وليس واحد

٤٠. صافيه من (ت)، وعلقت من (م)، وهو مراد من «في مذهب الشافعي» ١٠٩٦

(٥) المحرر في هذه الإمام الشافعي ص ٢٠١

(٦) في (ت) التخصيص، وعلقت من (م)، وهو صاحب البيان الكلام

معينة، ولا فرق بين أن تكون حرقة أو أم ولد ولديها حر، أو أمة حاملة بغير، وصحة الإقرار إذا بين المحقة / م ٢ / ١٩ من إرث أو وصية لا خلاف فيه لإمكانه والخصم في ذلك أبو أحمد أو وليه كما قال الشافعي في الأم<sup>(١)</sup>، وظلاله إذا أسد إلى جهة لا يمكن، هو الأصح عند النووي<sup>(٢)</sup>، وقد قطع الرافعي في المحرر<sup>(٣)</sup>، وقال في الشرح إن صححا بإقرار المطلق ما ظهر مقبول<sup>(٤)</sup> الصحة لأنه عطفه بها هو غير مقبول ولا مستنظم<sup>(٥)</sup>، وقرئ القاضي حسين بينه وبين الإضافة إلى نفس الحر ونحوه لأن ذلك معهود مشاهد في خارج، والإضافة هنا غير متصورة في الخارج فلا أثر له، وإصلاح كلام الشافعي في الأم يشهد لما صححه النووي والمحرر لأنه قد لم أنطوى الإقرار له حتى يصيب الإقرار إلى ما لا يجوز أن يملكه ما في بطي، لكنه مثل ملك ما أن يقول شيبني ما في بعض هذه [المناه]<sup>(٦)</sup> ألف درهم، أو تحمل غني ما في بطن هذه [الذمة]<sup>(٧)</sup> ألف درهم فخر بها، لو ما في هذا المعنى<sup>(٨)</sup>، ولا شك أن هذه الصيغة فاسدة ولا يجري

(١) الأم (٣/ ٢٣٩)

(٢) روضة الطالبين (٢/ ٣٥٧)

(٣) المحرر في فقه الإمام الشافعي (ص ٢٠١)

(٤) في (م) القس بوجه، ونكتت من (س)، وهو موافق لما في فتح العزيز شرح الوخير (مطبوع مع المجموع) (١١٠/ ١٠٠)

(٥) فتح العزيز شرح الوخير (مطبوع مع المجموع) (١١٠/ ١٠٠)

(٦) ماقطة من (ش)، ونكتت من (م) ينظر الأم (٣/ ٢٤٠).

(٧) ماقطة من (ش)، والنكتت من (م)، والمعنى واحد

(٨) لام (٣/ ٢٤٠)

فيها خلاف، وإني مختلف في الصحيح التي ذكرها الأصحاب، مثل أن يقول بختبها عن كذا من ثمن مبيع اشتريته منه أو دراهم استعها ونحو ذلك، فإنه أخر<sup>(١)</sup> وعقب الإقرار ب يرفعه<sup>(٢)</sup> وهو شبهة بقوله: لرب<sup>(٣)</sup> علي ألف لا تروسي، والذي قاله الرافعي في الشرح أقوى بما قاله في المحذور، وأقول لا فيه، وإن أطلق مشهوراً، والصحة منه في الأم في كتاب<sup>(٤)</sup> لحكم الظاهر<sup>(٥)</sup>، وهو الأصح عند الأكثرين للإمكان، والبطالان حذر منه في الإقرار والمواهب من الأم أيضاً<sup>(٦)</sup>، وهو الذي نقله المزني في المختصر ثم عترض عليه<sup>(٧)</sup>، وما أحد البطلان أن أساس اللزوم هي المعاملة<sup>(٨)</sup> عالياً وهي مستثناة في المختل، لأنه ليس من أهل المعاملة نفسه وعمره، بخلاف الإقرار لطفل<sup>(٩)</sup>

(١) ساقطة من (م)، وثبتت من (ن)، وبه يستقيم المعنى

(٢) في (ت) يرفع، وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٣) في كتاب السخيرة (م) و (ب) يصب والقصور ف أثبت يعمر فدخل إلى القصر الكسرى

(٤) (١٨١/١)، بخاري الكبير (٣٤/٧)، معجم الأدياء (٢١٨/٥)

(٥) كتاب الإقرار والمواهب من الأم، لم يسمعه الرابع من الشافعي

ينظر معجم الأدياء (٢١٨، ٥)

(٦) الأم (٢١٧/٦)

(٧) مختصر المزني (١١٣/١)

(٨) لمعاملة من العسل وهي فعل يتعلق به فصد، وهي حق لعدة جهات، فالمعاملات خمسة -

للمواصحات، مالة، والمساكنات، والمساكنات، والأملاك، والتزكيات

ينظر دستور العلماء ج ٢/ ص ٨٥

(٩) القفس الصبي يدعي طفلاً من حين يسقط من نظر أمه إلى أن يحشم ذكر أو أنثى

ينظر القفاط الشافعي ج ١/ ص ٢٦١، تهذيب الأسبق ج ٣/ ص ١٧٧، دستور العلماء ج ٢/ ص ٢٠١

فإنه يصح حرماً لأنه من أصل المعاملة بواسطة ولاء. وهذا الكلام من الأصحاب يُشعر بأن ولي المحمل لا يُعامل له<sup>(١)</sup>، ولت أن تقول قد ذكرنا خلافاً في أن لولاه أن يأخذ له بالشمعة، و<sup>(٢)</sup> قياس القول بأنه يعلم أن يأخذ ويعامل له ولو لم / ١٩٦ / غير المعاملة فأسباب الغرور بغير المعاملة لا سدر فقد يكون بائراً أو وصية أو غصب ملكت له أو جدياً عليه، أعني على ما منحه المحمل بالارث أو الوصية، فهذه أربعة أسس ليست ماثرة وإن لم تكن عالمة، وقد ذهب سعيد الطروي فقال إن القياس الذي لا يجوز غيره أن الإقرار المطلق يعني لمالك لا يحكم به للمقر به، ولا بد من بيان السبب عبر أن الساس أيضاً أصبح مطلقاً من غير بيان السبب وهو خلاف قياس المذهب<sup>(٣)</sup>

قلت بل [قياس]<sup>(٤)</sup> المذهب وما ادعاه من عالمة وأنه لا يجوز عموم لا دليل عليه ولا شاهد له من المذهب ولا من غيره، ولا فرق في جميع ذلك بين أن يكون المقر به للمحمل عياً أو ديناً، فالإس الرفعة إذا لم يقبله في الثمن لا طالب به على المشهور وإذا لم يقبله في الثمن فقد يقال إن الحاكم يترعها<sup>(٥)</sup> منه كما إذا أقر بها البائع وكتبه على وجه.

(١) ساقطة من (س)، والثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى.

(٢) ساقطة من (س)، والثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى.

(٣) حاشية الراملي (٢ / ٢٩٤).

(٤) ساقطة من (م)، والثبت من (س)، وبه يستقيم المعنى.

(٥) في (س) يترعها، والثبت من (م)، ويعني واحد.

## هـ

إذا صححنا الإفراز للحمل فلونه مطالبه المقر، فإذا كان الولي وصياً وثبت وصيته وجب على المقر التسلم إليه، كما قلناه القاضي أبو الطيب وقال العموري<sup>(١)</sup> إن عمراه إلى إرث فيه الخلاف فيما إذا قال لعملي علي ألف وهذا وارثه، الأصح الوجوب، ولو لم تثبت الوصية وصدة المقر، فكما لو أقر شخص بهاء وقيل هذا وكيله

## هـ

المرحوم  
فصل

ب

إذا قلنا بصحة الإفراز فاعصل الحمل ميتاً فلا حق له سواء كان مجابياً حياً أو<sup>(٢)</sup> لا، وسواء قلت الجسد يموت المرأة<sup>(٣)</sup> في امر حيات أم لا، وهكذا إذا تم تصعق ونين أن ما في جوفها ریح أو غيره، ويكون المقر به هي إذا أسنده إلى إرث لورثة من قال إنه ورثه به، وهما إذا أسنده إلى وصيه الموصي إن كان حياً ولورثته إن كان ميتاً، وفيه إذا أطلق وأسنده إلى جهة فاسدة وقلنا بالصحة يسأل المقر عن جهة إقراره ويحكم بموجبه، قال الإمام فيها حكى الرافعي عنه أبو يس هذا السؤال [والبحث]<sup>(٤)</sup>

(١) لزامة عن أحكام مروج العينة (مخطوط) ص ١٥٠

(٢) في أم، أم، والمشت من (مدا)، وهو موافق لما في الوسيط (٦/٣٥٠)

(٣) الفتوة عند العرب المسمى شيء يملك وأقصده وصل الفتوة هي النسيئة من الرقيق ذكر أكن، أو أنثى، وصت بذلك لأنها عرة ف يملكه الإنسان أي أقصده، ومنها دية معين عره غير أم أنثى بظهر تحرير ألفاظ التبيين (١٦/٣٠٥)، عثر في مرقب العرب (٢/١٠٠)، وتصحيح الشيخ

(٢/٤٤٥)، لسان العرب (٥/١٩)

(٤) سقطت من النسخين (م) و (د)، وقد أثبت موافقة في فتح المبرور (١١/٢٠١)



طالَتْ مَغْرِبٌ وَكَانَ الْقَاضِي يَسْأَلُ خُتْمَهُ يَهْدِي الْخَوَّانَ إِلَى اسْتِحْقَاقِ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْيَمِينِ  
فَكَيْفَ لَوْ أَقْرَأَ لِإِسْنَادِ مَرَدِّهِ، وَعَنْ تَعْلِيلِ الشَّيْخِ أَبِي حَمْدٍ أَنَّهُ يَطْلُبُ وَرَثَتَهُ  
لِغَيْرِهِ<sup>(١)</sup> وَأَطْلَقَ الشَّافِعِيُّ وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ أَنَّ حُرُوحَ الْخَمْسِ مَبْنًى يُطْلَقُ  
الْإِقْرَارُ

أَمَّا حَبْلُ  
فَالْحَبْلُ  
حَبْلٌ

وَيَوْمَ انْتَهَى حَبْلًا، فَإِنْ انْتَهَى لَمْ يَدْرَ سَنَةَ أَشْهَرٍ مِنْ يَوْمِ الْإِقْرَارِ اسْتَحْقَاقِ، وَإِنْ  
انْتَهَى لِأَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ فَلَا، وَإِنْ انْتَهَى لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مُصَاعِدًا وَدَوْرَ أَرْبَعِ سِنِينَ  
فَإِنْ كَانَتْ مُسْتَعْرَضَةً<sup>(٢)</sup> [لَمْ يَسْتَحْقَاقِ، وَإِنْ مَنَعَكَ مَسْعَرُشَةً<sup>(٣)</sup> قُقُولًا، أَظْهَرَ مِمَّا عَدَدَ  
التَّوْبِيهِ الْاسْتَحْقَاقِ<sup>(٤)</sup>].

وَإِنْ مَاتَ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فِي بَطْنٍ، أَحَدُهُمَا قَبْلَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَالْآخَرُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ  
فَلَا يَحْرُمُ حَبْلُهُ مِنْهُ، لِأَنَّهُ حَبْلٌ وَاحِدٌ [قَدْ] حَرَّمَ نَفْسَهُ قَبْلَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَحَكَمَ  
الْخَارِجُ بَعْدَهُ حَكْمَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ<sup>(٥)</sup>.

أَوْ دَرَسَ وَحَبْلُهَا فَالْقَتِ حَبْلًا، ثُمَّ مَاتَ [وَكَانَ لِنَفْسِهِ الَّتِي شَرَّطَهَا ثَبِتَ

(١) فِي السَّحْبِ (أَمَّا) وَ (أَنْتَ) يَصْرُحُ، وَأَمَّا ثَبِتَ هُوَ الْمَوْجُودُ فِي خِطِّ الْعَرَبِ (١١/١٠٢).

(٢) خِطِّ الْعَرَبِ شَرَحَ الْوَحِيدَ (مَضْرُوعٌ مَعَ جَمْعِهِ) (١١/١٠٢).

(٣) مُسْتَعْرَضَةً أَيْ أَمَّا بِالْوَلَدِ بِجِهَةِ مُسْتَعْرَضَةٍ لَمْ يَحْرُمَ بَيْتَهُ، يَنْظُرُ دَسْتُورُ الْعُلَمَاءِ (١/٢٨٣).

(٤) سَائِلَةٌ مِنْ (م)، وَالثَّلَاثُ مِنْ (أَنْتَ)، وَهَرَمُوهُنَ لَمَّا فِي رِوَايَةِ الْعَالِيَيْنِ (٤/٣٥٦).

(٥) رِوَايَةُ الْعَالِيَيْنِ (٤/٣٥٦).

(٦) سَائِلَةٌ مِنَ السَّحْبِ (أَمَّا) وَ (أَنْتَ)، وَطَلَبَ مِنَ الْأَمِّ الْمَضْرُوعَ يَحْرُمُ الْأَمِّ (٣/٢٣٩).

(٧) الْأَمِّ (٣/٢٣٩).

الإقرار، وإن أشكَل علينا<sup>(١)</sup>، سقط<sup>(٢)</sup> الإقرار به نص عليه في الأم<sup>(٣)</sup>، ومتى ثبت الاستحقاق، من [ولدت ذكراً وأنثى فهو بينهما نصفين]<sup>(٤)</sup>، وإن ولدت ذكر<sup>(٥)</sup> فهو له<sup>(٦)</sup>.

وإن ولدت ذكر<sup>(٧)</sup>ي معاً فلهما بالسوية

وإن ولدت أنثى فهو<sup>(٨)</sup> لها إن أسند إلى وصيه، وكذا إن أطلق/م ٦ / ١٠  
واسد إلى فاسد وقلنا يصح

وإن أسند إلى إرث من الأب فلها النصف، وإن ولدت ذكر<sup>(٩)</sup> وأنثى فهو بينهما<sup>(١٠)</sup> نصين إن<sup>(١١)</sup> أسد إلى وصية أو أطلق أو إلى فاسد وقد<sup>(١٢)</sup> يصح، وإن أسند<sup>(١٣)</sup> إلى إرث من أب فهو بينهما<sup>(١٤)</sup> أثلاثاً، وإن اقتضى النسوة بأن يكون<sup>(١٥)</sup> أم كان ثلثه بينهما<sup>(١٦)</sup> بالسوية.

(١) لم أجد في الأم (ينظر الفصل السابق)

(٢) في (م) بطل، والثبت من (ت)، ولم يمسح

(٣) الأم (٢٣٩/٣)

(٤) سقطت من (م)، والثبت من (ت)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٣٥٧/٤)

(٥) سقطت من (ت)، والثبت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٣٥٧/٤)

(٦) في (ت) فهي، وسقطت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٣٥٧/٤)

(٧) في (م) هي، وسقطت من (ت)، وبه يستقيم لمس

(٨) في (م) وإن، والثبت من (ت)، وبه يستقيم لمس

(٩) في (م) أسند، والثبت من (ت)، وبه يستقيم لمس

(١٠) في (ت) بالنسوة، والثبت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٣٥٧/٤)

و هو أطلق الإرث قال الشيخ أبو حامد يكون يسهى بالنسوة<sup>(١)</sup>، وقال ابن الصمام والإمام مائلان عن الجهة وحكمتا سقطت منه<sup>(٢)</sup>، قال النووي: لو تعدت مجموعة المقر فينعي القطع بالنسوة<sup>(٣)</sup>.

ومنى انفصل حي وميت حمل الميت كأن لم يكن ويظهر في المني على ما ذكرناه  
**فروع**

هذا إذا كان الحمل خرواً، قال الشافعي في الأم وإن أقر بذلك لما في بطن أمه لمحل  
 والحصم في ذلك مالك الجبرية<sup>(٤)</sup>

قلت وهذا لا يمكن فيه تقدير إرث ولكن ما حده [أن] الإقرار للعبد إقرار  
 لسيده، وتسريده أنه أوصى به للحمل وهي وصية لسيده

### فروع

أما الإقرار بالحمل سواء كان خلاً جارية أو مبيعة، فقال الشافعي في الأم إنه  
 باطل<sup>(٥)</sup>، وقال الأصحاب إن<sup>(٦)</sup> قال من إرث أو وصية صح، وإن أعتق صح في  
 الأصح، وإن أسد إلى عمة فعلى الخلاف في الإقرار بالحمل، واعتبار مدة على ما

(١) روضة الطالبين (٤/ ٣٥٧)

(٢) روضة الطالبين ج ٤/ ص ٣٥٧

(٣) روضة الطالبين (٤/ ٣٥٧)

(٤) الأم (٣/ ٣٣٩)

(٥) ساقطة في (ت)، وثالث من (م)، وبه يستقيم معنى

(٦) الأم (٤/ ١١٢)

(٧) في (ت) (إن من)، والثالث من (م)، وبه يستقيم معنى

سوق، وفي حمل التهمة يُرجع إلى أهل الخبرة

وإن أقر ما حمل لرجل وبالألم لأخر، فإن صححنا الإقرار بالحمل صح، وإلا قال القوي هما للأخر<sup>(١)</sup>، وهذا بناء على أن الإقرار بالحمل إقرار بالحمل، وبه خلاف

### فروع

الإقرار  
بشعور  
مفسدة  
والمحرر

أقر المسجد أو مقبرة أو نحوهم بآل، فإن أئمتنا إلى جهة صحيحة كعقبة وقب عليه صح، وإن أطلق حمل وجهين تحرجاً من القولين في الإقرار بالحمل، وإن أضاف إلى جهة فسدة قال الرافعي قياساً من عنده به عن الوجهين<sup>(٢)</sup>، وقطع الماوردي بانطلاق<sup>(٣)</sup>، ونعل الفرق أن ملئت المسجد ونحوه ليس بحقيقي بخلاف الحمل

**قال: ( وإذا كذّب المقر له المقرّ تولد المال في يده في الأصح )**

لأن يده تُشعر بالملك، والإقرار عبر عنه الإنكار فقط، ولأن<sup>(٤)</sup> يعرف ملكه وهو أول الناس بحفظه

والثاني. وهو اختيار القولي<sup>(٥)</sup> وصاحب الفتية أن مناصي يتسرع ويحفظه<sup>(٦)</sup>، فإنه في حكم مالٍ صانع فيحتاج لمالكه، فإن رأى استحفاظ صاحب اليد فهو كما لو

(١) التمهيد في فقه الإمام الشافعي (٢٦١/١)

(٢) فتح العزيز شرح الوجيز (موضوع مع مجموع) ١٠٢، ١٠٣

(٣) حاشي الكير (٨/٧)

(٤) ساقطة من (ن)، الثبت من (م) وهو موافق لما في حاشية القوس (٢/٢٩٢، ٢٩٣)

(٥) تنبيه الأئمة عن أحكام مروج السيلة (خطوط) ج ٥ ل ١٦١

(٦) النسخة (٢٦١/١)

استاذي العزيز!

والثالث نُجِمْ الْقُرْآنَ عَلَى النُّسُورِ وَالتَّمْصِيرِ وَهُوَ بَعْدَ

فعل الأول وهو الأصح عند الأكثرين هل يترك في بده وبكائه أو لا ؟ لأن  
[لا] 'عرف له مكانه'، انتهى كلام الشيخ أبي إسحق في المهذب الأول<sup>(١٧)</sup>، وكلام  
الرافعي وغيره الثاني<sup>(١٨)</sup>، وقال ابن الروعة إنه الأشبه، قال الشيخ أبو محمد موضع  
الخلاص إذا قال هذا إعلان وكذبته<sup>(١٩)</sup>، لا، أنت في ظاهر إمام ترمذ<sup>(٢٠)</sup> يسها

فلو قال لثفاصي في يدي مدّ ونسّ مالكة أو<sup>١</sup> لا أعرف مالكة، فالوجه  
القطع بأن ثفاصي يقول حظه، وأبعد معصم فلم يُكْثِرْ انتزاعه أيضاً، فإنه لم يتعين  
عنده مستحق، فأولى الأيدي بالثفاصي<sup>٢</sup> أن يظهر، وقد ذكر الرافعي في باب دعوى  
الدم عيسى في يده مال قد حُكِمَ به به، وقيل: إنه معصوم إن عيّن صاحبه فُتْرِغَ، وإن  
لم يُعَيَّنْ<sup>٣</sup> صاحبه أنه ما من صانع<sup>٤</sup>، وفي مثله خلاف مشهور، والحوادث في الشامل له

(۶) ساقطہ میں (م) واسطہ میں (ت) وهو مؤخر لیساق الکلام.

(7) 100% (100%)

(٣) فتح العزيز شرح الوحي (مطبعة معجم مطبوعات) (١٠٣ ١٠٤)

(٤) رومية الطالب (٤٠٠٠/٤٠٠٠)

(۵) في (ث) مخرجون ومطبت من (م) و به استقیم انص

(٦) ساعة من (م)، ولثث من (ت)، وبه يستقيم المعنى

(۷) حفاظت میں (م)، وفقت میں (ت)، و دھو لازم لإلزام لیس

(A) في (م) يتعين، ومثبت في (ت)، ويطبق واحد

(٩) فتح العربي شرح الوجيز (مخطوطة مع ملحوظة) (١٦١ - ٢٥٠)

لا يبرمه رفع يده عنه<sup>(١)</sup>، وذكر في كتاب الدعاء والسيئات من ادعى على عهده<sup>(٢)</sup> أن يقول: «إني لا أعرفه أو لا أعشقه، أن الأصح أنه لا يُسرع من يده، وذكر في كتاب الكتابة فيه إذا أدى<sup>(٣)</sup> المكتائب<sup>(٤)</sup>، فقال السيد هذا حرام أو معصوم وحلف المكتائب، وأحرما السيد عن القول بما هو مذهب<sup>(٥)</sup>، أنه إن لم يكن عيَّن مالكا لم يُسرع<sup>(٦)</sup> من يده عن الأصح، وطريق الجمع بين ما ذكر في هذه الأبواب الثلاثة<sup>(٧)</sup> قد حُكِم عليه به، وإقرره بذلك المجهول على خلاف الحكم لا يسمع مع تهنيت يوم، وفيما فرعه الشيخ أبو محمد بس<sup>(٨)</sup> منها ولا تخاف لما حُكِم عليه به، وإما أن يكون ما قاله الشيخ أبو محمد فيه إذا طلب حب وليد الرقيق القاصي فله أخذه في الأصح، أن إن لم يطلب حب اليد فهو المكروب، وفي الأبواب المذكورة لا يجوز لقاصي انتزاعه في الأصح، وورد جمعت المسائل بين أهل البيت ثلاثة

(١) روضة الطالق، ج ١٠/ ص ٨

(٢) في (ت) ع، وثبتت من (م)، وهو وموهب في روضة الطالق، (١٢، ١٣)

(٣) في (م) أني، وثبتت من (ت)، وهو موهب في (م) كهد (١١٦/٢)

(٤) المجموع، كقواعد، طالع التي يؤدونها مكتائب الحق به

بغير لسان العرب (١٢، ١٣)، مجمع مثاليه المصنوع (١٠، ١١)، فتح العروس (٢٣٣/ ٢٧٨).

(٥) روضة الطالق، (١٢/ ٢٥٢)

(٦) في (م) يسرع، وثبتت من (ت) بغير، الجوهري، الكثير (١٨، ١٨٣)

(٧) مسقط من (ت) وثبتت من (م) وفيه زيادة معنى

(٨) مخالفة من (ب) وثبتت من (م) وبه يستقيم المعنى

أوجه

أحدها. وجوب الانتزاع.

[الثاني: ثمة <sup>١</sup>]

والثالث وهو الأصح جواره باحتياط صاحب اليد

وذلك أن نقول في ١٩٧/ إننا أقتر لمُعَيَّن وكذا به بمعنى أن <sup>٢</sup> محور الانتزاع

الاحتياط أيضاً عن الأصح. فالنقطة الأولى في المسح بين الكلامين أدنى

شروع:

عن الخلاف إذا كان المُقَرُّ به عيناً، فهو كان ديناً معلوماً أنه لا يؤخذ منه، وفي <sup>٣</sup> <sup>٤</sup>

شرح التبيين لأن يوس أنه كالعين <sup>٥</sup>، وقال من الرفعة [إنه] <sup>٦</sup> لم يره في غيره.

شروع:

في بدء عصف فقال أحدهما يرد، ثم حين <sup>٧</sup> أحدهما، فقال ريد إسمي الآخر، فهو

مُكَلِّبٌ للمقر في تعيين مُدَّعٍ في الآخر

شروع:

ادعى عن رجل أنه من ثمن مبيع فقال أنقصك <sup>٨</sup> الألف وأقام بستانه أقتر

(١) ساقطة من (ت) والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٢) في (م) أنه والثبت من (ت) والمعنى واحد

(٣) كناية الأجير ح ١ / ص ٣٧٨

(٤) ساقطة من (م) والثبت من (ت) وبه يستقيم المعنى

(٥) في (ت) نيز وثبت من (م) وهو موافق لما في روضة الطالبين، ٤ / ٣٥٩

(٦) في (م) نقصك وثبت من (ت) وهو موافق لما في روضة الطالبين، ٤ / ٣٦٠

ماقبض يوم كذا، فأقام المدعي بقاء المشتري أقر بعد بيته بأنه ما أقبضه الشمس  
مُبعت وألزم المشتري الشمس لتكديبه بيته

فزع

يجري الخلاف ٢٠١ - ١١ في كل من متى عن نفسه حقائقم رجع وإن لم يجر في  
الفرع لتكديب البيه

فزع

جميع ما ذكره في الإقرار (بشوت ومحمود علم أقر له بعد) <sup>١</sup> هأنكره هو جهاد  
أحدها يُحكم معتقه كاللفظ هنا قال له بعد بدوعه أنا عبد لربك هأنكر ريد  
وأصحها [أه] <sup>٢</sup> لا، لأنه محكوم برفقه، بخلاف اللفظ فعل هذا حكمه كالشرب  
ومحمود

فزع

لو كان المقر له قصاصاً <sup>٣</sup> أو خذ فذوب، وكنته المقر له سقط، وكذا لو أقر بسرقة  
ثم جب القطع وأنكر رب المال السرقه، فلا قطع، وفي المال ما سبق، ولو أقرت بالسكاح  
وأنكر سقط حكم الإقرار في حقه

فزع  
قال: (هنا رجع المقر في حال تكديبه، ويقال: غلطت قيل قوله في  
الأصح).

ناره يرجع المقر له وناره يرجع المقر، فإن رجع المقر له عن التكذيب حكمه الإمام

(١) في أم (محمود ومحمود) أو آخره بوشو، والقب من جد، وهو نائب سيق الكلام

(٢) ساقطة من (م)، والقب من (ت)، والشمس واحد

(٣) في (ت) قصاصين وثلاث من (م) وهو الصواب لغة

رجوع المقر  
في قوله  
عن  
تكديبه



والغزالي الحريم بقوله، وأنه يُسَلَّم إليه<sup>(١)</sup>، قال الرافعي،<sup>(٢)</sup> الأظهر ما أورده الثوري وغيره، وهو نعيه على الخلاف السابق إن قلب. تُترك في بد النحر، فهو حكم بإبطال<sup>(٣)</sup> الإقرار، فلا يُصَرَّف إليه<sup>(٤)</sup>، ولا يقرر حديد، وإن قلب، يصره<sup>(٥)</sup> نقضاً، فكذلك لا يُسَلَّم إليه، من لو أراد إقامة الدية على أنه ملكه م تسمع، وإسبا يسلم إليه إذا فرغاً على الوجه الجديد، يعني القائل بأنه يحرم المقر له على لقوله<sup>(٦)</sup>،<sup>(٧)</sup>، هكذا قال الرافعي، وفيه نظر. لأن عن الوجه الجديد لا يحتاج إلى رجوع، وبسبب إذا قلبا يُترك في يده، فإن قلب على سبيل المُلْك، فهو إبطال للإقرار فلا يُسَلَّم إليه، وهو ما اقتضاه كلام الرافعي هذا، وقدمناه عن صاحب المذهب، لكن من الرفعة قال إن الأئمة أنه ليس على سبيل الملك، لأن لا يعرف له ملكاً، وهو أحد ما علل به الرافعي فيما سبق، فعلى هذا لا يمنع أن يسلم المقر له بد رجوع، ولا يختص ذلك بالصريح عن الوجه ليعبد والذي قد التوثيق والرافعي هو طريقة الثمال، والصحيح أن الخلاف في قول رجوع المقر له مطلق من غيرها<sup>(٨)</sup>، والأظهر منه<sup>(٩)</sup> عدم الرافعي عدم القول، أم رجوع المقر

(١) الوسيط (٣/ ٣٢٤)

(٢) قال في فتح العزيز (هذا حكمه بخلاف ذلك) ينظر فتح العزيز (١/ ١٠٤)

(٣) في فتح العزيز المصريح (إلى المقر) (ينظر مصدر السابق)

(٤) في فتح العزيز المطبوع (له يترجم) (ينظر المصدر السابق)

(٥) عدم من كلام شرح المسكن، ونس من كلام الرافعي (ينظر مصدر السابق)

(٦) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١٠٤/ ١٠٤)

(٧) في (ب) من غير بد، وثبت من (م) وفيه يستقيم للمص

(٨) ساقطة من (م)، وثبتت من (ت)، والمص واحد

وهي مسألة المهاج بول كن بعد تكذيب المقر به وقيل رجوعه هذه ثلاثة أوجه  
أحدها: أنه <sup>(١)</sup> يقبل، وقال الرافعي أنه يُعْرَى بِه من سريخ <sup>(٢)</sup>، وإن قضيه  
كلام، لأكثر من ترجمته، وأنه بي عن أن <sup>(٣)</sup> اُتْرِكَ في يده إبطال للإقرار، وإن من قال به  
يقول شرط كون الإقرار إثباتاً لغيره سلامته من معارضة الإنكار <sup>(٤)</sup>  
والثاني وهو <sup>(٥)</sup> الأظهر عند الإمام والعملي أنه لا يقبل <sup>(٦)</sup> ساء عل أن انضم له  
هذا بل التصديق قبل منه

والثالث حكم الماوردي أنه لا يقبل إن ادعاه لعمه بلهجة <sup>(٧)</sup>، وقيل أن  
يسيه <sup>(٨)</sup> لغيره، وهذا الخلاف إذا ما بُرِّك في يده، فإن قلت يسره المقاصي فلا يقبل  
رجوعه قطعاً، وتعميد المهاج به إذا قال. علقت <sup>(٩)</sup>، هكذا هو في المحرر <sup>(١٠)</sup> وفي

(١) مساقطة من (م)، وثبتت من (ت)، وبه يستقيم المعنى

(٢) فتح الباري شرح الوحي (مفرد مع المجموع) (١١/١٠٤)

(٣) مساقطة من (ت)، وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٤) في (م) إنكار، وثبتت من (ت)، وبه يستقيم المعنى

(٥) في (ت) هو، وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٦) الوسيط (٣/٣٢٤)

(٧) ملغوي الكبير (١٧/٣٢٤)

(٨) في (ت) يشبه، وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٩) مهاج الطالبي (١/٦٧)

(١٠) بحر في فقه الإمام الشافعي (ص ٢٠١)

الوسيط في كتاب (الدعوى والبيات) (١)، وقال ابن الرقعة، به أقرب إلى الصحة (٢)، لكن الإمام (٣) والإسراغي في الشرح الكبير والمصغير صرحا بأنه سواء قال: غلطت أو تعتمد الكذب (٤)، ويبغي أن يُبين ذلك حتى أنه هل يظن الإقرار بالتكذيب أو لا ؟

فعل الأول: وهو مقتضى كلام الرافعي لا فرق بين العلط وتعتمد الكذب وعلى

الثاني: يشمل الفرق

على قصبة ما قاله الرافعي يعني أن يسطح هذا القيد من المحرر والمحتاج، أو يقال أنه لا مفهوم له، وإذا رجع الخبرُ وقتئذٍ يفسر رجوعه، مرجع الخبر له بعد ذلك، وقد يرجع قتل رجوع المقر قبل، فيها قال الإمام (٥) والغزالي (٦)، إنه يفسر أمضا، ويظن رجوع المقر، وغيره الغزالي في الوسيط بأنه يتبين بطلان رجوعه وبطلان نصرة فاته، وظاهر هذا أن نُقِرَّ له الإقدام عليها ثم يتبين بالأخرة (٧) بطلانها، وبعبارة الإمام أنه يلتصق على وقت التصرفات والعقود قال: وقد يتجه أن يقال: إذا سَفَعْنَا تصرفه وقد

(١) في (ب) و (م) كتاب الدعوى، والتصواب ما قبل وهو الوسيط في الوسيط (الوسيط

(٣٩٦/٧)

(٢) المصدر السابق

(٣) روضة الطالبين ج ٤/ ص ٣٥٩، سمي لمختار ج ٢/ ص ٣٢١

(٤) روضة الطالبين ج ٤/ ص ٣٥٩

(٥) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١٠٤/١١)

(٦) روضة الطالبين ج ٤/ ص ٣٥٩

(٧) الوسيط (٣/ ٣٢٤)

(٨) في (ت) بالأجرة، والكتب من (م)، وبه يستقيم لمعى

أني يتضمّن لازم في وجبهه لا يحكم بقصده، قلت وما قاله العزالي أو من انتدبه،  
وسمي أن لا يترق الحال فيه من السبع والعنق وغيرهما وإن [لم] ' يجوز له الإقدام  
عليها بناء على الحكم الظاهر، وإذا رجع تفصّلا كلها ليبين عدم ذلك على مقتضى هذا  
الوجه، فيكون قول رجوع المقر على هذا مشروط ببقاء المقر له عن التكذيب، هذه كلمة  
إذا رجع المقر بعد التكذيب وقيل رجوع المقر [له] '، فإن كان بعد رجوع المقر له، فإن  
قدما يُقبل رجوع المقر له من رجوع المقر حينئذٍ لا، وإن هنا لا يُقبل رجوع المقر له،  
فكما لو لم يرجع فيقبل رجوع المقر عن الأصح، وحسن قول المصنف في حال تكذيبه،  
يوهم الاحتراز عن هذه الصورة وليس كذلك، وإنما يصح أن يُخبر به عن صورة  
ثالثة، وهي إذا أقر فلم يُكذّب المقر له، فلا شك أنه ليس له الرجوع، فيمكن أن يُجعل  
م له في حال تكذيبه احترازاً عن ذلك، لكن إما تكلم في المقر الذي كتبه المقر له،  
وأبشاً فكان ينبغي أن نقول بعد تكذيبه يشمل حال التكذيب قبل الرجوع وبعد،  
ويخرج به ما قبل التكذيب، وقد ظهر لك أن في كلام المصنف ثلاثة مواضع يجب أن  
يُنظر فيها

أحدها. قوله في حال تكذيبه.

والثاني قوله وقال. علقت.

والثالث إطلاقه القبول، ولم يعيّل بين أن يرجع المقر له بعد ذلك أو لا لكن هذا  
مستقيم على الأصح عنده.

(١) ملاحظة من (م)، وثبت من (ت)، و به يستقيم المعنى

(٢) ملاحظة من (ت)، وثبت من (م)، و به يستقيم المعنى

## شرح

الشرح في

الشرح

الشرح

الخلافة من كتابها قال العزالي في الدعوى<sup>(١)</sup> في كل من عني عن عسه أشياء ثم  
رجع كتاب قضاها / م ١٢- / وبأفراق الجمهور بين المقر والمقر له لأن نص المقر عن  
عسه<sup>(٢)</sup> كان بطريق الإلتزام ونفي المقر له عن عسه بالمطالبة فهو أقوى

## شرح

الشرح

الشرح

هل يشترط أن يكون المقر له نوعياً؟ لو قال: لإنسان أو واحد من بني آدم أو من  
أهل البلد على ألف، فهي صحيحة وجهان عن الشيخ أبي علي<sup>(٣)</sup> أنه على ما لو أقر نوعياً  
فكفاه، وإن قلنا بفسخ، لأنه مأل صانع، فكذا هو، فيصح الإفراء، وإن قلنا لا، لم  
يصح، وهو النصحيح

ولو جاء واحد فقلنا أنا الذي أردتني، علفون (فمن المقر يمينه في نفي  
الإفراء)<sup>(٤)</sup>

ولو قال<sup>(٥)</sup> عصمت هذا<sup>(٦)</sup> أحد مولاه أو أحد عديني، صحيح، والفرق أنه إذا قال

(١) التوسط ج ٧ ص ٤١٣

(٢) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م)، وبه يستقيم النص.

(٣) روضة الطالبين ج ١ ص ٣٦٠، الإقناع لشرابي ج ٢ ص ٣٢٥

(٤) في (م)، قول المقر في نفي الإفراء يمينه، والثبت من (ت)، وهو موافق لما في معنى الصحيح  
(٢٥٤ / ٢)

(٥) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م)، وهو لازم للإلتزام بالنص.

(٦) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م)، وهو موافق لما في الهمد (٢ / ٣٥١)

أحد هؤلاء، أو أحد هذين أنه يَدَّعِي، فلا يبقى في يده مع قيام المطلب<sup>(١)</sup> وأعم اوجه  
 ثورثا قال: لو سجد من سي آدم فلا طالب له، فيبقى في يده وكذا الشرط أن يكون  
 الثمر له معصاً ضرب تعيين كتوقع معه الدعوى والمطلب<sup>(٢)</sup>، هكذا قبل الواقفي، لكن  
 قد تقدم منه عن الشيخ أبي محمد، ولم يحمله القطع بأنه إذا كان في يدي مائل لا أعرف  
 مالكه، أنه يَنزِعُ منه، وفي الجمع بين الكلامين مطر، وبعد كل العدد أن تقدم المرفقة  
 هناك إذا قال: لا أعرفه، وهذا إذا لم يعمل ذلك فإنه لا يكون مرفقاً بصيانته فيقتضى<sup>(٣)</sup> حسبه  
 ١٩٨ / الموضع<sup>(٤)</sup> مع تلك المواضع الأربعة ويتأمل، وحظرتي في روال هذا الإشكال  
 أن المقر به إن قال<sup>(٥)</sup> في الدماء، فهو الذي يشترط فيه أن يكون لمقر له مُعيّناً صرف  
 تعيين، ثورثا قال: لو سجد من سي آدم عن ألف، فطريقه.

أصحها: القطع بأنه لا يصح بناءً عن المشهور في أن الخلاف فيه إذا أقر لشخص  
 وكله إما هو في العين دون الدين

والثانية إجماع وجهين بناءً على الخلاف في التعيين والدين معاً كما قاله ابن يونس،  
 وكلام الشيخ أبي علي هذا يوافقه أصح الوجهين أنه لا يصح بناءً عن أنها تُترك في يده  
 مدكاً، والثاني يصح بناءً عن أنها تُسَرَّحُ لو عمل أنها تُسَرَّحُ حفظ

(١) في (م) مدح، وثبتت من ث ينظر الشيخ ١/ص ١١٨

(٢) في (ت) العطلية، وثبتت من (م)، والعمى و حد

(٣) فتح القدير شرح الوحي (مضروب مع المجموع) (١/١٠٦)

(٤) في (ب) لضمحني، وثبتت من (م)، ولازم لإتمام المعنى

(٥) في (ت) الموضع، وثبتت من (م)، ولازم لإتمام المعنى

(٦) في (ت) كان، وثبتت من (م)، وهو مناسب لسياق الكلام.

وإن قال: لأحد هذين أو هؤلاء<sup>(١)</sup> على ألفٍ صحيح، ولا يسرع إلا يطلب صاحبها وثبوتَه قطعاً، فإن كانوا كلهم عاد الخلف عن طريقة ابن يونس، ولم يخذل على المشهور، وإن كان لا قرأ بعينٍ وصح ما قاله الشيخ أبو محمد فلا مرقب من أن يكون لبعضهم صفة بعض<sup>(٢)</sup> أو لا، ومنه تشظي المسائل، ويكون فرق الراعي إنما هو في الدين، ولكنه ذكره في العين ألا ترى إلى قوله: فلا ينقى في يده، أو ينقى<sup>(٣)</sup> في يده، فالذي ذكرناه تحريم الحكم، والفرق في نفسه وليس جواً عن الراعي

### قال: ((فصل في))

قوله تزيد كذا صيغة إقرار أي إذا وصل به شيئاً من الألفاظ

التي مثالي، وإلا فمجرد قوله: ليس كذا، حسراً لا يقتضي ثبوت حق على المحرم ولا عده

قال: (وقوله عليّ وفي ذمتي للدين).

أي<sup>(١)</sup> ظاهراً في كل مهلة، وإن كان في ذمتي أظهر من عليّ ومراده إن أي<sup>(٢)</sup> العيص فإن عليّ أو في ذمتي فهي محمولة على الذين عدوا أي ما كان أحسن ولو ادعى لأكثر بعد ذلك أنه وجبة فسدكره في الكتاب فيما إذا أتى بالثبوت، ولا يصح

(١) في (ت) (ألف) ولا، وثلث من (م)، وبه يستقيم للمعنى

(٢) في (ت) بعين، وثلث من (م)، وبه يستقيم للمعنى

(٣) في (ت) فيلاني وثلث من (م) والمعنى واحد

(٤) ساقطة من (ت) وثلث من (م) والمعنى واحد وثلث أصوب

(٥) في (ت) أتى وثلث من (م) والمعنى واحد وثلث أصوب

قبوله في غيبٍ وعدم قبوله في [قبوله] <sup>(١)</sup> في نعمتي، وإذا لم يأت بها وادعى تلفها بعد الإقرار قيل وإن ادعى أنها تلفت فبطلت لم يقبل

قال: (المعني <sup>(٢)</sup> وعندني للنعمي) <sup>(٣)</sup>.

الإقرار بانعبر بمقتضى العصب والعروة والوديعة فيحتمل عند الإطلاق على الوديعة لأنه أنشئ لذلك حتى إذا ادعى تلفها بعد الإقرار أو <sup>(٤)</sup> دعا قيل قوله بمعني

شرح

قوله [له] <sup>(٥)</sup> قيل: قال النعمي: للنعمي <sup>(٦)</sup>، قال العراقي: يشبه أن يقال هو صالح للنعمي والنعمي جميعاً <sup>(٧)</sup> وكذا قاله الماوردي <sup>(٨)</sup>.

قال: (ولو قال لي عليك ألفه فقال زن أو خذ أو زنك أو خذ أو اختم عليه أو اجعله في كبريتك فليس بإقرار ولو قال: بلى أو نعم أو صدقت أو أبرأتني منه أو قضيتك أو أنا مضربه فهو إقرار. ولو قال أنا مقر أو أقربه فليس بإقرار).

(١) ساقطة من (م)، أنشئت من (ب) والمعني واحد، ثبت له من

(٢) ساقطة من (م)، وولدت من (ت)، وهو موافق لما في منهاج الطالبين (٦٧/١)

(٣) في (م) (نعمي)، وولدت من (ب)، وهو موافق لما في منهاج الطالبين (٦٧/١)

(٤) في (ت) وردت، وولدت (م)، وبه يستقيم المعنى

(٥) ساقطة من (ت)، وولدت (م)، وبه يستقيم المعنى

(٦) التمهيد في فقه الإمام الشافعي (٢٥٨/١)

(٧) فتح المعبر شرح الوجيز (مطبوع مع طبعه) (١٧٤/١١)

(٨) الحاوي الكبير (٦١/٧)



الظاهر أنه لا فرق في هذه الآخوة بين أن يقول في عيبك ألفاً، على وجه الخبر والدعوى كما هي عادة الكتب والأصحاب، أو على وجه الاستعظام، وأنت في الشهاج الذي يجد المصنف موضع همزة الاستعظام مكشوحاً كأنه كتب ثم كشطها من ورقة لعدرة لأصحاب، وما لم يعمل قوله: رد وحده بقرائن الاحتمال الاستهزاء، وتصحيح أن رتبة وحده كتب، وقال البربري<sup>١</sup> "إنه إقراء"<sup>٢</sup>، لأن القصير يعود على المذكور في الدعوى، وهذا يقتضي أنه لا يعلم عدد حذف القصير باحتيال لأسمه بل بعلم تعيين ما يورث ويؤخذ، ويؤخذ أنه قد<sup>٣</sup> لو قال لي عليك ألفاً درهم، فقال صحیح لم يكن إقراء، وبوقال هي صحاح كان إقراء، ومقتضى المنصب أنه متى فهم الاستهزاء لم يكن إقراء في الصورتين.

وقوله: استم عليه واسمه في كيسك من رتبة و حدة

ولو قال رد<sup>٤</sup> لم يكن إقراء، وعيه وجه، لأنه يستعمل في العادة فيما يستعمل<sup>٥</sup> الإنسان لنفسه، بخلاف قوله رد، وهو مذهب أبي حنيفة<sup>٦</sup> وقوله استوف ليس بإقراء، ومن ومع غيرها جواب، وكذلك أخى، وثلاثها تقتضي التصديق إذ كانت جواباً عن خبر مثبت أو استعظام عنه، وهذا قال لي عليك ألفاً؟، أو هل لي عليك

(١) في (م) الفرعي، ولكتبت من (ت)، وهو موافق لما في روضة الطالبيين (٣٦٥/٤)

(٢) للمذهب (٣٦٦/٢)، روضة الطالبيين (٣٦٥/٤)

(٣) ساقطة من (ت)، ولكتبت من (م)، وهو مناسب لسياق الكلام

(٤) في (ت) أريد، وكتبت من (م) وهو موافق لما في روضة الطالبيين (٣٦٥/٤)

(٥) في (ت) يستوف، ولكتبت من (م)، وهو مناسب لسياق الكلام

(٦) مدافع الصالح (٢٠٨/٧)، حاشية من غانبي (٥٩٥/٥)

ألف؟ فهل، نعم، كان مُقرّاً، وكأنه قد لك على ألف، وهذا مما تنق عليه الأصحاب، وذكر الرافعي عن بعض النفاة فيما إذا قد أطلقتم لقرئت؟ فقال، نعم، أنه أخرى<sup>١</sup> الخلاف في الاستحار كما هو في الإنشاء حتى يكون في حمة غير ساطلاق خلاف<sup>٢</sup>، وقياسه جريانه به، وحكم أجل في هذا المجل حكم نعم، وهو عند أهل اللغة أحسن من نعم في التصديق / م ٢ ١٣ /، ونعم أحسن منه في استعماله، وبين تحقيق ما يُسأل عن شبه<sup>٣</sup>، وأشهر في عرف بعض البلاد اسمها في تحقيق المسألة، وإن كان إثباتاً، وعنده قال الفقهاء<sup>٤</sup> هـ إنها<sup>٥</sup> إقرار، نكر قطعهم بذلك فيه إشكال، لأن الرافعي قال عند الكلام على قوله أليس لي عليك ألف؟ [إن] بل، لكنك لم تدخل عليه حرف لاستعمال<sup>٦</sup>، وجعل ذلك دليلاً للفقر بالبروم هناك، وعمل الموحدة الآخر بالعرف، وقياس ذلك أن يأتي هـ فيما إذا أُطُرَ دُخِرَ الموحدة أحدهما لا يكون إقراراً إن دعاً تقتضي اللغة.

والثاني يكون إقراراً للعرف.

وحيث لا عُرف قطع بعدم الإقرار إلا أن ثبت لنا عن اللغة أنه يُجاب بها الإثبات،

(١) في (ت) أخرى، وثبتت من (م)، وهو مناسب سياق الكلام.

(٢) فتح المبرر شرح الوحر (مصحف مع المجموع) (١١ ٥ ٦).

(٣) في (م) منه، وثبتت من، وبه يستقيم المعنى.

(٤) في (م) إنه، وثبتت من (ت)، والمعنى واحد.

(٥) ساطقة من (ت)، وثبتت من (م)، وهو مناسب سياق الكلام.

(٦) فتح المبرر شرح الوحر (مصحف مع المجموع) (١١ ١١٤).

ويُقصد بها تقريره، مرادفةً لِنَعْمُ<sup>(١)</sup>، وهذا لا يعرفه، وكلام الراعي بغيره<sup>(٢)</sup>، وفي بلادنا هذه لا يقتضي العرف ذلك، فإذا قال من جواباً عن إنسان يسعي أن لا يكون إقراراً، فليتأمل ذلك

من صبيح  
الإقرار  
قوله  
صدقت  
داعي مصري  
وقوله صدقت، تصديقٌ صريح، وقوله أي لعمرى تصديق، ذكرها ابن الوردي<sup>(٣)</sup> وغيره، وأي في اللغة بمعنى نعم في القسم خاصة قال تعالى ﴿إِنِّي وَفِيَّ إِلَهُهُ لَسَقٌ﴾<sup>(٤)</sup>، ويقول العامة بدون القسم والمخفون به<sup>(٥)</sup>، في التشكك، وقال الراعي «إنيهم أجابوا أي لعمرى بأنه تصديق، قال ولعل العرف يختلف فيه»<sup>(٦)</sup>، ولم يذكر أي قبله، ففعل هذا في بلادهم وأن في بلادنا يجب القطع بأنه يس يقرر لأن العرف لا يقتضيه

وقوله: أيرأيتي منه وقصيته مستلزم ثبوته، فذلك كان إقراراً، ولا يقبل قوله في الإبراء والقضاء إلا بيده، وعن بعض الأصحاب أن أيرأيتي لا يستلزم الإقرار، لأنه قد يستعمل في الإحراز عن المرأة أو إظهارها<sup>(٧)</sup>، يقول برأت فلاناً مما نسب إليه، ومعه قوله تعالى<sup>(٨)</sup> ﴿وَمَنْ أَظَاهَرَهُمْ بِمَا عَمِلُوا﴾<sup>(٩)</sup>، وقوله أن مقر به أو بما يدعيه إقرار، أو<sup>(١٠)</sup> أي

(١) في (م) لَيْتُمْ، ونكت من (ت)، وهو منصب ليلقي بمعنى

(٢) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبع مع المجموع) (١١/ ١١٥)

(٣) الخازني الكبير (٧/ ٧١)

(٤) سورة يونس: آية ٥٤

(٥) في (ت) يدا، والثبت من (م)، والمعنى واحد

(٦) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبع مع المجموع) (١١/ ١١٣)

(٧) ساقطة من (ت)، والثبت من (م)، وإليها أول

(٨) سورة الأحزاب آية ٦٩

(٩) ساقطة من (م)، والثبت من (ت)، وونه يستقيم المعنى

قد قال: أما من له ذلك، فإن اختصر على قوله: أما من له ذلك، فإن الرافعي يُجيب أن يريد الإقرار به لغيره<sup>(١)</sup>، يعني فلا يكون صريحاً، ولك أن تقول: موصوع المصنع عود التصريح على الألف التي له، وعني: حيل الرافعي في إذا قال: أما فَيُقرَّب يدعيه يُعَدُّ، لأنه لا يدعي لغيره.

ولو قال: أنا مُقرَّب، وم يقل: بما ليس بإقرار لأنه قد يريد أنه مُقرَّب منوحدانية أو بغيرها، وفي الحاوي وجه أنه مقر، وأدعى أنه أصح<sup>(٢)</sup> ولو قال: أنا مُقرَّب، هو جهن

أظهرهما. عبد الرافعي في الشرح المصغر، وهو منشي أوردته هاهنا في المحرر<sup>(٣)</sup> أنه ليس بالمرس، لأنه قد يريد به الوعد، وهذا الوجه هو الذي أوردته العراقيون والقاضي حسين<sup>(٤)</sup>.

والثاني: واختاره الإمام<sup>(٥)</sup> ويسببه إلى الأكثرين أنه إقرار، وقد ورد وإن مُلَّ على الوعد، فالقبح أن يُجْعَلَ الوعد بالإقرار إقراراً، كي يُجْعَلَ التوكيل بالإقرار إقراراً

ولو قال: لا أنكر ما تدعيه<sup>(٦)</sup> أو لست مُنكر فهو إقرار ولم يتأووا مكنون لا تسمى مستقبل، فإن ما في النفي من الاستمرار يُبْدُ أحصل على الوعد، وكذا قوله لا أنكر أي

(١) فتح الباري شرح الوحي (مطبع مع المجموع) (١١٦-١١٣)

(٢) الحاوي الكبير (٧/ ٢١)

(٣) مدحر في فقه الإمام الشافعي (ص ٢٠٢)

(٤) روضة الطائفة ج ١ ص ٣٦٦، الوسيط ج ٣ ص ٣٢٨

(٥) روضة الطالبين ج ١ ص ٣٦٦

(٦) في (ب) يدعيه والكتب من (م) وهو موطن ما في روضة الطالبين (١/ ٣٦٦)

يكون مُجِبّاً في بدعي

ولو قال لا أنكر أن يكون مُجِبّاً، مثلاً ١٩٩، ولم يقل: ميا بدعي، فليس بإقرار، ويسمي أن يأتي فيه<sup>١</sup> التوجه الذي سلك عن الماوردي في أمم<sup>(٢)</sup>، وما أطلقه الأصحاب من كونه مفراً إذا قل لا أنكر، بدعي، أو لستُ منكراً له، به نظر لأن بين (الإنكار والإقرار)<sup>(٣)</sup> وسطة وهي السكوت، وقد قلنا إذا قال لا أقر ولا أنكر كذا كسكوته، فيُجِبُّ مُكْرَأً لِي قَرَر من عليه ليس، هذا أمر على السكوت جَوْزٍ مأكلاً عن التمسك وحلف لمدعي واستحق، وكان عليهم عن هذه أن لا تقتصر على قوله لا أنكر يقتضي الإقرار عرفاً، وهو ممنوع لأنه قد يشك فيسهل حتى يُنظر، نعم هو طرأ في ذلك ولكننا لا نكتفي في الإقرار بالظهور، بل بشرط التعمين<sup>(٤)</sup>.

ولو قال أنت أقررت أنك أبرأتني أو استوفيت مني فليس بإقرار.

ولو قال لعل أو عسى أو أظن<sup>(٥)</sup> أو أحسب أو أقدر فليس بإقرار.

فائدة ذكرها الرافعي على سبيل إباحة اللفظ وإن كان صريحاً في التصديق قد نظم إليه قرائن تصرفه عن موضعه إلى الاستهزاء أو<sup>(٦)</sup> التكليل<sup>(٧)</sup>.

(١) في (ت) أي، وأثبت من (م)، ولم يرد.

(٢) الحاوي الكبير (٧/ ٧٦).

(٣) في (م) (الإقرار والإنكار)، وأثبت من (ت)، ولم يرد.

(٤) في (م) اليقين، وأثبت من (ت)، وهو مناسب لسباق الكلام.

(٥) في (ت) ط، وأثبت من (م)، وهو موافق لما في روضة العالين (٤/ ٣٦٦).

(٦) في (ت) و، وأثبت من (م)، وهو موافق لما في فتح القدير (١١/ ١١٣).

(٧) فتح القدير شرح الوحي (مطبوع مع المجموع) (١١/ ١١٤)، وروضة العالين (١١/ ٣٦٦)، الأنشبه.

ومن محلتها<sup>(١)</sup> الأداة والإبراء<sup>(٢)</sup> وحريك الرأس لعدال<sup>(٣)</sup> على شدة التعجب<sup>(٤)</sup> والإتكاف، فيشبه أن يُعمل قول لأصحاب إن صدقت، وما في معناها إقرار على غير هذه الحالة، فأما إذا اجتمعت الفرائض فلا يكون إقراراً، أو يُقال فيه خلاف لتعارض اللفظ والقربة، كما لو قال في عليك ألف، ففان في الجواب على سبيل الاستهزاء لك على ألف<sup>(٥)</sup> فإن الخولي<sup>(٦)</sup> حكى فيه وجهين [قلت]<sup>(٧)</sup> الأقوى اتباع الفرائض وقد يذكر لعدال ثم لم يكن إقراراً وتضمن إليه فرائض، كما يقع عند المحاكم بغير أيصال القاضي مدعى عليه عن جواب الدعوى، فيقول عسدي، فهذا اللفظ لو تجرد لا يَحتمل<sup>(٨)</sup> عندي شيء آخر له أو لغيره، ولكن قربة جواب نصرته إلى المدعى به، ولم أر في ذلك غلاً والذي يظهر أنه إقرار، ألا ترى أنهم أضافوا أن قوله صدقت، إقراراً، وإن كان يُحتمل التصديق في شيء آخر، ولكنها تُحتمل على ما قاله قربة الخطاب والجواب، ولا يجري فيها الخلاف، الذي أشير إليه الرافعي في تعارض / م ٢ / ١٤ / اللفظ والقربة، لأن ما لا تعارض فإن القربة هنا لا تُخالف اللفظ بل نبي ما أُريد به

والظاهر (١) / ٢٩٤

(١) في فتح العروى للطبري (جدة) ينظر فتح العروى ١١ / ١١٣

(٢) في (م) و (سا) الزيادة والكتب من التصريح وهو التصواب (ينظر المصدر السابق)

(٣) غير موجودة في فتح العروى للطبري (ينظر المصدر السابق)

(٤) في (ت) المعجب والكتب من (م) وهو موزع بروضة الطالبي ٤١ / ٣٦٦

(٥) في فتح العروى للطبري ١١ / ١٦٣ أيا سميد الخولي، وليس واحد.

(٦) ساقطة من (ت) وثبتت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٧) في (ت) لأحتمل وثبتت من (م) وهو لازم لإتمام المعنى

بموجب  
بعم ومن  
هل هو  
إقرار؟

**قال:** ( [ ولو قال ]<sup>(١)</sup> : أليس لي عليك كذا، فقال: بلى أو نعم فإقرار  
وفي نعم وجه).

بل إقرار سواء كانت جواباً لاستعظام عن نفي كذا في الكتاب أو خبر مفي، كذا  
لو قال [ ليس ]<sup>(٢)</sup> لي عليك ألف ؟ فيقول بى، وكأنه أقر لشخص وكذبه، وإنه كانت  
من كذبه لأنهم ردوا نفي الذي في كلامهم أو المحبر، ونفي النفي يثبت<sup>(٣)</sup> وعلى  
ذلك ورد في الاستعظام قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَاتُ أَنْ يَقُولُوا فِي الْغَدِ مُعَادَا أَنْتَ رَبُّنَا﴾ وفي  
المحبر ﴿وَمَنْ يَلْبِسْ كُفْرًا بِنِجْمٍ أَفَلْ يَكُونُ الْكُفْرُ﴾<sup>(٤)</sup> أي يُجْعَلُونَ، وأما<sup>(٥)</sup> نعم فهي<sup>(٦)</sup>  
تقرير للمسؤول عنه، فإذا كان حياً مقتضاه النفي، وكذلك قيل في الآية: إسم<sup>(٧)</sup> لو  
قلو نعم لكمزولة هذا مقتضى اللمعة وهو مستند الوجه القائل بأنه ليس بقرار، لكن  
الصحيح عند الأكثرين أنه إقرار للتعريف، وكثيراً ما يقول أهل المصنف مالى

(١) ساقطة من (ت)، والثبت من (م)، وهو موافق لما في مناهج الطالبين (١/ ٦٧)

(٢) ساقطة من (م)، والثبت من (ت)، وهو موافق لما في معنى يحتاج (٢/ ٢٤٤)

(٣) صانط رعية الطالبين (٤/ ٤٠)، الكوكب المذرى (١/ ١٠٣)، شرح الطحاوي على الترمذ

(٣٠٩/ ١)

(٤) سورة الأعراف آية ١٧٧

(٥) في (م) لا أنشد، والثبت من (ت)، وهو موافق لما في الخواص الكبير (٩/ ١٦٠).

(٦) سورة القصص آية ٧

(٧) في (ت) إياه، والثبت من (م)، وهو مناسب لسبق الكلام

(٨) في (ت) فهو، والثبت من (م)، وهو مناسب لسبق الكلام.

(٩) في (ت) إياه، والثبت من (م)، وهو مناسب لسبق الكلام

عليك كذا؟ على سبيل الاستفهام، فيقول النجيب: نعم [ ويقصد الإثبات، لا ينهم في العرف إلا قلت، وأن إذا أحرر بالنهي فقال النجيب: نعم ]<sup>(١)</sup>، فهذا لا يكاد يستعمل في العرف، ولا وجه لقله عن مدونه المدعوي، فذلك لم يعرض للصف وحيث المسألة إلا في الاستفهام.

**قال:** (ولو قال، اقض الألف الذي لي عليك، فقال، نعم، أو اقضي ضداً، أو أمهلي يوماً، أو حتى أقعد الخيل، أو أجد<sup>(٢)</sup> هباراً في الأصح).

أما في نعم فظاهر، وبه قطع في المذهب<sup>(٣)</sup>، ولا وجه<sup>(٤)</sup> لمرده فيه، وأما بقية الألفاظ فقال الرافعي: «إن جميعها إقرار» عند أبي حنيفة، وأن الأصحاب مضطربون، ولينيل إلى موافقة في أكثر الصور أكثر، يمكننا قال في الشرح<sup>(٥)</sup>، وقال في المحرر<sup>(٦)</sup> إنه الأشبه<sup>(٧)</sup>، ووافقته المنهاج<sup>(٨)</sup>، والأشبه عندي أنه ليس بإقرار.

### فروع:

لو قال: أئثر عدي هذا، فقال نعم، فهو إقرار للقتل، كما لو قال أئثر عدي

(١) مناقبة من (ت)، وثلثت من (م)، وبه يستقيم معنى.

(٢) في (ت) جد، وثلثت من (م)، وهو موافق لما في منهاج الطالبين (١/٦٦).

(٣) المذهب (٢/٣٤٦).

(٤) في (ت) والوجه، وثلثت من (م)، وبه يستقيم معنى.

(٥) فتح القدير شرح الوحي (مطبوع مع مجموع) (١/١١٦).

(٦) المحرر في قلة الإمام الشعبي (ص ٢٠٧).

(٧) منهاج الطالبين (١/٦٧).



هذه، فقال: نعم، ويمكن أن يجيء فيه خلاف عما سبق في الصلح في قوله: عنه  
ولو قل: اشترى مني هذا العبد، فقال: نعم، كان إقراراً بأنه يملك بيعة، لأنه يملك  
العبد، ولو ادعى عليه صداً فقال: اشترته مني، ويملك فلان، فهو إقرار له ويملك  
المسعى أنه ما وكن.

ولو قال: له عني ألف، فيه أعلم أو أشهد أو في عيني فهو إقرار.

### فروع

الإقرار

ببيعة

شخصي

لو قال له [كذا] <sup>(١)</sup> عني ألف أو كانت <sup>(٢)</sup> هذه العذارى، فوجهه، قال المصنف:  
يسمي أن يكون أصحابها أنه ليس بإقرار، وقد أشير إلى مصححه الخرجاني <sup>(٣)</sup>، ويعرف  
منه الخلاف فيما لو قال: هذه دارني أمكنك فيها فلاناً ثم أخرجه منها، فحين إقرار  
بملك، وعن أبي عبيد الرجاجي <sup>(٤)</sup> أنه ليس بإقرار <sup>(٥)</sup>، صحح المصنف أنه إقرار <sup>(٦)</sup>  
ومحتاج إلى الفرق بين المسائلين، والذي يظهر لي في قوله: كان [له] <sup>(٧)</sup>، على الأصح أنه  
إقرار، فأما المسألة الثانية فهي مثلها إذا كانت الصيغة هذه اللان، أما الصيغة <sup>(٨)</sup> التي

(١) في (ت)، ما، وكتب من (م)، والمعنى واحد.

(٢) ساقطة من (ت)، وكتب من (م)، والمعنى واحد.

(٣) في (ت)، كان، وكتب من (م)، وهو مناسب لسبق الكلام.

(٤) روضة الطالبيين (٤/ ٣٦٧).

(٥) في (م)، الخرجاني، وكتب من (ت)، وهو موافق لما في روضة الطالبيين (٤/ ٣٦٨).

(٦) روضة الطالبيين (٤/ ٣٦٨).

(٧) ساقطة من (ت)، وكتب من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبيين (٤/ ٣٦٨).

(٨) ساقطة من (م)، وكتب من (ت)، وقد يستقيم المعنى.

(٩) في (ت)، هذه الصيغة، وكتب من (م)، وقد يستقيم المعنى.

ذكرها الرافعي فيها بطر، لأن قوله تدري مع الإقرار لا يجتمعان، كما لو قال تدري  
برأ، والذي نقله الخوري عن بعض أصحابه أنه قال: سمعتُ عبد الثوب إلى فلان  
الحياط صحابه، ثم أعطيته كربة [وأحداً] به، أو أسكتُ فلاناً هذه الدار ثم حوله،  
أن يقول قول الحياط والساكن امتثل به، دعها لذلك

وبالقول آخر جبه من تدري وأحدث من الحياط ثوب، واليون قول بالقر لأن  
أصناف الشيء إلى عدة وهذا منفيهم وهو يوجه امرأه إلى مصور الرافعي  
وربما في التشكيل على المصنف حيث وافق الرافعي على التصوير واحكم لخالف  
لحكم مسألة كان عبده

### فروع

بن قال: أقرضتُك ألباً، فقال والله لا أقرضتُك مث غيره، قال الصميري فهو  
إقرار

ولو كتب زيد عني ألباً، وقال لشهودنا شهدوا عني<sup>(١)</sup> بما فيه، ليس بإقرار، كما لو  
كتب عليه غيره، وقال: شهدوا بما فيه، أو كتب على لأرض، ووافق أبو حيفة في  
هاتين وحائفت في الأولى، حكاه على صاحب البيهق<sup>(٢)</sup> والسوي في الروضة<sup>(٣)</sup> من  
رياداته، وهو موافق لما قالوه في كتاب الأقضية عن الصميري وغيره، ومحافظ لما

(١) سائفة من (ت)، وثلثت من (ج)، والمضى وحمد

(٢) في (ج)، عليه، وثلثت من (ج)، وهو موافق له في روضة الطالبين (٤١، ٣٦٩)

(٣) الثاني من معجم الإمام الشافعي ١٣/ ٤٩٨

(٤) روضة الطالبين (٤/ ٣٦٩)

صححة العمالي هـ أنه يكسفي في الاقترار ولا يكسفي في الفاضي<sup>١</sup>، ودعم المرافعي  
هناك<sup>(٢)</sup> تبريل الخلاف على الشهادة<sup>(٣)</sup>، والقطع بالشهادة بالاقترار منها، فقرة<sup>(٤)</sup> ابن  
الرفعة عليه وبين أن الأصح ما قاله الضميري وغيره.

ولو قال<sup>(٥)</sup> نه علي ألف إن مت، أو إن قبم زيد فليس باقترار  
ولو قال نه علي ألف إلا أن يدم لي فافتر في الأصح.

وب قال، ما لريد علي أكثر من مائة درهم فليس باقترار في الأصح، وقيل ترمه  
امانة، قل ليس الرفعة: ويُسبَّه أن يجري مثلها فيما لو قال ما لك علي إلا مئة (أحدًا  
مئة)<sup>(٦)</sup> إذا حلف لا يأكل إلا هذا، هل بحث إذا لم يأكله؟ وفيه خلاف، قلت: ليس  
مثلها، لأنه إذا حلف لا يأكل إلا هذا، فقد مع نفسه من أكل غيره، وأخرج هذا من هذا  
اصح، فيبقى مُخْبِرًا فيه على أحد الوجهين، وما يسمى صير المائة، وأخرج المائة من النسي،  
فلا بد أن تكون نمت، ونس عن هذا كل حلف عن ماضي أو حاضر فيكون الاستثناء  
من فيه إثباتًا، وكل حلف مُسْتَغْلِي يجري فيه بالخلاف، هل يكون الثالث / ٢٠٠ بعد  
الاستثناء يقبض الملعوظ به؟ وهو الأكل مثلاً، أو نفيس / م ٢ / ١٥ ما دل عليه  
لفظه؟ وهو الامتناع

فعل لأول: يتعين الأكل.

(١) الوسيط (٢/ ٣٠٩)

(٢) في (م) هـ، وثلثت من (ت)، وهو مصعب لسياق الكلام

(٣) فتح العزيز شرح لوجير (مطبوع مع المجموع) (١١ / ١٥٥)

(٤) في (ت) وزاد، وثلثت من (م)، وهو مصعب لسياق الكلام

(٥) في (ت) وحديثه، وثلثت من (م)، وهو لا رم لإتمام طلعي

وعن إثباتي بتحرير.

وهذه قاعدة شرعية يعني أن تُصطَفَ فإن مدعى أن الاستثناء من النعي إثبات .  
وكان جمع من المصنفاء يستشكلون مع هذا عدم الخس إذا لم يعمل المستثنى، وربما  
يحتدرون على أحد الوجهين (بأن المعروف)<sup>(١)</sup> عبر وضع النعة في ذلك، وعينه على أن  
الفرقة ما ذكره من التحريج، والذي عليه أولى بالصواب وأجرب على قواعد اللغة  
والمنطق، وليس معه تعبير ولا إشكال في شيء، والله [تعالى]<sup>(٢)</sup>

وإن قال: "جاءت نصبت ثوبه، هذا، فقال ما نصبت من أحد قبلك ولا بعدك،

فليس بإقرار

وهذا انتظم ثلاث مسائل:

فأما

مسألة

في الإقرار

إحداها قوله: "جاءت علي" (لا مائة)، وهو إقرار بمائة قطعاً على ما أخرجه دلالة  
على ثوبها وصحاً وعرفاً

الثانية قوله: "ما يزيد عن أكثر من مائة" ليس بإقرار في الأصح لأنه ليس باستثناء،  
من على الأكثر وسأكت عن غيره، ولو حجه لأخر ما ظهر لي أن تقييد النعي بأكثر من مائة  
مع كونها "ليست عليه من ركبك، الكلام، وحوله أنه قد يشك فيها فيبقى ما يتحقق  
نفيه، [ويستكت عن أقل منه حتى يتحقق]<sup>(٣)</sup>.

(١) دحل، روضة الطالبين (١/ ١٠٥)، لأسيد، والمظفر (١/ ٣٧٩)، (الحكام للامني (٢/ ٣٢٧)

(٢) في (م) بالعرضة، ولشيت من (ت)، وهو مصاب لسياق الكلام

(٣) ساقطة من (م)، ولشيت من (ت)، ولفظي واحد

(٤) في (م) لهما، ولشيت من (ت)، ولفظي واحد

(٥) ساقطة من (م)، ولشيت من (ت)، وهو لازم لإتمام المعنى

[و] الثالثة قوله: ما خصتُ من أحد فلك ولا بعدك ليس إقراراً قطعاً لعدم إشعاره بالعصب منه، بل قد قصد به الاستدلال على عدم عصبه منه، وأنه ليس من شأنه هذا.

**قال:** ( فصل في اشتراط في القربة أن لا يكون ملكاً للمقر )، لأن الإقرار ليس بإزالة ملك، وإنما هو إخبار عن كونه مملوكاً للمقر له، فلا بد من تقديم التحري على الإقرار.

**قال:** ( قلو قال، داري أوثوبي<sup>(١)</sup> أو نيتي الذي على زيد عمرو فهو لغو. ونو قال هذا فعلان وكن ملكي إلى أن أقررت، فأول كلامه إقرار وآخره لغو )

هذا ينبغي على الأصل التقدم، وما سألنا أحداها، إذا قال داري التي هي ملكي أو التي أملكها لزيد فهو باطل، (لأنه متناقض)<sup>(٢)</sup>، وكذا في قوله ثوبي ونيتي.

الثانية: إن قال داري مريد، ولم يقل إياه ملكه صريحاً فهو باطل أيضاً، لأن الإصافة تقتضي بذلك، ولم نحمل على أن الإصافة يُرادُ به المستكر أو المعرفة، وذكر الرواية في إن حلف لا يدخل حواء فعلان، فحل حلوتاً يسكه وليس ملكه،

(١) ساقطة من (س)، وثبتت من (م)، والمعنى: حو.

(٢) في (س)، أو ثوبي، وطلب من (م)، وهو موافق لما في منهاج الفطنين (١، ٢٦).

(٣) ساقطة من (م)، وثبتت من (ت)، وهو يستقيم المعنى.

احتمال أنه محنت، وقال: إن الفتوى عليه<sup>(١)</sup>، والأمر كما قل في الموضع<sup>(٢)</sup> الذي يقتضي العرف فيه ذلك، وإجراء مثله في الإقرار بعيد لأن معنى الإقرار على اليقين، نعم هو قل، أو دلت الإقرار قيل، لأنه يريد به صفة الدار بصافة نسكي، فدل الفتوى في الفتاوى؛ واقصر المصنف على قوله، تدري أو شور أو ذئبي من غير تصريح بالمثل بغير حكم هذه المسألة<sup>(٣)</sup>، ويؤيد بها حكم المسألة الأولى بطريق الأولى، ولا فرق في ذلك بين العين والتبين كما اتضاه كلامه.

الثالثة: إذا قل هذه الدار ملكي لعلان، فهو باطل قطعاً كالأولى للتناقض. الرابعة: إذا قل هذه الدار ملكي هذه الدار لعلان متصلاً بالكلام لأول وقراءه مقول، صرح به الإمام وغيره، لأنه «لا تناقض»<sup>(٤)</sup> فيه بل هو يقر بعد إنكاره يستمع، وتخل من الكلامين منظم في نفسه، بخلاف المسائل الثلاث فإن الكلام فيها غير منظم

الخامسة: إذا قل هذه الدار وكان ملكي إلى أن أقررت به، فهي عكس الرابعة في التصوير ومثالي في اثنين كلامه على حالتين مستقتين أحدهما إقرار مستظم مقول والآخرى كلام محتل مردود.

السادسة: لو شهدت شاة أن فلاناً أقر له بدين وكانت ملكه يوم أقر كنت الشهادة

(١) حاشي الشرواني (٢٩/١٠).

(٢) في (ت) موضوع، وكتب من (م)، وهو منسب سياق الكلام.

(٣) فتاوى ابن الصلاح (٣/٦٠٢).

(٤) في (م) «لا تناقض»، وكتب من (ت)، وبه يستقيم المعنى.

باطلة قال الأستاذ أبو اسحق<sup>(١)</sup> وحكاها أبو عاصم المعاني<sup>(٢)</sup> عن نص الشافعي، قال  
أبو سعيد الطريقي<sup>(٣)</sup>، فإن شهدت بأنه كان في ملكه إلى أن أقر لا يصح الإقرار على هذا  
القياس<sup>(٤)</sup>، وأعلم أنه إذا كانت بيئة واحدة قد أقامها المقر له مردها لتناقض، ولا  
يجري فيها الخلاف فيما إذا شهدت بأنه أقر به تألف فصاعداً أو أنه وثقة ثم عرله، لأن  
ذلك منتظمة وهذه مناقضة لذلك لم يسمع في الإقرار، أم إذا شهدت بيئة بالإقرار  
وبئة أخرى بأية<sup>(٥)</sup> لم تزل ملكه إلى حين الإقرار، والذي يظهر تقسيم بيئة الإقرار لأن  
شهادة بذلك تعتمد على ظاهر، وتصوير إقامة البيعة بأنه لم تزل ملكه إلى حين الإقرار بعد  
ثبوت الإقرار إما من عريم براءة، استبعاد ثبوت من تلك العين، وإما بأن يكون الخبر<sup>(٦)</sup>  
أبداً عنراً اعتماداً ينشأ منه إقامة البيعة على خلاف الإقرار عند من يراه

## المرجع :

لوقال الشيخ الذي عن زيد لعمره، وأسمى في الكتاب عاينه صحيح، ولعله كان  
وعلامة في المعاملة، ثم عمرو يدعي ذلك على زيد لنفسه، فإن أنكر فهو بالخبر بين  
أن يقيم على دين النصر عن زيد ثم عن إقراره به، ويرى أن يقيم البيعة أولاً  
على الإقرار ثم عن الدين

(١) روضة الطالبين (٤) ، ٣٦٠

(٢) حاشي الروايات (١) / ٤٨١

(٣) روضة الطالبين (١٢) / ٦٤، حواشي الشرواني (٥) ، ٣٧١

(٤) في (ت) أنه وثقت من (م)، والمعنى واحد

(٥) في (ت)، المقر له، وثقت من (م)، ولا يستقيم معنى

## الفرع

هذا فيما لا مناقصة فيه بين الإقرار وما في الكتاب، أما ما كان فيه مناقصة، كما لو كان في الكتاب أنه اشترى نفسه مثلاً، فهذا ثلاث صور.

إحداها<sup>(١)</sup> أن تكون البينة شهدت بإشراء نفسه فلا يُسمع إقراره بعد ذلك بدلت الشراء لغيره، هذا الفرع لم أحده مقبولاً ولكن سمعته من ابن الرافعة عن مشايخه.

الصورة الثانية<sup>(٢)</sup> أن تكون البينة شهدت على إقراره بالشراء لنفسه / م ١٦٠ ر، فتر بعد ذلك أن المشتري<sup>(٣)</sup> في هذا المكتوب يريد من غير أن يقول: الذي اشترته نفسي، لهاها يعني أن يُسمع إذ لا تناقض، وما هو إلا إقرار بعد دعوى.

الصورة الثالثة إذا قال: هذا الذي اشترته نفسي اشترته لزيد، فهذا متناقض لقوله: داري لزيد فلا سعي أن يُسمع، وفي فتاوى صاحب التهذيب أنه قال: الماء التي<sup>(٤)</sup> اشترتها (لنفسه لعل)<sup>(٥)</sup>، لا يكون إقراراً إلا أن يريد<sup>(٦)</sup>، وهو كمن تقدم عنه في داري لزيد، وقد يقال: إن هناك زناً قبل لأن الإحصاء قد تُستعمل لغيره بدلت

(١) في (نت) هن، وثلثت من (م)، وهو يستقيم المعنى

(٢) في (م) أحطت، وثلثت من (نت)، وهو المصوب لغة

(٣) في (نت) لمشتري، وثلثت من (م)، وهو يستقيم المعنى

(٤) في (نت) قلدي، وثلثت من (م)، وهو المصوب لغة

(٥) في (م) لعل (لنفسه)، وثلثت من (نت)، وهو موافق لـ في فتاوى ابن الصلاح (١/٢٠٦)

(٦) فتاوى ابن الصلاح (١/٢٠٦)



وليس فيه صريح نقض، وهما متناقض صريح، ولا أن [يقول] "يريد أن الشيء اشتريتها لئني في الماضي هي الآن لريد فهذا صحيح محمول على أنها انتقلت [إليه]"<sup>(١)</sup> حسب جدول فلا يكون مما نحن فيه، وحيث ينبغي أن يُقال في مسألة فتاوى صاحب التهذيب بأنه إقرار عند الإصلاق، لأنه قال الدلو الشيء اشتريتها لئني لريد، ومعناه "الإقرار بما الآن، وكلاماً إلى هو في الإقرار بلشراء المخدم

### شرح

فمن  
صديق  
والصديق  
والأمر

ثلاثة ديون لا يمكن ثوبها ابتداءً لغیر من هي له طاعراً، لصديق وتلك الخلع وأثر الخاية على حر، وقد أقرت<sup>(٢)</sup> امرأة بالصديق الذي "في دمة روحها أو الروح معوص الخلع الذي خالع، ووجه عليه، أو تلخصي عليه آخر ما ثبت له من أرض الخصية عليه في بدنه، فلا يجوز أن يكون ذلك مستنداً، وأما طريق الانتفاع فيمكن بحوالة وبالبيع إن حوزنا بيع الشيء، فإذا جرى الإقرار وعزاة إلى بيع وقلنا بصحة صح، ومن قبل، بطلانه لم يصح، فإن عزاه إلى حوالة فـ / ت ٢٠١ / آخر حالي، يصح إن صحها الحوالة من غير ربح الخيال عليه، وكان مُرادُه إذا عُبِمَ عدم رغبه، وإلا فيُحمل إقراره على الإقرار بـ صبه، وإن أطلق الإقرار فحيث لا يمكن الحس على الانتقال بيع أو حوالة فالإقرار باطل، وحيث يمكن فعل قولين في الشافعي للحر جاني

(١) ساقطة من (ت)، ونكت من (م)، وبه يستقيم معنى

(٢) ساقطة من (م)، ونكت من (ت)، وبه يستقيم معنى

(٣) في (م) معنى، ونكت من (ت)، وهو مناسب سياق الكلام

(٤) في (ت) أقر، ونكت من (م)، وهو الصواب لغة

(٥) في (ت) التي، ونكت من (م)، وهو الصواب لغة

[بناء على القولين] في من أقر لمحمّل ببلد لم يقره إلى جهة، وأصحها الصحة، وأما لو شىء لثابتة عن البلد فيمكن الإقرار به بأن يقر لغيره بالعبد فيصح فيه وفي سائر الديون الإقرار بها فلعن ابتداء

### قوله

عدّ المقر به

ذكر للمأوردي في حدّ المقرّ به وجهين

أحدهما كل شيء يجازت المطالبة به.

والثاني: كل شيء جزئ الانتفاع به، فمن وهذا أصبح لأنه حدد محور المطالبة به، وما يجوز الإقرار به لازم لأن كل شيء صح الإقرار به شيعت مدعوى فيه، وما رُدّ في أحدهم رُدّ في الآخر، وقد دُعي (المجهول للمأوردي) <sup>(١)</sup> كذا سيأتي في كلامه <sup>(٢)</sup>

كأن المقر  
به في بلد  
بقر

**قال:** (وَلَيْكُنَ الْمُقْرَبُ فِي يَدِ الْمُقْرَرِ لِيُسَلَّمَ بِالْإِقْرَارِ لِلْمُقْرَرِ لَهُ)

أي يُسَرِّط في أحكام الإقرار كونه المقرّ به في يد المقر، فإنه حيثما تسلّم للمقرّ له، وإن لم يكن في يده لا يُسَرِّط إقراره على التسليم للمقرّ له بل يكون دعوى أو شهادة، ولا يقال بأنه لا بدّ في الكلية فيه متى حصل المقرّ به يوماً من الدهر في بلد المقر أمّراه بتسليمه ويترتب جميع أحكام إقراره السابق عليه

(١) ساقطة من (ج)، وثبتت من (د)، وبه يستقيم معنى

(٢) في (د) (المجهول)، وثبتت من (ج)، وبه يستقيم المعنى

(٣) للمأوردي الكبير (٨/٧)

**قال:** (قلوا أقروا لم يكن في بيعه ثم صار<sup>(١)</sup>، عُمل بمقتضى الإقرار).  
 أقروا مني؛  
 ليس في يده  
 لوجود شرط العمل<sup>(٢)</sup> به، قلوا أقروا بأن العمل الذي في يده يده من عند عمرو وكذا، ثم  
 ثم صار في  
 حصل في يده يؤمر ببيعه في ثين عمرو

**قال:** (قلوا أقروا بحرية عبد في يد غيره ثم اشتراه حكيم بحريته)  
 أقروا مني  
 وكذلك لو شهد حرية قرأت شهادته ثم اشتراه، وتحكم بصفحة<sup>(٣)</sup> الشراء في  
 الصورةين تسرياً للعقد على قول من صدقة الشرع وهو السائع، ولأن في  
 الشراء عَرَضُ استفادته من أثر<sup>(٤)</sup> الرقي، ولهذا عازق ما إذا قل فلائحة أحتي من  
 امر صاعقة، ثم أراد أن ينكحها لا يصح، لأعترافه بالتحريم، وليس مثل العرص المذكور  
 موجوداً فيه، وإذا صحح الشرع، تحكم بحريته على ما يبيحه ويرفع يده عنه لو حوِّذ شرط  
 العمل بالإقرار

**قال:** (ثم إن كان قال هو حر الأصل فشرأؤه افتداء).  
 أي بلا خلاف، وكذا إذا قل أغتق فلان والسائع اشتراه منه، والنقطع بالافتداء في  
 الصورتين<sup>(٥)</sup> من جانب المشتري، وأما من جانب السائع ففيه الخلاف الذي سيأتي.

(١) في (م) أصح في بيعه، والثبت من (م)، وهو موثق بما في مساح العالين (١/٦٧)

(٢) في (م) العلم، والثبت من (م)، وهو موثق بما في معنى المحتاج (٢/٢٤٦)

(٣) في (م) لصحة، والثبت من (م)، وهو الصواب بعد.

(٤) في (م) أجل، والثبت من (م)، وهو يستقيم للمعنى

(٥) في (م) الصورة، والثبت من (م)، وهو الصواب بعد.

**قال:** (وإن قال أعتقه).

أي البائع، وتوحد في بعض النسخ أعتقه على الخطاب، والذي يحط المصنف  
أعتقه على التخييه، والذي<sup>(١)</sup> في المحرر على الخطاب<sup>(٢)</sup>، والمعنى لا يختلف

**قال:** (فالمقتدأ من جهته وبيع من جهة البائع على المذهب).

أي فيها هو الذي رواه الأكثرون أنه بيع من جهة البائع لا عتائه، ومن جهة  
المشري وجهان.

أحدهما: أنه شراء.

وأصحهما: أنه مذهب، لا عتاهه حرره وامتناع شراء غيره، وروى الإمام فيها ثلاثة أوجه

أصحها: أنه بيع من جهة البائع واقتداء من جهة المقر

والثاني: أنه بيع من الجانبين.

والثالث: أنه مبتدأ من الجانبين قبل الرافعي وهذا الثالث مما (يسو<sup>(٣)</sup> عنه)<sup>(٤)</sup>

المطبع في جانب البائع<sup>(٥)</sup>، كيف يقال إنه يأخذ المال ليقتد من يسترقه<sup>(٦)</sup> ويعرفه حرراً  
يعتديه به<sup>(٧)</sup>، نعم لو قيل: فيه المعيان جمعاً، والخلاف في أن الأغلبي منها كان قريراً.

(١) في (ت)، لكتب، والمثبت من (م)، وهو مصب لسباق الكلام

(٢) للمحرر في لغة الإمام الشافعي (ص ٢٠٢)

(٣) - بالأنبيء عنه تعالى وتبعد يخط بحار الصحاح (١/٢٦٨)، تنقيب اللغة (١٥/١٨)

(٤) في (ت)، نوعه، والمثبت من (م)، ويؤيده في (ت)، السبكي (١/٢٤٨)

(٥) في (ت)، البيع، والمثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٦) في (ت)، يعرفه، والمثبت من (م)، وهو مناسب لسباق الكلام

(٧) فتح المعرب شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١/١٧٤)

**قال:** (فثبت فيه الخياران للبائع فحقق).

بمعنى على المذهب، وقيل هما، بناءً على أنه بيع من جهتها، وقيل لا يسان لو حذر  
 منها / م ٢٧ / بناءً على أنه افتداء من جهتها، وعلى هذا تأول ابن الرقعة الوجه  
 الثالث الذي استعمله الرافعي، فإن استعمله صحيح، ولكنه يقول: إنه بيع أخيرٍ عليه  
 حكم الفداء من عدم الأخير وبحوجه، ولا فرق بين خيار المجلس وخيار الشرط، نعم  
 حكى الإمام: أنه إذا لم يثبت خيار المجلس للمشتري صي ثبوته للبائع وجهان، لأن  
 هذا الخيار لا يكاد ينقص، خرج من هذا وجه رابع أنه يثبت للبائع فقط خيار الشرط  
 دون خيار المجلس.

**فخرج،**

لو كان الشراء شمس شعبي فخرج الثمن معيماً ورده البائع كان له استرداد العبد،  
 لأنه في زعمه يلق على الرق

**فخرج،**

لو ظهر بالعبد عب ليس بالمشتري، فله أن يترك له الأرض على قولنا شره، وليس  
 له على الافتداء

**[فخرج،**

بومات العبد قبل القبض لم يكن للبائع انتزاعه بالثمن، لأنه في زعمه رقيق انتفع  
 بالبيع فيه<sup>(١)</sup>.

**فخرج،**

إذا مات العبد بعد القبض وتخلّف ماله ولا وراثته معبر مولاها، فإن كان قد قال

(١) منقول من (تذكرة) ثبت من (م) وبه يذهب المعنى. هذه ذكره عنه مسألة مروت بعد القبض.

لمشتري به حر الأصل أو عتيق قُلَّ أن يشتريه ابتاع عيس به ولا لابتاع أحد شيء منه، بل هو من، إذا قال: «هو» حر الأصل بيت المال، وفيه إذا قال: عتيق قُلَّ أن يشتريه إن عين العتيق له ولا مالاً صائغ، ولما إذا قال: إن الصاع أعطته، فإن صدق البائع المشتري أخذه ورد الثمن، وإن كُتِبَ وأصر على كلامه الأول، قال الجمهور: للمشتري أخذ قنبر الشمس مما تركه لأنه مستحق له بكل حال إن كان مملوكاً مملوكاً، وإن كان حراً سراً مملوكاً، لأن البائع طمس بأحد الشمس به وتضمن استرداده ويجوز الرجوع في المبدول فدية وقربة، كمن قَتَلَ أسيراً ثم استولى المسلمون على الكفار ووجد العادي عين ماله أحده

وإختلاف الجهة لا يمنع لأخذ بهد الإلتحاق على أصل الاستحقاق<sup>(١)</sup>، وإزائد على ذلك يكون موقوفاً، لأن الولاء موقوف، [وحكوا مصداقاً لمعنى عن هذا، ونعت طائفة بل أن الجميع موقوف] <sup>(٢)</sup> وهو ظاهر نصه<sup>(٣)</sup> في المختصر لثبوت في الجهة<sup>(٤)</sup>، ولأن سبيل الفدية سبيل الصدقة وقد تقدم جوابه.

### فروع:

حيث يشت الخياط لا يحكم بالعتق حتى ينضمي [رَمَزُ] الخياط [ولو انقص]

(١) معلقة من (متاء والثبت من (م)، والمعنى واحد.

(٢) قاعدة ذكرها النووي في روضة الطالبين (٤/ ٣٦٣).

(٣) معلقة من (متاء والثبت من (م)، وهو متمم للمعنى.

(٤) معلقة من (متاء والثبت من (م)، وهو متمم للمعنى.

(٥) مختصر الخزي (١/ ١١٣).

(٦) عرج موجهة في السحتين، والمبراة بكاملها في روضة الطالبين (٣/ ٤٣٤).

«الخيار»<sup>(١)</sup> ولم يوف النسخ فظاهر كلام المتولي أنه لا يعتق من لم يوفه أو يسلم العبد فانه  
 قال له خُشَّ العبد حتى يقبض النسخ<sup>(٢)</sup>، ولا يعني مخالفة المتولي في ذلك، وحيث لا  
 يثبت الخيار فظاهر كلام بعضهم أن المعتق يحصل بتمام العبد، ولا يوقف على نقص  
 النسخ، وينبغي أن يقال: يتوقف على قبض النسخ أو إقباض العبد.

### فروع:

لو استأجر بدل الشراء قال الراعي: «لم يحمل له استخدام» ولا الانتفاع به،  
 ولم يتكبري مطالبته بالأجرة<sup>(٣)</sup>، قال ابن الرقعة: في صحة الإجارة نظر، لأنها لا  
 تنقص الغذاء بلطلق.

(قلت): تصحيح الإجارة من جهة مطالبته المتكبري بالأجرة دون حلي الانتفاع  
 المستأجر لا مانع منه، وهو الصواب.

### فروع:

لو كان المقر بحريته أنه قبل المقر نكاحها عن هي في يده يدعي رقبته، قال الراعي  
 «لم يحمل له ومعه»، ونصحه بها المطالبة بهيها<sup>(٤)</sup>، وزاد الماوردي: أنه يحمل له  
 نكاح الأمة وإن كان عبر خلاف لبعث وواجد قول<sup>(٥)</sup> حُرِّيًا<sup>(٦)</sup>، وفي تصحيح<sup>(٧)</sup> هذا

(١) صاقطة من (م)، وثبتت من (ت)، وهو متعم بالنسخ.

(٢) نسخة الإبداء عن أحكام مروج النهاية (مخطوط) ج ٢٥ ل ١٨٦.

(٣) فتح العزيز شرح الوجير (موضوع مع المجموع) (١١٢/١١).

(٤) فتح العزيز شرح الوجير (موضوع مع المجموع) (١١٢/١١).

(٥) في (ت) يقول وثبتت من (م) والنسخ واحد.

(٦) المعوي الكبير (١٤٨/٩).

(٧) في (م) صحة وثبتت من (ت) والنسخ واحد.

النكاح إشكال، لأنه [لا] يستعبد المحل وليس فيه اعتناء، وبها غير مقصود في النكاح، بخلاف الأحرار في الإقرار، وقال النووي \* يعني أن يقال إن أقصر أن زيداً اعتقها ولم يكن لها عصبه، صح تزويجه، لأنه إما ذاك أو إماماً مولى حرة \*<sup>(١)</sup> قلت يعني أن لا يصح أيضاً، إلا أن يكون من يُباح له نكاح الأمة، لأن أولادهم يُسترقون كأهلهم

شرح:

قال / ت ٢٠٢ / هذا العبد الذي في يده عصبته من زيد ثم اشتراه منه، صح في الأصح استيفاء ذلك الغير كما يُستَقَدُّ مملوك

شرح:

أقر بعد في يده زيد، فقال نعت أبا عمرو، يُسلم إلى زيد، ولو اعتقه زيد، لم يكن لعمرو تسليم دونه لما فيه من بطلان ولأن زيدا، وهل له أحد أكسبه<sup>(٢)</sup> وجهان، وجه الشك أنها فرع الرق ولم يشت.

قال: (ويصح الإقرار بالجهول).

لأن الإقرار إخبار عن سابق، والشئ بخبر عنه مفصلاً نكرة وبمجملاً أخرى، وما لجهول الخبر بحاله وهو معلوم في نفسه، وإما لكونه ثبت بجهولاً موصية، واللهم كأحد

الإقرار

بالمجهول

(١) محافظة من (ت) والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٢) في (ت) التي في يده، وكتب من (م)، وهو من أطلقه في روضة الطالبين (٤ / ٣٦٤)

(٣) روضة الطالبين (٤ / ٣٦٤)

(٤) في (م) اكتساب والثبت من (ت)، وهو موهى ما في روضة الطالبين (٤ / ٣٦٤)



العميين في معنى المجهول<sup>(١)</sup>، والإنشاءات غير الوصية لا تحصل الجاهالة احتياطاً  
لابتداء الثبوت وتحوزاً عن الغرر

**قال:** (هَذَا قَالَ لَهُ عَلِيٌّ شَيْئاً، قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِكُلِّ مَا يُتِمُّوْنَ وَإِنْ قُلْنَا).

هذا لا خلاف فيه لصدق الاسم وخصوص المقصود الأعظم من الاقتدار وهو  
الثبات، فظهر من الشافعي أنه لا بد من اليمين فيحلف أن ماله عليه شيء غير ما فسر  
به من كل قيل للمدعي سم ما شئت فقل، سمي فإن حلف المقر سرياً، ولا حلف  
للمدعي واستحق<sup>(٢)</sup>، ولم يتعرض الرافعي وجماعة من الأصحاب لليمين، وحاول  
أمن الرقعة إثبات خلاف فيه، والصحيح الحديث كإقتضائه النص

قال أبو حاصم العمادي: وصفة اليمين أن يقول بالله أن الذي نزمه بإقراره هو كذا  
وأن في حبه ذلك، وهذا الذي قاله في صفة يمين المدعي، وأما المدعي عليه وهو المقر  
فقد ذكرنا عن النص صفة يمينه.

قال له عليٌّ  
شَيْئاً

**قال:** (وَتَوَسَّرَ بِمَا لَا يُتِمُّوْنَ لَكِنَّهُ مِنْ جَنَمِهِ كَكَبِيَّةٍ حَنْطَلَةٍ أَوْ بِمَا<sup>(٣)</sup>)

يحل المتناوذة/ م ٢٠١٨ / ككلم معلوم و<sup>(٤)</sup> سرججيين<sup>(٥)</sup> قُبِلَ في الأصح، ولا<sup>(٦)</sup> وسره  
٢٠١٦

(١) ساقطة من (ت)، وثلث من (م)، هو موافق لما في معنى الاحتجاج (٢١٧/٢)

(٢) الأم (٦/ ٢١٧)

(٣) في (ت)، وإي وثبتت من (م)، وهو موافق لما في معناه المطابق (١/ ٦٧)

(٤) في (م)، أو، وثبتت من (ت)، وهو موافق لما في معناه المطابق (١/ ٦٧)

(٥) السرججيين الثوب وهي كلمة أعجمية، وأصلها سركين بالكاف، فعرب في الحميم والذات يقال

سرفجج عن الأصمعي لا أقدر ثياب أهوله وإي أهول روث، وإي كسر أوله موافقة الأسماء

العربية (المصباح، ص ١/ ٢٧٢)، تصان العرب (١٣، ٢٠٨)، تصان القرويس (٥/ ١٥٦)

يقبل بما لا يُقتنى كخنزير و كلب لا يصح هبه

في قوله حب الحطة والكلب المَعْلَم والم حين لأنه محرم [عليه] أحده، وعن من أحده رده ويدعي به عن المشهور.

والثاني لا يقتضى، لأنه لا قيمة له فلا يصح الترانة بكلمة علي، وصاحب هذا امرجه يقول لا تصح الدعوى به<sup>(١)</sup>، والثمره<sup>(٢)</sup> حيث لا قيمة يصح التفسير بها قطعاً، [و] حيث لا قيمة لها لكثرة اختلاف عن الوجهين في حب الحطة، وقيل يصح التفسير بها قطعاً.

والكلب الكبير القابل لتعظيم كالكلب المَعْلَم، وكذا الكلب الصغير إذا قلنا يجوز إمساكه، وكذا الحمره المحرمة إذا قلنا يجوز إمساكها، وهو الصحيح، وكذا حدد عليه القائل، ولما عدم قوله لا تُقتنى فإثنته ليس فيه حق ولا اختصاص ولا يجب رده<sup>(٣)</sup> فيه وجه أنه يقبل أيضاً كما لا يشعور.

أطلق الأصحاب فهم بعضهم أن يكون المقر له دميماً أو لا، وقد قالوا في الحمر التي لا تُحترم إذا عصب من دمي لم يتطهر بها وحب ردها عليه، فعبارة أن يصح صبر الإقرار له بها، وقوله لا يُقتنى يعني لا يحل اقتلاؤه، والحريز لا يحل اقتلاؤه

(١) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م)، ولم يعلل واحد.

(٢) في (م)، والثبت من (س)، وهو موافق لما في وجهه الطائفتين (٤) و (٣٧١).

(٣) في (س)، الثبت من (م)، وهو موافق لما في وجهه الطائفتين (٤) و (٣٧١).

(٤) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م)، وهو صاحب لسياق الكلام.

(٥) في (م) ولا، وثبتت من (ت)، وهو منسحب لسياق الكلام.

وكذا الكلب الكبير الذي [لا] يصح فيه ولا يقبل التعليم. والخمر التي لا تحترم  
كذلك لا يقبل التصبير بها. الأصح، وكذا المعترضة إذا قلت لا يجوز إمساكه، وهو  
ظاهر كلام العراقيين كما قال ابن القرفة، وكذا الحود الذي لا يقبل الدباغ كجلد  
الكلب والخمير، وإن هذا التصبير بما [لا يتحول]<sup>(١)</sup> لا يجوز إمساكه ولا سلم إلى الغير  
له، بل إن كان خمراً أريق، وإن كان حبراً أذبح وألقي<sup>(٢)</sup>، نص عليه في الأم<sup>(٣)</sup>، لكنه  
قيد به إذا كان أحدهما شطراً، روي فيها إذا كان الثمر له مربيان سبق  
نبيه.

هذا كله فيما إذا كان الإقرار بصيغة له عني، فإن قلنا له في دعوتي ثم فسر بحة  
حظيرة أو بكتب أو حبر فلا يجري هذا الخلاف لأن هذه الأشياء لا تثبت في الذمة

شرح:

لو قال: له صدي شيء ثم سره بحبر أو حنوبر قبيل على المشهور، وقال الشيخ  
أبو محمد<sup>(٤)</sup> والإمام<sup>(٥)</sup>: لا يقبل

شرح:

القاتلون بأن الحبر المعترضة لا تُراق، محل خلاف فيما إذا لم تظهر أو ظهرت ومعها

(١) مسطرة من دماء، والثبت من (م)، هو مناسب لسياق الكلام

(٢) مسطرة من (د)، والثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٣) في السجدة (د)، و (م) ألقه، والثبت من الأم للطبري ينظر الأم (٣/ ٢٤١)

(٤) الأم (٣/ ٣٤١).

(٥) روي الطائفة ح/ ٤ من ٣٧٦، الأوسط ح/ ٣ من ٣٣٠، أسس المطالب إل شرح ر في الطالب

ح/ ٢ من ٣٠٠

(٦) المرجع السابق

تُحَابِلُ تشهد بأنها حرة حرة<sup>(١)</sup>، فلو لم تكن معها محاسن اشتدوا بإزالتها، ولو دعم صاحبها أنه (حُرٌّ خَلِي)<sup>(٢)</sup> لم يُقَسَّ منه على ما ذكره هؤلاء من الأصحاب

### شرح

لو قال: غصبْتُ منه شيئاً، ثم فرس بخمر أو حسيرو، نخص في الأم على القبول<sup>(٣)</sup>، وعنده الرابعي<sup>(٤)</sup> بأن العصب لا يقتضي، لا لأحد فهاً وليس في مظه ما يشتر بانضمام [وثبوت]<sup>(٥)</sup> حتى بخلاف قوله هي<sup>(٦)</sup>، وبك أن تقول: أَلَسْتُ قد فسرت العصب بأنه الاستيلاء على مال الغير أم حتى الغير، وهذا ليس بمال ولا حق<sup>(٧)</sup>، وقد حكى غير الرابعي في ذلك خلافاً، وأحسن شيء فيه كلام ابن الصباح حكى في ذلك طريقين<sup>(٨)</sup>، وصورة فيما إذا قال غصبْتُ منه شيئاً، وفرس بعنبره، وقاد به لا يُقبل على الصحيح من الطريقين، وإنه إن فرس ما لا يتمون قبْل، وإن فرس مكاتب أو

(١) محال أي دلائل، يقال: ظهرت فيه محاسن الجدة، أي دلائلها ومظهرها

ينظر المعجم الوسيط ١/ ٢٦٧، أسس اللاه ١/ ٤٠، تاج المروس ١١٠ / ١٩٥

(٢) في (ت) من خر، ولكت من (م) وهو موافق لما في معني لمحتاج (٢/ ٢٨٥) وأسس الطالب في

شرح روض الطالب (٢/ ٣٤٥)

(٣) في (ت) من خر، ولكت من (م)، وهو كسجه

(٤) أم (٣/ ٢٤١)

(٥) مقاطعة من السحتين (م) و (ت)، ولكت من المغير

ينظر فتح العريو شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١/ ١١٩)

(٦) فتح العريو شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١/ ١١٩).

(٧) في (م) (حق الغير أو مال الغير، وهذا ليس بحق ولا مال)، ولكت من (م) وهو موافق لما في

معني لمحتاج (٢/ ٢٤١)، وعلى كل حال للعص واحد

(٨) روض الطالبين (٤، ٣٩)

مرجح [فيل]<sup>(١)</sup> فوجهه، وهذا الذي يعني أن يعتمد ويجعل نص الشاهد شامداً، لأنه إذا قل له عليّ شيء ثم فسر بحبر أو حبري قيل كما هو دلوه وجهه، عل أي لم أر كلامه في الأم صريحاً في ذلك لأنه ذكره في آخر النص، فلهذا أو إقراراً متداً بحسب خبر أو خبره

أو بحسبه  
فيه أو  
فيه ما  
يعلم

### شرح

لو قال عصبك شيئاً ثم قال: حَيْثُ عَصْتُكَ، لم يقبل ولو قال: عَصَيْتُكَ، أو عَصَيْتُكَ ما تعلم، ثم قال: حَيْثُ عَصْتُكَ قُبِلَ وهو مشى فقال لم أعصبه شيئاً ولا عصبه قبل أيضاً، ولا يبرمه شيء، لأنه لم يقهر بلمه غصبه شيئاً نص عليه<sup>(٢)</sup>، وهذا في عَصَيْتُكَ وحده طاهر، وأما في عَصَيْتُكَ ما تعلم، فقد يقال إنه أحصى من الشيء لكن الاستعمال العربي يشهد لما قاله الشافعي

الإقرار  
بمصلحة  
الأصل

قال: ( لا بعبادة<sup>(٣)</sup> ورد سلام )

لأنه لا يطلب بهما، والإقرار في العدة بما يُطلب، ولم يسكروا خلافاً في ذلك، إذا كان الإقرار ببعض الشيء، فلو قال له عليّ حق ثم فسر بهما، فإن القاضي حسين [الطاهر]<sup>(٤)</sup> إنه لا يقبل<sup>(٥)</sup>، وقال المعوي يقبل<sup>(٦)</sup>، فإن المالكي لا وطى أن لعرق

(١) ساقطة من (ت)، والمثبت من (م)، وليس واحد

(٢) الأم (٢/٢٤٦)

(٣) في (ت) يثبت، وليس من (م)، وهو موافق لما في مناهج الطالبين ١١ ١٦٧

(٤) ساقطة من (م)، وثبتت من (ت)، وليس واحد

(٥) روضة الطالبين ج ١ ص ٣٨٢، معني لاحتاج ج ٢ ص ٢٤٧

(٦) التهذيب في فقه الاسم الشافعي (ص ١٢٥٨).

بها [عسيراً] <sup>(١)</sup>، وكيف لا، والحق أحص من الشيء، فيتقيد أن يُفسل تفسير الأخص بها لا يقتل به تفسير الأعم، وتقدير أن يكون الأمر كما ذكره، يستغنى به <sup>(٢)</sup> التوجيه المذكور <sup>(٣)</sup>، ولك أن تقول: قد ثبت في الأحاديث «حق المسلم على المسلم خمس» <sup>(٤)</sup> من محبتها، عبادة المرحوم، ورؤ السلام، وفي العزب يقال: إعلان عليّ حقّ ومراؤته الإحسان والصحة وسجود، ولا يقال في العزب في ذلك له عن شيء، وليس ذلك، لأن صم الشيء لا يصدّق على الحق، بل لأن الإقراء في العادة إنه يكون بما يُطلّب في سبق، بحيث اقترن بلفظ شيء الذي لم <sup>(٥)</sup> يشتهر في طعوف ولا في الشرع لغير شئنة خصص الإقراء به بالعادة المذكورة في الأقراء، ولم يتم من تخصيص الشيء المقر به، وليس هو الشيء الأعم من الحق بل أحص منه، كأنه قال: شيء يُطالبي به، وحيث اقترن بلفظ حتى عبر حسب العادة المذكورة عبادة أخرى حرمة وشرف في الإطلاق من ذلك، فلم يُخصص الإقراء بقباه على إطلاقه، والحق المقر به أحص من شيء المطلق لا من شيء المقر به، م ١٩-٢٠، حيث يقول: له عن شيء، فلم يقتل

(١) ساقطة من (م)، والكتب من (ب)، وهو موافق فتح العرير شرح الوحي (مطبوع مع المجموع)

(١١٩، ١١)

(٢) ساقطة من فتح العرير مطبوع (ينظر لمصدر التالي)

(٣) فتح العرير شرح الوحي (مطبوع مع المجموع) (١١٩، ١١)

(٤) روه المحمدي (١/ ١٨٠)، باب الأمر باتخاذ الصلوات، حديث (١١٨٢)، ورواه مسلم (٢)

(٥) ١٧٠٤، كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم في السلام، حديث (٢١٦٢)

(٥) ساقطة من (د)، والكتب من (م)، ورواه مستقيم لمص

تصغير الأخص ما لا<sup>(١)</sup> يخلص به تصغير الأعم، ولا انتقص التوجه المذكور.

### شرح

لو فسر الشيء بحرف شُعْطَةٍ، قُبِلَ، وكذا يوصفوه، ولو فسره بحرف قُبِلَ في الأصح

**قال:** (ت ٢٠٣) ولو أقر بهما أو مال عظيم أو صغير أو كثير قيل

أقر بهما  
عظيم أو

كثير

تصغيره بما قل منه).

لصديق الأسم، والأص برأه النمعة له مسوده، ولا خلاف في ذلك إذا أقر بهما

و أما<sup>(٢)</sup> إذا أقر بهما عظيم ففيها وجهان:

أصحها: أنه كذلك

والثاني، أنه لا بد أن تذكر توصفه<sup>(٣)</sup> بالمعظم وجهاً، إما في عظم الخثرة<sup>(٤)</sup>، وإما أن

يرد على أن ما يتحمل شيء، وهما سيال<sup>(٥)</sup> على أن العظم يقتضيه معنى

أحدهما عظم الثوب في إبه<sup>(٦)</sup> وانقلاب على الممدود.

والثاني العظم عند مغالته ب دونه، والمخصوص الأول، وهكذا، لو قال عظيم جداً

أو عظيم عظيم ألف مرة، أو صغير<sup>(٧)</sup> أو صغير جداً (أو صغير صغير أو وسطاً<sup>(٨)</sup>،

(١) ساقطة من (م)، وثبتت من (ت)، وبه يعظم للمعنى

(٢) ساقطة من (س)، وثبتت من (م)، والمعنى واحد

(٣) أي (م) للتعبد، والثبت من (س)، وهو موافق له في الوصف (٣/ ٣٢٢)

(٤) في (ت) الخثرة، وكتب من (م) وهو موافق له في الوصف (٣/ ٣٢٢)

(٥) أي (ت) مثبته، وثبتت من (م) ومنصب سياق الكلام

(٦) ساقطة من (س)، والثبت من (م) وبه يعظم للمعنى

(٧) ساقطة من (م)، والثبت من (ت) وهو منصب سياق الكلام

أو لا (١) قليل ولا كثير أو كثير قليل، أو كثير ولا مالا قليلاً، أو قال له عدي مائة وافر  
أو دعه أو متني، يصح على ذلك كله (٢)، وذكر قول الله تعالى: ﴿فَمَا مَكَّنَّ الْحَيَاةَ  
الْأَيَّامَ فِي الْأَجْسَادِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ (٣) ﴿وَلَيْسَ كَانَ يَنْفَكُ عَنْكَ مِنْ خَرَفٍ إِنَّهَا  
بِهِ﴾ (٤) وكل ما أُكِّبَ عليه وعُدَّتْ به عليه اسم كثير

الإقراء  
بسم الله

قال: (وكما المسوودة في الأصح).

لأنها لو أتلفتها مُتَلَفٌ ضَمَّهَا صِيَانُ الْأَمْوَالِ.

والثاني: لا، لخروجها من مسم المأل المطلق، ولو قال رقيقني أَسْرَرْتُ ولم يدر  
علي وجه

الإقراء  
لا يدر  
كذلك

قال: (لا يكتسب وجعله ميتاً) لهذه المسم قال

شرح

قال الإمام: انوجه القول بالثمرة الواحدة حيث نُكِرَ، لأب مأل وإن لم يندول في  
ذلك الموضع، هكذا ذكره العراقيون، وفانوا: كُلُّ مَا يُتَمَوَّلُ "مأل ولا ينعكس"  
وتلتحق حية المختلة بالثمرة.

شرح

الإقراء  
ثم يدر  
بسم الله

(١) صالحة من (ت)، ولتت من (م) وده يستقيم المعنى

(٢) الأم (٣/٢٢٧).

(٣) التوبة آية ٢٨

(٤) الأنبياء آية ٤٧

(٥) في (م) متمولد، ولتت من (ت) و به يستقيم المعنى

(٦) صراط يومه الطالين (٤/٣٧٤)، نهاية المحتاج (٥/٩٦)



لو فسره بوقف عليه، قال الراجعي، يشبه أن يخرج عن الخلاف في أن الثلث في الوقف من هو للموقوف عليه؟<sup>(١)</sup>

قاعدة قال الشافعي رضي الله عنه أصل ما أئني عليه الإقرار أنني لا ألزم إلا اليقين وأطرح الشك ولا استعمل الغلبة<sup>(٢)</sup>

واستثنى ابن المقاص حاكم الدرهم على المتعارف<sup>(٣)</sup>، وقوله بعد الإقرار بالغة وسي لم أنقض والعين في يد الموهوب له.

### فروع:

الإقراء

بهم

قال يزيد بن علي أكثر من دلي فلان، قبل تفسيره بأقل مما يمتثل وإن كثرت ماله فلان، وسواء خلت ماله فلان أم لم يعدم، وكما أن أنقذت فنتهم فكذا الحسن والسوع

ولو قال أكثر من ماله فلان عندك، فالإهام في الحسن والسوع

ولو قال من الذهب أكثر من دلي فلان، فالإهام في القدر والسوع. ولو قال من صحاح الذهب، فالإهام في القدر وخلة.

ولو [قال]<sup>(٤)</sup> أكثر مما شهد به الشهود على فلان، قبل تفسيره بأقل مما يمتثل لا احتيال أن يعتقدهم شهود زور

ولو قال أكثر مما قضى به القاضي فالأصح أنه كذلك، وسب الإمام إلى الأكثرين

(١) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١٠ ١١٢٤)

(٢) الأم (٦٠ / ٢٢٣)

(٣) التمهيد (ص ٣٩)

(٤) ساقطة من (ت)، والثابت من (م)، وهو مرادف في روضة الصافي (٤٠، ٣٧٠)، الوسيط

أنه يلزم القدر المصفي به<sup>(١)</sup>، لأن قضاء القاضي محمول على الحق<sup>(٢)</sup>  
ولو قال: أكثر مما في يد فلان، قيل أقل مما يمول، ولو قال أكثر مما في يد فلان من  
الدراهم لم يلزمه التصير بحسب الدراهم، لكن يلزمه بذلك العدد من أي حس فليس  
وريادة أصل ما يتمون، كما في التهذيب<sup>(٣)</sup>، وهو محال<sup>(٤)</sup> لما<sup>(٥)</sup> سبق في إنراء ذلك العدد  
والإراء ريدة، والتأويل المذكور بحسب محتمل، قاله الراعي<sup>(٦)</sup>  
ولو قال له من الدراهم أكثر مما في يد فلان من الدراهم وكان في يد فلان ثلاثة  
دراهم، قل السقوي يلزمه ثلاثة دراهم وريادة أقل مما يتمون<sup>(٧)</sup>، والأصح ما قلناه  
الإمام أنه لا يلزمه ريدة<sup>(٨)</sup>، وعكس عن شيخه أنه لو فسره بما دون الثلاثة  
قيل أيضاً<sup>(٩)</sup>.

ولو كان في يده عشرة دراهم فقال القسّر لم أعصم، وطبتها ثلاثة قيل  
قوله<sup>(١٠)</sup> يمينه<sup>(١١)</sup> كما قاله الراعي، وهو جهل أنه لو اعترف بالعمل لزمه، وهو

(١) روضة الطالبين ج ٤/ ص ٣٧٦

(٢) قاعدة ينظر روضة الطالبين ج ٤/ ص ٣٧٦

(٣) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٢٢٩)

(٤) في (ث) ما، والثبت من (م)، وبه يستقيم للمص

(٥) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١/ ١٢٥)

(٦) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٢٢٩)

(٧) روضة الطالبين (٤/ ٣٧٦)

(٨) لم يرجع السابق

(٩) سابقه من (مخطوطات) (ث) ما، والثبت من (م) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع)

(١١/ ١٢٦)

(١٠) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١/ ١٢٦)

يخالف ما سبق لأنه قد يرد الأكثر في الجمل، إلا أن قول عنداً ولو قال 'أكثر من عند ما في يده، فاقول قول المقر بيمينه، نص عليه<sup>(١)</sup>، فإن قال علمت أن ما في يده عشرة ذرهيم فأقررت له واحد عشر، خالف ما أقر له بأكثر، ولو أقام المقر له شهوداً أنه قد علم أن في يده ألف ذرهيم لم يلزمه أكثر مما قال' أبي عمير، نص عليه في الأم<sup>(٢)</sup>، لأنه قد يعلم أن في يده ألفاً فخرج من يده ويكون غيره.

**قال: (وقوله له كذا كقوليه شيء).**

الإعرار

ههنا  
له  
ك

لإيهامها، واعلم أن نقطة كذا أصلها مركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة، ثم نقلت صارت يكتسبها عن عند وهو غير عدد، وإذا كانت كناية عن غير عدد تكون مفردة ومعطوفة، ونقول العرب مرت (بدر كذا)<sup>(٣)</sup>، ونزل النظر مكان كذا ممكن كذا، وفعلت العرب أتم مكان كذا وكذا وحده<sup>(٤)</sup> فقال بنو جناد<sup>(٥)</sup>، ولو أخذ بالذات المعجمة نكرة في محل مجتبع فيها بناء<sup>(٦)</sup>، ولم تحفظ مركبة، وإذا كانت كناية عن عدد فالمسموع من العرب كونه معطوفة، ولا تحفظ مفردة ولا مركبة، لكن الحجة أجاروا ذلك كله، ثم قالوا: إذا كانت معطوفة تُعرب بمصوب كقولك كذا كذا ذرهيم،

(١) الأم (٣/٢٣٨)

(٢) الأم (٣/٢٣٨)

(٣) في (م) بكذا وكذا، والثالث من (ت)، ويغني واحد

(٤) كتاب سيبويه (١/٢٥٦)، معني الفليب (١/٢٤٧)، سنن العرب (٣/٥١٩)

(٥) المحكم والمفيد، لأعظم (١/٥٣٩)، سنن العرب (٣/٥٦٨)، المعجم الأم سيده (٢/١٠١٤)

وأحار ابن قتيبة<sup>(١)</sup> الخفص، ونصوا على أنه خُص، وإذا كانت مفردة تُعرب بمصوب عند المصريين لأنها ممدودة عند شُون، وأحار الكوفيون غيرها / م ٢٠٠ / لمخصوص جمع إذا أريد بها من الثلاثة إلى العشرة والمائة والألف، ومثبوت مفرداً إذا أريد بها الحدود كعشرين درهماً تطابق ما هي كديه عمة، وأب انزعج بعدها خطأ، وقد كنت مُركبةً بغيرها (عند المصريين بمصوب)<sup>(٢)</sup> أيضاً، والكوفيون يوافقونهم هنا للمطابقة، وسأل ابن جني<sup>(٣)</sup> أبا علي<sup>(٤)</sup> عن التخصيص في كذا، وتثنيه على منتهى

(١) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديوري، الكاتب، من أهل الديور، سكن بمكة وهو صاحب التصانيف منها عرب العشت، ومختلف المجلدات، والعرب، ومُشكّل العراق، ومُشكّل حديث، ولدت الكاتب وعيون الأخبار والأثور وغيرها من التصانيف، قبل أن يلهى مروزي وأما هو فمروزي مختلف، أقام بالديور منه حسب انتهاء، مات فجأة، قيل صاح صحفه سبع من بعد ثم أصي عليه ثم هذا ما رآه يشهد إلى وقت انصراف، مات أول ليلة من رجب سنة ست ٢٩٦ هـ

ينظر لأشب (٤/ ٥٢)، حقيقات القسرين لبدوي (١/ ٤٤)، النجاشي الطب (١/ ٣٥).

(٢) في أم (بمصوب عند المصريين، وطلب من متا) والنس واحد

(٣) أبو الفتح عثمان بن جني، الحوي اللغوي، له تصانيف، كان يقول الشعر ويحيد علمه، وأبوه جني كان حبيباً لروم عموكة، سكن بمكة وولد من به القسرين أن مات بها في صفر سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة

ينظر لأشب (٢/ ١٠٠)، تهمة الشعر (١/ ١٢٧)

(٤) محمد بن أحمد بن عبد المطار أبو علي المصري القسوي الحوي صاحب التصانيف، كان مجتهداً بالإعراب، صنف كتاب التذكير، وكتب الإصحاح والتكملة وصنفه لعضد الدولة، وكتاب الحجج في القراءات وعلمها، كان عضد الدولة يُجِلُّه بقول أنه علام أبي علي الحوي القسوي في النحو، -

الكوفيين، فقال: هذا من اسمع اح الفقهاء وليس هو في النحو، إما كذا بمسألة علي بن شبيب إذا عرفت هذه تقدمه بقوله أنه كذا، ليس كذا من عدد، فهو كقوله ما شيء؟

بلا خلاف

**قال:** (وقوله شيء شيء أو كذا كذا كما لو لم يكون)

لأن الثاني تأكيد وإن احتمل في كذا أن يكون كناية عن عدد.

**قال:** (ولو قال شيء وشيء أو كذا وكذا وجب شيئين).

لأن العطف يقتضي العبرة، وله التعمير بأي شيئين شاء مصعب أو مختلفين،

وكذا هذه يمتثل أن تكون كناية عن عدد أو أن تكون كناية عن غير عدد فأحدنا

المحقق

**قال:** (ولو قال كذا درهماً أو رفع الدرهم أو جره لزمه درهم).

وكذا إذا سكت المسم لأه في الأحوال الأربعة فيز كذا المسم بدرهم، وإن من

(الرفع والجرح)، وقد اتفقوا على هذا فيما إذا رفع، وقال أبو إسحاق<sup>(١)</sup> إذا نصب

بلمرمة عشرون درهماً، إن كان يعرف العربية، وهو ملحق أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> من غير تقييد

بالعارف، وقد تقدم ما فيه، وبغدير سليم، أن العربية تقتضيه. أحاب الأصحاب بأي

= توفي سنة ٣٧٧هـ.

ينظر بحمة العتب في سراج حب ٥ ٢٢٦٩، سراج الإسلام (٦٠٨ / ٢٦)، معجم الأصنام

(١١٤ / ٢)

(١) في (م) بحر والرفع، واشتد من (مت)، وليس واحد

(٢) القوسيط ج ٣ ص ٢٣٤، مصي لاحتاج ج ٢ ص ٢٤٩

(٣) حاشية ابن علقم (٨ / ١١٠٨)، الدر المختار (٥٩٧ / ٥)، المأوى المبتدئة (١٠٤ / ١٠٤)

في تفسيرهم لا يُعبر عن الأعراب<sup>(١)</sup>، ولهما لو قال كما درهم صحيح، لا يلزمه ما به  
بالإسحاق. وإن كان التفسير لمخوض من معدوم صواب بالصحة [و]<sup>(٢)</sup> يقتضيه على ما  
تقدم عن الكوفيين الذين هم مستخدم فيها الدعوة من العربية، وعن أبي حنيفة أنه لم  
يؤاخذوا بالرمه الدالة<sup>(٣)</sup>، واحترزوا بوصف الصحة عما إذا حصل من غير وصف  
الصحة، والأصح أنه يلزمه كي قال بالنصب، وقيل بعض درهم، وهو خيار بين  
الصاغ<sup>(٤)</sup> وصاحب التنبيه<sup>(٥)</sup> وعمرها، وهو المختار ودعوى الثمري في لزوم الدرهم  
متموعة إلا حيث يطلب ذلك، والموقوف المسكن كالمخفوض

**قال:** (والمذهب أنه لو قال كذا وكذا درهماً بالنصب وجب درهمان).  
أه قيل درهم<sup>(٦)</sup>، وقيل درهم وثني<sup>(٧)</sup>، وقال أبو إسحاق: أحد وعشرون درهم<sup>(٨)</sup> إن  
عرف القروسة<sup>(٩)</sup>، كما سبق، والمخوض الأول لأنه أقر بشئين فنهين وعقبي  
بالدرهم، والظاهر أنه يفسر لم، أي لكل مهي

(١) في (ب) الأعراب، والثلث من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٣٧٦/٤)

(٢) ساقطة من (د)، وثبتت من (م)، وهو مناسب لمبدأ الكلام

(٣) حاشية ابن عابدين (١٠٨/٨)، الدر المختار (٥٩٢/٥)

(٤) فتح العرم شرح الفخير (مطبوع مع المجموع) (١٢٧/١٦)

(٥) التنبيه (٢٧٦/١)

(٦) ساقطة من (د)، وثبتت من (م)، ويؤيده ما في الفراج الموضح (٢٥٦/١)، حاشية الفهرست شرح ريد

ابن رسلان (٢١٤/١)

(٧) روضة الطالبين (٣٧٧/٤)

والثاني احتيج للزني<sup>(١)</sup>، وهو مختار لأنه الشيقن / ت ٢٠٤ /، ويكون المراد لكل منهما نصف درهم، وقد رجع النص بأن التمييز كالتصفة يعود إلى كل منهما على أصل الشافعي، ومن قول: أصل الشافعي [عود الصفة]<sup>(٢)</sup> إلى<sup>(٣)</sup> الجميع<sup>(٤)</sup>، أما أنه لكن منها فهو موضح قوله، والإقرار إنما يعتمد اليقين.

### فرع<sup>(٥)</sup>

كذا وكذا درهماً، فإن قلت في المرتين درهمٌ، فكذا هذا، وإن قلت درهمان، فقال الراعي: «هذا ثلاثة»<sup>(٦)</sup>، وفيه نظر فاحتمل أن يُقصد هو كقوله درهم ودرهم ودرهم، وسيأتي حكمه، ويحتمل أن يعرق بأن التأكيد إنما يكون بعد التمييز

### قال: (وأنه لو رفع أو جر فدرهم)

أي في قوله. كذا وكذا درهم، وقيل<sup>(٧)</sup> في حال الرفع قولان ثانيهما<sup>(٨)</sup> درهمان، وفي

(١) مختصر مزيح / ج ١ / ص ١١٢

(٢) مساقطة من (ت)، والثلث من (م)، وهو لازم لإتمام للمعنى.

(٣) في (م) في، والثلث من (ت)، وهو مناسب لسياق الكلام.

(٤) لعدم نظر القواعد والفوائد الأصول ١، ٢٦٦، (٢) أحكام للأمنى (٢ / ٣٣٦)

(٥) مساقطة من (س)، وهو الضميمة، والثلث من م، ويقصد ما في روضة الطالبين (١ / ٣٧٧)،

الوميط (٢ / ٣٣٤)

(٦) فتح المعري شرح الوجيز (مطبع مع المجموع) (١١٦ / ١١٦)

(٧) مساقطة من (س)، والثلث من (م)، وهو مناسب لسياق الكلام.

(٨) في (س) بأسرها، والثلث من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (١ / ٣٧٦)، معني التفتيح

(٢٤٩ / ٢)، مهية للمحتاج (٩٠ / ٩)

حاله المختص<sup>(١)</sup> قال الواقعي<sup>(٢)</sup> ' يمكن أن يخرج فيه م سبق أنه يلزمه شيء وبعض درهم<sup>(٣)</sup> إذا لا يلزمه إلا بعض درهم<sup>(٤)</sup> '.

قلت<sup>(٥)</sup> ويمكن أن يخرج فيه أيضاً أنه يلزمه درهمان أو درهم وثلاثة، والفرق بين الزرع والنصب على المذهب في الزرع يمكن تقديره له كذا كلاماً تاماً، وقوله وكذا درهم معه والذي أقررت به درهم، وأب الفرق بين المختص والنصب فيفتح إلى تأمل، والذي يظهر أن بعد [إب<sup>(٦)</sup>] النصب تغييره [صحيح<sup>(٧)</sup>] على ما وعد العربية، فيعود إليها<sup>(٨)</sup> على أصل الشافعي وقد سبق فيه، وأب المختص فعبر حاشية عبد الحميد من السحابة كي سبق فلا يقتضي وضع النقط العود إليها، ولا معنى له في اللغة، وفي التعريف يفهم من التفسير فحمل عليه ونحو<sup>(٩)</sup> للمتيقن

### فروع:

قال كذا بل كذا، فوجهان:

أحدهما: شيء.

(١) في (ت) المختص، وثبتت من (م)، وهو لازم لإتمام المعنى.

(٢) في (ب) درهم وثلاثة، والنصب من م، وهو موزع له في فتح المعبر شرح الوحى (مطبوع مع

المجموع) (١٢٩/١١).

(٣) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١٢٩/١١).

(٤) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م)، ولمس واحد.

(٥) ساقطة من (م)، وثبتت من (ت)، وهو لازم لإتمام المعنى.

(٦) في (ت) إليهم، وثبتت من (م)، وهو الصواب لغة.

(٧) في (م) (وبوجه)، وثبتت من (ت)، وهو لازم لإتمام المعنى.



والثاني شيد وهو الأصح.

**قال:** (ولو حذف الواو فدرهم في الأحوال).

يعني نصب أو رفع أو خفض، وهو في الرفع منصوب عليه، وفي النصب قد أنوب إسحاق، إن كان عالماً بالعربية يرمه أحد عشر درهماً<sup>(١)</sup>، وفي الخفض قد الرافعي محي، فيه وجه [يعني]<sup>(٢)</sup> أنه يرمه بعض الدرهم<sup>(٣)</sup>، والفرق بين النصب ما والنصب عند العطف على المسبب أن المعطوف معاير والمكرر يشمل التأكيد، فالتفسير ليعي بعده لا يلزم بعينه

**قال:** (ولو قال ألف ودرهم قيل بتفسير الألف بغير اثنينهم).

يعني يرمه الدرهم لأنه شير يرجع في تفسير الألف إليه لأنه مبهم، والعطف إنما يفيد زيادة عن العدد ولا يفيد تفسيراً، وقد أنوب جهة<sup>(٤)</sup> وأبو ثور<sup>(٥)</sup> يكون الألف من جنس المعطوف، وطرفاً ذلك في كل معطوف فكيف وموزون ومعدود، ولم يطرذا في المقنوم<sup>(٦)</sup>، بل وافقاً على أنه إذا قل له على ألف وثوب أو ألف وصدّ بقي الألف على إيهامه/ م ٢١-٢١/

(١) فتح المبرر شرح الوجيز (معطوف مع المجموع) (١١/ ١٢٩)

(٢) مقاطعة من (تد)، والكتب من (م)، والمضى واحد

(٣) فتح المبرر شرح الوجيز (معطوف مع مجموع) (١١/ ١٢٩)

(٤) بدفع الصالح (٧/ ٢٢٢)، مجلة الفقهاء (٣/ ١٩٩)

(٥) لم يرجع السابق

(٦) قال المقنوم هو المال بفتح الهمزة، ثم جاء، وتلك تكون له قبلة

ينظر - حاشية بين عمليتين (١٥ + ٥٠)

خرج،

لو قال ألف ودرهم، أو مائة وثوب، أو مائة ودرهم، فحكم كذلك يلزمه  
المعطوف، ويرجع في تفسير المعطوف عليه إليه، وله أن يفسره<sup>(٢)</sup> بحسب واحد  
وإجمالي، ولو فسرء بألف حبة حظوة قبل قوله يمينه فله الرواية<sup>(٣)</sup>

خرج،

قال له ألف درهم برفعها وثوبها من غير عطف، صرّ الألف بي لا تنقص قيمه  
من درهم، كأنه قال: الألف من قيمة الألف من درهم

**قال:** (ولو قال خمسة وعشرون درهماً فالجميع دراهم على  
الصحيح).

لأن لفظ الدرهم فيه لا يجب به شيء<sup>(٤)</sup> رابض هو تعميم لبعض الكلام والكل  
يحتاج إلى تفسير فيكون تفسيره محلاف [قوله]<sup>(٥)</sup> ألف درهم، فيس السهم وحب  
به شيء رافض، وقال ابن خيران<sup>(٦)</sup> وإصطخري<sup>(٧)</sup>: الخمسة مئة والعشرون مفسرة  
بالسهم، وحل هذا الخلاف قوله مائة وخمسة وعشرون درهماً، وقوله ألف ومائة  
 وخمسة وعشرون درهماً، وألف وثلاثة أثواب، ومائة وأربعة ضائير، ومائة ونصف

(١) في (ت) أم، والثبت من (م)، وهو مناسب لسباق الكلام

(٢) في (ت) ثم، ولكت من (م)، وهو مما عرفت في معنى لحتاج (٢/ ٢٤٩)، حواشي الشروني (٢/ ٣٨٠)

(٣) بخاري الكبير ج ٧ ص ١٩

(٤) ساقطة من (ت) والثبت من (م) والمعنى واحد

(٥) روضة الطالبين (٤/ ٣٧٧)

(٦) المرجع السابق

درهم، يكون جميع دراهم على الصحيح، لأن الدرهم مُفسَّرٌ لجميع، ولو قال: درهمٌ ونصفٌ، أو عشرةُ دراهمٍ ونصفٌ، فالكُلُّ دراهمٌ على الأصحِّ عند الأكثرين للعرف، وقال الإصطخري<sup>(١)</sup> وجماعة: النصفُ مُجْمَلٌ، ولو قال: نصفٌ ودرهمٌ، والنصفُ مُجْمَلٌ، وفاس ما سبق عن أبي حنيفة وأبي ثور أنه نصفٌ درهمٍ، ولو قال: مائةٌ وقيصرٌ حقةٌ مائةٌ مُجْمَلَةٌ، لأنه لا يصحُّ أن يقال: مائةٌ حقةٌ.

**قال:** (ولو قال: الدراهم التي أقروبتُ بها ناقصةُ الوزن، فإن كانت دراهمُ البلدِ ناهيةً الوزنِ، فالصحيحُ قَبُولُهُ إن ذَكَرَهُ مُتَّصِلًا، وَمَنْعُهُ إن فَصَّلَهُ عَنِ الْإِقْرَارِ، وَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً قَبْلَ أَنْ يَصِلَ، وَكُنَّا إِن فَصَّلَهُ فِي النَّصِّ).

قوله متصلاً بهذا الإقرار ناهيةً وزناً، لأنه كالأستثناء، والمخالف يقول: إن اللفظاً صريحٌ فيه، وقياسه على ما لو قال: ألفٌ من خمسيناً، وهو قياسٌ ضعيفٌ، لأن من خاطئةً، وما سعى فيه صفوةُ النخبةِ مينةً<sup>(٢)</sup>، ودعوى الصراحةِ ممنوعة.

وأما منعه إن فصله في تلك البلد، ولأن الموصوع الظاهر التيمم، والعرف مساعدٌ له، ويقول في هذه الحالة ما حده الاحتياط، والأصل براءة الذمة، والقبول إذا وصله في بلد ناقصةِ الوزن قطعاً، وقوله<sup>(٣)</sup> إن فصله في النص لأن الكلام يُجْمَعُ على نقد البلد كما في المعاملات.

(١) روضة الطالبين (٤/٣٧٨).

(٢) في (ت) مشتة، والثبت من (م)، ويقال: مينة، في حديثه يحمل عن شرح ابنه (٢/٣٦٥).

(٣) في (ت) قوله، وثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى.



أربعة دوق، وثلثة دراهم الإسلام، ومن الدرهم الناقصة الدرهم بخوارمي<sup>(٢٨)</sup> وروية أربعة دولتين ونصف، ومنها ما ورويه سانس أو أقل، وإذا قلته في العدد أربعة الوزن وفسر النقصان أربع، وبهذا يقتصر على قوله: ناقصة، فيبني أن يرتفع إليه في التعبير بأي أنواع النقصان المعهودة في البلد<sup>(٢٩)</sup>، فإن تعدد التعبير لزمه الأقل

### شرح:

هذا الذي قاله المصنف إذا فسّر، أما إذا أطلق الإقرار بالدرهم، وتعددت مراجعته وكان الإقرار في بلد أوراسهم ناقصة فهي المذهب<sup>(١)</sup> والخاصي<sup>(٢)</sup> وتعيين القاضي حسين<sup>(٣)</sup> أنه يدرمه من درهم الإسلام، وفي السبب<sup>(٤)</sup> والشامل<sup>(٥)</sup> وتعيين القاضي أبي

= منها "١٠٠" قرايط، و تساوي ٣٢، ٢ عرباً ومعدل قطرها ٢٣ يمتدراً

المصدر: (موقع الشبكة الإسلامية، الرابط

<http://www.al-shia.com/html/ara/books/maqadir/a100.html>

ويعد: بالعرب في ترتيب العرب (٢/ ١٦)، معاني أولي النهى (٦/ ٦٨٠)

(١) في (ت) خوارزمي، وثبتت من (م)، وهو قصير لغة

(٢) الدرهم الخوارزمي سائر خوارزم وروية ثلاثة أرباع الدرهم، وهو يعادل ٢ دوق ونصف

الدينار، وهو يعادل ٨ من الدراهم المصدر: (موقع الشبكة الإسلامية، الرابط

<http://www.al-shia.com/html/ara/books/maqadir/a100.html>

ونظر (الخاصي الكبير) (٧/ ٥٢)

(٣) في (ت) البستان، وثبتت من (م)، وهو مناسب لسيف الكلام

(٤) يهذب (٢/ ٢٤٧)

(٥) بخاري الكبير (٧/ ٥٣)

(٦) روضة الطالبين ج ٤/ ص ٣٨٠

(٧) الفتاوى (١/ ٢٧٦)

(٨) الشرح في فروع الشافعية (مخطوط) ج ٢/ ل ٢٦٤

الطبيب أنه يذمه من دارهم البلد

**شرح:**

لو كان في بلد يتعاملون (فيها بالدرهم)<sup>(١)</sup> غنيت، فقال ابن القاص نرى على الخصوص «يجب أن يكون عنداً»<sup>(٢)</sup>، يعني لا يلزمه ورث إذا كانوا «لا»<sup>(٣)</sup> يتعاملون به بقصد، وهذا الذي قوله هو طاهر المذهب، وفوق الشافعي. إن قال مائة عدد فهي «زانية»<sup>(٤)</sup>، محمول على بلد يتعاملون بالوزنة، ويلزمه حيث أن يكون عنداً بحكم البطل، وفاربه بحكم الاسم ولا يعتبر أن يكون كل واحد ستة دنانير بل يُعتبر أن يكون وزن المائة مثله.

**شرح:**

أعطي الدرهم في بلد أو راسهم أكثر من درهم الإسلام لعمدة، هل يُخص على الإسلامي أو درهم البلد؟ وجهان كلوجويين في عكسه، فإن قلنا درهم البلد؟ فقال له دت، فإن قبه متصلاً قبل في الأصح، وإن قاله متصلاً / ت ٢٠٥ / لم يقبل

(١) في (م) (بالدرهم فيها)، والثبت من (ت)، ونقص واحد

(٢) التطحيص لأبن القاص (ص ٣٨٥)

(٣) ساقطة من (م)، والثبت من (ت)، وهو لازم لإتمام معنى

(٤) الأم (٦/ ١٢٠)

(٥) ووزن الشيء الشيء، ساواه في الوزن

ينظر - أساس البلاغة ج ١ / ص ٦٧٤

### فروع:

قوله: درهم صغير وهو في مدّ أورانهم وعقبة، لرمه صغير وورد لأن الدرهم موضوع لبوزن<sup>(١)</sup>، والصغير يجوز أن يرد به السمة إلى العمل<sup>(٢)</sup> وهو ثمانية دنانير أكثر من الإسلامي، وغير يرمه طبري، وقال في التمهيد<sup>(٣)</sup> إن كان بطمية لزمه من نقد البلد، وإن كان ببلد وزنه وزن مكة<sup>(٤)</sup> فعليه وزن مكة<sup>(٥)</sup>، .. ..

(١) البوزن أي به وزن معروف، ووزن الشيء سواء، وغير وزن مكة، قال أبو القاسم الخوارزمي القمحي: صبر وزن ودرهم واثنة بوزن مكة

ينظر حواشي الشروبي (٣/ ٦٦٢)، أساس الفيلسفة ج ١/ ص ٦٧٤

(٢) الدرهم البجلي الدرهم الجدي ويطلق عليه كذلك الدرهم الكسروي، سميت بالدرهم الفعلية باعتبار أن رأس البعس اليهودي ضرب بالثمنه عشر من المخطط، وليس سمة إلى بجلي قديمي نفس رأس البعس، ودعمل سميّ درهم بمعنى لأنه يشبه العلامة السوداء التي تكون في البعس، وتسمى كذلك الدرهم السوداء، وهي ثمانية دنانير و٢٠٠ قيراطاً، وهو يعادل ٣٣٦ جرامات

انصهر موقع الشبكة الإسلامية، الرابط

<http://www.al-shia.com/html/ara/books/imagadhi-a100.html>

وينظر شرح منتهى الإرادات (١/ ٤٢٨)، كشف القناع (٢/ ٦٦٩)، حاشية الفيلسفة (١/ ٤٥٢)، حاشية العلوي (١/ ٤٥١)

(٣) في (ب) أكثر، وفلنيت من (م)، وينصحه ما في الحاشية (١٣/ ٦٧٧)

(٤) في (د) مثله، والثابت من (م)، وبه يستقيم النص وهو موافق لما في التمهيد (٤/ ٦٤٥)

وينظر كذلك فتح القدير شرح الوجيز مطبوع مع (مجموع) (١١/ ١٣٣)

(٥) ينظر هامشاً من حسن الصنعة.

وكذلك إن كان معرفة<sup>١٤٦</sup>، واعتبر من الواقعي عليه بأن الجواب فيها إن / م ٢٢ - ٢٢ /  
 كان بطريقة<sup>١٤٧</sup> لا يلائم الجواب فيها إذا كان بعرضه، لأن إن اعتبر اللفظ يجب  
 الوزن<sup>١٤٨</sup> بطريقة، وإن اعتبر باليد يجب قبل المدة بعرضه<sup>١٤٩</sup>، وأجاب ابن الرفعة بأن  
 الذي اتبعه قسم آخر وهو الظهور

(١) حُرِّفَ فتح أوله وسُكِرَ ثابته، منه أنفسه فتح حود - عربي معاصرة كتاب، يدور عند  
 مكتب المحققين ألفه اسمه، كانت معاصرة المرويين، كتب كانت من أهم مراكز الثقافة  
 و لأما في العالم الإسلامي، وإلى عهد نُسِّت جماعة من العلماء

المصدر موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، موقع الشبكة الإسلامية، الرابط

<http://www.al-shia.com/html/ara/books/masqadir/a100.html>

ونظر معجم البلدان (٤/ ٦٠١)

(٢) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٢٤٤)

(٣) طريقة - منهية تقع على من هو من طريقة طريقة من الساجد الخويي نعري من النعية، تألفت  
 لشدة سنة ٢٠٢٠م، منه إلى الإمام طهارة طهارة طهارة من (الأول)، أما بالمعربة الحديثة  
 البحيرة "كبير"، وتقع بحيرة في عمق ٢١٢ متر تحت سطح البحر، وبذلك يعتبر أخفض  
 بحيرة في العالم، وفي العمق، وفي أخفض مسطح مائي في العالم بعد البحر الميت، وتعتبر بحيرة  
 معربة مصدر مياه الشرب لفرنسي الإسراييل والأراضي الفلسطينية

المصدر موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، موقع الشبكة الإسلامية، الرابط

<http://www.al-shia.com/html/ara/books/masqadir/a100.html>

(٤) في المخطوطتين (م) و (ن)، الوزب والكتب من فتح العري شرح الوجيز ١٣٣/ ١١

(٥) فتح العري شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١/ ١٣٣)



فروع:

قال درهمٌ كبيرٌ، وفي البلد درهمٌ يكثرُ القُتود<sup>(١)</sup>، لومه درهم ودرن منها، وقال فيه  
ابن قتيبي كثر له السابق<sup>(٢)</sup>، وأعاد الرافعي إشكاله عليه<sup>(٣)</sup>

فروع:

قال درهمٌ ريعٌ<sup>(٤)</sup>، وفريسي لا فضة فيه، لم يقبل معصلاً كان الصير أو  
موصلاً، وقيل: إذا قاله موصلاً قبل.

المر درهم

مضبوطة أو

سكة غير

سكة اليد

قال: (والتفسير بالعشوشة كهي مائة ناقصة).

لأن قريتها<sup>(٥)</sup> تنقص من المائة، فيعود ما سبق من التخصيص والخلاف، وأطلق في  
التنبية أنه يُقبلُ على طاهر المذهب<sup>(٦)</sup>، وقبل لا يقبل إلا أن يكون متصلاً، وقال  
الماوردي: محل الخلاف إذا كان في بلد يتعمشون بالعشوش ولا فلا بمن معصلاً موصلاً

(١) كبد القُتود مصم القاف، والذال جمع قُتود هو الحسم والشُرْمُ يطر عمرير الخط التنية

(٣٤٣/١)

(٢) التهذيب في لغة الإمام الشافعي (٢٤٥/٤)

(٣) فتح المعبر شرح الوحي (مطبوع مع المجموع) (١١١/١٣٣)

(٤) درهمٌ ريعٌ هو ريع الزاي وسكان اليد، وجمعه ريوف وهو الدرهم الرديء.

ينظر تحرير ألباط التنية (١) ٣٤٣، لسكان العرب (٩/١٤٣)، القديس المبيد (٦/١٠٥٦)

(٥) النقرة اسم لقطعة نصية حاصدة، وبين القطعة بداية من المعبد أو المعبد، ويقال: طرة أفضة

عن الإصافة للبيان

ينظر حاشية البحر في (٣/١٢٨) سكان العرب (٥/٢٢٩)، المصباح المنير (٢/٦٢١)، للعرب في

ربيع العرب (٢/٣٦١)

(٦) التنية (١/٣٧٦)

وحداً<sup>(١)</sup>، وهذا يوافق كلام المصنف.

خرج:

ولو عسر الدرهم بسكة<sup>(٢)</sup> غير سكة البلد قبل، وكذا لو عسر نحس وخير، ويخالف البيع فيه يُحْسَرُ عن سكة البلد لأن الغالب في المعاملة قصدت بِرُؤُجِ في البلد، والإقرار إخباراً عن سابق<sup>(٣)</sup>، وقال النزي لا يُحْسَرُ بمسيرة غير سكة البلد<sup>(٤)</sup>، ووافقه بعض الأصحاب.

خرج:

قال درهم أو درهمان، فهو كثرهم صغير أو درهم صغار

خرج:

قال عليّ درهم، لزمه ثلاثة، ولا يُقبل بمسيرة بأقل، وموافق أهل أفساد<sup>(٥)</sup> الدرهم درهمان

خرج:

[قال] <sup>(٦)</sup> مائة درهم من الدراهم، أختار العند دون الورد<sup>(٧)</sup> لأنه لم يُقبل مائة

درهم

(١) الخازني الكبير (٤٣/١٠)

(٢) والسكة هي العملة التي تُصَرَّبُ بالدرهم وتطرح عنها، ودرهم مسكوكة أي مكتوبة

بظهر (الرهر في عرب الخط الشامي (١/٢٣٦)، مختار الصحاح (١/١٢٩)

(٣) غامد، بظهر الأشبه والظاهر (١/٩٦)، مهذب (٢/٣٤٨)، روضة الطالبين (٤/١٣٢)

(٤) مختصر شرفي (١/١١٣)

(٥) في (م) ضعف، ولثبت من (ت)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/٣٨٠)

(٦) صاقلة من (م)، والثبت من (ت)، وهو مناسب سياق الكلام

(٧) في (ت) والورد، وثبت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/٣٨٠)

أقر درهم

من درهم

بن عشرة

قال: (ولو قال: له عليّ من درهم إلى عشرة، لزمه تسعة على الأصح).

ذكرته في المصنف، واحتث لزوم عشرة<sup>(١)</sup>، وهذا الذي فاته البعوي في المصنف والإبراء والإقرار<sup>(٢)</sup>، ولكن معجب منه أنه نقصه فيما سيأتي، والمصنف سوى بين الإقرار وغيره<sup>(٣)</sup>، والرافعي في الحرر مرق، وأخذ في الإقرار باليقين<sup>(٤)</sup>

(خرج) (ولو قال: له عليّ ما بين الدرهم إلى العشرة، حكى ابن الحنابلة أنه يلزمه نهاية<sup>(٥)</sup>)، ووافقه البعوي<sup>(٦)</sup>، وقال الرافعي: إنه مشهور<sup>(٧)</sup>، وصححه النووي<sup>(٨)</sup>، ومن ابن القاص رواية قول: إنه يلزمه تسعة<sup>(٩)</sup>، وكان يسمي للبعوي أن يجتاز لأنه قياس قوله فيه إذا قل: من درهم إلى عشرة إدخالاً للطرف الذي هو العتبة، وأم الرافعي والنووي فحزباً على أصحها من إسماعيل الطرف الأبعد وأما الطرف الأول من العتبة فلا وجود له هذا، ومن الرأي أنه نقل في دستور أنه يلزمه عشرة، وهو بعيد.

ولو قل: له ما بين الدرهم وعشرة، فاصحح، لمصنف الذي قطع به جماعة

(١) في «ت» تسعة، وثبت من (م)، و«ه» يستقيم للمعنى لأنه وافق قول البعوي، والبعوي احتج عشرة

(٢) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٢٣٩)

(٣) روضة الطالبين (٤/ ٣٨٠)

(٤) والمقصود باليقين التسعة، ينظر ما عرفت في فقه الإمام الشافعي (ص ٢٠٤)

(٥) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٢٣٩)

(٦) المرجع السابق

(٧) فتح التحرير شرح الوصير (مطبوع مع التفسير: ١١/ ٤٤٠)

(٨) روضة الطالبين (٤/ ٣٨١)

(٩) التلخيص لأبي القاسم (ص ٢٨٧)

واضح بعضهم أنه لا خلاف فيه أنه يراد منه ثمانية، وهو الصواب، ومنهم من حكى  
الطويين فيه وهو ثعبان وقيل، إن أراد الحساب خمسة وخمسون وإلا ثمانية، وذلك أن  
تقول: أي يكون خمسة وخمسين إن أدخلت الطوين وأقطعت ما بين، والمقصود ما رواه  
بشرجه، فوجه إذا أراد الحساب أن يكون أربعة وأربعين.

أمر بدهم  
في عشرة

**قال: (وإن قال درهم في عشرة فإن أراد المعية لزمه أحد عشر،**

كما قاله الرازي<sup>(١)</sup> في الشرحين والبحر<sup>(٢)</sup>، واستدركه على عط النجاشي وشهد  
له قولهم لم قل له عليّ درهم في دينار، وأراد يعني<sup>(٣)</sup> مع<sup>(٤)</sup>، لزمه درهم ودينار،  
وليس لم في المائتين ما إن قال أردت مع عشرة له ومع دينار له، ولا شك في  
لأنه لو قال له عليّ درهم مع درهم لا<sup>(٥)</sup> لزمه إلا درهم واحد على المذهب  
الصحيح، فالوجه أن يفتح بين الكلامين ما ذكرناه، وقد ذكر السادة من معاني في  
انصاحه وهي المعية ومثوبها بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَقَّ قَوْلُ يَوْمٍ أَن يَبْعَثَ﴾<sup>(٦)</sup>، وأيضاً من  
هذا المثال<sup>(٧)</sup> عدي قوله ﷺ فيها يحكي عن ربه وإن ذكر في ملا ذكرته في ملا خير

(١) فتح البحر شرح التوحيد (معجم مع المجموع) (١٣٥/١١)

(٢) بحر في فقه الإمام الشافعي (ص ٢٠٤)

(٣) في (ت) في، والثابت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٤) لأن حروف الجر تقوم بعضها مقام بعض.

ينظر الحاشية الكبرى ج ١ ص ٣٤١، حاشية التفرج ج ٤ ص ٢٨

(٥) في (م) م، والثابت من (م)، والمعنى واحد

(٦) سورة القصص: آية ٢٩

(٧) في (ت) تال، والثابت من (م)، وهو لازم لأنهم لم يسمي

منهم<sup>(١)</sup>، فيها خبر في أنه بمعنى مع، وعارة الراءعي في الشرح أنه يلزمه أحد عشر درهماً<sup>(٢)</sup>، وهو محمول على ما إذا كان في نسخة ما بين أن العشرة درهم، وإذا فقيس ما سبق أنه يلزمه درهم، ويخرج في تفسير العشرة إليه، اللهم إلا أن يذهب عن حرف ما سبق في قوله درهم ونصف.

**قال:** (أو الحساب فعشرة)<sup>(٣)</sup>

لأنه المنلول في الحساب.

**قال:** (وإلا درهم).

يعني إذا لم يرد النية ولا حساب سواء أراد الظرفية أم أطلق لا يلزمه إلا واحداً، لأنه اليقين، وقيل: يلزمه من إذا أطلق عشرة، لأنه طهر الاستعانة

## فصل

**قال:**

له عندي سيفٌ في جُمُور أو ثوبٌ في صنوقٍ لا يلزمه الظرف.

فصل: هل

الإقترار

لأن الإقترار يعتمد اليقين، وأظروف غير الظرف، ولا فرق بين أن يكون جامداً

بالقرب

بالظرف

(١) صحيح البخاري (٦/ ٢٦٩٣)، كتاب النكاح، باب قول الله تعالى ﴿وَيُخَيِّرُ بَيْنَ الْكَسْبِ﴾

وقوله جل ذكره ﴿تَتَخَيَّرُونَ مَا فِي بَيْتِي وَلَا أَتَاكُمْ مَا فِي قَبِيلِكُمْ﴾، حديث رقم (٦٩٧٠)، ورواه مسلم

في صحيحه (٤/ ٦١)، كتاب النكاح، والنساء والزينة والاستعانة، باب البحث على ذكر الله تعالى،

حديث رقم (٢٦٧٥)

(٢) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبع مع المطبع) (١١/ ١٣٥)

(٣) في (متن عشر، وثيب بن أم)، وهو موافق لما في منهاج الطالبين (١/ ٦٧)

كي ذكره أو نائب كريت في حزمه، وعن فقهاء اللسنة<sup>(١)</sup> أنه إن كان المظروف دائماً لا يستمعي عن مظرف دخل الطرف في الإقرار<sup>(٢)</sup>، ولا لرق من أن تكون صيغة الإقرار له عدي أو غصب منه، وعن أبي حنيفة فيما إذا قال عصمت منه ثوباً في مدبيل أنه يكون إقراراً بها<sup>(٣)</sup>، لا القياس على ما لو قال عصمت منه ذائبة في إسطين، وإنه لا يكون إقراراً بالإسطين، وعن هذه القياس لو قل عصمت<sup>(٤)</sup> في م/٦ ٢٢ / حاتم، أو سيف في حكمة وسجود، أو حائلة في سيج، أو حن في طس حارية، أو نعل في حمار دية<sup>(٥)</sup> أو عروضة على<sup>(٦)</sup> فمقمة<sup>(٧)</sup>، وعائنه لا تخصي

(١) قيل فقهاء المدينة سبعة وهم سعيد بن السيب وعروة بن الراس والشافع بن محمد وعبد الله بن عبد الله بن عيسى بن مسعود وعمر بن زيد وسليمان بن يسار، وفي السبع ثلاثة أقوال فليس منهم من عبد الله بن عمرو، ومن أبو محمد بن عبد الرحمن، وقيل أبو بكر بن عبد الرحمن بن حنبل بن علي بن حاتم وعن حنبل بن علي بن حاتم في بيت قال شعر

ألا كل من لا يقتدي بلأمة ظلمته ضيزى عن الحق خارجة

فلعلهم عبيد الله عرونة فاسم سعيداً أبو بكر مديان خارجة

ينظر جميع الأسماء (١/ ١١١)، طبقت الفقهاء (١/ ٢٨)

(٢) الخولي الكبير (٧/ ٢٥)

(٣) تبين الحقائق (٥/ ١٠)

(٤) حص الحاتم م/٦ ٢٢ فيه من غيره، و محمد بن عمرو بن مثل حص و خولس

ينظر. تصحيح لمير (٢/ ٤٧٤).

(٥) النعل الحية، والنحل ثعلب حديد، بنفوس يوفى به حاتم الدابة، أو جلد يوفى به لحب

ينظر المعجم الوسيط (٣/ ٩٣٥)

(٦) في (م) في، و مثبت من (س)، وهو من غير ما في أنسى مختلف في شرح روض العلاف (٢/ ٣٠٥)

(٧) المقمق كلمة رومية شمرية، وقد يؤخذ بأنها موقال مقمقة، والمقمة أو المقمق ومع من =

**قال:** (أو غمد فيه سيف أو صندوق فيه ثوب لرمه الطرف وحده)  
 لما سبق، وكذا جرة فيها زيت، أما لو قال: حاتم فيه عص فوجهن  
 أظهرهما عند القاضي حسين<sup>(١)</sup> أو الإمام<sup>(٢)</sup> أنه مقرر بهما معاً، لأن اسم الحاتم  
 يشملها، ولأنه يدخل في البيع

والثاني: وهو الأصح عند المعوي أنه لا يلزمه الفص<sup>(٣)</sup>، وهذا الذي يقتضيه نص  
 الشافعي في الأم<sup>(٤)</sup> فإنه سوى بين حاتم فيه فص وحص في حاتم، أن تطرف لا يلزمه،  
 وقوله حاتم في حصي معناه حاتم فيه فص، والامتناع بأن الاسم يشملها على تقدير  
 تسليعه ويندفع بأن قرية وصف الحاتم به يشي عظم إرادته.

ولو قال: هذه الحاتم لعلان ومعه لي أو لعلان، [أو قال: هذه الحاتم ولا معه لي  
 أو لعلان]<sup>(٥)</sup> فالحاتم لعلان والنص له أو لعلان، نص فيه في الأم<sup>(٦)</sup>  
 ولو قال: له حصي حاتم، أطلق واحد، نحاتم فيه حص مركب عليه وقال<sup>(٧)</sup>

١٠. صخر به عم وقال يستصحه لسافر طراد وجمع فباقم

ينظر لسان العرب ج ١٢ ص ٤٩٥، ناه العراء ص ٣٣ ص ٣٠٢، نصاح النير (٢) ٥٠٧

(١) روضة الطالبين ج ٤ ص ٣٨١، المراج الزهاج ج ١ ص ٢٥٨

(٢) حاشية غليون ج ٢ ص ١١

(٣) التمهيد في فقه الإمام الشافعي (٤) ٢٥٤

(٤) الأم (٣) ٢٤٠

(٥) حاشية من رسل، واقتت من (م)، هو مؤلف لما في الأم ٦١ / ٦٢ ١٢٠

(٦) الأم (٦) ٢٧

(٧) في (ت) رم، ولقيت من (م)، وهو مناسب لسباق الكلام

أردت لفصّ مزجهان في الوسيط<sup>(١)</sup> أظهرهما عند، وهو الأصح عند الرافعي، وقال في شرح الكبير: «إنه يعني أن يُنقطع به أنه لا يقبل، لأن النص متداول باسم الحاتم فهو رجوع عن بعض المقرّنه<sup>(٢)</sup>، وهذا الذي قاله صحيح، وقد قال الثعالبي<sup>(٣)</sup> لا قبل حاتم إلا إذا كان فيه نص، وإلا فهو فحّة<sup>(٤)</sup>، ولا يعني أن يفهم من كلام الثعالبي أن النص حرء من مسمى حاتم، بل هو عدول بذلك، لأن يكون شرطاً في إطلاق اسم الحاتم عليه حتى يصح معه قوب حاتم فيه نص، والمطروق لا يكون حرءاً من الطرف، عى أنه قد يتوسّع ويجعل الكل طرفاً للجزء لا لشماله عليه، وأمّا ٢٠/٢، فحول النص في بيع الحاتم يوماً بالاسم عند الإطلاق وإما لتعيق، واستردت بقولي مُركَّبٌ عليه من النص الذي من نص الحاتم بحيث لا يمكن فصله ويرون بعضه اسم الحاتم وهذا لا شك في دعونه في اسم الحاتم.

ولو قال جدره أو سيمه في مظهر خنث، أو دانه في حارها بغل أو قفصه عيه

(١) الوسيط (٣/٣٣٨)

(٢) فتح العري شرح الوجيز (مطروح مع المجموع) (١١/١٣٩)

(٣) أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق البغدادي، المعروف بالثعالبي صاحب النسخ، أخذ عنه أبو الحسن الرازي، قال الثعالبي: «وكان حافظاً، رأيت في التفسير والعريضة من النسخة، توفي في المحرم سنة ٤٦٦ هـ، قال ابن السعدي: ويقال به الثعني، والثعالبي لقب عليه

ينظر طبقات الشافعية الكبرى (٤/٥٨)، طبقات الشافعية (١١/٢٠٣)، طبقات الحنابلة

(١/٢٨)

(٤) كُتِبَ على ورد نصيب، حاتم يلس في لأبدي، ورد وصح في أصابع الأرج

ينظر لسان العرب (٣/٤٠)، المصباح الكبير (١/١٦٣)



عروة فهو كحاشم فيه نفس.

ولو قال هذه الأخيرة له، وكانت حاملاً لم يدخل الحمل في الإقرار في الأصح  
ولو قال هذه الأخيرة له إلا حملها لم يدخل الحمل، وفي النهاية وجه أن هذا لا يستلزم  
لا يصح.

ولو قال له عدي حارية ثم جاء محاربه حاملاً وقال إن الحبيب له،  
فوجهان مرتبان على ما لو أقر بحمل، وأولى بالقبول.  
ولو قال ثمرة على شجرة لم يكن مقراً بالشجرة.

ولو قال شجرة عليها ثمرة سي على أن الثمرة هل تدخل في مطلق الإقرار  
بالشجرة؟ وهي لا تدخل بعد التأخير عن الصحيح، ولا قبله عن الأصح، وبه قطع  
البخوي<sup>(١)</sup>، ودخول القفال<sup>(٢)</sup> وغيره مضطرب، لأن ما يدخل تحت المبيع المطلق يدخل  
تحت الإقرار<sup>(٣)</sup> وما لا فلا، قال القفال إلا الثمار المزروعة<sup>(٤)</sup>، كذا في الرافعي، وحرف  
عليه النووي في الروضة<sup>(٥)</sup> وهو معدوم، لأن المزروعة لا تدخل في المبيع ولا في الإقرار،  
ولكن الرافعي نقل [عن] فتاوى القفال أنه تدخل في الإقرار واستعملها<sup>(٦)</sup>، وعنه

(١) الكتيب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٢٥٤)

(٢) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١/ ١٣٧)

(٣) في فتح العزيز مطبوع لأفندي، وثبت من المخطوطات (م)، (ب)، (د)، (هـ) الفاضل السامق.

(٤) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١/ ١٣٧)

(٥) روضة الطالبين (٤/ ٣٨٢)

(٦) مسند من (م)، وثبت من (د)، وبه يستقيم المعنى

(٧) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١/ ١٣٧)

صحيح مستثناة، وأما عن إسهاب مصونه إلا الشير غير المؤثرة عن ما صححه وقطع به العموي فإن يدخل في البيع ولا يدخل في الإقرار<sup>(١)</sup>، ويسمي أن يُعثر العبد فيقبل ما لا يدخل في البيع لا يدخل في الإقرار، وما يدخل في البيع يدخل في الإقرار لا الشير غير المؤثرة، قال الرافعي: «وإن ذكرناه من المسائل ينفي أن يقال في انصاف لا يتبع في البيع ولا يسهوله الاسم»<sup>(٢)</sup> فهو غير داخل، وأما يتبع به<sup>(٣)</sup> فيقول الاسم فهو داخل، (وإن يتبع)<sup>(٤)</sup> ولا يتأوله الاسم هو جهل، وانصاف الرافعي بهذا فنفسم الأخير أشهر غير المؤثرة، ولكن يرد عليه شأب العيد فيها<sup>(٥)</sup> [لا] يتأوله الاسم وفي دحوه في البيع خلاف، ولا يُعرف أحد قبل دحوه في الإقرار من جهة التعيين، وإن كان مسدداً خلافاً في دحوه في الإقرار من جهة اليد، ولا حرم أن الإمام قيد الانصاف المذكور بأن يكون العين التي لا يتأولها الاسم مضمومة<sup>(٦)</sup> لا يسووه الاسم، وتثبت التعيين مضمومة

وأورد ابن الرزمة على لصاحبه أن يحكي عن أبي شريح أنه إذا أقر لم يحل سحرية

(١) التعليل في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٢٥٤)

(٢) فتح العزيز شرح أبو حنيفة (مطوع مع المطبوع) (١١/ ١٣٨)

(٣) في (ن) (وإن لا يدخل)، وقلت من (م)، وانه يستقيم المعنى

(٤) في (أ) (لا لا يتبع)، وكتب من (م)، وهو موافق لما في روضة العالين (٤/ ٢٨٣)

(٥) في (ن) بأنه، وكتبت من (م)، وهو الصواب لغة

(٦) مخالفة من (م)، وكتب من (أ)، ويؤيده ما في معني يحتاج (٢/ ٨٥)

(٧) مخالفة من (م)، وكتبت من (أ)، به يستقيم المعنى

وكيف ولد أنه يُحكّم [أنه] <sup>١</sup> بخارية <sup>(١)</sup>، وهل يحكم له بولده؟ أوجهاه، وقد نحّاه عن هذا، لأنه ليس لأجل التبعية في الإقرار، بل لأن منك، لأن مقتضى بئسك الولد حتى يست خلافة

**قال:** (أو عبد على راسه عمامة، ثم تلزمه العمامة على الصحيح). من الإقرار بالكنى (أو بالكنى) <sup>٢</sup>، لأن هو قول الأكثرين، لأن الإقرار لا يسميها، وقال ابن القاص: هو وقرائنها <sup>(٣)</sup>، لأن العبد له يد على موصيه، وب في يد العبد في بد ميمه، ووافقه أبو ريد <sup>(٤)</sup> وصاحب التبيين <sup>(٥)</sup> وابن الصباغ <sup>(٦)</sup> وغيره من الثوريين، قال ابن القاص: قول ابن القاص ومن تبعه غير خارج عما <sup>(٧)</sup> ذكره من القاعدة فيما يتبع وما لا يتبع، فإنه إن جاء من اعتقاد أن للعبد يد على موصيه لا من جهة نص من الإقرار بذلك، ولهذا قال ابن الصباغ: إن لزوم العمامة لم يكن من جهة دخول في الإقرار وإنما جاء من جهة يد العبد <sup>(٨)</sup> / م ٢ / ٢٤، وهذا الذي قاله صحيح، ولهذا اتفقوا على أنه لو قال له عدي دابة عليها سرخ لم يدخل السرخ، لأن النعمة لانه، ولو كان السرور لأجل

(١) ساقطة من (م)، وثبتت من (ش)، وبه يستقيم للنس

(٢) فلهذا ج ٢ / ص ٣٣٤

(٣) التلخيص لابن القاص (ص ٣٨٦)

(٤) روضة الطالبين ج ١ / ص ٢٨٩

(٥) التبيين (١، ٢٧٧)

(٦) الشامل في فروع الشريعة (مخطوط) ج ٢ / ل ٧٣.

(٧) في (م) عن ما، وثبتت من (ش)، والمص واحد

(٨) الشامل في فروع الشريعة (مخطوط) ج ٢ / ن ٢٣

الصبيحة م يشرق الخال.

ولو قال. عبدٌ عليه ثيابٌ وفي وسطه وتُلقَى<sup>١</sup> وفي رجليه خُمٌ، فهو كقوسه

عبيده صامدة

ولو قال: عبدٌ معه مالٌ، لم يدخل المال.

**قال:** (وإنما يسنّجها أو ثوب مطرّز لزمه الجميع).

أما في دية بسرّجها بلا خلاف، لأن الساء بمعنى مع، وهذا خلاف قوله دابةٌ  
مسنّروحة، أو دابةٌ عليها سرّج لا يلزمه السرّج، وأما في ثوب مطرّز فهو المدقّت،  
وقيل إن كان المطرّز مسنّوجاً لزمه، وإن كان مُركباً فوجهان، وكان المرقّ على الخدود  
أن المطرّز إن كان مُركباً يقدّم جزءاً من الثوب بخلاف السرح وفرض الدار.

**شرح:**

قال عتادي رأس عبيد، كان إفراداً بجمعه، ولو قال عصبتُ عبداً إلا مدته أو  
رأسه، فوجهان:

أصحها: يكون خاصياً بجمعه.

والثاني، أنه مُقترَّبٌ بسجھولي يرجع في يده إليه.

**شرح:**

قال. له عيّ ألف درهم في هذا الكيس، لم يكن يُقرأ بالكيس، ثم إن لم يكن في

(١) البطاني وأبو طاهر كلٌّ ما يُشدُّ به وسطُ «السياب» والبطنة اسمٌ حمض، وسها حديث حمير عبي

الله في أهل الذمة ويشمو متاعهم وزيادتهم

ينظر العرب في ترتيب العرب (٢/ ٣١٠)، تاج العروس (٢٦ - ٢٢٥)

الكيس شيء لرمه الألف، لأنه أقر مألوف، [ثم] <sup>(١)</sup> وضعه يصفه مستحبة فيلعبو المستحبين، ولا يجري فيه اختلاف في تعقيب الإقرار بما يرمه لأن ذلك عند انتظام الكلام، وإن كان فيه أقر، قال أبو زيد لا يرمه ولا ما في الكيس <sup>(٢)</sup> وقال القفال يرمه الإثم <sup>(٣)</sup>، وهو الأصح

ولو قال علي الألف الذي في هذا الكيس، فكان فيه ثبوت الألف لم يرمه الإثم على الصحيح، والفرق بين الكبير والتعريف أن الإخبار عن السكر الموصوف في قوة حزين <sup>(٤)</sup>، فأمكن قبول أحدهما ولقاء الآخر، والإخبار عن المعرفة الموصوفة يعتمد المصفة <sup>(٥)</sup>، وإذا كانت مستحبة غفل الخبر كلف، وإن لم يكن فيه شيء، هو جهل أو قولان مأخذهما تعارض الإثارة والمباراة، وأن من خلف ليشترز مئة هذه الإثارة <sup>(٦)</sup> ولا ماء فيها من بحث؟ قال النووي: يسمى أن يكون المراجع لا يرمه <sup>(٧)</sup>، لأنه لم يعترف بشيء في دمه، قلب: امر حرج أنه لا يرمه لما قبله <sup>(٨)</sup> في أنه لا يرمه الإثم، وقول

(١) ساقطة من (ش)، والمثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٢) روضة الطالبين (٤، ٣٨٣)، الوسيط (٣/ ٢٣٩)

(٣) المرجع السابق

(٤) قاض بنظر معني، محتج (٢/ ٢٥٦)، بهجه محتج (٥/ ٩٦)، أمسي شطاب في شرح روض الطالب (٢/ ٣٠٦)

(٥) قاض بنظر حاشية الرملي (٢/ ٣٠٦)

(٦) في (ب) الألف، والمثبت من (م)، وهو ما قبل لما في روضة الطالبين (١/ ٣٤)، الوسيط (٧/ ٢٣٦)

(٧) روضة الطالبين ج ٤/ ص ٢٨٤

(٨) في (ش) قلبه، ومثبت من (م)، والمعنى واحد

القوي، لأنه لم يعترف بشيء في دمنه، يمكن حمله على ذلك، والطاهر أنه لا فرق في حالتي التكبير<sup>(١)</sup> والتعريف بين أن تكون الصيغة على كبره<sup>(٢)</sup> الإمام<sup>(٣)</sup> والرابعي<sup>(٤)</sup> أو عدي كما مر منه الغزالي<sup>(٥)</sup>، لأن عدي وإن جوب على الودعة لكن لا بد من تحققها حين الإقرار، نعم يفرق في أحد (أن في)<sup>(٦)</sup> عني<sup>(٧)</sup> إن الرملة الإمام أو الجميع كان بإمام صيغته، وفي عدي يكون أمناً، ويظهر أثر ذلك فيما لو بكت الموحود مع تعريضه، عن كلاً التقديرين يتعلق حق التقدير به بعينه حتى لو شجر على التقدير مراحه العزماء فيه، ولا فرق إذا كانت الصيغة له عني<sup>(٨)</sup> أو له عدي بين أن يقصد الطريقة الحقيقية أو المجازية<sup>(٩)</sup> فلم يقل له عني<sup>(١٠)</sup> في هذا الكيس ألف درهم ولم يقل (عدي ولا عني)<sup>(١١)</sup>، وإن كان فيه ألف [درهم]<sup>(١٢)</sup> أو دونه أخيه، وإلا فلا فرق بين عن الشرعية المصنوعة من كلام المعمر، وبين جيل عن الطريقة المجازية كما في قوله له في هذا العبد

(١) في (ت) الكيس والكتب من (م) وهو موافق لما في شرح للشيخ (٣٦٣/٤)، فتح الوصف (١٤١/٧)

(٢) روضة الطالبين ج ١، ص ٣٨٣، أمسى للكتاب في شرح روضة الطالبين ج ٢، ص ٣٠٦

(٣) فتح العزيز شرح الوجيز (معمود مع المجموع) (١٣٩/١١)

(٤) التوسيط (٣/٣٢٨)

(٥) في (م) (في أحد) واشتد من (م) وهو موافق لما في أسرار الطالب في شرح روضة الطالبين (٣٠٦/٢)

(٦) في (ت) (أفرق بينهما) وثلث من (م) ويقيد به في حاشية الشرع (١/١٠٥٠)

(٧) في (ت) (عني) والكتب من (م) وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/٣٨٣)

(٨) في (م) (عني ولا عني) وثلث من (ت) وتمام واحد

(٩) ساقطه من (م) والكتب من (ت) وهو مناسب لسياق الكلام

ألف درهم صيالي حكمه، وانظروا في الكيس أنه إن يحمل على الظرفية الحقيقية، لأنه الجاهل إلى النقص فيه، ولأن الكيس لا يتخذ عاكاً وإنما يقصد ما فيه.

### فهرس

الجزء

الحق

قال له في هذا العهد ألف درهم وانصبر على ذلك فهم محسوس، ويسأل فإن قال: أردت أنه جنى عليه لو عو بدله جانيه ألف قبل وتعتق برفيته، وإن قال: أردت أنه زين عنه بألف علي فالأصح القول.

والثاني لا، لأن قيل اللين اللعة، فعل هذا إذا ما رعه المقر له أحدناه / ٢٠٧ / دالاً، وطالبه بمسبر لإقرار، وإن قال: إنه زعن مأتب ولم يمل: عني، وإطلاق الغرالي<sup>(١)</sup> أنه كذلك، والتصو ما<sup>(٢)</sup> قاله من الرفع إن الألف لا تلزمه لاحتمال أن يكون ما هو ما سمين هو ما، لكن تتعلق الألف بالعد وإن قال: أردت أنه وزني في ثمة ألف استمر المقر عن كيفية<sup>(٣)</sup> بشره، وإن حال انفرد بشره كان العد للمقرر له.

وإن قال: اشتريه في عقد واحد، مثل عي بدله هو في ثمة، فإن كان ألفاً كان العد بهي بصعين، وإن كان ألفين كان أثلاثاً، وعن هذه السية ولا فرق بين أن يكون ما ذكره<sup>(٤)</sup> قيمة العهد أو أقل أو أكثر.

ولو قال: اشترى كل ما بعقده وبشره ما اشتراه واحد قبل وإن تفاوتت المصعق

(١) في (م) (يتقضي العربي)، والثبت من (د)، وهو يستقيم المعنى

(٢) في (ت) فيه، والثبت من (م)، ويعني واحد

(٣) في (ت) كيه، والثبت من (م)، ويؤيده ما في روضة الطالبين (٤ ٣٨٤)

(٤) في (ت) ذكرته، والثبت من (م)، وهو المصواب بعد

واستوى الثمنان أو انعكس حال فلم يفر له عند تكميه تحليفه. وإن فر أردت أنه أوصى له من ثمة باللف قبل وبيع وبيع إليه من ثمة اللف، وليس له دفع اللف من ماله، كذا أطلق جماعة، وقال ابن الصباغ إن رضي المقر له حاراً، والذي قاله متأخرون وإن لم يحز بعير الرض مائة وحار في العبد أحادي مع اشتراكهم في انعلق بالعين، لأن حق الموصى به ثبت مع حق المورث، وحق النجس عليه ماحز من حق السيد، فكان أصح، والماصل من الألف من ثمن العبد للمقر، ولو لم يقص من ثمة شيء فالألف كله للمقر له، وإن قال أردت أنه دفع إلى الألف لأشترى له العبد جعلت، فإن صدقة والعبد له، وإن كلفه فقد زدا إقراره بالعبد وعليه رد الألف / م ٢٥٠، وإن قال أردت أنه أقر صبي المأصر فله في ثمة قبل ورمه الألف، وقال الرافعي: وتوجيه الخلاف المذكور فيها إذا أقر بالمر من يقتضي عوده مائة<sup>(١)</sup>، قال ابن الرقعة بل أولى لأن المدين تعلق بالعبد بخلافه ما

ثبت فيه نظر لأن التوجيه المذكور أن محل الألف المدة، ولا يمارس بها في العبد، وإن كانت متعلقة به، والألف المقرضة إذا صر فيها في ثمن العبد يصح أن يقال: إياه في العبد، وحق في الأقاير تعتمد<sup>(٢)</sup> معنى الألفاظ لغة وعرفاً، وإن امتنع عن التفسير قال الإمام كان مسعاً يشبه كل مقر منسج عن تفسير لفظ يحمل مذكور في صورة

(١) أسى بطلب في شرح روض الطالب ج ٢ ص ٣٠٦، حاشية الرمل ج ٢ ص ٣٠٦

(٢) فتح العزيز شرح الوحي لمصروع مع المجموع (١٤٣/١١)

(٣) في (ث) عبد، وثبتت من (م)، و به يستقيم معنى



الإقرار، وهذا دعاء أن مجرد انتطالبة بالتفسير لا معنى له، فبدع "انظر له وجهاً وتنبه عليه مطالنته، وهذا الذي ذكره الإمام فيه خلاف في أن مجرد انتطالبة بالتفسير هل يوجه ؟ مهده حجة الأحوال التي ذكرها الأصحاب في هذا الموضع وهي "ثبوت، ولأن الرخصة في الكتابة سواءً طویل وأحال عليه في المطلب وحل منه في إذا قال إنه زفر نالغ، ولم يُقبل على أحد الوجهين، وأكرمه بالتفسير بقرص، فبأن أمناه ألفين حالف قورهم إنه لو قر نالغ ثم نالغ من قرص، كانت واحدة حملاً للمطلق على التقييد<sup>(١)</sup>، وإن لم يلزمه إلا ألفاً واحدة فلا فائدة، ويجواب عن هذا أننا بلزومه ألفين، ولا يخالف حمى المطلق على التقييد<sup>(٢)</sup>، لأن قوله ألف في هذا العهد ليس مطلقاً، فبأن عن هذا الوجه لا يحتتم المرص، بل إنه إذا صح قول<sup>(٣)</sup> الرافعي وجريان اختلاف في المقرص كالمرص وفسر بالمرص فلم يقبل، ثم سألقرص فلم يقبل، لا ثم<sup>(٤)</sup> بأصاية المرصه ثلاثة آلاف، ألفين في قيمته إذا قال إن المقرص غير المرصود به والألف في رقبة العبد.

(١) في (م) فبدع، وثبتت من (ت)، والمعنى واحد.

(٢) في (ت) هو، وثبتت من (م)، وهو التصواب لغة.

(٣) في (ت) المطلق، وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى.

(٤) فائدة، ينظر الإجماع ج ٢ ص ٢٠٠، التمهيد للأصوي ج ١ ص ١٩، للحصول ليس العربي.

ج ١ ص ١٠٩.

(٥) في (ت) يثبت، وثبتت من (م)، والمعنى واحد.

(٦) في (م) لم، وثبتت من (ت)، وهو التصواب لغة.

(٧) سابقة من (ت)، والفتيت من (م)، وهو لازم للإمام للمعنى.

فروع:

هذا كله إذا اقتصر على قوله في هذا العبد، فلو قال: هل عليّ في هذا العبد؟ لزمه الألف سواء بلغ قيمة العبد أم لا، ولا مضرب في ذلك أن يُفسّر بطرقي أو رهن وأب للتفسير بالحاجة أو الوصية أو الشراء فلا يجيء هنا.

فروع:

لو قال: نه عليّ ألف في عدي هذا ألف درهم، فهو كما لو قال: في هذا العبد، فإنه الشيخ أبو حامد لكن لا يتصور معه التفسير بثلث ألف أو بالشراء للمعقر له<sup>(١)</sup>.

فروع: لو قال: من هذا العبد أو من عدي فهو كقوله: في، لكن هـ إذا لم يردئس العبد على ألف وجهان في أنه يُعطى المقرّ نه جميع الألف.

فروع:

لا فرق في هذه بين العبد والبدن وذلك إذا لم يكن فيه جسد، لألف المقر بها، فإن كان كذا لو قال: نه في هذا المال ألف درهم وهو مشتمل على ألف درهم فيحمل أن يُقال: هو كما لو لم يشتمل عليها، ويحتمل أن يقال: إنه (إقرار بالألف)<sup>(٢)</sup> من عينها والاحتمال الأول أولى لأمرين:

أحدهما أن اللفظ محتمل والإقرار يعتمد اليقين والأول يقين والثاني مشكوك فيه. والثاني: أنه يتعلق الحق بجميع المال وهو أقرب إلى حقيقة اللفظ.

فروع:

هذا كله إذا كان المقرّ نه ألف درهم وبحره عما لا يكون جزءاً من محله، فلو كان

(١) أمسى للعالم في شرح روض الطالب (٣/ ٣٠٧)

(٢) في (هـ) (مقرّ له بألف)، ونثبت من (نه)، ونصى وبعد.

حرراً أكتفوله له في هذا العبد نصفه، وفي هذه المصار نصفها فإن قاله هكذا من غير  
تصانيف فهو إقرار صحيح<sup>(١)</sup> بذلك الحر، وإن أضافه إلى نفسه كما لو قال: (له في)<sup>(٢)</sup>  
داري نصفها لم يكن إقراراً صحيحاً، بل هو محمول على ائبة، كما لو قال: نوري لزيد،  
وقد وقع في بعض تصانيف الأصحاب وجه صحة هذا الإقرار في النصف، وهذا  
الوجه عبط جمع، وبعده من باسح أو طعنات قلم أو علقه ومثله لا يجوز أن يُنفذ وجهاً،  
وإنما ذكرناه للنسب عليه ثلاثاً يعتر به من يقف عليه ويفقه وجهاً، فإن الأصحاب اتفقوا  
على أنه لو قال: داري بريده كذا، إقراراً باطلاً لا يحمل له إلا نصفه، وحلى هذا الحكم هو  
قال: له في هذا المال نصفه، كان إقراراً بنصفه

ولو قال: له في مني نصفه، كان هذا، وقد وقع فيصوص الشافعي أنه لو قال في  
مالي ألف درهم بوجه، ولو قال له من مني ألف درهم، فهو هبة<sup>(٣)</sup>، وتصحيح له هبة  
في الصورتين، والصرفين: إنه علق في النفس من الساخ ولا فرق بين<sup>(٤)</sup> من وفي

نبيه هذه المروء كلها قدمت عليها المسألة الإقرار صحيح من باب متعلقة بـ

**قال:** (ولو قال يـ ميراث أبي الله فهو إقرار على أبيه بميراث).

نص عليه ورواه الجمهور<sup>(٥)</sup>، ومنهم من خرج فيه قولاً أنه هبة ووجه أن ميراث

(١) صحته من (ت)، وثبت من (م)، وهو لأصوب تأكيداً بالصحة

(٢) في (ت) إنه وثبت من (م)، ويؤيده ما في الأم (١/ ٢٢٢)

(٣) الأم (١/ ٢٢٢)

(٤) في (ت) (في يـ)، وثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٥) المقصود بهم جمهور الشافعية

الأب [قد] انتقل عنه إلى مصر عن الصحيح في أن التركة تنتقل بالموت، فكأنه قال: ميراثي. وبعد خلاف ما ساق. في ترك أبي، منه إقراراً قطعاً، لأن الموقوف "قد يكون نوراً وقد لا يكون، ووجه نصي وهو الذهاب عن القور الضعيف الذي يقول: لا تنتقل التركة [لا بعد قضاء الدين ظاهراً، ويكون الميراث هو الهبة لأن يورث بعد قضاء الدين والموصية، وأب على انصراف الانتقال فهو أن الانتقال حكم شرعي والظاهر أن الميراث إنما يعمل على ما يفهم من كلامهم أنه قصد، وهو لما قطع الميراث عن إصحات إليه دل على أنه قصد المال الذي حلقه فورثة ولم يتمكن منه بتدبيره لتعلقه به، ولو لا أنه قصد ذلك لأصابه إني، وأيضاً قوله له فيه الف، إما أن يريد به الهبة من الأب وإما الإقرار عنه، والأول لا يمكن لأن الهبة غير فلاسمة تنقطع بالموت فعين الثاني، وأنه حق واجب لأم / م ٢٦٦ في ر ٢٠٨ / حال الأب، فإن قيل: فلم كان ذنباً، واللام قد يكون ذنباً وقد يكون وصية؟

قلت: قد نص الشافعي على أنه ذنب<sup>(١)</sup> كما قال المصنف<sup>(٢)</sup>، ومن وجهه أن الوصية تختص بالثلث، وقوله في ميراث أبي، يتم جميع المال

وإن قلت: هل يختلف الحال بين أن يكون لقرنه الف مثلاً أو حرماً شافعاً؟

قلت: نعم، وإن صورة المسألة في الأب ومحمود، أما ما ساق قال له في ميراث

(١) ساقطة من (م)، ونكت من (ن)، ولعمري واحد

(٢) في (م) ليراث، والثلث من (ن)، وبه يستقيم المعنى

(٣) لأم (٧/٥٠)

(٤) روضة الطالبين (١/٣٨٦)

أب حصة، فسمي أن يكون بخوله في ميراثي من أبي، وسندك.  
 وإن قدر له في ميراث أبي ثلثه، فسمي أن يكون إقراراً بالوصية له بالثلث،  
 ويكون أراد بطرائف ما هو مهت لآزوت مولا الدين والوصية، وبما ذكره من  
 تفسير الميراث طهر وجه الخلاف فيه، بخلاف المال والدين والركه وبحو هذا، وهذا  
 نص الشافعي على أنه لو قال إن اتعبه الذي تركه أسوة لصلح صحابي، ولم يذكر  
 الأصحاب في ذلك خلافاً

فإن قلت: هل يبرى حال بين أن يكون في التركة من جنس ألف أو ٩٦ هل  
 لا، لأننا لو قلنا بأنه إذا كان فيها ألف يكون له، لم يكن شيئاً عن الأب، بل كانت  
 مشتركة غير متعقبة بجمع المال، ولعلنا للمير وحكم الشافعي بحال  
 فإن قلت: إذا اقتصر المير على قوله له في ميراث أبي ألف وجعلناه إقراراً، فمن  
 الخاف أن يكون ذهب من أبيه بل عن غيره، فعم قلتم به إقراراً بغيري على أبيه في دمه؟  
 وهو لو قال في هذا الميراث ثم سره سره مني، قل في الأصح، قلت قد أزره أسن  
 الرفعة هذا السؤال، وأجب عنه به ليس فيه مفع، ولعل الشافعي إذا قال ذلك لأن  
 لعل المقر يقتضي كل الميراث وكل ميراث يشتمل على ما يمكن أن يدخل في ملك الميت  
 وذلك لا يمكن أن يكون ذهباً بدين العم، وأصله فليس في كلام الشافعي والأصحاب  
 نصريح بأنه في ذمة الأب، وقد يكون النقض أنه متعلق بالمال من غير نظير إلى من هو  
 في دمه إذ لا أثر لملكه.

بالسر  
وعنه

قال: (ولو قال، في ميراثي من أبي فهو عهد هبة).

نص<sup>(١)</sup> الشافعي أنه هبة<sup>(٢)</sup>، ونكس الأصحاب قد لو عهد هبة شيع وإين<sup>(٣)</sup> المقصود، وهو أنه إنشاء هبة غير لازمة فيحتاج بعد ذلك إلى الإباحة وهو إلى حيزه<sup>(٤)</sup> ذلك وكانت [الهبة]<sup>(٥)</sup> في معنى الوعد، والمقصود أنه ليس بإقرار وخبر محض للأصحاب قولاً من المسألة الأولى، أنه يقرر، وله وجه، وإن قلنا التركة انتقلت مأموت، وهو أن هذا الإقرار لا يباحض الملك كـ يباحض قوله داري لزيد أو نصف داري مريد، لأن المقصود بهذا الإقرار تعلق<sup>(٦)</sup> التمس بالمال الذي انتقل عنه عهد شائع فإن قول، إن التركة<sup>(٧)</sup> مع انتقدها تعلق بها لغيره التي عن الميت، ولا فرق بين أن [يقول]<sup>(٨)</sup> في ميراثي من أبي أم في ميراث أبي، والأبعد عن هذا ما أشرب إليه من قبل، وهو أن الانتقل والتمتع تخلياً فزعي، والمفهوم من كلام الفقير حيث أضاف الميراث إلى نفسه أنه قد استقل<sup>(٩)</sup> به وصار مثل الميراث فيه لا تعلق لأحد به، مما قصه إشارات التمتع، وصورة المسألة التي يجري فيها اختلاف، إذا قال له في ميراثي من أبي ألف درهم مثلاً، فحين قال له في ميراثي من أبي نفسه والاختلاف المذكور هنا لا

(١) في (ب) (لغة)، وكتب من (م)، والمضى وحده، والثبت هو الأكثر مسمى لا

(٢) لأم (٢٢٢/٦)، مختصر الرعي (١/١٣٠)،

(٣) ساقطة من (م)، وكتب من (ت)، وهو يستقيم للمعنى

(٤) في (م) الرد، والثبت من (ب)، وهو لا ملاحم معنى ويقيد به في المساوى للقبه الكبرى

(٥/١١٤)

(٥) ساقطة من (ت)، وكتب من (م)، وهو لازم لإتمام المعنى

(٦) في (ت) التقى، والثبت من (م)، ومعه في حاشية الرعي (٢/٣٠٧)

يجري، لأنه لا يجب لتعلق المسمى في هذا الكلام، لأن مسؤولية المشاركة مصدر كقوليه. في دري نصفها، يدعو الإقرار ويُحتمل حل قصد طلبة، نعم لو قال له في ميراثي من أبي ثلث، فهل يمكن حله عن الوصية أو يدعو؟ والذي يظهر أنه [لا]، بلعو، لأنه إذا كان مؤصفاً له بالثلث، ومن قبل بملك، ولم يجمع ملكه مع الوارث، فلا يمكن أن يكون له مالكا<sup>(١)</sup> مع كونه<sup>(٢)</sup> ميراثاً للمقر بحلاف إثبات<sup>(٣)</sup> تعلقه به وهو ملك للمقر فإنه غير ممتنع.

### فروع

أما قال الشافعي في هذه المسألة إنه يكون هبة، فيدع قوله إلا أن يريد إقراراً<sup>(٤)</sup>، فأبعد أنه متى ذكر أردت الإقرار<sup>(٥)</sup> صح، وهو كما قلناه في سبق إذا قال عاري درهم وأرد الإقرار صح، ولم تحمله الإصافة على الملك، وهذا في الميراث يُحمل على الملك ولكن ليس هو الملك السالم عن التعلق.

### فروع

في تلوي صاحب التهذيب «أنه لو قال «هذا الذي ورثتها من أبي فلان لا يكون إقراراً إلا أن يريد»<sup>(٦)</sup>، كما لو قال في ميراثي من أبي، كذا لأنه أضاف إلى نفسه إصافة

(١) حافظة من (م)، والمثبت من (ن)، وبه يستقيم للمسمى.

(٢) في (م) ملكاً، وثبت من (ن)، وبه يستقيم للمسمى.

(٣) في (ن) قوله، وثبت من (م)، وهو لازم لإتمام المسمى.

(٤) في (ن) إثباته، والمثبت من (م)، وهو مناسب لسباق الكلام.

(٥) لأن (٦/ ٢٢٢)، مختصر طبري (١/ ١١٣).

(٦) في (م) إقراراً، والمثبت من (ن)، والمسمى واحد.

(٧) في (ن) يريد، والمثبت من (م)، وهو موقوف في تلوي من الصلاح (٢/ ١٠٢).

ملك، وقوله: «لعلنا، شريداً يفتعل» وعدمة فلا يزال اليقين بالشك<sup>(١)</sup>، ولك أن تقول هذا في قوله في ميراثي من أبي، صحيح، لأن معناه الحال، كقوله: «دري لريب»، أما البصيرة المذكورة فهي تدل على أنه ورثها في الماضي، وأب للمقرر له في الحال، ولا تنحصر في ذلك، نعم ينبغي أن يأتي في ذلك وجهان، لأنه لم يبين سبب انتقاله عنه كالإقرار بالصدقة وبحو من الديون التي قبل الاستئصال إذا أقر بها وأطلق، والصحيح صحة الإقرار بالإمكان فكذلك، ويكون ما قاله البهوي ممحاً على ملوحه الفائل بأنه لا يصح حتى يبين سبب النقل.

#### فهرس:

كل ما<sup>(٢)</sup> قلناه من عدم اللزوم إذا قل: في ميراثي، أو في مالي، وبحو محله إذا لم يأت بصيغة التزام، فإن ما يدل على الالتزام بأن قل: عليّ [أي<sup>(٣)</sup> ميراثي من أبي أو في داري / م ٢ / ٢٧] أو عدي وما أشبهه فهو إقرار بكل حال بلا خلاف، وكذا إن قل: عليّ في ميراثي أو في داري أو من داري حتى عرفته أو بحقي له، وما أشبه ذلك، نص عليه الشافعي<sup>(٤)</sup> ولا أصحاب<sup>(٥)</sup>.

(١) قاعدك ينظر لأشياء والنظائر (٧ / ١)، فسر عيون البصائر (٣٧ / ١)، كشف الأمر

(٢٥٦ / ١)

(٢) فتاوى ابن الصلاح (٦٠٢ / ٢)

(٣) في (ت)، كذا، والكتب من (م) وهو مناسب لسياق الكلام

(٤) حاشية من (ت)، والكاتب من (م) وهو موافق لما في حواشي الفخر والي (٣٨٨، ٥)

(٥) لام (٦ / ٢٢٢)

(٦) روضة العالين (٤ / ٣٨٦)، بهوي الكبير (٦٧ / ٦٧)



## شرح:

إذا أقرأ ماء في غوته 'عليّ في هذا مائة أو المئتين ألف درهم، فهي لازمة له وإن لم يبلغ ذلك المئتين ألفاً، بخلاف ما إذا قال 'عليّ ألف في هذا الكيس، فكان فيه دون الألف، وإن فيه خلافاً سبق، لأن طريقة العدد للبرهان ليست كطريقة الكيس، هذا لكن لو قال في هذا المئتين ألف ومائة مائة مائة ولم يقل عليّ فم يطلع ثمنه ألفاً لم يجب تميم الألف بحال فكذلك ينبغي إذا فسر بجارية

## شرح:

قال عليّ درهم في ثوب لرحمة الدرهم دون الثوب، وإن قدر درهم في ثوب (اشترته مؤجلاً)<sup>(١)</sup> فإن صدقة الإقرار باطل، لأنه سلم تفرقاً فيه قبل الفسخ، وإن كذبه فقولان من تبعيض الإقرار، وإن قال [نه] عليّ ثوب مروي<sup>(٢)</sup> في خمسة دراهم، فمعناه أعطاني خمسة سبلي في ثوب، فإن صدقة فله الثوب دون الخمسة وإلا فله الخمسة دون اثوب.

(١) في (ت) (ثوب أو في)، والكتب من (م)، وخص واحد

(٢) في (م) (مؤجلاً اشترته)، والكتب من (ت)، وهو موافق لما في الحوي الكبير (٧/ ٥٥)

(٣) صائغة من (م)، والكتب من (ب)، وهو موافق لما في الأم (٦، ٢٦٠)، الحوي الكبير (٧/ ٥٥)

(٤) ثوب مروي 'ينتح الميم وحكايا الرد وتشتيد الياء مسبوبة على عرو مطبوعة معروفة بحرف صا

وسبب إنجاء ألف مروي بريادة زائي وهو من شدة قلب

ينظر تهذيب الأسماء (٣/ ٣١٥)

شرح:

قال له في هذا بعد شريطة، رجع في شترها إلى يانه قليلاً كذا ثم كثر له وقال أبو يوسف<sup>١</sup>  
لا يقتل منه أقل من الثلث<sup>(٢)</sup>

قال: (ولو قال: له علي درهم درهم لزمت درهم)

سواء

وكسر

الدرهم عدة

مراب

لأن الثاني تأكيد، وكلما كرر لفظ الدرهم ألف مرة، بل لو كثر الإقترار بأن قال  
له علي درهم، له عي درهم، لم يلزمه إلا درهم واحد سواء كرر في مجلس واحد أو  
بمجالس لأن الإقترار حيز ولا يلزم من تعدد الخبر تعدد المخبر<sup>(٣)</sup> عنه

أو وكسر

الدرهم عدة

مرات

بمرف

اللفظ

فأبى

قال: (فإن قال و درهم لزمت درهمان)

لأن المظف يقتضي المعيرة، وكلما نو فان ثم درهم، فإن الواو وتم في ذلك سواء  
ولو قال درهم، فإن أراد المظف لزمه درهمان ولا يلزمه إلا درهم واحد على  
الذهب، ويكون التفسير الدرهم لازم في

(١) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن محسن بن سعد بن جيثق الأسدي، أبو يوسف، الصحيح،  
وحيث هي أم سعد، وهي بنت مالك بن أبي عمرو بن، أحد القضاة عن الإمام أبي حنيفة، وهو يقدم  
من أصحابه، وفي القضاة الثلاثة حلقاء الهدي ويعقوب بن الرشد، قال أحمد ومن معين وابن أبي  
ثقف، مات بعد سنة ١٨٦ هـ

ينظر طبقات نسخة (٢/ ٢٢٠)، الأساب (٤/ ٤٣٢)

(٢) مات الذي وجدته عن أبي يوسف أنه قال له المصنف

ينظر السوطي للسرخسي (٨٠)، ٦٤، السرخسي (٥/ ١٨١)، حاشية ابن عابدين (٨/ ٦٠٦)

جميع لأمر في شرح منقح الأسير (٣/ ٣٩٩)

(٣) قاعدة روضة الباعين (٤/ ٣٨٨)، معاني الصالحين (٣/ ١٩٧)

**قال:** (ولو قال: له درهمٌ ودرهمٌ ودرهمٌ لزمه / ت ٢٠٩ / بالأوليين درهمان، وأما الثالثُ فإن أراد به تأكيدُ الثاني لم يجب به شيء وإن نوى الاستئنافَ لزمه ثالثٌ، وكذا إن نوى تأكيد الأول أو اطلاق في الأصح.)

الخلاف بين إذا أطلق قولاً مذكوراً في الإطلاق حيث احتمل اللفظ التأكيد والاستئناف والراحح فيها الحمل على الاستئناف، والخلاف فيها إذا نوى تأكيد الأول وجهاد في النهاية<sup>(١)</sup>

والأصح: أنه يلزمه ثالث.

والثاني، لا يخاف له إلا على نفي من تأكيد الأول ثالثاً بمسح الأمرين أحدهما الفصل والثاني المعطف، ولو جاز أن يكون معطوف مؤكداً لمعطوف عليه لم يلزمه في قوله درهم ودرهم إلا واحد، وقد انعقوا على لزوم درهمين، وقد صرح بأن هناك الثاني معطوف على الأول فامتنع تأكده به، وهذا ثالث معطوف على الثاني فقد يقال إنه يصح تأكيد الأول<sup>(٢)</sup>، وهذا فيه نظر، وهو الذي أشير إليه بقولنا إلا عن نفي

شرح

قال درهمٌ مع درهمٍ، أو معه درهمٍ، أو موقٍ درهمٍ، أو موقه درهمٍ، أو تحت درهمٍ، أو تحت درهمٍ، أو على درهمٍ، أو عليه درهمٍ، فامتنع أنه يلزمه [درهم]<sup>(٣)</sup>

(١) روضة الطالبين ج ٤ ص ٢٨٦، بحاوي الكبير ج ٧ ص ٥٩، حواشي الدر والبرج ج ٥ ص ٢٩٠

(٢) مسأله من (ب)، والمثبت من (ج)، وهو موافق لما في معنى صحيح (٢/٢٥٢)، عليه صحيح (٥/١٨)

(٣) مسأله من (ب)، والمثبت من (ج)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/٣٨٩)

واحدًا وقيل: درهم، وقيل: الماركي<sup>(١)</sup> مع الجاء درهمان ويحلها درهم<sup>(٢)</sup>  
ولو قال: درهم قبل درهم أو قبله درهم أو بعد درهم أو بعده درهم فلهما على  
المذهب، وإن<sup>(٣)</sup> قال: درهم بل درهم<sup>(٤)</sup> أو لا درهم أو لا بل درهم<sup>(٥)</sup>، أو لكن درهم  
لم يلزمه إلا درهم.

وإن قال: درهم لا بل درهمان، لزمه درهمان، [أو<sup>(٦)</sup> هذا إذا لم يعين، فإن عيّن ما  
قال: هذا لدرهم بل هذان درهمان لزمه الدرهم، لأن المعين لا يدخل في المعين، وكذا  
إذا احتجف حس الأول والثاني [مع<sup>(٧)</sup> عدم التعيين بأن قال: درهم بل دينار، (وسو  
قال)<sup>(٨)</sup> درهمان بل درهم لزمه درهمان.

**قال:** (ومتى اقر بمبهم كشيء وتوب وطوّب بالبيان فامتنع  
فانصحيح أنه يُحبس).

لأن البيان وسحب عليه، فإذا امتنع منه حُسِبَ في تحبس المُتَنَبِّه من أداه المُتَبِّه، وهو  
نصه في كتاب الإقرار بالحكم الظاهر<sup>(٩)</sup> من الأُم<sup>(١٠)</sup>، وفي نو أسلم عن عشر سورة

(١) في (م) القبري، وللتب من (ت)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/٣٨٧)

(٢) روضة الطالبين (٤/٣٨٧)

(٣) في (م) ولو، وللتب من (ت)، والمعنى واحد.

(٤) نسخة من (ت)، والتب من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/٣٨٨)

(٥) نسخة من (م)، وللتب من (ت)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٥/٩٨)

(٦) نسخة من (ت)، والتب من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/٣٨٨)

(٧) في (م) أو، وللتب من (ت)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/٣٨٨)

(٨) المعروف الذي في الأُم: (إقراره بالاحتداد والحكم بالظاهر)، ينظر: الأُم (٦/١٩٩)

(٩) الأُم (٦/٢٠٣)

والثاني، لا يحسن، وهو صفة في الأم أيضاً في أحد كتابي<sup>(١)</sup>، الإقرار<sup>(٢)</sup>، لأن العرص يحصل بلون الحسن، ولأنه قد يجهل ويشكل عليه بيانه بخلاف من أسسم عن عشر نسوة فإن اختبره إنشاء وهو قادر عليه.

والثالث، إن كان غيباً حسن وإن كان ذيباً لم يحسن<sup>(٣)</sup>، وإن أقر شوب وسوءه حسن، وإن أقر شيء لم يحسن به على قبول تفسير الشيء بالخبر وسوءه فلا يتوجه بدئت مطالبة ولا حسن.

### فروع

حيث قلنا: لا يحسن ماذا نصنع؟ نتحصن من كلام لأصحاب أربعة أو خمسة أحدها وهو الذي أوردناه الرافعي أنه إن وقع الإقرار المبهم في جواب دعوى جعل بالامتناع من التفسير شكراً أنه تعرض للحسن عليه، فإن أصر جعل ما كلاً وحلف ادعي، وإن أقر ابتداء قبل المقر له أذع عليه حلف، فإذا ادعى وأقر بما ادعاه أو أنكر أحرفاً عليه حكمه، وإن قال لا أدري جعله شكراً فإن أصر حلفه ما كلاً<sup>(٤)</sup>، وهذا الوجه يخطئ فائدة الإقرار بالمجهول.

والثاني أنه يجعل ما كلاً عن احوال واليمين حتى يحلف المقر له ويستعيد بالإقرار المجهول، والامتناع من تفسيره يحول اليمين إليه فيحلف على ما يدعيه م/٢-٢٨/

(١) الأول كتاب الإقرار واجتهاد بالحكم بالظاهر ينظر الأم ١٩٩/٦، والثاني كتاب الإقرار والوعوب ينظر الأم ٢١٧/٦.

(٢) الأم ٢١٧، ٦٦.

(٣) في (م) الثالث وثبتت من (ث) وهو القصور من حيث الترتيب.

(٤) فتح العرير شرح الوخير (مطبوع مع المسوغ) (١١٦/١٤٣).

وهو ظاهر نصه في الأم<sup>(١)</sup>.

والثالث أنه يُجهل ما كلاً عن دعوى الإرادة فيحلف المدعي أنه أراد به إقراره كذا وأنه يستحقه، الرابع مثل الثالث، لأن يكلفه الحلف على الاستحقاق من [هـ]<sup>(٢)</sup> عن الإرادة فقط.

### فرع

حيث قلنا: لا يُجس، والدعوى بالإقرار بالمجهول لا تُسمع، لأنه لا فائدة منها، أب عن الوجه الأول من الأربعة فظهر، وأما عن الثلاثة، الأخير فلأنه عند حلفه اليمين المردودة لابد من التعيين، وأم إذا قلنا يُجس فتسمع الدعوى بالإقرار بالمجهول، وكذا تُسمع البينة أنه أقر [له]<sup>(٣)</sup> بالمجهول إذا أفكر مدعي عليه الإقرار به، في الأصح، وقال ابن الرافعة: إن الأصح أنها لا تسمع لأن الشهادة بية<sup>(٤)</sup> وهي من البين ولا يبار مع الحلفاء، وهذا صعب لأن الشهادة بين ما وقع، ألا ترى أن الدعوى بالوصية بالمجهول جائزة وتسمع البينة بها، والذي ذكرناه من سياق الدعوى بالإقرار بالمجهول على الحس إنه يمنع عن تفسير الإقرار بالمجهول، قاله ابن أبي النعمان وهو دفعه الذي لا يتجه غيره، ومنه يخرج سياق الدعوى، وهو الذي قاله أبو عبيد القاسم أبي الطيب وابن الصباغ<sup>(٥)</sup>

(١) الأم (٣/ ٢٤٣)

(٢) ساقطة من (م)، ولثبت من (ت)، وتضمن واحد.

(٣) ساقطة من (م)، ولثبت من (ت)، وتضمن واحد.

(٤) في (س) منه، ولثبت من (م)، وهو لازم لإتمام الكلام.

(٥) الشامل في مروج الذهبية (مخطوطة) ج ٢/ ل ٢٤١.

وابن أبي حصرون، وقال الطائري<sup>(١)</sup> القاضي حسين<sup>(٢)</sup> لا يسمع، والحق ضناء المذكور، وعن سماع الدعوى يسي سماع الشهادة، قال الشيخ أبو علي كذا صحت<sup>(٣)</sup> إقامة اليانة به [صحت الدعوى به، واعتراض عليه ابن أبي الفم بدعوى الإقرار بمجرد المعلوم فإن إقامه اليانة به<sup>(٤)</sup> صحيحه بلا خلاف، والأصح أنه لا يسمع اندعوى به محرداً] وقوله إن الأصح أنه لا يسمع الدعوى به محرداً<sup>(٥)</sup> نفع فيه الإجماع، وقد مال الرافعي إلى سماعها، وأيده سماع الدعوى بالإقرار المجهول<sup>(٦)</sup>، وأعلم أن سماع الدعوى بالإقرار بالمعلوم المحرد إذا لم ينضم إليه دعوى الاستحقاق وما أخذ الخلاف فيه أنه ليس بحق، ولكنه ينع في الحق، فلذلك ردد الأصحاب في الدعوى به ولم يتردوه في سماع اليانة إذا وقعت بالتقر به لأنه هو الحق، واليانة بالإقرار يانة بالنسب، فيسمع لغرض إقامة اليانة على الحق نفسه، ومن أجاز له صرى بذلك اكتمى بأنه ينصح باحق<sup>(٧)</sup>، ومن لم يجزها قال لأنه ليس دعوى بحق مع إمكان الدعوى باحق لأن المدعي يعلمه معذولة عن الاستحقاق رتبة، والدعوى بالإقرار المجهول يمكن أن يقال بأنها أولى بالسبع من الدعوى بالإقرار بالمعلوم، لأن المدعي غير عالم بالمدعى به، فهو معدور في الاختصاص

(١) إجازي الكبير (١٧/ ٢٩٨).

(٢) نهاية القرن ج ١/ ص ٢٧٥.

(٣) في (نت) نصيح، وثبتت من (م)، وهو الصواب بقا.

(٤) حاقلة من (نت)، وثبتت من (م)، و به يستقيم لمعى.

(٥) حاقلة من (م)، وثبتت من (نت)، و به يستقيم معنى.

(٦) فتح العزيز شرح الوخير (مطبوع مع المجموع) (١٠٦/ ١١).

(٧) في (م) في الحق، وثبتت من (نت)، و به يستقيم لمعى.

على الإقرار، ويمكن أن يقال إنها أولى بعدم المسح للجهالة، والحق الأول، وجعل الإمام محل الخلاف في مسأله، الدعوى بالإقرار المعلوم إذا قصد التحلف، أما إذا كانت نية وقصد إقامتها فتسمع الدعوى ومنهم من يطلق الخلاف

### شرح:

الشيء قد يكون مجهولاً في نفس الأمر، أعني شيئاً، وقد يكون مجهولاً عند المدعي وهو معلوم في نفس الأمر، وقد يكون معلوماً عند المدعي ولا نية لتحاكمه فالأول كالوصية بالمجهول، والثاني كالمقطوع به عند الأكثرين مسأله الدعوى بالمجهول فيها، لأنه لا طريق غيره والثاني الإقرار بالمجهول الذي ادعى النظر عنه ولمر له غير علم به، والصحيح التحقق بالأول.

والثالث: هو الذي يقول لا تسمع الدعوى به

والأقسام الثلاثة كلها في الحق الثالث، أنه لا يطلب من مدعيه نية، والحكومة

(١) نية منها نية التكليف وهو أقل مال يجوز أن يُعسر صفةً بل يكون كغيره لا طعناً متعدياً،

ومنه نية إطلاق وهو قسم بيان الذي يذهب المرجع إلى امرأته فشاركته فيه

ينظر روضة الطالبين (٧/٣٢١)، روضة الطالبين (٣/٣٥٧)

(٢) الحكومة في أثر المرافعة التي ليس فيها نية معلومة أن يخرج الإسلام في موضع من دمه بما

يؤثر فيه ولا يخل المصالحات، حاكم أو شهيد يقول هذه المرافعة لم تكن عند غيري من

هذا الشأن بهذه المرافعة كان قيمته ألف درهم وهو مع هذا الشأن قيمته سبع مائة درهم فقد نفعه

الشأن عشر فيسهل يجب على المخرج في آخر عشر دية وهذا أو ما أشبهه يسمى الحكومة التي

يستعملها الفقهاء في أثر المرافعات فاعلم

بصر بسبب النية (٤/٧٠)، أسس المطالب في شرح روض الطالب (٤/٦٦)



والمقرض للمنفقة<sup>(١)</sup> فتسمع الدعوى بها مع الجهالة

فروع

لو مات المقر قبل البيان لمؤثر به وورثه، وإن امتنع هؤلاء

أحدها يوقف مما ترك أقل مما يتمول

والثاني يوقف الجميع لأنه مرتين بالتين.

قال الرافعي: إنه أظهر<sup>(٢)</sup>، قال ابن الرفعة في كلا القولين نظر إذا قبلنا لتفسيره بها

لا يتمول من استجابات كيف كان نعم لو قال له عني ما لك ومات اتجه الخلاف، وفي

هذه الحالة حكمه في الإشراف والحق / ت ٢٦٠ / (حالة الجنون)<sup>(٣)</sup> للمقر خدمة مؤثمه

وتحكي عن صاحب التفسير أن الوقوف في حالة احصون أقل مما يتمول، وفي حالة

الموت جميع التركة

ولو كان المقر يتي حنباً ومات قتل بيان المقدار وقال الورثة لا تعلم مقداره

ومصدقهم المقر له، قال الشافعي سقط<sup>(٤)</sup>، ومعناه أنه تعذر الحكمه فيقال للمقر له: إن

أردت معين واحلف وخذ إذا الورثة في تفسير الباكيين.

(١) القوصة بالكسرة هي امرأة التي حلفت أمر رواح مسهام غير مهر إلى الروح وبالفصح لعمرة

التي زوجها ولها ما لا تدب ولا مهر، لو أمه زوجها ولاها بلا مهر، وعمرة بالفصح والكسر والأمة

بالفصح قاط

(٢) مسند (٢٣٧/٥) مجلة الفقه (٣/٣٦٦).

(٢) فتح القدير شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١/١٢٣)

(٣) في (م) حبوب واقبت وإن (ت) وهو مناسب لسياق الكلام.

(٤) الأم (٣/٢٤٠)

ولو لم يثبت لكن عاب قول في الإقرار. قال الشافعي يحلف المدعي بعد أن يثبت ما كلفه أن به عليه هذا، وهو إرادة إقراره، ويدفع المحلف عليه إلى الخصم، والعاب عن حجة لأن العاد كالتاكل<sup>(١)</sup> وفي الأم<sup>(٢)</sup> ما يقتضي أن ذلك إذا طلب أقل ما دفع عليه الاسم، وتعل الإطلاق في موضع آخر من الأم فإنه له وجه

أو يشكر  
المقر  
وكتبه المقر  
له

**قال:** (ولو سئل وكتب له المقر له ظليبي وتيدع، والقول قول المقر له نصيه).

إذا بين بين صحيحاً، فإن صدقه المقر له هناك ولا يفيان له بين وأدع، والقول قول المقر في نفي ما ادعاه المقر له، هذا القول، حتملي فيه وتفصيله أنه إن كان من حجه أن قال المقر مائة درهم، فقال له المقر له مائة درهم، فإن صدقه على إرادة المائة فهي ثابتة بالنسبة، السماع في استحقاق المائة لثلاثة يحلف المقر على غيرها وإن قال، أراد بإقراره المائتين وأنا استحققتها، حلف المقر له أراد المائتين وأنه سمس عليه، لا مائة ويجمع بينهما يمين واحدة حل الصحيح انصوح.

وقال المُرْتَبَان لابت من يميني / م ٢٩٠ / فوب يكن حلف المقر له على استحقاق المائتين، ولا يكلف احلف على لإرادة، لأنه إذا حلف على الاستحقاق حصل المقصود<sup>(٣)</sup>، لأن الإرادة لا يطغى عليه بخلاف ما إذا مات المقر وفسر الوارث فدعى المقر له زيادة يحلف الوارث على نفي إرادة الوارث لأنه قد طلع من حل مورثه على

(١) مختصر المربع / ص ٢٥٧

(٢) الأم (٣/ ٣٣٨)

(٣) روضة الطالبين (٤/ ٣٧٣)

ما لا يطلع عليه [غيره]<sup>(١)</sup>

فإن الدعوى ومثله لو أوصى لحفل ومات فمصره الوارث ورسم مدوحي له أنه أكثر، يخلف الوارث على نفي العلم باستحقاق الزيادة، ولا يتعرض للإرادة<sup>(٢)</sup>، و لفرق أن الإقرار إحراز على صادق قد يطلع عليه، والوصية إنشاء على الجهالة، ويانه بخامت إلى الوارث وانعقد منفعة على أن المقر إذا حلف يخلف على نفي الإرادة مع هي التروم.

وقال الفراهي: إنه مخالف لما مر في بيع من موجهين في المشتري إذا ادعى حياً قلعياً وفرد النافع منه، وأوصيته مدعي، فإنه يلزمه أن يحلف لدلته، أو يتكفيه الاقتصار على أنه لا يحق الرد، فيجزيه ما وجه أنه يكفيه هي التروم<sup>(٣)</sup>، وعقده ليس الرخصة<sup>(٤)</sup> على ذلك.

وإن كان ما أوعده من غير الحبس يهزأ بصدقه في الإرادة فقال: هو نائب عليه وبني عليه مع ذلك كذا، ثبت المصدق عليه، فانفرد قول المقر في نفي غيره وبني صدقه في الإرادة وقال: ليس عليه ما عسر به إني عليه كذا، يطل الإقرار برده وكان مدعياً عليه في غيره.

(١) سائفة من (ت)، والكتب من (م)، هو موافق لما في روضة الطالبين (٤ / ٣٧٣)، ليس الطالب في

شرح روضة الطالب (٢ / ٣٠١)

(٢) التمهيد في فقه الإمام الفراهي (٤ / ٢٦٠)

(٣) فتح التحرير شرح الوحي (مطبوع مع النجمي) (١ - ١١٠)

(٤) في (ت) الرد، وثبتت من (م)، وهو المصبر

وإن كُتِبَ في دعوى الإزالة وهذا (إسبا أراد) <sup>(٦)</sup> ما ادَّعَيْتَهُ حلف، فحُرِّقَ على معنى الإزالة ومعنى ما يدَّعيه، ثم إن كُتِبَ في استحقاق <sup>(٧)</sup> المقر به بطل الإقرار فيه ولا بُدَّ وإن اقتصر المقر له على دعوى الإزالة وقال ما أُرِدْتُ بكلامك المُفسَّر به وإسبا أُرِدْتُ كذا يعني من جسد مقر به أو من غيره لم يسمع منه في الأصح، وهو كالحلاف في سماع الدعوى بالإقرار فغرض التحليف

**قال: (ولو أقر له بالصلو ثم أقر له بالصلو في يوم آخر لزمه ألف<sup>(٨)</sup> فضط)**

(لأن الإقرار) <sup>(٩)</sup> حبة ولا يلزم من تعدد الخبر تعدد المخبر <sup>(١٠)</sup>، فلا فرق بين أن يكون في مجلس أو مجلسين أو يكتب به [صكاً ويُشهد ثم <sup>(١١)</sup> صكاً آخر ويُشهد عليه، ويختلف أبو حنيفة <sup>(١٢)</sup> إذا تعدد الصك أو المجلس.

**قال (ولو اختلف القدر دخل الأقل في الأكثر).**  
مثاله أقر في أحد اليومين بألف وفي الآخر بخمسمائة.

(١) في (م) إن أدَّعَى وبقيت من (س) وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤ / ٣٧٤)

(٢) في (م) الاستحقاق، والكتب من (س) وهو موافق لما في روضة الطالبين (١ / ٣٧٤)

(٣) في (م) لألف، والثبت من (س)، وهو موافق لما في منهاج الطالبين (١ / ٦٨)

(٤) في (م) لألف، وبقيت من (س)، وبعضى واحد

(٥) قاعدة إجماع الطالبين (٣ / ٩٧)

(٦) صائفة من (م)، وبقيت من (س)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (١ / ٣٨٨)

(٧) الفتوى الحنفية (٤ / ١٦٨)

لو أقر له  
بألف ثم  
أقر بألف  
في يوم  
آخر

لو أقر له  
بمئتين من  
ألف ثم أقر  
بألف لو  
أقر

**قَالَ:** اُولُو وَصْفِهِمَا بَصِفَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ أَوْ اسْتَنْهَمَا إِلَى جِهَتَيْنِ أَوْ  
قَالَ: قَبِضْتُ يَوْمَ السَّبْعِ عَشْرَةَ، ثُمَّ قَالَ: قَبِضْتُ يَوْمَ الْإِحْدِ عَشْرَةَ لَزْمًا.<sup>(١)</sup>  
مِثَالُ الْأَوَّلِ أَلْفٌ مُحَاخٌ وَأَلْفٌ مُكْسَرَةٌ.

ومِثَالُ الثَّانِي أَلْفٌ مِنْ مَوْصِيٍّ وَأَلْفٌ مِنْ ثَمِيٍّ مِيعٍ  
فَلَوْ أَطْلَقَ أَحَدُهُمَا وَوَصَفَ الْآخَرَ أَوْ أَسَدَهُ لَمْ يَنْعَدْ، وَتُجْمَلُ لِمُطْلَقٍ عَلَى الْمُقَدَّرِ،  
وَيَسَّرُ مَا فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ لِأَنَّهُ مِمَّا قِيدَ الصَّغِيرِ لَوْ جِهَتَيْنِ أَوْ رَمَانَيْنِ، مُمْكِنٌ  
تَحَادُثُهُ.

### فَرْعٌ:

هَذَا إِذَا جَرَى لِإِقْرَارِهِ عِنْدَ الْحَاكِمِ، أَوْ شَهِدَ بَكْنِ مَعَهُ عَدْلَانِ، أَوْ جَرَى أَحَدُهُمَا  
عِنْدَ الْحَاكِمِ وَشَهِدَ الْآخَرُ عَدْلَانِ، بَوْنُ شَهِدَ عَدْلٌ وَاحِدٌ أَنَّهُ أَقْرَبُ يَوْمَ السَّبْعِ مِائَةِ أَوْ  
بَعْضِ دَارٍ، وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ أَقْرَبُ يَوْمَ الْإِحْدِ مِائَةِ أَوْ بَعْضِ تِلْكَ الدَّارِ لَمُقَدَّرًا  
الشَّهَادَتَيْنِ<sup>(٢)</sup>، وَأَلْفَا بَعْضُ وَالْأَلْفُ نَهْرًا إِلَى الْحَرِّ عَنْهُ، وَاتِّفَاقُ الْحَرِّ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>.

وَكُلُّهُمَا شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِإِقْرَارِهِ بِالْمَعْجَمَةِ وَالْآخَرُ بِإِقْرَارِهِ بِالْمَعْرِيَةِ  
وَلَوْ شَهِدَ عَدْلٌ أَنَّهُ طَلَّقَهَا يَوْمَ السَّبْعِ وَالْآخَرُ أَنَّهُ طَلَّقَهَا يَوْمَ الْإِحْدِ لَمْ يَشْتِ  
شَهِدَتُهُمَا شَيْءٌ، لِأَنَّهُ إِشْدَادٌ لَمْ يَتَعَا عَلَيْهِ، وَفِيهِ فِي الْإِقْرَارَيْنِ وَالطَّلَاقَيْنِ عَوْلَانٌ بِالْمَقْلِ

(١) لَمُقَدَّرًا الشَّهَادَتَيْنِ، أَيِ مِثْلَتَهُمَا مَعًا، وَهَذَا لَمَّا لَمْ يَكُنْ التَّوْبُ تَعْلَامًا صَمًّا وَاحِدًا يَنْطَبِئُ إِلَى الْآخَرِ  
وَحَاطَهُمَا، وَيَعَالِ الثَّنِي بَيْنَ تَوْبَتَيْنِ، وَتَعْلَامٌ مَلْمُوقٌ عَلَى التَّشْبِيهِ لِمُقَدَّرِ التَّوْبِ

يَنْظُرُ . بَعْضُ الْمَوْصِيَّةِ (٣/ ١٣٣)، الْأَعْمَالُ (٣/ ١٢٨)

(٢) سَائِقَةٌ مِنْ (م)، وَالْمِثْلُ مِنْ (ن)، وَهُوَ مُنَاسِبٌ لِمَسَاقِ الْكَلَامِ

والتحريح<sup>(١)</sup>، [قل الإمام، التحريح] من انطلاق إلى الإقراء قريب في المعنى وإن تعد في النقل، والتحريح من إقراء إلى انطلاق بعيد جداً ومعنى، ويجري التحريح على صفة في سائر الإنشاءات وفي الأفعال كالقتل، والقبح، والقذف، والعصب، وجوه، وزم<sup>(٢)</sup>، هي الرفعة لفرق بين الفعل كالعصب والعصب وبين لقول كالقبح، وانبع والطلاق، فإن الفعل يحتج الزم يستحيل اتحادهما، والقول يمكن في الثاني دعوى التأكيد و<sup>(٣)</sup> إرادة الخبر، والمذهب في الكل منع التحريح

(١) قال النووي في شرح مصطلح التحريح عند الشافعية: [والقول العربي وغيره من الأصحاب في مسألة مولات النقل والتحريح، قال الإمام أبو القاسم الرمعي في كتاب النجوم: معناه أنه إذا ورد بعد عن صاحب مذهب اختلاف في صورة بين مسألتين ولم يظهر بينهما ما يوضح الفرقاء والأصحاب مع جود هذه في الصورة الأخرى لا يفرق بينهما في المعنى، فجعل في كل واحدة من صورتين قولاً، فخرج الموضوع في هذه عن التحريح في تلك والموضوع في تلك هو محرج في هذه فقولوا فيها قولاً بالنقل والتحريح، أي نقل الموضوع من هذه الصورة إلى تلك الصورة وخرج منها، وكذلك بالعكس، ويحوز أن يرد بالنقل الروية ويكون المعنى في كل واحدة من صورتين قولاً متقولاً أي مروي عنه وأخر يخرج، ثم الغالب في مثل هذا عدم إطلاق الأصحاب على هذا المعنى، من ينقسمون غالباً صريخين منهم من يقول ومنهم من يحتج وينسجح فرقاً بين الصور بين يمين، إليه أي من الطرفين هذه كلام الرمعي]

ينظر تهذيب الأعيان (٣/٨٥)

(٢) ساقطة من (ب)، وثبتت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/٣٨٩)

(٣) رام شفيء رؤيا، فيه، وقر من: ثم أقرأه حمام حوته وحول فيه

ينظر المحكم والمحيط الأعظم (٤/٣٤)، العين (٣/٢٩٧)

(٤) في (م) أو وثبتت من (ب)، وهو موافق لما في حاشية عمدة (٣/٣٣٩)

ولو شهد واحد عن إقراره أنه قدعها في يوم الجمعة، وآخر عن إقراره بأنه قدعها يوم السبت فهذا اختلاف تاريخ في الصف دون الإقرار، فلا يجمع بين الشهادتين معه، وقال الإصطخري<sup>(١)</sup> وهو حيفة<sup>(٢)</sup> يُتَّخَذُ كَيْسٌ رَجْعُ اخْتِلَافِ التَّارِيخِ إِلَى الْإِقْرَارِ لَا<sup>(٣)</sup> إِلَى نَقَرِهِ

وكذا لو شهد أحدهما أنه أقر بألف من ثمن مبيع وآخر بأنه "أقر بألف من مخرخر لم يثبت الألف عن الصحيح  
ولو شهد أحدهما أنه ضمن ألفاً وآخر<sup>(٤)</sup> أنه ضمن خمسةة فقولان عن ابن سريج<sup>(٥)</sup>.

قال الراعي وهذا قريب من التحريم في الإشاعات<sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> وهو هو<sup>(٨)</sup>

(١) إلهام الكبر (١٧/٢٤٨)

(٢) بلغة الصانع (٦/٣٧٩)، حاشية ابن علقم (٧/٢١٠)

(٣) في (ب) ولا، وعلقت من (م)، وبه يستقيم ليس

(٤) في (م) أنه، وعلقت من (ت)، وعلقي واحد

(٥) في (م) آخر، وكتب من (ب)، وعلقي واحد، وكتب موهول في روضة الطالبين (٤/٣٩٠)،

حاشية الرمل (٢/٣٠٩)

(٦) روضة الطالبين (٤/٣٣٥)

(٧) في (ت) الأسعد، وكتب من (م)، وهو موافق في روضة الطالبين (٤/٣٩٠)، حاشية الراعي

(٢/٣٠٩)

(٨) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١٧/١١٧)

(٩) ساقطه من (ت)، وكتب من (م)، وهو موافق في روضة الطالبين (٤/٣٩٠)، حاشية الراعي

(٢/٣٠٩)

قُلْتُ: فيه نظر وإن من ضمن ألفاً مضمناً حسنة، وإذا لم يضيف إلى وقتين كان كسب  
شهادتهما له مآلف وآخر<sup>(١)</sup> يضمنونه

ولو شهد واحد أنه استوفى وآخر أنه لم يلتق على مدعى  
ولو شهد قتالي أنه بريء فوجهان.

ولو ادعى الغير عشهد له واحدٌ منهما وآخر مآلف، أو واحدٌ بالآخر بينهما وآخر  
بالآخر مآلف ثبت لألف ويختلف ويستحق الألف الآخر.

ولو شهد أحدهما بثلاثين وآخر بعشرين ثبت العشرون على الصحيح  
ولو ادعى ألفاً عشهد له واحد مآلف وآخر مآلفين هي مصر الثاني مجرداً لزيادة  
قبل الاستشهاد وجهان، إن لم يصرح مجرداً، عشهدته بالزيادة مردودة، وفي ٢١١/  
الثاني قولاً (فريق الصعقة)<sup>(٢)</sup>، وقطع، م ٢٠٠ / بمصهم بثبوت الألف وأن ذكر  
الزيادة عن هذه الصورة ليس شهادة بـ

وإن قلنا يصير مجرداً، قال البهوي: خلف مع شهد الألف<sup>(٣)</sup>، وقال الإمام ابن بصير  
مجرداً في الزيادة، أما الألف ادعى به، فإن نفي الشهادة ثبت، وإن لم يحصها  
فأعاد<sup>(٤)</sup> الشهادة به قُبلت ولا يُحتاج إلى إعادة الدعوى في<sup>(٥)</sup> الأصح.

(١) في (م) والأخرى: ثبت من (م)، وهو موثق في حاشية الرمي ٢/ ٣٠٩

(٢) في (م) التعزيز للصعقة، وكتب من، وهو مذهب صياق الكلام

(٣) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤، ٢٥٩)

(٤) في (ش) فإعادة، وكتب من (م)، وبه يستقيم للمصنف

(٥) في (ش) (وفي)، وكتب من (م)، وهو الصواب



## شرح:

له مسطورٌ يقرر بأنَّ اثنين متوقَّفاً وأدعى بالأحرى، فكيف يشهد الشهود وهم شهدوا<sup>(١)</sup> بالإقرار بالجميع؟

وأنت بعض الفقهاء (عس ولي بركة حكيم)<sup>(٢)</sup> يُقْسُ الشهود أن يقولوا: شهدنا بألف من الألفين

وقال ابن الرافعة قال فقهاء زماننا العريق أن يقول<sup>(٣)</sup> شهدنا على إقراره بكما من جملة كذا. فيكون منبهاً على صورة الخلل<sup>(٤)</sup>

وفي البحر: أنه لو ادعى سبعة، وشهد له الشاهد على إقرار المدعى عليه بعشرة بالشهادة الزائدة فتبطل في الرائدة، وفي الباقي قولان.

قلت: وهذا كنه حبط لأن الإقرار ليس عين الحق ولكنه طريق فيه<sup>(٥)</sup> وتُسَمَّعُ الشهادة به إذا كنت المدعى بالاستحقاق، وإن ضُمَّ إليه الدعوى بالإقرار بلا خلاف، وكذا إن لم يُنضمَّ إليه أقر دعوى الحق فتُسَمَّعُ الشهادة بالإقرار في الأصح المشهور الذي قطع به الأكثرون، فهذا ادعى بألف من جملة الألفين أي أقر له بما وسأل الشهود الأداء يشهدون على إقراره بالألفين لأهم إلي يشهدون بما سمعوه وانحازكم يقبل شهادتهم

(١) في (م) يشهدوا، ولست من (م)، وهو ما هو لما في نسق المطالع في شرح رد من الطالب (٣١٠/٢)

(٢) في (ب) (ولي بركة حكيم)، ولست من (م)، ويؤيد ما في تنوير السكينة (٢٧٨/٢)،

(٣) في (م) يقولون، ولست من (ب)، وهو الصواب لغةً

(٤) التنبيه للأسويج ١/ ص ٢٥٩

(٥) قاعدة نسق المطالع في شرح رد من الطالب (٣١٠/٢)

لكونها تسمع في الحق المدعى به وتوثق عليها ما يدعيه المدعي، وليس لشهده بالآفة  
شهادة قبل الاستشهاد لأن المدعي بسأهم الشهادة بما جرى لكونه طرفاً في إثبات  
دعواه، ولا يسأهم<sup>(١)</sup> الشهادة بما ادعاه، ولو سأهم ذلك لم يلتفتوا إليه بل يُعزّضون عنه  
إلى أن يسأهم سؤالاً صحيحاً، ولقد كنتُ أسمع من أئمة<sup>(٢)</sup> في من الحكم يقول  
لشاهد قل أنتهذي ادعاء، وهذه حصة من صادرة عن معرفة مظهر الفقه دور  
أمراره، وكذلك ما ذكره ابن الرقعة عن فقهاء الثرمان، وإن كان لهم الرقعة فيه منسوخ و  
الرواية قليل التحقيق وإن كان مُطْلَعاً

### فروع:

راجع مقر

أقر بجميع ما في يده ثم ادعى في شيء أنه لم يكن في يده<sup>(٣)</sup> قيل قوله وعن الآخر عن الزاهد  
التيه.

السرد في

ولو قل لا حق لي في شيء مما في يدي فلان ثم ادعى شيئاً، وقال لم أعلم كونه في يده  
يوم الإقرار صدق بيمينه.

ولو قل له<sup>(٤)</sup> عليّ ذره<sup>(٥)</sup> أو دينار<sup>(٦)</sup> ذره<sup>(٧)</sup> أحدهما<sup>(٨)</sup> يطالب بتعيينه في الأصح.

(١) في (ت) تسلّم، وثبت من (م)، وهو ما مرّ لنا في أمس المطالب في شرح روض الطالب  
(٣١٠/٢)

(٢) في (م) له فلان، وثبت من (م)، وبه يتم المعنى ويلزمه ما في روضة الطالبين (٢٩١/٤)

(٣) مساقطة من (م)، والكتب من (ت)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٢٩٢/٤)، التيه  
(٢٢٥، ١)

(٤) مساقطة من (م)، والكتب من (ت)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٢٩٢/٤)، التيه  
(٢٢٥/١)

ولو قال: له علي ألف أو على ريد لم يلزمه شيء.  
وكذا لو قال على سبيل الإقرار أنت طالق أو لا ؟ [فإن] <sup>(١)</sup> قال في تفرغ في الإنشاء  
طُفِئَتْ

وإن قال ريد علي ألف حرهم وإلا فلعمر وألف ديار، لزمه ألف حرهم لريد  
وكلامه الآخر لتاكيد والإقرار المطلق بواحد به، وعمل، لا، حتى يُسأل المُقر عن  
سبب الروم

ولو قال: وهنت لك وحرحتُ مه إيت فالأصح أنه لا يكر مقراً بالإقراض  
وقال القفال الشافعي هو مقراً <sup>(٢)</sup> بالإقراض <sup>(٣)</sup>.

ولو أقر في حديث أنه لا دعوى له على ريد، لا عليه بوجه من الوجوه ولا سبب من  
الأسباب، ثم قال: إنما أردت في عيانه وقديصه لا في دار، ويستأنه لم يُقصر في ظاهر  
الحكم، وله تخليف المُقر أنه لا يعلم أنه قصد ذلك، واقرده في قبول ذلك لا وجه له

### خروج

لو قال [له] <sup>(١)</sup> علي من الدين مائة من هذه الفصححة <sup>(٢)</sup> أو بعدد المكتوب <sup>(٣)</sup> الإقرار على  
شيء

(١) سابقة من (م)، وثالث من (ن)، وهو موافق في روضة الطالبين (٤/ ٣٩٢).

(٢) في (م) مصر، وثالث من (ن)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٣٩٢)، حاشية رقم من

(٢/ ٣١١).

(٣) روضة الطالبين (٤/ ٣٩٢).

(٤) سابقة من (ن)، وثالث من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٣٩٢).

(٥) الفصححة هي صحيفة دينية وهي ما يورد به كالموطن والأولية، وهي كدسه معربة، ويقال

سجدة، وحمداً يسبح

بظر (المعجم الوسيط) (١/ ٥٣٣)، قطع عن أبواب بلقيع (١/ ٢٤٦).

في كتاب كذا ، أو نصر ما نأخ به زيد عنه وما أشبه ذلك رجوع إلى ما أحال عليه  
 وهو قال: زيد علي ألف إلا نصف ما لأبيه علي<sup>(١)</sup> ولأبيه علي ألف ولا ثلث ما  
 لزيد [علي]<sup>(٢)</sup> فزيد مستثناة ولأبيه ثمانية.

ولو قال لزيد عني عشرة إلا ثلثي ما لعمرى ولعمرى عني عشرة ولا ثلثه أربع ما  
 لزيد، فزيد مستثناة وثلثان، ولعمرى خمسة.

ولو قال لزيد<sup>(٣)</sup> عشرة إلا نصف ما لعمرى ولعمرى عشرة إلا ربع ما لزيد كذا  
 فزيد بمحمصة وخمسة أسباع، ولعمرى ثمانية وأربعة أسباع

### فصل

من الأم قال: عصمتُ هذا من أحد عديين وكلما يدعيه، حلف ما يدعي من أيها  
 عصمتُ، ثم تخرج من يده ويدفعيه، ومحملان حصص [فيه]<sup>(٤)</sup> - <sup>(٥)</sup> لا يرد أدب  
 شيء<sup>(٦)</sup> أو خلقاً فهو موقوف، وإن حلف أحدهما وتكفل الآخر كان للحائض.  
 ولو (قال)<sup>(٧)</sup> عصمتُ هذا أو هذا من هذا فادعي أنه عصمه وإيها ما حلف المقر،

(١) في (م) كذا وكذا، وثلثت (ت)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٣٩٣)

(٢) في (ب) أول، وثلثت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٣٩٣)

(٣) ساقطة من (م)، وثلثت من (ت)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٣٩٣)

(٤) في (ب) لزيد عني، وثلثت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٣٩٥)

(٥) ساقطة من (ت)، وثلثت من (م)، والعمى واجب، وثلث موافق لما في الأم (٣/ ٢٤٤)

(٦) الأم (٣/ ٢٤٣)

(٧) في (ت) قال (أو ما يدعي)، وثلثت من (م)، ويزيده ما في الأم (٣/ ٢٤٤)

(٨) ساقطة من (ت)، وثلثت من (م)، وهو لازم لإتمام المعنى

وإن أيس خُلِفَ المُقرَّنه على أبيه شيء واحد، وإن طلب أن يجعل عليها جبل للمقر  
إن حلفت وإلا خُلِفَنا الذهبي وسنماح له<sup>(١)</sup>

### شرح:

أقر الأب بغيري ماله لأنه ثم ادعى أنه عن هبة وأرد أن يرجع هو جهان  
أحدهما ربه أقر القاضي أبو الطيب<sup>(٢)</sup> والمهروزي<sup>(٣)</sup> والطروي<sup>(٤)</sup> أنه ذلك،  
تسريداً للإقرار عن أصعب الملوك<sup>(٥)</sup>  
والثاني ليس به ذلك، فإنه أبو عصم العبادي<sup>(٦)</sup> والقاضي حسبي<sup>(٧)</sup> وهو المحتر،  
لأن الأصل بقاء من الأبي  
قال الرافعي<sup>(٨)</sup> ويمكن أن يتوسط فيقال إن أقر بانتقال الملك منه إلى الابن رجع  
ولا يملك<sup>(٩)</sup>

(١) في (م)، والله، والثقت من (ت)، وليس واحد

(٢) مكي المحض (٤٠٤/٢)

(٣) إجازي الكبير (٤٦٩/٩)

(٤) محمد بن أبي أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي يوسف، القاضي أبو سعد الهروي، وتوفي قضاء حمص،

قُتِلَ مع يده بجامع حمص في شعبان سنة ١٨٩ هـ، وقد كان حلالاً من الرجال رغبة من الدولة

بظهر حقيقت انقضاء (١٠٢٢)، طباع الشريعة الكبرى (٥/٣٦٥)، طباع الشريعة

(٢٩١/١)

(٥) مكي، محض (٤٠٤/٢)

(٦) روضة الطليب ج ٤/ ص ٣٩٢

(٧) المصدر السابق

(٨) فتح المريد شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١/١٦٦)

ورجح ابن الرقعة قس العبادي، وقال إن النووي صحيح الرجوع وقال: إن الأم واحدة في ذلك كالأب<sup>(١)</sup>

قال ابن الرقعة: إن كانت مسألة الأب معروضة / م ٢٠٣ / إذا كان الأب رضيعاً فلا يتجه نسوة الأم واحدة به لأنه قانر أن يتسكك لأبيه<sup>(٢)</sup> من نفسه فأمكن أن يرجع إليه فيه صدر منه ولا كذلك الأم إذا لم يجعل لها ولاية، وبذلك كانت معروضة مطلقاً نحوه نسوة الأم واحدة (به، مهي)<sup>(٣)</sup> والمأخذ المذكور وهو نزول لرقم ١٢ عن الأقل يقتضي النسوة مطلقاً، والله أعلم.

قال: (ولو قال: له علي الف من الفخس أ<sup>٤</sup> خسر أو كسبه أو الف قصيبته لزعمه الألف في الأظهر).

من هنا إلى آخر الفصل أحكم يجمعها تعقب الإقرار به بغير استثناء وغيره والثاني أن يرفعه بالكلية فإن لم ينتظم لعم، وإن انتظم فإن فصل لم يقبل، وإن وصل فحلاف، [ وإن لم يرفعه بالكلية فإن فصل لم يقبل، وإن وصل فحلاف ]<sup>٥</sup> مرتبة هذا حاصل الباب.

وقوله: من ثمن أو كلب يرفعه ولا يمكن ثبوته من أصله

١) النووي في المنهوي (كما ذكر ذلك الحنفى للعالم في شرح وصي الطالب ٢١ / ٢١٠)

٢) في (م) أنه، والثبت من (ت)، وهو متعب في سياق الكلام

٣) في (ت) أيها، والثبت من (م)، ومنصب في سياق الكلام

٤) سألته من (ت)، والثبت من (م)، وهو موافق لما في مساج العالين (٦٨)

٥) سألته من (ت)، والثبت من (م)، وبه يستظهر للمعنى

وقوله فخصيه يردعه لمساكناته (ما اختصاه) (١) الاثر او من ثبوته الآية فاشرك الفصحى  
في رده بالكسبة، وفي ذكره (٢) مقصوداً بأن قال له عليّ ألف درهم، ثم قال بعد ذلك  
هي من شيء حمي او كذب او فخصيته لم يقبل، ورمه الألف قولاً واحداً، وفي ذكره  
موصولاً كي يردعه المصنف بقولان

أظهرهما حد أكثر العراقيين وعيهم لم لا يقبل ودرمه لألف و يعض اقراره  
يعتبر اونه ويلغو آخره لأنه وصل به ما يردعه فاشبهه بونه له عليّ ألف لا يلزمي، أو  
له عليّ ألف إلا نقاً، وبه قال أبو حنيفة.

والثاني لا يردعه شيء، لأنه كلام واحد يعتبر حمله ولا يعض، وبه قال للفرج و  
أبو إسحاق، ورايت في تعليقه الشيخ أبي حامد سجلاً سليماً أنه الصحيح.

واختار أعني الشيخ أباه حامداً في توجيهه أنه لا يساقص / ت ٢١٢ / من حيث  
اللفظ، فيقول 'كنا لو قال' درهم طرئة أو عشرة إلا تسعة، ولأنه أقرب ضرورة إلى  
سبب، والقولان حريصان في كل ما يوصله بالاقراء مما يستعمل لفظه في العادة ويطلق  
حكمه شرعاً كالبيع بدين مجهول وحيلار مجهول وكفوفه. كقولنا (٣) نلذّ ولان بشرط  
الطيار، أو ضمننت لفلان كذا بشرط الخيار

قال الإمام (٤) وكنت أود لو فصل فاصل يربط أن يكون 'أ' الفجر جامداً بالرفع

(١) في (م) بالاختصاص، والثبت من (مت)، وبه يستقيم المعنى

(٢) في (م) ذكر، ولثبت من (مت)، والمعنى واحد

(٣) ملاحظة من (مت)، وثبت من (م)، ويؤيده ما في السراج الزهراء (١/ ٢٤١)

(٤) ملاحظة من (مت)، وكسبة من (م)، وهو موافق لما في روضة اللطائف (٤/ ٢٩٦)، معني صحيح

الحجر لا يلزم وبين أن يكون ههنا فيعذر الخافض دون العالم<sup>(١)</sup>، لكن لم ينظر إليه أحد من الأصحاب، واتفق الأصحاب على خزي القولين في ألف من ثمن حجر أو كلب وسجود، واختلفوا في ألف نصية، فالأكثر أن يوزوا القولين فيه أيضاً وبيل لا تقبل قطعاً وتدرسه الألف وصحبها الفزالي<sup>(٢)</sup>، وقال الإمام<sup>(٣)</sup> إنها للذهب.

ورأي في شرح المفتاح لعبد الرحيم من يعقوب ذلك، وأن القولين فيه إذا قال: مستقرصت منه ألفاً وقضيته، وأن الأظهر لزوم.

### شرح:

إذا قلنا يلزم، فقد التفت كان من ثمن حجر خطته يلزمي، فله تحديد المقر له على صبه، وإن قسا لا يلزم صلحقر له تحليف، بل على ما قال.

### شرح:

لو قلتم الحجر، فقال من ثمن حجر عبد ألف، لم يلزمه شيء قطعاً بكل حال، نص عليه الشافعي والأصحاب.

[وكذا]<sup>(٤)</sup> لو قال: إنها صحت لك هذا شرط الحبر، لأن إنها يقتضي أن تحصل القضيان بغيره فصار كالمتقدم قاله الماوردي<sup>(٥)</sup>.

(١) روضة الطالبين (١/ ٢٩٦)

(٢) الموسيد (٣/ ٣٤٩)

(٣) روضة الطالبين (١/ ٣٩٧)

(٤) حاشية من (ج)، ونسبت من (ش)، و به يستقيم المعنى

(٥) بحاري الكبير (٧/ ٧٩)



قوله:

حرم جماعة من الأصحاب بأنه إذا ادعى عليه بألفيه، فقال قضيتُهُ، أنه يكون مُقرّاً ويصح في القضاء إلى لينة، وغلوه عن منه في آخره من المعوى على<sup>(١)</sup> كتاب أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> وقال ابن الصاغ<sup>(٣)</sup> والسفيجي<sup>(٤)</sup> إن هذا عن أصحاب القولين إما قال: صحاح عليّ ألف قضيتها، وتكلف جماعة منهم ابن الرفعة انصرق لأن صاحب التثنية حكى القولين مع خبره إذا قال برئت إليه عما يدعي، أو قضيتُهُ ما يدعي<sup>(٥)</sup> فقال ابن الرفعة يظهر أن يقال - والله أعلم - إن قوله<sup>(٦)</sup> برئت إليه أو قضيتُهُ لفظ واحد يتضمن الإقرار والبرائة والثبوت الواحد لا يُستعمل في الشيء وفيه لغة وعرفاً وشرعاً وأطلقه فيما له وصحناه فيما عليه

وقوله عليّ ألف قضيتها لفظان يقتضي أحدهما الثبوت والآخر البرائة وذلك يستلزم لفظاً وإن امتنع شرعاً وعرفاً فلا حرج من القولين  
قلت لو قيل بالعكس، لم يقبل لأن قوله [سـ]<sup>(٧)</sup> عليّ ألف قضيتها يقتضي كونها

(١) في (م) في، والكتب من (ت)، وهو موقوف في مختصر الشري، ١، ٣١٦، المعوى الكبير (١٧/٣٥٠)

(٢) مختصر لمزني، ١، ٣١٦

(٣) نهاية المحتاج ج ٥/ص ١٠٢، معني المحتاج ج ٢/ص ٢٥٥

(٤) معني المحتاج ج ٢/ص ٢٥٥

(٥) التثنية (١، ٢٥٥)

(٦) في (م) يقول، وثبتت من (ت)، وفيه يستقيم المعنى

(٧) مساهمة من (م)، والثبت من (ت)، وهو مراد في المعوى الكبير (٧/٦٥)، نهاية المحتاج

في محض عليه، وأنه فصاها ودلت عن شئ، ونحوه عن القولين<sup>(١)</sup> سبق توجهه  
وأما قوله في جواب الدعوى قصبة أو أسراي، فهذا ينصص<sup>(٢)</sup> الإقرار بشئ  
[لازم]<sup>(٣)</sup> سابق فهو بمنزلة قوله كان له عن ألف وقد قصبتها  
[وقد]<sup>(٤)</sup> فإن النصف فيه يو قال: كان له عن ألف، أن الصحيح أنه ليس بإقرار<sup>(٥)</sup>،  
ولم لا يكون هنا كذلك وليس فيه إلا نفس هذا المطوق؟ ولا يمكن دعوى أن  
قوله قصبة منصص، لأن المتن القصبي عليه الآن مد لا يدن اللفظ عليه لغة ولا  
عروة ولا شرعاً، وهذا البحث الذي حركته يقتضي طريقة قطعاً بأن قوله في جواب  
الدعوى لا يكون إقراراً، ونحوه له على ألف من ثم حر على قولين، ولم أو أحداً من  
الأصحاب صرح بذلك ولا تعرض له ويعني أن يكون هو الصحيح ليتأمل في  
تحقيقه أو الجواب م ٢٦-٣٦/ عنه فإنه لم يجهز في الآن جواب.

**قال:** (ولو قال من ثمي غير لم القبضة إذا سلمته<sup>(٦)</sup> سلمته قيل على  
المنهوب وجعل نعماً).

لأن للمدعي أجراً لا يرفع ما أقر به أولاً، وهذا الذي قطع به العراقيون وبعض  
الحزاميين وهو المنصوص.

(١) إل (ت) الوجيز، وثبتت من (م)، وقد يستقيم المعنى

(٢) في (ت) ينصص، وثبتت من (م)، به يستقيم المعنى

(٣) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م)، ولم يأت واحد

(٤) ساقطة من (م)، وثبتت من (ت)، وهو مناسب لسياق الكلام

(٥) روضة الطالبي (٤/ ٣٩٧)

(٦) في (م) سلم، وثبتت من (ت)، وهو موافق لمناهج الطالبي (١/ ٦٨)

والثاني أنه من القوليين حكاه الحرامانيون أحد القولين كذلك، والثاني يؤيد  
(بأول إقراره)<sup>(١١)</sup> ولا يحكم ثبوت الألف ثمة.

قول المصنف: «وَحُجِّلَ ثَمًّا بِعَنِي» فيكون حكمه في وجوب التسليم، وهل يبدأ به  
أو بالخبر حكم الثم<sup>(١٢)</sup> مع المذهب لا يُطَالَبُ بِالْأَلْفِ إِلَّا بَعْدَ تَسْلِيمِ الْعَبْدِ، وقوله  
إِذَا سَلَّمَهُ<sup>(١٣)</sup> سلمت، زيادة في التصريح غير محتاج إليها، وقوله: لم أقصه هو المعنى في  
حريته الطرفين إذا كان متصلاً، فكذا قال: به على ألف من نفس عبده، ثم قال  
محصلاً<sup>(١٤)</sup> عنه: لم أقص ذلك العبد قبل أيضاً، مع عليه<sup>(١٥)</sup>، وحزم به الأمر، أي، ولا  
شك أن الطريقة التي حكاه الحرامانيون من القولين يجري فيه بطريق الأولى.

ولو قال له على ألف واقتصر، ثم قال محصلاً هو من نفس عبده لم أقصه<sup>(١٦)</sup> ثم  
يقبل قولاً واحداً

واعتشك من الرخصة إجراء<sup>(١٧)</sup> خلاف فيه، ثم أجاب بأنه يؤدي إلى إبطال  
الاحتجاج بالأقارير ولا فرق في جميع ما ذكرناه بين أن يُعَيَّنَ العبد أو يُبَهِّمَهُ خلافاً لأبي  
حيفة<sup>(١٨)</sup>

(١١) في (م) بهرورد، والكتب من (ن)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (١/ ٣٩٦) ومعنى الاحتجاج

(١/ ٦٥٤)

(١٢) في (م) سلم، والكتب من (ن)، وهو موافق لمذهب الطالبين (١/ ٦٨).

(١٣) في (ن) محصلاً، والكتب من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٣٩٦).

(١٤) لأن (٧/ ١٢٣).

(١٥) سابقه من (ن)، والكتب من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٣٩٦).

(١٦) في (م) عدم إجراء، والكتب من (ن)، وهو منسب إلى الفلكلام.

(١٧) البحر الرائق (٧/ ٢٥٣)، بين اختلاف (٥/ ١٧)، الذي لم يذكر (٥/ ٦٠٨).

**قال:** (ولو قال: **أله علي**<sup>(١)</sup> **ألف** إن شاء الله، ثم يلزمه شيء **علي** المذهب).

مضى عليه [في الأم **آ**] في باب الشر ك<sup>(٢)</sup>، ووافقه الجمهور لأن هذه الصيغة تدل،  
يُراد به التثنية في حال أو ماضي ونزوة يرد بها التعليق في مستقبل، وعلى كلا التقديرين  
لا يلزم الإقرار.

أما في الأول فلأن الإقرار يعتمد القطع

و**أب** **علي**<sup>(٣)</sup> الثاني فلأن التعليق لم يُستقبل بسبب بُرئت ذلك كدعاق عليه  
كالإشهاد، وكقوله **إنا جده رأس مشهور** فله **علي** كد، وأراد التأجيل، وكقول<sup>(٤)</sup> **المُخبر**  
**إن** **يرزقي الله** **مالاً** فله **علي**<sup>(٥)</sup> كد، وأراد الأداء، وما نحن فيه ليس كذلك، لأن التعليق  
ثبوت الألف بمشيشة

وقيل، هو على خلاف فيها لو قال **له علي ألف** من نفس حرة، لأنه لو اقتصر على  
أول الكلام<sup>(٦)</sup> لكان إقراراً جارماً

(١) ساقطة من (م)، وثبتت من (م)، وهو موافق لما في منهاج الصائين (٦٨ / ١)

(٢) ساقطة من (م)، وثبتت من (م)، ويؤيده ما في الأم (٦ / ٢٢٤)

(٣) الأم (٦ / ٢٢٤)

(٤) ساقطة من (م)، وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٥) في (م) قوله وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٦) ساقطة من (م)، وثبتت من (م)، وهو موافق لما في حاشية الرمي (٢ / ٣١٠)

(٧) في (م) الإقرار، وثبتت من (م)، وهو للمذهب ليس في حتى لا تذكر عبوة لإقرار

قال الراعي: «لو خَرَّجُوا طريقاً آخر حذراً، لزم كان قريباً، لأجل أن تعليق السبق لا يتنظم، وبهذا قد أُجِدَّ<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>، وبما فيه نظراً لأن تعليقه يمسح كونه سابقاً وإنه (لم يكن)<sup>(٣)</sup> سابقاً لا يزم

ومو قال: «ألف إن شئت، أو إن شاء فلا يفتش لها من انشك بعيد، لأنه غير مُستَقَرٍّ عَرَفاً وإي به التعليق، فدللت كان المشهور المتصلان.

وقال الإمام: الروح تحريجه عن التوطين، وهو اختياره في قوله «ألف إن شاء الله<sup>(٤)</sup>» وقرئ الراعي بين التعليق حيث أُنْطِلَ الإقراء عن المذهب<sup>(٥)</sup>، وقوله من ثمن حبر حيث لم يطله لي، الأصح، فإنه يمكن أن يلقا دخول الشرط على الجملة يُصير الجملة جزءاً من الجملة الشرطية، (والجملة إذا صارت شرطاً)<sup>(٦)</sup> من جملة أخرى تغير معناها<sup>(٧)</sup>

وقوله من ثمن حبر لا يُغَيِّرُ معنى صبر الكلام، وإي هو يترك جهته فلا يلزم من

(١) الذي في فتح المعري (بهاء) ينظر، فتح المعري ١٦٨/١

(٢) الإصناف لمردوي (١٢/١٦٥)، الفروع (٦/٣٥٥).

(٣) فتح المعري شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١/١٦٨)

(٤) في (م) كانت، ولطيت من (شد)، وبه يستقيم المعنى

(٥) روضة الطالبين ج ٤ ص ٣٩٧، معني، مدحج ج ٢ ص ٢٥٥

(٦) فتح المعري شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١/١٦٨)

(٧) في (ب) (أو شرط إن صبر جراً، والثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى ينظر، عشر ٤

٨ حاشية الخبر معني (٣/٨٧)، وفي أسس الطالب في شرح روضة الطالب (٢/٣٩٣)، حاشية

لخص على شرح المنهاج (٣/٤٤٤)، نهاية المطاف (٥/١٠٢)

أن لا يُعص الإقرار عند التعليق من يكسب تحوراً من تحدد حصره خمسة حصره جملة  
رأسها أن لا يُعص في الصورة الأخرى، وهذا فرقٌ جيدٌ

وقال ابن الفرقعة إن هذا المعنى إن صح امتنع معه القول، يعني فيما إذا قل ألف  
إن جاء رأس الشهر<sup>(١)</sup>، وقصد التعليق أن يكون على المولين

قلت، بل يقتضي أن الراجح<sup>(٢)</sup> فيه عدم لزوم، فإن الراجح إنما قصد الفرق بين  
كون المنع في التعليق عدم لزوم في الأصح<sup>(٣)</sup>، ثم ٢١٣ / في ألف من نفس حيز  
اللزوم، ولم يقصد نهي الخلاف<sup>(٤)</sup>، وقد يتوهم المعنى على الترجيح ولا يتوهم على  
نفي الخلاف<sup>(٥)</sup>.

### فزع

قلت، أنه عني ألف إذا جاء رأس الشهر، م يرمه في الأصح، والمقصود من أنه  
يلزمه<sup>(٦)</sup>، وحده على ما إذا قل أردت التأجيل.

وبن<sup>(٧)</sup> قال إن جاء رأس الشهر فله على ألف لم يلزم، وقيل يلزم ويحمل على  
التأجيل

١) روضة الطالبين ج ٤ ص ٢٩٧، المسبوح ج ٢ ص ٢٤٩، السبب ج ١ ص ٢٧٥

(٢) في (م) والمرجح، وعلقت من (ت) وهو مذهب السبب

(٣) في (م) والأصح، والثابت من (ت) وبه يستقيم المعنى.

٤) فتح القمير شرح الوجيز (مصحح مع طبعه) (١٦٨/١١)

(٥) في (ت) معنى، وعلقت من (م) وهو مذهب السبب

٦) الأم (٧٧/٧)

(٧) في (م) وهو قال، والقب من (س) وهو مذهب في الشبه (٢٧٥/١)

ولو قال: إن شاء الله فله علي ألف لم يلزمه قطعاً  
ولو قال: ألتزم علي ألف إن رقي الله مالاً، فليس يساقرار بالتعلق،  
وقيل بإقراره، وذلك ليدان وقت الأداء.

قال الرافعي: والأصح أنه يستعسر فإن فسر بالتأخير صح، وإن مرر بالمعبر  
لغاه<sup>(١)</sup>، وقال صاحب العدة<sup>(٢)</sup> إن تعدد استعسره فالأصح أنه إقرار<sup>(٣)</sup>.

### فروع<sup>(٤)</sup>

قال: له علي ما في حسابي أو ما خرج<sup>(٥)</sup> تحطي أو ما أقر به عني ريد، فليس شيء  
من ذلك بإقراره.

وكذا ما شهد به ريد، لكن إذا شهد وكدن عدلاً وكملت البينة لومه بالشهادة لا  
بالإقرار.

ولو قال: لفلان علي ألف إن شاء فليس بإقرار  
ولو قال: له علي ألف إن كنت فليس بإقرار، حلاًماً لأبي حنيفة<sup>(٦)</sup> ذكر ذلك كله  
المأورفي<sup>(٧)</sup>

(١) فتح البدر شرح الوحي (مطبع مع المجموع) (١٦٨/١١١)

(٢) وهو الحسن بن علي المصري (طبقات الشافعية الكبرى) (٣٤٩/٤)، طبقات الشافعية (١/٢٦٣)،  
وعد سبقت ترجمته

(٣) روضة الطالبين (٤/٣٦٩)

(٤) في (م) أخرج، والثبت من (ت)

(٥) في (ب) يخرج، وثبت من (م)، وهو مؤلف لما في الخواري الكبير (٧/٧٢)

(٦) فليس هو ليس عني (١٨/٢٠)، حاشية أبي عابدين (٥/٦٠٩)، المنقوشة العلية (٤/١٦٦)

(٧) الخواري الكبير (٧٢/٧٢)

### شرح:

قال الماوردي وغيره: «لو قال: عني ألف أو لا، لم يكن عليه شيء لأنه خبر عن شاك، وقال أبو حنيفة: عليه الألف لأنه راجع عنها بعد إثباتها»<sup>(١)</sup> والتعليل في الشك في عي المروم أصح، لأنه أُلِيق بالكلام وأُشبه بمفهوم الخطأ<sup>(٢)</sup>، بخلاف ما إذا حرم بالإقرار وشك في استحقاقه بدم في الأصح ويؤخذ بتعيينه<sup>(٣)</sup>

ووقع في شرح الرامعي الكبر أنه يلزمه إن قال: ألف أو لا<sup>(٤)</sup>، وهو غلط فلا شك، والظاهر أنه من التسامح، فإن في الشرح الصغير المروم حيناً إن قال ألف أو لا، وهو موافق / م ٢٣-٢٤، ما في التهذيب<sup>(٥)</sup> فيقطع به، وأنه إن قال: ألف لا يلزمه، لأنه رجوع بعد إقرار، وإن قل ألف أو لا<sup>(٦)</sup>، لازمه لأنه شك في الإقرار

وقد يقال إذا جرى خلاف في التعليل وحسب إسراؤه في الشك، لأنها عارضا لتضد<sup>(٧)</sup> الكلام، وحواله أن التعليق موصعه فقيده للإقرار لا رافع، وقد اختصى التعليل عدم الغزوم فقد ناقض موضوعه، وأبطل الإقرار مع تحققه، وأما حرف الشك فإدخاله في الكلام مُبَيِّنٌ أن ضميره لم يقصد به الإقرار، فلا رجوع فيه ولا عاقصة لموضوعه

(١) حاشية ابن عابدين (١١٥ / ٨)

(٢) المحوي الكبير (٧٢ / ٧)

(٣) في (م) بضمه، والثبت من (ت) وبه يستقيم للمعنى

(٤) فتح الباري شرح الوجير (مضبوع مع المجموع) (١١٤ / ١٦٤)

(٥) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٢٥٨ / ٤)

(٦) سائغة من (ب)، وثبتت من (م) وهو موافق في روضة الطالبين (٤ / ٢٩٧)

(٧) في (ت) لضمه، والثبت من (م) وبه يستقيم للمعنى



قال: (ولو قال ألفاً لا ينلّز، لرمه).

ووصل  
الإقرار  
بوجه

لأنه غير مستقيم فلا يصل به الإقرار، وهذا لا خلاف فيه ولذلك جعل الأصحح صابطاً على القولين أن يصل بإقراره ما يرفعه لا من شوجه الذي أئنه<sup>(١)</sup>.

شرح

لو قال: له شيء ألف مؤجل إلى وقت كذا، إن ذكر الأجل موصولاً قبل، وإن فصله فلا عن الملتصق

وموضع الخلاف إذا أطلق ويستند إلى سبب يقبل أن يتأجل أو يتعجل، فإن قد أنقضته مؤجلاً كذا فنكر الأجل فلا خلاف.

وإن قد قتل ابن عمي فلا خطأ ولرمي من دية ذلك القيس كذا [مؤجلاً]<sup>(٢)</sup> إلى ستة أشهر، وهكذا فهو مقبول بلا خلاف

وإن قال عليّ كذا في جهة تحمل العدد مؤجلاً إلى وقت كذا، قل عن المصنف لأنه صلت بالقرار ووصله بالأجل.

شرح

قال: معك أمس فلم تقبل، قد [هل]<sup>(٣)</sup> قُبلت، فهو عن القولين في تعيين الإقرار إن بعضناه صدق بيمينته<sup>(٤)</sup> في قوله قُبلت، وكذا إذا قال: اعتنك عن ألف مسم

(١) نعمة يحتاج (٥/١٠٠)، حاشي الكير (٧/٣٦)

(٢) مسألة من (م)، والكتب من (ت) وبه يستقيم معنى

(٣) مسألة من (م)، والكتب من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٢/٢٩٨) بحسب الرواية

(١/٢٤٥)

(٤) في (ت) في يمينته، والكتب من (م) وهو موافق لما في روضة الطالبين (١/٢٤٨)

تُفَكَّل، أو لا مراثه حالعتك عن أبي فلم تقبلي<sup>(١)</sup> وقالوا قنما

شرح

قال ابن أبي أئير<sup>(٢)</sup> الآن بها ليس علي لعل<sup>(٣)</sup>، أو ما حلفت امرأتي ولكن أفرط مطلقها  
وأقول حلفتها، قال أبو عاصم<sup>(٤)</sup> لا يصح إقراره<sup>(٥)</sup> وقال الثوري الصحيح به بخلافه  
ألف لا يلزم مني<sup>(٦)</sup>

**قال:** (و) وهو قال: له عليّ المنة ثم جاء بالمنة وقال: أردت هذا وهو  
وديعة، فقال المقر له (ليّ عليه)<sup>(٧)</sup> المنة آخر، صدّق المقر في الأظهر بيمينه،  
فإن كان قال: في دعوتي أو نيتي، صدّق المقر له على المذهب

لأن العين لا تكون دية ولا في الذمة<sup>(٨)</sup>، وتكون عليه بمعنى أن عليه حطها  
وغير: [يُصدّق المقر في الألفاظ الثلاثة، لأن العين قد يندى بها ضمير في الذمة  
تضمير الثالث]<sup>(٩)</sup> وقيل يُصدّق المقر<sup>(١٠)</sup> في [الألفاظ الثلاثة، لأن عليّ تقتضي

(١) في (م) عام غفل، وكتبت من (ت) وهو موافق له في روضة الطالقين (٤/٣٩٨)

(٢) في كلا المخطوطين (ألف) ولكن في روضة الطالقين (٤/٣٩٩) نفس النص وفيه ريب ليس علي  
ضلالاً بدلاً من (يا ليس لي عليّ ألف) وبذلك يستقيم المعنى

(٣) هو القاصي أبو عاصم المديني وقد سبقت ترجمته

(٤) روضة الطالقين (١/٣٩٨)

(٥) انظر السابق

(٦) في (ت) له علي، وكتبت من (م) وهو موافق له في منهاج القطيعين (١/٦٨)

(٧) ضبطت بمعني الناح (٧/٦٥٦)، جاء لحتاج (٥/١٠٢)، فتح الرحمن (١/٣٨٧)

(٨) عاقلة من (م)، وكتبت من (ت) وبه يستقيم المعنى

(٩) في (ت) للمقر له وكتبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(١٠) سابقته من (ت)، وكتبت من (م) وبه يستقيم المعنى

الثبوت في الذمة، ولهذا لو قال علي ما على فلان، كان صاماً  
والوديعة لا تثبت في الذمة<sup>(١)</sup>، وصورة المسألة إذا كان قوله وديعةً مفصلاً، فإن  
وصله بإقراره بأن قال علي ألف وديعةً فإن ظهور القبول، وعن أبي إسحاق<sup>(٢)</sup> أنه عن  
قوليه.

قال: (فإننا قبلنا التفسير بالوديعة<sup>(٣)</sup>) فالأصح أنها أمانة فتقبل دعواه  
التلف بعد الإقرار ودعوى الرد

سواء كان التفسير بالوديعة مفصلاً أم مفصلاً، صرح به ابن الصباغ<sup>(٤)</sup> وشيخه<sup>(٥)</sup>  
وهو المفهوم من كلام غيره  
وقال الإمام والفرازي عن الأصحاب بما تكون مضمومة ولا تقبل دعوى التلف  
ولرد<sup>(٦)</sup>.

هذا إذا ادعى أنه بعد الإقرار رد أو تلفت بغير تقييد وكذا إن أحضرها فطفت

(١) خبيط، ينظر: نهاية المحتاج (١٠٢/٥)

(٢) التبيين (٢٧٧/١)

(٣) الوديعة، لغة من وقع رده ما صد إلى الدفعة والسكون، الاستمرار

ينظر المعجم الوسيط (١٠٢٠/٢)، مختار الصحاح (١٠٩٧)، لمصباح المنير (٢/٦٥٣)

والمصطلحاً استعاط حاج التصرّف بسد لا أو ما في معناه، يجب بد مثله

ينظر روضة الطالبين (٣٢٤/١)، التمهيد للمرحوم (١/٧٢٣)

(٤) الشافعي في مروج الذهب (مجموع) ج ٢/ ٢٥٥، ويصغر، روضة الطالبين، ٣٩٩/٤

(٥) روضة الطالبين، ٣٩٩/٤

(٦) الوسيط (٤/٥١٥)

قُلَّ التسليم.

ولو قال: أقررتُ ظناً أنها مائة، ثم سبَّ أو تذكرتُ له تلفت، أو رددتها قُلَّ الإقرار، ثم يُقضى، فانه القاضي أبو الطيب<sup>(١)</sup> وابن الصباغ<sup>(٢)</sup> وغيرهما، لأنه يردف قوله بها عليه حين الإقرار، ويغل القَطْع به إذا انفصل التصدير بالوديعة أو انفصل<sup>(٣)</sup> ولكن انفصل دعوى التلف أو الرد، ولو انفصلا بأن قال: ده عني ألف وديعة تلفت أو رددتها فعن الموليين في بيعيص الإقرار، وكل هذا إذا قل: عني ألف كمي صورة المصنف والأصحح وهي عدة المختصر<sup>(٤)</sup> والأم<sup>(٥)</sup>، وفي الوسيط<sup>(٦)</sup> نص الشافعي عني شيء، ولا شك أن قبول التصدير فيه بالوديعة أولى لأن حفظ الوديعة شيء وهو عليه وأما الألف الوديعة نفسها ليست عليه.

**قال:** (ولو قال: له عندي أو معي ألف ضئق).

في دعوى الوديعة والرد والتلف قطعاً، والله أعلم، لأنه لا إشعار له بالشيئية ولا بالصيغ

(١) حواشي الشروني (٥/ ٣٩٥)، حاشية الجمل على شرح المنهاج (٣/ ٤٤٤)

(٢) اقتبس في فروع الشافعية (محمود) ج ٢/ ٢٦٠، ويظر حواشي الشروني (٥/ ٣٩٥)، حاشية الجمل على شرح المنهاج (٣/ ٤٤٤)

(٣) في (ها) وانفصل، وكنت من (مت) وبه يستقيم نصي

(٤) مختصر بلزني (١/ ١١٣)

(٥) الأم (٦/ ٢٢٢)

(٦) الوسيط (٣/ ٣٣٠) وهو في الأم (٦/ ٢١٧)

ولو ادعى الزد أو التلقب<sup>(١)</sup> قبل الإقرار، فإن قاله متصلاً لم يُسمع قطعاً، وإن قاله متصلاً فعلى قولي شعبش الإقرار، لأن قوله عندي أو معي ينتهي وجودها حين الإقرار.

### شرح

قال: «دفع إلى فلان ألفاً» [ثم] «صره» بـ «وَدِيعَةً» وقال: «تَلَقَّبْتُ» قُلْتُ. وإن قال: «أحدثتُ أو فصّنتُ» من ألفاً، ثم «صره» بـ «وَدِيعَةً» قُبِلَ أيضاً وقال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> «والفصل»<sup>(٣)</sup> «القول» فإن التَّعْبِيرَ به إذا ادعى العصب، ولو قال: «أحدثتُ من ألفاً» و«دِيعَةً»، فعلى رأي الفصل يكون على قولي شعبش الإقرار<sup>(٤)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٥)</sup> يرميه لأنه لا يعرف بالتعصب.

### شرح

قال: «عندي ألف درهم» و«دِيعَةً» دِيّاً أو مِصَارِيَةً دِيّاً، وهو مضمون لأنه قد يكون تعلّى فيها، ولا يُقبل قوله في الزد والتلقب<sup>(٦)</sup> فإن قال: «أحدثتُ» أو «دِيعَةً» بشرط نصيب فإن قاله متصلاً لم يُقبل وإن قاله متصلاً فعلى تبشيش الإقرار.

أقر بما  
ودِيعَةً  
دِيّاً أو  
مِصَارِيَةً

(١) في (م) والتلقب، واكتت من (ت) وبه يستقيم للمعنى

(٢) ملاحظة من (ت)، واكتت من (م) وهو موافق لما في النسخة (١/ ٦٧٧)

(٣) «بائع الصالح» (٧/ ٢١٣)، «تبيين المخالفات» (٤/ ٢٩٤)

(٤) «روضة الطالبين» (٤/ ٤٠٠)

(٥) «روضة الطالبين» (٤/ ٤٠٠)

(٦) «البحر الرائق» (٧/ ٢٥٤)، «المصنف الصغير» (١/ ٤١٦)

## شرح

الإقراء

قال له عليّ ألفٌ أو عيٌّ [ألف] <sup>(١)</sup> درهم عارية <sup>(٢)</sup>، فهو مصبوح عليه، مسححا بالعربة  
إشارة الدرهم أو أمسداها، لأن فاسد العقود كالصحيح في الصمان <sup>(٣)</sup>  
٢٤-٣٤ /، نص عليه الشافعي في المختصر <sup>(٤)</sup> وأصحابنا حفظ عليّ، وفي الأم <sup>(٥)</sup>  
بخط عليّ، [ولم يذكر أحدٌ من الأصحاب خلافاً في ذلك إلا الغزالي من ترجمة،  
ومؤلفاً في لفظ عليّ] <sup>(٦)</sup> فقال في الوسيط وهو قدس عيٌّ ألفٌ عربةً، فني طريقة  
العراق لم يرد، لأن إعادة الدرهم نصح فكون مصبوبة، وإن قلنا لا تصح فهي  
وعارة فسد مصبوبة، وفي طريقة الزهري أن <sup>(٧)</sup> إعارة الدرهم والمائة [للسري] <sup>(٨)</sup>

(١) مساقطة من (ت)، والثبت من (م) وهو لا م لإتمام المعنى

(٢) العربة، لغة من الطعارة وهي لاستعرة، وقيل إِب من العار لأن ذهب يورث استعارة العار

ينظر (لسان العرب ٦١٨/٤)، المعين (٣٣٩/٢)

وضرحاً راحة لا تنضج بـ محل الانضاج به مع فقهه عليه

ينظر (تخريج ألفاظ التنبيه ٢٠٩/١)، التعاريف (٤٩٦/١)

(٣) في (م) (في الصمان كالصحيح)، والثبت من (م) والمعنى واحد والثبت وهو موافق لما في معنى

لمحتاج (١٣٧/٢)

(٤) حاشية لمحتاج (١٣٣/٥)، مسند الفضليين ١١/٥٦، معنى لمحتاج ٣/٣٧

(٥) مختصر الزبي (١١٣/١)

(٦) الأم (٢٢٢/٦)

(٧) مساقطة من (ت)، والثبت من (م) وقد يستقيم للمعنى

(٨) في (م) (أن)، والثبت من (م) والمعنى واحد والثبت موافق لما في الزمخشري (٣٥١/٣)

(٩) مساقطة من (م)، والثبت من (م) وهو موافق لما في الوسيط (٣٥١/٣)، كونه الأحرار

(١٠/٢٧٩)، حاشية الجمل على شرح المنهاج (٤/٤٧٤)

إنما تصح فهي باطلة فلا ضير، وعلى هذا تخرج عن قول الإصمعية إلى اخبة فاسدة<sup>(١)</sup>، بقول أبي بطله احتجول أبده القاضي حسين<sup>(٢)</sup>

وقال الإمام، إنه الألف على القول بعدم الصحة، فمن هذا الوجه المذكور في طريقة [المرورة]<sup>(٣)</sup> حرج العمالي ما ذكره في لفظة علي لأب تقتضي الإلزام وإسنادها إلى العارية في هذا الوجه يقتضي عدم الإلزام

ولو لم يثبت للسائل سقط عدي لا تقتضي هذا التخرج أن لا يثبت صدر الكلام وآخره، ولا يكون الإسناد إلى جهة فاسدة فيكون أمانة على هذا الوجه من غير تردد، لكنه خلاف نص الشافعي والأصحاب كلهم، وعلم أن حجة المحصر أنها منصوبة وعبرة الإمام أبي ذؤيب

وحاول ابن الروعة أن يأخذ من ذلك أنه لو أحصر ألف ففاز المقتر له هي ألف أخرى، يقبل قوله، وهذا بعيد وهو في عندي أبعد منه في علي

### شرح

قال: هذه لدر لك عارية [أو حبة عرية]<sup>(٤)</sup> أو حبة مكنتي<sup>(٥)</sup> فدللت أنه إقرار

(١) الوسيط (٣/ ٣٥١)

(٢) روضة الطالبين ج ٤ / ص ٤٠٠

(٣) ساقطة من (ت)، والبيت من (م) و به يستقيم المعنى

(٤) ساقطة من (م)، والبيت (ت) وهو موافق لما في أسس الطالب في شرح (ص الطالب ٢ / ٣٠٣)

(٥) حبة عرية أو حبة مكنتي، الإضافة إليها هي عرية وله أن يرجع فيها

يخطر (الأم ٦/ ٢٢٣)، روضة الطالبين (٤/ ٤٠٠)، أسس الطالب في شرح روضة الطالب

بالعارية، وله الرجوع فيها.

وليل<sup>(١)</sup> فيه قولٌ تبعض الإقرار

قال: (ولو أقر ببيع أو هبة أو إقباضي، ثم قال: كان فاسداً أو أقررت<sup>(٢)</sup>   
 لفظي الصحة لم يُقبل).

لأن الاسم إما أن يختص بالصحيح كما يقتضيه كلام بعض الأصحاب، وإما أن   
 يشمل الصحيح والفاصد كما أشرف إليه أول السمع ولكن الإقرار يُراد به الإكram   
 فلا يُطلق إلا ويراد به الصحيح.

وبوذكر المصاد متصلاً بكلامه قالوا: به يخرج على قوي تعقيب الإقرار بما يرميه<sup>(٣)</sup>   
 كما<sup>(٤)</sup> ذكرناه في اختلاف المتابعين، وهذا أولى بقوله لما قلناه إن الفاسد يندرج في   
 لعمري، ونسب كل الخلاف في صور فونه في اختلاف المتابعين أشبهت من هذا، و   
 يعني أن يكون القولان<sup>(٥)</sup> هناك مع قول: هذا تبعض الإقرار، أما إذا قلنا بالتبعيض   
 فيقبل قوله قطعاً

و علم أن من يقول هناك القول قول مدعي المصاد ويسمى أن الاسم يضم الصحيح   
 والفاصد لا يتعد أن يقول هذا القول قول الخصم وإن ترعى، فإن كنا حشورنا مسألة في

(١) ساقطة من (م)، ولثبت من (ت) وبه يستقيم للمعنى

(٢) في (ت)، أو أقرت، ولثبت من (م)، وهو موافق لما في م ٣٣٣ جع الطائفتين (١٦٨٠)

(٣) في (سارص)، ولثبت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤) (٣٥٧)، وفيه محتج

(٤) (٢٤)

(١) ساقطة من (ت)، ولثبت من (م) وبه يستقيم للمعنى

(٢) ساقطة من (ت)، ولثبت من (م) وبه يستقيم للمعنى



اختلاف المتابعين بما إذا لم يرد أح دعوى التمسك لأنها فصلما بدلت المحل الذي يظهر فيه  
حرمان القويين وغيره عما ذكرناه. فبحاج إلى تسليم مقدمات<sup>(١)</sup>، وعائنه إثبات خلاف  
صحيح، فلا يندح فيه قوله الرافعي والمصنف هـ من عدم قبول قوله

**قال:** (وله تحليف **بُفَرِّدَ** له).

تحليف بفر

له فبما

بفر

لأن ما ادعاه عنك، وجهات التمسك قد تحصى عليه، فذلك لا يأتي من خلاف أبي  
إسحاق في إذا أنكرك بعد الإقرار

**قال:** (في نكل حلف **بُفَرِّدَ** ويرى).

لأن القويين كالإقرار أو كاليه وكل مهمل<sup>(٢)</sup> بعد هذا الغرض وبحكم بطلان البيع  
والدية.

## فروع

**الإقرار بالنية ليس إقراراً بقصدها<sup>(٣)</sup> عن المذهب، وعن نية أنه إن<sup>(٤)</sup> كان في يد<sup>(٥)</sup>**  
المذموم أنه فهو نفس بعد الإقرار<sup>(٦)</sup>، وهو على قوله أنه إذا ذهب منه شئاً في يده لا

(١) المقدمات جمع مقدمات، والقبعة تغطى ذرة على ما توقع عليه لأبحاث الآلية ودورة على قضية حرة.

القياس وتارة على ما يتوقف عليه صحة الدليل

ينظر التصريح لمجمع حسني (١/ ٦٧١)

(٢) في (م) كلامها أو ثلثت من (ت) وهو مناسب لسباق الكلام.

(٣) خصص بفر زوجة الطالبين (٤، ٤٠٠)، معني المحتاج (٢/ ٢٥٦)، بهيمة المحتاج (٥/ ١٠٣)

(٤) في (م) إن، والثلث من (ت) ومعنى واحد

(٥) في (ت) يده، والثلث من (م) وهو موافق لما في اختاري الكبير (٧/ ٧٣)

(٦) الأم (٦٥/ ٢٦٠)

يحتاج في قصه إلى إذن

ولو قال: وهبته وحررت إليه ما فالأصح أنه لا يصح من الإقرار بالقص أيضاً،  
وجرم الماوردي<sup>(١)</sup> بأنّه إن كسب في يد الموهوب [كأنه]<sup>(٢)</sup> عهد الإقرار حمل عن  
الإقرار، قال عن المروزي، واهباً في حاميته الكبير<sup>(٣)</sup>

أولو قال: وهب منه وملكتها<sup>(٤)</sup> قال: المعوي، به كذلك، وحكمه عهد عن نصه  
في الأم مقلداً له: «قد يكون عده بالكلام»<sup>(٥)</sup> وهذا ممكن يقتضي أن لا يعمل بإقرار  
تأليف، وحرر ما يكون ملكها فتكون مثل هبتها<sup>(٦)</sup>، لكن المصنف مسطها بخطه في  
الروضة<sup>(٧)</sup> بفتح الكوف ورد في النص حيث لم يأنس، وعاية للمكن في تعديله أنه لا  
قرن قوله ملكها ما، وكثير من الناس يعتقد أن أهبة بدون القيص نقل الملك قوي  
الاحتياط فيه فلم يجعل إقراراً بالقيص.

ولو قال: وهبته وعضتها بغير صائي، فانقور قوله لأن الأصل عدم الرضا،  
نص عليه

(١) مخوي الكبير (٧٣/٧)

(٢) في (م) يأنه (أنه إذا وهب منه شيئاً في يده)، وهي غير موجودة في (ت) وهو الصواب ويؤيده ما

في مخوي الكبير (٧٣/٧)

(٣) ما عده من (م) والثلث من (م) ويؤيده ما في مخوي الكبير (٧٣/٧)

(٤) مخوي الكبير (٧٣/٧)

(٥) التمهيد في فقه الإمام الشافعي (٢٥٧/٤)

(٦) رقم (٦٦، ٦٧)

(٧) في (م) وعهده، والثلث من (م) وهو مناسب لسياق الكلام

(٨) روضة الطالبين (٤٠٠/٤)

## فروع

المرم  
المرم

هو أثر بيع أو إقباض أو قصص، ثم قال: ما فعلت هي سماع دعواه للتخليف ثلاثة أوجه سقت في أثر هي، ثالثها إن كان له عهدٌ سمعت ولا فلا، ومن جهة الأعداء جريد العدة، لا تشهد قبل القصص فلو أشهد<sup>(١)</sup> عليه يمين ثم قال: كنت عازماً على أن استعرض منه فلم أفلعل عليه تخيفه في<sup>(٢)</sup> الأصح.

ولو قال: أنقضت، ثم قال: لم أنقض ولكن كنت عازماً عليه لم يسمع، قاله الرافعي في الشرح الصغير، وهو له في الكثير<sup>(٣)</sup>، فأشار الإمام وغيره أنه لا خلاف فيه لأنه لا عذر ولا عادة.

ولو قال: نعمت وقضيتُ الشئ، ثم قال: لم أنقض قبل الإمام<sup>(٤)</sup> طاهر المذهب أنه لا تقبل يعني لعدم العادة لذلك، وابن مريج يرى التخييف في هذا كنه<sup>(٥)</sup>، حتى إذا ادعى الكذب م ٢٠٥ / ٢٥٠ عداؤه يمكن تسمع دعواه للتخليف، وإن كان الغزالي قال في هذا الباب إنه لا خلاف أنه لو قال: كذبتُ من غير تأويل لم تقبل دعواه<sup>(٦)</sup>، وأوله ابن الرافعة على ما إن لم يكن تأويل ولا عادة<sup>(٧)</sup> أو<sup>(٨)</sup> مع هذا في نفي الخلاف نظره.

(١) في (م) تشهد، ولقيت من (ت) ويطعى واحد

(٢) في (م) هي، ولقيت من (ت) أ، المعنى واحد.

(٣) فتح العرف شرح الوجيز (عطير مع المجموع) (١١ / ١٧١)

(٤) روضة الطالبين ج ٤ ص ٣٩٦، المعري الكبير ج ٧ ص ٧٥

(٥) أمسى للطالب في شرح روضة الطالب ج ٤ ص ٤٠٣

(٦) الوسيط (٣ / ٣٥٦)

(٧) مسالقة من (ت)، ولقيت من (م) ويطعى واحد

ويبني سجع لدعوى التحليف لأنه لا محدود في ذلك مع إمكانه ويوقع تكون القسم.

وإذا رأينا التحليف في إذا كان أقر شخص الثمن وكان لائع قسمه عوضاً نصي كهيئة يمينه وجهان

أحدهما يحلف [ أنه يستحق عليه الألف.

والثاني يحلف أنه أوصل إليه عوضه، قال ابن الرخصة ومثب بأي مما إذا أقر مندبني وطبق يمين المقر له على الإقرار وكان أقصد عوضاً فعلى الأول يحلف أنه مستحق ذلك وهو الذي عليه العمل في بلادنا اليوم، وعلى الثاني يحلف أنه أقصد العوض.

وإن كان سبب الإقرار صياك أو إتلاف حلف أنه حرى<sup>(١)</sup> منه

### فروع

أقر بدني ثم قال أقرت به علي وعبد فقال المقر له بل هو عوض يعين متنها أو سلمتها<sup>(٢)</sup> وأكرر فتس<sup>(٣)</sup> القول قوله منه؟ وجهان، أصحهما المقر له، فإن قلنا القول قول المقر له حلف على بيان النسب.

ولو حلف على الاستحقاق إذا شك في ذكر سبب الوجوب حار

(١) ساقطه من (تد)، والثبت من (م) و به يستقيم المعنى

(٢) في (ت) أخرى، والثبت من (م) و به يستقيم المعنى

(٣) في (ت) سلمتها، وكتبت من (م) و به يستقيم المعنى

(٤) في (ت) ضمن، والثبت من (م) و به يستقيم المعنى

شرح:

العمري

الأصمعي

بالعريه

أقر عصمي بالعريه ثم قال لم أفهم معناه وأُفْتُتْ، صُنِّقَ يَبِينُهُ إِذَا كَانَ عَنْ نَحْوِ الْأَصْمَعِيِّ بِالْعَرِيَّةِ لَنْ لَا يَعْرِفَهُ، وَكَذَلِكَ فِي حَمِيعِ الْحَقُودِ وَالْفُسُوحِ وَسَائِرِ النَّصَرَاتِ كَالطَّلَاقِ وَالْحَتِّ  
**قَالَ:** (وَلَوْ قَالَ: هَذِهِ الْمَدَارُ الْفَرِيَّةُ، يَلْ لَعَمْرُكَ، أَوْ غَضَبْتُهَا مِنْ زَيْدٍ يَلْ مِنْ عَمْرٍو سَلِمَتْ لَزَيْدٍ)

لأن من أقر بحق لأصمعي لَا يَقُولُ<sup>(١)</sup> رجوعه<sup>(٢)</sup>

**قَالَ:** (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْمُتَضَرِّعَ يَقْرَأُ قِيَمَتَهَا لَعَمْرُكَ).

لأنه حل به بين داره بإقراره الأول، وأحيلولة سبب للظهار كالإتلاف<sup>(٣)</sup> إِنْ دَخَلَ  
 بالحيلولة لقوله<sup>(٤)</sup> بأحيلولة الفعلية وهذا الأصح عند الأكثرين  
 والثاني: لا يقرم، لأنه اعترف بعمرو بما يدعيه وشرع مع من قبله.  
 وأيضاً أقرار لعمره عِدَدٌ مِنْكَ الْعَبْرُ فَلَا يَلْزَمُ بِهِ شَيْءٌ، وَالْقَوْلَانِ تَشْبُوهُمَا  
 فِي الْأَمِّ فِي بَابِ احْكُمِ الْفُلْهَرُ<sup>(٥)</sup>، قَالَ / ت ٢٦٥ / الشافعي فيه قولان، وكلامه فيه

(١) الفحصة في المسار بصم العين ثَكَّةً وَعِمَّةً مُصَابِحاً، وَغُجْمٌ وَالصَّمُّ مُخْتَلَفٌ فَهُوَ أَصَحُّ، وَالْمَدَارُ عَجَاءٌ، وَهُوَ مَجْعَمِي، لَأَنَّ حُلَّ السِّمَةِ لِمَنْ يَكُونُ أَيْ يَرَى مَصِيبَ وَدَنَ كَانَ عَرِيَّةً  
 ينظر: المصباح للفي (٣/ ٣٩٤)، فخر المصباح (١/ ١٧٥)

(٢) في (م) لم يقين، وثبت من (ت) وهو موافق لما في معنى المحتاج (٢/ ٣٥٧)

(٣) فحصة، ينظر: التبيين ج ١ ص ٢٦٤، معنى المحتاج ج ٢ ص ٢٥٧

(٤) فحصة الوسيط (٣/ ٣٠٢)،

(٥) في (ت) القيلولة، وثبت من (م) وبه يستقيم للمعنى

(٦) الأم (٦، ١٩٩)

يقتضي ترجيح الثاني، وقد اقتصر على نفيه عليه في غير ذلك الباب واقتصر المزي على  
في ملخصه<sup>(١)</sup> كذلك

ولأنه لم يقرر عن الشافعي من باب الحكم لظاهر شيء، ويُعبر بعضهم عن القولين  
بأن الحلولة القولية [هل هي]<sup>(٢)</sup> كالحلولة الفعلية، ونسبها<sup>(٣)</sup> بالخلاف في أن يقل<sup>(٤)</sup>  
لركن القول في الصلاة هل هو (كقتل الركن)<sup>(٥)</sup> النعي<sup>(٦)</sup>، وبخلاف فيما إذا رفعت  
لمرأة صوتها في الصلاة بحيث يسمعها أثر جلال هل يبطل صلاتها لأن صوتها حوره  
قوية<sup>(٧)</sup> هل رأيي، هي إلحاقها بالعورة النعية الخلاف

واتموا الأصحاب على جريان القولين فيما قل غصتها من ريد هل من عمره  
أو غصتها من ريد وغصتها ريد من عمره، واختلفوا في قوله هذه هل دار لريد من  
عمره، ولا يثرون<sup>(٨)</sup> على طرد القولين فيها وهذا بدأ به المصنف وقيل: لا غَرْم قطعاً  
لأنه لم يقر صحابة في ذلك المبر، ويخري<sup>(٩)</sup> الخلاف سواء وال بين الإقرار بها أم وصل

(١) مختصر طبري (١/١١٣)

(٢) ساقطة من (م)، وثبتت من (ب) وبه يستقيم المعنى

(٣) في (ت) شيئاً، وثبتت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٤) في (ت) نعم، وكتب من (م) وهو موافق لما في معنى الاحتجاج (١/٢٠٧)، إمامة الطائفتين (١/١٧٢)

(٥) في (ت) كمن القول، وكتب من (م) وهو موافق لما في معنى الاحتجاج (١/٢٠٧)، حواشي

الشروني (٢/١٧٦)

(٦) لركن المبر، مثل التشهد، والفعل مثل السجود (إمامة الطائفتين (١/١٧٨)

(٧) في (م) ولا يثرون، وثبتت من (ت) وبمعنى واحد

(٨) ساقطة من (م)، وثبتت من (ب) وهو موافق لما في روضة الطائفتين (١/٢٠١)

عصل قصير أو طويل، [وسواء سلمها] إلى الأول نفسه أم سلمها للحاكم  
وقبل القولان إذا اترعها الحاكم من يده وسلمها، أما<sup>(١)</sup> إذا سلم نفسه<sup>(٢)</sup> فيعزم  
قطباً، والصحيح أيضاً أنه لا فرق بين أن يُخطئ أو يعمد وعن بعض أصحاب أنه من  
أخطأ فلا عُزم عليه

وإن عمداً<sup>(٣)</sup> عن متقولين، ولا فرق على ما أطلعه لأصحاب بين أن تكون العين  
تامة أو مائة

وعلى الغزالي [وغيره] قول عدم العزم «بأن الشار فائمة وسدرة صاحب اليد  
فيها عكة»<sup>(٤)</sup> وقال، من الرفعة إن الغزالي تبع غيره في هذه العدة وأب تقتضي أن  
الدار لو هلك قبل إقراره سبيل وسجده ثم أقرب لعمرو يلزمه العزم على هذا القول  
وكذا إذا كان المقر به عبداً أو ثوباً خلف قبل قراره قال، ولا شبه أنه لا فرق هنا  
كأن التلع في يد<sup>(٥)</sup> غير المقر وأقبلت الدعوى على من تلف في يده أم إذا تلف في يد  
المقر ففي الغصب يلزمه العزم لكل مهياً فيه يظهر قولاً واحداً، ولا كذلك في إذا

(١) ساقطة من (م)، وثبتت من (ت)، ما يستقيم عن ينظر الحاوي الكبير (٧/ ٢٩٩)، روضة

الطالين (٤٠١/ ٤)

(٢) في (م) وأب، وثبتت من (ت) ولبس واحد

(٣) في (م) من نفسه، وثبتت من (ت) وهو موافق لما في روضة الطالين (٤٠١/ ٤)

(٤) في (م) تصدق، وثبتت من (ت) وهو موافق لما في الحاوي الكبير (٧/ ٥٠).

(٥) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م) وهو مناسب لسباق الكلام

(٦) التوسط (٣/ ٣٥٣)

(٧) في ساقطة من (م)، وثبتت من (ت) وبه يستقيم المعنى

قال هي تريد بل عمرو

قلت وهذا تعصیل [فيه] ولكنه محالٌ لإطلاق من الشامي<sup>(١)</sup> فرب من عن  
انقول في العصب من غير تعصیل<sup>(٢)</sup>، وصرح الجوزي على قول عدم العزم بأنه لو  
مات العبد لم يضر المقر ولم يهرم شيئاً

وإذا تأملت عرفت أن لافقه عدم التعصیل فيه لأعتراف بالعصب مد حصص،  
والعصب مُضْمَنٌ<sup>(٣)</sup> - سواء كان من المالك أم من العاصب، والعصين مستمر تلفت  
العين أو بقيت حتى تُردَّ إلى ملكه- وعنه هذا أقول، بالقول ليس بأحد هما أن  
احيلولة القربة من هي كاحيلولة العيبة أو لا؟ لأن هذا اعتراف<sup>(٤)</sup> بحيلولة فعيلة  
وهي العصب، وهذا ظاهر في قوله عصمتها من زيد بل من عمرو، لأن إقراره الثاني  
صريح في عصبه من عمرو وهو مُضْمَنٌ فلا حاجة إلى التعصیل بأنه أحال بقوله الأول  
وكذا قوله عصمتها من زيد وهو عصبها من عمرو لأن مقتضى الإقرارين أنه عاصب من  
العاصب، وإن كان م/٢٣٦ قوله على زيد لا يُسمع وكذا قوله منه زيد بن عمرو،  
إذا حققت النظر فيها رجعت إلى الإقرار بالعصب، لأن الإقرار الثاني مع يده السافرة

(١) لأم (٧/١٠٠)

(٢) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٣) حكاه زيد، الصف (مضمن)، وهذا العبد مستعصمة عند فقهاء الشافعية وغيرهم

ينظر في الوسيط ج/٧ ص ١٢٦ روضة الطالبين ج ١٥ ص ١، حاشي الشرواني ٥ (٢٢٢)

(٤) فاعلم، ينظر الأم ج/٦ ص ٢١٨، معاري الكتيب (٧/١٤٨)

(٥) في (ت) آخراف، والثبت من (م) وهو لأم لانها المعنى



عليه ثبت مدكها لعمره وبالمسح إليه، والتعريم لم يصح بده عليها، لا لإقراره الأول<sup>(١)</sup> فقط، نعم إن يظهر اخلولة القولية في الشهود سلال يتار جمعوا فإنهم لا بد منهم، ولا حرم كان لمصوح فيها عدم التعريم وهو الذي صححه النووي<sup>(٢)</sup>، وإن كان طائفة من الأصحاب صححوا التعريم في الشهود أصلاً، وهو الذي يقتضيه كلام الرافعي<sup>(٣)</sup>، وادعى بعضهم أن القولين فيهم مصوحان، والأكثر على أنها في الشهود تحريم من الإقرار بالمص<sup>(٤)</sup>، مسألة الشهود يسببها إلا اخلولة قوية، [ومسألة الإقرار فيها اخلولة قولية<sup>(٥)</sup>] واخلولة فعلية، وليس قصدي لذلك ملاحظة من قبل أن الشهود لا يعمرونه فإن أقول بأن الصحيح تعريمهم، ولكني أقول إن التعريم في الإقرار لكونه سبب أقوى منه في الشهود لكونه بسبب واحد.

### شرح

باج عينا أو  
باج عينا أو وثقتها وأقبضها أو وثقتها<sup>(١)</sup>، ثم أقر أنه عصها من رجل وهي عومه له وهذا ثم القولا، وهي التي من الشاعري فيها في الأم<sup>(٢)</sup>، وعن ابن أبي هريرة<sup>(٣)</sup> طريقة فاطمة

(١) في (ت) بالأول، والثبت من (م) وهو لازم لعدم المعنى.

(٢) روضة الطالبين (٤/١٠١).

(٣) فتح العزيز شرح الوحي (مصروح مع الجميع) (١١، ١٧٣).

(٤) في (ت) العصب، والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى.

(٥) ساقطة من (م)، والثبت من (ت) وبه يستقيم المعنى.

(٦) هكذا في المخطوطين (م) و (ت) بدون هرة قطع قبل القولا.

(٧) الأم (٣/١٥٨).

٨. في (ب) أبي هريرة، و (أ) من (م) وهو الصحيح، و من أبي هريرة من وثقتها للشاعري، وقد

هي إذا باع وأقص واستولى للثمن بالتحريم، وصححها البيهقي<sup>(١)</sup> والسوي<sup>(٢)</sup>، وعلل بأنه قوت بتصرفه وتسليمه، والقص الذي ذكرناه يرد هذه التعديلات، وإن ضم إلى العلة المذكورة<sup>(٣)</sup> كونه أخذ عوضاً ولذلك<sup>(٤)</sup> أثر في المصداق، وكما لو عُرِ بِخُرْجَةِ أَثَرٍ مَكْحُومٍ وَأَصْلُهَا وَأَصْهَصَتْ<sup>(٥)</sup> بجانية جاز يعزم المعروف<sup>(٦)</sup> ذلك<sup>(٧)</sup> إحدى لأن يأخذ المَعْرُوفُ<sup>(٨)</sup>.

ولو سقط ميتاً من غير حديد لم يعزم، فتكون هذه بمسألة غير محل لمسح  
نتيجته، وابن الصباغ<sup>(٩)</sup> قال في المأثور عن ابن<sup>(١٠)</sup> أبي هريرة إنه على طريقة من اعتبر

(١) التمهيد في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٢٤٧)

(٢) روضة الطالبين (٤، ٢٠٢)

(٣) في (ت) لم تدفع، وثبتت من (م) وهو مناسب لمبدأ الكلام.

(٤) في (ت) كذلك، وثبتت من (م) وبه يستقيم للمسح.

(٥) في (م) أجهض حساً، وثبتت من (س) وهو موافق لما في حيد الروي (١/ ١١٤).

(٦) معروف هو رجل زحيف امرأة معتقداً ملكاً يبيع أو يكايح، وولدت ثم استحققت وإبناً شبيهاً

مغروراً لأن البائع عوره ودخ له جدوية لم تكن ملكاً له

ينظر الترمذيات للشيخ حنبل (١/ ٢٨٦)، قوله بعد الفقه (١/ ٤٩٧)

(٧) في (م) الملك، والكتب من (ت) وهو موافق لما في حيد الروي (١/ ١١٤).

(٨) المعرورة اسمها من الرقيق ذكر كان أو أنثى، وفي إحدى هذه أو أمة ثمة نصف عشر البه

ينظر، التعليل (١/ ٥٣٦)، تحرير القضاة للبيهقي (١/ ٣٠٥)

(٩) الشامل في فروع الشافعية (مخطوط) ج ٦/ ٣٧٠

(١٠) سقطت من (س)، والكتب من (م) وهو الصواب، وقد سبقت ترجمته

في العولين تسليم الحاكم، وهذا الذي قاله ابن الصباغ لا يؤلفق<sup>(١)</sup> لأن النوي يرى أنه لا فرق أن يسمى [الحاكم أو المقر، وفان تفاوردي<sup>(٢)</sup>] أنه إن باع ثم أقر بالمعصب عزم قولاً واحداً، لأنه عزم من عيه<sup>(٣)</sup>، وهذا اعتق ثم أقر بالمعصب و<sup>(٤)</sup> كان عزم قيمته، على فصولين لأنه لم يعارض وما ذكرناه من النص يرد<sup>(٥)</sup> عليه

### فروع

أقر بالمعصب  
قال عصبته من زيد وفلكنها لعمره، شجعت إلى زيد، وفي عزمة المقر لعمره  
عبي من  
لأنه  
وملكه  
بإحادة أو رهن أو وصيه ملتزم، فيكون الأخذ عامياً منه، وقسم ابن الرفعة من  
الأصحاب في هذا، الكلام أن العزم المصوبه من يد المستاجر أو امرئ ثرد عليه ويد  
المعصب من المعصب، قال بل ذلك صريح في كلامهم<sup>(٦)</sup>

قلت، وهذا صحيح لا ينافي قوله، لأنها لا يختصمان على أحد الوجهين

(١) في (م) ولا، وثبتت من (ت) والعش واحد

(٢) في (م) (يولفق النوي)، وثبتت من (ت) وبه يستقيم المعنى

(٣) الحادي الكبير (٧/ ٣٩)

(٤) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٥) غير موجودة في السحتين (م) (ب) وهي احتوي الكبير (٧/ ٣٩) وبه يستقيم المعنى

(٦) في (ت) رد، وثبتت من (م) والمعنى واحد

(٧) في (ت) بحد، وثبتت من (م) وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤: ٤١٢)

(٨) أنسى ليعال في شرح روضة الطالب ج ٢/ ص ٢١٤

تنبه

أطلقوا في قوله 'عصبتها من زيد' بل من عمرو عُزْمَ الطبيعة عن أحد القولين، وذلك يقتضي أن الإقرار بالعصب ينصص الإقرار بالملك، وهذا بخلافه لطريق الجمع بأن يجعل التصريح هناك فيما أقر بالملك وإما ما يقال: إطلاق الإقرار بملك لغيره، وعن هذا تنبه هذه المسألة بما إن ذكره متصلاً بكلامه

شرح

قال: ملكها لعمرو وخصبتها من زيد

قال الأصمعي: أنه كالصرح السابق.

والثاني: لا يُقبل إقراره [بأنه] بعد الملك مُسلم إلى عمرو، وفي عُزْمه لزيد

القولان

قال العراقي: كذا أطلقوه وفيه مَرَحَةٌ لأننا إذا عُزْمنا انقضى في الصرح السابق للثاني وإننا نُعزِمه القيمة لأنه أقر به بالملك، وهذا جعلناه مقراً بأن يد دون ذلك فلا وجه لتعريضه القيمة، بل القياس أن يُسأل عن يده، وإن قال: لا يجوز عُزْم قيمة المصلحة، وإن كانت<sup>(١)</sup> رهاً عُزْم قيمة الغرهن ليتوثق به، ثم إن استوفى الدَّيْن<sup>(٢)</sup> من موضع آخر رُدَّت القيمة عليه<sup>(٣)</sup>

شرح

أقر بخصبها

من أكثر من

واحد

(١) ساقطة من (م)، وثبتت من (ت) وهو موافق لما في نسخة القطيع (٤/ ٤٠٢)

(٢) في (ت) كان، وثبتت من (م) وله يستقيم لمعى

(٣) في (م) مذهب، وكتب من (ت) وهو موافق لما في فتح العزيز ينظر حاشيته (٢٣٦٢)

(٤) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع، ١١، ١٧٣)

قال الماوردي: «وقال عصبة هذا من زيد وعمر في فهو مفر بعصبة سبي وعصبة دفعه إليها ولا غرم»

وقال عصبة هذا العدة من زيد وعصبة من عمرو فوجهان أحدهما: أنه كالتفر بعصبة لثاني بعد أول فيسلم للأول وهل يقرم للثاني قولان. والثاني يصح كالتفر بعصبة مفر فكون سبي ولا غرم<sup>(١)</sup> ات ٢١٦. قلت<sup>(٢)</sup>: هذا الثاني بعيد لأنها يقررون بخصيتين مستقلتين مرسات بخلاف ما إذا عطف ولم تعد العامل فإنه يقرر واحدًا معًا، ويسمي أن يصعد قوله وعصبة، ببناء ساكنة بعدها ناء، المتكلم فإن رأيت في كثير من النسخ سقوطها على صورة مسد إلى العاقب وهو زيد وقد تقدم حكم ذلك.

### شرح

(أقر أن)<sup>(١)</sup> العهد الذي في بركة أبيه لزيد من عمرو، ففسر عن القومين

وقيل لا يقرم قطعاً لأنه في مال غيره تعدو بخلاف ما ذهب

إليه، ويصح الاستثناء إن اتصل ولم يستغرق<sup>(٢)</sup>.

الاستثناء  
في الإفراء

(١) مسدلة من جاء وطلب من (ب) وهو من غير ما في عدوي الحكم (١٠/٧)

(٢) عدوي الكبير (١٠/٧)

(٣) في (ت) يضي، ويشت من (م) وبه يستقيم نصي

(٤) في (ت) إدراين، وطلب من (م) وهو الضروب لعدو وهو ما في ما في أمسي عطف في شرح

روفي العاقب (٢/٣١٤)

(٥) في (ب) إدراين، وطلب من (م) وبه يستقيم نصي

(٦) أو لم يستغرق الاستثناء منه كقوله به على حصة إلا أربعة من مستغرقه كقوله على حصة =

أي في الإقراء والطلاء وغيرهما، فإن انفصل لغير مُستثنى واستغرق كعشرة إلا عشرة فباطل، واعتبر صاحبنا<sup>(١)</sup> المدة<sup>(٢)</sup> والبيان<sup>(٣)</sup> الفصل بالكلام اليسير كموده استعمر الله وكقولُه يا فلان، ونسبناه<sup>(٤)</sup> عن الذهب / م ٢٣٧، وقال<sup>(٥)</sup> المُصنّف: وهذا الذي نقلناه فيه نظر<sup>(٦)</sup>.

قال: (فلو قال: له عشرة إلا تسعة إلا ثمانية وجب تسعة) فاعتدني أحدهما، أنه يجوز استثناء الأكثر عدداً وعدد جمهور الفقهاء<sup>(٧)</sup>، فلذلك جاز استثناء التسعة من العشرة

= (إلا خمسة فطعن لأنه ربح ما أثبتته

ينظر معني المحتاج (٢/ ٢٥٢)، فتح الوهاب (١/ ٣٨٢)

(١) في (ب) غير، وثبتت من (م) وبؤيده من في حاشية الجعفي عن شرح لمهجع (٤/ ٢٤١)

(٢) في (ن) صاحبه، ولطفت من (م) وهو الصواب نعماً

(٣) أسنى الطالب في شرح روضة الطالب (٢/ ٣١٥)

(٤) أسنى الطالب في شرح روضة الطالب (٢/ ٣١٥)

(٥) في (م) وثلاث، وثبتت من (ن) وبه يستقيم المعنى

(٦) في (ب) قال، وثبتت من (م) ولم يوصى واحد

(٧) روضة الطالبين (٤/ ١٠٤)

(٨) شرح فتح القدير (١/ ١٤٣)، المحرر الرافعي (٤/ ١٤٥)، لشرح الكبير (٣/ ٤١٠) الفرج والإكبريل

(٩/ ٢٣١)، روضة الطالبين (٤/ ١٠٤)، الوسيط (٣/ ٣٥٤) وحالف في ذلك المختصة، وقالوا

بعدم صحته، استثناء الأكثر ينظر شرح معجم الإردابات (٣/ ٦٣٠)، كشف القناع (٥/ ٢٦٩)،

لغني (٥/ ١١١)

والثانية أن الاستثناء من الإثبات هي ومن الهي إثبات<sup>١</sup> فالتسعة إثباتية واحدة،  
 هي المخرّج من العشرة والعشرة مثنى والتسعة مثنى والثانية مثنى وقد نكسر  
 الاستثناءات فالعريق فيها أن يجمع كل ما<sup>٢</sup> هو إثبات وكل ما<sup>٣</sup> هو هي ويسقط  
 المعنى من المثلث<sup>٤</sup> فيكون الباقي هو الواجب  
 ولو قال: ليس علي إلا حمسة لزمه حمسة.

ولو<sup>٥</sup> قال: ليس علي عشرة<sup>٦</sup> إلا حمسة، فليل بمره حمسة، والأصح [له]<sup>٧</sup> لا  
 بمره شيء، لأن المعنى وزد على العشرة المخرّج منها حمسة، بخلاف ليس [له]<sup>٨</sup> علي  
 إلا حمسة فإن المقصود منه الإثبات فقط، وقد تقدم شيء في وسط هذا الباب، وهذا فيما

(١) صابغة، نظر الوسيط (٢٥٤/٣)، روضة الطالبين ٨١، ٩٢، بحاشية الطالبين (٩٨/٣)

(٢) في (ب)، من، وثبتت من (م) وهو موافق لما معني المحتاج (٢٥٧/٣).

(٣) في (ت)، من، وثبتت من (م) وهو موافق لما معني المحتاج، (٢٥٧/٢)

(٤) في (م) (اللفظ من الإثبات)، وثبتت من (ت)، وهو موافق لما معني المحتاج (٢٥٧/٢)

(٥) في (ب) وإذ قاله، والمثلث من (م) والمعنى واحد والمثلث موافق لما في روضة الطالبين (٤٠٥/٤)

معني المحتاج (٢٥٨/٢)

(٦) ساقطة من (ب)، وثبتت من (م) وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤٠٥/٤)، معني المحتاج

(٢٥٨/٢)

(٧) ساقطة من (م)، والمثلث من (ت) والمعنى واحد

(٨) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م) والمعنى واحد

إن كان الاستثناء مفعولاً فهذا المثال لا شك فيه، ولكنه [فيما] <sup>(١)</sup> إن ذكر أعم الغم <sup>(٢)</sup>  
لأنه كصرح في المعنى، مثله ليس [له] <sup>(٣)</sup> علي [شيء] <sup>(٤)</sup> إلا عشرة <sup>(٥)</sup> وقد صرح بها  
الرافعي <sup>(٦)</sup> ها وإن كان من الرفعة قال فيها <sup>(٧)</sup> ما سوس

### الرفع

قال [علي] <sup>(٨)</sup> عشرة <sup>(٩)</sup> إلا حصة <sup>(١٠)</sup> إلا عشرة <sup>(١١)</sup> بالاستثناء الأول صحيح، والثاني باطل

ولو قال علي عشرة <sup>(١٢)</sup> إلا عشرة <sup>(١٣)</sup> ولا أربعة، قيل يُنْطَلُ بالاستثناء إن ويلزمه عشرة  
وقيل يصحان ويلزمه أربعة  
قال في الشامس <sup>(١٤)</sup>: وهذا أقيس  
وقيل: يصح الثاني [خاصة] <sup>(١٥)</sup> ويلزمه ستة

(١) الاستثناء المفعول وهو أن المستثنى من محذوف ينظر عمدة الألفاظ (٣/ ٣١٦)

(٢) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م) والمعنى واحد

(٣) أعم الغم كجميع الجنس، ومن معلوم ينقسم إلى شيء ويل ما ليس بشيء، والشيء أعم الغم  
ينظر كتفب الأسرار (٣/ ٤٨٧)، كتفب الكليات (١/ ٥٦٥)

(٤) ساقطة من (س)، والثبتت من (م) وهو موافق لما في غاية الخطائين (٣/ ١٩٧)

(٥) ساقطة من (س)، والثبتت من (م) وهو موافق لما في غاية الخطائين (٣/ ١٩٧)

(٦) فتح العربي شرح لمؤيد (مطبوع مع شجرة) (١١٦/ ١٧٦)

(٧) في كلا السجتي (م) و (ت) منها وثبتت يستقيم المعنى

(٨) ساقطة من (م)، وثبتت من (ت) والمعنى واحد

(٩) الشامس في مروج الذهب (مخطوط ح ٣/ ٢٩٠، ينظر كذلك روضة الخطائين (١/ ٤٠٥)

(١٠) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م) والمعنى واحد



شرح:

قال علي عشرة إلا خمسة وإلا ثلاثة أو إلا خمسة وثلاثة فهما مستثنى من العشرة  
ويلزمه درهمان

وإن كان هو نجماً لا متعرف عشرة إلا سبعة وثلاثة، فليل: يلزمه عشرة، والأصح  
يخص بطلان بالتالي ويلزمه ثلاثة

شرح:

قال علي درهمان ودرهم إلا درهماً لزمه ثلاثة في الأصح، وليس. يصح بهلزمه  
درهمان.

وبو قال: ثلاثة إلا درهماً ودرهماً فليل لأصبح درهم.

وسو قال: درهم ودرهم ودرهم إلا درهماً ودرهماً لزمه ثلاثة على  
الوجهين.

شرح:

قال: له علي عشرة إلا خمسة أو ستة قال: التولي<sup>(١)</sup> يلزمه أربعة لأن الدرهم<sup>(٢)</sup>  
الزائد مشكوك فيه

وقد المصنف: فإنه أصواب لأن المحتار أن الاستثناء بيان ما لم يرد بأولي<sup>(٣)</sup> الكلام

(١) روضة الطالبين (٤/٤٠٦).

(٢) في (أشبا النواجم)، وثبتت من أم وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/٤٠٦)، معني الاحتياج  
(٢٥٨/٢)

(٣) في (ب)، (توليد) والكلام، وثبتت من أم وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/٤٠٦)، أنسى  
المصنف في شرح روض الطالب (٢/٣١٦).

(لا أنه) <sup>(١)</sup> يبطال ما ثبت <sup>(٢)</sup> وهو كي قال المصنف

شرح

قال علي درهم غير دقيق <sup>(٣)</sup> نومه حسنة دوان على الأصح  
وقيل رب صفت عجز فعليه حسنة دوسمي <sup>(٤)</sup>، وإلا فدرهم [واحد] <sup>(٥)</sup> نام لنفسه  
العريه، ومستند الأصح للعرف وإن أخطأ في الإعراب.

شرح

من الصلاني تعجل [به] <sup>(٦)</sup> فنه إذا فذر. كل امرأ في (طافق عيرك) <sup>(٧)</sup> فلا يقل  
فيها، وكثيراً ما يسأل عنها، والذي استقر رأيي عليه فيها أنه إن فُتِم غير ضال كل امرأ في

(١) في (م) (لا أنه)، ولثبت من (م)، وهو موافق لـ في روضة الطالبين ١/ ١٠٦، معني لمحتاج

٢، ٢٥٨

(٢) روضة الطالبين (١٠٦، ٤)

(٣) المعلق: فُتِرَتْ، وهو ثوب، حياء، وكُنْصاً حياء، فيكون الدرهم خمس حياء وثلثي حياء، والمراد حياء  
الشمع كروضة التي لم تفسر لكن صفع من طرحتها ما دُفِلَ وقال: والقيار فند وسبحون حياء،  
وقيل الثاني ثياب حياء، فيكون الدرهم ثياب وأربع حياء، والثاني سلس الدرهم، وهو معادل  
مير امير، والقياس معادل ٢ ٠ من الم م، ويملك يكون معادل ٤ ٠ من الم م

ينظر روضة الطالبين (٤ / ٣٧٨)، التعريف (١ / ٣٣٦)

(٤) في (ن) (دوسمي)، ولثبت من (م) (وهو موهن ماني روضة الطالبين (٤ / ٤٠٧)

(٥) ساقطة من (ن)، ولثبت من (م) (والقي واحد

(٦) ساقطة من (م)، ولثبت من (م) (وعني واحد

(٧) في (ت) عيرك طافق، ولثبت من (م)، ويؤيده ما في أسرار الطالب في شرح روض الطالب

لي غيرك طالق لم تَطْلُقْ

وإن أحر فقال كل امرأة لي طالق غيرك، ولا امرأة له غيرها طَلَّقَتْ، وهكذا أتوا به إلا أنه إن قال كل امرأة لي إلا أنت طالق لم تطلق وإن قال كل امرأة لي طالق إلا أنت وليس له غيرها طَلَّقَتْ

**قال:** (ويصح من غير الخمس مكافئ (لا ثوباً)).  
لوروده في اللغة وشبه أحد مكافئ<sup>١</sup> وأبو حنيفة<sup>(٢)</sup> في غير المكيل والودون  
من عس  
بصر  
ولذلك ذكر المصنف الثوب

**قال:** (ويبين ثوب قيمته<sup>(٣)</sup> دون الألف)

وإن يثنى ما يستغرق فاليان نعم، وفي الاستثناء وجهان.

أصحها: يظل لغيره الألف

والثاني: يُطالب بياض صحيح

فائدة

ذكرها ابن سُرَّة<sup>(٤)</sup>: فعليه زَجَلِ أَلْفُ دُرْهَمٍ، وله عليه قيمة غير أو ثوب أو عشرة

(١) مدع (١٠٠ / ٣٣٥)، شرح الرر كشي (١٥٤، ٢)، مدع السبي (٢ / ٤٥٧)

(٢) بدائع الصلح (٧ / ٢١٠)، مجمع الصلحات (٢ / ٧٨٥)

(٣) في المدع، قيمة، وثلثت من (م) وهو موافق لما في سراج الطالبين (١ / ٦٨١)

(٤) مدع من يحيى بن سُرَّافه، نظم السور للخدمة وخفيف الرءاء أو خمس العصري البصري في القيمة

الشرعي الحديث صاحب التصانيف في القيمة، ثوب في حدوده عشر وأربعين

بعض طقات الفقهاء الشافعية (١ / ٢٨٥)، حفت الشافعية الكبرى (٤ / ٢١١)، طقات الشافعية

دنانير ويخاف إن أقر له جحدته فطريقه أن يقول له علي ألف درهم إلا عبداً أو إلا  
شوباً أو إلا عشرة دنانير فإن احكامهم يسمع وقراره ويستسره، فإن قرأ بأقل من الألف  
حلقه أن جميع ما عليه ذلك ولم يلمه غيره<sup>(١)</sup> وتقوم الدنانير وتُسقطها من الألف  
وإن كان العاصب استهلك الثوب<sup>(٢)</sup> فليؤجر أن يُسقط فينته من الألف ويُقر بها  
بني ويحلف صدقاً، وكسحت إن كاتب الدنانير حصلت في دمة الذي له الألف فليؤمر  
أن يُسقط بالدرهم من الألف ويُقر بالباقي ويحلف عليه

### فروع

يصح استثناء المُجْمَل من الجمل كلف إلا شيئاً<sup>(٣)</sup> ويُطْلَقُ بيباها، والمُجْمَل من الجمل من  
المعسر عشرة دراهم إلا شيئاً وعكسه كشيء إلا درهماً، ومهما تطلَّ التخصيص فهي بطلان  
الاستثناء الوجهان

### فروع

قال: شيءٌ إلا شيئاً، أو مائلٌ إلا مائلاً، فهي بطلان لاستثناء وجهان  
وقال الإمام<sup>(٤)</sup> إن التردد عدلٌ لأنه على كل [حالة]<sup>(٥)</sup> [أن]<sup>(٦)</sup> يطالب بالتخصيص.  
فإن اترافعي<sup>(٧)</sup>، حصل الوجهين لا يختلف، لكن التردد غيرُ حال عن العاقبة

(١) معني مصدح (٢٥٨/٢)، أسس لطلب في شرح روض الطالب (٣١٦/٢)

(٢) في كلا السجتي (م) و (ت) العبد، والمثبت يستقيم للمعني

(٣) في (ت) شيء، والمثبت من (م) وهو الصواب لمعني

(٤) روضة الطالب ج ١/ ص ٤٠٨

(٥) معلقة من (ت)، والمثبت من (م) و به يستقيم للمعني

(٦) معلقة من (م)، والمثبت من (ت) و به يستقيم للمعني

(٧) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع لمجموع) (١١/ ٧٦ ١)

إن أظن<sup>١</sup> طالسا بنصر الأول فقد والا يعسر<sup>٢</sup> منه أنكر في الإشاع من  
التصير.

أشبه

أشبه من  
أشبه

**قال:** (ومن المعين كهنه الدار إلا هذا البيت أو هذه الدراهم له<sup>٣</sup> إلا  
هذا الدراهم).

من عليه<sup>٤</sup> م. ٢٨٠ / وكه هذه سدار له وهذا البيت ي، هذا ذكره متصلاً،  
لأنه إخراج بلطف متصل فهو كالأشياء والتحصيل.

**قال:** (ويج المعين وجه شاذ).

واله القاضي حسين<sup>٥</sup> وغيره أنه لا يصح الاشتاء به، واستشهد له بأنه لو قال  
هذه الدار<sup>٦</sup> [له] وهذا البيت لفلان لم يصح، لأنه رجوع بعد الإعرار، وهذه المسألة  
استشهد بها مرة، وبش الشافعي يدل على أنه لا فرق بين قوله وهذا البيت ي، أو  
وهذا البيت لفلان، وأنه استشهد في صورتين صحيح<sup>٧</sup>

أشبه

أشبه  
أشبه  
أشبه

**قال:** (قلت: لو قال: هؤلاء العبيد له إلا واحداً، قيل: ورجع في البيان  
[إليه] أي أن الاشتاء لفجوهل يصح من المعين صحته من غيره).

(١) في (م) أظن، والكتاب من (ب) وهو موافق في روضة الطفيل، ٢، ٤٠٨.

(٢) سخطه من (ب) والكتاب من (ب) وهو موافق في روضة الطفيل، ١، ٦٨.

(٣) الأم (٦/٢٢٥).

(٤) مضي لمحتاج ج ٢/ ٢٥٨، الشبه ج ١، ص ٢٧٦.

(٥) ساقطة من (مت)، وعلقت من (م) ونقش واحد.

(٦) الأم (٦/٢٢٥).

**قال:** (هذان مائتا) إلا واحداً وزعم أنه المستثنى. صدق بيمينه على الصحيح، والله اعلم) لا محال.

والثاني لا يُصدقُ بيمينته، وهو ضعيف يجماع من نقله  
ونو قتلوا إلا واحداً فرغم أنه يستثنى صدق بيمينه قطعاً لأن حقه ثبت في القيمة  
وكذا لو كان مال. عصمتهم إلا واحداً [أنتم مائتا] إلا واحداً<sup>(١)</sup>

**فرع:**

لو مات المُقرُّ قام وراثته مقامه.

**قال (في الإقرارين).**

**فمن**

**الإقرار**

**بالسب**

أي من يُعتبر إقراره بالسب<sup>(٢)</sup>، وهو البالغ العاقل الرشيد مختاراً بالذكور، هذا محل  
النفي، ولا يصح صحة استلحق السبب ألبساً واستحقاق (المراة والمعد)<sup>(٣)</sup>، والكافر  
له مواضع يذكر فيها.

**قال:** (إن الحق بيمينه).

أي بأن قال هذه بي

**قال:** (أشترط لصحته أن لا يكن به الجنس)<sup>(٤)</sup>

**شروط**

**الإقرار**

**بالسب**

(١) ساقطة من (د) وثبتت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/٤٠٩).

(٢) في (ث) بالسبب، ولقيت من (م) وهو المناسب لسبب الكلام.

(٣) في ج (المعد والمرأة)، ولقيت من (ب) ونسخت من (م) و(د)، وثبتت موافق لما في روضة الطالبين.

(٤١٥/٤)

(٤) في (ث) بحسب، وثبتت موافق لما في مهذّب الغاليين (١/٦٨).

بأن يكون المُقرُّ / ت ٢١٧ / أصغر من المقر له أو في مثل سنه أو أكبر بقدري لا يزيد  
ثلاثة [فيه] <sup>(١)</sup>، فإذا كان كذلك فلا عبرة به

**قال:** ( ولا الشرع: بأن يكون مَحْرُوفًا بالنسب من غيره ) .  
لأن النسب الثابت من شخص لا يُنْقَلُ إلى غيره <sup>(٢)</sup>، هذان الشرطان في كل إقرار

بـ

**قال:** ( وأن يُصدِّقه المُستَحَقُّ إن كان أهلاً للتصديق ) .  
هذا شرط ثالث إذا كان المُقرُّ أهلاً للتصديق، ومشرح أن الرفعة من كلام  
العراقيين ما يقتضيه إثبات وجهين: في أن يلزم لتصديق أو عدم التكذيب، وإفراز  
من هو أهل للتصديق فإباح المأكل <sup>(٣)</sup>، وقال ابن الرفعة: إن الراعي هل يُحقِّق بطلان  
في ذلك؟ يشبه أن يكون (فيه الوجهان) <sup>(٤)</sup>، في إذا ادعى رق مراهق <sup>(٥)</sup> في ماله فكذبه  
هل يثبت وقته أم <sup>(٦)</sup> ٣٦

- 
- (١) حلقه من (ت)، وثبت من (م)، وهو لازم لقيم للمعنى  
(٢) في (ت) من غيره، وثبت من (م) وهو مرعى لما في مبني يحتاج (٢ ٢٤٩)، أنسى المطالع في  
شرح رومن المطالع (٢/٣١٩)  
(٣) في (ت) منه، وثبت من (م) وهو الصور لغة  
(٤) في (م) المأكل البالغ، وثبت من (م) والمعنى واحد، من كل لاكثر مستحباً عند هؤلاء  
الشافعية تقسيم البعوض على المعنى  
(٥) في (م) الوجهان فيه، وثبت من (ت) والمعنى واحد  
(٦) المراهق هو العبي الذي ضرب البعوض وغر تكلفه وشعره، ومن والمراهق بعضهم في الساء  
مهر التعريف ١٠ ٦٢٨، فأراه في حرب المأكل الشافعي (١ ١٤٦)  
(٧) في (م) أو، وثبت من (ت) والمعنى واحد

**قال: إلهان كان بالغاً فكذب<sup>(١)</sup>**

استلحق

السابع

الدين

لم يثبت إلا بسببه كسائر الحقوق، وللمقر تعديقه، وإن نكح خلفه المقر وثبت النسب، وأهم أن النسب يترتب عليه حق للمقر وحق عليه، وإذا كان المقر به أهلاً بتصديق وأنكر صار المقر في صورة مدعي فذلك جرى عليه حكم الدعوى.

**خرج**

لا فرق في هذا بين أن يكون المقر به السالحي<sup>(٢)</sup> أو لما صرح به المرفق<sup>(٣)</sup> وحكم<sup>(٤)</sup> مستلحق (الأنس للأنس)<sup>(٥)</sup> بحكم استلحق الأب للأنس السالحي

قالوا<sup>(٦)</sup> والأولى في العادة أن يقول (الأنس أنت أي<sup>(٧)</sup>)، لتكون الإصالة إلى المقر ملو<sup>(٨)</sup> قال<sup>(٩)</sup> الأب أنا الولد، والآن أنا أنت كان صحيحاً في الحكم، وإن كان خلاف<sup>(١٠)</sup> الأولى في العادة.

استلحق

الصغير

**قال: (وإن استلحق صغيراً، ثبت).**

حتى يرث هو الصغير لو مات ورثه الصغير، لأن إقامة اليد على النسب غير<sup>(١١)</sup> غير<sup>(١٢)</sup> وقد احتيط به، واكتفى بالإمكان فلذلك غلب أمره، وثبت بالاستلحاق

(١) ساقط من (ب)، وثبت من (م) وهو موافق لما في منهاج العالمين، ١/ ٦٨.

(٢) في (م) (الأنس للأنس) والنسب من (ت) وهو الصواب حتى لا تذكر العادة.

(٣) في (م) (أنت أنت هي)، وثبت من (ت) وهو لازم لتمام معنى.

(٤) في (ت) كذا، وثبت من (م) وهو لازم لتمام المعنى.

(٥) في (م) بخلاف الأولى، وثبت من (ت) والمعنى واحد.

(٦) في (ت) غير، وثبت من (ت) وهو موافق لما في معنى المحتاج (٢/ ٢٥٩).

(٧) لم يثبت به، معنى المحتاج (٢/ ٢٥٩)، غاشية صغيرة (٣/ ٣٠).



إذا لم يكن المقر به أهلاً للتصديق والتمسك، وما عداه من الأحكام تابعة له ليست مقصودة فذلك ثبت سواء كان هناك نية أم لا، وقد وافقت أبو حنيفة هنا وهو يرد عليه في خلافه في مبادئ.

**قال: (قلو<sup>(١)</sup> نفع وكديفة، لم ينطَلِ في الأصح).**

لأن النسب يُختاط له<sup>(٢)</sup>، فإذا ثبت لم يتأثر بالإكثار كي لو ثبت بغيره

والثاني يتدفع لأنه إن حكمه به حين لم يكن إنكاراً، وصورة بمسألة إذا لم يشاهد قرينة وولادة عليه، فإن شاعبه ذلك لم يُلغى في الإنكار، وأصل الوحيين القولان في اللقب<sup>(٣)</sup> وإذا حكم بإسلامه يظهر المأثر ثم يلغى وأُعرب<sup>(٤)</sup>، فكيف هل يقر عليه؟ لكن المصحيح هناك أنه يقر، ولعل الفرق أن الحكم بغيره أضعف من الحكم بالنسب بالإقرار

فعل الأصح لو أراد المقر به تعقيب المقر قال ابن الصباغ: يعني أن لا يُمكن، لأنه لو رجع لم يُعبر<sup>(٥)</sup>، وهذا الذي قاله ابن الصباغ حار عن الأصح في أنها لو

(١) في (م) جاز، و (ث) من (ث) وهو موافق لما في منهاج الطالبين، ١/ ٦٨.

(٢) في (ث) جرح به، والنسب من (م) وهو موافق لما في روضة الطالبين، ٤/ ٤١٤.

(٣) القيد اسم، يُخرج عن الأرض من الأطفال، من نية الرد.

ينظر التعريف (١/ ٦٢٥)، تحرير القضاة السيد، ١/ ٢٣٦، تهذيب لأبيه (٣/ ٣٠٦).

(٤) الأعرب وأعرب أي أُنكح وأصحح، وأعرب من الرخيل، يَرُخيه، ويقال أعرب عيالي فمسرور في أُن.

ينظر. إمداد العرب (١/ ٥٨٨)، تهذيب القضاة (٣/ ٢١٨).

(٥) روضة الطالبين، ٤/ ٤١٤، المختصر في القضاة (٣/ ١٦٥).

توافقاً<sup>(١)</sup> على الإنكار لم يستطع، وفي ذلك وجهان في البيان وهما لو جهن هي إذا أمر  
سبب مانع صدقة ثم رجعا<sup>(٢)</sup>، قال الشيخ أبو حامد<sup>(٣)</sup> وعادة لا يستط  
وقال أبو علي الطبري<sup>(٤)</sup> وابن أبي هريرة<sup>(٥)</sup> يستط، ولو كان انصبي حين بلغ وافق ثم  
كُلَّت فلا عره بتكليفه قطعاً إلا أن يوافقه المهر فأتى الوجهان المذكوران عن البيان

### فروع

مصحف

المسند

والجورن

والترجمة

ولو<sup>(٦)</sup> استحق جهن مالمّا اتصل حرمه بأول النوع لحقه كالنصي، فهو أمان  
والنكر لم يطل نسبه في الأصح.

### فروع

إذا استحق عبد العير أو عتيقه لم يحن إن كان صغيراً محافظة عن الولاء<sup>(٧)</sup> بل يباح  
إلى اليقة، وإن كان مالمّا وصدقه هو جهن، يعني أن يكون أصحبه أنه لا يحن

(١) في (ت) أطلق ولقيت من (م) وهو مناسب سياق الكلام.

(٢) اليد في منتخب الإمام الشافعي ٤٦٩/١٣

(٣) عهده ج ٢ ص ٣٥١

(٤) المرجع السابق

(٥) فتح الوهاب ج ١ ص ٣٨٨،

(٦) في (م) نو، ولقيت من (ت) وطمس وحده

(٧) الولاء هو فتح الوعد وحده، لغة القرب والدم والمصرة

ينظر مسال المردج ٥ ص ١٠٩، مصباح المردج ٢ ص ٦٧٢، مختار المصباح ج ١ ص ٣٠٦

وشرحه عسويه سيده، والملك من الرقيق مخرقة، وحمل مع ان يستحقه المرد سبب حق

شخص في ملكه أو سبب عقد ولقاء.

ينظر المختار سموي (١/ ٧٣٤)، شرح لمهيج (٥/ ٤٥٠)، فتح الوهاب (٢/ ٤١٨)

ولو استحق عند نفسه مجهول النسب، وأمكن، ثم كان صغيراً حق وحكيم معتقاً،  
وإن كان بالغاً وحقيقته كذلك / م ٦٣٩، وإن كذبه لم يثبت النسب  
وفي الحق وجهان وهما جليلان، فليس هو كان معروف النسب من غيره  
ومما هو قال لزوجته أنت بنتي، كانت معروفة النسب من عيه أو كبيرة وكليته<sup>(١)</sup>  
هل يفسخ نكاحها أم لا؟ وإن لم يمكن بأن كانت<sup>(٢)</sup> أكبر (ميساً منه)<sup>(٣)</sup> لغا الإقرار

### فروع

فثبت امرأته من بلاد الكفر ومعها صبي فادعاهما رجل في أرض الإسلام، فإن  
أمكن<sup>(٤)</sup> ولو على بعد أنه حرج إليها أو جاءت إليه فوطئها بشبهة لحقه، وكذا على ما  
قال<sup>(٥)</sup> الشيخ أبو حامد<sup>(٦)</sup> ونقله ابن الصاغ<sup>(٧)</sup> عن الأصحاب إذا أمكن أنه أرض  
إيها مائة مائة مدخله قبل الماوردي، وهذا بعيد<sup>(٨)</sup> فصح ومذهب شيع<sup>(٩)</sup> لأنه

(١) في (ت) (أقر بالذ)، وثبتت من (م) وبه يستقيم الكلام.

(٢) في (ب) كذبه، وثبتت من (م) وهو الصواب بعد.

(٣) في كلا النسخين (م) و (ت) كان وثبتت يستقيم معنى.

(٤) في (م) (ميساً) و ثبتت من (ب) والعص واحد، وثبتت موافقاً في روضة الطالبين (٩ / ٣٤٤).

(٥) مخالفة من (ب)، وثبتت من (م) وبه يستقيم المعنى.

(٦) في (م) ما قاله، وثبتت من (ت) والعص واحد.

(٧) روضة الطالبين ج ١ / ص ٤١٤.

(٨) الشامل في مروج الشريعة (مخطوط) ج ٢ / ص ٣٥٠.

(٩) ساقطة من (ب)، و ثبتت من (م) وهو موافق لما في احتواري الكبير (٧ / ١٠٥).

(١٠) في كلا النسخين (م) و (ب) شيع والصواب ما أثبتت في احتواري الكبير (٧ / ١٠٥).

وهذه واحدة<sup>١</sup>، من أصله<sup>٢</sup> (كُتِبَ) فطعنا بالهاء هذه الاحتمالات كلها<sup>٣</sup> لم يلحقه<sup>٤</sup>

وإن تزوج امرأة ثم طلقها عقب العقد وأنت مولد لم يلحقه حلاًماً لأبي حيفة<sup>٥</sup>، ولا بد عندما من (إمكان الاجتماع)<sup>٦</sup> معها فكمثلث يعتبر أن يكون بين العقد والولادة ستة أشهر ومدة يمكن اجتماعهما فيها<sup>٧</sup> إذا كان بينهما مسافة ولو تزوج حين ماشرق امرأة بالمعرب ثم أتت بولد لأكثر من ستة أشهر ولكن لمدة لا يمكن قطع مسافة فيها لم يلحقه عندما، حلاًماً لأبي حيفة<sup>٨</sup>، ويضع أبو حيفة<sup>٩</sup> (حتى [مدل])<sup>١٠</sup> لو قال: كل امرأة أزوجها عدلت ثلاثاً ثم تزوج طلقته عقب العقد، ولو أتت بولد بعد العقد ستة أشهر لحقه

- (١) في (ت) حال، وأثبت من (م) وهو موافق لما في الخواص الكبير (١٠٥/٧)
- (٢) الخواص الكبير (١٠٥/٧)، والنص الذي في الخواص سمعنا نسمع وتعدن فتح
- (٣) ساقطة من (م)، وأثبت من (ت) والنص واحد
- (٤) في (ت) كتبه، وأثبت من (م) وهو الصواب معاً
- (٥) هذه الصورة وهي التلقيح غير مباشر ومن بعد وإن كاتب غير متصورة التحول في عصر السويدي رحمه الله، وإلا لأن إمكانية التحول مع وجود تقييدات التلقيح الصافي والبولك المنوية
- (٦) البحر الرائق (٤، ١٥٥)
- (٧) في (م) اجتماع، وأثبت من (س) أنه يستقيم بمعنى
- (٨) في (س) فيها، وأثبت من (م) أنه يستقيم بمعنى
- (٩) حاشية ابن عيسى (٣/ ١٣٤)
- (١٠) مبسوط لنسبتي (٣/ ٣٤٤)، شرح فتح القدير (٤، ١٢٣)
- (١١) ساقطة من (ت)، وأثبت من (م) أنه يستقيم للنص

قال: (ويصح أن يستلحق ميتاً صغيراً).

استلحق

ليس

الصغير

عندنا لأبي حيفة<sup>(١)</sup>، لما أن الشروط المعنوية في حياته موجودة بعد وفاته، وأمر  
التهمة مدعج بأن مثلها موجود في حال الحياة إذا كان، لأب فقيراً والآن موصراً، وبأن  
النسب مبي على التغليب والإمكان<sup>(٢)</sup>، وبأن النسب أصلي والإرث فرع<sup>(٣)</sup>.  
فمن قلت الميت وإن كان لا وارث له [ظاهراً]<sup>(٤)</sup> ست المال وورث، فكيف يُسمع  
قوله من ادعى سبه وبه رفع له ثبوت من حو استمال بخلاف (أبي الصغير)<sup>(٥)</sup>  
فيه لم يتعلق به حق لغيره؟

قلت: توريث<sup>(٦)</sup> أعدل لا تقطع بمافضته مدعي النسب، لأن مورث ميت المثل إما  
للجهل بالوارث، وهذا، لا تنسب يُرسل المهر رُحمتاً، وإما لجهة الإسلام فهو عند  
المعجز عن التمييز<sup>(٧)</sup>، وإما للمصالح فكدلت، والنسب بالاحتياط مع الاستلحاق أو  
حصول سب المحقوق تقدم

قال: (وكذا كبيراً في الأصح)

د قلناه في الصغير، ولأن الصغيرين إما يشترط إذا كان المستلحق أهلاً لفصلين  
والميت ليس بأهل

(١) مدافع الصلح ج ١/ ص ٢٥٢، نسخة الفقهاء ج ٣/ ص ٢٠٢

(٢) دافعية بحر، درممة الطالير ٤/ ٤١٥، أسنى لمقلب في شرح وص الطال ٢/ ٣٢١

(٣) قاضيه، ينظر مدعي المحتاح ٣/ ٤٢٤، أسنى لمقلب في شرح وص الطال ٢/ ٣٢٠،

(٤) ساقطة من (ت)، والكتب من (م) وهو مناسب صيق الكلام

(٥) في (م) الصغير اعني، والميت من (ت)، والمعى واحد

(٦) في (ت) يورثه، والكتب من (م) وبه يستقيم للمعى

(٧) في (ت) للمعى، والكتب من (م) وبه يستقيم للمعى

والثاني لا يصح لغوات التصديق وهو<sup>(١)</sup> شرط<sup>(٢)</sup>، ولأن التأخير إلى الموت<sup>(٣)</sup>  
يرث تيمناً، وهذا الوجه اختاره القاضي حسين والماوردي<sup>(٤)</sup> وصاحب التبيين<sup>(٥)</sup>  
والبغوي<sup>(٦)</sup>، وبكس الأكثرين عن الأول، ومحري النوحان كما قال الرافعي<sup>(٧)</sup>، ومن  
لو<sup>(٨)</sup> يستحق عموماً طراً<sup>(٩)</sup>، جوزه بعد ما دفع عقلاً<sup>(١٠)</sup>، يعني وهو حالة  
الاستلحاق حتى لأنه سبقت له [حالة]<sup>(١١)</sup> يعتبر فيها بصيقته وليس الآن من أهل  
التصديق

(١) في (ت) موثقة، ولثبت من (م) وبه يستقيم معنى

(٢) في (ت) هذه، ولثبت من (م) وهو موافق لما في سائر المحتاج (٥ / ١١٠)

(٣) في (م) شرطه، ولثبت من (س) وهو موافق لما في مهلة المحتاج (٥ / ١١٠)

(٤) في (ت) المروثة، وثبت من (م) وهو موافق لما في مهلة المحتاج (٥ / ١١٠)

(٥) إخراج الكبير (٩٧ / ٩٧)

(٦) التبيين (١ / ٣٧٨)

(٧) التبيين في فقه الإمام الشافعي (٤ / ٢٦٧)

(٨) في فتح العزيز إذا (ينظر حاشية ٢٤٩٥)

(٩) في (ت) طارة، ولثبت من (م) وهو موافق لما في فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع)

(١١ / ١٨٨)

(١٠) طرافشي - يقرأ الجيب طارة مهملة، حصرو عنه فهو طارئ

ينظر - الصباح الكبير (٩ / ٣٧٢)، مختار الصحاح (١ / ١٦٣)

(١١) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١ / ١٨٨)

(١٢) سابقة من (ت)، ولثبت من (م) وهو موافق لما في مهلة المحتاج (٥ / ١١٠)، معنى المحتاج

(٣ / ٢٦٠)

و ما لم تكن الفرقة إلى توحيد الخصال المتألفة وفترق بها بينه وبين الصغير وأبده بأن الاستلحاق عن العور، فإنه آخره لم يُعلم.

فلو كان المجهول الكبير قد اتفق خبره بصفه صحيح أن يستلحقه حياً كان [أو] ميتاً من غير خلاف فيما نظره كالصغير.

**قال: (ويرويه).**

أي إذا قلنا ببحنه<sup>(١)</sup> فإنه لأن الإرث فرع النسب ولا ينظر بين التهمة<sup>(٢)</sup>

**قال: (ولو استلحق الثناي بالغاً، ثبت من حسنقه).**

لاستجيع الشروط فيه خون / ت ٢١٨ / الآخر.

**قال: (وحكم الصغير يأتي في التلقيط إن شاء الله تعالى)**

ومن جملة صوره أنها إن أكلها بين سقطت، وكذا عند جماعة من الأصحاب ممن مزاحة الغير شرطاً رابعاً في [الصغير]<sup>(٣)</sup>.

**قال: (ولو قال لوئد أمته، هذا ولدي ثبت نسبه).**

أي بالشروط المتقدمة

**قال: (ولا يثبت الاستيلاد<sup>(٤)</sup> في الأظهر).**

(١) ساقطة من (ت)، ولقيت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٢) في (ت) يمحى، ولقيت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٣) في (ت) تهمة، ولقيت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٤) ساقطة من (ت)، ولقيت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٥) الاستيلاد يقال السيد أنت، واسمك من أمك أي ولد له، منها بالسري

ينظر التعاريف لمناوي (١/٦٠)، لمجموع الرسيط (٢/١٠٥٦)

لاحتيال أنه أو مُفَع سَخاخ ثم طفقها أو شبهة ثم ملكها، ونفساً لا تنصم أم ودد  
وهذا هو الموافق لنقياس وللقواعد

وقال الراعي في المحرر<sup>(١)</sup> إنه لأفيس. وفي الشرح الصغير إنه الأخرى  
والثاني ثبت وهو صاهر منه في المختصر<sup>(٢)</sup>، وبذلك قال الشيخ أبو حامد<sup>(٣)</sup>، إنه  
ظاهر المذهب، لأن ظاهر الكلام أنه استمر منه في المثلث، ولأن الظاهر أن ذلك المثلث  
مستطاب<sup>(٤)</sup> مستديم وهذه العدة<sup>(٥)</sup> الثانية على الشيخ أبي حامد ومن انحصر عن  
[أربعة]<sup>(٦)</sup> الأولى قال المسألة من تحال الأصل والعدد، [أو]<sup>(٧)</sup> من قال بالعدة خمسة  
وي لا يسلم الأصل، والضعوبة مسألة اعرض<sup>(٨)</sup> الأكثرون عن الترجيح وأرسوا<sup>(٩)</sup>

(١) المحرر في لغة لإمام الشافعي (ص ٢٠٦)

(٢) مختصر المزي (١١٥/١)

(٣) روضة الطالبين (١١٦، ١)، الفتاوى المعهية الكبرى (١٢٥/٣)

(٤) مستصحب الشيء أي لا زعم، ومنه استصحب الرجل، دعاه إلى الضحية، وكل ما لازم شيء بعد  
استصحيه

يظر لسان العرب (١/ ٥٦٠)، المعجم الوسيط (١/ ٥٠٧)

(٥) في (تد) العدة، واثبت من (م) و به يستقيم معنى

(٦) ماقطة من (تد)، واثبت من (م) و به يستقيم معنى

(٧) ماقطة من (تد)، واثبت من (م) و به يستقيم معنى

(٨) في (ب)، اعترض، واثبت من (م) و به يستقيم معنى

(٩) أرسى الكلام، برسمه، أي أحكمه من غير نظيره، ومنه أرسل العذر من بيده إنه أخطأه، وحيث

مرسل إذ لم يحصل إسناده، يصححه سطر المصباح (١/ ٢٢٦)، مباح العروص (٢٠/ ١٢٨)

المعجم الوسيط (١/ ٣٤٤)



ذكر الخلاف، وحيث حكى بالاستيلاء فالولد حر الأصل ولا ولاء عليه، (وذلك إذا) حملنا الأمر على وطء المشبهة ولم تست أمه الولد عن أحد القولين، وحيث لم يحكم بالاستيلاء حملاً عن أمه في نکاح مملوكه فإلى قوله القاضى حسين<sup>(٢٢)</sup> والنفوى<sup>(٢٣)</sup> والرافعى<sup>(٢٤)</sup>.

**قال:** (وكذا لو قال ولدي ولدت له مملوكي).

لا احتيال أنه أحدها نزل المثلث مكح ثم ملكها فولدت في ملكه فيجري فيها القولان<sup>(٢٥)</sup>، والأظهر أنه لا يثبت الاستيلاء.

**شرح:**

فإن للمعوي<sup>(٢٦)</sup> \* وعن هذا لو قال حرة هذه أم ولدي أو مدتها في ملكي لا يجوز له بيعها.

ولو قال أم ولدي ولم ترد عليه، هل يجوز له بيعها؟ فيه قولان.

أحدهما يجوز ويحمل على الاستيلاء بالنكاح<sup>(٢٧)</sup> م ٢٠ / ٤٠

والثاني لا يجوز ويحمل على الاستيلاء بملك اليمين<sup>(٢٨)</sup>، هدف كلامه

(١) في (م) ولدت والثبت من (ت) وبه يستقيم المعنى

(٢) روضة الطالبين (٤ / ٤١٨)

(٣) التهذيب في هذه الإمام الشافعي (٤ / ٢٦٥)

(٤) فتح المعبر شرح الوجيز (مطبوع مع مجموع) (١١ / ١٩٢)

(٥) في (ت) الوجهان والثبت من (م) وهو مناسب لسياق الكلام

(٦) مناقلة من (ت)، والثبت من (م)، وما بعده كلام المعوي (بغير التهذيب ٢ / ٢٧٥)

(٧) في (م) في النكاح، والثبت من (ت)، وهو موافق لما في التهذيب (٤ / ٢٧٥)

(٨) التهذيب في هذه الإمام الشافعي (٤ / ٢٧٥)

ولو قيل بالاستيلاء هي إذا قال أم ولي دون ما إذا اقتصر على قوله هو وليدي  
مها لكان له وجه، لأن اسم أم الولد شاع في المسؤولية في ذلك

**قال:** (فإن قال علقته به<sup>(١)</sup> في ملكي، ثبت الاستيلاء).

لأنهاء الاحياء، وكذا لو قال استولفها به في ملكي، أو قال هذا وليدي  
وهي لي ملكي<sup>(٢)</sup> مند عشر سنين وكان الولد ابن سنة

**شرح:**

قد عُرِفَ، حكم إذا أطلق الاستيلاء أو ماله إلى مكاح أو ملك أو شبهه، فإن<sup>(٣)</sup>  
سه إلى ربه، وإن كان متصلاً عن الإقرار م يقس، وإن كان كمالاً لو أطلق وإن كان  
متصلاً باللفظ قال في التهنيت: لا يشت السب ولا أمومه<sup>(٤)</sup> الولد<sup>(٥)</sup>

وقال الرافعي: ينبغي أن يُشْرَجَ على تبعية الإقرار<sup>(٦)</sup>، وهذا صحيح بالنسبة  
إلى النسب، وإن كونه ولماً ومسر<sup>(٧)</sup>، وما متافيان، وأما أمية الولد فعل القول بأنها لا  
تثبت بالإطلاق فلا تنافي.

(١) علقته به بمعنى حملته.

ينظر لسان العرب (١١١/١٧٨)، فاج العروم (٢٨/٣٤٤)

(٢) في (ت) الملك والثبت من (م) وهو موافق لما في روضة الصالحين (١١٦/١)، مهية المكنح  
(١١١/٥)

(٣) في (م) علوه والثبت من (ت) ونسب واحد.

(٤) في (م) موافقة، والثبت من (ت) وأما وجه يستقيم المعنى وهو موافق لما في التهنيت (٢٧٥/٤)

(٥) التهنيت في فقه الإمام الشافعي (٢٧٥/٤)

(٦) فتح القوي شرح الوجيز (مطروح مع التصحيح) (١٩٢ .)

(٧) في (ت) من، والثبت من (م) وله يستقيم المعنى.

هرع:

هذا كله إذا لم تكن الأمة مروحة ولا يرأساً<sup>(١)</sup>

قال: (هنا كانت يرأساً له، لحقة بالمرأش<sup>(٢)</sup> من غير استحقاق).

يعني فلا حاجة إلى الإقرار لقوله ﷺ «الولد للمرأش»<sup>(٣)</sup>، ولو حيدة [يشول]<sup>(٤)</sup>

لا يلحق ولد الأمة [لا]<sup>(٥)</sup>، بالاستحقاق ويدعي أن المرأش هو أروجة<sup>(٦)</sup>

(١) في الأصل أي تكون موطوعة مالكها بخلق.

ينظر لسد العرب (٦/٣٦٧)، مهذب اللغة (١١/٢٣٩).

(٢) في الأصل بالمرأش، وثلث من (م) وهو ما، من في منهج الطالبين (١١/٦٩).

(٣) هو حر، من حديث أم فلانة رضي الله عنها قالت: كان عهد من أبي وقصص عهد إلى أخيه

معد من أبي ومعد من أبي وليلة ثلثة مني وعنده، قالت: هي كان هام الصبح أخته معد من أبي

وقصص، وقال: هو أخي قد عهد إلي فيه، فقام معد من ربيعة فقال: أخي ومن وبيدة أبي، مد علي

مرأشه فساو له أبي النبي ﷺ فقال معد: رسول الله من أبي كان قد عهد إلي فيه، فقال: من

ربيعة أخي ومن ولد أبي ولد من مرأشه، فقال: رسول الله ﷺ، فهو لك يا عبد من ربيعة ثم قال

النبي ﷺ «الولد للمرأش وللأعاهر والمحرر»، ثم قال لسودة بنت معدن: روح النبي ﷺ فاحجني

منه، فذكر أبي من شبهه بعثة في رأيها حتى كفي الله

رواه البخاري في صحيحه (٢/٧٣٤)، باب تفسير المشبهات، حديث ١٩٤٨، ورواه مسلم

(٢/١٠٨٠)، باب الولد للمرأش ورواي الشبهات، حديث (١٤٥٧).

(٤) تصوقاً، ما في النسخة بحث أن كل ما بها كان كالذي يسوق الآخر، وكل ما في سابق صلحه

لمدحه له في بعده.

ينظر فتح الباري (٢/٣٦٦)، عمدة القاري (١١/١٦٨)، موزع لطوالث (٢/١٢١).

(٤) ساقطة من (م)، وثلث من (ت) والعنى واحد.

(٥) ساقطة من (م)، وثلث من (ت) وبه يستقيم دعوى.

(٦) البسوط بضم حسي (١٧/١٣٦)، بفتح الصائغ (٣/٢٤٧) حاشية من غابرين (٣/١٦٩٠).

والشافعي رد ذلك بأن الحديث وَزَّذِي أُمِّي<sup>(١)</sup>، والحديث إذا ورد على سب لا يمكن إخراج السب منه<sup>(٢)</sup>، سواء قلنا العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السب<sup>(٣)</sup> لأنه يدل عليه من جهة العموم فيقطع بدخوله فيمنع إخراج<sup>(٤)</sup>، ولما سأل الشافعي في ذلك عن بعض منس أنه يقول العبرة بخصوص السب فسب إليه وليس مؤلفه إلا ما ذكرناه، فالعلم إذا ورد على سب يدل على السب قطعاً وعن غيره ظناً والفتوى لا يُخفى والظني يجوز تحصيله

خرج:

من اليد إن صارت امرأة برأياً لمحل ومعه ولد فأقرت أنه ولد لغيره لم يقتل إقرارها بل القول قول صاحب الفرائض.

قال: (وإن كانت مَرْجُوءَةً [هالولدت] للنزوح)<sup>(٥)</sup> واستحقاق السيد باطل) استحقاق  
وسيد  
كزوجة

خرج:

الاستحقاق في الصحة والمريض سواء<sup>(٦)</sup>.

(خرج)

له أنسأى لكل واحد ولدت، فقال أحدهما ولدتني، وأوجدت الشروط السابقة

(١) الأم (٧/٢٢٩)

(٢) قصته، ينظر الحاوي الكبير (١٢/٢٨٠)

(٣) راجعه، ينظر نهاية المحتاج (٤/١٥٨)، الإنباح (٢/١٨٥)، المستصحب (١/٢٣٦)

(٤) في (ت) إخراج، وبحث من (م) أنه يستقيم لمن

(٥) سابقة من (م)، وثبتت من (ت) وهو موافق لما في صحيح الطائفتين (١/٢٩)

(٦) قلته، ينظر روضة الطالبين (٤/١١٦)

[طُولَيْ] <sup>(١)</sup> بالعين، فمن عينه كان حرّاً أو ثلث منه وورثه، وأب استيلاء أميو <sup>(٢)</sup> فيعرف حُكْمُهُ مما سبق، (وإذا فُلِّلَا حرّاً أن يسعي عليه ويخلفه) <sup>(٣)</sup>، وكذا (لو لولتَها) <sup>(٤)</sup> إذا بلغ.

وإن مات ولم يُعَيَّن قام وورثه مقدّمه بالعمل <sup>(٥)</sup>، ألا جهاد، فإن قال مورثة لا نعم، أو لم يكن، عُرض على انفاته <sup>(٦)</sup> بأن كانوا أوه قبل موته <sup>(٧)</sup> أو قُتِلَ معه أو يروى عصيته، فإن تعذر ذلك أُفْرِغَ <sup>(٨)</sup> فمن خرجت به القرعة كان حرّاً، ولا يثبت له نسب ولا ميراث لأن القرعة لا يعمل فيها، هذا هو المذهب، وقال أبو علي بن حيران <sup>(٩)</sup>

(١) ماقطة من (ت)، والثبت من (م)، وهو من قول طاي روفيه الطالين (٤/ ٤١٣).

(٢) في (م) أمّ، وثلثت من (ت) وبه يستقيم للمعنى.

(٣) في (م) وإذا مسح فداً أخرى أن تدعي عليه وتخلقه، والثبت من (ت) وبه يستقيم للمعنى.

(٤) في (م) لو لولت، وثلثت من (ت) وبه يستقيم للمعنى.

(٥) في (م) بالعمل، وثلثت من (ت) وبه يستقيم للمعنى.

(٦) القاطع جمع قاطع وهو الذي يعرف لاكثر، يقال قُتِلَتْ قُتْرُهُ وقُتِلَ قُتْرُهُ من باب قاتل، إذا تبعه مثل ضا أتر، إذا تبعه.

ينظر لسان العرب (٩، ٢٩٢)، محمد الصالح (١، ٢٣٣)، تهذيب اللغة (٩، ٢٤٩).

(٧) في (ت) موته، وثلثت من (م) وبه يستقيم للمعنى.

(٨) القرعة والقرعة وإسماعية، بمعنى واحد، وقد افترق القوم وخرجوا وخرج سهم وأفرغت بين الشركاء في شيء، ينسبونه، وهذا كتاب به القرعة إذا فرغ أصحابه.

ينظر لسان العرب (٩، ٢٦٦)، نوح الخروسي (٢١، ٥٥١)، تهذيب الأسماء (٣، ٢٦٦).

(٩) في (ت) بن أبي حيران، وثلث من (م) وهو الصواب، وعلي بن حيران من فقهاء الشافعية وقد

يثبت النسب والميراث أيضاً<sup>(١)</sup>.

### فرع

له أمةٌ هان ثلاثة أولاد، قال أحدهم: ولي، فالقول في الاستلاد والتعبير والولاء كما سبق، ثم إن كان المتيئ الأوسط هالأكبر رقيقاً، وحكم الأصغر يُعرف من حكم أمه.

وإن مات ولم يُعَيَّن وتعدس<sup>(٢)</sup>، فليعلم من الوارث والقائض فرع، مصر عليه<sup>(٣)</sup>، واعتز من المزني<sup>(٤)</sup> بأن الأصغر حرٌ بكل حالٍ فلا معنى لفرعة، ومن الأصحاب من وافقه في حرته، وقال: دخول الفرعة لرق غيره، وهذا هو الصحيح، ومنهم من منع الفرعة، [وقيل: يخرج المصغير عن الفرعة]<sup>(٥)</sup>.

وإذا أقرعها فحررت لفرعة، لو اُحد فهو حرٌّ، وسلف<sup>(٦)</sup> إن السام للميراث لا يثبتان.

وقال المزني<sup>(٧)</sup>: الأصغر يُنسبُ بكل حالٍ.

والحق أنه إن دعي السيد الأميرة قتل ولادة الأصغر، فلا يثبت النسب، وإلا

(١) الخاوي الكبير (١٠٦/٧)، الوسيط (٣٦٤/٣).

(٢) في (ت)، تعدس وكتب من (م) وبه يستقيم للمعنى.

(٣) مختصر المزني (١١٠/١).

(٤) المرجع السابق.

(٥) سابقة من (ت)، وكتب من (م) وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤١٩).

(٦) روضة الطالبين (٤٢٠/٤)، معني، يحتاج (٤٢٢/١).

(٧) مختصر المزني (١١٥/١).

شت<sup>(١)</sup>

وحيث لا يشك النسب هنا وفي المصراع السابق هل ينسب<sup>(٢)</sup> الميراث؟ وجهه،  
والأصح عدمه، جمهور لا، لأنه يشكك<sup>(٣)</sup> وقع إياها من رواله

**قال:** (وأما إذا اتَّحَقَّ النُّسَبُ بِغَيْرِهِ كَعَهْدٍ أَحْيٍ أَوْ عَمِّي فَتَوَثَّقَتْ مَسَبَّةُ  
مِنَ الْمُخْلِصِ بِهِ بِالشَّرْطِ الْمُسَافِقَةِ، وَيُشْتَرِطُ كَوْنُ الْمُخْلِصِ بِهِ مَيِّتًا)<sup>(٤)</sup>

ليس المقصود أن يُنْجِزَ النُّسَبُ بَعْدَهُ مِنْ<sup>(٥)</sup> هُوَ أَجَبِي عَهْدٍ<sup>(٦)</sup> وَإِنَّا الْقَصُودُ [فِيهَا  
سَقَى<sup>(٧)</sup> أَنْ يُلْجِئَهُ نَفْسَهُ بِغَيْرِ وَسْطَةٍ وَهِيَ أَنْ يُلْجِئَهُ نَفْسَهُ بِوَسْطَةِ إِخْوَانِهِ بِغَيْرِهِ

وَالْمُتَشَرُّ<sup>(٨)</sup> بِأَخِي وَعَمِّي<sup>(٩)</sup> بِهِ عَنْ هَذِهِ فَإِنْ مُسْتَحَافٍ الْأَخَ إِحْدَاقٌ لَهُ بِالْأَبِ  
وَمُسْتَلْحَقٌ لِلْعَمِّ إِحْدَاقٌ لَهُ بِأَخِي فَكُلُّ مَسَبَّةٍ بِمَحَقٍّ<sup>(١٠)</sup> تَوَاسُطًا لَكِنَّ الْأَخَ بِوَسْطَةٍ  
وَاحِدَةٍ وَهُوَ الْأَبُ، وَالْعَمُّ بِوَسْطَةِ ثَلَاثٍ وَهِيَ الْأَبُ وَالْخَدُّ، وَهَذَا (تَكُونُ بِثَلَاثَةٍ)<sup>(١١)</sup>

(١) في (م) مثبته، وثبتت من (ت) والعمي واحد

(٢) في (ب) يؤلفه، وثبتت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٣) في (ت) التشكال، وثبتت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤، ٤٢٠)

(٤) في (ب) مسأ، وثبتت من (م)، وهو موافق لما في منهاج الطالبين (١٦، ٦٩)

(٥) في (م) من، وثبتت من (ت) والمعنى واحد

(٦) في (ت) عهده، وثبتت من (م) والمعنى واحد

(٧) مساقطة من (ت)، وثبتت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٨) في (ب) التمسك، وثبتت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٩) في (م) عهده، وثبتت من (ت) وبه يستقيم المعنى

(١٠) في (م) ملحق، وثبتت من (ت) والمعنى واحد

(١١) في (ت) يكون بثلاثة، وثبتت من (م) والمعنى واحد

ومما حظ كاس العلم، واشترطه الشرط السابقة لا شك فيه واشترط موت الملحق به لأنه الأصل، والمقرع فيستحيل أن يثبت المقرع بدون الأصل، ويستحيل أن يثبت سبب الأصل مع وجوده بقول عمر، وإما ليكون المقرع وارثاً له فيقوم مقامه، وعلى المعيين مؤلفاً<sup>(١)</sup> أسسه عليه في مرقع مرقع<sup>(٢)</sup> م ٢٤٦، والحكم بالثبوت عند احتياج الشرط هو المشهور.

ومخرج الشافعي له حديث عبد بن ربيعة<sup>(٣)</sup>، وهو ما روت عائشة رضي الله عنها، قالت، اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن أبي ربيعة في عمامة في عمامة<sup>(٤)</sup>، فدان سعد، يا رسول الله هذا ابن أخي شعبة بن أبي وقاص<sup>(٥)</sup> عهد لي أنه أبى، فاعتزل بل شبيهه، وقال

(١) المرقع بالكسر، يركم في القصر، قال وما يظهر كذلك لأنه من الأصناف يقال سره كعنه

ينظر تاج العروس (٥/١٢)، مختصر الصحاح (١/١٢٤)

(٢) في (م) عبد بن أبي ربيعة، والمثبت من (ن) وهو المصوب

(٣) عبد بن ربيعة بن قيس بن عبد شمس القرشي العامري، صحابي شهير، أسلم يوم فتح مكة وقسم من مائة الفصحاة، ثبت خبره في الصحيحين في خاصيته نسبه بن أبي وقاص رضي الله عنه، وهو أحد أم المؤمنين سودة بنت ربيعة لأبيها

ينظر الإحصاء في تيسير الصحابة (٤/٣٨٦)، أسد القادة (٣/٥٢٣)، الصحاح المطبوعة في تاريخ الكلية الشريعة (٢/٢٢٥)

(٤) اسم العمامة عبد الرحمن بن ربيعة بن قيس بن عبد شمس، وهو أخو أم المؤمنين سودة بنت ربيعة روي عنه النبي ﷺ

ينظر الإحصاء (٥/٣٥)، مجمع المصنفين (٢/١٦٦)، الإصحاح (٢/٨٣٤)

(٥) حبة بن أبي وقاص بن أبيب بن زهرة القرشي فزاري، أخو سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قيل هو الذي كسر ربيعة النبي ﷺ ودعا عليه النبي ﷺ ألا يحول عليه دعوى حتى يموت كفراً =



عبد من زمعة هذه أخي زيد عن فرش أبي من وبناته / سنة ٢١٩ هـ، مطهر رسول الله  
 ﷺ رأى شيئاً أتعنه، فقال له ذلك يا عبد من زمعة، الولد للفرش وللعاشر  
 الحمر، واحتجني منه يا سودة، فلم نره سودة قط، متفق عليه .

وقال المزني<sup>(١)</sup> في مختصره<sup>(٢)</sup> بعد ثلاثة أوراق من باب أصحاب أبي حنيفة وأبي  
 يوسف<sup>(٣)</sup> وأبو أبي ليلى<sup>(٤)</sup> والشافعي لا يجوز إقرار الأخ لأخيه عمي كان ثم أم<sup>(٥)</sup>

في حال عيه المول حتى مات شهيداً وبسبب هذا ثبت في مس الأئمة بطلان عن إسناد من فيه ما  
 يصرح بونه على الكفر في ميو ذكره

مطر الإصالة (٥ / ٢٥٩)، تليد التمسب (٧ / ٩٤)، التحفة المطبوعة في تاريخ شذية الشريعة  
 (٢٣٩ / ٢)

(١) سبق تحريجه (ينظر ص ٥٧٤ هامش ٣)

(٢) في اب أبي علي وبنات من م، فالصارة موجودة في مختصر الفرقي، مطر الخدمش النظم

(٣) مختصر الفرقي (١، ٣١٠)

(٤) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي الكوفي، صاحب الإمام أبي حنيفة، أحد الفقهاء وهو  
 تقدم من أصحابه، وفي القصة ثلاثة حكام وهو أبو من رعي بعصي القصة، وأما  
 وضع الكتب في أصول الفقه عن مذهب أبي حنيفة وأبو إسحاق وسره، است ميم أبي حنيفة في  
 اقتدار لأرضي، وند سنة ١١٣ هـ، وبقي سنة ١٨٢ هـ

ينظر طبقات النخبة (٢ / ٢٢١)، الأشعث (١ / ٤٣٦)

(٥) عبد من عبد الرحمن بن أبي ليلى عمي الكوفة وند سنة ٤ هـ، ومات سنة ١٤٨ هـ، وأحد القصة  
 عن الشافعي والمحكم بن عينة، وأحد عبد الله بن عبد الواري، قال محمد الثوري، فهازلت ليس أبي  
 من وافر شعرة، وقال من أبي يلى حسب حق عمله جعل يدي يلى فكنو بعض من كان عمه  
 وكله في ذلك فقال هو أعمد مني

ينظر طبقات المعاهد (١٦ / ٥٨)، تحريبات الهليلب (١٦ / ٤٩٣)، التبرج الكبير ( ١١٦٢ )

يدفعه لو لم يكن، لأنه إما يجوز الإقرار عن نفسه وهذا «تقريباً» على غيره، قال وإما  
الحق النبي ﷺ أني «مُتَعَمِّدٌ بِمَعْرِفَةِ عِرَاسَتِهِ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ، وَهُوَ كَرُبِّ السَّبَبِ لَا يَثْبُتُ  
بِإِقْرَارِ الْوَارِثِ» نقله أصحابنا عن بعض الناس، ومعلوم من أبي حنيفة في المشهور عنه  
أنه إن كان الوارث واحداً لم يثبت، وإن كان اثنين فصاعداً ثبت<sup>(١)</sup>

واختار صاحب الحمية بـ قاله البويطي وأما ور صعوبة غيره

والبويطي يوافق على أن الأئمة تصير يرثاً بالوطء ويقول [وإن] النبي ﷺ أحق  
سبه به، وإما يخالف في الطريق، هل هو بقرار الوارث أو بالنعم بالقرائن من غير  
جهة<sup>(٢)</sup> الوارث؟

والحنفية يرفعون أن قوله ﷺ «هو لك» معه أنه عنده لا أخوه<sup>(٣)</sup>، وهذا من  
«تأويلات» مسكوك، ويقولون إن الأئمة لا تصير يرثاً بالوطء، والشافعي زاد ذلك  
بالحيث

فإن قيل إقرار بعض الورثة بالنسب غير مقبول، وعندنا لم يكن كل مورث، لأن  
أخيه سودة بنت زينة روح النبي ﷺ، معه حواشي: أحدهما وهو مقتضى كلام

(١) ساقطة من (ت)، والثبت من (م) وهو يستقيم لبعض

(٢) قاعدة، ينظر: محيى الكبرج ٢/ ص ١٠٠، الفروق ج ٢/ ص ٩٢

(٣) ينسج الصالح (٢/ ٢١٧)، حاشية ابن عابدين (١٨/ ١٨٥)

(٤) ساقطة من (ت)، وعلقت من (م) وهو يستقيم لبعض

(٥) في (ت) حواشي، وعلقت من (م) وهو يستقيم، ينظر كنية الأعيان (١١/ ٣٠٦)

(٦) ينسج لسرخي (١٢/ ١٠١)

الشامعي، أنه كانت مُقَرَّرةً أَيْضاً، ولو لا ذلك لم نُؤمِّر بالاحتجاب، لأنها كانت معهم  
وجوب الاحتجاب عن الأجنب، فإن أنة احتجاب نزلت قبل ذلك <sup>(١)</sup>

والثاني قيل إنها لم تكن وارثة لأنها أسلمت قبل موت أبيها وأحيها فأحرمها كُلُّ  
الورثة

فإن قيل فكيف أُمِرَتْ بالاحتجاب ؟ قلنا ورعاً لأجل الشَّيْءِ بَعَثَ، فإن النسب  
الحق ظاهر <sup>(٢)</sup> المرئي، ومجمل أن لا يكون معه، فيكون أحياً سهاً، والفتنة بيده <sup>(٣)</sup>  
فقويت البرية، وأنها يكون الورع ويجوز للروح أن يسمع روحه من الخروج عن  
أحيها المُلْحَقِ فضلاً عن أبيه في برية.

هــ

لو كان المُلْحَقُ به حياً، فقد قال في اللفظ إنه لا بد من تصديقه، وطرد ذلك فيه.

(١) عن أبي أنس رضي الله عنه قال: لما أعلم النضر بالحج، أصبح رسول الله ﷺ غزواً سائراً  
بست حشيش، وكان نوحها يلمسها فذهب الناس لقطعهم بعد ارتفاع النهار، فجلس رسول الله  
ﷺ وجلس معه، حلَّ بعد ما دام القوم حتى قام رسول الله ﷺ فمشى ومشيت معه حتى بلغ  
باب حجرة عائشة، ثم طس أنهم خرجوا مع جمع ثم جئت معه، فوجدتهم جالسين فرجع  
ورجعت معه الثالثة حتى بلغ باب حجرة عائشة فرجع ورجعت معه فوجدتهم قد قاموا فاضرب  
بهم ويريه سترًا وأرسل بالحجف.

رواه البخاري في صحيحه (٥٠٨٠)، باب قول الله عز وجل: ﴿لَمَّا عَلِمَتِ امْرَأَتُ نُوحٍ أَنَّهَا مَلِكَةٌ جَنَّاتٍ﴾ حديث  
(٥٠٤٩)، رواه مسلم (١٠٥٠)، باب رسول الله ﷺ والحج، وإبانت  
وليلة المرسى حديث (١١٢٨)

(٢) في (ت) ظاهر، ونقلت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٣) في (ت) مؤنونة وفي (م) ياء، والمثل يستقيم للمعنى

إذا كان بين المُقَرِّر والمُقَرَّر واحدٌ، فهذا لا يثبت السبب إلا تصديقه، وفيه إذا كان بينهما اثنان<sup>(١)</sup> أو أكثر، فقال: لا يثبت إلا بتصديق من بينهما<sup>(٢)</sup>، وهكذا اقتضاه كلام طائفة<sup>(٣)</sup>، وقيل صاحب البيان<sup>(٤)</sup> إن كان بين المُقَرِّر والمُقَرَّر به اثنان مثل أن يُؤَيِّز بغير رقيب<sup>(٥)</sup> قال<sup>(٦)</sup> يعتبر أصحابنا<sup>(٧)</sup> يعتبر تصديق الأب والجد، والذي يقتضي ذلك<sup>(٨)</sup> أنه لا يعتبر تصديق الأب بل يكفي تصديق الجد، لأنه هو الأصل الذي ثبت النسب منه، ولو كتبه ابنه لم يؤثر تكذيبه، فلا معنى لاعتبار تصديقه.

وقال ابن أبي عمير<sup>(٩)</sup> في الاختصار<sup>(١٠)</sup>: «مرس هذه لمسألة [غير] صحيح، فإنه إن كان الذي بين المُقَرِّر والمُقَرَّر به وارثٌ والمُقَرَّر ليس بوارث، فلا يعتبر إقراره، وإن كان غير وارث لم يعتبر تصديقه.

وذلك أن يقول إذا كان غير وارث فقد يعتبر تصديقه، لأن في ثبات النسب بدونه لحاقاً به، وهو أصل للمقر ويثبت إثبات سبب الأصل بقول المخرج<sup>(١١)</sup>، بخلاف ما إذا

(١) في (م) واحد، ولطيت من (ب)، وهو الصواب لغة.

(٢) في (م) اثنين، ولطيت من (ب) وهو موقوف على الجهد (٢/٣٥٢).

(٣) دلالت (٢/٣٥٣).

(٤) إسنوي الكبير (٧/١٠٠).

(٥) البيان في سبب الشافعي ١٣، ٤٨٤.

(٦) في (م) فقال، ولطيت من (ب) وأبى واحد.

(٧) معنى، محتاج (٢/٢٦٦)، نهاية المحتاج (٥/١١٤).

(٨) معنى، محتاج (٢/٢٦٦)، نهاية المحتاج (٥/١١٤).

(٩) معنى، محتاج ج ٢/ ص ٢٦١.

(١٠) ساقطة من (ب)، ولطيت من م.

(١١) فاصد، ينظر معنى المحتاج (٢/٢٦٦)، نهاية المحتاج (٥/١١٤).

أحق بالنسب نفسه فإن فيه إلتحاقاً<sup>(١١)</sup> بأصوله وهروعه، ولكنه بطريق القرعة عن إلتحاقه بنفسه، ولا يبعد تبعاً المخرج للأصل

إذا عرفت هذا علمت<sup>(١٢)</sup> أن موت<sup>(١٣)</sup> الملتحق به الأصل كالأب إذا كان المقر به أحياً وكذا جد إذا كان المقر به عمّاً [ لا سماً، وإذا كان حياً فلا بد من تصديقه قطعاً وأب التوسط كالأب هنا إذا كان المقر به عمّاً<sup>(١٤)</sup>، ومث أن ثبت فيه مقتضى كلام صاحب البيان<sup>(١٥)</sup> جهي.

أصحها عن مقتضى كلامه أنه لا يشترط موته ولا يعتبر تصديقه في حياته. والثاني<sup>(١٦)</sup> وهو الذي جرمه الشافعي<sup>(١٧)</sup> وصاحب المذهب<sup>(١٨)</sup> أنه (يشترط موته ويعتبر تصديقه)<sup>(١٩)</sup>، [و] مثله إذا كان المقر به عمّاً مسلماً والمقر مسلم والجد مسلم

(١١) في (ت) وإخافه بأصوله، وثبتت من (م) وهو موافق لما في حاشية الطحاوي (٥/ ١١٤)، معني الملتحق (٢/ ٢٦١)

(١٢) في (م) عم، وثبتت من (ت) وهو الموافق لعم

(١٣) ساقطة من (م)، وثبتت من (ت) وبه يستقيم للمعنى

(١٤) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م) وبه يستقيم للمعنى

(١٥) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م) وبه يستقيم للمعنى

(١٦) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م) وبه يستقيم للمعنى

(١٧) الخواري الكبير (٧/ ٩٧)

(١٨) مهذب (٣/ ٣٥١)

(١٩) في (م) يعتبر موته ويشترط تصديقه، والثبتت من (ت) ولمعنى واحد، وهي بسبب صحة في

الخواري ومهذب ينظر للحاشيتان السابقتان ٣ و٤

(١٠) ساقطة من (م)، وثبتت من (ت) ولمعنى واحد

ميت والآب حي كفر، فهاهنا المقر وارث ولكن أبوه حي فيكون فيه وجهان:  
أصحهما صحة إقرار من الآب لأنه الوريث، وهكذا إذا كفر من الآب من هذا ما  
مسلم أو منعت مسلم، وحقق آباء كراماً واحداً مسلماً فأقر الجدة المسلم بالمر مسلم  
للثبوت، وعن هذا القياس فإن الإقرار من الآب كإقرار من لآلح إذا (غير ذلك)<sup>(١)</sup>  
فقول المصنف تكون<sup>(٢)</sup> الملحق به ميتاً فحمل أن يريد الملحق به الأصل وهو الجدة إذا  
كان المقر به عمّاً ويحمل أن يريد به كلاً من أحد م/ ٢ ١٢ / والآب حين (كلاً  
منهما)<sup>(٣)</sup> يلحق به، لكن الذي ينبغي أن يحمل كلامه على المعنى الأول، لأنه الأصح  
على ما قلناه من اختصاص كلام صاحب البيان وهو مقتضى كلام غيره أيضاً في أن المعتز  
الإرث، والوجه الآخر يوافق الاحتياط<sup>(٤)</sup> الثاني، وهو (المسألة) التي أشرنا إليه حيث  
ذكرنا احتماليين في تعليل موت الملحق به

### شرح

لو كان الملحق به مجبوراً لم يثبت نسب ولا يعطى الحيوان في هذا حكم الموت

قال: (ولا يشترط أن لا) يكون له<sup>(٥)</sup> في الأصح

- (١) في (م) عرفت هذه، والثبت من (ت) والمعنى واحد
- (٢) في (م) كان، والثبت من (ت) وبه يستقيم المعنى
- (٣) في (م) كان منهما، والثبت من (ت) وبه يستقيم المعنى
- (٤) في (ت) الأصحاب، والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى
- (٥) ملاحظة من (ت) والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى
- (٦) ملاحظة من (م) والثبت من (ت) وهو من (ت) في مذهب الطائفة (٦٩/١)
- (٧) في (ت) يذهب، والثبت من (م) وهو موافق لما في مذهب الطائفة (٦٩/١)

هو الذي أورده معظم العراقيين، وفرد العراقي في الشرح<sup>(١)</sup> والمحذور<sup>(٢)</sup> به الأئمة كما لو فقه<sup>(٣)</sup> باللعان<sup>(٤)</sup> أو غيره ثم استلحقه هو أو وارثه بعد موته، فإنه<sup>(٥)</sup> ثبتت ماله عن ماله، قاله الشيخ أبو حمزة<sup>(٦)</sup> وابن المصنف<sup>(٧)</sup> وغيرهما<sup>(٨)</sup>

والثاني، وهو احتياط صاحب التنبيه<sup>(٩)</sup> أنه يشترط، والفرق بينه وبين الثاني إذا أمر به الولد بعد ما أنكره المورث (في أن) إلحاق النسب بعد الموت وقد أنكره الميت

(١) فتح العزيز شرح الوحي (مطبوع مع المجموع) (١٩٨/١٠)

(٢) المحرر في فقه الإمام الشافعي (ص ٢٠٧)

(٣) في (ت) فقهه، ولثبت من (م)، وهو موافق لما في السراج الوهيد (١، ٤٤٦)، حاشية المحرر في

(٤) ١٠١، ٤.

(٥) القائل، به، لما علق، وماله له أي أبعد وعنده

ينظر لسان العرب (٣٨٨/١٢)، القاموس، المحيط (١/١٥٨٨)

وشرط كتاب معلومة تجلست حجة لتبصر إلى صف من طبع فرائده والحق المأثور، أو إلى عني ولما، وتحتي بذلك لعنه الكتاب سب من الرمة، أو لعنه كل من سب عن آخر فلا يخضع له

ينظر معني لاحتاج (٣/٣٦٧)، مذهب لاحتاج (٧/١٠٣)، السراج الوهيد (١، ٤٤٦)

(٥) في (ت) بأنه، ولثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٦) روضة الطائين ج ١/ ص ٣٥٩

(٧) الشامل في فروع الشافعية (مخطوط) ج ١/ ص ٣٣

(٨) في (ت) صحهم، ولثبت من (م) وهو الصواب بقا

(٩) النسيب (١، ٣٧٨)

(١٠) في (م) (أن) في (ت) ولثبت من (ت) وبه يستقيم المعنى

عاراً عن الميت<sup>(١)</sup>، والوارث إنما يقوم مقام الميت فيها فيه حظ به<sup>(٢)</sup>، واستثنى [حقاً]<sup>(٣)</sup> على التركة

**قال:** (ويشترطُ كَوْنُ الْمُصْرِ وَاِثْماً<sup>(٤)</sup> حَالِيزاً<sup>(٥)</sup>).

لأنه إن كان أحياً<sup>(٦)</sup>، أو قريباً غير وارث لاختلاف وِثْرِ أو قَتْلِ أو رِقٍّ لم يكن حليمة بدميته، وكذلك إذا كان وارثاً وليس<sup>(٧)</sup> بحاضر، لأن القائم مقام المورث بجنّة الورثة لا بعضهم.

وإدعى الشيخ أبو حامد الإجماع على أن النسبة لا تست بقول بعض الورثة، وممن هذه الصوى إذا كان في الورثة بالغ عيم<sup>(٨)</sup>، وإلا فسأى الخلاف في أن البالغ هل يصرّد بالإقرار

**فروع:**

لا يشترط اتفاق وِثْنِ الْمُصْرِ والمقر به، فإذا كان الميت كافراً قضى بقرره الكافري الوارث مسلماً كان ظر به أو كافراً، ولو كان به مسلم (كافر ومسلم)<sup>(٩)</sup>، فالشرط لإقرار الوارث

(١) في (م) للورث والميت من (مت) ويعني واحد

(٢) قاصدة، بخبري الكبير (١٨/ ٢٦٠)

(٣) ساقطة من (م) والميت من (مت) وبه يستقيم المعنى

(٤) في (مت) و(د) والقب من (م) وهو الصواب لغةً، وهو موافق<sup>(١٠)</sup> في منهاج الطالبين (١، ٦٩)

(٥) في (مت) جازم، مثب من (م)، وهو موافق<sup>(١١)</sup> في منهاج الطالبين (١، ٦٩)

(٦) رجل أعجمي ورجل أجنب وهم العدد من في القرابة، وقال بعضهم ولا تكذب العرب تقول

رجل أعجمي

بغير نفي العرب (٦، ٢٧٧)، بحر الصحاح ١، ٤٤٧، التصحيح (١، ١١١)

(٧) في (م) المستد، وثمة من (مت) وبه يستقيم المعنى

(٨) في (م) (مسلم وكافر)، والميت من (مت) ويعني واحد



مهي وافته الآخر أم لا

**شرح:**

تعتبر مواصلة الروح لمو الزوجية عن الصحيح، وهو تعريض على صحة استلحاقها.

والثاني، لا، لا تقطاع الزوجية بالموت

قد راعى المراسي<sup>١</sup> ويحري نوحها في الحلق، وراي ابن الرقعة أن الحلق<sup>٢</sup> قبل  
بالاعتبار وهو اختيار القاضي حسين<sup>٣</sup> والإمام<sup>٤</sup>

**شرح:**

أخرى الماوردي<sup>٥</sup> هذين النوحين فيمن ادعى أنه أم من أبي، هل يُرعى فيه  
تصديق الأم؟

وممن ادعى أنه أم من أم هل يرعى فيه تصديق الأب<sup>٦</sup>؟

فإن اعتبرنا إقرار الروضة وهو مذهب البغداديين، فإلزام لا فلا، لأنه لا  
سبب بينها وهو مذهب المصريين.

**شرح:**

لو حلف بتة واحدة فإن كانت حائزاً<sup>٧</sup> بأن كان مُعْتَقَةً<sup>٨</sup>، ثبت / ٢٢٠ /

(١) فتح لمعرو شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١ / ٢٠٤)

(٢) في (م) الحلق، وثلثت من (ت) وبه يستقيم المعنى.

(٣) روضة الطالبين ج ٤، ص ٤٢١، معني الاحتجاج ٢ / ص ٢٦٢

(٤) المرجع السابق

(٥) بحاوي الكبير (٧ / ٩٢)

(٦) في (ت) (الأخ من الأب) وثلثت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٧) في (ت) حبرة وثلثت من (م) وبه يستقيم المعنى وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤ / ٤٢١).

(٨) ينظر في (ت) والكتب من (م) وبه يستقيم المعنى

السمت بإقرارها

وإن لم تكن حاضرة موافقها الإمام فوجهان

قال الشيخ أبو حامد<sup>(١)</sup>، ثبت، واقتصر عليه جماعة من العراقيين<sup>(٢)</sup>

وقال في الروضة إنه الأصح، وذهب العراقيون<sup>(٣)</sup> لقول الرافعي: إنه [الذي]<sup>(٤)</sup>

أجاب به العراقيون<sup>(٥)</sup>.

وقال الماوردي وهو من أكابر العراقيين: «هذا غير صحيح، لأن الإمام لا يملك

حق بيت المال»<sup>(٦)</sup>

هذا، والذي قاله الماوردي هو الصحيح عني، وليس هذا بعض الإمام عن قاتل من

لا وارث له لأنه قد تكون المصلحة في ذلك، وللإمام فعل ما فيه المصلحة

وأما الإقرار فشرطه أن يكون من وارث، والإمام غير وارث وعن الأول ينبغي أن

ينفيه بما إذا كان الميت مسماً وقتاً [ماله]<sup>(٧)</sup> ينتقل ميراثه، فإنه حيث لا يمكن أن

يقال: بأن الإمام يسوب في الإقرار، أما<sup>(٨)</sup> إذا كان كاهراً أو مُسْلِماً وقتاً يكون

(١) روضة الطالبين (٤/ ٤٦٦)

(٢) روضة الطالبين (٤/ ٤٦١)، مختصر الكبير (٧/ ٩٨)

(٣) روضة الطالبين (٤/ ٤٦١)

(٤) ساقطة من (ت) وطبعت من (م) وبه يستقيم المعنى.

(٥) فتح القدير شرح الوجيز (مطبوع مع مجموع) (١١/ ٢٠٥)

(٦) مختصر الكبير (٧/ ٩٨)

(٧) ساقطة من (م)، وكتبت من (ت) وبه يستقيم المعنى.

(٨) في (م) وأما، وكتبت من (ت) والمعنى واحد

للمصالح ولا يُخيل ذلك.

ومح الخلاف إذا كان ذلك من الإمام علي سبيل الإقرار، فإن قاله علي سبيل حكم إما لينة قامت بعده وإما بعده وهذا ينص عليه، فإن ذلك حكم منه مقبول قطعاً، ولو ألحق الإمام وحده نسباً سميت لأوارث<sup>(١)</sup> أنه فهو على هذا الخلاف والتعصيل.

**شرح:**

لا فرق بين أن يكون حافر تركية المُلحق به بعير واسطة أو بواسطة كمن أقر بمُؤتمنة مجهول وهو حائر لتركه أبيه<sup>(٢)</sup> الحائر تركه جده، فإن كان قد مات أبوه وقبل جده والوارث ابن الابن فلا واسطة.

**شرح:**

قال هذا أحق ثم فسّر مأخوذة وصباح، قال والد الروياني "الأشبه بالذهب"<sup>(٣)</sup> أنه لا يُقبل<sup>(٤)</sup>

(١) في (ت) ميراثه، ولقيت من (م) أنه يستقيم معنى.

(٢) في (ت) أنه، ولقيت من (م) أنه يستقيم للمعنى ويؤيده ما في حاشية المعجم في (٣/ ٩٤)، حاشية

خمسة على شرح طهوج (٣/ ٤٥١).

(٣) إسماعيل بن أحمد بن محمد الروياني، والد الروياني صاحب البحر، ذكره الرازي مراراً على ما هو عليه ولا يُعرف تاريخ وفاته.

ينظر حاشيات الفقهاء الشافعية (١/ ٤٢٨)، طبعات الشافعية (١/ ٢٤٢).

(٤) في (ت) اللذهب، ولقيت من (م) أنه يستقيم معنى.

(٥) روضة الباقين (٤/ ٤٢٥).

**قال:** (والأصح أن المشتحق لا يرث).

هل يرث  
المشتحق

هذا عن إطلاقه مطلق قطعاً، (وهو في المحرر<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>، فإن الوارث المقتضى إذا أقر من لا تحتكته كالأب يُقر ما يقر فإنه يرث معه قطعاً، وهو في المحرر بعد كلام يُشيع إلى مرادهم فإنه قال: وإن يضر الإقرار من الوارث المقتضى فلا يثبت له حسب بإقرار الأحمس ولا بإقرار الأب كذلك، والمرفق بإقرار أحده لا يثبت له (دون الآخر<sup>(٣)</sup>)، والأصح أنه لا يرث المشتحق<sup>(٤)</sup>، أي في هذه الصورة، وهي (فروع لإحدى<sup>(٥)</sup>) أحد الأبوين<sup>(٦)</sup>، فإطلاق المحرر مؤيد لهم ولكنه معه ما يُرشد إلى تأويله، ولما حذف التفصيل من حذف صار لفظة معينة عن التأويل، وإطلاقه مطلق بإجماع من يقول بثبوت النسب فيعين حمله عن ما إذا كان المقر أو ناعية حاشى وقد ساء الشيخ الإمام<sup>(٧)</sup>، ثم بعد (أبو إسحاق<sup>(٨)</sup>) إبراهيم بن الفركاح<sup>(٩)</sup> على ذلك، وقال إنه خلاف النقل والعقل، وإن

(١) المحرر في فقه الإمام الشافعي (ص ٢٠٤)

(٢) ساقطة من (م)، والثبت من (ت)، وهو مناسب لسباق الكلام.

(٣) موجودة في المحرر في فقه الإمام الشافعي (ص ٢٠٦)، غير موجودة في السحتين (ت) و (م).

(٤) المحرر في فقه الإمام الشافعي (ص ٢٠٧)

(٥) ساقطة من (ت)، والثبت من (م)، وهو مناسب لسبق الكلام.

(٦) في (ت) الأبوين، والثبت من (م)، وبه يستقيم.

(٧) في (م) الإمام، والثبت من (ت) والمص واحد وإن كان أكثر كتب الشافعية تستخدم الثبوت.

(٨) ساقطة من (م)، والثبت من (ت)، وهو الأول.

(٩) عبد الرحمن بن إبراهيم بن حبيب بن مسطح قناري، تاج الدين المعروف بماتى قناري، حبه أهل الشام، صاحب كتاب لإفادته، نقله التقيد شرحاً على التبيين، وشرح وروى في إمام المحررين في أصول الفقه، وشرح من التصحيح فقصده على أبي حنيفة، نقله على شيخ الإسلام عمر الدين -

حيث أنه يقول: وإن لم يكن حائراً لم يثبت النسب قطعاً

وهل يرث؟ فيه خلاف، وقال ابن كلام المحرر عن الصواب، ونحو قل: إنه مؤيّم أيضاً لكنه [أخف] إيجاباً، وقال إنه وحده سحبي بالمحتاج عن الصواب في أحدهما<sup>(١)</sup>.

ولو أقر أحد الاثنين دون الآخر ولا أصبح إلى آخره، وفي الأخرى / م ٢٠٤: وإن لم يكن حائراً فالأصح، إلى آخره.

قلت: ووجدت أنا نسخة أخرى كالنسخة الثانية، ولكن نسخة المصنف هندي بحقه وليس فيها ذلك، وإياها فيها ما هو في أكثر النسخ كي ذكرناه أولاً، فعلى المصنف أو غيره أميل ذلك في نسخة أخرى، وكتب بعض الناس منها<sup>(٢)</sup> إذا عرفت ذلك فالمقصود أنه إذا أقر الوارث غيره معار الوارث ولحقه لا تخفى المقرم يثبت النسب كما سبق.

وهل يثبت الإرث؟ وجهان

أصحهما: وهو المنصوص وهو ظاهر المذهب أنه لا يرث، لأن الإرث فرع

١- ابن عبد السلام، وروى البخاري عن ابن الرندي، وسمع من ابن الصلاح، يولي في حديث الأخرى ستة تسعين ومئة.

ينظر ههنا الشافعية الكبرى (٨/ ١٦٣)، ههنا الشافعية (٢/ ٢٤١).

(١) ساجدة من (ب) والكتب من (م) وبه يستقيم بعض

(٢) في (ت) أحصياً وكتب من (م) ويعني واحد

(٣) في (ت) عي وكتب (م) وهو الصواب

(٤) ساقطة من (ت) وبه يستقيم للنسب

السبب" والسبب لم يثبت، [وإن لم يثبت] الأصل لم يثبت الفرع، والثاني أنه يثبت،  
وبه قال (أبو حنيفة<sup>(١)</sup>، ومالك<sup>(٢)</sup>)<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>، ويُعزى إلى ابن مريج<sup>(٥)</sup>، وعن  
صاحب التقریب<sup>(٦)</sup> حكاية يُزعم أنه وليدوه بمسائل مبهمة، لو قال ثلاثة ست ألبسا، هل  
يُحكم بعنفها؟ وجهان

ولو قال أحد الشر يكره في العفار ثلث، معك صبي فأكره، لا يثبت اشتراكه في  
الشفعة خلاف

ولو قال لزيد على عمرو وكذا وأنا صدمه فأكره عمرو، ولا يصح مطالبة الجائر  
بالضيق

ولو اعترف الروح بالطلع وأكرهت شئت الميونة وإن لم يثبت المال  
ولو قال روجه أثب أحسن من الرصاعة خُرمت ولم يسقط دهره، لأنه إقرار  
بمقتضى<sup>(٧)</sup> سقط أحدهما فلا يسقط الآخر.

(١) قاعدة معني المحتاج (٢/ ٢٦٠)، نهاية المحتاج (٥/ ١١٠)

(٢) ساقطة من (ش)، وثبتت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٣) حاشية ابن عديمين ج ٨، ص ١٨٦، نيل المحقق ج ٥/ ص ٢٨

(٤) التاج والإكمال (٥/ ٢٤٤)، حاشية الترمذي (٢/ ٢٨٩)

(٥) في (م) (مالك وأبو حنيفة)، والثبت من (ب) وهو الصواب كترجيح

(٦) الإحصاء لسردطاوي (٧/ ٣٦١)، المدع (٦/ ٢٤٨)

(٧) التوسيط (٣/ ٣٦١)

(٨) طرح السبق

(٩) في (ت) (لطف)، وثبتت من (م) وبه يستقيم المعنى

ولو أقر أحدُهما بزوجة وجب إثباتها من جهة<sup>(١)</sup>، وإن لم تثبت الزوجة، بالقبض من  
على الدين

ولو قال السيد لعبدك بعتك بكذا، فأذكر، حكم بعتقه، وكذا إذا أقر أنه<sup>(٢)</sup>  
باعه من زيد وأن زيدا أعتقه، فأذكر زيد.

ولو قال لزوجته<sup>(٣)</sup> أنت أخي من النسب وهي عهدة النسب خرّفت عليه، وإن  
كانت معروفة النسب من غير، فوجهان

[و]<sup>(٤)</sup>كو ادعت امرأة، دية شخص فأذكر، هي تحريم الكاح عليها وجهان<sup>(٥)</sup>

هذه<sup>(٦)</sup> المسائل كلها تدل على أن الفلان قد يثبت<sup>(٧)</sup> وإن لم يثبت الأصل، ومن  
الأصحاب من يستشكل الجواب عن هذه المسائل، ومنهم من يُجيب عنها، ولا يحتاج  
التفصيل بذكره فإنه مبسوط في كتب الأصحاب

**قال: (ولا يُشارك المقر حصة).**

أي إذا قلنا بالأصح، وأن المُتَلَحِّق لا يرث، فمعناه أنه لا يشارك المقر في حصته.

مشرك  
المتلقي  
المقر في  
حصته

(١) في (ت) جهة، وثلثت من (م) وله يستقيم للمعنى

(٢) في (م) بأنه وثبتت من (ت) والمعنى واحد.

(٣) في (ت) لأمركه، وثلثت من (م) وهو مراد في الفتاوى العظمى الكبرى (٣/ ١٣٧).

(٤) مسخطة من (ت)، والثلث من (م) وهو مراد في الفتاوى العظمى الكبرى (٣/ ١٣٧).

(٥) في (ت) موجهان، وثبتت من (م) وهو مناسب لسياق الكلام.

(٦) في (ت) بهذا، وثلثت من (م) وهو الصواب لغة.

(٧) في (ت) ثبتت، وثلثت من (م) وله يستقيم للمعنى

وإن قلنا يثبت مشاركتي في حصته، وليس هذا حكماً أبدياً، بل هو بيان حقيقة الحكم بالتوريث ووالدته، وفيه شبهة<sup>(١)</sup> على أنه لا يشكك الذي لم يقر قطعاً.

ثم اعلم أن قولنا بأنه لا يثبت ولا يشارك [نفى]<sup>(٢)</sup> على الصحيح، أي هو في الحكم الصادر، أي في المأكل فهل عن امرئ فيها سهو بين الله تعالى لعلمه بيبس أو يفرار موثبه عنده أن يشاركه فيها في يده؟ ووجه، أصحابها هذا من الصباغ نعم<sup>(٣)</sup>، وعلى هذا بكم يشاركه؟ ثلاثة أوجه:

أحدها، بصف ما في يده ليستوي<sup>(٤)</sup>

[وأصحابها هذا من الصباغ ثبت ما في يده لأنه حقه بزعمهم]<sup>(٥)</sup>

والثالث وإن قاسم انظر<sup>(٦)</sup> المكثر فهو [إقرار]<sup>(٧)</sup>، المقرر مجتمع فالثالث، وإن قاسم طوعاً ضمن له مع ذلك ثلث ما في يد السكر، هكذا عبارة الإمام في هذا وعدرة صاحب البيان<sup>(٨)</sup> فيه سدس ما في يده<sup>(٩)</sup> السكر، لأن يده ثبتت على نصف التركة، وشبه الخلاف بها بخلاف فيه إذا أقر بعض الورثة بذنبي هل يرميه الجميع في

(١) في (ت) يثبت، وثبتت من (م) وده يستقيم المعنى

(٢) ساقطة من (ت)، وطلب من (م) وده يستقيم المعنى وهو موافق لما في مذهب الطائفتين (١/ ٢٩٩،

شرح التلخيص (٣/ ٤٥١)

(٣) روضة الطالبيين ج ٤/ ص ٤١٤

(٤) في (ب) يستقر، وثبتت من (م) وده يستقيم الكلام

(٥) روضة الطالبيين (٥/ ١٠٥)

(٦) ساقطة من (ج)، وثبتت من (ب) وده يستقيم المعنى وهو موافق لما في معنى الاحتجاج (٣/ ٢٦٢)

(٧) البيان في ملعب الإسم الشامي ١٣/ ٤٨٨

(٨) في (ت) يثبت، وثبتت من (م) وده يستقيم المعنى



حصته أولاً يلزمه إلا حصته؟

ولو لم يعلم المقر بالأخ المجهول حتى فاسم هو عا، ففي نصيبه عن ما حكمه من صاحب البيان وجهان.

الإقراء  
البايع من  
الورثة  
بالأول

**قال:** لو أن البايع من الورثة لا ينفرد بالإقراء.

بل يكتل كل من بيع من بيع ووافق السب حيث.

وإذا مات قبل البيع فإن لم يكن له آ<sup>(١)</sup> وارث غير المقر ثم ت السب ولا حجة بل تجب الإقراء.

وإن خلف ورثة مولاة أخيه موافقهم

والثاني أن البايع يعرف أن السب حبيب فلا ينفذ عليه كسمل الحال<sup>(٢)</sup> إلا بعد العلم به.

فعل الأول هل يوقف من حصته المقر فنذر ميراث المقر به فيه وجهان في الحاشي<sup>(٣)</sup>، ولا يوقف من حصته الصغير قطعاً، ولو كان أحد الورثة محبواً كان كسمل كان صياً.

لو أقروا  
أحد  
الورثة  
ومات  
لكن

**قال:** (وإنه لو أقروا أحد الوارثين وأنكر الآخر ومات ولم يرثه إلا

العقار، ثبت النسب).

(١) ساقطة من (م)، وليست من (ت) والعمى واحد

(٢) كامل حاله يخرج منه الصبي والمجنون

ينظر التكملة الزهراء في شرح المنهاج (٥، ١٣٣)

(٣) الحاشي الكبير (٩٩/٧)

لأن جميع الميراث صار له.

والثاني الملح، لئِنْ بَيَّنَّ<sup>١</sup> الْبُكَرُ الْأَهْلَ، وهما يهيب على الوحيين في استحقاق من  
نفاذ المَوْرَثُ، ويجريدهن فيما إذا حُتَّتْ الْبُكَرُ، ولو ثأ غير المقر فأقر فثبت (المورث).

ولو<sup>٢</sup> أقر أحدهما وسكت الآخر ثم مات، لساكت وورثته مَقْرُوثٌ (م/ ٢٢١/

السبب قطعاً

المعروف  
المراد  
المعنى  
بصورة  
مجهول

**قال:** (وأنه لو أقر من أحاطوا<sup>٣</sup> بِأَخَوَةٍ مَجْهُولٍ، فإنكر المجهول نسب  
المقر، ثم يؤثر فيه ويثبت أيضاً نسب المجهول). لأن صورة السألة أن المقر  
مشهور النسب فلا يبالى بالتكذيب، ومجهول أقر به الوارثُ الحائزُ ثبتت سبه

الثاني أن المقر يحتاج إلى التبيح عن سبه لاعتداله نسب المجهول ويكره إياه

والثالث أنه لا يثبت نسب المجهول، لأنه يزعم أن الذي أقر به ليس سوارث ولو

اتفقا، وأقر بسبب ثالث، فإنكر الثالث نسب الثاني، فهي سقوط نسب الثاني وجهان  
أصحهما المستقط.

ولو أقر بأخوة مجهولين فصلَّقَ كُلٌّ [واسمياً] سبه الآخر نكاحاً

وإن كُتِبَ كُلٌّ منهما الآخر، فلا يصح ثبوت سبه لإقتراره الحائز

(١) في (ت) ثبوت، وعليت من (م) يؤيده في روضة الطالبين (٤/ ٤٢٢)

(٢) في (ب) (لو) ث بول، وعليت من (م) وهو ما ضمن في روضة الطالبين (٤/ ٤٢٢)

(٣) ساقطة من (ت)، وعليت من (م) وهو موافق لما في منهاج الطالبين (١/ ٦٩)

(٤) ساقطة من (م)، وعليت من (ت) والمعنى واحد.

وربما ضلّ، م ٦-٤٤ / أحدهم ثبت نسب المُضدِّق دون المكذب

وإن كان المجهولان توأماً<sup>(١)</sup> فلا أثر لتكذيب أحدهم الآخر، وإن أقر أحد الوارث

بأحدهم ثبت نسبها

الوارث

الوارث

الطاهر

من ينجبه

**قال:** (وأما إذا كان الوارث الطاهر ينجبه، فمُسْتَحَقُّ كساح أَقْرُ بَابِنِ  
لِلْمِيَّةِ<sup>(٢)</sup> ثَبِتَ النَّسَبُ وَلَا يُرْثُ)

أما ثبوت النسب والإقرار بالورث اختار جماعة<sup>(٣)</sup>، وأما عدم الإرث لأنه لو ورث  
يحبس<sup>(٤)</sup> الأخ، ولو حبسه خرج<sup>(٥)</sup> عن أمية<sup>(٦)</sup> الإقرار، فهذا<sup>(٧)</sup> نقل<sup>(٨)</sup> فلا نسب ولا  
ميراث، فلم يَم<sup>(٩)</sup> من توذيته منع توذيته<sup>(١٠)</sup>

(١) الجوامع من جميع أعيان العلماء مع غيره في بعض من لا يشترط قصداً ذكر الوارث أو ذكر الوارث،  
محمد بن وهب بن قاسم بن خالد، ويقال: أو أم لا تذكروا، وتوأمه للأخت، فإذا جازع بينهما توأمان،  
ينظر القاموس المحيط (١، ١٣٩٨)، المعجم الوسيط (٢/ ١٠٠٧)

(٢) في (مت) ثبت، والثبت من (م) وهو موهن، قال في معراج الطالبين (١، ٦٩)

(٣) في (م) حاتر، والنسب من (م)، وهو موهن، قال في معراج الوهاب (١، ٣٨٩)، أسى الطالب في شرح  
روضة الطالبين (٢/ ٣٢٤)، شرح المنهاج (٣/ ٤٥١)

(٤) في (مت) يحبسه والثبت من (م) وهو موهن، قال في معراج الوهاب (٢/ ٣٦٦)، معراج الوهاب (١، ٣٩٩)

(٥) في (مت) يخرج، والثبت من (م) وهو موهن، واحد

(٦) في (مت) أهلية، والثبت من (م) وهو موهن، واحد

(٧) في (م) وبنه، والثبت من (مت) وهو موهن، واحد

(٨) في (م) أخت، والثبت من (مت) وهو موهن، واحد

(٩) في (م) فيهم، والثبت من (مت) وهو موهن، واحد

(١٠) قلت لأنه دور، قال القائل: فهو مورطه (الموسيط، ٤، ١٣٤)

والثاني لا يثبت، لأنه لو ثبت استثبت الإرث، وبم هذا<sup>(١)</sup> المحذور  
والثالث يثبتان ويثبت الجُزء، ولا يلزم بطلان الإقرار ولا خروج عن أهليته، لأن  
اعتبر كونه وارثاً لو لا إقراره [كي أن المعتز كونه حائزاً لولا إقراره<sup>(٢)</sup>]، وبذلك قبل  
إقرار الأس المستغرق بس آخر وورث معه، وهذا احتياط فهو صحيح<sup>(٣)</sup> ولين  
الصباغ<sup>(٤)</sup>، و<sup>(٥)</sup> لكن القاضي أما العلي<sup>(٦)</sup> قال: إنه خلاف الإجماع

وذكر الأصحاب<sup>(٧)</sup> لذلك نظائر منها

لو اشترى أباه في مرضه، عُتِقَ ولا يرث

ولو أوصى له ماله [فإن قُلَّ ثَمَرُهُ وَخَلَّفَ أَحاً]<sup>(٨)</sup> فَعَلَّةُ [الْأَخِ]<sup>(٩)</sup> عُتِقَ ولا يرث

ولو أعتق مريضاً أمته ثم تزوجها أصبح الكناح ولا يرث

ولو أعتق أمه في مرضه<sup>(١٠)</sup> قيمتها مائة وتزوجها بإتق وحلّف سواها ماتت، أصبح

(١) في (م) من عهد، والكتب من (ت) وبه يستقيم للمص

(٢) ساقطة من (م)، والكتب من (ت) وبه يستقيم للمص

(٣) روضة الطالب ج ٤ ص ٤٢٢

(٤) الشامل في فروع الشافعية (مخطوط) ج ٨ ص ٣٢٠

(٥) ساقطة من (م) والكتب من (ت) وبه يستقيم للمص

(٦) أمس الطالب في شرح روضة الطالب ج ٢ ص ٥٠٦

(٧) إقناع بلقاردي (١/ ١٣١)

(٨) ساقطة من (ت)، والكتب من (م) وبه يستقيم للمص

(٩) ساقطة من (ت)، والكتب من (م) وبه يستقيم للمص

(١٠) في (م) من عهد، والكتب من (ت) وبه يستقيم للمص وهو موافق لما في المحرر ٩، ٨٩

النكاح ولا إرث ولا صدق.

ولو زوّج أمته بعد بيعة، ثم احتقها في مرضه، وقبضها مائة وخلفت سواها مائة لتبصر الزكاة ثلاثمائة، عوّضت ولا سيارها وهي تحت صدق أمها، لو فسخت لزم المحدور.

ولو اعتق في مرضه غنمين لا مال به غيرهم، فشهدا عليه مدني، لم تسمع شهادتهما.

وبعد النظر كلها إنما يصح القياس عليها لو مُدِّم أن شرط الإقرار كونه وارثاً مطلقاً

وإن الصباغ مع ذلك وقال: «الشرط كونه وارثاً ولو لا الإقرار»<sup>(١)</sup> كما سبق، وهو قوي.

فذلك القول إن استأثر الإرث، إلا أن يثبت إجماع على خلافه، وإلا فيدوم أن الأمين للحايز إذا أقر (ما بين آخر)<sup>(٢)</sup> لا يُشارِكُ في الميراث، ولم يقل به أحد

فرع:

خَلَفَ المِثَّ أَحَدُ عَادِي رَجُلٍ أَنَّهُ مِنَ المِثِّ فَكُلُّ الأَخِ فَخَلَفَ المَدْمِي. فإن قلت

اليمين المردودة كالإقرار فيه الأوجه الثلاثة

وإن قلت: كالبينة ثبت السب والإرث ونحوها الأخ، وعمل هذا فلو مات بعد ذلك، من يرثه الأخ بالعمومة؟ قال ابن القرفة<sup>(٣)</sup> يشه أن يقال: هو كما لو أقام ابنه

(١) الشامل في فروع الشامية (مخطوط) ج ٢/ ل ٢٤

(٢) في (ب) (بأن الآخر)، وكتب من (م) و به يعظم العي ينظر روضة الطالبين (٢/ ٤٢٦)

(٣) معني لمحتاج ج ٢/ ص ٦٦٢.

هل يرثه الأخ؟ وقد قال الماوردي: «بأنه من أضر بعد موته على الزكاة ثم يرثه وإن رجع وورث»<sup>(١)</sup>.

### خاتمة

ذكر أبو داود في سننه في باب (إدعاء ولد الأب)<sup>(٢)</sup> حديثين.

أحدهما «لا مساعاة في الإسلام، ومن ساعى في الخهادنة فقد لحق بعصيته»<sup>(٣)</sup> في إسناده مجهول، والمساعاة<sup>(٤)</sup> الربا، وكذا السيد في الخهادنة طلباً للحارمة وطلباً لها غيرهما، ورباً مدعه الرائي، ورباً ادعاه السيد، فمضى<sup>(٥)</sup> ما مضى من ذلك في الخهادنة على ما

(١) إسناده في الكبير (١٠٢/٧).

(٢) في (ت) (الدعوى، دعوى ولد الزنا)، ولقب من (م) وهو موافق لما في سنن أبي داود (٢٧٩/٣)، باب في ادعاه ولد الأب حديث (٢٦٦٤).

(٣) سنن أبي داود (٢٧٩/٦)، (٢٧٩/٢)، باسمه في ادعاه ولد الأب، حديث (٢٦٦٤)، وهو في مسند الإمام أحمد بن حنبل (١/٣٦٢)، حديث (٣٤١١)، سنن أبي يعقوب الكشي (٦/٣٥٩)، كتاب ما لا يرث ولد الأب من الرائي ولا يرثه الرائي، حديث (١٢٢٨٣)، المعجم الكبير (١٦١/١٩)، حديث (١٦٤٣٨).

حديث صحيح، قال الشيخ: «هو عمر بن الخطاب العجلي، وهو مشهور، قال السعدي في إسناده: جرح مجهول».

يسمى جميع الزوجه (٢)، (٢٦٦)، هو المودع (٦)، سنن الترمذي (٦/٢٨).

(٤) مساعاة الربا، وكان الأصمعي يجمعها في الإماء دون غيرها، لأن من كان يسعى لوالدهن فيكنس لهم بصر الب كتاب صحيح، يقال: ساعى الأمة إن سحرت، وساعى فلان إذا سحر به، وهو مدعاه من السعي. كذا كل واحد منهما يسمى تساعده في حصول غرضه فليكن الإسلام ذلك. يترى النهاية في حريب الأثر (٢/٣١٩)، نساق العرب (١/٤)، (٣٨٧)، تاج المزمع (٣٨/٦٨٠).

(٥) في (ت) (النفق)، ولقب من (م) وبه يستقيم المقام.

مضى، وأعطى ذلك في الإسلام وجعل الولد للمراثة.

والحديث الثاني عن عمر بن شعيب عن أبيه عن حماد أن النبي ﷺ [قصي] "إن كل سُخْلَحٍ سَخْلَحٍ بعد أبيه الذي يُدعى له ادْعَاءُ وَرَثَةٍ، فَقَضَى (أن كل من كان) " من أُمِّهِ يَمْلِكُهَا يَوْمَ نَهَابِهَا فَقَدْ لَحِقَ بِهَا مِثْلُهَا وَلَيْسَ لَهُ عَمَّا قُسِمَ قَبْلَهُ مِنَ الْمِيرَاثِ [شيءاً]". وما أدرك من ميراث لم يُقسم قطه نصيبه، ولا يَلْحَقُ إِنْ كَانَ أَبُوهُ الَّذِي يُدْعَى لَهُ أَنْكَرُهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أُمِّهِ لَمْ يَمْلِكُهَا أَوْ مِنْ حُرَّةٍ صَاهِرٍ [بها] " فَإِنَّهُ لَا يَلْحَقُ وَلَا يَرِثُ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي يُدْعَى لَهُ هُوَ ادْعَاءُ فَهُوَ وَلَدٌ رُئِيسَةٌ مِنْ حُرَّةٍ كَانَ أَوْ مِنْ أُمِّهِ " وفي رومية

(١) ساقطة من (شع)، وثبتت من (م) وهو موافق في مس أبي داود (٢٧٩/٢)، باب

في ادعاء ولد الزنا، حديث (٢٢٦٥)

(٢) في (ت)، (أد كان ما كان)، وثبتت من (م) وهو موضوع في مس أبي داود (٢٧٩/٢)،

(٢٧٩/٢)، باب في ادعاء ولد الزنا، حديث (٢٢٦٥)

(٣) في (ت) منه وثبتت من (م) وهو موافق لما في المصدر السابق

(٤) ساقطة من (ت) وتحت (م) و (ت)، والثب موافق لما في المصدر السابق

(٥) ساقطة من (م) وثبتت من (أ) وهو موافق لما في المصدر السابق

(٦) الإمام حماد بن المنجد (٢/٢١٩)، حديث (٧٠٤٢)، مس أبي داود (٢٧٩/٢)، كتاب النكاح،

باب في ادعاء ولد الزنا، حديث (٢٢٦٥)، من صححه في مسه (٢/٩١٧)، باب في ادعاء الولد،

حديث (٢٧٤٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/٢٦٠)، باب لا يرث ولد الزنا من المرأة ولا

يرثه الزانية، حديث (١٢٦٨٤)

حديث حسن، قال الحذري: فيه محمد بن واثنان من الكحول وفيه مقال

وقال البيهقي: إسناده حسن

وهذا أحمد بن محمد بن بكر الكندي إسناده حسن، وفي أبو داود والترمذي بعده

ينظر كثر العمال ج ٦ ص ٧٨، مصباح فرج ج ٣ ص ١٥٩

وهو ولد لما لأهل أيب<sup>(١)</sup> من كانوا حرة أو أمة وذلك فيما استلحق في أول الإسلام  
مياً<sup>(٢)</sup> انقسم من مال (قل)<sup>(٣)</sup> الإسلام فقد نصي<sup>(٤)</sup>

هناك امر وهاتان من رواية محمد بن راشد<sup>(٥)</sup> وفيه مقال. وعمر بن شعيب<sup>(٦)</sup>  
مختلف فيه

وعلى الحديث أن ولد الرما لا يُسحق، وولد الأمة يذا وطئها سيدها يحمقه، فإذا  
استلحقه ورثه فإن كان استلحقه قبل قسم ميراث وراث، وإن كان بعد قسمة ميراث  
أي في الحصة عن ما تُسب<sup>(٧)</sup> اثر وفيه الثانية لم يرث، وذلك لإمضاء أحكام الحاقلية  
على ما كانت عليه، كما أن لا ينقص أحكام الكفار التي انعقت بينهم قبل الإسلام، وفي  
الحديث دليل على بطل المستلحق من حيث الحمدة، والله أعلم.

(١) في (م) أمة، والقب من (ب) وهو موافق لما في المصدر الصحيح (مس) أي دون، حديث (٢٢٦٦)

(٢) في (م) فيه وثبت من (ب) وهو موافق لما في المصدر السابق

(٣) سابق من (ب)، وثبت من (م) وهو موافق لما في المصدر الصحيح

(٤) محمد بن راشد طه كوفي، دمشق، لم يل البصر، قد روى عن مكحول نسب إليه، رُئي بالفكر، وقته

أحد جماعة، وعنه أبي مسهر حال كان يرى رأي الخوارج وكان زرعاً، وقال قسائي ليس بالقوي

يعمر تقريب التهذيب (١) ٤٦٨، نسب دبران (٧/ ٥١٩)، الكشف (٢/ ١٦٠)، المعجم في

الصنعاء (٢/ ٥٧٨)

(٥) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، يكنى أبا إبراهيم، قال الأوزاعي

رأيت قرشاً الكامل من عمرو بن شعيب، قال أبو عمرو بن العلاء كان قنعة وعمرو بن شعيب لا

يعاد عنده شيء ولا يسمي لا يسمعان شيئاً إلا خشيانه، توفي بالعراق سنة ١١٨ هـ

يعمر تقريب التهذيب (١) ٤٢٣، الكشف (٦/ ٧٨)، التلخيص الكبير (٦/ ٣٤٢)، الكامل في

الصنعاء (٥/ ١١٤)

(٦) في (ب) كتبه وثبت من (م) وفيه بتخيم المعنى



# كتاب العارية

## كتاب العارية

محمد بن  
الحريز

قال الرافعي في المحرر (قال الله تعالى ﴿وَيَسْتَعِينَ آلَهُمْ﴾) <sup>(١)</sup> فسرهم المفسرون بها يستعيره الخبز من بعضهم من بعض، وعن رسول الله ﷺ أنه قال: «العارية مضمونة» <sup>(٢)</sup> وأب الآية والذي قاله من المفسرين فيها هو قول ابن مسعود وغيره، قال ابن مسعود <sup>(٣)</sup>: «كنا نعتد الماعون» <sup>(٤)</sup> على عهد رسول الله ﷺ عارية الذئب واليئذ <sup>(٥)</sup>

(١) سورة الماعون آية ٧

(٢) هو جزء من حديث روى أنه بن صفوان بن أمية عن أبيه أن رسول الله ﷺ استعار منه أنثى يوم كثر فقال أصعب يا محمد؟ فقال لا بل عارية مضمونة، روى أبو داود في سننه (٣/٢٩٦)، باب في مصير العارية، حيث (٣٥٦٢)، السنن الصغير للبيهقي (مسند الأعظمي) (٣٦٦/٥)، باب العارية، حيث (٢١٠١)، مسند أحمد بن حنبل (٤٦٥/٦)، حيث (٢٧١٧٧)، سنن الدارقطني (٣٩/٣)، كتاب الجوع، حيث (١٦١)

حديث صحيح قال ابن أبي عمير: صحيح الإسناد ولم يخرجاه

وهذا ابن حبان أخرجه أحمد والنسائي والطحاوي، وقد تقدم من حديث من عكسي وللفظة نزل غيرة مؤنثة

ينظر المستدرج على الصحيحين (٥١/٣)، التلخيص أحمد (٥٢/٣)، خلاصة المسند للمصنف (٩٢/٣)، حسب الرأية (٣٧٧/٣)

(٣) المحرر في لغة الإمام الشافعي (ص ٢٠٨)

(٤) ماضية من (ت) وبكتبت من (م) والمعنى واحد

(٥) قول الصحيحي (كنا على عهد رسول الله ﷺ) حكمه حكم طرح

ينظر مهمل الروي (٤١/١)، الدعاء لخصت اختصار علوم الحديث (١٠٠/١)، شرح صحيح الفكر نقلي (٥٥٥/١)

(١١) في (م) العارية وبكتبت من (ت) وهو موافق له في، المصنف (٦٤٣/٨)

(٧) سنن أبي داود (١٢٤/٢)، سنن أبي داود (١٢٤/٢)، باب في حقوق طالق حديث (١٦٥٧)، سنن =

ويجوز<sup>(١)</sup>، ووافقه على معنى هذا ابن عباس<sup>(٢)</sup> وابن الحنفية<sup>(٣)</sup> وابن زيد<sup>(٤)</sup> وفتاة<sup>(٥)</sup>

- السائي الكزري (٥٢٢/٦)، قوله تعالى ﴿الَّذِينَ هُمْ يُنْكِرُونَ﴾، حديث (١١٧٠١)، مسر

البيهقي الكبرى (١٨٣/٤)، باب ما ورد في تفسير الدعاء، حديث (٧٥٧٩)

قال بن حجر في الفتح إسناده صحيح إلى بن مسعود، ينظر فتح الباري (٧٣١)

(١) م أحمد، هذه العبارة في جميع روايات الحديث التي وثقت فيها، وجدت في طبعم الكبير للعلم في

(٢٠٧/٩)، حديث (٦٠١٣) يعط (حارثة السلو والقدر وأشباه ذلك)

(٢) عن سعيد بن جبير، عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، قال الماعون العربية

ينظر المستدرک عن الصحيحين (٥٨٥/٢)، تفسير سورة الماعون، حديث (٣٩٧٦)، وقال

صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه

وفي السائي والبيهقي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ومنعوا دعوتهم

قال عازله فيفتح ينظر مس البيهقي الكبرى (١٨٣/٤)، بعد ما ورد في تفسير الماعون، حديث

(٧٥٨١)، مس السائي الصلبي، (٣٦٦/٥)، باب العربية، حديث (٢٠٩٩)

(٣) محمد بن علي بن أبي طالب الغضنفي، أبو القاسم بن جعدة، قالني ثقة عالم، له حلة نسب جعفر

بن قيس من بني حنيفة وقال من مواليهم شئت في الرمة من اليمامة، روى له الشيخ، قيل كانوا

وكانوا عليه يملكون عبيد ويغيبون السلام عليك يا مهدي، يقول أهل أئمة مهدي أهدى إلى

الخير، ويمكن إذا قدم أحدكم هبتك سلام عليك يا محمد، وقد في علاقه أبي بكر، وتبين في علاقه

عمر، توفي سنة ٧٣هـ.

ينظر تهذيب التهذيب (٣١٥/٩)، تقريب التهذيب (٤٩٧/١)

(٤) عبد الله بن عمر بن عبد بن أسلم المعنوي، مولى لهم بنسب، روى له الترمذي، وعن صاحبه، كان له تفسير،

توفي سنة ١٨٢هـ.

ينظر طبقات لمفسرين متأثري (١١/١)، تقريب التهذيب (٣٤٠/١)

(٥) فتاة بن جعدة بن فتاة بن عمرو، صاحب العلامة، أبو الخطيب المدوني البصري، الضرير الأكمه

المفسر، أحد الأئمة الإعلام المحدث، روى عن أس وأبو بصير، قال الإمام أحمد بن حنبل كان

فتاة لم يحفظ أحد البصرة لا يسمع شيئاً، لا حفظه، مات يومه في الفاعون سنة ١١٨هـ.

ينظر تقريب التهذيب (٤٥٣/١)، تذكرة الحفاظ (١٢٣/١)، سائر المبررات (٣٤١/٧)

والصحيح<sup>(١)</sup>، وقال علي<sup>(٢)</sup> وابن عمر<sup>(٣)</sup> رضي الله عنهم: ﴿الْمَاعُونَ﴾ الزكاة.

وقال البخاري، الماعون<sup>(٤)</sup> المعروف كله

وقال بعض العرب: الماء.

وقال عكرمة أعلاه/ م ٢٤٥ / الزكاة للصروحة وأدناه عارية لمتاع.

(١) الصحيح من مريم بن علي، أبو القاسم أبو عبد الله الخراساني، صاحب التصانيف، كان من أوعية العلم، وليس بالحدود الحديثة، روى عن أبي هريرة، وسعيد بن جابر، وابن عمر، وأبي بصير، وروى له لأربعة، وثله أحمد وابن أبي عمير، مات بعد المائة.

بهر الكشاف (١/ ٥٠٩)، تقريب التهذيب (١/ ٢٨٠)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٩٨).

(٢) الثعلبي عن هؤلاء الأربعة أن المقصود بلماعون الزكاة وليس العارية.

بهر: صبير قطري (٣٠/ ٣١٦)، تصحیح ابن کثیر (٤/ ٥٥٦)، التفسير الكبير (٣٢١/ ١٠٨)، الدر المنثور (٨/ ٦٤٥).

(٣) يستشرك على الصحيحين (٢/ ٥٨٥) المستشرك على الصحيحين (٦/ ٥٨٥)، تصحیح سورة الماعون، حديث (٢٩٧٧)، مس السبهي الكبرى (٤/ ٨٢)، مس السبهي الكبرى (٤/ ٨١)، كتاب الزكاة، مس السبهي الكبرى (٤/ ٨١)، باب ما روي عن الواحد ميس كثر ما روي عنه، وكاتبه، حديث (٧٠٢٠)، مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٤٢٠)، صاحب قوله تعالى ﴿وَتَتَّقُوا اللَّهَ﴾، حديث (١٠٦١٨).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٤٢٠)، باب قوله تعالى ﴿وَتَتَّقُوا اللَّهَ﴾، حديث (١٠٦٢٢).

معركة النسي والأكثر (٣/ ٢١٠)، كتاب الزكاة، معجم الكبير (٩/ ٢٠٧)، حديث (٩٠١٢).

(٥) ساقطة من (ث) و(ك) من (م) وهو موافق لما في صحيح البخاري (٤/ ١٩٩٩)، كتاب التصانيف، باب تصحیح سورة الماعون، الماعون.

وقال الخوهرى<sup>(٢٢)</sup> قوله تعالى ﴿وَسَمِعْنَا الْكَافُورَ﴾، قال أبو عبيد<sup>(٢٣)</sup>، نادعون في إجمالية كل سمعة وعظية، والدعون في الإسلام الركاة وانطباعه، انتهى كلام الخوهرى<sup>(٢٤)</sup>

والأحسن من هذه الأقوال قول حكومية. وأن العارية من جملة المأهول<sup>(٢٥)</sup>، لأن

(١١) في (ت) «خوهرى» و«تكتب من (م)» وهو المصوم، والعبارة موجودة في معنى الصحيح ج ٢ ص ٢٦٣، وأسس بطلان في شرح «ص الطالب» ج ٢ ص ٣٢٤، وهو اسماعيل بن حمد الخوهرى، صاحب كتاب الصحيح في اللغة (انظر مدخل التلخيص)

(٢٢) إسماعيل بن حمد خوهرى، أبو نصر القاري، كان من أصحاب الزمان ذكاء وعظمة وعبد، وأحد من ثلاث الركاة من عراف، وهو إمام في علم اللغة والأدب، وكان من مرسد الكلام في الأصول، له من المصنفات عروض الورقة في علم العروض وكتاب الصحيح في اللغة وكتاب المقامة في النحو ينظر معجم الأدباء (٢/ ٢٠٥)، نتيجة النشر (٤/ ٤٦٨)

(٢٣) النسخ من سلام، أبو عبيد الأنصاري مولاهم البغدادي، الإمام أحد الأعلام، صاحب التصانيف المشهورة، أحد المعلم من الشافعي، والقرابة عن الكسائي وغيره قال الإمام أحمد أبو عبيد بن يونس كل يوم حبراً، وقال من الأنصاري: كان أبو عبيد يقسم الليل أثلاث فيصلي ثلثه وسام ثلثه ويصلي ثلثه. وقال عبد الله بن إمام أحمد عرضت كتاب القريب لأبي عبيد عن أبيه فاستحسنه وقال: جرد الله خيراً، وفي قصيد طرسم، توفي بمكة سنة ٦٢٤ هـ

ينظر طبقات الشافعية (١١/ ٦٧)، معرفة القراء الكبار (١/ ١٧٠)، الطبقات (٩/ ١٦)

(٢٤) في (ت) «خوهرى» و«تكتب من (م)» وقد سبق بيانه

(٢٥) تفسير طبرسي (٢٠/ ٢٦٤)، فتح القدير (٥/ ٥٠٠)، قريب القرآن لأبي بكر السجستاني (١٣٠/ ١٦)

(٢٦) العبارة جرت اللغز لم أجدها في كتب الحديث أو التفسير التي رافقت عليها، ووجدت ما يقربها في (نسخ) وهو قوله حكيمه: أعلام الركاة لمروضة وأعلاما عارية الخاف

الماعود كل ما يُعان به إن كانت ميمه وثلاثة وهو أحد القولين فيه، أو كل ما هو يسير  
 غير إن كانت ميمه أصلية وهو المشهور<sup>(١)</sup>، وعن كلاً القولين يشمل العينة وغيرها  
 مثل بلذ الماء والذبح ويحويهما<sup>(٢)</sup>

ولذلك سره معهم الماء<sup>(٣)</sup> ومنك النبي ﷺ: ما الشيء الذي لا يحل منه قال:  
 الماء<sup>(٤)</sup> وكل من دسك عسك كان أو معة أن يُمرن لا يضطر له وجب، ورواه  
 فيستحب

= ينظر صحيح البخاري (٤/١٨٩٩)، باب يمسح سوره، أو أتت لدعوة فتح الباري (٨/٧٣١)،  
 عينة القاري (٢/٣٠)، عون المبرود (٥١/٥)

(١) للمصنف، عمير (٢/٤٣٩)، تاج المروسي (٣٦/١٨٤)

(٢) في (ب) وغيرهما وثبت عن (م) وبه يستقيم المعنى

(٣) صحيح البخاري (١/١٨٩٩)، فتح الباري (٨/٧٣١)، عون المبرود (٥١/٥)

(٤) سنن أبي داود (٢/١٢٧)، باب لا يجوز معة حديث (١٦٦٩) سنن ابن ماجه (٢/٨٢٦)،

باب استعملوا شوكه في ثلاثه حديث (٢٤٦٢)، سنن البيهقي الكبرى (٦/١٤٩)، باب من

أفقع قصبه فاعهد، حديث (١١٦١٠)، مسند أحمد بن حنبل (٣/٤٨٠)

حديث ضعيف، قال ابن حجر: روى أبو داود من حديث مجتبه عن أبيه وأخيه عبد الحق وابن

لقطان بأنها لا تُشرب لغيره لكن ذكره ابن حبان وغيره في الصحيحين، ورواه ابن ماجه من حديث

عائشة، وإسناده ضعيف، ينظر التلخيص الأخير (٣/٦٥).

وقال القسبي في الجمع روى ابن ماجه بإسناد، ورواه الظهير في الأوسط، فيه غير من

مرور، قال الحلبي: عموماً منكر الحديث، ينظر مجمع الروايات (٣/١٣٣)

وقال أحمد بن أبي بكر الأكتفي: هذا إسناد ضعيف، ضعفه ابن حبان، وهذا الحديث أورده

ابن الخوري في موضوعات وأخيه يعني بن زيد بن جندب، ينظر مصباح الرجاء (٣/٨١)

وقال مبارك بن خنيس: الحديث إسناد ضعيف، ينظر في نسخة لأخوحي (٤/٤١٠)

ومن هنا يُعترفُ أن العارية منبوبةٌ<sup>(١)</sup> إليها كما صرح به القاضي حسين وغيره<sup>(٢)</sup>

ونقل ابن الصباغ<sup>(٣)</sup> الإجماع عليه لأنها من حنة لمعروف والخير<sup>(٤)</sup> وينبغي أن نلب  
لأن المنبوبات عن قسمين:

أحدهما وهو الأعي ما ورد فيه خصوصه دليل على طلبه

والثاني ما لم يكن كذلك ولكنه مستخرج فيما هو مطلوب، وهذا

القسمُ دون الأول

والعارية قد يُقال إنها من هذا النوع لأنه لم يرد فيها طلب خاص

وأما الآية الكريمة فإن سلمت<sup>(٥)</sup> ٢٢٦، أن المراد عارية، فالزم ليس عليها بل

(أو عن ما)<sup>(٦)</sup> تقدم في صفى الآية، وربما عن المجمع والإشارة بمنع المعلوم إلى أنه  
لا حرج فيهم.

وقد يقال إنها من القسم الأول وهو من لقوله ﷺ. فما من صاحب [إبل]<sup>(٧)</sup> لا

(١) المنبوبة هو الرجع فعله مع جود الترك، وقيل هو ما يُنتَفَخُ فاعله ولا يلزم تاركه من حيث هو

تاركه ينظر لمصنوع (١١٨/٢)، البحر المحمود في أصول الفقه (١/٢٢٩)

(٢) التلخيص (١/٣٦٢)، معجم المحتاج (٢/٢٦٤)، وعلمة الصالحين (٣/١٢٦)، الإجماع لشريني

(٣/٣٦٩)

(٣) الشامل في موضوع الشافعية (مخطوط) ج ٢/ ٣٧

(٤) في (م) (والخير لا)، والثابت من (ند) (وه يستقيم المعنى)

(٥) في (ند) عن، وثابت من (م) (وه يستقيم المعنى)

(٦) ساقطة من السجين (م) و (ند)، والصواب ما أثبت في أصل الحديث

يؤدي منها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت فباع فزفر<sup>(٢٦)</sup> تطوؤه بأعقابها، قالوا يا رسول الله [ما حق الإسلام]<sup>(٢٧)</sup>، قال: أحلبك على الماء وإعارة دلوها وإعارة فضيلها<sup>(٢٨)</sup>

(١١) في نسخة أخرى، و ثبت من (م) و (ص) ما أثبت في أصل الحديث

(٢٦) فباع فزفر ويصح قوله الفاعل يستوي المصنف موضع من الأرض

ينظر عريب حديث لابن سلام (٢/ ٢٣٩)، مشاري، الأثوار (٢٢/ ١٩٦)، عريب الحديث لاس

بحوري (٢/ ٢٣٩)

(٢٧) سقط في السحتين (م) و (ص) والمصنف ما أثبت في أصل الحديث

(٢٨) الحديث جيد النص الذي وضعه المصنف لم أحمد، وأضفه في صحيح مسلم، من حديث جابر بن

عبد الله الأنصاري، رضي الله عنه، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: أما من صاحب إبل لا

يعمل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت قط وأعد له فباع فزفر يسس عليه بتواليها

وأصحابه، ولا صاحب غر لا يعمل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت وقعد لها فباع

فزفر تطوؤه غروبها وتطوؤه بفرائدها، ولا صاحب غنم لا يعمل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة

أكثر ما كانت وقعد لها فباع فزفر تطوؤه بقرورها وتطوؤه بأظلافها ليس فيها جفاء ولا منكسر قريب،

ولا صاحب كثر لا يعمل فيه حقه إلا جاء كثره يوم القيامة شحها ففزع يشعه فاعطأ ماء، فإذا شابه

منه يبلده على كثره الذي حبلته بأن عنه غني فلما رأى أن لا بد منه سمع يده في يده يلقضها فغنم

الفتح، قال أبو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول هذا القول، ثم سألت جابر بن عبد الله عن

ذلك فقال من جاب عبيد بن عمير، وقال أبو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول قال رجل به

رسول الله ما حق الإسلام قال أحلبها على الماء وإعارة دلوها وإعارة أصحابها ومبيعتها وعن علي بن

مسيل الله ينظر صحيح مسلم (٢/ ٦٨٤)، باب إثم من يبيع الزكوة حديث ٩١٨

جاء شافياً جداً لما لم تكن ذات قرن

ينظر عريب حديث لابن سلام (٤/ ٢٢٥)، عريب عريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم =



وفي البحر<sup>١</sup> أنه كاتب واحدة في انشاء الإسلام، ويعرف ذلك عند صديق أهل المسلمين

وفي الإشراف لآل من المظهر<sup>(١)</sup> ما يقتضي ثبوت خلاف في وجوبها.

= (٢١٩/١)

شجع القوم هو الله المكر، وبطل كل حيلة شجاع، بصم الشيب، وبطل بكسر هاء، واجتمع شجعان وشجعان وأشجعة، ويحاذيها أوب أشجع، ولشجاع الحيلة الذي اجتمع المسم في رأسه فتعطف شعره فخرج

ينظر حنظلي الأتوري (٢١٥/٦)، عرب احتلث لبحري (١٠٢٠/٣)، القفا (٢٢٢/٢)

نضم الفحل النضم بالنسب للأسناد والنضم بالمصاحف، والنسب بالأسناد والنضم بالمع ينظر عرب حديث لآل من لآل (٤١٦)، تفسير عرب ما في الصحيحين البحاري ومسلم (٢١٩/١)

أبو البربر محمد بن مسلم بن نادر أبو البربر، مولى حكيم بن حزام، الكوفي، عاظم ثقة، قال أبو حاتم لا يخرج به، روى عن العبدلة الأربعة وعن عائشة وجابر، توفي سنة ١٦٨ هـ ينظر تهذيب التهذيب (٣٩٠/٩)، الكشاف (٢١٦/٢)

عبد بن عبيد بن عبد بن شاذة البجلي، أبو عاصم ملكي، ولد عن عهد النبي ﷺ، وعنه من كبار التابعين، وهو من أصل أهل مكة صبح عن ثقه، روى له الخليفة كان قاضيا لآل البربر، روى عن بن عمر وأبي ذر، توفي سنة ٦٨ هـ

ينظر التمهيد والبرج (٩٢٥/٢)، القام، ٥٠ (١٣٢)، قرب التهذيب (٢٧٧/١)

جابر بن عبد الله، جابر بن عبد الله بن عمرو بن حزم، به تهمة زور، لأنصارى ثم السلمي، جندب، صحابي بن صحابي عمر أربع عشرة سنة، ومنتهى بطلانه بعد الفسوق، وهو بن أربع وسبعين، روى له الخرافة ينظر التبرج الكبير (٢٠٨/٢)، قرب التهذيب (١٣٦/١)

(١) إسناده الطائير ج ٢/ص ١٢٢، عربي لمحتاج ج ٢/ص ٢٦٤، نهاية لمحتاج ج ٥/ص ١١٧

(٢) محمد بن إبراهيم بن محمد الإمام أنه بكر السبيعي، روى عن مكة أحد أقلام هذه الأمة، من مصنفاته كتاب الأسماء وكتاب الإشراف في اختلاف العلماء وكتاب الإجماع والتفسير وكتاب =

وأما الحديث بالنسبة المذكور فذكره الشيخ أبو حامد في بعض تعاليقه من رواية أبي هريرة، وفي (تعليقه التي) <sup>(١)</sup> يحيط بسلم من رواية أبي أمامة <sup>(٢)</sup>، والمشهور في حديث أبي أمامة (العارية مؤجلة) <sup>(٣)</sup>، والذي احتج به الشافعي، وهو الموجد <sup>(٤)</sup> في

السبب والجماع والاختلاف، قال القاضي: كان على بابي من معرفة الحديث والاختلاف وكان محتسبا لا يقدح أحد، ولم يخرج من كم به من أصحاب الشافعي المخرجين عن أصوله المصنفين، متدعيه لوفاء احتجهم اجتهاد، توفي سنة سبع له عشر وثلاثمائة  
ينظر اختلاف المشايخ الكبار (١٠٢/٢)، طهارة الشافعية (٩٩/٢)، كره المصنف (٧٨٢/٣)

(١) في (م) (تعليقه التي)، والكتب من (ب) (وهو يسقط الحق) وهو موافق لما في فتاوى السبكي (٤١٤/٢)

(٢) مُؤَدَّى من مجلس من وعظ من عمرو، قال كثر في عهد النبي ﷺ من ثلاث وثلاثين سنة  
وحضر خطبة النبي ﷺ في حجة الوداع جعل الرحمن على بصره، أحسنه ديني من الصالح  
من عمر ﷺ فأصبح كمي في صدر، أحسنه فأدعها فلق لها، روى به جماعة، توفي سنة ٨٦هـ  
ينظر التفرع الكبير (٣٢١/٤)، التعديل والنزح (٧٩٢/٢)، الكشاف (٥٠٢/١)

(٣) جزء من حديث من حديث أبي أمامة رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إلا الله  
عز وجل قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لولث ولا تصق امرأة شيئا من بيتها إلا بإذن  
زوجها، قيل يا رسول الله ولا العلم، قال ذلك أقص لأولئك ثم قال العارية مؤجلة والمصلحة مردودة  
والشئ مشعشع والزوجهم غدرهم» برواه أبو داود (٢٩٦/٢)، سب في تفسير العارية، حديث  
(٣٥٦٥)، والسنائي في السبب الكبير (٤١٠/٢)، باب ذكر اختلاف شريعت وإمر النبي على  
عبد العبر من رجع في عهد، حديث، حديث (٥٧٧٩)، وابن ماجه (٨٠٦/٢)، باب العارية  
حديث (٢٣٩٨)

حديث صحيح ينظر من الترمذي ج ٤ ص ٢٣٣، نصب الرعية ج ٤ ص ٤٠٢، البدر المنير  
ج ٧ ص ٢٦٤، الإلمام ج ٢ ص ٥٩٠

(٤) سابقة من (ش) والكتب من (م) (وهو مستقيم للمعنى)

كتب الحديث في متن أبي داود<sup>(١)</sup> عن صفوان بن أمية<sup>(٢)</sup>، أن رسول الله ﷺ استعار منه أدرعاً يوم حنين، فقال عصباً<sup>(٣)</sup> يا محمد، فقال: لا بل عارية مضمونة، وسنده صحيح، وأخرجه أيضاً النسائي<sup>(٤)</sup> والحاكم<sup>(٥)</sup>

وفي رواية أنفصاح<sup>(٦)</sup> بعضها فعرض عليه النبي ﷺ أن يضمنها له، فقال: أنا اليوم في الإسلام أرضع<sup>(٧)</sup>، وللنسائي<sup>(٨)</sup> عن يعل بن أمية<sup>(٩)</sup> قال: قال لي رسول

(١) سنن أبي داود، ٢/ ٢٩٦، باب في تصدير العارية، حديث (٣٥١٢)

(٢) صفوان بن أمية بن خلف القرشي، المكنى، صحابي من المؤلفة، أنعم بعد الفتح، روى أحاديث وحسن إسلامه وشهد الف مرة، أمر على كندوس، مات أيام قتل عثمان، وعين سنة وحسب أو اثنين وأربعين في أوائل خلافة معاوية

ينظر الإحصاء ٣/ ٤٢٣، تهذيب التهذيب، ١، ٢٧٦، سير أعلام النبلاء، ٢/ ٥٦٣

(٣) في (م) (هليل عصب)، والكتب من (ب) وهو الصواب كما في المرجع السابق

(٤) سنن النسائي الكبرى ٣/ ٤٠٩، كتاب العارية، باب تضمن العارية، حديث (٥٧٦٦)

(٥) المستدرک علی الصحیحین ٢/ ٥٤، حديث (٢٣٠٠)

(٦) في (ت) (بصاح)، والكتب من (م) وهو الصواب كما في المرجع السابق

(٧) سنن النسائي الكبرى ٣/ ٤١٠، باب ذكر اختلاف شريك، وإسقاط حل عبد الحرير

من رقيق في هذا الحديث، حديث (٥٧٧٩)، مسند أحمد من حبس ٣/ ٤١٠،

سنن الدارقطني ٣/ ٢٩، حديث (١٦١)

(٨) سنن أبي داود في مسند ٣/ ٢٩٦، باب في تصدير العارية، حديث (٣٥٦١)، سنن النسائي

الكبرى ٣/ ٤٠٩، كتاب العارية، باب تضمن العارية، حديث (٥٧٧٦)، صحيح ابن حبان

(٩) ١١٦/ ٢٢، ذكر رباحه استعمره الإمام المصالح من بعض رحيته إن أراد قتال أعداء الله الكفرة،

حديث (٤٧٢٠)

(٩) يعل بن أمية من أبي عبيدة بن همام التميمي، حبيب قرشي، صحابي مشهور، شهد حُبياء =

الله ﷻ إذا أتتكَ رُسُي فاعطهم ثلاثين درعاً» وفي نصّ به قال<sup>(١)</sup> : ثلاثين درعاً<sup>(٢)</sup>، ثم قال: قال همام<sup>(٣)</sup>: أخسبه قال: «ثلاثين معبراً فقلت يا رسول الله أعارية مضمونة أو عارية مؤدّة، فقال: بل عارية مؤدّة».

[ قال الأئمة: معناه عارية مضمونة الآن بالنسبة كالبيع، أم عارية مؤدّة بزيادها<sup>(٤)</sup>؟ فقال: بل عارية مؤدّة<sup>(٥)</sup> أي مردودة

وللتزمدي والحاكم من الحسن بن شحرة<sup>(٦)</sup> عن النبي ﷺ قال «على اليد ما

<sup>(١)</sup> - ومطابق وثو<sup>(١)</sup>، وكان ضمن عمر بن سفيان، مات سنة تسع وأربعين، روى به جماعة

ينظر حقايق ابن سعد (١٥٦/٥)، الإصابة (٦٦٥/٦)، تقريب التهذيب (١/٦٠٩)

(١) حاشية من (ت) والثبت من (م) و«به يستقيم المعنى

(٢) في المسحوق (م) وث درعاً، والاصواب ما أثبت ينظر حاشية (٦)

(٣) همام بن يحيى بن دينار الحوزي، متبع العمى وسكون نوا، وكسر الدال أبو عبد الله أو أبو بكر،

البصري، ثقة م وهب، قال الإمام أحمد: هو ثبت في كل المشيخ، روى له الجماعة، توفي سنة أربع أو خمس وستين

ينظر تقريب التهذيب (١/٥٧٤)، التمددين والتصريح (٣/١١٧٨)، المكاشف (٢/٣٣٩)

(٤) حاشية من (ت) والثبت من (م) و«به ينطبق المعنى

(٥) شحرة بن حبيب بن هلال القراري، حليف الأنصار، صحابي مشهور به أحداث، يكنى أبا

شبيب، قيلت به أنه بعد موت أبيه قُتل، جه رجل من الأمم، كان شبيباً قبل المنوراج، فكانوا ينعون به عليه وكنى الحسن بن سيرين ينادي عليه: فيس سقط رضي الله عنه في قبره ملوّه ماء حاراً فكانت تفسد بها قبره رسول الله ﷺ ولأبي هريرة ولأبي حمزة حركم صوتاً في النار، وفيه خبر دقت، روى به الجماعة، توفي بالصره سنة ثمان وخمسين

ينظر الإصابة (٣/١٧٨)، حقايق ابن سعد (٦/٢٥)، تقريب التهذيب (١/٢٥٦)

أخبرت حتى تؤدي»، قال قتادة ثم سئى الحسن، وقال «هو أَيْبُكَ لَا حَسَنَ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup> يعني العارية، حسه الترمذي<sup>(٢)</sup>، وفي تحصيله نظر، أن اشتهور أن الحسن لم يسمع من سفيان إلا حديث العقيقة<sup>(٣)</sup>، ولعل الترمذي يرى سماعه منه ولا يقصره [عن ذلك] <sup>(٤)</sup> فإيا مسألة مختلف فيها<sup>(٥)</sup>.

(١) في (أ) سي وثلثت من دها وهو بصواب (ينظر أرجع التالي)

(٢) مس أبي داود (٢٩٦/٣)، باب في تصحيح العارية، حديث (٢٥٩١) مس ابن مسني

(٣/٥٦٥)، باب ما جاء في أن العارية مؤداة، حديث (١٠٢٦٦)، مس الساجي الكري

(٣/٤١٠)، باب ذكر اختلاف شريك وإمرائين على عبد العير من ربيع في هذا الحديث،

حديث (٥٧٨٣)، مس من معجمه (٢/٨٠١)، باب العارية، حديث (٢٢٩٨)

حديث صحيح قدس في خلاصة البدر المير (٢/١٩١) روى الأربعة وحاكم من رواية الحسن

عن سورة قال الترمذي حسن صحيح وروى الحاكم صحيح عن شرحه البخاري وأحمد ابن

حرم بأن قال الحسن لم يسمع من سورة ونظر نسخة الصحيح (٢/٢٧٩)، فتحهص الخبير

(٣/٥٢)

(٣) الذي في جامع الترمذي أنه قال حديث حسن صحيح، مس الترمذي (٣/٥٦٥)، باب ما

جاء في أن العارية مؤداة، حديث (١٢٦٦)

(٤) ينظر طرح التريب في شرح التريب (٦/١٣٧)، التحصيل خير (٢/٦٧)، البدر للشيخ

(٤/٧٩)، وحديث العقيقة هو حديث سورة بن حبيب عن رسول الله ﷺ قال (كل علام

وهو عقيقته يبيع عنه يوم ساعده ويحرق رأسه ويُسقى)

ينظر مس أحمد بن حنبل (٥/١٢)، حديث ٢٠١٤٥، مس الساجي الكري (٣/٧٧)،

حديث ٤٥٤٦، مس الساجي (المجزي) (٧/١٦٦)، حديث ٤٢٢٠

(٥) ساقطة من (أ) وثبتت من (م) وروى يستقيم على

(٦) ينظر هذا خلاص في البدر المير (٤/٧٢)، فتحهص الخبير (٢/١٦٧)

وأما الذي يُروى (ليس عن المستعير غير المُعْلٍ صياناً) <sup>(١)</sup> فباب يوضح من قول شريح، وروى مرفوعاً ولم يصح.

وعن تقدير صحته <sup>(٢)</sup> فأورد الشيخ أبو حامد وجماعة عن المستعل <sup>(٣)</sup> - <sup>(٤)</sup> وهو المقصود

معناه أن العارية لا تُقَضَّنُ ولا بالقبض، وذلك أن حقيقة هذا <sup>(٥)</sup> المُعْلٍ، يقول

(١) جزء من حديث رواد بنادقطي في صفة (٤١ / ٣) من طريق عمرو بن محمد الجبدي عن عبدة بن عبد الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «ليس على المستعير غير الفعل صياناً ولا هل للستودع غير الفعل صياناً»، قيل: إن هذا من كلام شريح القاضي وأنه قال ليس عن المستودع غير لمن صيان ولا عن المستعير غير لمن صيان

ينظر مسند أحمد قطي (٤١ / ٣)، كتاب الفروع حديث (١٦٨)، مسند أبيهمي الكبرى (٤٩٠ / ٦) باب من قال لا يعزم، حديث: (١١٢٦٧)

عمرو وعبيدة صحيان، والصحیح أنه من كلام شريح القاضي  
ينظر مسند أبيهمي الكبرى (٤٩١ / ٦) باب من قال لا يعزم، مصنف عبد الرزاق (١٧٨ / ٨) باب العريضة، حديث: (٤٧٨٢)، تحف الخلف (٩٦ / ٣).

(٢) في (ت) صحفة، ولثنت من (م) وبه يستقيم المعنى.  
(٣) في (ت) اشتد، ولثنت من (م) وبه يستقيم المعنى، وينظر النهاية في غريب الأثر (٣٨١)، لسان العرب (١١، ٥٠٠)، تاج العروس (١٢١ / ٣٠)

(٤) المستعل من الإعلان وهو الحيانة، والمعنى غير مصر في غير الحيانة، وفيه العمل عهد المستغل وأراد به القاض لأنه بالقبض يكون مستعلاً

ينظر النهاية في غريب الأثر (٣٨١ / ٣)، لسان العرب (١١، ٥٠٠)، تاج العروس (١٢١ / ٣٠).

(٥) ساقطة من (ت) والكتبت من (م) والمعنى واحد.

زهير<sup>(١)</sup> قَتَلَكُمْ مَا لَا تُعِلُّ لَهَا<sup>(٢)</sup>

والمشهور في تفسير المفضل ما أنه الخائن<sup>(٣)</sup>.

قال الضاحي<sup>(٤)</sup> وقال أبو هريرة<sup>(٥)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٦)</sup>: العارية مضمونة. وأما لفظ العارية فأصلها غَوَزَةٌ مثل حَبَوَّةٍ فُحِرَتْ أَوَدُو وَنَفَحَتْ مَا قَبْلَهَا، فَبِتْ أَيْفَ وَتَشْدِيدُ ثَنَاءٍ<sup>(٧)</sup> هو المشهور

(١) زهير بن أبي سلمى، بضم السين، فلهذا هو أشد شعرا وأدبهية أمراً وأدبهم واحترامهم على الكلام. كان أسود قصيراً، وأمه شيب بعد الإسلام فاسمها ودمج رسول الله ﷺ بعد ما هجده. ونامت بعد ما عصده وأشد غمده فصارته العاريون. ساءت سمعته فعصى عنه النبي ﷺ بعد أن أهدر دمه وأجازه برده له ﷺ وأسلم فحسن إسلامه.

ينظر أبجد المصنوع (٨٨/٣) الإثم في في مبال الأثر في (١٦/٢٢٩)

(٢) هو شعر بيت زهير يقول فيه

قَتَلَكُمْ مَا لَا تُعِلُّ لَهَا فَرَى بِالْعَرَايِ مِنْ قَبِيحٍ وَزَهْرٍ

ينظر ديوان زهير بن أبي سلمى (١٦/٤)، جهره أشعر العرب (١٦/٩٢)، جهره اللغة

(٩٦٢/٢)

(٣) في (م) الخطاء الثبت من (ت) وهو مصوات (ينظر حاشية ٢٥٣٧)

(٤) عريب الحديث لأبي سلام<sup>(١)</sup> ١٩٩، العرب في ترتيب المعرب (٢/١٠٠)،

لسان العرب (١١/٥٠٠)

(٥) الأم (٣/٢٤٤)، قصص القرى (١/١١٦)

(٦) معرفة النسخ والأثر (٤/٤٨٦)، المعجم لأبي عبد الله (١٢/٤٤٤)، حوزة معتمد (٩/٣٤٦)

(٧) المرجع السابق

(٨) في (ت) تشديد الثناء، والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

قد الجوهري<sup>(١)</sup> كتابها مسبوقة إلى [العار لأن طلبها عاراً وعب<sup>(٢)</sup>، وفان عيم<sup>(٣)</sup>،  
إب مسبوقة إلى<sup>(٤)</sup> العارة<sup>(٥)</sup>، وهي<sup>(٦)</sup> اسم الإعارة<sup>(٧)</sup>، بقى أعاره يعاره وعارة  
فالإعارة مصدر والعارة اسم المصدر.

وقيل، هي مشتقة من لعاور والاعتور، وهي تداول القوم الشيء، سهم  
لانتقالها من يد إلى يد<sup>(٨)</sup>.

وقيل من عَارَ تَمَرَّ إذا جاء وقعب بمر عة

ومع<sup>(٩)</sup> قيل: بضاطر<sup>(١٠)</sup> هَيَّارٌ، وَحُكِّيْ تَخْطِيفُ الْيَاءِ، وكذا اللغتين في الجمع

(١) في (ت) الجوهري، و (ث) من (م) وهو الضووف، والجوهري هو صاحب كتاب الصحاح في

اللغة (ينظر هـش ١ ص ٦١٨) وقد سبقت ترجمته في هـش ٢ ص ٦١٨

(٢) يعر البهية في غريب الأثر (٣/ ٢٢٠)، عنه الصحاح (١/ ١٩٣)

(٣) ملاحظة من (ت) و (ث) و (ج) وهو الضووف، يعر لمرح السابق

(٤) لسان العرب (٤/ ٦١٩)، العرب في توثيق العرب (٢/ ٨٩)

(٥) في (م) وهو واقتب من (م) وهو الضووف يعر للصحاح ظم (٣/ ٢٣٧)

(٦) لسان العرب (٤/ ٦١٩)، تهذيب اللغة (٣/ ١٠٥)، لصاح لير (٢/ ٤٣٧)

(٧) تهذيب اللغة (٣/ ١٠٥)، تاج العروس (١٣/ ١٦٤)

(٨) مستقلة من (س) واقتب من (م) والمعنى واحد

(٩) الضاطر هو الذي أمهله حنَّاء، ومن الخيت العاجر، ومن الخيت الذي حنَّاه عشمته

وترأه معه، وجمع لعني السبعة معارضة، وعد انصوية مشاطر السمة، يسرع إلى له و

القوم المصروف

ينظر النهاية في غريب الأثر (٢/ ٦٥)، محضر الصحاح (١/ ١٤٢)، ملحق الوسط



والعارية اسم للشيء الذي يُعارُ ويُستعار.

وحقيقة الإعارة في الشرع<sup>(١)</sup> إباحة المنافع<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن الرقعة: إباحة المنافع بغير عوض على أن تُردَّ العين<sup>(٣)</sup>.

وقال الجرجاني: إباحة المنافع والأحرار التي تنحل بالاستعارة، وقال جماعة من

المعروفين<sup>(٤)</sup> إنها هبة بالمنافع.

ويجوز على المبروتين القبول وسيأتي.

وقال ابن الرقعة<sup>(٥)</sup>: إن قوله بغير عوض يخرج<sup>(٦)</sup> م ٢-٤٦ من الإجارة

وقوله عن أن تُردَّ العين، يخرج الوضف والوصة بالمنافع

وإنما يحتاج إلى عدد لو كانت الإجارة<sup>(٧)</sup> غليظة، وليس كذلك وإنما هي إباحة،

وقول الجرجاني فيه نظر.

والأولى للاقتصار على إباحة المنافع لأنها المقصود وإن استمرت إباحة<sup>(٨)</sup>

الأجر له.

(١) في (ت) الشرح، وثبتت من (م) وبه يستقيم المعنى.

(٢) حواشي الشرح، في (٥/٤٠٩)، حاشية الجمل عن شرح مسجع (٣/٤٥٢).

(٣) في (م) من غير، وثبتت من (ت) والمعنى واحد.

(٤) معني يحتاج ج ٢/ص ٣٩٩، هيئة الطائفة ج ٣/ص ١٤٢.

(٥) حواشي الكبير (٧/١١٦).

(٦) معني يحتاج ج ٢/ص ٥٦.

(٧) في (ت) الإجارة وثبتت من (م) وبه يستقيم المعنى.

(٨) في (م) استفاضة وثبتت من (ت) والمعنى واحد.

وقوب في العبارتين السامع ، تَحْرُحُ المَيْحَةُ ، وهي الشاة التي تُسَمَّعُ شرب  
سها<sup>(١)</sup> ، فلا تُسمى عارية وإن جوبها ، ولذلك عاير في الحديث<sup>(٢)</sup> نبيها<sup>(٣)</sup> ، فقال ساهع  
بعد ذكر العارية والميحة مردودة ، تنبيهاً على أنه لا تُقَمَّلُ بل تُرد  
ومعنى الميحة الشاة ولثاقه وبحوره مدفعها انحرص لأحيه يستمتع بلثها ، وربما  
ليباح له سها أيضاً<sup>(٤)</sup>

مقلبن والنسب من لا سمعة ، واختص الاسماء في حوار ذلك  
ولأصح حوار له حدث منوة ورد بلفظ الإعرارة<sup>(٥)</sup> [أو الإباحة  
وفي التهذيب<sup>(٦)</sup> وحجة أنه لا يجوز ، ومقتضى كلام الفاوردي : أنه يجوز بلفظ  
الإباحة<sup>(٧)</sup> ولا يجوز بلفظ الإعرارة<sup>(٨)</sup> ، كأنه عثر إلى اللفظ ، وحيث معناه فالشاة  
مصنوعة ، وفي اللس واللس وحيات ، كالمقبوض مابة ، القائمة

(١) غريب حديث للحطفي (١/ ٨٩) ، تفسير غريب في مصححين البخاري ، مسلم

(١/ ٤٣٢) ، المعجم الكبير (٢/ ٥٨٠)

(٢) هذا الحديث مذكور في حاشية (٢٥١٢)

(٣) في (ت) بيضاء ، وثبتت من (م) وروى يستقيم للعي

(٤) عند التعريف لم نجد من قال به ، بل صرح بعضهم أب لا تكرب سمعة إلا في حداد الانصاع

بالنسب خاصة

ينظر القوي (٣/ ٢٥٣) ، لسان العرب ، (٢/ ٦٠٦) ، معجم الغروس (٢/ ١٥٤)

(٥) في (ت) ، الإباحة ، وثبتت من (م) وروى يستقيم للعي

(٦) التهذيب في لغة الإمام الشافعي (٤/ ٢٨٦)

(٧) سائلة من (ت) ، وثبتت من (م) وروى يستقيم للعي

(٨) معجمي الكبير (٢/ ١١٦)

وحيث صححناه ، فالذي يظهر أن الشاة مصبوبة كالعاريه ، وهو الذي يقتضيه كلام الأصحاب

ولا ين الرقعة احتجاب فيه نظر<sup>(١)</sup> إلى اللفظ وهو ، لإماحة وهو أمّاح<sup>(٢)</sup> ، لأنّهم فقد أطلقوا الماوردي الخوار<sup>(٣)</sup> ، ولا بد من تفصيل وهو أنه إن كانت الشجرة معلومة ودفع الشجرة لإماحة ثمرتها فهو كالشاة وفيها ما سبق من الأحكام والخلاف

وإن كانت موجودة فهذه إماحة لعبي محضة بصبح قولاً وحيداً ، ولا شبهة لها في انعاريه ، بخلاف المباحة فإنها تشبه العاريه من جهة تسليم أصل وبإماحة ما<sup>(٤)</sup> يتجدد من موائله ، وإن فارقتها<sup>(٥)</sup> في أن أمّاح في انعاريه منعمة وفي المباحه عيب

مروط

محة

**قال :** اشروط المصير صحبةً لثبوتها.

لأنها تبرع فلا يملكه المحجور عليه ، والمكاتب ممنوع من التبرع<sup>(٦)</sup> بإياه أو يملكه لإمارة

بغير إذن السيد ، والسبية<sup>(٧)</sup> ممنوع في ماله ، وهل يُمنع من التبرع بمنافع يملكه ؟ سبق

(١) في (ت) نظر ، وثبتت من (م) وبه يستقيم معنى

(٢) في (ت) أمّاح ، وثبتت من (م) وبه يستقيم معنى

(٣) الخوارى الكبير (١١٦ / ٧)

(٤) في (ت) من ، وثبتت من (م) وهو الصواب لغة

(٥) في (م) فارقتها ، وثبتت من (ت) وهو الصواب لغة

(٦) في (ت) التبرع ، وثبتت من (م) وبه يستقيم المعنى ويؤيده ما في مختصر طريق (١ / ٣٢٧) ،

المحررى الكبير (٢٣٥ / ١٨)

(٧) التشفة شحفت العين وسوء التصرف وأمره الجفنة ، وليس السبية بحد من الشيء فن عليه ،

وحدته سقاء ، وقد سبقت بكسر الحاء تشفةً بتفحها ، والمصير السبحة والسفاعة ، وسمي هذا =

فيه كلام في الحنفي، مع أنه لا يسمى عارية لأن يسهل في يده<sup>(١)</sup>

وليس خلاف أن يُعير ولده الصغير، قاله صاحب المصنف<sup>(٢)</sup>، قال النووي: هذا يعني أن يجعل على حصة تقابل بأجرة، أمّا ما<sup>(٣)</sup> كان مختصراً بحيث لا يُبدل بأجرة، فالظاهر الذي يقتضيه أعمال السلف أنه لا يُعير منه إلا لم يضر بالصبي<sup>(٤) (٥)</sup>

**قال: (وَمَلَكَهُ الْمَتْعَةُ).**

يعني لا يشترط أن يكون<sup>(٦)</sup> مالكاً للرقبة، بل ملكه للمتععة يكفي، ويظهر أثر هذا فيما ذكره، ولو لا ذلك لم يكن هذا الشرط قائداً، لأن شرط التمتع يعني عن شرط الملك.

**قال: (فَيُعِيرُ مُسْتَأْجِرًا).**

أي بلا خلاف، لأنه مالك للمتععة.

= معناه ملكه فعلة، وهذا سمي الله تعالى نساء والصلوات عليها في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾

أَمْوَالُهُمْ [النساء ٥] يهملهم وحده على ما ينظر تحرير الكفاية النسخة (١/ ٢٠٠)

(١) في (ب) يسهل، واقتبس من (م) أنه يسهل يعني وهو موافق لما في معنى المتاح (٢/ ٢٦٤)

(٢) روضة الطالبين (٤/ ٤٢٦)

(٣) في (م) يد، واقتبس من (ب) وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٤٢٦)، معنى المتاح

(٢/ ٢٦٤)

(٤) في (ب) المكنى، واقتبس من (م) أنه يستعمل معنى، واقتبس موافق لما في المرجع الذي

(٥) روضة الطالبين (٤/ ٤٢٦)

(٦) في (ب) لا يكون، واقتبس من (م) أنه يستعمل معنى، ويؤيده ما في معنى المتاح (٢/ ٢٦٤)

فوكذا الموصى له بالخدمة، والموصى له بخدمة عبد وسكى داراً<sup>(١)</sup> قوله

الرافعي

وكذا الموقوف عليه إن<sup>(٢)</sup> كان مطلقاً، ولم يخصه الواقف بسكنه نفسه فإن قلت<sup>(٣)</sup>  
فد قبل القفال إذا قال وقفت داري ليسكنها<sup>(٤)</sup> من يتلّم العريان فلعلم أن  
يسكنها وليس له أن يسكنها غيره<sup>(٥)</sup>

قلت: لأن معنى قوله ليسكنها، أن يسكنها نفسه، وكذا فيما أظه له وصي<sup>(٦)</sup>  
به بأن يسكنه هذه<sup>(٧)</sup> الدار ويستخدم<sup>(٨)</sup> هذا العبد

أما الوصية بخدمة<sup>(٩)</sup> عبد وسكى داره لم يذكر من هو الذي يستخدم ويسكن  
فكذلك كانت شاملة لسكنه وسكى غيره من جهته

وعلى كل تقدير فالموصى له مائة وإن اختلف مدته بحسب لفظ الموصي.

(١) فتح العزيز شرح الوجيز (موضوع مع المجموع) (٢٠٥/١١)

(٢) في (م) إذا، والمثبت من (ت) والمعنى واحد.

(٣) في (ت) يسكنها، والمثبت من (م) وهو موهن ذا في روضة الطالبين (٥١/٣٤٤)

(٤) روضة الطالبين (٥/٣٤٤)

(٥) في (م) أوصى، والمثبت من (ت) والمعنى واحد.

(٦) في (ت) هذا، والمثبت من (م) وهو انصبوا لغيره

(٧) في (ب) بخدمه، والمثبت من (م) وبه يستقيم المعنى وهو هو امره في السراح الوهاب

(١٠/٢٧٠)

(٨) في (ب) بخدمه، والمثبت من (م) وبه يستقيم المعنى وهو يؤمره ما في أنسب الطالب في شرح

روضة الطالب (٣/٥٧)

وأما المستعير فلا يملك شيئاً إلا استراحة الفمعة، وهذا معنى قولنا إن المستعير يملك أن يتصح.

غير المستعير  
في قوله

**قال: (لا مستعير على الصحيح).**

لأنه غير مبالٍ<sup>١</sup> لنفسه وإنا أبيع له الانتفاع ولهذا لا يجوز  
والثاني: يجوز كالمستأجر وهو ضعيف

وأصح منه ما حكى عن الشافعي إن المستعير أن يجوز<sup>٢</sup>  
وإد / ٢٢٣ / استرجعها صاحبها أخذ المستعير من المستأجر أجرة ما أتممت  
في يده وهذا شأن مبرة

ويحرب منه وجه حكاية الراعي في الإجارة<sup>٣</sup> أنه لو استعار ليوكيز جاز<sup>٤</sup>  
هنا قلت: من قال: العارية مبة للمصاح، م لا يقول بحرم الإجارة والإجارة  
قلت: لأن من شرط مبة الفسخ، ولما فاع إنما تنقص شيئاً شيئاً، وجعلها مقبوضة  
فخص العين في الإجارة أمر تقليدي على خلاف القياس فلا تُعَدَّى إلى<sup>٥</sup> ها.

(١) في (م) قول: واقتب من (ت) وهو المناسب لسباق الكلام

(٢) في (ت)، قال: واقتب من (م) وبه يستقيم معنى وهو موافق لما في السرح الوهاج (١/ ٢٦٣).

نهاية المحتج (١٢٠/ ٥)

(٣) عن هذا القول أبو علي الدينوري في كتابه الأخبار عن الشعبي (كتاب الأخبار (١/ ٢٧٩)

(٤) يصح به معاملة تاجر العين مستعيرة وليس كتب الإجارة لأن هذه المسألة في كتب  
لاستعارة (ينظر بتصدر التالي)

(٥) صح التعريف شرح الوخير (مفرد مع المجموع) (١١٠ / ٣١٠)

(٦) مائل من (م)، واقتب من (ت) وهو مناسب لسباق الكلام

فروع:

لو أُلد اثناك للمستعير في الإعارة حيز، ثم إن لم يُسجده فاستعير الأول على عاريته وهو المعتبر من الذي وصي به في عليه وبه الرجوع فيه، وإن ردها الشيء عليه<sup>(١)</sup> نرى، وإن سبه انعكست هذه الأحكام قاله الماوردي<sup>(٢)</sup>

قال: (وله أن يستثيب<sup>(٣)</sup> من يستوي المنفعة له).

استعارة

تقوى غيره

في استعماله

منفعة له

مثاله أن يستعير<sup>(٤)</sup> دابة للركوب فيزكفها ويكبلها له في حاجة، لأن المنفعة تحصل له وهذا لو ركب دابته وكبله (لعمري لموكل)<sup>(٥)</sup> في مكان أشخصه إليه<sup>(٦)</sup>، أو يوظفها له، فقلت في يد الوكيل لم يصممها الوكيل كما سر فلفت في يد الموكل، لأنه في حاجته، وكذا له أن يركبها بوجته وعلامة

ولا يحمي أن يشتط أن يكون الركب مثله، وهذا الحكم وهو جوار الاستعارة قاله جماعة من الأصحاب<sup>(٧)</sup>

(١) صائفة من (ت)، وثبت من (م) والمعنى واحد

(٢) سحاري الكبير (١٣٢/٧)

(٣) في (م) يستعير، والنصب من (ت)، وبه يستعير المعنى، هو وموافق في مهاج تصانير

(١٩١)

(٤) في (ت) يستثيب، والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٥) في (م) للموكل بمرص، والثبت من (ت) وبه يستقيم المعنى

(٦) أشخصه إليه أي أرسه إليه

بمصر نسخة المصنف في بعضه أي بكر نصيب (١٢٦/١)، بعينه الطلب في سراج حسب

د (١٨٤٩/٤)، فوات الوفيات (٥١٣/٢)، وغيرهم فقد استعملوا نفس اللفظة

(٧) معني لمحتاج (٢٦٤/٢)، نهاية المحتاج (٢٠/٥)، حاشي الشرحاني (١٤٠٥)

ولم أره خلاصاً إلا أن كلام الإمام حين إذا أُنْعِدَ لزراعة شيء مَرْدُوعٌ غيره  
م ٢-٤٧ / علل منع إعادة تفسير ما الأعراس تختلف باختلاف وضعي  
لايدي ولا كذلك في لزوع ، وهذا التعليق يُشِيرُ<sup>(١)</sup> بسبب الاستثناء ، ولا يذكر<sup>(٢)</sup>  
أن يقال إن إعادة إخراج عن اليد بالكلية وهي التي قصدت الإمام  
والاستثناء ليس كذلك بل هي كآب في يد المشتري فلم يدخل في كلام  
الإمام ومن هذا يؤخذ أن قرار التصديق إما تعلقت في الاستثناء عن المشتري ، وفي  
الإعادة جوارها على من تلفت تحت يده.

**قال :** ( والمستعار كونه مُتَّصِفاً به مع بقاء هيئته ).

شرط كون

المستعار

متصفاً به مع

بقاء هيئته

أي (كالعد والثوب)<sup>(٣)</sup> والدمر والديبة ، وهذه الأشياء وجوها لا خلاف في  
حواجزها بما لظهور الانتفاع به مع بقاء هيئته وهو شرط لا تتحقق العبرة بدونه ،  
وإن ظهر حارث الإعادة<sup>(٤)</sup> اتفاقاً كالأمثلة المذكورة ، وإن عُدِمَ اتصفت اتفاقاً<sup>(٥)</sup>  
كالأطعمة التي لا تمنعة فيها إلا باستهلاكها.

(١) راجع الفنايل ج ٤ / ص ٤٢٦

(٢) في (ت) يستعين ، والمثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٣) في (ت) يمكن ، والكتب من (م) وبه يستقيم المعنى

(٤) في (م) كالثوب والعمدة والكتب من (ت) والمعنى الواحد والكتب موافق ما في روجه الفنايل

(٥) ٤٢٦

(٥) في (م) المصرفة ، والكتب من (ت) وهو الصواب لغةً ويؤيده ما في حواشي المروعي (٥ ، ٦٤) ،

حاشية المعنى على شرح المنهج (٣ / ٤٦٢)

(٦) صاقطة من (ت) ، والمثبت من (م) وهو مناسب لسباق الكلام.



وهذا حرم الماورقي<sup>(١)</sup> في المحرر<sup>(٢)</sup> والشرح<sup>(٣)</sup> لعدم جوار عذرهما، وإن جازي

ففيه وجهان، قوله مثالان

أحدهما: سددهم، والثاني: في جوار عذرهما وجهان  
أحدهما: وبه حرم الماورقي، المحرر<sup>(٤)</sup>، لأنها يصلح الثرين بـ والعرب عن  
طبعها<sup>(٥)</sup>

وأصحها: عند السوي<sup>(٦)</sup>، والرافعي<sup>(٧)</sup> [لمع، لأن هذه متعة فبعدها ليست  
في المقصود من هذه الأشياء

ومثل الرافعي<sup>(٨)</sup> \* وإن الأسبق إلى انهم من كلام الأصحاب [مسألة

(١) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م) والنسب واحد

(٢) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (ص ٢٠٨)

(٣) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١ / ٢١١)

(٤) الحاشية الكبير (٧ / ١١٦)

(٥) الطحطاوي في فقه الشافعي، من كنعان السكة وطبع الدراهم، وهو أهم من مقدم وأخص  
من النقص، وجمع الدر عن أي جمعها من السكة، وجمع أشكاف الدراهم: سكة، وجمع الدرهم  
صرب

ينظر: أ. ج. عمرو (١١ / ٢٣٩) معجم الوسيط (١ / ٢٣٩)، المعروف في ترتيب شعره

(٦) (١٦ / ٢)، المعرفات في غريب القرآن (١ / ٣٠١)

(٧) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤ / ٢٨٠)

(٨) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١ / ٢١١)

(٩) ساقطة من (م) وثبتت من (ت)، وبه يستقيم معنى: سطر جمع امرئ، شرح الوجيز، مطبوع مع  
المجموع (١١ / ٢١١)

لدرهم<sup>(١)</sup> أن الخلاف في حالة الإحلاف، فأما إذا صُرِّح بعرض الثمن فقد اتحد بهذا المذعة مقصداً وإن صُحِّت، فيعني أن تصح، وبصحة أحاد في المسألة<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

فبـ : كلام العزالي في باب الإجارة يدل على تحريم الخلاف<sup>(٤)</sup>، وإن صُرِّح بعرض<sup>(٥)</sup> الثمن فوجه المنع<sup>(٦)</sup> فيه لصعب<sup>(٧)</sup> المذعة فيعني أن يقار ثلاثة أوجه، ثالثها : وهو الأصح إن عثر جهة المذعة صح وإلا فلا، وقد سد الرافعي على أن الخلاف في حالة الإطلاق مُفْرَغٌ عن حوا. الإجارة مطلقاً، فمن شرطها<sup>(٨)</sup> تعيين جهة الأصح فلا بد من استعراض بعرض الثمن وبوجه<sup>(٩)</sup>.

فإن قلت : تصح إعارتها فحُرِّت<sup>(١٠)</sup> فهي مضمونة

(١) ساقط من (ت) و (م) وثبت من فتح العري ٢١٧/١١

(٢) كذا : (ب) من أحكام نروع الديانة بخطوط رقم ٢٢٠٦، ج ٧/٢

(٣) فتح العري شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (٢١٢/١١)

(٤) مرسيد (٣/٣٦٨)

(٥) في (م) بعرض، وثبت من (ت) ولمع واحد

(٦) في (ت) المذعة وثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٧) في (م) يصعب، وثبت من (ت) وبه يستقيم المعنى

(٨) في (ب)، شرط وثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى وهو موافق لـ في فتح العري ١١٠/١، ٢٠١

(٩) فتح العري شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (٢١٢/١١)

(١٠) أي حرث صورة لغوية يظهر إضماره نظيرين، ٢/١٣٠، مجلة مستحاج (١٢٦/٥)

ورد في الأصل لا يصح فهي<sup>(١)</sup> عاربية فاسدة والمقاسد<sup>(٢)</sup> حكم الصحيح<sup>(٣)</sup> في الضمان<sup>(٤)</sup>

وقيل هي باطلة سموات حقيقة العربة فلا يصح<sup>(٥)</sup>، وقد تكلمنا على ذلك في باب الإقراء، وبما هناك أن المشاعبي ممن عن الصبيان، لكنه لم يصرح بأن العاربية مطلقة أو لا<sup>(٦)</sup>، فدللت<sup>(٧)</sup> أقصر ما هب على تصحيح العاربية إذا عيّن جهة المفعلة دون ما إذا أطلق.

وإعارة القمح والشعير وسائر المثليات<sup>(٨)</sup> كإعارة الدرهم والدينار في جميع ما ذكرنا

فائدة.

مذهب أبي حنيفة أن إعارة الدراهم والدينار المطلقية تخفى على العلم من<sup>(٩)</sup>.

(١) في (ت) فهو هي، وثبت من (م) وبه يستقيم المعنى.

(٢) في (م) ليس به، وثبت من (ع) وبه يستقيم المعنى وهو هو، وثبت في روضة الطالبين (٤٢٧/٤).

(٣) ساقطة من (ع) والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى وهو هو، وثبت في روضة الطالبين ٤٢٧/٤.

(٤) فاعلمه سبق ذكره.

(٥) مختصر المزني (١١٣/١).

(٦) في (ع) فكذلك، والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى.

(٧) في (م) المشاعبي، والثبت من (ب) وهو الصواب ويؤيده في روضة الطالبين ١١٧/١، معني المحتاج (٤٢٥/٤)، كفاية لأخبار (٥٦٠/١).

(٨) بدائع الصنائع (٦١٥/٦)، حاشية من عيني (٢٨٢/٨)، في الأحكام شرح عمدة الأحكام (٣٠٠/٢).

و اتفق أصحابنا على خلافه وعلى الفساد إذا شرط ذلك<sup>(١)</sup>

قال المتولي إذا كانت الإعارة لتعويض العين فقد جرت عادة أهل المحار باستعمال هذه اللفظة<sup>(٢)</sup>، المكيلات والموزونات بمعنى القرض<sup>(٣)</sup>  
[عمل]<sup>(٤)</sup>، فلا يستبعد من التصرف في بيع المال، وهل تكون أمانة [أو]<sup>(٥)</sup>  
مضمونة؟ وجهان.

ثم فرغ فقال، إنه لو تصرف في المذمة وهم وصرفها في حوائج أو صحن الطعام  
وأكد، فإن قلنا أمانة فمذمة، وإن قلنا مضمون فكيف لو استعار شيئاً وألناه  
بالاستعمال

وأما إذا أُلقي به بالاحرق وسحق فإنه يضمن قطعاً

المثال الثاني إعارة الأشجار لتجفيف الثياب عليها<sup>(٦)</sup> ويريد المواب<sup>(٧)</sup> بها  
ذكر<sup>(٨)</sup> العزالي في الوسيط اختلاف فيها<sup>(٩)</sup>، وما قدمناه يظهر<sup>(١٠)</sup> لك أن الأصح  
فيها ويريد  
المواب بها

(١) روضة نظامي (٤/ ٤٠٠)، الوسيط (٣/ ٣٥٦)، كفاية الأخير (١/ ٢٧٩).

(٢) ساقطة من (ت)، ولكت من (م) والفتح واحد.

(٣) تبعه الأئمة عن أحكام فروغ الدفء، مخطوط رقم ٢٠٦ هـ ج ٧/ ٣ مؤلف حديثه  
الشجر من (٣/ ٩٩).

(٤) ساقطة من (ت)، ولكت من (م) وبه يستقيم المعنى.

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) في (ت) فيه، ولكت من (م) وهو الصواب لغة.

(٧) في (ت) المواب، ولكت من (م) وبه يستقيم المعنى.

(٨) في (ت) ذكره، ولكت من (م) وبه يستقيم المعنى.

(٩) الوسيط (١/ ١٥٧).

(١٠) في (ت) ويظهر، ولكت من (م) وبه يستقيم المعنى.

أحوار، و به حرم الزوجان في أحلية فيها وفي المراهم والذئير<sup>(١)</sup>

وقع في كلام الغزالي<sup>(٢)</sup> والرافعي<sup>(٣)</sup> الوقوف في طلبها، ولت أن تقول إذا كنت الأرض مملوكة له فهي عارية للأرض وإلا لمجرد<sup>(٤)</sup>، الاستقلال لا يحصاح إلى يد فلا تكون عارية، لأن العارية يد في الانتفاع<sup>(٥)</sup> لو لا الإبد لا تمتنع.

**قال:** (وتجوز إغارة جارئة<sup>(٦)</sup> لخدمة امرأة أو مخبرم)

أي سواء كان المخبرم من سبب أو رصاع لعدم المحذور في ذلك

قال، من الرفعة ومن طريق الأولى عارية لزوجها هاراً أو ليلاً فيها لا يرمها فعلة، قال وفي هذه الحاة تكون مصمومة عليه ولو في بقية الليل إلى أن يُسَلِّمَها لربها أو من يقوم مقامه لأن يد الصيانة ثبتت فلا تروى إلا بذلك<sup>(٧)</sup>، هذه ما وقع في النفس لها<sup>(٨)</sup>

ويقويه أن الجارية المحصونة أو المستعرة لو تسكن زوجها من العاصب أو طُشَّعِرَ فالذي يقع في النفس أنه لا يبرأ من ضيائها لأن البذل له عارية بنفسه لا لبيبة

(١) روضة الطالبين ج ٤ / ص ٤٢٢

(٢) الوسيط (٤/ ١٥٧)

(٣) فتح القدير شرح الوجيز (معيون مع المجموع) ٢٢٨ / ١١٠

(٤) في (ت) مجردة، ولتت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٥) في (ت) الانتفاع، والكتاب من (م) وبه يستقيم المعنى

(٦) في (م) جارئة، ولتت من (م) وبه يستقيم المعنى وهو موافق لما في مجمع الطالبين (١/ ٦٩)

(٧) هبة المحتاج ج ٥ ص ١٢٢، معني المحتاج ج ٢ ص ٢٦٥، أسنى الطالب في شرح روض

الطالب ج ٢ ص ٣٢٦

(٨) في (ت) فيه، ولتت من (م) وبه يستقيم المعنى

عن الثالث، بحلاف يد المرمس من وجه ونحوه

وإن أعار الحارية لغيره<sup>(١)</sup> لا يضمنه فإن كانت في محل الشهوة حرم لأنه لا يضمن أن يخلو بها وإن لم تكن في محل شهوة<sup>(٢)</sup> فإن كانت عجوراً أو قبيحة حرم صاحب المذهب<sup>(٣)</sup> وغيره بالحوار، وبذلك قال النووي. إنه لأصح<sup>(٤)</sup>، وهو كقولنا، لأنه لا يلزم من الخدمة الخلوة ولا هي مطلوبة وقال الخوارزمي، الأصح أنه لا يجوز<sup>(٥)</sup>

وإن كانت صغيرة<sup>(٦)</sup> لا تُشكك فقد أحبر البيهقي<sup>(٧)</sup> والرائسي<sup>(٨)</sup> فيها الوحيين، والأولى القطع بالحوار لأن الخلوة بها لا تُفصح بحلاف المحور. ولم يُفصل الإمام سب<sup>(٩)</sup> أن تكون في محل الشهوة أو لا، بل قد إن كان

(١) في (د) بغيره، وكتبت من (م) وبه يستقيم معنى

(٢) في (م) الشهوة، وكتب من (د) والمضى واحد

(٣) في (م) المذهب، وكتبت من (د) وهو الصواب ينظر المذهب (١/٣٦٣)

(٤) لمذهب (١/٣٦٣)

(٥) روضة الطالبين (٤/٤٢٧)

(٦) أنس الطالب في شرح روضة الطالب ج ٢/ ص ١٤١

(٧) مسئلة من (د)، وكتبت من (م) وهو موافق لـ في المذهب (٤/ ٢٨٠)، وفتح العريض

(١١/ ٣١٦)

(٨) المذهب في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٢٨٠)

(٩) فتح العريض شرح الرخيم (مطبوع مع المجموع) (١١/ ٢١٦)

(١٠) في (د) من، وكتبت (م) وبه يستقيم معنى

يستعملها من غير استعلاء، [فلا تحرم]، والكرامة ثلثة م ٢-٤٨، وإن  
استغل بها حرم

ولا شك أن الخنوة بالمعجور والشمة الفضيحة حرام فيها<sup>(١)</sup> اقتضاء كلامه من  
تحريم الإغارة فيها هو أحد الوجهين، وما اقتضاء إطلاقه من الخوار مع الكراهة  
فيه إذا كانت في محل شهوة، قال إمام الرنعة، ولكنه يعيد، ولم أره لم يرد صريحاً،  
بكن جماعة من الأصحاب أطلقوا الكراهة، فإذا تجلّت على كراهة التسوية وافق  
ذلك، وإن قل بالمحريم فأعار، قال العزالي صححت العديرة مع التحريم<sup>(٢)</sup>، قال  
بن الرنعة لأن الملح بغيره كطبيع في<sup>(٣)</sup> وقت الماء<sup>(٤)</sup>.

وفائدة المصحة أنه إذا استحسن لا نجب الأجرة، قال الراعي «يُشبه أن يقال  
بالفساد والإحارة»<sup>(٥)</sup> لمدحمة المحرمية، ويشعر به ما أطلقه اللغظ من بقي  
الجوار<sup>(٦)</sup>.

وقال في التشرح الصغير الأشبه صدها / ت ٢٢٤، ويستمد من الكلامين أنه

(١) ماقلة من (ت)، وثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٢) في (ت) هم، وثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٣) الوسيط (٢/٣٦٩)

(٤) ماقلة من (م)، وثبت من (ت) المعنى واحد

(٥) حاشية رقم ٢ ص ٢

(٦) في (ت)، كالإحارة، وثبت من (م) وبه يستقيم المعنى وهو موافق لما في فتح العزيز

(١١/٢١٢)

(٧) فتح العزيز شرح الوحي (مطروح مع مجموع) (١١/٢١٢)

قد يطلق الأئمة حيث لا نقل عنه فيه.

وأما<sup>(١)</sup>، عذرهما بالاستمناع فلا خلاف في تحريمها وفسادها، ويجب الحذر إذا وطئ، وقبل لا، لشبهة عطاء.

إعادة العهد

الكتاب

الكتاب

**قال:** (ويكره إعادة عهد مسلم لكافر)

أي كراهة تنزيه حرم به الرافعي<sup>(٢)</sup>، وفي التثنية أنها حرام<sup>(٣)</sup>.

و جمع بين الواقعة بين الكلامين فحمل التثنية على الإعادة لعبر الخلقة والتحريم على الإعادة للخدمة.

ولمّا عمل في المذهب أنه لا يجوز أن يخدمه<sup>(٤)</sup> ومن حزم سخره  
المجرحان<sup>(٥)</sup>، ولم يتعرض للخدمة ولا لغيره.

وأمر ما في كتاب البيع لأنّه يمكن حل كلام الرافعي على الصحة، ولكنه ما  
قد صرح بانسريه، وإم إخبار<sup>(٦)</sup> التحريم لما فيها من الاستيلاء<sup>(٧)</sup> وليس  
كالإجارة فإن الإجارة إذا صححتاه منه في الأصح أمره بأن يؤخره<sup>(٨)</sup> مسلماً في

(١) في (ت)، أما، والتثنية من (م) وبه يستقيم المعنى

(٢) فتح العزيز شرح الموجز (مطبوع مع المجموع) (١١، ٢١٢)

(٣) التثنية (١، ١١٢)

(٤) المذهب (١، ٣٦٣)

(٥) حاشية قلاوي (٣/ ٢٠)

(٦) سألته من (م)، والتثنية من (ت) وبهى واحد

(٧) في (ت)، الاستيلاء، والتثنية من (م)، والتثنية من حاشية البحر من (٣/ ١٠٠)

(٨) في (ت)، (م)، يؤخره، والتثنية من (ت)، وبه يستقيم المعنى وهو موافق لما في روضة العارفين



الأصح، فلا يحصل فيها استيلاء، وإذ قلنا بالتحريم فأعاز يسعى أن يأتي فيه ما  
تقدم عن القرافي في صحة الإعادة إذ قلنا يصح بيع أسلم من الكفر.  
ثم هذه التحريم أو الكراهة يعلق بالمعير المسلم وأن المستعير الكافر فيخرج على  
أنه مخاطب بالعروة أم لا

خرج

مسألة  
أصح  
الأبوين

قال الجمهور<sup>(١)</sup> ويكره أن يستعير أحد أبويه للخدمة كراهة تنزيه

وقال القاضي حسين<sup>(٢)</sup> والإمام<sup>(٣)</sup> لا يحل

قال القاضي أبو الطيب<sup>(٤)</sup> ولو استعارهما لخدمتهما ويجوز من خدمتهما كـ

ذلك مستحباً<sup>(٥)</sup>

وحكم الأجداد والخدم وإن علو في ذلك حكم الأبوين على ما قلناه

البلدنجي<sup>(٦)</sup>

خرج

مسألة ما لا  
يخرج  
إيجازه

في حوار استعيرهما وجهين، وقد يجوز إعارته ما لا يجوز إيجازه وهو الفصل

(١) التبيين (١/ ١١٢)، المذهب (١/ ٣٦٣)، (١/ ١١٢)

(٢) م التبيين ج ١ ص ١١٢، مكي لمحتاج ج ٢ ص ٢٦٥

(٣) المصدر السابق

(٤) مناقلة من (م) وثبتت من (مت) والنسخ واحد

(٥) مكي لمحتاج (٢/ ٢٦٥)

(٦) حاشية النجاشي ج ٢ ص ٢٠٩

(٧) الفصل المذكور من الحيوان، قيل النقص فذكر الف في من الحيوان، فجمع فحيوان  
ومحولة ومحل.

ينظر مختار الصحاح (١/ ٢٠٦)، لمصباح النور (٢/ ٤٦٣)

للصَّاب<sup>(١)</sup> والكف للصيد، فإن إزارتها صحيحة وإزارتها باطلة في الأصح

### فرع

يحرم عن المخرم أن يستعير صيداً، وكذا تحرم على الحلال أن يُعير صيداً من  
مخرم كما<sup>(٢)</sup> صرح به الجمهور<sup>(٣)</sup>

وحاول ابن الرقعة إثبات خلافه به كما إذا كانت المرأة مُعطرة والمزوج صلياً  
صوماً لا يجوز له الخروج منه، فطلب حرامها هل يحل لها<sup>(٤)</sup> فكيف؟، حينئذ،  
ويظهر إذا باع من لا جمعة عليه من عليه الجمعة.

ولو استعاره فبأنه في يده صيده بخرائه لله تعالى وبالقيمة لما كرهه صلب العارية  
ولو استعاره الحلال صيداً من مخرم فتب في يده فلا جرم عليه، وهل يصح  
المخرم؟ إن قلنا، ببقائه منكته ضمنه وإلا فلا.

قل إن الرقعة وسكت الأصحاب عن حكم إرسال الصيد إذا حصل<sup>(٥)</sup> في يد  
المستعير وهو مخرم، والظاهر أنه لا يجوز، بخلاف ما إذا باع الحلال صيداً من مخرم  
ولم يصح البيع، وقد يجب إرساله، لأن في البيع تسليطاً بخلاف إعارته، فيجب  
فيه للتعبير، وفي برأيه بذلك عن الإجراء تحريمه خلاف، ومقتضى

١- ضرب الفصل ثلاثة بضرباً جريئاً، بالكسر، برأيهما أي كبح، وأصرت على ما في أي  
أثرى الفصل عليه

ينظر تاج العروس (٣/٢٣٩)، لمصباح السير (٢/٣٥٩)

(٢) في (م) على ما، وثبتت من (ت) وأقصى واحد

(٣) السب (١/١١٢)، مهذب (٦/٣٦٣)

(٤) في (ت) أنه، وثبتت من (م) وبه يستقيم بعض

(٥) في (ت) عن وثبتت من (م) وبه يستقيم المعنى

قول الجمهور أنه لا يبرأ<sup>(١)</sup>

### فروع

قال المتولي تعيين العارية ليس بشرط حتى ولو قد أعزب دابة، فقال ادخل  
الإسفل فحدد ما أردت صحت العارية بحالات الإجازة<sup>(٢)</sup>

فقال: (أو الأصح اشتراط لفظ كاعرثك<sup>(٣)</sup> أو أعزني<sup>(٤)</sup>، ويكفي<sup>(٥)</sup> لفظ  
لفظ أحدهما مع فعل الآخر)

ليس المراد خصوص أعزني أو أعرثك بل كل لفظ يؤدي إلى<sup>(٦)</sup> هذا المعنى  
والمقصود أنه لا يشترط لفظ من الحائسين جميعاً، بل يكفي اللفظ من أحدهما  
والفعل من الآخر

قول قال ادخل أعرثك أو عرثك، وما أشبهه فأحده المستعير كفى  
وإن قال المستعير أعزني وما أشبهه وسماه ذلك كفى ونمت العارية  
وكذا عني ما قاله الماورقي إذ أدت في تسليم معنى له<sup>(٧)</sup>، وكذا إذا حل به

(١) التبيين (١/١١٦)، المذهب (١/٣٦٣)

(٢) تنبيه الإجابة عن أحكام في مع النيلة مخطوط رقم ٢٦٠٦، ج ١/٢، ويظهر روضة

الطالبيين (٤/٤٢٩)

(٣) في (م) أعرثك والثبت من مت وهو موافق له في مذهب الطالبيين (١/٦٩)

(٤) في (م) وأعزني والثبت من متا وهو موافق له في مذهب الطالبيين (١/٦٩)

(٥) في (ها) ويكفي والثبت من (سا) وهو موافق لما في مذهب الطالبيين (١/٦٩)

(٦) ساقطة من (ت) والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٧) الماورقي الكبير (٧/١١٧)

وبسببها عن ما ذكره ابن الرقعة

وهذا الذي ذكره المصنف من اشتراط النمط في أخذ العرفين و، لاكتفاء بالعمل في الآخر قاله البيهقي<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>

وقال الرافعي في المحرر والشرح الصغير<sup>(٣)</sup> : إنه لأظهر.

وقال في الشرح إنه تشبيه برباطة، طعام<sup>(٤)</sup>.

وقال الغزالي إنه يشترط النمط من جانب المعية ويكتفي من<sup>(٥)</sup> التسعير ما يرد على القبول، إما قول أو فعل<sup>(٦)</sup>.

وقال المثولي إنه لا يفسر<sup>(٧)</sup> النمط في واحد من الطرفين حتى لو رآه عارفاً وأعطاه قميصاً فبسه<sup>(٨)</sup>، ثبت العارية

وكذا لو مرش لصعبه مرشاً أو ساطعاً أو مصلباً أو ألقى به في سدة فجلس عليها كد ذلك عارية<sup>(٩)</sup>

(١) التمهيد في فقه الإمام الشافعي (٤٩١، ٤)

(٢) روضة الطالبين (٤٢٩، ٤)، إبداء المحتجبين (٣/ ١٢٩)، إنباع لمشر مبني (٢/ ٢٣٠)

(٣) مسرور في فقه الإمام الشافعي (مس ٢٠٨)

(٤) فتح نعير شرح توحيد (مطبوع مع المجموع) (١١/ ٢١٢)

(٥) في (ت)، في وثبتت من (م)، والمعنى واحد

(٦) أو مبط (٣/ ٣٦٩)

(٧) في (ت)، يعبر وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٨) في (ت)، عرس وكتب من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٤٣٠)

(٩) في (ت)، وكذا، وثبتت من (م)، وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤/ ٤٣٠)

(١٠) نسخة لإمامه عن أحكام مروج الذهبية المخطوط رقم ٢٢٠٦، ح ١٧ ل ٩، ويظهر روضة =

وإذا هلك كد عليه لغيره، وكان الفرض في ذل المالك لا يسمع ثبوت يده عليه حتى لو وقع في المدرعة في العرش كان القول قول المضم به مع نفسه وكده لو أسكنه ساء في داره وعرض له (فيه الشك والظن كان البيت وبه انتفع به من لبسط والعرض / م ٢ / ٤٩ / والخصم عارية

أب لو حسن عي آ<sup>١</sup> البسط المقرضه في الدار لا [يجعل مستعيراً] <sup>٢</sup>، سواء كان لماث حائلاً معه عي البسط أم <sup>٣</sup> لا، لأن المالك ما عصب أن يتبع شخص <sup>٤</sup> خصوصاً، وفي العارية لا بد أن يتبع المستعير.

قال الرافعي ١ وهذا مذهب ذكره به قدم التشبيه<sup>٢</sup> - صبيحونه<sup>٣</sup>، أعترض من<sup>٤</sup> ابن طرفة على القول بأمور صممها في مسألة انقراض بأن ذلك في يد مالك الدار بدليل أنها<sup>٥</sup> لو تدارع فيه كان القول قول صاحب الدار، وهذا صحت منه قول

— (الطالب ٤١، ١٣٠)، المدة بعده في التمتع ونسبها في الرد (ص) م يد عي أنه نقلها من الروضة

- (١) ملاحظة من (ت)، وأثبت من (م) وبه يستقيم للمعنى
- (٢) في (م) الجمع عارية وأثبت من (ت) والمعنى واحد
- (٣) في (ت) أو وأثبت من (م) وبه يستقيم للمعنى
- (٤) في (ت) لمن وأثبت من (م) وبه يستقيم للمعنى
- (٥) في فتح العريه مطبوع (الشبه) وأثبت من (م) و (ت)، (يعبر بضمير الثاني)
- (٦) فتح العريه شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (١١ / ٢١٥)
- (٧) في (ت) أعرض وأثبت من (م) وبه يستقيم للمعنى
- (٨) في (ت) أب وأثبت من (م) وبه يستقيم للمعنى

الفتولي صرح بخلاف ذلك كما قدمناه عنه ، وإنما ابن الرفعة لم ير التهمة في هذا الموضوع واقتصر عن ما عنده التواضعي عنه وهو مختصر<sup>(١)</sup> ، ثم إننا نعرض أن سجدته سجدة في مسجده ونحوه ، فإن قلنا ذلك إعرارة صحيح ما قلناه الفتولي.

وإن لم يغل فيه إعرارة فإن<sup>(٢)</sup> لم تُصح<sup>(٣)</sup> به الصلاة عليها فهو بعيد ، وخلافه معلوم من عرف الاسم ، وإن أتيح فلا يصح للإعرارة إلا بإحاده المدفع ، وإحاده لا يشترط فيه لفظ بل تكفي القرينة كما في إحاده الطعام للصف فإنه لا يشترط فيه لفظ عن المذهب.

وقد حذر ابن الرفعة كلامه شيء ، يجب أن يكون مأخذ الخلاف وهو اختلاف الأصحاب في أن إعرارة هبة مندوب أم<sup>(٤)</sup> لإحاده<sup>(٥)</sup> ؟ فإن قلنا هبة تشترط فيها اللفظ والأفلا ، ثم إننا لم تنحص هبة حتى يشترط فيها اللفظ من الجاهل ولا إحادة حتى يكفي من العمدتين ، بل أخذت شبهة من هذا وشبهها من هذا

ومن هذا عرف أن من سجد لعمره سجدة ليصلي عليها يجوز<sup>(٦)</sup> ولا يمنع على المسوط له الصلاة عليها ، وإن الخلاف في أب إعرارة أو لا ؟ فعند الفتولي أنها<sup>(٧)</sup> واحدة حتى تكون منصوبة ، وعن ملتصق قول غيره لا تكون إعرارة ، بل إحادة

(١) في (ت) محصر وثبتت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٢) مساقطة من (م) والمثبت من (ت) وبه يستقيم المعنى

(٣) في (ت) يصبح وثبتت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٤) في (م) أو ، وثبتت من (ت) وبمعنى واحد

(٥) في (م) لا يجوز ، ثبتت من (ت) وبه يستقيم المعنى

(٦) مساقطة من (م) وثبتت من (ت) وبمعنى واحد

للمتاع فقط ولا تكون مصمونة عليه

وهذا يؤول إلى سؤال على من خصص اسم الإحالة بما إذا نسي اللفظ **و**، أي فرق بين أن يقول: أئبخت لك وأعرتك وتقدم سجادة له ليصلي عليها حتى تفت أحكام العارية في بعضها دون بعض.

والأولى أن يقال إنه متى ائبرد المتع باليد فهو إعاره سواء صمته لفظاً أم فعلاً وقرينة تدل عليه، ومعنى لم يئبرد باليد بل كان محصورة المالك فبيع اللفظ دون حري بلفظ الإعاره جعله إعاره وإلا كان إباحة محضة وتكون الإباحة أعم من الإعاره، فكل <sup>(١)</sup> إعاره إباحة ولا يتعكس

وذكر ابن الرفعة أن فائدة ذلك يظهر فيه إذا رد العارية ثم أراد قوعه، فإن علمه أنه لم تكن له، وإن علب شاقبة الإباحة كان له ذلك على الأصح، وقال به صفة لا نقل

**قال:** (ولو قال أعرتك إئبعتك<sup>(٢)</sup> أو إئبعتني هرسك<sup>(٣)</sup>) فهو إجارة <sup>حكم</sup> <sup>إجارة</sup> فاسدة توجب اجرة المثل).

نظراً إلى المعنى، وقيل: عاربه فاسدة نظراً إلى اللفظ

فعل / ت ٢٢٥، الأول لا صيان للعين، والنافع مصمونة بأجرة المثل كما ذكره المصنف.

(١) في (ت) لكن وثبت من (م) وبه يقيم المعنى

(٢) في (س) سمعته وثبت من (م) وهو موافق لما في مساج شعائين (١/٦٩)

(٣) في (ت) هرسك وثبت من (م) وهو موافق لما في مساج الطائين (١/٦٩)

وعلى الثاني ينضم العبري، ولا ينضم بدل الصلغة في الأصح، واستلذه ابن  
الرفعة لكونه<sup>(١)</sup> لم يبدل الصلغة مكان<sup>(٢)</sup>

ولو قال أعزْتُك هذه الدار شهراً من الآن عشرة نواهم أو لتعبري<sup>(٣)</sup> ثوبك  
شهراً من الآن فهو إجازة صحيحة أو عريضة فاسدة؟ وجهان مبييان عن أن اللفظ  
إلى اللفظ أو المعنى

وأصل هذه المسائل أن الإجازة لا تقتضي الجوهر والإجازة تقتضيه، وتقتضي  
أن يكون معلوماً، وأن يكون مؤقتة بوقت معلوم من العدد أو مقدره بعمل، فإذا  
ذكر لفظ العريضة وتوجدت شروط الإجازة، فمن اعتبر اللفظ قال هي عارضة  
فاسدة، ومن اعتبر المعنى قال إجازة صحيحة<sup>(٤)</sup>، [وهو الأصح]<sup>(٥)</sup> ولو<sup>(٦)</sup> لم يوجد  
لفظ الإجازة كالتاس<sup>(٧)</sup> انديي ذكرهما، انصرفت، وكما لو قال أعزْتُك هذا البيت  
لُطْفَيْنِ مطبحة، فمن اعتبر اللفظ [قال] هي عارضة فاسدة، ومن اعتبر المعنى قال  
إجازة فاسدة، وهو الأصح

(١) في (م) بكونه وثبتت من (ت) وبه يستقيم المعنى

(٢) حاشية عمدة ج ٣/ ص ٢٠

(٣) في (ت) انعبري والكتب من (م) وهو موافق لما في ربه الطالبي ٤ (٢٠٠)

(٤) في (ت) فاسدة وثبتت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٥) ساقطة من (م) وثبتت من (ت) وهو نائب لسياق الكلام

(٦) في (م) إنا وثبتت من (ت) والمعنى واحد

(٧) في (ت) بلستين والكتب من (م) وبه يستقيم المعنى



ولو لم يوجد لفظ الإعرارة أصلاً<sup>(١)</sup> فلا تعارض

فلو دفع إلى جن دراهم وقس، فعد في هذا الخانوت واجر فيها نفسك، أو  
دفع إليه سراً<sup>(٢)</sup> وقال ارفع لقيماً<sup>(٣)</sup> هذه الأرض<sup>(٤)</sup> فهو متعبر بالخانوت  
والأرض، وأما اندراهم والدره فكوب علة أو قرصاً<sup>(٥)</sup> فيه وجه، واعلم أنه لا  
فرق في مسألة الكتاب بين أن يقول متعنته<sup>(٦)</sup>، أو عن أن يعلقه فقد جعل لأصحاب  
ذلك كله بدل<sup>(٧)</sup> على القعوض

فإن كان أحدهم علة ولاخر شرطاً ومقتضى ذلك أنه لم يأت<sup>(٨)</sup> بسقط الإعرارة،  
كان إجرارة قولاً واحداً، صحيحة إن وجدت شرطاً عليها وفاسدة إن لم يوجد  
ومن صور الخلاف أن يقول أعرنتك هذا بغيرم ثمة<sup>(٩)</sup>

هذا أثبت<sup>(١٠)</sup> عشرة وسبعة خمسة هل هو عارية فاسدة القصد شرطها أو إجرارة  
فاسدة لأنه جعل الخمسة الزائدة عوضاً<sup>(١١)</sup> وجهان في تعلفه القاصي حسبي

(١) ساقطة من (م) والثبت من (ت) وبه يستقيم المعنى

(٢) في (ت) سراً وشر - من (م) وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤، ١٣٠)

(٣) ساقطة من (م) والثبت من (ت) وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤، ١٣٠)

(٤) في (م) الأرض من به والثبت من (ت) وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤، ١٣٠)

(٥) في (م) ثمة والثبت من (ت) والمعنى واحد

(٦) في (ت) بدل والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٧) في (ت) يأتى والثبت من (م) وهو الصواب لغة

(٨) في ثمة والثبت من (م) وهو موافق لما في روضة الطالبين (٥، ٢٣)

(٩) في (ت) سبب والثبت من (م) وهو موافق لما في روضة الطالبين (٥، ٢٣)

وغيرها<sup>(١)</sup>

وفي التتمة أنه بعد الشرط ولا تنفس العارية ، لأن الإذن في الانكشاف موقوف  
كم لو أذن في بيع ماله وجعل له عوضاً مجهولاً<sup>(٢)</sup>

وقال الماوردي لا يجوز أن يأخذ بالعارية رهن أو صبيته فإن شرط<sup>(٣)</sup> فيها  
بعت ، وإذا بطلت العارية بأحد الشرط بطلت ثم قبضها المستعير وانصرف فيها  
صمس الرقبة ، وفي صيانة الأجرة للمتعنة وجهان<sup>(٤)</sup>

### تقنيته

قال ابن الرقبة وما ذكره الراعي في صلب الدابة<sup>(٥)</sup> ، كلام الفاضل بحالته لأنه  
قال إذا استعار دابة فعل استعير عنها / م ٢ - ٥٠ / وسر هاسياً<sup>(٦)</sup> بقيها من الحصر  
والمرد وسقيها<sup>(٧)</sup>

وإن استعار عبداً قطعنامه وشرابه وحفظه عما<sup>(٨)</sup> يوجب إحد عليه وحته على  
الصلاة ، ولا يصح في حكم الإجازة بهذه المؤنات<sup>(٩)</sup> .

(١) روضة الطالبين (٢٣/٥) ، المحوي الكبير (٢٦٣/٥)

(٢) كنه الإبانة عن أحكام فروع الدين (مقطوع رقم ٢٦٠٧ ص ٨ / ل ٤)

(٣) في (م) شرطه ونشت من (م) وهو موافق في المحوي الكبير (١٣١/٧)

(٤) الحاروي الكبير (١٣١/٧)

(٥) فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع) (٢٦٠/١١)

(٦) في (ن) ما ونشت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٧) ساقطة من (ن) ونشت من (م) وبه يكتمل المعنى

(٨) في (م) من ما ونشت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٩) حاشية صيرة ج ٣/ ص ٢٦

ومراده من الرفعة أنه إذا كان ذلك على المستعير فلا يكون اشتراطه عليه مُؤَيَّرًا بحكم العقد.

وما ذكره من الاعتراض يُوجب فساد كلام الرافعي بعطف لا يكون على مستعير، فإن العطف الذي يُوجه [على] <sup>(١)</sup> المستعير إن هو الواقع في يده <sup>(٢)</sup>، أو ما في يده بحكم العرف وإحلال المستعير محل المالك فَيُدْفَعُ عن الحيوان بيقينه، ويسر على سبيل الغرض حتى لو ردها إلى المالك لم يكن عليه شيء من ذلك. ومراد الرافعي ما يكون عليه رد <sup>(٣)</sup> يوم <sup>(٤)</sup> يرد، كما لو قال: أهرتكها <sup>(٥)</sup> اليوم لتعلم هذه الالية <sup>(٦)</sup> أو عتقت <sup>(٧)</sup> رائدًا على ما يوجه لفناء الحيوان.

وقول المصنف يوجب أجرة الخيل أي إذا قبض العين وقامت <sup>(٨)</sup> في يده فالموجب <sup>(٩)</sup> في الحقيقة إن هو استيلاؤه على امتعة بحكم العقد المفسد لا مجرد العقد، وإذا قبض المغير أبعد الأمر من وجب عليه أجرة مشبه.

- 
- (١) في (م) تعبد، والثبت من (ت) و (ل) معنى واحد.  
 (٢) ساقطة من (ت) والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى.  
 (٣) في (م) فعل وثبتت من (ت) وبه يستقيم المعنى.  
 (٤) في (م) أو م، وثبتت من (ت) وبه يستقيم المعنى.  
 (٥) في (م) أهرتكها، نك، وثبتت من (ت) وهو الصواب لغة.  
 (٦) ساقطة من (ت)، والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى.  
 (٧) في (م) وأقامت، والثبت من (ت) وبه يستقيم المعنى.  
 (٨) في (م) وانوجب، والثبت من (ت) وبه يستقيم المعنى.

مؤيد رد

المسند

المعاصرة

**قال: (ومؤنة الرد على المستعير).**

وهو المراد من قولنا إنها مصحوة الرد.

والأصل فيه قوله ﷺ «على اليد ما أخذت»<sup>(١)</sup> وقد سبق وأنها نوع من برء فهولم يجعل مؤنة الرد على المستعير «لا مبيع»<sup>(٢)</sup> اليس من لإعارة

والكلام في معانية في ثلاثة أشياء في صيات الرد وقد ذكرناه في صيات العيين،

والأخرى<sup>(٣)</sup> وسيأتي، ولتعتبر في الرد الرد على المالك أو ماله

(١) جزء من حديث روى الحسن بن سمره رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال «على اليد ما أخذت حتى تؤدى»، ثم إن الحسن بن سعيد (هو أميكن لأبيه عليه)

ينظر من أبي داود (٢٩٦/٣) باب في تعدي العارية، حديث (٢٥٦١)، مسند السنائي الأثري

(٣/٤١١)، باب النجدة، حديث (٧٨٣)، مسند الترمذي ج ٢/ص ٥٦٥، باب ما جده في أن العارية

مؤنفة، حديث (١٢٦٦)، مس من حجة (٢/٨٠٢)، باب العريضة، حديث (٢٤٠٠).

المحدث صحيح قال الربيعي في مصاب الزينة قال له مندي حديث حسن (قلت

ومصحح أن الترمذي قال حديث حسن صحيح ينظر من الترمذي ج ٢/ص ٥٦٥،

وأخرجه أبو داود و الترمذي والسنائي وابن حجة

وقال إمامكم في استناده حديث صحيح عن شرط البخاري

وقال الترمذي «قول الترمذي فيه حديث حسن يدل على أنه ثبت صحيح حسن عن سمره

وقال الترمذي حديث حسن صحيح

ينظر من الترمذي ج ٢/ص ٥٦٦، نصب الرأية ج ١/ص ١٦٧، الإلهام ج ٢/ص ٥١٢،

البيوم المبرج ج ٤/ص ٧١

(٢) في (نت) لا يمتنع والثبت من (م) وبه يستقيم معنى

(٣) المقصود بالأجزاء الأخرى التابعة لبعض المستعارة فهي تابعة لها في الصيات

ينظر للمذهب (١/٣٦٣)، التوسيط (٣/٣٧٠)

فلو رد الدية إلى الإسطبل لم يخب، خلافاً لأبي حنيفة<sup>(١)</sup>

**قال:** (فَإِنْ لَبِثَتْ لَا بِاسْتِعْمَالٍ، ضَمِينَهَا وَإِنْ لَمْ يُضْرَمْ).

وهذا المراد من صبر العين و أنه قال أحمد<sup>(٢)</sup> بحديث<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا يصح إلا إذا تعدى<sup>(٤)</sup>.

وعن رواية الشيخ أبي علي أن لشافعي قولاً منه في الأمان

ورأيت في الأم في الجزء الثالث عشر في مسألة من حل يكثر<sup>(٥)</sup> العدة فيضربها

فتموت<sup>(٦)</sup>. قال: والمستعير للدية هكذا كالكفري<sup>(٧)</sup> في ركوبها إذا تعدى صمن،

وإذا<sup>(٨)</sup> لم يتعد لم يضمن، قال الربيع قوله الذي يأخذ به في المستعير أنه يضمن

بعدى أو لم يتعد حديث النبي ﷺ (العارية مضمونة مؤذقة، وهو آخر

قوله<sup>(٩)</sup>

(١) البحر الرائق (٧/٢٨٢)، الدر المختار (٥/٦٨٣).

(٢) كشف القناع (٤/٧١)، المغني (٥/١٢٩)، أحصر المحصرات (١/١٨٩).

(٣) صحيح، بطور في هامش ٦ من ١٥٧.

(٤) البحر الرائق (٧/٢٨١)، حاشية ابن عابدين (٨/٣٨٣).

(٥) في (س) يكثر، وكتب من (م) وهو موافق لـ (ي) الأم (٤/٣٧) و (٦/٧٢).

(٦) في (ت) فهو يلبث من (م) وهو موافق لـ (ي) الأم (٤/٣٧) و (٦/٧٢).

(٧) في (س) المكفري، وكتب من (م) وهو موافق لـ (ي) الأم (٤/٣٧) و (٦/٧٢).

(٨) في (م) وإذا وكتب من (س) وهو موافق لـ (ي) الأم (٤/٣٧) و (٦/٧٢).

(٩) الأم (٤/٣٧).

وقد قلنا في العصري<sup>١</sup> -<sup>٢</sup> وداود بن شُرط صياها صون ، وإن لم يشرط<sup>٣</sup> لم يضمن .

قال أصحابنا - لو أهدى بشرط أن تكون أمانة له بشرط وكانت مضمونة .

قال : ( والأصح أنه لا يضمن ما ينمحق أو ينسحق<sup>٤</sup> باستعمال )

الانمحاق كلف الثوب بالكلية باللبس<sup>٥</sup> ، وفي غيابه وجهان .

أصحها لا يضمن ، (ث) لو أدب<sup>٦</sup> في إتلاف ملك من عراق أو إلقاء في بحر ، فأنلف فلا شيء عليه .

والثاني يضمن ، لأن العارية تقتضي الرد ، والانمحاق يقضي أضرارها .

المشهور فيه عدم الضمان ، وحكى الماوردي وغيره اتفاق الفقهاء عليه<sup>٧</sup> .

(١) في (ت) العصري والثابت من (م) أنه وهو الأصوب ينظر إمامنا في التلخيص

(٢) عبيد الله بن الحسن بن منصور بن أبي نصر المصري ، قاضيهم ، وكان يحقده على صاحب

الكتابين ومخالفهم في الشيء بعد الشيء ، ثقة فقيه ، توفي سنة ١٦٨ هـ

ينظر التلخيص الكبير (٥١ / ٣٢٦) ، الخلفات (٦ / ١٦١) ، مشعر الأمصار (١٠٩٩ / ١٥٩٩)

(٣) صاقطة من (ت) والثابت من (م) ، وبه يستقيم المعنى

(٤) أنسحق الثوب إسحقا إذا لم يلبس ، النسخ من كتاب الخلق الذي

ينظر للمعجم الوسيط (١ / ٢٢٠) ، لمصحح سير (١ / ٢٦٨) ، محمل المصحح (١ / ١٢٢)

(٥) الفرق بين الانمحاق والانسحق أن الانمحاق هو تلف الثوب بالكلية بأن يسه حتى يبيد ،

والانسحاق هو انقصص ينظر كناية الأخير (١ / ٢٨٦) ، حاشية عمدة (٢ / ٢٦١)

(٦) صاقطة من (م) والثابت من (ت) ، وبه يستقيم المعنى

(٧) المأثور الكبير (٧ / ١١٨)

وحكى الشيخ أبو حامد وغيره عن ابن سريج أنه يضمن<sup>(١)</sup>، وهذا الوجه هو الثاني الذي أشار إليه المصنف.

ومراد المصنف الاستعمال المأذون فيه حتى لو كان مقيضاً فائز به أو ليسه في غير الوقت المأذون فيه مما لا يحكم له أصلاً بضم المماقع والأجراء، وما سرنا به الاستحقاق والاستحقاق هو الصحيح الذي أراده المصنف، ويوجد في بعض كلام الأصحاب إطلاق الاستحقاق على الاستحقاق.

**قال:** (و ثالث بضمن النمحق).

[يعني ولا يضمن المسحق] <sup>١</sup>، وهذا الوجه ليس في المحرر<sup>(٢)</sup>، فإنه قال "وأصح الوجهين أنه لا ضمان إذا تلفت بالاستعمال كالثوب يمسحق"<sup>(٣)</sup>، وكذا [لا] "ضمان ما يمسحق"<sup>(٤)</sup> من أسرائه بالاستعمال<sup>(٥)</sup> انتهى

(١) روضة الطالبين (٦/ ٣٣٤)

(٢) مناقضة من (د)، وثبت من (م) و (هـ) يستقيم الضم، ينظر المحرر ص ٢٠٨

(٣) المحرر في فقه الإمام الشافعي (ص ٢٠٨)

(٤) في المحرر، تصحيح يمسحق (ينضم المضمحل المسحق)، وثبت من (م) و (هـ) بغير تسليم، الضم، هي الكلمة المستخدمة في كتب الشافعية في كتاب العارية، وكلمة يمسحق مأمومة صحتها في هذا الكتاب، فهي كتاب العارية.

(٥) مناقضة من (م) و (د)، وثبت من (محرر) ينظر المحرر ص ٢٠٨ وهو الموافق لما ذهب إليه الشافعية، لا لأصح لأنه لا يضمن، ينظر مباح الفصول ج ١ ص ٦٩، نهاية المطاف ج ٥ ص ١٢٧، معني المحتاج ج ٢ ص ٢٦٧

(٦) في (د)، يمسحق وثبت من (م) وهو موافق لما في المحرر ص ٢٠٨

(٧) المحرر في فقه الإمام الشافعي (ص ٢٠٨)

وهو مقتضى الوجهين في المصحق، وهما مشهوران، وأن المصحق مثله في كونه غير مصحون في الأصح، فيكون فيه الوجهان أيضاً، ومن الكلام<sup>(١)</sup> يتعلم ما حكاه المصنف من الوجهين في المصحق والمصحق، ويكون قوله الثالث زيادة من عنده، لكنها حسنة ما قدمه، أن الخلاف في المصحق مشهور، وفي لمصحق عريب، ومن ذلك يتعلم الوجه العارفي

فإن قلت بل كلام محرر يقتضي إخراج عدم الضمان في المصحق قلت ويلزم ألا يتحقق الخلاف فيه، والمصنف قد حكاه، والصواب ما ذكرناه من أن المحرر<sup>(٢)</sup> مقتصر على الوجهين والمهاج رد الثالث لما دل عليه كلام لأصحاب والرافعي في الشرح.

والقول بالضميان ضعيف فيها، لأنه تلف باستعمال مأدود فيه، فكيف يصح ما أيج له، [أو يكون ما أيج له]<sup>(٣)</sup> شيئاً في الضمان؟  
والثالث أيضاً ضعيف لأن المصحق بعض المصحق فكيف يصح المصحق ولا يصح المصحق؟

وعند المحققين<sup>(٤)</sup> هذا الوجه الثالث أصح من الثاني، وإن كان أشهر في النقل، وهذا اختلاف الأصحاب إذا ضمياً المصحقة عن وجهين<sup>(٥)</sup>

(١) في (م) الكلامين والثبت من (ت) وبه يستقيم المعنى

(٢) في (ت) المصحق والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٣) ما قلناه من (ت)، والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٤) في (ت) التحقيق، والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٥) روضة الباعين (٤/ ٤٣٦)



أحدهما، أن يضمن المعلن بجميع أحوالها، وبه قطع الإمام<sup>١</sup>  
وأصحها / ت ٢٢٦ / تضمين في آخر حالات التصويم وبه قطع البعوي<sup>٢</sup>  
وعلى هذا إذا انتهى الثوب إلى تلك الحدة ليس له استعماله<sup>٣</sup>، قاله البغوي<sup>٤</sup>  
ورداً عليه: لا يفسد الأجزاء المسحقة، فمسحت<sup>٥</sup>، والأجزاء لا بالاستعمال،  
فهل يضمنها؟ وجهاد في التهذيب، أصحها يضمن كالعين<sup>٦</sup>، والظاهر إذا تلفت  
سبب الركوب ويحمل إصناف فهو كالمحذوق الثوب و تعيها به كالتسحق  
/ م ٢٠١ /

وعن القفال: لو فرخ ظهرها بحمل وتلفت منه صبي سواء تعدى بحمل أم  
لا، لأنه يمس أدنى الحمل لا في الحراصة، ورُدُّه إلى مالك لا يَجْزِيه عن الصبي،  
لأن السراية نوبت من مضمون، وهذا في الحمل الذي هو غير متعد به مبيع هو  
وجوب الضياع في صورة الاتمحاق<sup>٧</sup>

**قال:** (وَالْمُسْتَعِيرُ مِنْ مُسْتَأْجِرٍ لَا يَصْنَعُ فِي الْأَصْح) ١

لأنه مالب عمر المستأجر، وكذلك تستقر الأجرة على المستأجر بالانتفاع ٢

(١) المصدر السابق

(٢) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤ / ٢٨٠)

(٣) في امت استعمالها، والتفت من (م) وهو منصوب لعمد

(٤) التهذيب في فقه الإمام (٤ / ٢٨٠)

(٥) في امت فامسحت والتفت من (م) وبه يستقيم على

(٦) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤ / ٢٨٠)

(٧) روضة العليين (٤ / ٤٣٢)

المستعير<sup>(١)</sup>، وأيضاً لهذا الاتصاف مُستجقٌ عن مالك فأشبه انتفاع المستأجر والموصى له بالخدمة

والثاني: يضمن لمسكناً بالعارية وهو ضعيف، والمستعير من الموصى له بالخدمة كالمستعير من المستأجر ولا خلاف أن العين إذا تلفت في يد الموصى له بالخدمة لا يضمنها.

وعن ابن<sup>(٢)</sup> وابن<sup>(٣)</sup> فذهبوا إلى أن المستعير من المستأجر كائنه، ويعتبران في شيء وهو أن المستعير يجب عنه الرد على المسأجر إذا رجع قتل انقضاء المدة ولم يرد مؤنة الزد عليه كما صرح به الخولي<sup>(٤)</sup>

فأحكام العارية حالية عليه [في ذلك] "بحلاف استأب<sup>(٥)</sup>"، وإذا انقضت ارتفعت العارية.

### شرح

مؤنة الرد في هذه العارية على المستعير، يرد عن المستأجر وعلى مالك إن رد عليه<sup>(٦)</sup> إلا إذا قلنا إن مؤنة رد العين مؤجرة على المستأجر فيظهر هنا أنه على المستعير أيضاً.

(١) إجماع الطالبيين ج ٢/ ص ١٢٠، حاشية صغيرة ج ٢/ ص ٨٧

(٢) ساقطة من (ت) والمثبت من (م) والمعنى واحد

(٣) تنبيه لأهمية من أحكام مروج الذهب (مجموعه ورقم ٢٢٠٧) ج ٢/ ص ١٧٠، وينظر روضة

الطالبين (٥، ١١٣)

(٤) ساقطة من (ت) والمثبت من (م) والمعنى واحد

(٥) في (ت) الثابت والمثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٦) في (ب) عليه الأمانة والمثبت من م، وهو موافق لما في روضة الطالبين ج ٤ ص ٤٣٢

## فروع

استعير من العاصب ما كور في باب العاصب ، والمستعير من المستأجر من  
العاصب حكمه حكم المستعير من العاصب ، وإن صمًا استعير من المستأجر ولا  
يرجع بالقيمة التي عزمها على المستأجر ويرجع المسأجر عن العاصب

صمًا

التي

صمًا

التي

التي

قال: (وَوَلَّى كَيْفَ دَسَّهُ يَدٌ وَكَيْفَ بَعَثَهُ فِي شُغْلِهِ<sup>(١)</sup> أَوْ يَدٍ مِنْ  
سُلْمَتِهَا إِلَيْهِ يَرْوُضُهَا. فَلَا صَمَانًا)

لأنه نائب وليس يستعير ، و حقيقة المسعر من قبض العين لعرض نفسه

(اليتضع)<sup>(٢)</sup> بـ ابتداءً غير مُستحقٍّ بإذن من هي في بدء ويردحا

[وهوذا المعنى ، ليتدرج فيه ، ليس بمالك كجند البيت]<sup>(٣)</sup>

وقولنا تعرض بنفس أخرج الوكيل والمرأى<sup>(٤)</sup> ويحرم

وقولنا، ليتضع بها أخرج الشكامة<sup>(٥)</sup>

(١) في (ت) سلعة والثبت من (م) وهو موافق لما في صحيح البخاري (١/٦٩)

(٢) في (ت) لم يتضع، والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٣) سابقة من (ت) والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٤) في (ت) المرأى، والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٥) المرأى هو سائر هذه الأقسام، والمرأى هو سائر هذه الأقسام

ينظر القاموس المحيط (١/٨٣١)، تصحيح الخ (١/٢٤٥)، المعجم الوسيط (١/٤٦٢)

(٦) في (ت) المستأجر والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٧) شامًا للباقي البسطة سواء من باب قول، إن عرضها لسمع، وسامها غشقرى واستمها طلب

بمعناها وتحدث (لا يسوم الرجل على سوم أخيه أي لا يشترى) وروي (لا يسام ولا

يسام) ينظر تصحيح الخ (١/٢٩٧)، العرب في ريب العرب (١/٤٢٢)

وقولنا غير مستحق أخرج المستعير<sup>(١)</sup>

وقولنا يأنذ أخرج العصب.

وقولنا من هي في يده لتدخل العارية من العاصب وإن كانت مسدة

وقولنا ويردعاً به حكم العارية وقد لجعل<sup>(٢)</sup> قيداً

شرح

فصل  
رابع  
شأن

هكذا لو أركت إنساناً ذاته ليخبرها به<sup>(٣)</sup> أو ليحرق<sup>(٤)</sup> فعليها من متاع لا

صالح

شرح

وتخذ من أخيه<sup>(٥)</sup> في<sup>(٦)</sup> الطريق فأركه قتلعت الأمانة، وخسبته عن المذهب<sup>(٧)</sup>،

خلاف للإمام<sup>(٨)</sup> والفقراني<sup>(٩)</sup>، ولا فرق بين أن يستعير التواكب أو يبدأ<sup>(١٠)</sup> به

(١) في (م) تستأجره، والثبت من (ب) وبه يستقيم المعنى

(٢) في (م) جعل، والثبت من (ب) وبه يستقيم المعنى

(٣) ساقطة من (ب)، والثبت من (م) والمعنى واحد

(٤) ليحرقها أي ليحرقها

ينظر بيان نكرة (٥، ٣٣٣)، المصباح (١/ ١٣٠)، مختار الصحاح (١/ ٢٥٥)

(٥) أخيه المرحوم أو أخيه في سيرة، نعمت دعاً شديداً، ويحتمل أخيه الغير

ينظر تهذيب النسخة (٣/ ١٦١)، مختار الصحاح (١/ ١٩٥)، لمعجم الوسيط (٢/ ٦٤٢)

(٦) ساقطة من (ب)، طلب (م) وبه يستقيم المعنى ينظر روضة الطالبين (١/ ١٣٣)، الوسيط (٣/ ٣٧١)

(٧) روضة الطالبين (٤/ ٤٣٣)

(٨) المصدر السابق

(٩) الوسيط (٣/ ٣٧١)

(١٠) في (ب) يبدع، والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى، وهو عم اعقب في روضة الطالبين

(٤/ ٤٣٣)

صاحبها.

ولو أركبه مع هذه فعل الشريف صيف الصيد ، وقال الإمام<sup>(١)</sup> لا شيء عليه  
تشبيهاً بالصيد

هــ

« لو كنت دابة واقعة بين يدي مالكها فوضع رجل متاعه عليها بغير إذن<sup>٢</sup>  
صاحبها، فلصاحب الدابة طرغ متاعه.

فلم يطرغهُ وشي<sup>(٣)</sup> الدابة ، دخل المتاع في صيده ، ولا يجب على صاحب  
المتاع ضمان الدابة<sup>(٤)</sup> ، قاله البغوي

« فلو قال له صاحب المتاع سترها فسترها لم يقص المتاع ، وصاحب المتاع  
مستعير لتلك الدابة من الدابة، إذ كان على الدابة متاع آخر يضمن بقدر متاعه<sup>(٥)</sup> ،  
قاله<sup>(٦)</sup> البغوي أيضاً

(١) روضة العاليين (٤/ ٤٣٣)

(٢) في التهذيب للطبري (بأمر صاحبها) وأثبت من (م) و (ت) وهو الموافق لما في روضة العاليين  
ج ٥ ص ٣٢٠ ، وحاوي الكبير ج ١٣ ص ١٧٥ ، وهو ملو فو كذلك لتعريف العمري فهي  
وقد بالإنعام وليس أمر به

(٣) في (ت) ومراء وأثبت من (م) وبه يستقيم المعنى ينظر التهذيب في فقه الإمام الشافعي  
(٢٨٧/٤)

(٤) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٢٨٧/٤)

(٥) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٢٨٧/٤)

(٦) في (ت) قاله وأثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

وإن لم يكن عليها (غير الخاق)<sup>(١)</sup> ضمن الجميع.

ولو كان يفقد لأحدهما دعة وللآخر متاع ، فقد لصاحب الداعة أحدها عليها وأحاده ، فصاحب المتاع مستعير ، فإنه يخشى في التهذيب<sup>(٢)</sup> والرافعي<sup>(٣)</sup> ، وقد البعوي في الفتاوى فيها : إنه قال نرجل أحسن ما عني هذا عن دابتك فحملته فتعصب أن الأصحاب قالو : بضم ، وأن شيخه كان يقول : الذي عندي (أمة لا يجب عليه)<sup>(٤)</sup> صير الدابة ، لأن صير الدابة إما أن يكون باستعير من العير أو باليد (لا حائل أن يقال)<sup>(٥)</sup> بالاستعير ، لأن الاستعارة مأذون به ، وباليد لا يجب الصير لأن مدانة في يد مالكها ، هي هو إلا أن<sup>(٦)</sup> استعان به في نقل متاعه إلى أنبله ، وبهذا لا يجب ضمان دابته<sup>(٧)</sup>.

وإن<sup>(٨)</sup> قال : حدد هذه الوديعة أحفظ في هذا الصدوق ، من قبل أحد<sup>(٩)</sup> إن الصدوق مضمون ، لأنه استعان بصدوقه في حفظ ماله

(١) في (م) غير ، ولتت من (ت) والمعنى واحد.

(٢) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٢٨٧/٤)

(٣) (م) فتح العزيز شرح الوحي (مطبوع مع مجموع) ، ١١ ، ٢٢٢

(٤) في (ت) أنه يجب عليه ، ولتت من (م) وهو موافق لما في مسوى من الصلاح (٦٠٤/٣) ،

(٥) في (م) لا حائل أن يقول مال ، ولتت من (ت) ، وبه يستقيم المعنى وهو موافق لما في فتوى من الصلاح (٦٠٤/٣)

(٦) سقطت من (ت) ، ولتت من (م) ، وبه يستقيم المعنى وهو موافق لما في مسوى من الصلاح (٦٠٤/٢)

(٧) فتوى ابن الصلاح (٦٠٤/٢)

(٨) في (م) لم يرد ، ولتت من (ت) ، وبه يستقيم المعنى.

قال وفي فتاوى القاضي حسين<sup>(١)</sup> : إنه إن استعار بعينه وخارجه في قتل متاعه لا يضمن المعبود والخمر ، لأنه في يد مالكه<sup>(٢)</sup> - (٣)

قلت : وهذا حق ، متى تلفت في يد مالكها لم يضمنها صاحب المتاع لأنها ليست بعارية إلا أن يقرض إعادته وأن المستعير استعان بملكه<sup>(٤)</sup> في تسييره فيُحتسَل أن يقال إن يد المالك في هذه الحالة دالة على يد المستعير فيضمن<sup>(٥)</sup> فيشترى ضمان العارية

ويُحتسَل أن يقال إن يد مالك لا تكون دالة على حيزه فلا ضمان إذا تلفت في يد مالكها.

وشهد للأول أن في فتاوى الهوي أيضاً : أنه لو استعار دابة ليحمل عليه متاعاً ، فقبل لغيره لعلامة أحمل هذا المتاع على الدابة وذهب به ، فحمل العلامة فهدمت في الطريق ، قال يضمن المستعير إذا حمل المعبر المتاع ببدنه<sup>(٦)</sup> ، انتهى . وهو يقتضي أنه حسن<sup>(٧)</sup> أيكيد للمستعير ، وإطلاق هذه الفروع كلها مستحسن م ٦٠٤ / ٢٢ على المنع.

(١) في (ت) الحسين وكتب من (م) ، وهو موافق لما في فتاوى ابن الصلاح (٦٠٤ / ٢) .

(٢) في (م) المالك يد المالك من (ت) ، وفيه يستقيم معنى فتاوى ابن الصلاح (٦٠٤ / ٢) .

(٣) فتاوى ابن الصلاح (٦٠٤ / ٢) .

(٤) في (ت) بالملك ، والكتب من (م) ، وفيه يستقيم المعنى .

(٥) صاقطة من (ت) ، والكتب من (م) ، وفيه يستقيم المعنى .

(٦) فتاوى ابن الصلاح (٦٠٤ / ٢) .

(٧) في (ت) حسن والكتب من (م) وفيه يستقيم المعنى .

وأما على رأي الإمام<sup>(١)</sup> والغزالي<sup>(٢)</sup> فيحيث قصد المالك إعارة صاحب المتاع على وجه القرض والمصدقة عاد فيه ما سبق فيمن أعبى<sup>(٣)</sup> في الطريق  
لزمه قال صاحب ندبه أعطي متاعك أصعب<sup>(٤)</sup> على دائي ففعل كذا كذا لو  
ستودع متاعه، [و] لا يجب على صاحب المتاع صيانة الدابة «هذه البيهقي<sup>(٥)</sup>  
وذلك أن يطلب القرض من أن يتلصق صاحب المتاع بسؤال الخنفس حيث جعله  
معيده أو<sup>(٦)</sup> صاحب الدابة حيث جعله ذبيحة، وكُلٌّ من المعوية والوديعة يصح  
بالاستصحاب<sup>(٧)</sup> والإيجاب<sup>(٨)</sup> «وم سحر هاهنا ما<sup>(٩)</sup> يُعبرُ أحدهما عن<sup>(١٠)</sup> الآخر

(١) روضة الطالبين (٤/ ٤٣٤)

(٢) التوسيط (٣/ ٣٧١)

(٣) في (ب) أعبى والثبت من (م) وأنه يستقيم للمعنى وهو موافق لما التوسيط (٣/ ٣٧١)

(٤) في (م) لأصعب والثبت من (ت) وهو موافق لما في التهذيب (٤/ ٢٨٧)

(٥) سابقه من (ت) والثبت من (م) وبه يستقيم للمعنى

(٦) التهذيب في فقه الإمام الشافعي ٢٨٧/ ٤

(٧) في (ت) أو جعله، والثبت من (م) وبه يستقيم للمعنى

(٨) في (ت) الاستصحاب، والثبت من (م) وبذلك يمدح في أمسي المطالب في شرح روض الطالب

(٢/ ٣٢٩)

(٩) الاستصحاب هو قول يقوم مقام القبول، كقولك يعني وأرعي

يعبر عنه المطالب (٣/ ٥٥٥)، حاشية المعبر من ٢٠، ١٦١، أنسى المطالب في شرح روض

المطالب (٤/ ٢١٠)

(١٠) «الإيجاب بمعنى إيقاع السق، والسق رفع السق المتصورة بين يدي، بحيث لا يتصور ثمة

سقة لم يصح. هاهنا إيجاب ولا سق، وفي نسخ الإيجاب من قوله معش وأشريت

ينظر التبريدات (١/ ٥٩)، كتاب الكليات (١/ ٥١٢)

(١١) في (م) ب، والثبت من (ت) ومعنى واحد

(١٢) في (م) من، والثبت من (ت) ومعنى واحد



ولا أن يُقال: إذا سأل صاحب الشئ الفرض به في الانتفاع فحسب عارية، وإذا كان  
سؤالاً لم يتحقق ذلك فحسب على المخفق وهو الوديعة

فروع:

أرسل صغيراً يستعير له شيئاً فمدع المالك إليه فهلك أو أهلكه فلا ضمان على  
أحد قتله البغوي في الفتاوى<sup>(١)</sup>

فروع:

استعار دابة ليركبها إلى مكان محذور، فهو مستعير من وقت المجاوزة وعليه أجرة  
المثل دهاياً ورجوعاً إلى ذلك المكان، وفي لزوم الإعادة منه إلى البلد الذي استعار  
فيه وجهان<sup>(٢)</sup>، سيان على أنه هل به الركوب، أو الطوب: انقطعت العارية بالمجاورة  
ويطلت لأب من العقود والمآزلة غير تجمع حكمها بالمحافظة<sup>(٣)</sup> وفيه وجهان فعلى الثاني  
سالمها إلى حاكم المكان الذي استعار إليه، ويسمي أن يكون الصحيح الأول وشبهه  
أن وجهان سألوا جهين فبياً إذا سافر بواحدة من سائله بالقرعة وراد مقامه في البلد  
الذي سافر إليه، قضى الرائد نفقة سائله وفي قصص عدة<sup>(٤)</sup> الرجوع وجهان

فروع:

أودعه ثوباً، وقال: إن شئت فأنسئه فهو قس عليه<sup>(٥)</sup> ووديعة [و] [بعده]<sup>(٦)</sup>

(١) فتاوى ابن الصلاح (٢/ ٥٨٠)

(٢) روضة الطالبين (٤/ ٤٣٥)

(٣) في (استأجره) وطلبه من أم، وبه يستقيم لمسي وهو موافق لما في الشرائع (٥/ ٤٦٣)

(٤) مسأله من (م) وأضيفت من (ت) وبه يستقيم لمسي وهو موافق لما في روضة الصحيح

(٤/ ٤٣٥)، الوسيط (٣/ ٣٧٢)

(٥) غير موافق للصحیح وبذلك يستقيم لمسي، وهو موافق لما في المصدر الثاني

(٦) مسأله من (ت)، والمثبت من (م) وبه يستقيم لمسي وهو موافق لما في روضة الطالبين

(٤/ ٤٣٥)، الوسيط (٣/ ٣٧٢)

عارية، وخرّج فيه وجه من السوم لأنه معه ضرر على توقيع عقد صيانة، ويخرج منه إلى سوم واحد بعدم الصيانة / ت ٢٢٧ قال الإمام: فهو قياس وليس مذهباً<sup>(١)</sup>

فرع:

استعار صندوقاً فوجد فيه درهم فهي أمانة ضرر عبثاً

فرع:

استعار حماراً مع الحشيش<sup>(٢)</sup> مهلك الحشيش، م يضمن لأنه إن أحمده لتعذر حفظه دون أمه

قال البيهقي<sup>(٣)</sup>، وكذا لو استعارها فجعلها ولديها، ولم يتكلم بذلك فيه بإذن ولا نهي، فالولد أمانة - قاله القاضي حبيب<sup>(٤)</sup>

فرع:

استأجر إجارة فاسدة فأعاره من غيره فكلف، ضمن المستأجر، وانعرا على المستعير قاله البيهقي<sup>(٥)</sup>.

وتضمن المستأجر ظهراً بالتعدي

(١) روضة الطالبين (٤/ ٤٢٥)

(٢) حشيش ولد بهجر الأملح وأما حشيش وريما مسمى للبر جعث شبيه بسلته، وليس هو ولد الحمار من حين تضعه أمه إلى أن تقطم من الرصاص، فإذا استكمل الحول فهو ثولب، وأبعد جعثاً والجميع جعثش

يظهر المعنى (٣/ ٦٨، تهذيب اللغة (٤/ ١٧٣)، بهر، اللغة (١/ ٢٣٨)

(٣) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٦٨٩)

(٤) روضة الطالبين (٤/ ٤٣٦)

(٥) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٢٨١)

خرج،

لو اظف  
المعبر  
بمسطرة  
وطريقه

في فتوى البعوي استعار خُلياً<sup>(١)</sup> فوضعه في تور نفسه فأوقف فيه<sup>(٢)</sup> غير، فعلق  
، إن كان المؤقت حديقاً فإنه فيه ، ضمن، والمستعير طريق سواء فعله بإذنه أم لا.  
وإن كان حديقاً، فإن كان يعبر إذن المستعير ضمن، وإن أوقف لإرضاه فهو كان  
المستعير عاقباً، صواب ولا شيء على المؤقت.

وإن كان حديقاً ضمن المؤقت<sup>(٣)</sup>، ويحتمل أن يكون كالطعام المعصوب.  
ولو وضعه في تور غيره يعبر إرضاه ضمن<sup>(٤)</sup> المستعير ولا شيء على المؤقت إلا أن  
يكون عديلاً، فقرار المعصوب عليه وإرضاه، هو كيانو وضعه في تور نفسه<sup>(٥)</sup>، انتهى  
وفي إسقاط الصيانة عن المؤقت عند جهله وعلم المستعير وإذنه نظر،  
فإن الضمان لا يختلف بالعلم والجهل<sup>(٦)</sup>.

خرج،

العوام يدفعون اليقر لخرافة الأرس، (ليدفع ذلك إليهم)<sup>(٧)</sup> دابة نفسه صد  
حاجتهم، قال البعوي [في الفتاوى]<sup>(٨)</sup> (لا تكون هذه البقرة مصبوبة كاعين في  
الإحارة الفاسدة، وإن كان القرص مصبوبة، لأن المتعة لا تقرص، وإياها تقرص

(١) فتاوى ابن الصلاح (٦٠٣/٢)

(٢) في (م) عليه وثبت من (ت) (نظر . المصدر السابق)

(٣) سابقه من (س) والثابت من (م) وفيه يستقيم معنى وهو موافق لما في المصدر السابق

(٤) في (ت) ضمنه والثابت من (م) وهو موافق لما في المصدر السابق

(٥) فتاوى ابن الصلاح (٦٠٣/٢)

(٦) قاعدة نظر معني لاحتاج (٣٢٢/٢)، نهاية لاحتاج (١٣/٥)، دافع الصلح (٢٨١/٧)

(٧) في (م) ليدفع إليهم ذلك والثابت من (ت) ولعني واحد

(٨) سابقه من (م) والثابت من (س)، وهذه العبارة من فتاوى البعوي (نظر المصدر التالي)

العيب، فتكون بمرئاة الإحارة المتعاقبة تصغر فيها المنفعة دون فعيبي<sup>(١)</sup>

شرح:

دفع كسرة إلى سقاي، فأخذ يشرب فسقط الكور<sup>(٢)</sup> من يده فاكسر، صغر الماء، لأنه أحله بشراء فاسد، ولم يصغر الكور؛ لأنه بحكم إحارة فاسدة. فإن أخذ مجاناً فالكور عريضة يجب فعيباته، وإلّا كان قبوض طيبة فاسدة. كذا ذكره القعوي<sup>(٣)</sup> والقاضي حسين<sup>(٤)</sup>.

ضوّر ابيّوض بما كانت عادته أنه يشرب ماء على أنه يعطيه في كل جمعة كسرة، وحكى في صورة العوض وجهاً أنه إعدارة وفي صورة الترع وجهاً أنه إحارة فاسدة.

شرح:

فاشترى شيئاً في وعاء فقبضه، فالوعاء لا يكون مصدراً عيبه<sup>(٥)</sup>، فانه<sup>(٦)</sup>

القعوي.

شرح:

عبد استعاز شيئاً فهلك في يده تعلق الصيان بدمته

(١) فتوى ابن الصلاح (٢/ ٦٠٤)

(٢) الكور: بئاً لشرب، فإن كان معروفاً فهو كور، وإن كان بيع عريضة فهو كورب

ينظر تاج العروس (١٥/ ٣٠٨)، تهذيب الفقه (١٠/ ١٧٥)

(٣) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٢٨٧)

(٤) في (ت) حسين بن عليّ بن أحمد، وفلاح بن محمود، مستخدم عبد الشافعي، ومثبت أكثر

مستنداً

(٥) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٢٨٧)

(٦) في (ت) قال، ومثبت من (أ) وبه يستقيم المعنى

فروع:

مركب  
العارضة حصة  
مطلوبة

تصح العارضة مُطلقةً ومؤقتةً لمدة معقولة<sup>(١)</sup>

فروع:

استمر مدة ليركتها إلى موضوع معلوم ، فإن نحل المذهب والمحيي أو  
أحدهما فقط، أتبع ، وإن أطلق (دون أن يركب داعياً<sup>(٢)</sup> فهل نه أن يركب في  
الرجوع؟ وجهان في التهمة<sup>(٣)</sup>، وحوار مُغلغل بالمعزوف

فروع:

حكم طرف  
الغنية

بعث هدية في ظرف<sup>(٤)</sup>، ذكر الضيف في باب ائمة<sup>(٥)</sup> ،<sup>(٦)</sup> تفصيلاً في  
كون الطرف هدية.

وحيث لا يجعله هدية ، فإن استعمله المُهدي إليه ولا هدية باستعماله<sup>(٧)</sup>،

فيس وأئم

(١) في (م) الوقت معلوم، وثبتت من (ت) والعمى واحد

٢. في (م) دعياً، ثبت من (ت) وهو موافق لما في تكملة الإبانة (مخطوط رقم ٢٢٠٢ هـ) ج

٨٠/٧

(٣) تكملة الإبانة (مخطوط رقم ٢٢٠٢ هـ) ج ٨٠/٧

(٤) الظرفية حلول الشيء في غيره حقيقة نحو الماء في الكور، أو مجرد كالحالة في الصدق، وعلى

الخصوف ما يكون محققاً لشيء، ومثالاً له كالمزاج والمكان

ينظر التعاليف (١/ ٢٩٠)، دستور العباد (٢/ ٢٠٧)

(٥) روضة الطالبين (٥/ ٣٦٨)

(٦) روضة الطالبين (٥/ ٣٦٤)، كتب الذي في الروضة كتاب الفقه وسنن باب ائمة (ينظر روضة

الطالبين ج ٣/ ص ١٥١، روضة الطالبين (٥/ ٣٦٨)

(٧) في (ت) (والإعارة بالمسحاة)، وأثبتت من (م) وبه يستقيم المعنى

وإن لم يستعمل أو لم يستعمل وقد جرت العادة به كالطعام ، حكى الشيخ أبو  
عاصم أن لحديداً كان لها عوصى فالخرف أمانة كالإحارة العاسدة / م ٢٠٣ ١٥٣  
والأ كان عارونية<sup>(١)</sup>

### فروع

حكم عام

العمدة

وَلَكِنَّ الْعَارُونَ وَهُوَ الَّذِي يَخْتَلُتُ بَعْدَ الْإِعَارَةِ، إِنَّ قَسَا إِنَّهُ يَصْنَعُ صِرَافَ الْعَصَبِ  
فَهُوَ مَضْمُونٌ كَالْأَصْلِ

وإن قلنا: قيمتها يوم التبع ، فحكمه كما هو هبت الريح شرب والفتة في داره ،  
وإن طالبه بالرد فلم يرد عصم ، وإن لم يتمكن من الرد لم يصم ، وإن لم يطلبه  
ومكن فهل يدخل في صباه ؟ وجهان ، هكذا رب<sup>(٢)</sup> القاضي حسين<sup>(٣)</sup>

المصنف يفتي

المصنف

مذهب الإمام

قال<sup>(٤)</sup> (وله الانتصاع بحسب الإجماع)

هذا وضع العارونية فإن تعينت جهة للمنفعة إما انتصاع غيرها وإما بالعادة فلا  
كلام، وإن تعلقت فيتمهد بها بعلمه من المسائل

**قال:** (هإن أعاد لزراعة حنطة ، روعها وعشها إن لم ينهه أو  
لشعير لم يزوع فوقه كحنطة).

إذا أعاد الأرض للزراعة وعزى نوعاً كحنطة أو شعير<sup>(٥)</sup> ، ولم ينهه عن عره فله

(١) في (ت) و (م) وثبت من (م) وبه يستقيم المعنى.

(٢) روضة الطالبين (١/ ١٣٠).

(٣) في (م) رأيت وثبت من (ت)، وبه يستقيم المعنى.

(٤) روضة الطالبين ج ١ ص ٢٠١، فتاوى من إصلاح ج ٢ ص ٦٦١.

(٥) في (م) كالحنطة والشعير وثبت من (ت) والمعنى واحد.

أن يزرع ذلك النوع وما هو مثله أو ذواته في الحرر، وليس له أن يزرع ما فوقه نظراً إلى المعنى.

وفي الإحارة قولاً أو وجه مرسوم إلى نفس البويطي أو غير محله أن المستأجر لراحة شيء لا يجوز أن يزرع غيره، وطرد هذا في المستعير أولى، والخطة صرحها أكثر من صرح الشعر وأمن من صرح الدرة، وقطع، وعبارة المحرر الخطة والشعر معروفاً<sup>(١)</sup> وهي أحسن من عبارة المنهاج لأن أظهر في يرادة النوع

وقول المنهاج ومثلها أحسن من عبارة المحرر وما ذهب<sup>(٢)</sup> من الاقتصاد عن الدواب تؤيدهم منع المثل وهو لا يمنع، والاقتصاد عن المثل يدل على الدواب من طريق الأولى

وأن إذا به فقال الإمام ظاهر المذهب أنه يتعين على المستعير إتباع ما ذكره المعير<sup>(٣)</sup>، وهذه العبارة تشتم بحالها في الحرر، وهو بعد، ويعني القطع بأنه لا يجوز

زرع

حيث زرع ما ليس [به]<sup>(٤)</sup> زرعه فلصاحب الأرض قلعه محضاً ولو بقي ثمة لشدها أجرة، قل ابن الرفعة<sup>(٥)</sup> يشبه أن يقال إن أوجبا في نظيره من

(١) روضة الطالبين (٥/٢١٦)

(٢) في كلا السحتين (م) و (ب) (معرفاً) وهو حجة سيء وحرراً

(٣) هذه العبارة لم أجدها في الحرر

(٤) الحرر في لغة الإمام الشافعي (ص ٢٠٩)

(٥) في (ب) غير وثقت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٦) نهاية المحتاج ج ٥/ ص ٣٩٦

(٧) سائطة من (ب) والمثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى

الإحارة أجرة مثل فكذلك

وإن أوجب ما راد عن المسمى من أجرة مثل فيجوز أن يقال هما ما بين زرع المأذون فيه والملك ضرراً، وقد يقال جميع أجرة المثل.

والفرق أن استأجر مسوق مثلك، والمستعير لا يملك شيئاً

قلت. إن قلنا الإحارة تُعطل بالمحاجة فيعين الثاني، وإن قلنا لا تعطى وقد رجحناه فيما سبق فيظهر الأول، وهذا يعلم أنه يجب جعل هذين الاحتمالين وجهين

**قال: (ولو أطلق الزراعة . صح<sup>(١)</sup> في الأصح ويترك<sup>(٢)</sup> ما شاء).**

صورة المسألة أن يقول: أهرثك لثروع، فهذا فعل مطلق والأصح الصحة ويترك ما شاء لإطلاق اللفظ

والثاني أنه لا تصح لتساوب درروع، قال العراقي ولو<sup>(٣)</sup> قيل. يصح ولا يورع إلا أقل الأنواع ضرراً لكان ملحياً<sup>(٤)</sup>.

ولا فرق بين أن يقول: لثروع أو ليررع فيها أو للزراعة أو لورع أما ما قال<sup>(٥)</sup> لثروع ما شئت، فيصح ويرورع ما شاء لأنه عام

(١) ساقطة من (ث)، وثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٢) في (ث) يصح، وثبت من (م)، وهو موافق لما في صحيح البخاري (٦٩/١)

(٣) في (ث) يصح، وثبت من (م)، وهو موافق لما في صحيح البخاري (٦٩/١)

(٤) في (م) لو، وثبت من (م)، وهو موافق لما في صحيح التعرير (١١/٢٢٣)

(٥) فتح التعرير (١١/٢٢٣)

(٦) ساقطة من (ث) والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى





والثاني: يجوز لأن كلاً مني لتأيد

**قال:** (وإنه لا تصح إعاره الأرض مطلقة بل يشترط تعيين نوع المنفعة).

إذا كان المستعار لا يتنع به إلا بجهة واحدة كالسياط الذي لا يصلح إلا لأن<sup>(١)</sup> يمرش فلا حاجة في<sup>(٢)</sup> إعارته إلى التعرض للانتعاج، وإن كان يتنع به عهدين فصاعداً كالأرض تصبح للرعاة والنساء والعوامس، والخدمة تصبح لمركوب ولحمار موجهين

أحدهما وهو مادي أوردته البغوي<sup>(٣)</sup> والرويان<sup>(٤)</sup> والمتولي<sup>(٥)</sup> وصاحب المهذب<sup>(٦)</sup> والناوردي<sup>(٧)</sup>، وهو المحتاج، الصحة<sup>(٨)</sup> مطلقة، ولا يصح ما فيه من الجهالة، لأن العارية بمثلها لا يحتمل في الإحارة

(١) في (ب) أن وثقت من (م) وهو موهي مائي روضة الطالين، ٤ / ٤٣٥

(٢) في (ب) يل وثقت من (م) وبه يستقيم لمس وهو موهي مائي روضة الطالين (٤) / ٤٣٥

(٣) التهذيب (٤) / ٢٨٣

(٤) روضة الطالين (٤) / ٤٣٦

(٥) شمة الإيالة (مخطوطة رقم ٧٢٠٧ ب) ح ٧ / ٦٠٩، ويظهر روضة الطالين (٤) / ٤٣٦

(٦) المهذب (١) / ٣٦٤

(٧) الحاوي الكبير (٧) / ١٢٧

(٨) في (م) (إحارة الصحة) وثقت من (ب) ويؤيده مائي روضة الطالين (٤) / ٤٣٦

(٩) مخطوطة من (م)، وثقت من (م)، وبه يستقيم لمس

والذي هو «أظهر عبد القاضي حسين<sup>(١)</sup> والإمام<sup>(٢)</sup> والفزلي<sup>(٣)</sup> والرافعي في المحرر أنه لا يبد من تعيين نوع المنفعة، لأنها معروفة شرعية جازية للحاجة، فلتكن على حسب الحاجة»<sup>(٤)</sup>.

وقد دححه الرافعي أيضاً في الشرح في باب الإجماع، وقال به، «أظهر به»<sup>(٥)</sup>.

على هذا لو قل: «عزُّك لتعمل ما سلكك»، أو تنصع به كيف شئت، فهو جهل، والقرء هما في عناية المبدأ، ويسمي القطع بالحوار، وعلى الأول لمستعم أن يصح كيف شاء / ت ٢٢٨، لإطلاق الإذن، وقال الروياني يتصح به هو العادة<sup>(٦)</sup>، قال الرافعي. وهذا أحسن<sup>(٧)</sup>.

قلت إنه كانت عادة يصح انتزاع عليها، م ٢٠٥١، وإن لم تكن عادة فيصح كيف شاء، ويُحمل كلام من أطلق على هذا، ونحن نص على أن الاتصاف بمحمول في المطلق على العادة، قاله الماوردي<sup>(٨)</sup>.

(١) روضة الطالبين ج ٤ ص ٤٣٧، حاشية الخليل على شرح المنهج ج ٣ ص ٤٦٠.

(٢) روضة الطالبين (٤٣٦/٤).

(٣) الترمذي (٣٧٣/٣).

(٤) طب العبرة بكتابه للرافعي في فتح العزيز وليس في المحرر.

ينظر المحرر (ص ٢٠٩)، وفتح العزيز (١١٠/٢٢٤).

(٥) فتح العزيز شرح الوجيز (١١/٢٢٤).

(٦) في (ب)، بحث وكتب من (م)، وهو من أبي داود، روضة الطالبين (٤٣٦/٤).

(٧) روضة الطالبين (٤٣٦/٤).

(٨) فتح العزيز شرح الوجيز (١١/٢٢٤).

(٩) أحادي الكبير (١٢٧/٧).

من نرد  
عارية

**قال:** ( فصل لكل منهما ردُّ العارية متى شاء ).

العارية مَكْرُومَةٌ وَمَبْرُوءَةٌ فَلَوْ أَرَادَهَا لَامْتَنَعَ النَّاسُ<sup>(١)</sup> مِنْهَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُطْلَقِ وَالْمَوْقُوتِ

وقال مالك: لَا يَسْرُرُ الرَّجُوعُ فِي الْمَوْقُوتِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ وَجْهٌ عَنْهُ لِمَا صَحَّ التَّفَرُّيبُ<sup>(٣)</sup>، وَمِنْ حِوَارِ الْعَارِيَةِ يُعْلَمُ أَنَّهَا تَنْتَهِي بِمَوْتِ أَحَدِهَا وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ الْأَصْحَابُ أَنَّهَا تَنْصَحُ بِالْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ وَالْخَيْرِ بِالسُّعْدِ، وَقَالُوا إِذَا مَاتَ الْمُعِيرُ وَحَبَّ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ الرَّدُّ عَلَى وَارَثِهِ، فَلَوْ أَمْسَكَهَا كَانَ عَصِيًّا وَعَبِيهَ لِأُخْرَةٍ وَلَوْ (جُرَّ أَوْ حُجِرَ)<sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ بِسَفْهِ رَدِّهَا عَلَى وَلِيِّهِ<sup>(٥)</sup> وَإِذَا مَاتَ الْمُشْتَعِرُ وَحَبَّ عَلَى وَارَثِهِ أَنْ يُبَادِرَ<sup>(٦)</sup> بِرَدِّهَا عَلَى الْمُعِيرِ، طَلَبَ أَوْ لَمْ يَطْلُبْ.

فَإِنْ كَانَ لَعَدَمِ وَتَكَاثُرِ الرَّدِّ [فَهِيَ مَعْدُومَةٌ فِي تَرْكِهِ الْمُشْتَعِرُ وَلَا أَجْزَاء]

(١) في (ب) مطبوعة عبر وصحيفة، وكتبت من (م)، وفيه يستقيم المعنى

(٢) الشرح الكبير (٣/ ٣٧١)، الاستدكار (٥/ ٥٤٥)

(٣) منجم الفوايح في شرح المنهاج (٥/ ١٥٣)

(٤) في (م) حجير أو حن، وكتبت من (م) وفيه يستقيم المعنى وهو موافق لما في حاشيتي الشرواني (٥/ ٢٦٦)

(٥) في (م) وكتلة، وكتبت من (ت) وفيه يستقيم المعنى ويؤيده ما في معاني الكبير (٨/ ٣٧٩)، حاشيتي نشر وافي (٥/ ٤٢٦)

(٦) في (ب) (أن شاء الله) وكتبت من (م) وفيه يستقيم المعنى وهو موافق لما في معاني الكبير (٧/ ١٣١)

وإن مع القدرة على الرد<sup>(١)</sup> فهي مضمونة على الورثة مع الأجرة ومؤنة الرد في هذه الحالة عليهم، وفي الحالة<sup>(٢)</sup> الأولى على التركة

قال: (إلا إذا أعار لغيره فلا يرجع حتى يثمن من الثمن<sup>(٣)</sup> المكفوف).

إذا أعار الأرض لغيره فله الرجوع قبل الحصر وبعد ما لم يوصع فيه البيت

قال في التهمة: وكذا بعد الوصع ما لم يوارده التراب<sup>(٤)</sup>، وكذا يقتضيه كلام غيره

وفهم من طرفعة من قول السراغبي: «ما لم يوصع فيه البيت»<sup>(٥)</sup>، الجمع بعد

الوصع

والظاهر أن السراغبي ما أراد الاختصاص في الحالة المذكورة على كلام التهمة مع

سكونه عن موافقه أو مخالفته.

وقال<sup>(٦)</sup> المتوفي: «وإذا رجع بعد الحصر وقبل الدفن غرم لولي البيت مؤنة الحصر،

لأنه يأنس له في الحصر أوقعه في الترام ما قد التزم من المؤنة وفوت عليه مقصود»<sup>(٧)</sup>

(١) مدحه من (م) والكتب من (م) وله بكتل المعنى وهو موافق له في أسس المحقق في شرح

روضة الطالب (٢/ ٣٣٦)

(٢) في (ت) حالة والكتب من (م) والمعنى واحد

(٣) ساقطة من (ت) والكتب من (م) به يستقيم المعنى وهو موافق له في مباح الظاهر (١/ ١٦٩)

(٤) تهمة الإبانة (مخطوط رقم ٢٢٠٧) ح ٧/ ١٥٠

(٥) فتح العزيز شرح الموجز (٤/ ٢٢٥)

(٦) في (م) على والكتب من (ت) وله يستقيم المعنى

(٧) في (ت) قال والكتب من (م) والمعنى واحد

(٨) تهمة الإبانة (مخطوط رقم ٢٢٠٧) ح ٧/ ١٥٠، وبظن روضة الطالب (٤/ ٤٣٦)

ولا يجب على الولي أن يظلم<sup>(١)</sup> موضع الظلم، لأنه خسر ياديه ومقصود  
الحافز لم يحصل

وقد وقع في الرافعي<sup>(٢)</sup> وابن الرقعة<sup>(٣)</sup> عن التتمة<sup>(٤)</sup> أن مؤنة اخضر على الولي، وهو  
على

وأما إذا زارت أمة الثراب وهو مقصود الكتاب، وعبارته المحرر أي من فإنه قبل  
الم يمكن به لم جوع وسنن انقضاء<sup>(٥)</sup>، طوبه وسنن انقضاء بصورة لمسألة، وإن  
قلنا ليس له التفتش له فيه من هناك حُرورية الغيب وقد قيل يفتش، والسنن من غير  
ضرورة<sup>(٦)</sup> حرام ولو رضي لوداؤه نقله من الأمانة حق تميم، وليس للمعبر  
الطانية بأمره، قاله المارودي<sup>(٧)</sup> والنفوسي<sup>(٨)</sup> وغيرهما، لأن الغرض غير جاري به،  
ولأن الميت وثق بالثالث والأولياء لا يلزم بهم، ولو رجع لم يعدد جوعه شيئاً

(١) في (م) بهضم، والثبت من (ت)، وبه يستقيم المعنى

(٢) طم الثراب المتن، وعلان العبرة بالتراب ونحوه، معها وموافاقاً لـ (أ) عن

ينظر مسائل العرب (١٦٠ - ٣٧٠)، فتح المبرور من (٢٥ / ٣٣)، المعجم المتوسط (٢ / ٥٦٦)

(٣) فتح العبر شرح الوجيز (١١ / ٢٢٥)

(٤) نهاية المحتاج ج ٥ ص ١٣٤

(٥) تسمية الأمانة (مخطوط رقم ٢٢٠٧) ج ٧ / ١٤

(٦) في (ت) وهي، والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٧) للمحرر في فقه الإمام الشافعي (ص ٢٠٩)

(٨) في (ت) صورة، والثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٩) الحاوي الكبير (٧ / ١٣٠)

(١٠) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (١ / ٢٨٣)

ولو كان له في تلك البقعة أشجار فأراد سقيها، فإن كان السقي يقتضي إلى ظهور شيء من الميت شيخ وإلا لم يمتنع، قاله القاضي<sup>(١)</sup> والإمام<sup>(٢)</sup> وأطلق الماوردي<sup>(٣)</sup> الجمع من التصرف عن ظاهر القدر

ولو أظهره<sup>(٤)</sup> لسبل هل يعاد إلى موضعها؟ قال ابن الرقعة<sup>(٥)</sup> يشبه أن يكون فيه [حلائف]<sup>(٦)</sup>، والذي أورده الماوردي أنه يجب إبعاده<sup>(٧)</sup> وإطلاق الإعاوة إذا جودناه لا يسلط على الدمى، وإن كان يسلط على سائر المباح على أحد الوجهين، وانصرف ضرر الضرر<sup>(٨)</sup> قاله الرافعي، وقول المصنف، حتى يدمر، هو الذي قاله الغزالي<sup>(٩)</sup>، والرافعي<sup>(١٠)</sup>، ونقل ابن الرقعة<sup>(١١)</sup> فيه جوابين للقاضي

أحدهما: هذا

والثاني أنه قد لا يجوز للمعبر أن يرحح، لأن الدمى للتأليب ولو صار الميت

(١) أسى الطالب في شرح روض الطالب ج ٢/ ص ٣٣١

(٢) طر جمع السابق

(٣) الخواص الكبير (٧/ ١٣٦)

(٤) في (ت) أظهر والمثبت من (م)، وهو موافق لما في معنى المباح (٢/ ٢٧٠)، أسى لمصنف في

شرح روض الطالب (٢/ ٣٣١)

(٥) أسى الطالب في شرح روض الطالب ج ٢/ ص ٣٣١

(٦) ساقطة من (ت) والمثبت من (م) وبه يستقيم الدمى

(٧) الخواص الكبير (٧/ ١٣٠)

(٨) فتح المعبر شرح الوجيز (١١/ ٢٢٥)

(٩) الوسيط (٣/ ٢٧٢)

(١٠) فتح المعبر شرح الوجيز (١١/ ٢٢٥)

كُزَيْبًا، لَأَنَّهُ النَّاسُ فِي الْعَرَفِ لَا يَصْعُقُونَ مِنَ الْفَسَنِ وَلَا يُطَبِّقُونَ بِهِ الْحَدَرَ، بَعْمٌ، بَن  
 كَانَ فِي مَقَرَّةٍ لِمُسْلِمِينَ يَجُودُ أَلْ يُدْفَنُ فِيهِ مَيْتٌ آخَرٌ وَبَعْدَ انْدِرَاسِهِ لَا يَجُوزُ إِنْشَاءُ  
 الْقُبُورِ [عَلَيْهِ] <sup>(١)</sup> لِيَتَصَوَّرَ مَصُورَةُ الْمَقَرَّةِ الْيَحْدِيهِ، مَلْ يَدْرِكُ لِيَدْفِنَ (فِيهِ عَمْرَةً) <sup>(٢)</sup>  
 وَإِذَا عَلِمَ حُرْمَةَ اللَّيْثِي <sup>(٣)</sup> فِي الْأَرْضِ الْمُعَذَّرَةِ، فَفِي أَرْضٍ مَلَيْتَ إِذَا دَمَهُ الْوَرُثَةُ فِيهَا  
 أَوَّلَى، وَإِذَا بَيَعْتَ وَالْمُشْتَرِي جَاهِلٌ لَيْتَ لَهُ خِيَارٌ، وَإِذَا نَبَشَ اسْتَبَحَ عِدْوَانًا، مَلْ  
 بَقِيَ مَلْ الْقَبْرِ حَتَّى مَلَكَهٗ ؟ وَجِهَانِ، كَالْمُغْرَسِ إِذَا اسْتَنْتَى شَجَرَةً ثُمَّ قَلَعَهَا

شرح:

من الأصحاب من استثنى العارية لم يصح [الخلوع] <sup>(٤)</sup> وقد ذكرناه في الفصل.

شرح:

استعار الدار <sup>(٥)</sup> التي وحت فيها البعثة، لارمته من جهة المستعير <sup>(٦)</sup> حاشية من

(١) كُزَيْبًا وَتُورِسًا عَمْرَةً وَدَمَ الْوَرُثَةَ وَتَقْلَامُ عَهْدَهُ، وَبَرَسَ الشَّيْءَ وَالرَّسْمُ يُنَوِّسُ تَقْوَمًا عَمْرَةً.  
 وَمِنْهُ دَرَسَتْ الْمَرْحُومَةُ

ينظر لسان العرب (٧٩/٦)، محمّد الصّحاح (١/ ٨٥)، المعجم الوسيط (١/ ٣٧٩)

(٢) حاشية من (ت)، والكتب من (م) وفيه يستقيم المعنى

(٣) في (م) (عمر في)، والكتب من (ت) وفيه يستقيم المعنى

(٤) الشَّيْءُ هُوَ يَرِدُ مَسْتَوْرٌ وَتَشَبَّهَ الشَّيْءُ عَنِ الشَّيْءِ، وَفِيهِ اسْتَبَحَ مَسْتَبَحَ الشَّيْءِ الْبَدْوِي،  
 وَشَيْءٌ مِنْ بَابِ حَلَفٍ، وَمِنْهُ مَا يَنْشَأُ الَّذِي يَشْأُ الْقَوْرَ

ينظر المعجم في نويس المعجم (٢١/ ٢٨٣)، تاج المعجم من (١٧/ ٣٩٧)، مختار الصّحاح  
 (١/ ٦٦٨)

(٥) حاشية من (ت)، والكتب من (م) وهو موافق في روضة الطالبيين (٤/ ٤٣٧)

(٦) في (ت)، الْأَرْضُ الْقَبْرِ، والكتب من (م) وفيه يستقيم المعنى.

(٧) في (م) المعجم، والكتب من (ت) وهو موافق في حاشية المعجم على شرح المنهج (١/ ٤٦٦)



جهة المغير<sup>(١)</sup> ولا بين الرفعة فيها بحث.

### شرح

استعار أرضاً لمغير فيها ثراً صح ، فإذا بيع<sup>(٢)</sup> الماء ، حذر للمستعير أحده لأن  
الماء مُسْتَأْجَر<sup>(٣)</sup> بالإباحة

وقال الفتاوى : إن كان المقصود أن يستفي منها فلا خلاف أنه إذا أراد الرجوع وله  
منعه من الاستفاد ، وإن أراد طئها ، ويعزم (ما انزعم من مؤنة)<sup>(٤)</sup> حذر ، وإن أراد أن  
يتفلك بالبدن فإن كان له في الشرع<sup>(٥)</sup> (مثل الأحرار) والعشب حذر كما في الماء  
والعراس ، وإن لم يكن عي<sup>(٦)</sup> مال ، فإن ف<sup>(٧)</sup> في القصار<sup>(٨)</sup> ، وهو هذا كالأعيان يملكها بالبدن  
وإن لم يجعلها كالأعيان وليس به التملك ، وإن أراد التصير ساحة فإن كان الاستفاد  
يحاج إلى استعراق<sup>(٩)</sup> في ملكه وأحد الأحرار في مقابلة الاستعراق حذر

(١) في (م) المستعير ، والفتى من (ت) وقد يستقيم المعنى

(٢) في (ت) بيع ، وكتب من (د) وهو موافق لما روي عنه الخطيب (٤٣٧/٤)

(٣) في (ت) مساج ، والفتى من (م) وهو موافق لما في القصور السابق

(٤) في (ت) طمره ، والفتى من (م) وهو موافق لما في نسخة الإيالة ومعه قد قم ٢٢٠٧ ف ح

٧/١٤٤ و أنظر أسى مطلب في شرح روضه فخر (٣٣٩/٢)

(٥) مقصورة في (ت) ، والفتى من (م) وهو موافق لما في المصدرين السابقين

(٦) في (د) مثل الأحرار ، وكتب من (م) وهو موافق لما في المصدرين السابقين

(٧) القصور هي ما يبقى في محل بعد الانتحال ، وبما في السجل من حسب ثم لا يتخلص

بالبدن

ينظر أسى العرب (٥/١٠٠) ، نظام من نسخة (١/٥٩٥) ، المعجم الوسيط (٧٣٩/٢)

(٨) استعراق إلى عيب ، وهو سلك الطريق إليه ، وحسب منه فلا أن الطريق في حده من حدود

ملكه ينظر المعجم الوسيط (٥٥٦/٢)

وإن أراد أحد، فهو من في مقابلة م يستفيد من الماء<sup>(١)</sup> م ٢- ١٥٥ فلا بد من شروط البيع، وإن أراد أحد، الأجرة في مقابلة ترك الطعم لم يجز لأنه مذل الماء في مقابلة ترك الضرر، والإجارة موصوغة<sup>(٢)</sup> بطلب البيع، وإن كان [مشر حشاً]<sup>(٣)</sup> أو ليحتجع فيها ماء الميارب<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup> فإن أراد الطعم أو اشتملت م الأمر على م ذكرها، وإن أراد التثوير<sup>(٦)</sup> يجوز م فاحكم كما لو صالحه عن إحراء الماء على مسدده على حال<sup>(٧)</sup>

(١) في (م) دلال والثبت من (متد) وده يستقيم للمعنى

(٢) في (م) موضوع، والثبت من (م) ماء وده يستقيم للمعنى ينظر معني سدحاح (٢/ ٢٣٩). كناية الأخير (١/ ٢٩٤)

(٣) في (م) (أكثر من حشاً) وفي (م) (أكثر موحشاً، وهو موحش م في ذمة الإيالة (مخطوط رقم ٢٢٠٦ م، ج ١٤/ ٧) و أضر أسى الطالب في شرح روض الطالب (٢/ ٣٣٦)

(٤) في (م) الميارب والثبت من (م) م للمعنى واحد، والثبت موهن للثمة، انظر العناني السابقين

(٥) الميارب جمع مزارب و مزارب، والمزارب بكسر الهمزة بعدها حمزة، ويجوز تحميتها بفتحها ياء، جمال مزارب يده سالكة ويقال يده مزارب مراد ثم أي وهي لغة مشهورة، ولا يصل مرادب مضمين مرادب، هو ما يجعل مرادب وحش و حشوة في الأسطحة يسبق منه الماء، وجمع مزارب مزارب

ينظر غريب المعاني (١/ ٣٠٠)، معجم طبر (١/ ١٣)، معجم ندموس (٣/ ٢٨)

(٦) التثوير هو توكيد الكلام برفع احتياك المعداد والتخصيص، و قيل ثبت الشيء في مقفه (المعجم للمصنوعي (١/ ١٤٩)

(٧) ذمة الإيالة (مخطوط رقم ٢٢٠٧ م) ج ١٤/ ٧، وضر أسى الطالب في شرح روض الطالب (٢/ ٣٣٦)

ولو كان، فظهر في ذمِّ الدعا فيه حقُّ امتنع على غيره من أهل الدرب انطماً  
والكسكُكُ إذا حفر بينهم وكان التفرير معوضاً على ما ذكرنا

**قال:** (وإن أضرار لبيضاء أو العيراس<sup>(١)</sup> ولم يذكر مدة ثم رجع. إن  
أمكن<sup>(٢)</sup> شرط القلع محالاً، فربما)

لأنه ربيعي (بترام العيراس<sup>(٣)</sup>) الذي يدخل عليه بالقلع، وإن امتنع فليس عليه  
قصد محالاً

وقوب المصنف محالاً، هكذا عبارة الرافعي<sup>(٤)</sup> وهو يؤيده أنه لو شرط القلع  
ولم يفعل محالاً لا يكون كذلك

وعبارة للذهب وعيره أنه إن شرط القلع قلع<sup>(٥)</sup>، وهذا أهم من أن يُضْرَح بقوله  
محالاً (وإلا)<sup>(٦)</sup> فيمكن هو المتحد

وإذا شرط مع القلع التسوية برمت أبعاء، وإن شرط القلع دون التسوية لم تحب  
التسوية لأنه ربيعي بالخبر

وقوب المصنف ولم يذكر مدة، أحراز من العارية مؤقته، ومباني حكمها  
وقوله ثم رجع، أي بعد أن سى أو عير من<sup>(٧)</sup>، وهذا كله إما لم يكن رفع أسماء

(١) في (أ) و(عيراس، وبنيت من (م)، وهو م، هو له في منهاج الطالبين (١/ ٦٩)

(٢) ساقطة من (أ)، والمثبت من (م)، وهو موهوب في منهاج الطالبين (١/ ٦٩)

(٣) في (أ) (بترام العيراس)، والمثبت من (م)، وهو موهوب في في الذهب (١/ ٣٦٤)

(٤) فتح القدير شرح الوسيط (١١/ ٣٦٧)

(٥) الذهب (١/ ٣٦٤)

(٦) في (أ) (وإلا)، والمثبت من (م)، وبه يستقيم معنى يظهر موضحة بتأليف (٤/ ٤٤١)

(٧) في (أ) (ثم من)، والمثبت من (م)، وبه يستقيم معنى يظهر أسراراً (١/ ٣٦٤)

والعراس إلا تنقصي

أما إن أمكن من غير ' تنقصي يدحك فإنه يرفع من غير نقصين ، ولا خلاف أنه  
بعد الرجوع لا يجوز<sup>(١)</sup> للمستعير الماء والقواس

عدو ومن عدماً بالرجوع نفع عماماً ، كُلفت التسوية ، وإن كان حائلاً فهو جهن  
في التهمة<sup>(٢)</sup> وغيرها مُشبهة بالوجهين في حمل الوكيل قبل العلم ، أو ميان عليهما ، بالرجوع  
ومنه يؤخذ أن الصحيح أنه يُقْلَعُ مجاناً.

وكذا الوجهان فيما إذا حمل السيل نواقل أو صه فتبثت ، يصح مجازاً ، ومياتي  
ونقل المرافعي عن القفال عن إذا رجع المير ولم يعلم المستعير حتى استوفى المصلحة أو  
بعضها أنه لا تلزمه الأجرة<sup>(٣) (٤)</sup>

وقد اس الرفعة لأشبهه تحريمه من الرجوع في الإباحة قبل العلم<sup>(٥)</sup> . وقد  
ذكره<sup>(٦)</sup> في الوليمة ، وحكي فيه (ثلاث طرق)<sup>(٧)</sup>  
إحداها هذه<sup>(٨)</sup> .

(١) في (م) بغيره ، وثبتت من (ت)، و بعض واحد

(٢) في (م) ولا يجوز ، وثبتت من (ت)، وبه يستقيم المعنى

(٣) تنمة الإباحة (مختلوط رقم ٢٢٠٧ ق) ج ١٢/٧

(٤) في (م) أحرره ، وثبتت من (ت)، وهو موافق لما في فتح العزيز (١/٢٣٨)

(٥) فتح العزيز شرح الوجيز (١١/٢٣٨)

(٦) حاشية عمدة راج ٣/٢٢

(٧) في (م) فكرهه ، وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٨) في (ت) بلا تنقيح ، وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٩) في (ت) هذه ، وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى

والثانية، عن الشيخ أبي محمد أنه تلزمه<sup>(١)</sup>.

والثالثة قولان كفون لو قيل قبل العلم، وهذا<sup>(٢)</sup> الذي قاله ابن الرصة حق، ومنه يعلم أن الصحيح وجوب الأجرة

قد لا أي وإن لم يشترط القلع أصلاً، فإن احتار المستعير القلع<sup>(٣)</sup>، لأنه مثلكه ولا أرض له<sup>(٤)</sup>

قال: (ولا يلزمه تسوية الأرض في الأصح، قلت الأصح تلزمه والله أعلم)

الأكثر أن أرسلوا<sup>(٥)</sup> الوجهين من غير تصحيح، تـ ٢٢٩، والرافعي رجح في الشرح الكبير والشرح الصغير الثاني<sup>(٦)</sup>، كـ رجحه المصنف، وسفها إلى ذلك

(١) شفي المحتاج ج ٢/ ص ٢٧٣

(٢) في (م) وهو، والمثبت من (ت)، وبه يستقيم المعنى

(٣) سالطه من (م)، والمثبت من (ت)، وهو موافق لما في منهاج الطالبين (١، ٢٩).

(٤) في (م) عليه، والمثبت من (ت)، وبه يستقيم المعنى

(٥) في (ت) أعرو، والمثبت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٦) فتح العروة شرح الوجيز (١١ ٢٢٧)

الإمام<sup>(١)</sup>، والقاضي أبو الطيب<sup>(٢)</sup>، والمحامي<sup>(٣)</sup>، والروائي<sup>(٤)</sup>، وأبو عمرو<sup>(٥)</sup>،  
ورجح في المحرر<sup>(٦)</sup> الأول، وكلام التبيين<sup>(٧)</sup> يشير إلى ترجيحه، ومال إليه ابن  
الرفعة<sup>(٨)</sup> بناء على ما فهمه من أن الوجهين يلتقيان على الخلاف في صير المستعير  
لأجزاء المسجلة<sup>(٩)</sup> بالاستعارة إن ضمها لموت التسوية، وإلا فلا

وأما أقول إن كان فرض المسألة في تسوية حفر حصلت في مدة العارية لأجل  
لعمري والبناء، فالأمر كما قال [ابن الرفعة]<sup>(١٠)</sup>.

وإن كان في تسوية حفر حصلت<sup>(١١)</sup> من القلع راسية على ما حصل قبل ذلك  
فالصحيح لزوم التسوية

ويشير إلى تصوير المسألة هذا أن أباوردی عن الوحة الثاني «بأن قلع باحتجاره بعد

(١) في (نت) الإمكان، وكتبت من (م)، وانه يستقيم للمعنى

(٢) روضة العالي (٤، ٤٣٨).

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

(٥) المصدر السابق

(٦) المصدر السابق

(٧) المحرر في فقه الإمام الشافعي (ص ٦٠٩)

(٨) التبيين (١/ ١١٢).

(٩) معنى لمحتاج ج ٢/ ص ٢٧١، حاشية الجبير ص ٣/ ص ١٠٥

(١٠) في (نت) المتقطعة، وكتبت من (م)، وانه يستقيم للمعنى

(١١) ساقطة من (نت)، وكتبت من (م)، وهو أكثر وضوحاً

(١٢) في (م) حصن، وكتبت من (نت)، وهو الصواب، ينظر معنى لمحتاج (٢/ ٢٧١)

وذلك العارية من غير أن يلحقاً إليه قصور مأخوذاً بقصده<sup>(١)</sup> فتكونه محسروا  
العارية فيه<sup>(٢)</sup> إلى ذلك، ومن هنا يظهر لنا أن الذي سيجي أن يُفتى به أن ما حصل من  
خلف سبب البناء والعراس في مدة العارية لا يلزم تسويته، وما<sup>(٣)</sup> حصل من خلف  
[لا] سبب البناء والعراس في مدة العارية (بلزومه)<sup>(٤)</sup> تسويته، لوما حصل سبب  
الصنع وهذا من ذلك بمنزلة تسويته<sup>(٥)</sup>، ولا يكر إلهت الخلاف في كل منها  
أما الأول فمن صيغ الأجرة<sup>(٦)</sup> المستحقة.

وأما الثاني فلا، الإجارة مع العلم بتكر المستعير من القلع المؤدي إلى ذلك قد  
يُقتل بضحيته، ولا خلاف في وجوب تعريض الأرض نقل ملكه فيها  
قال: **أولى لم يَحْتَرَقْ، لم يَحْتَلِفْ مجازاً**

بقوله **اليس يعزق طام حَقٌّ**<sup>(٧)</sup> معهومة<sup>(٨)</sup> أن غير الطام له حق،

(١) في (م) يخصصه، وثبت من (ت) وهو موافق لما في المحوي الكبير (١٢٨/٧)

(٢) المحوي الكبير (١٢٨/٧)

(٣) في (ت) قيد، وثبت من (م)، وهو انصواب لعدم

(٤) في (ت) ما معه، وثبت من (ت)، وبه يستقيم يلحق

(٥) ساقط من (م)، والكتب من (ت)، وبه يستقيم معنى يعزق منى انصاف في شرح روض

الطال (٢/٣٣٣)

(٦) في (م) لا يلزم، وثبت من (م) وبه يستقيم معنى (يظهر انصاف السبب)

(٧) ساقط من (ت)، والكتب من (م)، وبه يستقيم معنى (يظهر انصاف السبب)

(٨) في (م) الأجر، وثبت من (ت)، وبه يستقيم يلحق

(٩) صحيح البخاري (٢/٨٢٣)، باب من أخذ أرضاً مواتاً، حديث ٢٢١٠.

(١٠) في (م) ومعهومة، وثبت من (ت) ويلحق ويحد.

والمستعير غير ظالم، والعرق<sup>(١١)</sup> أربعة، ظاهره وهما البناء<sup>(١٢)</sup> والعراس وباطنه  
وهما الشر والبه، وقال أبو حنيفة يفتح محاب<sup>(١٣)</sup>

**قال:** (بل للمستعير الخيار بين<sup>(١٤)</sup> أن يُنْفِيه بأجرة، أو يفتح ويضم  
أرض المنقصر. قيل: أو يثمنك به يملكه<sup>(١٥)</sup>)

سفت أسأله في أصلح تحرزة، ويحكمك هنا أن يعرف أن المبيع إن احتار  
حصوله من إكمال<sup>(١٦)</sup> ووافقه استمر هناك، وإن لم يوافقه المستعير حال الإمام<sup>(١٧)</sup>  
والغزالي<sup>(١٨)</sup> يكلف تبرع الأرض<sup>(١٩)</sup>

وقال الجمهور<sup>(٢٠)</sup> بذلك إن احتار القلع بالأرض<sup>(٢١)</sup> ولو باسمك

(١١) في (ت) العرق والمثبت من (م) أو هو موافق ما في كتابه الأخبار (١/٣١٠)، حاشية الرمي  
(٤٤٤/٢)

(٢) في (ب) بالياء والمثبت من (م) أنه يستقيم للمسي بسطر المرحع السابق

(٣) حاشية من عاصم (٨/٢٩٨)، البحر الرائق (٧/٢٨٣)، فقهاء الحديث (١/٣٥٠)

(٤) في (ب) من و المثبت من (م) وهو موافق لما في منهاج الطالبين ١/٦٩١

(٥) في (ت) بالفتح والمثبت من (م) وهو موافق لما في منهاج الطالبين ١/٦٩١

(٦) في (ت) الخاضع والمثبت من (م) أنه يستقيم للمسي

(٧) روضة الطالبين (٥/٣٦٣)

(٨) الرمي (٣/١٧١)

(٩) تبرع الأرض أي إخراجها من يدها من السنة والعراس

ينظر حاشية الشرواني (٦/٢٤١)، حاشية الجرمي (٣/١٠٦)

(١٠) روضة الطالبين (٤/٤٣٨)، معنى المحتاج (٢/٢٧١)

(١١) في (ت) بالأرض، والمثبت من (م) أنه يستقيم للمسي ينظر معنى الفصاح (٢/٢٧١)، معنى

المطلب في شرح روضة الطالب (٢/٣٣٣)، حاشية العمل على شرح المنهج (٣/٤٦٥)



وقال المعوي بذلك فيما إن احتار القلع بالأرض فقط ، وهو الصحيح  
[عندي] <sup>(١)</sup>.

**قال:** (هـ) إن لم يختار، لم يقطع مجاناً، إن بدل المستعير الأجرة  
وصداً إن لم يبدلها في الأصح)

أي إذا لم يختار المعير واحدة من ٢م / ٥٦ / الحصل <sup>(٢)</sup> التي حيراء فيها وطلب  
القطع مجاناً لم يقطع إليه وإن بدل المستعير الأجرة لأنه عبر صالم ، وكذا إن لم سلفاً  
في الأصح ، لأن العارية تقتضي الانتفاع من غير عوض  
والذي يقطع لأنه بعد الرجوع لا يجوز الانتفاع به من غير أجرة. وأعزب <sup>(٣)</sup>  
أن يؤمس حكمي الخلاف مع بدل الأجرة ، وكذا الشاشي <sup>(٤)</sup> قلته.

ولو أن المعير احتار القلع بالأرض وامتنع المستعير وبذل الأجرة لم يقطع منه  
وقطع عنه ، وكذا إذا احتار المعير لتملك ما قيمة عند الأكثرين

**قال:** <sup>(٥)</sup> (جم)، أي إذا بذل المستعير الأجرة ولم يقطع المعير مع امتناعه من

(١) التمهيد في فقه الإمام الشافعي (٤ / ٢٨٣)

(٢) صافطة من (م)، والثبت من (ت)، والمضى وحده

(٣) في باب الحاصل، والتمهيد من (م)، وفيه يستقيم المعنى ، وهو موافق لما في معنى الحاج

(٤) (٢٧٢ / ٢) والبرج الفرجاني (١ / ٢٦٥)

(٥) الإغراب الإتيان بالغريب، يقال أغرب الرجل إذا جاء به غريب

ينظر لسان العرب (١ / ٦٤٠)، ماخ الفهم من (٣ / ٢٧٢ ، الصبح المير (٢ / ٤٤٤)

(٥) روحه القليل (٥ / ٢١٨) بأسى يعاقب في شرح بعض العقاب (٢ / ٢٠٣)

(٦) يعرض في (ت) والثبت من (م) وفيه يستقيم المعنى

القطع بالأرض ومن التملك بالقيمة أو لم<sup>(١)</sup> يندفعا وقلنا بالأصح وهو أنه لا يقطع  
جائناً مما نضنع وهما مستمران على السراع ؟

**قال<sup>(٢)</sup> :** (قيل: يبيع<sup>(٣)</sup> الحاسك<sup>(٤)</sup> الأرض وما فيها<sup>(٥)</sup> وتقسّم بينهما)

فصلاً للخصومة قائم أبو علي الرضا<sup>(٦)</sup> وغيره<sup>(٧)</sup>

**قال<sup>(٨)</sup> :** (والأصح أنه يُعرضُ عنهما حتى يخفّارا<sup>(٩)</sup> شيكلاً).

قوله المرتضى<sup>(١٠)</sup> والأكثر<sup>(١١)</sup> ، لأنه لا ضرر على فصل الخصومة بالكلية ، والبيع ليس  
هو الواجب فليس كبعضه مال الممتنع وطلاقه امرأة المولى<sup>(١٢)</sup> وقوله حتى يتدبرا هكذا

(١) في (ت) ولم وليت من (م) وبه يستقيم المسمى

(٢) في (ت) مطلق والثبت من (م) وبه يستقيم المسمى

(٣) في (ت) بيع والثبت من (م) وهو موافق لما في منهاج الطالبين (١١/٦٩)

(٤) في (ت) به والثبت من (م) وهو موافق له في منهاج الطالبين (١/٦٩)

(٥) روضة الطالبين (٤/٤٣٨)

(٦) لمصنوع السابق

(٧) يخاص في (ب)، والثبت من (م) وهو انصواب لأن ما بعده من مثل المنهاج

(٨) في (ب) و (م) (اختار) بدون ألف بضمها المصروف ، وفي منهاج الطالبين (اختار) بألف بضمها

المسمى ، والقصود ما أورد ، قال المحقق السرخسي : نسه في نسخة مصنف إثبات الألف في

اختراكم ، أي أنها مخطئة وهو ما في خبره ، ولكن الذي في أكثر نسخ الشرحين وفي الروضة مخط

لصنف يختص بغير ألف ، وصحيح مخطئة من موضع سقوط الألف ، قال السخري وهو أحسن ،

وقال الإسوي : إنه انصواب لأن اختيار الألف كاف في نفس الخصومة

ينظر معني لبحث (٦/٢٧٢) ، نهاية المحتاج (٥/١٦٣) ، وأنظر لمحرر (ص ٢٠٩)

(٩) لم أجد في مختصر سردي ، وذكر المولى في المروءة ، ينظر ر ، روضة الطالبين (٤/٤٣٨)

رأيت في المحرر<sup>(١)</sup> والمتهاج<sup>(٢)</sup>، في نسخة كلها حتى التي بخط المصنف

وفي الشرح<sup>(٣)</sup> والروضة<sup>(٤)</sup> بخط المصنف، يختار<sup>(٥)</sup> تعميم ألف، وصحح بخطه على<sup>(٦)</sup>

موضع سقوط الألف وهو أحسن، أي يختار لمغير، وله تفصيل المصنوعة<sup>(٧)</sup>.

انتفاع المغير  
بـالألف  
المفردة

قال، (والمُغَيَّرُ)، أي مع بقاء الإمارة، (دخولها والانتفاع بها)، لأنها

ملكه ويستعمل بالساء والأشجار، لكن لا يرميه<sup>(٨)</sup> بها شيئاً ولا يستند<sup>(٩)</sup> إليها

[والانتفاع بها لأنها مُلْكُهُ ويستعملُ بالساء والأشجار]<sup>(١٠)</sup>، هكذا ذكره

القاضي حسين<sup>(١١)</sup> وجماعته<sup>(١٢)</sup> هذا، ثم قال القاضي وقد ذكرنا في كتاب المضارع في

(١) محرر في فقه (إمام الشافعي) (ص ٢٠٩)

(٢) صحيح الطالبي (١/ ٦٩)

(٣) فتح العمري شرح الترمذي (١١/ ٢٢٨)

(٤) في نسخة الروضة التي بيد يدِّي (بختار) ينظر روضة الطالبي (٤/ ٤٣٨)

(٥) في (ت) يختار والمثبت من (م)، ينظر المصدر السابق.

(٦) ماقطة من (ت) والمثبت من (م)، ينظر المصدر السابق

(٧) ينظر في التيب عن هذه الكلمة هامش ٩ ص ٦٩٦

١٨ في السحتين يرتبط ويثبت هو الصواب، وهو موافق له في حاشية عميرة (٢٤/ ٢٤)

(٩) في (ت) يستند والمثبت من (م) وهو موافق له في حاشية عميرة (٣/ ٢٤)

(١٠) في (م) بالأشجار والباء والمثبت من (ت)، ولم يمس واحد

(١١) ماقطة من (ت)، والمثبت من (م) وله يكتمل المعنى ينظر أسس العاديات في شرح روض

العاديات (٢/ ٢٣٣)

(١٢) أسس الطالب في شرح روض الطالب ج ١/ ص ٣٣٣

(١٣) روضة الطالبي (٤/ ٤٣٨)، نهاية المحتاج (٥/ ١١٠)

مثل هذا أن له أن يستند

قلب وقد تقدم ذلك في الصحيح، وأنه لو صحه لم يمتنع في الأصح، ومن أن  
يحمل كلامهم هـ على ما إذا كان فيه ضرر أو يُشكّل

**قال:** (ولا يدخلها المستعير بغير إذن المُنْفِر) كالأحسني

**قال:** (ويجوز للمستفي والإصلاح في الأصح)

صيانة للملك عن التصريح.

والثاني، لأنه يُشكّل<sup>(١)</sup> مُتدّ إلى أن ينتهي إلى ملكه، على الأصح

لو عطلت المنفعة عن صاحب الأرض بدخوله، قال في التتمة: لا يمكن إلا

بأجرة المثل<sup>(٢)</sup>، وهو كما قال.

ولو «مات الغَرَسُ»<sup>(٣)</sup> أو انهدم<sup>(٤)</sup> لبناؤه لم يكسبه إصافة له إلا باستحداثات

عارضة<sup>(٥)</sup>، قاله الماوردي

وإذا انفصلت المزرعة فإن كان بالقطع أو التملك<sup>(٦)</sup> فلا كلام

وإن كان بالتقريع، فإن كان بأجرة مُسببة يحتاج إلى اتفاقها من غير احتياط (كم)

(١) في (ت) والإصلاح والملك من (م) وهو ما هو ما في صحيح البخاري ٦٩٠

(٢) في (م) سئل وملك من (ت) وهو ما هو ما في نهاية المطاف (٥٠، ١٤٠)

(٣) تنص الإمامة عن أحكام خروج الديانة (مخطوط رقم ٢٢٠٧) ح ٧ ل ١٢

(٤) في السحتي (م) و (ت) الشجر وملك من الخوي يطر، حاوي الكبير (١٢٩/٧)

(٥) في (م) تهدم والملك من (ت) وهو ما هو ما في حاوي الكبير (١٢٩/٧)

(٦) حاوي الكبير (١٢٩/٧)

(٧) في (م) بالملك والملك من (ت) والملك واحد

هو قول<sup>(١)</sup> البغوي<sup>(٢)</sup> كسائر<sup>(٣)</sup> الإجماعات

و لأمر على ما يتفق<sup>(٤)</sup> فيه في مقدار الأرض والأجرة، ولا يحصى حكم كل منواجرين<sup>(٥)</sup>، وإن كان بأجرة مثل لا اختيار، كما هو قول الإمام<sup>(٦)</sup> ومن وافقه.

فإن جرى عقد فكذلك وإن لم يجر عقد فتعمد الأحكام التي ذكرناها في حالة التنازع فيه للتبويب والتشعير.

قال: **وَلِكُلِّ نَبْخٍ مِلْكِيَّةٌ.**

يعني من الآخر ومن ثالث [لأنه]<sup>(٧)</sup> لا حق فيه لغيره.

قال (أوقيل)<sup>(٨)</sup> ليس للمستعير به ثلث

عنه الشيخ في المذهب وبأن ثلثه غير مستقر، لأن للمستعير أن يذل قيمته ويأخذه، قال والمصحيح الأول لأن عدم الاستمرار لا يمنع لسع كالشخص بالشعور بيجور بمشتري بهه وإن حار<sup>(٩)</sup> أن يتزعه الشعي<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (م) (هو كما قال) وثبتت من (م) والمعنى واحد

(٢) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٢٩٠)

(٣) في (ب) (لكل من سائر) وثبتت من (م)، والمعنى واحد

(٤) في (ت) يفتقد وثبتت من (م)، وبه يستقيم المعنى

(٥) هكذا في النسخ من ر ت

(٦) معني المحتاج ج ٢/ ص ٢٧٢

(٧) ساقطة من (ت)، وثبتت من (م)

٨ ساقطة من (ت)، وكتب من (م)، وهو موافق لما في منهاج القاصدين (١/ ١٩)

(٩) في (ت) أجاز وثبتت من (م) وهو موافق لما في التهذيب (١/ ٣٦٥)

(١٠) التهذيب (١/ ٣٦٥)

قوله القاردي [و] "هذان الوجهان من اختلاف فهم في الاستعير هل يعني"<sup>(١)</sup>  
 يعني لأن لو صحح البيع لكان المشتري كذبه ، وهذا يقتضي أمرين  
 أحدهما أن الصحيح النسخ ، وليس كذلك بل الصحيح الحويز ،  
 والثاني أنه إذا باع بإذن الثالث صح قطعاً ، وإليه أشد الإمام<sup>(٢)</sup> لكن الجمهور  
 أطلقوا خلاف

وهذا الكلام كله في حال انصراف وقس استقرار الأمر بينهما على أحده ، فإن  
 تعقد على أجرة نسبة صار الحكم كالحكم في العين المستأجرة  
 ولم يذكر المصنف في بيع العبر ثلاث خلافاً ، وهذا حكمه الروائي ، رجع  
 إلى<sup>(٣)</sup> ، وحكمه الإمام في بيع الأرض<sup>(٤)</sup> بعد انقضاء مدة الأرض  
 وقال القاردي ما : "إذا باع المبر لعارضة في يد استعير فإن كان ردّها ممكناً  
 كالدار يمكن خروجه منه والبدية يمكن بروبها والثوب يمكن نزعه صح  
 وطلت<sup>(٥)</sup> به العارية

وإن كان ردّها غير ممكن كالأرض إذا خرّست فابيع باطل ، لأن مدة بقاء

(١) ملاحظ من (ب) ، وطلب من (م) وهو موافق في المحرر الكبير (١٢٩/٧)

(٢) المحرر الكبير (١٢٩/٧)

(٣) معني للمحتاج ج ٢ ص ٢٧٢

(٤) روضة الطالبين ج ٤ ص ٤٣٨

(٥) في (م) وحكى ، والثبت من (أ) وبه يستقيم المعنى

(٦) في (م) بياض ، والثبت من (ت) وبه يستقيم المعنى

(٧) في (أ) وطلب ، والثبت من (م) وهو موافق ، في المحرر الكبير (١٣١/٧)

أعز من فيها مجهزة واستر جديها غير ممكن، لا يبدد قيمة العرس أو أرض منقص،  
 وذلك غير واجب على المبيع ولا على المشتري، وجه وجه أن البيع صحيح، وكذا حد  
 المستعير بالقطع ويختار البائع على من النقص كما يُجبر على فدية<sup>١</sup> السليم<sup>٢</sup>  
 وقال ابن الرفعة<sup>٣</sup> إن الذي قاده الماوردي فانه إذا لم يُجبر المالك إلا في ائتمالك  
 أو بدن الأرض، أن إذا حرماه رت ٢٣٠ مع ذلك في الشفعة بأجرة مقدسها.  
 نصحة البيع حرماً، لأن المشتري يُرسل مسرلة المبيع، هذه سبيل إلى أن يمسأجحة  
 ولا حرر عنه

قلت كلام الماوردي مشبه إلى أن العلة أنه لا يصح لتسليم مع بقاء العرس  
 والهاء وهذا المعنى لا يبرول بأحد، لأجرة

هـ

إذا صحح بيع المستعير بثالث فامشترى منه يُرسل مسرلة المستعير و المستعير  
 أخيرة كما كان، وللمشتري فسخُ بيع إلى جهل الحان  
 وهو اتفق المغير / م ٢٠٧، والمستعير من بيع الأرض به فيها شيء واحد صحيح  
 في الأصح للحاجة

(١) في حديثي انظر (مو. ل. د.)، وكتب هو الموجود في النسخة (م) و(ن)، وهو الصحيح.  
 حيث أن الكلام عن امتناع الوالد المبيع، مستعارة التمس في بعض النسخ (ينظر الحاشية

الكبير ج ٧/ ص ١٣١)

(٢) الحاشية الكبير (٧/ ١٣١)

(٣) حاشية قنوب ج ٣/ ص ٢٤

ثم كيف [يوزع] <sup>(١)</sup> الثمن <sup>(٢)</sup> هذا؟

وعينها إذا ما عها احاكم عن أحد الوجهين

قال المتولي «هي عن الوجهين فيها إذا غرس الزرع، الأرض المروية» <sup>(٣)</sup>

وقال البلخي «حل <sup>(٤)</sup> الأرض مشعرة بالنساء والعمران وعن ما فيها وحشم

فجصة الأرض للدمير، وحشم ما فيها للمستعير، وحكم الدحول والأصماغ والبيع

عن ما ذكرناه في ابتداء الرخوع إلى الاختيار وفي إذا امسعا من الاختيار وأعرض

القاضي عنها [سواء] <sup>(٥)</sup>

**قال:** (والعارية المؤقتة كما نُطْلَقَة).

في ذكره كده، هذا هو [المذهب] <sup>(٦)</sup> المشهور وقول الجمهور <sup>(٧)</sup>

ومعدة الثابت <sup>(٨)</sup> إنني هي لمع من يحدث عرس أو ماء بعد <sup>(٩)</sup> السنة أو

(١) سابقة من (م)، والكتب من (ن)، وهو موافق لـ في روضة الطالبين (٤/ ٤٣٩).

(٢) في (م) عن الثمن، والكتب من (ن)، وهو موافق لـ في روضة الطالبين (٤/ ٤٣٩).

(٣) روضة الطالبين (٤/ ٤٣٩).

(٤) في (ن) نوع، والكتب من (م)، وهو موافق لـ في التهذيب (٤/ ١٢٨٣).

(٥) سابقة من (م)، والكتب من (ن)، وهو موافق لـ في روضة الطالبين (٤/ ٤٣٩).

(٦) سابقة من (ن)، والكتب من (م)، وبه يستقيم نص.

(٧) روضة الطالبين (٤/ ٤٣٦)، حاشية قفاري (٣/ ١٩).

(٨) في (ن) التوقيف، والكتب من (م)، وهو موافق لـ في التوسيع (٣/ ٣٧٤)، معني الاحتاج

(٢/ ٢٧٢)

(٩) في (ن) بعدة وضمت من (م) وبه يستقيم المعنى ينظر معني احتاج (٢/ ٢٧٣)، به

احتاج (٥/ ١٤١)



طلب الأجرة.

**قال:** (وفي قول: له القلع فيها مجاناً إذا رجع) حكي عن رواية الساجي<sup>(١)</sup>، وبه قال المزي<sup>(٢)</sup>.

وقال الرافعي إنه اختيار الروياني<sup>(٣)</sup>، وفيه وجه أنه لا يتمكن من الرجوع بل مُطَّي المدفوع وهو بعيد.

**فروع**

لو استعار أحد الشريكين مرسى وعمرس متع القلع والتملك وتبع أحد لأجرة.

**قال:** (لو إذا أعار لزراعة ورجع قبل ابتزائه الزرع، فالصحيح أن عليه الإنشاء إلى الحصاد، وإن له الأجرة).

أما تعيينه فلأنه أُنْشِئَ بِمُطَّرَ، وأما الأجرة فلأنه لم يرجع انقطعت الإباحة كما هو (أعار دابة)<sup>(٤)</sup> بل بدلتهم رجع في الطريق فعليه نقل متاعه إلى مأمس بأجرة المثل. وقيل يئيه عبر الأجرة، وهو قول المزي<sup>(٥)</sup> واختاره الروياني<sup>(٦)</sup>، لأن منفعة

(١) روضة الطالقين، (٤/ ٤٣٩).

(٢) مختصر المزي، (١/ ١٣٠).

(٣) فتح القدير شرح الفروع، (١١/ ٢٣٠).

(٤) في (أعار دابة)، وثبت من جهة وهو موهوم لما في روضة الطالقين، (٤، ٤٠، ٤١، ٤٢).

المطالب في شرح روض الطالب، (٢/ ٣٣٤).

(٥) مختصر المزي، (١/ ١١٦).

(٦) روضة الطالقين، (٤/ ٤٤٠).



## شرح:

أحد أرضاً مبيعاً فاصد فعرس فيها ، فهي فتاوى التهذيب (١) إن عَلِمَ فصاده قبح ،  
وإن كان جهلاً ، لم يفتح محمداً بن محمد الميث كالمعاريه (٢) . وقد أخلق في موضع  
آخر أنه يقطع عتقاً قبيحاً أو جهلاً ، وهذا أمثل

هو حمل  
«سواءً بقوله»  
أي لو علم

**قال:** (ولو حمل السئيل نكراً إلى أرضه فتبت فهو ثم صاحب البئر،  
والأصح أنه يُجبر على قطعها).

أما كونه لصاحب البئر فلا خلاف فيه وإذا كان البئر به منه ولم يُعثر ص عليه  
لأنه باق على ملكه، وإن لم يُعثر به قيمة منه وجهين

أحدهما ما سَتَّ منه لصاحب الأرض ، ففي هذا تروى المسألة

والثاني وهو ، لأصح ، لصاحب الأصل ، ليكون مثل الأول .

ولا فرق في ذلك بين الحبِّ والسوى وغيرهما ، ولا بين أن يُجلبه السيل أو الهواء

وإن كَوَّن ، لأصح الإجماع على قطعها ، فصريح به صاحب التهذيب (٣) وغيره (٤) ،

لأنه غير مأذون فيه ، فصاد كذا أو حصلت شجرة في الهواء دبر غيره

والثاني أنه لا يُجبر لأنه جزئ غير حليم .

وقال الماوردي : إن نقصت قيمة الزرع عن قيمة البئر لم يقطع ، ويستفح الضرر

عن صاحب الأرض بالأجرة . وإن لم تنقص قيمته قطع

(١) فتاوى ابن الصلاح (٢/١٠٦)

(٢) في (١) تب وثبت من (١) ما به يسلم نفس ينظر معني المصاح (٢/٢٦٩) . حاشيتي

اشرواني (٥/٤)

(٣) تهذيب (١/٣٦٥)

(٤) ينظر معني المحتاج (٢/٢٧٣) . احتواي الكبير (٧/١٣٩)

وعلى الأصح لا أحرة<sup>(١)</sup> لصاحب الأرض<sup>(٢)</sup>.

[ومأخر من عنه مالكه، قال المصنف: يعني النقط مكره لصاحب الأرض<sup>(٣)</sup>.

أصله

**قال:** (ولو ركب دابة وقال لمالكها أهرقنيها، فقال: أهرقها، مالك الأرض واختلف مالك الأرض وزرعها كدالك، فالمصدق المالك على المذهب<sup>(٤)</sup>)<sup>(٥)</sup>

عنه

هو [أي] الأرض مضمومة وفي النابة تحريك، وفيل مضمومة، وهو فون مالك<sup>(٦)</sup> والمرئ<sup>(٧)</sup> كما هو قال لأبوك تحكها<sup>(٨)</sup>، قال: بل وهتها وكما لو أنكر طماناً، وقد لأكك أنفك<sup>(٩)</sup> لي<sup>(١٠)</sup> ما أنكر

(١) في (ت) طمس، والثبت من (م) وبه يستقيم معنى

(٢) اختاري الكبير (٧/ ١٢٩)

(٣) مضافة من (م)، وثبت من (ب)، وبه يستقيم معنى ينظر معنى الجراح (٣/ ٢٧٣)، حاشية

قريب (٣/ ٢٦٦)

(٤) في (ت) ملك، والثبت من (م)، وهو موافق له في منهاج الطالبين (١٠، ٧٠)

(٥) روضة الطالبين ٤، ٤٤٢، اختاري الكبير (٧/ ١٠٢)، معنى يحتاج (٢٧٤)

(٦) صاقفه من (ت)، والثبت من (م)، وبه يستقيم معنى

(٧) انتاح والإكيل (٥/ ٢٦٦)

(٨) محضر مرئي (١، ١١٦)

(٩) في (ت) بمكة، والثبت من (م)، وبه يستقيم معنى ينظر ملهوب (١/ ٣٦٦)، حاشية المرمي

(٢/ ٣٣٥)

(١٠) طمس في (ب)، وثبت من (م)، وبه يستقيم معنى ينظر لمصدر السمس

(١١) صاقفه من (ت)، وثبت من (م)، وبه يستقيم معنى ينظر معنى المصباح (٢/ ٢٧٤)

الإفاح لشريبي (٢/ ٣٣١)

والثاني يُضَدُّ الرَّاكُ وَالرَّيْحُ، نص عليه في المختصر<sup>(١)</sup> في لغة  
وقيل إنه نص عليه أيضاً في الأرض، وهو مصعب أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>، ومال الشيخ  
أبو حامد<sup>(٣)</sup> إليه<sup>(٤)</sup>، صححه صاحب النسخة<sup>(٥)</sup> والأكثر على طريقة النوليين،  
ومهم من أقرَّ النَّصْلَ، وقال المُضَدُّ رَاكُ الدَّيْبَةِ وَمَالِكُ الْأَرْضِ، لأن الإعادة  
تُعْلَقُ<sup>(٦)</sup> في الدُّوب وتُضَدُّ في الأَرْضِ.

وَفَرَّقَ الْأَلْفَاظَ بَيْنَ هَذَا وَمِثْلِ الْعَسَالِ وَالْحَبَابِ، يقول غيبت هذا ما جرد،  
ويعمل<sup>(٧)</sup> بذلك، عبر أحمر، عالقون قول المالك قطعاً، لأن العسالة فوتت مَنَعَةً  
منه وَيُطْلَقُ لها عوضاً ومثل المختصر فوتت مَنَعَةً غيره.

وقال المعزالي، إن النوليين لهما في الأضدين التصريح بأن مَضَدَّنا المالك حلفاء على  
نفي الإعادة وإثبات الإعادة<sup>(٨)</sup>.

ومثل يُخْلَفُ على نفي الإعادة فقط، نص الأول وهو الأصح إذا خُفِّفَ

(١) مختصر عربي (١١٦/١)

(٢) المصنف طبرستي (١١٩/١١)

(٣) روضة الطالبين (٤٤٢/٤)

(٤) في (م) إنه مال الشيخ أبو حامد، فمهم وتأخير هذا، والمثلث من (م) و(ن) و(ي) واحد

(٥) النسخة (١١٣/١)

(٦) في (ت) طمس، والمثلث من (م) وبه يستقيم نصي

(٧) في (ت) مظهر مئة والمثلث من (م) وبه يستقيم نصي

(٨) التوسيط (٣٧٧/٣)

يسحق<sup>(١)</sup> أجرة النثل على الأصح المخصوص في الأم<sup>(٢)</sup>

وقيل المستنى

وقيل أقل الأمرين

وحمل الثاني يستحق أقل الأمرين / م ٢٠٨-٥٨٨

ويقتضى تصريح الرافعي أنه لا بد في دعوى المالك<sup>(٣)</sup> من تعيين الأجرة<sup>(٤)</sup>، وقد  
الإجماع. إن أوحيا المستنى [الرم] <sup>(٥)</sup> ذكره<sup>(٦)</sup> في الدعوى. وإن لم توجه كفه ذكر  
الإجارة على الظاهر<sup>(٧)</sup>.

ولو تكن بذلك لم يحجب المالك ولا له يرجع لأمرها إنها يدعيان الإجارة وليست  
لازمة

وعن القاضي حين رُمي إلى أنها يتندان المتخلص من العرم<sup>(٨)</sup>

وإن صدقنا المالك أو المزارع، فإن خلف على يمين الإجارة [سري] <sup>(٩)</sup>، وإن  
تكل خلف المالك واستحق المستنى، وقيل أجرة النثل.

(١) في (ت) تبلى، والثبت من (م) وفيه يستقيم بعض

(٢) لأم (٢/٢٤٥)

(٣) في (ت) مالك، والمالك من (م) ينظر فتح العريز شرح الوجيز (١١/٢٣٠)، حاشية الرمي  
(٢/٢٣٥)

(٤) فتح السري شرح الوجيز (١١/٢٣٠)

(٥) ساقطة من (ت) والثبت من (م) ينظر روضة الطالبين (٤/٤٤٣)

(٦) في (ت) معصومة والثبت (م) وفيه يستقيم انتهى ينظر حاشية الرمي (٢/٢٣٥)

(٧) روضة الطالبين (٤/٤٤٣)

(٨) روضة الطالبين ج ٤ ص ٤٤٣، حاشية الرمي ج ٢ ص ٣٣٥

(٩) ساقطة من (ت) والثبت من (م) وهو ما نقلنا في روضة الطالبين (٤/٤٤٣)

هذه إذا احتلفا والنداءة نافية بعد مضي مدة لها أجرة ، فإن لم تقص مدة لها أجرة  
فالتقول قول الراكب قطعاً.

وإن حلف سقطت دعوى الأجره ، وإن نكل حلف الذالك و سحن  
وإن كانت الدابة نالفة ، فإن نكل عطف الأحد والراكب يُقَرَّرُ<sup>(١)</sup> بالقيمة  
والمالك يكرها

وإن تمت بعد مضي مدة لها أجرة والراكب يُقَرَّرُ<sup>(٢)</sup> بالقيمة [والمالك يكرها  
ويدعي الأجرة ، فإن نكل اختلاف الجهة يبع الأحد سقطت القيمة]<sup>(٣)</sup> ، فَمُرَّ<sup>(٤)</sup>  
التقول قوله الطريخان

وإن قلنا لا ، وإن كانت الأجره مثل القيمة أو أقل أحدها بلا معنى ، وإن كانت  
أكثر أحد قدر القيمة ، وإن مُضَيَّقَ [في] أحوال اختلاف السبب

**قال :** لو قال أصرتني وقال : أجل<sup>(٥)</sup> غصبت مني . أصرتني من الأرض  
الأم<sup>(٦)</sup> ولخصصر<sup>(٧)</sup> على أن القول قول مدعي العارية ، وقطع به بعضهم ، والأصح  
عريسة أم

(١) في (ب) يقر وأثبت من (م) وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤٤٣ / ٤)

(٢) في (ت) يقر وأثبت من (م) وهو موافق لما في روضة الطالبين (٤٤٣ / ٤)

(٣) مساقطة من (ب) وأثبت من (م) يطر روضة الطالبين (٤٤٣ / ٤)

(٤) في (م) في من وأثبت من (ت) ونظم واحد

(٥) مساقطة من (ت) وأثبت من (م) ومنه يستقيم المعنى ، وهو موافق لما في روضة الطالبين

(٤٤٣ / ٤)

(٦) مساقطة من (ت) وأثبت من (م) وهو موافق لما في سراج الصائرين (٧٠٠ / ١)

(٧) الأم (٣٤٥ / ٣)

(٨) غصصر ملزوم (١١٦ / ١)

أنه على الطرفين في المسألة السدقة، والأصح أن القول من المالك، وقطع به بعضهم حتى أن بعضهم خطأ المزب في النقل ورد هذا نصه في الأم، ومن لم يخص مدة ثلثها أجرة فلا معنى للمازعة

**قال:** إلهان بلغت العين، فقد ألقا على الصائم، لكن الأصح أن العارية تضمن بقيمة يوم الثلق، لا بأقصى القيمة، ولا بيوم القبض <sup>القيمة</sup> <sup>القيمة</sup> فإن كان ما يدعيه المالك أكثر، حكف للزيادة.

إذالك يدعي صيان العصب، والأحر يدعي صيان العارية، وفيه تضييق <sup>(١)</sup>  
/ ت ٢٣١ / به العارية أوجه

أصحها قيمة يوم التلف، ولا يترجم صيان الأجزاء المسحقة بالاستعمال <sup>(٢)</sup>  
بما ذور به.

[والثاني: قيمة يوم القبض تشبيهاً بالقرض.

والثالث أقصى اليوم، كالمختص <sup>(٣)</sup>.

وقال الرافعي إن من قال مهد <sup>(٤)</sup> منع كقول [تلك] <sup>(٥)</sup> الأجزاء غير مضمومة  
[بالاستعمال] <sup>(٦)</sup> على الإطلاق، وقال إلهان لا يصح إن ورد العين <sup>(٧)</sup>

(١) في (ب) بعينه و صيب من (م) وهو يوافق في مباح الظاهر (١٠٠)

(٢) في (د) حسن والتعب من (م) وبه يستقيم المعنى

(٣) في (د) بالأجزاء وبليت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٤) ساقطة من (د) وبليت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٥) ساقطة من (م) و (د) وبليت من فتح العري ينظر فتح العري ٢١٨/١١

(٦) ساقطة من (م) و (د) وبليت من فتح العري ينظر فتح العري ٢١٨/١١

(٧) فتح العري شرح التوجيه (٢١٨/١١)



وفي القيمة أن محل الخلاف إذا كان ما نقص من القيمة سبب تميز السوق ، أما إذا كان سبب الاستعمال<sup>(١)</sup> ، ولم يذهب البعض ثم يثبت فلا ينقص بقدر الزائد وأشار الإمام إلى هذا فقد في باب الشروط التي تُفقد البيع والرجح الترخيع على الصحيح في أن الغالب بالبلاء غير مُضْطَوِّب ، فيقول : إما استحق الثوب نقص الاستحقاق ، ثم تلفت في يده ففي قول : تجب قيمة ثوب مُسْتَجِدٍّ<sup>(٢)</sup> بالنقص ما يُقَدَّر من يوم نقص إلى يوم التلف

وفي قول : تجب [ قيمة يوم التلف

وفي قول : تجب [ قيمة ثوب منسحق يوم القبض

وهذا الذي قاله الإمام والقولي وعم مما يُجْبَلُ على الجمع بين عدم تخصيص الأجره وجريان هذا الخلاف ، وهو حسن<sup>(٣)</sup> ، لكن الشيخ أباه حاكم من الخلاف على الخلاف ، وقال : إنه على قول ابن سريج بتخصيص الأجره يجب أقصى القيم ، وعلى قول سائر أصحابنا ، وهو أصح<sup>(٤)</sup> ، وبه يفتى ، تجب قيمة يوم التلف ، وانفقوا على أن الأصعب والأوجه إصدار يوم القبض ، هذا في مكفوف

أما المتكفوف ففي حله وغيره من كتب العرفيين أنما إن قلنا في لا مثيل له من غير ما أقصى ضمن ذلك ، وإن هذا بالقيمة يوم التلف ضمن القيمة.

(١) كذا الإتيان (خطوط رقم ٣٢٠٧ هـ) ج ٧ / ٤

(٢) أي (تد) يستحق ويثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٣) حاشية من (تد) ويثبت من (م) وبه يستقيم المعنى

(٤) روضة الباعين (٣ / ٤٥٦) ، حاشية التبيين ١٠ ، ٣٦٣ هـ ، حاشية المعجم في (٣ / ١٠٨)

[ويفتضى هذا أن الأصح عنده أنه يصمن بالقيمة<sup>(١)</sup>، وحالقه ابن أبي عصرون  
عذر يصمن بالثلث<sup>(٢)</sup> عن القيس، وقد قدمت هذا في باب المبيع من فقهه،  
وسواء<sup>(٣)</sup> على الخلاف في صلب العارية أم إنها ولدت في بد المستعير أم قلنا: يصمن  
العارية بالأقصى، صمن ولدها وإلا فلا، وليس له استعيره فلا خلاف

والخلاف المذكور في كيف يصمن العارية؟ بالأقصى أو يوم انتدب أو يوم  
المصر؟ جار في المأخوذ بالثبوت، لكن الأصح فيه أحده يوم القصد، لأن قضيه  
أحراره غير ممسك كذا قال الإمام<sup>(٤)</sup>، وقال غيره: الأصح فيه كالأصح في العارية، هذا  
عرفت هه جئت إلى مسائلنا، فإن كن ما يدعيه المالك أكثر، بأن تكون قيمتها يوم  
انتدب أقل، فيحلف للزيادة كما يحلف في المسألة السابقة على لأجره، وما دون  
ذلك بأحد بلا يمين، وإلا فلا، هذا باختلاف الجهة يصح من الأمد فلا يأمد شيئاً إلا  
يومين عن ما فيه البعوي<sup>(٥)</sup> وقضية كلام الإمام أنه يأخذ أيضاً، لأن العين متحصنة  
ولا أثر للاختلاف في الجهة، والأصح ما قاله البعوي، ولا فرق فيه ذكره بالنسبة  
بل القيمة بين أن يقع لاختلاف بعد<sup>(٦)</sup> مضي مدة ثلثها أجرة أو لا، لكنه إذا كان بعد  
مضي مدة ثلثها أجرة يرد هذا لسطر، فإن المالك يدعي مع اقيمة الأجرة فيكون

(١) ساقطة من (م)، وولدت من (م)، وبه يستقيم للمعنى

(٢) معني المحتاج (٢/ ٢٧٤)، فتح الوهاب (١/ ٣٩١)، شرح المصنف (٣/ ٤٥٩)

(٣) في (ت) سواء، وولدت من (م)، ويستقيم للمعنى

(٤) حاشية صبرة ج ٣/ ص ٢٦، حاشية حسر عن شرح صحيح ج ٣/ ص ٢٦٤

(٥) التمهيد في فقه الإمام الشافعي (٤/ ٢٩٠)

(٦) في (م) يرد، وولدت من (ت)، وبه يستقيم المعنى ينظر روضة المحتاجين (٤/ ٤٤٢)

الحكم في الأجرة عن ما سبق عند لقاء المعين م ٢ - ٥٩ / ت ٢٣٢ /

والحمد لله رب العالمين



## النتائج والتوصيات

## التفاني والتوصيات

### أولاً ، نتائج البحث :

- ١ كثرة نقولات السبكي عن علماء الشافعية وغيرهم مما جعل الكتاب مصدراً ثرياً بالمعلومات لطلبة العلم والباحثين.
- ٢ تأثر فقهاء المذاهب الأخرى بأقواله .( ينظر المطلب الرابع ، ص ١٠٠ )
- ٣ عدد مسائل منهاج التراثية عن المحرر خمس مسائل في الجزء المقرر .( ينظر فهرس رقم ٥ - ص ٧٢٤ )
- ٤ كانت سبكي اختيارات فقهية وقد بلغت سبعة اختيارات في الجزء المقرر فقط .( ينظر فهرس رقم ١٦ ، ص ٧٢٥ ) .
- ٥ عدد العبارات التي قال فيها : به نظر ، ثمان عشرة مسألة في الجزء المقرر ، مما يدل على أن السبكي يغفل بمحرص وحاجة ( ينظر فهرس رقم ٧ ، ص ٧٢٦ ) .
- ٦ استدلاله بالأحاديث النبوية ، حيث بلغت عدد الأحاديث في الجزء المقرر فقط تسعة وثلاثين حديثاً ( ينظر فهرس رقم ٢ ، ص ٧١٩ ) .
- ٧ استدلاله بأثر السلف الصالح ، حيث بلغت عدد الآثار في الجزء المقرر فقط أحد عشر أثراً .( ينظر فهرس رقم ٣ ، ص ٧٢٢ ) .
- ٨ علو كعبه في علم الحديث والرجال حيث كان يفتش الأحاديث صحة وصحة متناً ومثبتاً .

### ثانياً ، توصيات هي البحث

١. عمل دراسات مستقلة في احتجاب السبكي لمعرفة فونه العلمية والاستفادة منها.
  ٢. عمل دراسات مستقلة لجمع ودراسة القواعد العلفية و الأصولية عند السبكي
  ٣. عمل دراسات مستقلة في دواعي كثرة لحوم السبكي للكتابة هنا مثل سؤالاً ألف فيه كتاباً أو رسالة.
  ٤. دراسة الجوانب التربوية عند السبكي.
  ٥. دراسة الجوانب السلوكية عند السبكي.
- وصل الله وسدده عن ست محمد وعمل آله وصحبه أجمعين



## الفهرس

١. فهرس الآيات القرآنية
٢. فهرس الأحاديث النبوية.
٣. فهرس الآثار.
٤. فهرس الآيات الشرعية.
٥. فهرس المسائل التي أضافها للمأثور (الترويض) على المحرر
٦. فهرس اختيارات الشارح (تقي الدين السبكي).
٧. فهرس تنقيحات المؤلف.
٨. فهرس المصطلحات الفقهية.
٩. فهرس القواعد الفقهية والأصولية
١٠. فهرس الكليات الفرعية.
١١. فهرس الأعلام.
١٢. فهرس الأماكن والبلدان.
١٣. فهرس الكليات والأوزان والعملاء.
١٤. فهرس الجوامع المناس.
١٥. فهرس الفوائد والمفردات.
١٦. للملاحق
١٧. فهرس مصنفات ومراجع البحث (ترتيب حسب الفصول)
١٨. فهرس مصنفات ومراجع البحث (ترتيب حسب حروف الحجاب)
١٩. فهرس الموضوعات.



## فهرس الآيات القرآنية ( ١ )

الآية ورقعها ..... النصيحة

### سورة البقرة

- ﴿ اسْكُنْ أَنْ يَمْسُكَ الْعَذَابُ ﴾ [البقرة ٢٥] ..... ٨
- ﴿ مَا كُنَّا نَعْلَمُ بِهِ ﴾ [البقرة ٦٢] ..... ٦٦
- ﴿ أَنْتُمْ سَعِدْتُمْ بِهِ كَذِبًا ﴾ [البقرة ١٧٠] ..... ٢٢٩

### سورة آل عمران

- ﴿ تَقْلِقُكُمْ وَأَعْلَازُ عَلَى دِيَارِكُمْ يَتْرَقُونَ قُلْ أَلَا يَعْلَمُ ... ﴾ ..... ٢٧٥

### سورة النساء

- ﴿ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [النساء ١] ..... ٢٢٣
- ﴿ نَسُوا مَا فِيهِمْ وَنَسُوا مَا كُنْهُمْ عَلَيْهِ ﴾ [سورة النساء آية ٦] ..... ٣٥٢
- ﴿ قُلْنَا فَرَمْنَا بِالنُّفُوسِ كَيْفَ تَعْلَمُونَ قُلْ أَعْلَمُكُمْ ﴾ [النساء ٢٣٥] ..... ٢٧١

### سورة الأعراف

- ﴿ قُلْتُ يَوْمَئِذٍ كَذِبًا ﴾ [الأعراف ١٧٢] ..... ٣٣٤

### سورة التوبة

- ﴿ تِلْكَ مَتَلَبُ الْحَمِيمِ ﴾ [التوبة ٣٨] ..... ٤٥٩
- ﴿ وَمَا كُنَّا نَعْلَمُ بِمَا نَفْعُهُمْ ﴾ [التوبة ١٠٢] ..... ٢٧٥

### سورة يونس

- ﴿ قُلْ يَوْمَئِذٍ نَفْسٌ أَلْفًا ﴾ [يونس ٥٣] ..... ٥٢



الاصحاح

الآية ورقعها

## سورة النحل

﴿وَالَّذِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ وَقَالُوا مَهْلِكُنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنْ الْمَسْجِدِ﴾ [النحل ١٠٦]

٢٩٤

## سورة طه

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبُيُوتِ﴾ [طه ١٣٢]

٦٠

## سورة الأنبياء

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ﴾ [الأنبياء ٤٢]

١٥٩

## سورة النور

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ﴾ [النور ١٠٠]

٢٣٠

## سورة القصص

﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي بُرَيْدِهِ﴾ [القصص ٢٩]

١٧٩

## سورة الأحزاب

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ﴾ [سورة الأحزاب ١٠]

٢٣٠

## سورة الشمس

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ﴾ [الشمس ١٠]

١٣٤

## سورة النازعات

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ﴾ [النازعات ٧]

٦٠٨

## شهر من الأحاديث النبوية (٢)

ت	طرف الحديث	الصفحة
١	إذا أمتك رُشِل فاعطهم ثلاثين درعاً.	٦١٥
٢	إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة	٤
٣	أعديا أنيس على امرأة هذا فون اعترفت فأرجهما	٣٧٦
٤	إلا أن تطوع.	٢٢٩
٥	إن الله عز وجل قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ولا تنفق المرأة شيئا من بيتها إلا بإذن زوجها .	٦١٣
٦	إن الله يقول: أنا ثالث الشريكين ما لم يخر أحدهما صاحبه..	١٦٤
٧	أن رسول الله ﷺ سمع عمرو بن أمية الضمري إلى النجاشي يروجه أم حبيبة	٢٠٤
٨	إن قُتل زيد بن جهمر، فإن قتل جهمر بعد الله بن راحة.	٣٦١
٩	أن كل من غلبني استلحق بعد أبيه الذي يذبح له الذبائح وورثته، قضى: أن كل من كان من أمة يملكها يوم أصابها فقد لحق بمن استلحقه..	٦٠٢
١٠	أنا أعلمكم به، قلتُ: صدقتَ بأبي وأمي، كُنتَ شريكاً فنعِمَ الشريك	١٦٦
١١	يَا أَيُّهَا النَّاسُ يُصْهِرُ الْمُضْهِجُ فِي مَسْجِدِ قُبَا إِذْ جَاءَ جَاءَ فَقَالَ لَقَدْ لَعَنَ اللَّهُ هَؤُلَاءِ النَّاسَ الَّذِينَ قَالُوا أَنَّا يَسْتَحْيِلُونَ الْكَعْبَةَ فَيَسْتَحْيِلُونَهَا فَوَجَّهُوا إِلَى الْكَعْبَةِ.	٣٣١

الصفحة

طرف الحديث

ت

٤٥٧	١٢	حق المسلم على المسلم خمس
٢٠٦	١٣	الخبر معنود مواصي الخيل إلى يوم القيامة.
٢٠٤	١٤	رسول الله ﷺ أنه وكل عروة البارق في شراء شاة وعمر بن أمية في قبول نكاح أم حبيبة.
٢٠٥	١٥	سمعت علي يحدث عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً أليشترى به شاتين، فباع إحدىاهما وجاءه بدينار وشاة
١١٣	١٦	العارية مؤداة.
٦٠٥	١٧	العارية مضبوطة.
٦١٥	١٨	على الولد ما أعطته حتى تزوي
٥٨٢	١٩	عن أن أس رضي الله عنه قال أنا أعلم الناس بالمحاب، أصبح رسول الله ﷺ عزواً بن سيب بن جحش....
٦١٤	٢٠	فمرص عليه النبي صلى الله عليه وسلم أن مضمنها.
٣٧٣	٢١	فوجدت في قائم سيف رسول الله ﷺ رقعة فيها جمل من قطعك....
٣٧٤	٢٢	قل الحق وإن كان مرأ.
٣٧١	٢٣	قولوا الحق ولو على أنفسكم
٦٠٥	٢٤	كنا نعد للماعون على عهد رسول الله ﷺ عارية الدلو والقيتر
٦١٥	٢٥	لا يل عارية مؤداة.
٦٠١	٢٦	لا مساعده في الإسلام، ومن ساعى في المحاملة فقد لحق محضته

## الصفحة

## طرف الحديث

## ت

٦١٧	ليس على المستعير غير المقل ضياع	٢٧
٦٨٣	ليس ليعزق ظالم حق.	٢٨
٦٠٩	ما الشيء الذي لا يحمل معه، قاله الماء.	٢٩
٦١٠	ما من صاحب إبل لا يزني منها حقها إلا جاءت يوم القيامة.	٣٠
٣٩	مرث عليه خذارة عاشوا عليها خيرًا فقال: وَجَّهَتْ وَحَيْثُ ...	٣١
٣	من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سلك الله به ...	٣٢
٣٨٤	من يبدلنا ضعفه نقم عليه حد الله.	٣٣
٣	من يؤذ الله به خيرًا يقبضه في الدين	٣٤
٢٢٩	نبي النبي صل الله عليه وسلم من التدر.	٣٥
٦١٦	هو أمينك لا صهيان عليه	٣٦
٤٧٩	وإن ذكرني في ملا ذكرته في ملا خير منهم.	٣٧
٥٧٤	الولد للفراش وللعاهر الحجر.	٣٨

## فهرس الآثار (٣)

ت	الآسر	الصفحة
١	اشتركت أنا وعمار وسعد في نصب يوم بدر، قال فحاء سعد أسيرين ولم أحي، أنا وعمار شيء، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه	١٦٩
٢	أعلاها الركة المروسة وأدفع عارية المتاع، فانه عكرمة	٦٠٧
٣	أمرت بعد أقر سرقه ففطع، عن عائشة رضي الله عنها	٣٨٤
٤	«حَسْبُكَ اللَّهُ وَيَعْنَمُ الْوَكِيلُ» فَأَمَّا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ أُلِيَ فِي الْأَثَرِ . ، عن عبدالله بن عباس رضي الله عنه	٢٠٩
٥	سب إسلامه رؤا، رآه أنه عن شعب ناز فأراد أن يريه فيها، فضة أسلام خالد بن سعيد بن العاص من أمية رضي الله عنه	٢٠٨
٦	قطع عسا بإقراره، ولم ينكره أحد، أثر عن علي رضي الله عنه	٣٨٤
٧	المعروف كنه، قاله البخاري	٦٠٧
٨	المعروف الركة عن علي وابن عمر رضي الله عنهما	٦٠٧
٩	والله جاء بما لم يحرج من شاء من عبادة النمل إلى عبادة الله ومن صيق الدنيا بنسختها . ، عن ربيع بن عمر رضي الله عنه	٣
١٠	ويعرفون دعون، قال: عذرية المتاع، عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما.	٦٠٧

## فهرس الأبيات الشعرية (٤)

ت	الشعر	الصفحة
١	ألا كل من لا يشتلي بألعه فسمه فحدهم عبيد الله عسروا فاسم	٤٨١
٢	فَتَعْلَنَ لَكُمْ مَا لَا تُقِيلُ لِأَهْلِهَا فَرَى بِالْعِزِّانِ مِنْ فِيمِزٍ وَدَرَاهِمِ	٦١٨
٣	لَهُ ذُو إِمَامٍ رَاهِدٍ وَرَجٍ فَنَلَّكَ لَحْظَةً بِأَحْكَامِ قِيَمِ	٤٦
	أَلَا طَهَّ كَعَقُودِ الْبَرْ سَاهِدَةٍ عَنِ الْمُرَاسِ تَرِيدُ الْحَسَّ إِسْهَادِ	
٤	لَيْسَ أَسِيرُ الْأَمْسُويِّ لَمَّا شَبَّوحُ الْعَصْرِ أَحْفَظُهُمْ حِمَا	٨٣
	وَأَخْطَبُهُمْ وَأَنْصَافُهُمْ عَلِيٌّ كَفَى بِالْمُرَّةِ تَبْلَاً أَنْ تُعَدَّ مَعَايِهِ	١٣٠
٥	مَنْ دَا لَدِي تُرْفَضِي سَحَابِهَا كُلُّهَا	
٦	يَا مَهْجَا وَمَهْجَا حَبِيرُ يَاسِثِ يَا دُرُ لُحْيِ السِّمِينِ فَيَا رَمَةِ	٤٧
	دَقَّتْ دَقَاتِقُ ذِكْرِهِ وَحَقَائِقُهُ يَا حَيْكَلًا وَمَهْجَا وَدَقَائِقُهُ	

فهرس أقوال النووي الزائفة على المعرر (٥)

ت	القول	الصفحة
١	لا يلزمه تنسيب الأرمي في الأصح، قلت، الأصح نلزمه	٦٨٠
٢	لو قال هؤلاء العبد - إلا واحدا، قل، ورجع في اليد إليه، فهو مائل إلا واحدا، وهم أنه مستثنى، مُلحق بيمينه عن الصحيح	٥٦٠
٣	وفي هاتين الصورتين لا يعزل أحدهما الآخر ولا يعزل بينهما، وحيث جوبت للوكيل للوكيل يشترط أن يوكل أمين، إلا أن يمين الوكيل غيره، ولو وكل أمين ففسق لم يملك الوكيل عزاءه في الأصح	٣٠٣
٤	للمشتري الرجوع على الموكل ابتداء في الأصح	٣٢٥
٥	إن قال لنا والله وضيقه، وجب النفع على من لم يملك	٣٥٦

ملاحظة: قال النووي: «ومنها مسائل مهيئة أصحها إليه يعني أن لا يحمل الكتاب منها والقول في أولها قلت، في آخرها والله أعلم». ينظر: مقدمة مهاج العاصيون ج ١، ص ٦.



## فهرس الاختيارات المسيكي (٦)

الصفحة	الاختيارات	تسلسل
٢١١	أن أنا فني اختار أن المزمع لا يصبح تو كينه في الكاخ سواء قيد بياحد التحفل أم لا	١
٦٠٠	الشرط كونه وارثاً لولا الإقرار كما سبق ، وهو قوي. فذلك أقول: إن المختار الإرثُ إلا أن يشت إجماع على خلاصه، وولا فيلمر أن «البن الحكيمة» إذا أقر من آخر لا يُشارقة في الميراث، وم يقل به أحد.	٢
٣٠٧	في الملك وجه- يعني تعيين المكان في الوكالة- يد، لم يصدق به عرض الملك هو المختار عندي	٣
٤٣٥	لو قل: لنقص الألف الذي لي عليك، فقل نعم ، أو أقضي عداً ، أو أمهلي يوماً. الأثبه عندي أنه ليس بإقرار	٤
٣٣٦	للمختار أن الإغواء لا يقتضي العزل ولا يسم القولاية	٥
٧٣٩	لمختار أن يقول موكله مقرب بكذا	٦





## فهرس تنظيرات السبكي (٧)

ت	فهرس التنظيرات	رقم الصفحة
١	إذا أُذِنَ به أن يوتل من أراد لها تنسج ، قال : وفيه نظر	٣٢
٢	إذا قال : لا أذكر ما تدعيه ، أو لست مسكرآله ، فيه نظر لأن بين الإنكار والإقرار واسطة وهي السكوت	١٣٤
٣	أوله ابن الرفعة عن ما إذا لم يكن تأويل ولا عهد ومع هذا في هي الخلاف نظر.	٥١٢
٤	تمرق بأن هناك الثاني معطوف على الأول ممتنع تأكيده به ، وهذا الثالث معطوف على الثاني فقد يقال إنه يصح تأكيد الأول ، وهذا فيه نظر	٥٠٢
٥	قال فدا في المزين : ذرههم ، فكذلك ها ، وإن قلنا : ذرههم ، ففدا الرافعي ها ثلاثة ، وفيه نظر	٤٦٦
٦	قال ابن الرفعة : بل أوى ، لأن الذين تعلّق بالعبد بخلافه ها ، قلت : فيه نظر	٤٩
٧	قال المخرجي : إباحة لمنافع والأجزاء التي تثل بالاستعمال ، وقول المخرجي فيه نظر	٦٣٠
٨	قال الرافعي : لو عثر نحو طريقاً أحمر حارماً بالروم لكاد قريباً ، لأحلال تعليق السابق لا يتنظم ، وهذا قال أحمد وفيه قاله نظر	٥٢٨
٩	قال الرافعي : وهذا قريب من التحريح في الإنشاءات وهو هو قلت : فيه	٥١٥

	نظر فرائ من ضمن ألفاً ضمن حسنة	
١٠	قال قتاده. ثم تبيح الحسن، وقال هو أينك لا حنان عليه يعني العارية، حسنة الزملي، وفي تحسبه نظر	٦٦
١١	قال في يدي سأل لا أعرف مالكة، أنه يسرع منه، وفي اجمع بين الكلامين نظر.	٤٤٥
١٢	كونه مفرأنا قال. لا أنكر ما تدعيه، أو لست منكراً له، فيه نظر	٤٣٢
١٣	لو لم يمت جاز له القيص من وكينه كيف كان، وفيه نظر	٣٦٣
١٤	لو وضعه في ثوب غيره، بغير إئنه. وفي إسقاط المصنف عن التوفيد عند جهده وعلم المستعير وأضه نظر	٦٦٢
١٥	المسألة المثلية فهي مثلي إذا كانت الصفة هذه الدار، أما الصيغة التي ذكرها الراعي صيها نظر، لأن قوله داري مع الإقرار لا يعتمد.	٤٣٧
١٦	هكذا قال الراعي، وفيه نظر. لأن على الوجه البعيد لا يحتاج إلى رجوع	٤٢٠
١٧	وكله بيع عن أن يشهد، وما لم يشهد فالبيع جائز قوله لورعني، وفيه نظر.	٣٦٦
١٨	يقضى على كل قبل رضاء بالعب. قاله القفوي، قال السبكي. وفيه نظر	٢٩٩

## فهرس المصطلحات الفقهية (أ)

تسلسل	المصطلح المعنى	الصفحة
١	الإجزاء هي عقد على منافع بعوض وهو مال، وتثبت النفقة بعوض إجارة، وبغيره إعاره.	٣٣٣
٢	إدراؤه لماله أي كلفه منعت الماله بمحل توقف ثبوت الحكم على غيره فينقل إليه ثم يتوقف على الأول وهكذا.	٢٧٧
٣	لاستقائه المقرح، وهو أن تستثنى منه محذوف.	٥٥٥
٤	الإسراكه هو أن يكتب القاضي إلى القاضي اسم الشهود وللخصم، وقد مال، فعليه يعرف بينها عداوة، وربما يتعدله في مقدور يسير من مال دون كثير.	٣٦٠
٥	الاستسجدات هو قول يقوم مقام القبول كقولك بعي وأرعي.	٦٦٠
٦	الإعتاق إزالة الرق عن آدمي.	٢٣٤
٧	أعم العام كجميع الناس، وهل العموم ينقسم إلى شيء وإلى ما ليس بشيء، والشيء أهم العام.	٥٥٥
٨	أفمس الرجل حذر ما قلوس بعد أن كان ذا ذراعهم، وأفمس وفلاب حذر فلاب كثرها حذرات مزاحمة هبوط، وأفمس الرجل إذا لم يبق له مال، وإذا به أنه صار إلى حال يقال فيها ليس معه فلس، وقد فلسه أخاكم تغليب معنى عليه أنه أفمس.	٢١٢
٩	الإقرار إخبار الشخص بحقي عليه لغيره، وعكسه الدعوى وبغيره عن غير الشاهد، وقيل: إخبار عن حق سابق.	٣٧١
١٠	ألقاه زرع العقد بعد وقوعه.	٢٣٥

تسلسل	المصطلح الفقهي	الصفحة
١١	الأحمية عبارة عن الصلاحية بوجود حقوق الشرعية له وعليه	٢٦٣
١٢	الإيجاب الإيجاب بمعنى إقذاع السنة، والملك رفع السنة كصوره بين، بحيث لا يتصور ثمة سبة لم يتصور هناك إيجاب ولا سلب، وفي البيع الإيجاب من لونه بعث والتبريد.	١٦٠
١٣	الإذاع: تطلق عن الإذاع وهو توكيل في حفظ شيء معلوم أو مختص، وقيل: الإذاع تسلط الغير على حفظ ماله.	٢٣٢
١٤	الإلاء: حذف زوج عن الامتناع من وده زوجته مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر	٢٢٦
١٥	البيع الدحل ما لا يكون مشروعاً بأصله ووصفه، ولا يبعد الملك	١٧١
١٦	البيع الصحيح: ما كان مشروعاً بأصله ووصفه.	١٧١
١٧	البيع العاصم: مشروع بأصله لا وصفه، ويبعد ذلك عند اتصال القبض به.	١٧١
١٨	التدبير: هو تعليق شيء بالملوت الذي هو تدبير الحياة، فهو تعليق حقيقة مخصوصة، وقيل: التدبير هو تعليق الحرية بالملوت أو مع شيء قله.	٢٢٨
١٩	تبريع الأرض: أي إبراع ما فيها من الماء والعمر من	٢٨٣
٢٠	تبريق الصدقة: أن يبيع رجل من رجل سلعتين شيئاً لكل واحد ثم معلوماً معرفته، وقيل تبريق الصدقة أي تبريق ما يشترط من عقد واحد، والصدقة مأخوذة من هونك صفت له في البيع والبيعة أي ضربت يده بالبيعة والبيع	١٩٢
٢١	التظليس جعل الحاكم للغير من ممتلكاته من التصرف في ماله.	٢٨٨
٢٢	التظادم: في القانون مدة محدودة تسقط بالتقصاتها المطالبة بخلق أو	٢٧٣

## تسلسل المصطلح الفقهي الصفحة

الصفحة	المصطلح الفقهي	تسلسل
١٧٤	بمقتضى الحكم	٢٣
١٧٤	التفاسي: سقوط أحد الطرفين بالآخر.	٢٣
١٧٨	التقرير هو تأكيد الكلام بما يقع احكام المحرم والتخصيص. وعلى شئب شئب في مقوله	٢٤
٢٣١	القولية نقل جميع لمعنى من المولى. مثل التمس التي أو غير المعلوم بلطف ولينك	٢٥
٢٣٦	الجنسية: تطلق على العقد وعلى المال الملتزم به من أهل الأمة، وهي مأخوذة من المحدث لكنا عنهم، وقيل من المحدث بمعنى القضاء	٢٦
٢٣٢	المصلحة الترتيب مالي معلوم في مقابلة عمل معلوم لا على وجه الإحالة وقيل ما يجعل للإنسان من شئب يضمنه وصورها أن يقول من رد عيني لأنك أو دلتني الصلة أو نحوهما فله كدده وهو عقد صحيح للمحاجة وتمس الإجارة في أكثره	٢٧
٣٧٩	الحجر المنع من التصرفات الدائفة، والمحجور عليه هو المصوغ من التصرف على وجه يقدر من المبر عليه شاء أم لم يكن كما هو حال أهليته، وهو نوعان حجر شرع لعدم، وحجر لمصلحة نفسه والسياسة للمد والضعيف القوي والتي لا يستطيع أن يعمل طفولته على عقله	٢٨
٣١٧	المحرر التكاليف الأثير و يستعمل في حفظ الناس من الأموال أكثر، والمحرر يستعمل في الأمانة أكثر	٢٩
٥٠٦	الحكومة في أرض المحرمات التي لمس فيها ذمة معروفة أن يخرج الإنسان في موضع من مده بما يقضى فيه ولا يدخل العصور فيفس احكام أرضه بأن يقول هذا المخرج لو كان هذا غير مشي هذا	٣٠

تسلسل المصطلح الفقهي الصفحة

	الشيء بهذه الملاحظة كان قيمته ألف درهم وهو مع هذا الشيء قيمته سبع مائة درهم فقد نقصه الشيء عشر قيمته فيجب على الجراح في الحرح عشر دينه وهذا وما أشبهه معنى الحكومة التي يستعملها الفقهاء في أورش الجراحات فاعلمه.	
٢٣٠	الحوالة نقل الحق من دعة إلى دعة ومن رمال دين واحد للدين عن غيره . حصة	٣١
٣٣٣	خطاب التكليف: هو الأحكام العامة المشهورة	٣٢
٣٣٣	حساب التوزيع هو خطاب الله تعالى لمعلق يكون الشيء سبب أو شرطاً أو مانعاً للحكم بالصحة والفساد	٣٣
١٨٠	حطلة الحواري . ما يكون مال كل واحد شعباً بمجره عن مال غيره ولكن يجاوره بمجاورة المال الواحد	٣٤
٢٣٤	الجميع مبرقة لمولاه زوجها موصى . ما يؤخذ من خلع الثوب وغيرها ما لله تعالى ((أهل لباس لكم وأنتم لباس عن )) . ولذا مبرها فقد حلها منه وبرع اللباس وفارق بئنه بأنها بقدر جسمها ومالها و احتلت نفسها بخلها	٣٥
٢٣٥	حمار العيب ويسمى حمار القبيصة وهو حاصل بغير مقصود مطلوب شأ الظن فيه من تحرير يفتي أو قضاء عزلي أو الترام شرطه . فالأول كالتصريف ، والثاني كظهور العيب الذي يخص العيب والقيمة نقصا يفتوت به غرض صحيح	٣٦
٢٧٢	الدور: نوع الشيء على ما يتوقف عليه .	٣٧
٣٩٣	دين المداينة تعاقب في يده . ودين الخيانة مستقر متعلق بالرقبة	٣٨

## تسلسل المصطلح الفقهي الصفحة

٢٣٤	الدمية: اصطلاح الفناء على استعمال الدية بمعنى الموت والنفس لأنها تطلق على العهد والأمان وعملها الذنب والنفس مسمى عليها باسمها	٢٩
٢٣٥	الرجعة: رد روح يصبح حلاله مطلقته بعد اندحار في بطنه عند طلاقه فلا عرس ولا اعتداء عند إكنا	٤٠
٥٤٥	الركن الثوري مثل التشهد والتسلي مثل السجود	٤١
٢٤٣	النسيئة: تأخير المال خفية طلباً من حرر مثله بشرط	٤٢
٢١٢	السفيه: هو الحاضر، الضعيف، الأخف، الخفيف العقل، وأصل السفه الخفة	٤٣
٢٣١	السلم: عقد على موضوع في الدية بدل يمدى عاجلاً	٤٤
١٧٠	شركة الأساس: وهو أن يشترك الدالان أو احياناً أو غيرهما من أهل المعرفة على ما يكسبان ليكون بينهما متساوية أو متفاضلة	٤٥
١٧١	شركة المعامدة: أن يشتركة ليكون بينهما ما يكسبان ويربحان ويلزمان من غرم ويحصل من غنم	٤٦
١٧٢	شركة الوجوه: أن يبيع لوجوه القبول النسيئة في البيع مثل الحاس مبيع على أن يكون بعض الربح له فالربح كله لصاحب المال وله الجرم معه إن عدل وتبين أن يشتركة في ربح ما يشتركان بوجوهها	٤٧
١٦٤	الشركة: احتلاط بصيرورة فضاء بحيث لا يميز وقيل عقد بين اثنين أو أكثر لضم بعض منه كذا ثم أطلق اسم الشركة على العقد وإن لم يوجد احتلاط المصير، وأصل الشركة توزيع الشيء بين اثنين على جهة الشروع	٤٨

## تسلسل المصطلح الفقهي الصفحة

٢٩	الشفعة حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على أحدث مما يملك بعضه، ولا تثبت في منقول كالخبرك والثبات، بل في أرض وما فيها من بناء وتوابعه من أبواب مضمونة ورموف مسخرة وما أشبهها	٢٢٢
٥٠	الصرف: هو بيع لأشياء بعضها بعض، والصرف تبايع ذهب أو فضة، سمي بذلك لصرفه عن باقي البيع في اشتراط الدلالة والظاهر والمنقول ومنع الخيار.	٢٣٦
٥١	صالح الخطيئة: وهو الصالح الحاربي على بعض العين المتدعة، كمن صالح من دار على بعضها، أو من ثوبين على أحدهما.	٢٤٧
٥٢	صالح بملازمة: وهو الذي يجري عن غير العين، فذهب بأن يذهب عنه داراً فأقر له بها وصالحه منها عن عده أو ثوب.	٢٤٧
٥٣	الصبي المطلق: من كل شيء أو شئ من شأنه صبي متدعة جعله أصلاً.	٢٥٣
٥٤	الطفل المسمى: يدعى طفلاً من حين يستقد من بطن أمه إلى أن يحسم ذكراً أو أنثى.	٤٠٩
٥٥	الظرفية: حلول الشيء في غيره حقيقة نحو الماء في الكوز، أو مجازاً كالجاءة في الصدق، وقيل الظرفية يكون مبهمة للشيء ومبهمة له كالزمان والمكان.	٦٦٤
٥٦	المعامل في الرأسمال: هو ريادة ما يملعه مجموع السهم بالعموم من الأصل عند إردحام المروص عليه، ومن لازمه دخول الشخص عن أمنه بحسب حصصه، وفيه العود ريادة السهم عن أجره أصل أصله.	٢٩٥
٥٧	العددية: ريادة الاستعاضة بأجل الاستعاضة به مع بقاء عينه.	٥٥٧



تسلسل	المصطلح الفقهي	الصفحة
٥٨	العروض جمع عرضي: تشكيل الرء من صنف الأموال ما كان من غير النفع والعصه، وأما العرض عرك الرء، فهو جميع مال الدنيا يدخل فيه النفع والعصه وسائر العروض التي واجدها عرض.	٢٦٨
٥٩	الغرض: هو ما تطوأت به حالته أو ما تردد بين أمرين أغلبها أحدهما	٢٤١
٦٠	الغصب: هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا	٢٤٢
٦١	العبعة العينة ما أُنجز من الكمار بالقتال وإنجاب لغير والركاب والمقصود الأخذ قهرًا.	٢٣٧
٦٢	العاس: كل خرج عن أمر الله أو أمر رسوله صلى الله عليه وسلم فهو فسق	٢٠٩
٦٣	المضولي: هو من لم يكن ولي ولا أميلا ولا وكيلًا في العدد	٢٠٦
٦٤	العطف الرمي بالزنا في غير ذي التصير.	٢٤٣
٦٥	الفرأش: هو دفع جائر النعمه إلى مثله ذراعهم أو ضامير لتجرعهم بجره معلوم من الربح	٢٩٤
٦٦	الكار: هو كل نص بشرط فيه علك من التعالين شيئا من المعلوم.	١٧٠
٦٧	القرن: الرقيق يطلق بلفظ واحد على الواحد و غيرهه و زيا يجمع على أثنان و أثنان و ثلثه و ثلث من يملك هو وأبواه وأما من يملك عليه ويسعد فهو عبد يملكه ومن كانت أمه أمة وأبوه عربا فهو هجين	٣٨٨
٦٨	الكتابة: عند فني يوضي تقسط على وثقين فأكثر يفظ الكتابة وهي مستحبة أن طلبها رقيق لغيره، والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى (والذين يبيعون الكتاب عما ملكت أيديكم).	٢٢٤

تسلسل	المصطلح الفقهي	الصفحة
٦٩	الكتاب هو من تدوين بعض الأئمة والكتب المشروعة	٣٨١
٧٠	الكتابة كلام أسنن المراد منه بالاستعمال وإن كان معناه طهرا في اللغة سواء كان المراد به الحقيقة أو المجاز	١٧٢
٧١	اللعان كناية معلومة جعلت حجة للمصطلح إلى قلب من نطق فرائض وأحق العار منه أو إلى من ولد شوب بذلك ليعد الكاذب منها من الرقة أو ليعد كل منها عن الآخر فلا يعتمد أحد	٢٢٦
٧٢	لغة الشهادتين أي طريقتاهما معاً، ومنه لفظ الثوب فلغة قسم إحدى الشفتين إلى الأخرى وحاطبها	٥١٢
٧٣	اللقطة ووجد في موضع غير مملوك من مالي أو اختصاص صانع من مالكه، وليس بمحرم ولا تنع بقوة ولا يعرف الواجد مالكه	٢٢٦
٧٤	اللفظ اسم لما يخرج عن الأصل من جهة أخرى	٥٦٤
٧٥	مال مقنوم هو المال الذي الانتفع به شرعاً	٤٦٨
٧٦	اللمعة منها مئة النكاح وهو أقل مال يجوز أن يجعل صدقاً بأن يكون مكملاً لظاهر متصداً به ومنه، ومئة الطلاق وهو اسم للمال الذي يدفعه الرجل إلى امرأته لفراقه لئلا	٥٠٧
٧٧	مقنوم أي ذو قيمة، وهو ما أبيع الانتفاع به شرعاً ولا يعبر بمقنوم	١٨٢
٧٨	المقي ما كان مكيلاً أو موزوناً، وجوز التلم فيه	١٨٢
٧٩	المجترأ من أئتمرت على الشيء إنا أئتمرت عليه، ويقال جتره فهو مجترأ، والمجترأ التي غير على الكاح بأن كانت بكراً أو مجترأة خرج	٢١٢

## المنحة

## المصطلح النقي

## تسلسل

من ذلك الثوب الرشيدة		
٢٨٢	الزراعة: هي المعاملة على الأرض بعرض ما يخرج منها.	٨٠
٢٣٢	المساقلة: هي أن يعامل إنسان إنساناً عن شجرة ليعملها بالنسي والتربة عن أن ما يؤخذ الله ثمن من الثمرة يكون بينهما.	٨١
٣٥٤	المسو: هو شيء لم يظهر عدالته ولا فساد، فلا يكون خبره حجة في باب الحديث.	٨٢
٣٦٠	المسخر: ينتج الخاء المعجمة، من يسخر عن العاكس، تكون الية على إنكار مكر	٨٣
٢٣٢	المصارعة: عقد شركة في الريح يال رجل وعين من حر	٨٤
١٨٦	المضروب: المراتب الخالص من العيش والعمارة، ولو من السائق	٨٥
٤٠٩	المعاملات: من العمل وهي فعل يتعلم به قصد وهي حق العبد عرفاً، والمعاملات حسنة - معاوضات مالية - وطبقاتها والمخاضات والأمانات والتركات	٨٦
٥٤٩	المعروف: هو رجل وطهر صرة مطلقاً ملك يمين أو تكافح، وولدت ثم استعفت، وإياها شئ معروف لأن البائع غيره ويح له جارية لم تكن ملكاً له	٨٧
٥٠٨	المعروفة: بالكسرة هي امرأة التي فوضت أمر رواج نفسها من غير مهرين الروح وبالفصح سخرة التي زوجها وبها فلا أنها بلا مهر أو لها زوجها مولاه بلا مهر، فاحرة بالفصح والكسر والأمة بالفصح فقط	٨٨
٥٤٠	المقدمة: تطلق نارة على ما توقف عليه الأبحاث الآلية ونارة عن قضية حرة القياس ونارة عن ما يتوقف عليه صحة الدليل	٨٩

تسلسل	المصطلح الفقهي	الصفحة
٩٠	الندوب هو ما أوجع معه مع جوار القربى، وغير هو ما يندخ فاعله ولا يتم تاركه من حيث هو تارك له	٦١٠
٩١	الحوم ذوات المال التي يادها المكاتب لعن منه	٤١٧
٩٢	نار التبر هو التبرم لربنة ملا تعليق كعلي كذا أو تعليق بمحدث بعدة أو اندفاع نقمة	٢٢٩
٩٣	نار الجدة هو أن سترم قرية في مقدمة حدوث بعدة، أو اندفاع بليف كقول له إن شئ الله مريض أو روفي ولذا مله عي إحتاق أو صوم أو صلاة	٢٢٩
٩٤	السبب أن يُسَمَّ الرجل إلى الرجل مئة درهم إلى سنة في كز طعام، فإن التفتت السنة وحس الطعام عليه قال الذي عليه الطعام للمدفع ليس عدي طعام، ولكن عدي هذا الكز ياتي درهم إلى شهر مهدة سنة	١٩١
٩٥	نفس لامة أي صدر قنم يبيع أو معاوضة فالنفس من مال ما كان نقد، وهو صيد العرس، يعال باع فلان متاعه ونقصه نقص في مده أثم، أي حصل مأخوذ من نصاحه نكاح وهي بنية، ونكاح التصفيه وجمعها التصافص	١٧٩
٩٦	هبة عرية أو هبة سكنى بالإضافة هبها فهي عارية وله الرجوع فيها	٥٣٨
٩٧	هبة هي عتيك تخرج في حنف دون تلك لأحياء أو دنوب أخرى مصادقة، أو مده للتفتي، إثراء هدية	٢٣١
٩٨	الودعة مستحصاة جائز التصرف مسمولا أو مباحي معه تحت يد ذلك	٥٣٤

تسلسل	المصطلح الفقهي	الصفحة
٩٩	الوصية الوصية تفتك مضاف لما بعد الموت وقيل ترع بحق مضاف وهو تقدير لما بعد الموت ليس بتقدير ولا تعليق حتى يفسده	٢٣٢
١٠٠	الوصف حسن ماله يمكن الاتباع به مع بقاء غيره النصر في رفته عن مظهري شكاح موجود ويجمع عن ونوف وأوصاف	٢٣٢
١٠١	الوكالة: استأابة بآثر التصرف مثله فيما له عليه تسليم أو ولاية ليتصرف فيه والوكيل فعيل بمعنى مفعول، والتركلي أن تعتمد على غيرك	٢٠٤
١٠٢	الولاية هو بفتح الواو والفتحة وشرعا عصبية سبها روال الفتى عن الرقيق بالحريفة وقيل ميراث يستحقه الزء بسبب حق شخص في ملكه أو بسبب عقد الزواج	٥٦٥

## فهرس الضابط والقواعد الفقهية والأصولية (٩)

رقم المادة	القاعدة أو الضابط	رقم
٣٣٤	الإباحة ترتد برد المباح.	١
٤٨٨	الإخبار عن المعرفة انصوفة يعتمد الصدق.	٢
٤٨٨	الإخبار عن ملك الموصوف في قوة خبرين	٣
٤٤٨	اختلاف الجهة لا يمنع لأحد بعد الاتفاق على أصل الاستحقاق	٤
٢٦٦	الإذن يقتضي الإباحة	٥
٥٩٢	الإرث فرع النسب	٦
٥٥٤	الاستثناء من الإثبات نفى ومن النفي إثبات	٧
٤٣٩	الاستثناء من النفي إثبات	٨
٥٨٥	الاستحقاق في الصحة والمرص سواء	٩
٣٣٤	الأصل إذا لم يملك التصرف ففرعه أولى	١٠
٣٩٧	الأعظم إذا سقط سقط ما هو أصغر	١١
٥٦٣	إقامة البيت على السب غير؟	١٢
٤٧٧	الإقرار إخبار عن سبق	١٣
٤١٥	الإقرار بالخاص يقرر بالعموم.	١٤
٤٥٨	الإقرار بالحق ليس إقراراً بقبولها.	١٥
٤١٤	الإقرار للغير إقرار لنفسه	١٦

١٧	الإقرار ليس عين الحق ولكنه طريق فيه	٥١٦
١٨	أمين الحاكم قائم مقام الحاكم.	٣٥٣
١٩	الإشياء لا يُعقَّق وتالياً يُعقَّق المُشَاء .	٢٦٤
٢٠	الإشياءات غير النوصية لا تحتمل الخيانة احتياطاً لابتداء الثبوت ولمحرراً عن الفرد .	٤٥٢
٢١	أولى الأيدي يد بقر .	٤١٦
٢٢	الإيجاب لا يشت قبل العلم لاستحالة التكليف بعبر العلوم.	٣٣١
٢٣	الترك في يده إبطال للإقرار	٤٢١
٢٤	تستقر الأجرة عن المستأجر بالتصريح المستعير .	٦٥٢
٢٥	التعليق بوضعه مُقْبَذٌ للإقرار لا رافع	٥٣١
٢٦	تعميم المركل فيه لا يصح إلا في خاصية الخصماء	٢٦١
٢٧	حد المجهول مجهول	٢٦٦
٢٨	أحدث إن ورد على سبب لا يمكن إخراج السبب منه.	٥٧٥
٢٩	حل المطلق عن المعين	٤٩٢
٣٠	الحيلولة سبب لضياع كالأقلام	٥٤٤
٣١	الخبر إن تضمن إثبات حق على المخبر فهو الإقرار	٣٧٦
٣٢	دحول الشرط على الحمله يُصير الحمله جزءة من الحمله الشرطية	٥٢٨
٣٣	الرد فسخ ولو كتابة بعد ثبوتها لا إبطال له من أصلها	٢٥٨
٣٤	سبيل القلية سبيل الصدقة.	٤٤٩

٥٤	كل إعاره إباحة ولا ىنعكس	٦٤٢
٥٥	كل عموم لا غرر فله ىعتبر.	٢٦١
٥٦	كُلُّ ما تَقْضَى مالٌ ولا ىنعكس.	٤٥٩
٥٧	كل من صحت مباشرته ملك أو ولاية صبح موكله ومن لا فلا.	٢١٣
٥٨	كل ما اقتضى صحبته الصل اقتضى فاسدة الطهان وما لا فلا	١٩٨
٥٩	لا ىبان مع الخهالة	٥٠٥
٦٠	لا ىطل الرهن بالتعدي.	٣١٨
٦١	لا ىزال اللفى بالشك.	٤٩٩
٦٢	لا ىكتفى فى الإقرار بالظهور ، بل ىشترط التعيى.	٤٣٢
٦٣	لا ىلزم من تعدد الخبر تعدد المخبر.	٥٠١
٦٤	لا ىلزم من تعدد الخبر تعدد المخبر	٥١٨
٦٥	لارم التقصى واقع لا محالة	٢٧٢
٦٦	اللفظ وإن كب صر عما فى التصديق قد تنصم إليه موافق تصرفه عن موافقه إلى الاستهزاء أو التكليب.	٤٣٢
٦٧	المخاطبة بين المتعاقدين فى اللىع معتبرة	٣١٦
٦٨	من أقرب حق لأدمى لا ىقبل رجوعه	٥٤٤
٦٩	من قدر على إنشاء قدر على الإقرار ومن لا فلا.	٣٧٧
٧٠	من قدر على إنشاء ىأخذ بموجب إقراره.	٣٧٨
٧١	من قدر على إنشاء ىستقل به قدر على الإقرار به.	٣٧٨



٣٥	الشراء بعين مال الغير بغير إذنه باطل.	٣٤١
٣٦	شرط كون الإقرار إثباتاً لغيره سلامة عن معارضة الإنكار.	٤٢١
٣٧	الشرط واشروط لا بد من إمكان احتياجهما.	٢٦٩
٣٨	التهافتية.	٥٠٥
٣٩	الشيء الواحد لا يُستعمل في الشيء وخبره لغة وعرفاً وشرعاً	٥٢٤
٤٠	الضمان لا يختلف بالعلم والجهل	٦٦٢
٤١	الضمان مستمر تلفت العين أو مفيت	٥٤٧
٤٢	العام إذا ورد على مسب يدل على السب قطعاً وعلى غيره ظناً.	٥٢٥
٤٣	العبارة معموم اللفظ لا بخصوص السبب.	٥٧٥
٤٤	المعموم في كلام الشارع أما غيره فلا	٦٤٤
٤٥	عرد الصفة إلى الجميع	٤٦٦
٤٦	العين لا تكون ديناً ولا في النعمة	٥٣٣
٤٧	العصب مُشَقَّقٌ.	٥٤٧
٤٨	فساد العقود كالصحيح في الضمان.	٥٣٧
٤٩	الفساد كالصحيح في وجوب الضمان وعدمه.	٦٣٠
٥٠	فرع الفرع فرع الأصل.	٣٠٢
٥١	في الأقاوير نعتد معاني الألفاظ لغة وعرفاً	٤٩١
٥٢	نقبة القاضي محمول على الحق.	٤٦١
٥٣	التعصي لا يُجْمَرُ والطغي يجوز تخصيصه	٥٧٥

٧٢	من كان القول قوله في شيء كان القول قوله في صعبه	٣٤٠
٧٣	من لا يفسر عن الإشهاد لا يفسر على الإقرار	٣٩٢
٧٤	النسب أصل والإراث فرع	٥٦٨
٧٥	النسب المكتسب من شخص لا ينتقل إلى غيره	٥٦٢
٧٦	النسب لا يثبت بإقرار الوارث	٥٨١
٧٧	النسب مبني على التغليب والإمكان	٥٦٨
٧٨	النسبة لا تثبت بقول بعض الورثة	٥٨٧
٧٩	نفي نفي ثبوت	٤٣٤
٨٠	الوارث إما يقوم مقام الميت فيما فيه حظ له	٥٨٧
٨١	الوديعة فريضة التيان محض	٣١٨
٨٢	الوديعة لا تثبت في الذمة	٥٣٤
٨٣	الوكيل قائم مقام الموكل	٣٩٦
٨٤	الوكيل يضمن بالتعريط	٣٥٥
٨٥	يتخذ إمام سب الأصل حول المزع	٥٨٣
٨٦	يجوز استثناء الأكثر	٥٥٣

## فهرس الكلمات الغريبة (١٠)

ت	الكلمة الغريبة	الصفحة
١	الأبرو: النعب الخلفى، وهي كلمة مُعَرَّبَةٌ	٦٦
٢	الإبرسم: مُعَرَّبٌ وفيه لغات كسر الحفرة والراء والسين وهو واحدة الحفرير، ويستخرج من دودة القز، قال بعضهم القز والإبرسم مثل الحفنة والعتيق	٢٩٦
٣	الأجسي: خلاف الرحم وقيل: العريس.	٢٩٩
٤	الادلاح: السير من أول الليل	١٦
٥	الارتداد الرجرج: سمي لارتد بقلبه لأنه رد بهبه إلى الكفر	٢٩٧
٦	أرسل الكلام إرسالاً: إذا أطلقه من غير تقيد، ومنه أرسل الطائر من بيته إذا أطلقه.	٥٧١
٧	استبد بالامر: اتعبد به من غير مشورك له فيه	١٨١
٨	الامتصاع و الإصباح والامتصاع بالكسر: اصباح، وامتصاع، وامتصاع: حاصه	١٩٢
٩	استشكر عبه الأمر: أي الس علىه وأورد عبه إشكالا، وإشكال الأمر: وجب التماسا في الفهم	٢٩٩
١٠	استصحب الشيء أي لازمه، ومنه استصحب الرجل،	٥٧١

## الصححة

## الكلمة الغريبة

	دعاء إلى الصحبة، وكان م لازم شيئا فقد استصحبه	
٦٧٦	استغرق إلى ذلك وسجوه سلب الطريق إليه، وفلان طلب منه الطريق في حد من حدود مكة	١١
٥٧٠	الاستيلاء [حيال السيد أمته، واستولذ الرجل أمته أي طلب الولد منها بالسري	١٢
٦٢٦	اشحبه إليه أي أرسه.	١٣
٥٦٤	أخرب وعزف أي أبان وأنصح، وأخرب عن الرجل أي ينك عنه، ويقال أخرب عبا في ضميرك أي أبين	١٤
٦٥٥	أخيا الرجل أو البحر في مبره تعب تعباً شديداً، ويقال أخيا السبع.	١٥
٦٨٤	الأخرب: الإثراء بالغريب، يقال أخرب الرجل إذا جاء بشيء غريب	١٦
٦٦٤	لإشياء يدل للكلام الذي ليس بسسته خارج نظامه أو لا يفعل التكلم	١٧
٤	اليسق. المرتفع في حدود	١٨
٥٩	بيضة الإسلام أي حاضتهم	١٩
١٦٦	تذاري من الفسادة، قال الخطابي يريد لا تخلف ولا تمنع، وأصل المرء المنع	٢٠

## الكلمة العربية

## الصفحة

٢١	تردت، أي سقطت في مهواة	٣٩٥
٢٢	تساوفاً: فلاناً ما في الغداب بحيث أن كلاً منهما كان كالذي يسوق لأخر، وكلاً منهما ساق صاحبه لئلا يتركة له في ادعاء.	٥٧٤
٢٣	التشوش التشليل، وقد تشوش عليه الأمر، وتقول هوشت الشيء إن حلطه.	٢٦٠
٢٤	يكون لأمة قرناً أي تكون موطوءة لملكها بالحق	٥٧٤
٢٥	غاري : من المرافاة وهي ماري فلان فلاناً معناه قد استخرج ما عنده من الكلام والحجة، مأخوذ من غرطم مرث الناقة إذا مسحت ظهرها لتصر	١٦٦
٢٦	التسجير . خلاف التعليق، فإن عود أنت طلق، مثلاً سجير، وأنت طلق إن دخلت طنار تعليق	٢٦٥
٢٧	التوأم من جميع الحيوان المولود مع غيره في بطن من لاثنين فصاعداً ذكر أو أنثى أو ذكر وأنثى، جمعه توأمم وتوأم توأمان، ويقال توأم للذكر وتوامة للأنثى، فإذا جمعا فهما توأمان	٥٩٨
٢٨	الثيب: كضئب، ويطلق حل الذكر والأنثى. يقال رجل ثيب، وامرأة ثيب، وهو الذي دخل بامرأة، وهي التي دخل بها رجل، وقيل هي المرأة التي تزوجت و	٣٧٧

## الصفحة

## الكلمة الفريجية

	فارتت زوجها، و قيل المرأة: التي كانت ذات زوج ثم مات عنها زوجها.	
٢٩	الجاه: مأخوذ من الروح، والروح ما يتوجه إليه الإنسان من عمل وغيره.	١٧٢
٣٠	الحش: ولد الحمار الأهلي والوحشي وربما سمي الحمر جحشا تشبيها بذلك، وقيل هو ولد الحمار من حين تضعه أمه إلى أن يقطم من الرضاع، فهذا استكمن الغول فهو توكب، والعند جمنقة والحميم جمنش.	٦٦١
٣١	الحري كمي وهو الوكيل، وسُمي الوكيل حري لأنه يجري مجرى موكله، ويطبق الحري كذلك على الرمحل والهامس.	٣٦٩
٣٢	جمه: شاة جمه، إذ لم تكن ذات قرن.	٦٢٢
٣٣	الحارة: الحقة المتصفة المتناول.	٢٥٥
٣٤	الحانوت: دكان البائع، وقد غلبت عن حانوت الحمار.	٢٥٥
٣٥	ججئر الإنسان وحجره: بالفتح والكسر، وحجر المرأة وحجرها حصب، ويقال فلان ججئر فلان أي في كتبه ومبعته ومبعه.	٢٨٦
٣٦	حنت أي في يمينه، وحنت الخلف في اليمين، كما لم.	١٠١

## الصفحة

## الكلمة العربية

	يف يرحبها	
١٨٥	حيلة: هي خلق في تدبير الأمور، وهو ثقل الفكر حتى يتلوى إلى المقصود، وقيل: حيلة ما يتوصل به إلى حالة ما في حيلة وأكثر استعماله فيما في تعاطيه حش، وقد يستعمل فيما في استعماله حكمة	٣٦
٣٨٣	خَلَّ: يسكون الماء الفسد ويمسحها من، يخل: خزل خَلًا و خَلًا، سد عهده و خَرَّ	٣٨
١٨٠	حطة الجواز: أن يكون مال كل واحد منهما مجوراً من غيره، ولكن يجاوره مجاورة لكل الواحد	٣٩
٢٧٨	خشي المشكل ضربان، أشهرهما من له فَرْخ امرؤ وفكر رجس، والثاني له ثقب لا يشبه واحداً منهما	٤٠
٦٦٥	درس الشيء والرسم يُدرَسُ دُرُوساً عما و ذهب أثره و تقادم عهده و منه درسته نرجح	٤١
٤٧٦	درهم زُتِفَ هو بفتح الزاي وإسكان الياء وجمع	٤٢

## الصفحة

## الكلمة العربية

	ريوف وهو الموهب الرديء.	
٦٥٤	الرائص هو سائس الدواب ومدبج، ورائص المهر رياص وريضة ذلله فهو رائص	٤٣
٥١٣	رام الشيء رةً ما إذا طبعه، وكس من رأم لمز فعد حرام عليه وحاول فيه	٤٤
١٧٤	الرويه سعيير أو السعل أو غير الذي يستطى عليه، والعامه تسمى لازمة رويه وهو جائز استعاراً	٤٥
٤٠	زنتاً الربع بالفتح حيلة القوم وسرهم، وقد أطلق على القوم هجاء، والجمع رنائج	٤٦
٧٤	الرنق بالكسر جن فيه عدة عُرى، يشد به الهم، كن عروة ريقه	٤٧
٥٨٧	رجل أحبي ورجل أحب وهو القبيح منك في القربة، وقال بعضهم ولا تكاد العرب تقول رجل أحبي	٤٨



## الصيغة

## الكلمة الغريبة

١٧٣	رَجُلٌ غامسٌ أي مغمور الذكر ساقط البياضة لاحظ له	٤٩
١٧٣	رَجُلٌ وجيه إبي ذو وجاعة وكان له حظ ورثة	٥٠
١٧٥	الرحا وهو الحجر العظيم الذي يظهر بها	٥١
٦٥٤	سَأَمَ البائعُ البِلَّةَ، سَوَّمًا من ياب قل، وأيض هذا عرصها تسع، و سامها المشتري واستامها طلب بيعها ومنه	٥٢
٥٧٩	السر : بالكسر ما يكتتم في النفس ، وقيل - وما يظهر كذلك لأنه من الأضداد يقال سرته كتتمه	٥٣
٤٥٢	السرجب : القزيل وهي كلمة أعجمية وأصلها سر كس والكس فصرحت إلى الجهم والثقاف يقال سرقين، من الأصمعي لا أدري كيف أفرد وإنما أقول روث، وإنما كسر أوده لموافقة الأسماء العربية	٥٤

الصححة

الكلمة العربية

٢١٨	السفارة السمة.	٥٥
٦٢٢	شَفَعَهُ ضَعَفَ العقل وسوء التصرف، وأصده الحجة، وبل السعي الجاهل الذي قل عقله وجمعه سمها، وقد سوه بكسر القاء شَفَعَهُ يفتنحه، وسمي هذا سفيها لخية عقله	٥٦
٦١٩	الشاطر: هو الذي أحمك حكا، و قيل، الخبيث الفاخر، وقيل الخبيث الذي حخته عشيرته وتروى، به. وجمع النماي السابقة متقاربة، وعند الصوفية الشاطر السابق يسرع إلى الله والعلم المتصرف.	٥٧
٦١٢	شجع أفرع هو الحية الذكر، وقيل كَوْ حية شجاع، بضم الشين، وقيل بكسر هاء والجمع شُجَعان وشجعان واشجعته، وقيل: لواحد أيضا أشجع، واشجاع الحية الذي اجتمع السم في رأسه فتمنع شعره فخرج	٥٨
١٧٦	شَتَرْتُ حالة توضع يقع فيها الصيد، وتجمع على	٥٩

## الكلمة القرينة

	أشراك وشرك	
١٦٤	الشركة نعت، احتلاط بصيغين فصاعدا، لامتراح واجتماع	٦٠
٦٩	شرى ' حصص له في جملته ثروم وشور	٦١
٥١٨	الصنجة: هي صنجة الميزان وهي كلمة معربة، ويقال صنجة، وهي صنجة الميزان، وهي ما يوزن به كالميزان و الأولى جمعها وتنج	٦٢
٦٣٧	صرب العهر: الناقة يضربها يضرباً، بالكسر، إذا مرا عليها أي تكح، وأضرب فلان يلقه أي ألقى العهر عليها	٦٣
٦٢٨	يطبع، أن تضرب الشيء بصورة ما، كطبع السكة وطبع الدراهم وهو أهم من الحكم وأخص من النقص، وطبع الدراهم أي صمها على السكة، و طبع السكك الدراهم إذا سكه، وطبع الدراهم ضربها	٦٤

## الصححة

## الكلمة الغريبة

٦٥	طرا الشيء. يطرا أيف طرا أنا مهمون، حصل بنة مهر طارئ	٥٦٩
٦٦	طَمَّ التراب البثر، وفلان الحفرة بالتراب وشجره ردمها ومساها بالأرض	٦٧٣
٦٧	الطيفس كساء يلقى على الرأس والكفين.	٦٤
٦٨	عائلة الرجل: قصته، وهم القرابة من جهة الأب الذين يشتركون في دفع دينه	٣٨٥
٦٩	العجمة في فلسك بضم العين لكثرة وعدم فصاحة، و عَجْمٌ بالضم عَجْمَةٌ فهو أعجم، والبركة عجيبة وهو أعجمي بالالف على نسبة لتركيب أي غير فصيح ومن كذا عربيا	٥٤٤
٧٠	العروض جمع عَرَضٍ؛ يتسكين الزاء من صوف الأموال ما كان من غير ثمن والعطية، وأما الترضى بمحرك الزاء فهو جمع مال الدنيا، يدخل فيه اللعب والعطية وسائر العروض التي لا تحذف عَرَضٌ	١٧٨
٧١	العصيب الشديد	٥
٧٢	عظمت به بمعنى هلت به	٥٧٣

## الصفحة

## الكلمة القرينة

٧٣	عنانُ الدابة الخدماء وتسمى سمات لأنه يعبر به لهم فلا يلجمه	١٧٦
٧٤	الاعمال أهل البيت ومن يموته	٣٥٠
٧٥	العين هو السخايع يُراد به ما يجري بينهم من البرقة والنقصان ولا يتحرزون عنه، وما لا يتقدم الناس به هو ما يتحرزون عنه من التفاوت في المعاملات	٣٠٨
٧٦	غبة فيه في البيع حدهه، ويانه صر به	١٩٢
٧٧	الغرة، النسمة من الرقيق ذكر كان أو أنثى، وفي الحياض عبد أو أمة ثمة نصف حشر الدابة	٥٤٩
٧٨	الغرة ما تكسر العملة و العار بالشديد معان، وعمر الرجل وعمر بالشيء خرب به، والعرور مصحح الخطر، ونهى رسول الله عن بيع الغرور وهو مثل بيع السمك في الماء والطير في الهواء	١٧٠
٧٩	الغرة عبد العرب أنثى شيء يملك وأصله، وفي العرة هي النسمة من الرقيق ذكر كان أو أنثى، و سبها يملك لأنها غرة ما يملكه الإنسان أي أصله، ومنها دابة الجحش غرة عبد أو أمة	٤١١
٨٠	العرور هو ما يعقوت عنا عاقلة أو ما تردد بين أمرين	٢٤٦

## الصفحة

## الكلمة القروية

	أصوب أحوبها	
٤٨٣	قَتَمَتْ من وزن قَصَصَتْ، سَوَّاهِمَ نفس في الأيدي، وربما وصعت في أصابع الأرجل	٨٦
١٩٢	الشمش والمعدشاء ما عظيم فيحه من لأقوال والأفعال، كل شيء جاوز الحد فهو فاحش، ومنه عن فاحش إذا جاوز الرتبة بما لا يعتاد مثله.	٨٢
٦٣٦	الفعل الذكر من الحيوان، وفيه، الفحص، الذكر القروي من الحيوان، جمعه فحول، فحولة و فحال	٨٣
٥٧٤	فزاناً أي تكون موطوءة لذلك، فالحق	٨٤
٦٩٣	الغَيْبِلُ: جفلك السخل، وهي الوقي، وجمعها فسلان و فسلل، الواحدة فسيبة وهي شيء تُقطع من لأم أو تقطع من لأرض ففعرس في الأرض	٨٥
٤٨١	ففس الخاتم، ما يركب فيه من خبز، و جمعه ففصوص من ففس وفلوس	٨٦
٦١١	فح فرفر وفقاف فرفر القفاح للسوى الصلب الواسع من الأرض	٨٧
٥٧٦	الفافة، جمع فافف وهو الذي يعرف الآثار، يقال قَفَفْتُ	٨٨

الصيغة

الكلمة الغريبة

	أثره وقاب أثره من باب قال، إذا تبعه مثل لما أثره إذا تبعه	
٨٩	القرعة والتقارعة، مسابقة، بمعنى واحد، وقد اقرع القوم والتقارحوا و قارع بينهم و اقرعت بين الشركاء في شيء يقتسمونه	٥١٦
٩٠	انفصرة ما يبقى في المنخل بعد الانكحال وما بقي في السبس من لحب مما لا يتحتمس بالندوس	٦٦٦
٩١	نضم العنق: نضم بأدنى لأسن، والنضم بالخصم، وغير النضم بالأسن والنضم بالعم	٦١٢
٩٢	الصحافي: وهو صنف من الترك نسبة إلى صحراء الصحج، اسم لصحراء في بلاد القرم تسكنه طائفة من الترك.	٢٥٣
٩٣	القمقم: رومي شربيه، وقد يؤث باللهاء يقال: قمقمة، و القمصة وعاء من صعر له عروتن يستصحبه المسافرين والجمع قمقم	٤٨١
٩٤	القرن: الرقيق يطلق بضع و حد على الواحد و غيره، و ربا تجمع على أقدن و أفنة، وقيل القرن من يملك هو	٣٩٤

## الصفحة

## الكلمة القروية

	وأمره وأمر من يذهب حيه ويستعد فهو عيد ملكه، و من كانت أمه أمة وأبو، عرباً فهو حنين.	
٣٠٨	القبراط جزء من أجزاء النهار، وهو نصف حشر، في أكثر البلاد، وإليه فيه يدل من الراء وأصله مرط، وأمر القبراط الذي في الحديث فقد جاء تفسيره فيه أنه مثل جل أحد.	٩٥
٤٧٦	كسر الفؤود، صم الصف والداء جمع ذر وهو محسم والحرقم.	٩٦
٦٦٣	الكور: إناث نسمه، فإن كان بعرة فهو كور، وإن مكأن بعير عروة فهو كوب.	٩٧
٢٧٠	لطف الشيء هو لطيف من باب قزب، أي صبر وهو خسد الصخانة.	٩٨
٥٩٦	الفلان: كلمات معلومة جُعِلَتْ شجةً للمصطر إلى قدف من لطخ مرارة وأحق العار به، أو إلى عي، ولد، شبي بذلك أبعاد الكادب منها من الرحمة، أو أبعاد كن منها عن الآخر فلا يجتمعان أبداً.	٩٩
٦٥٥	ليحرها أي يحفظها.	١٠٠



## المصحة

## الكلمة الغريبة

٦	المائن في اصلاح المؤلفين.	١٠١
٦	المائن واضع اصل الكتاب	١٠٢
١٨٢	معلوم: أي ذو قيمة، وهو ما أبيع الانكعام به شرعا والآن غير معلوم	١٠٣
١٨٢	المثل: ما كان نكيلاً أو موروثاً، وجار التسلم فيه.	١٠٤
١٧٥	المحمل: الذي يُركب عليه نكسر الميم، قال ابن سيده. المحمل شقان على البعر يحمل فيها العليان	١٠٥
١٧٨	المحمل: الذي يركب عليه نكسر الميم قال ابن سيده. المحمل شقان على البعر يحمل فيها العليان	١٠٦
٤٥٥	مضيل: أي دلائل، يقال: ظهرت فيه غايب الجبانة، أي دلائله ومظته	١٠٧
٥٦٢	المزلق: صبي قارب البلوغ ولم يركب أخته واشتهى، وقيل: والمرق المنهم في النسب.	١٠٨
٢١١	المزورة: بالقشع وبعد انقضاء أي هي نسبة إلى مزور، مثل المهالة وبلسمعه والعمادة، وهي محلة كانت بمغدة	١٠٩

## الصفحة

## الكلمة الفريية

	مكنها أهل مرو نسبت إليهم	
٦١٠	بعد عاقبة الزنا، وكان الأصمعي يجعلها في الإماء دون خواتم، لأنهن كن يسمين لواتيهم فيكسبن لهم بصر ابن كانت عليهن	٦١٠
٦١٤	مسألة السريجة: هي قود القلق: إذا طلقته فانت طالق ثلاثاً، لا تزمه، وتسمى هذه مسألة السريجة، لأن أب العاص بن سريح الشافعي	٦١٤
٦١٧	المستعل: من الإغلاص وهو الحينة، ويدعى غير المغل أي غير الخلق، وقيل المغل عهد استغل وأرد به العاص لأنه بالقبض يكون مستغلاً	٦١٧
٤١٢	مُسْتَرْقَةً أي آتية بالولد بجماع منها ومغيرة خواتم بيه	٤١٢
٦٩٠	المُضَر هو كل مكان تقام فيه السر والأموال والمدام وغيرها من طرائق العمة، تقدم فيها الخلود وتقسّم فيها الفرياء والصدقات	٦٩٠
٦٩١	الصدقة أهم من العطف، إذ العطف بيع برادة على قيمة له وقع، والصدقة لا تستمر ذلك لصدقه، سحر شراء ما يتوقع فيه الربح، ويبيع ما يتوقع فيه	٦٩١

## الصفحة

## الكلمة الفريية

	خسر ن لو بقي	
١٨٢	المصريون المراد به الخالص من العن والقرام، ولو من السباطك.	١١٦
٥٤٩	المعروف: هو رجل وطني امرأة معتدا ملك يمين أو تكح، وولدت ثم استنحت وفيها سمي مفروا لأن التابع غره وياع له جارية لم تكن ملكا له	١١٧
١٧١	مقلوبة: لغة من الصدوخ، وتصو من الشريكاء تساوي، وعاوضه في أمره أي جده، واشتقاقها من يعض الماء.	١١٨
٣	للوان: الليل والنهر	١١٩
٥	موسوعي: عزيز العلم.	١٢٠
٦٢٧	مليزيس: جمع متراب و ميزاب، و متراب بكسر الميم ويعدها هرة، ويجوز تخفيفها بقدها ياء، فيقال: متراب ياء ساكنة، ويقال أيضا: متراب ياء ثم راي وهي لغة مشهورة، ولا يقال: متراب بتقديم الزاي، وهو ما يجعل من الخشب، ويحوه في الأسطحة ليسيل منه الماء وجمع متراب مآرب	١٢١
٤٤٧	ناب الشيء عنه قبال وتبعد	١٢٢
٦٧٥	النس هو لبرار المستور وكشف الشيء عن	١٢٣

## الصفحة

## الكلمة القرآنية

	الشيء يوقى النش منخارج الشيء انحدود و الباش الذي يمش القبور.	
٤١٧	الجموم كُفِعَتْ لئلا التي يؤذيها الكُكَاثُ لعنق نفسه	١٢٤
٤٨٧	لَطَافٌ - وَ لَطِيفٌ كُلٌّ مَا يُشَدُّ بِهِ وَسْطُ الْإِنْسَانِ، وَالْمَنْطَقَةُ اسْمٌ حَسَنٌ، وَمِنْهَا حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ رَضِي اللَّهِ عَنْهُ فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ وَيُسَمُّو مَنَاطِقَهُمْ وَرَاءَ نِيَابِهِمْ	١٢٥
٤٨١	العلل احشاء، والعلل كذلك حديد مقوس يوقى به حافر الدابة، أو جند يوقى به الخف	١٢٦
١٢٩	نَقَدَ الشَّيْءَ نَقْدًا يَحْتَرَهُ أَوْ لِيُعَيَّرَ جَيْدُهُ مِنْ رَدِيئِهِ ، وَمِنْهُ نَقْدٌ لَشَرِّ وَنَقْدُ الشَّجَرِ أَظْهَرَ مَا فِيهَا مِنْ حَيْثُ أَوْ خَسِي	١٢٧
١٨٢	الغرة، اسم للغمضة مطلقا أو للمصروب منها وقد يُطْلَقُ عَلَى فَتْرٍ مُعَيَّنٍ	١٢٨
٤٧	الكتك. مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر وإحدى فكر من نكت رده بالأرض أثر فيها ، وسُميت المسألة الغبقة نكت دأثر الخوطر في استنباطها	١٢٩
٢٩٩	نكل عن اليمين: امتنع منها	١٣٠
٤٦	خَشِيَ الْكَتَبَ - خَلَقَ عَلَى هَامَتِهِ مَا يَمِينُ <sup>٤</sup> به	١٣١
٢١٤	وطن هذه على الأمر توطيد: نهناها لنعلمه و دللها،	١٣٢

## المفحة

## الكلمة العربية

	وَمَلَأَ بَعْدَهُ عَنِ الشَّيْءِ حَتَّى عَلَيْهِ تَحْمِلَتْ وَدَلَّتْ لَهُ	
٢٩٩	يُجْعَلُ مِنَ النَّاسِ أَيْ يُقَصَّرُ مِنْهُ	١٣٣
٦٦٨	يُرْحَى الْأَرْضُ: أَيْ يُجْعَلُهَا هَشَّةً ، وَشَيْءٌ رَخْوٌ، يَكْثُرُ الْقِرَاءُ وَتَحْدِثُ أَيْ هَشْ	١٣٤
٢٦٣	يُرْسَمُ: أَيْ يَكْتُبُ	١٣٥

## شهر من الاضلاع (١١)

ن	الكنية	الصفحة
	(٢)	
١	إبراهيم بن أحمد أبو إسحاق داروري	١٢٦
٢	إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن طاهر بن طهيرة الأسدي الحراني	٣٢٨
٣	إبراهيم بن خالد بن أبي الصناديق أبو نور الكلبي	١٦٣
٤	إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن القزحج، برهان الدين	٥٢
٥	إبراهيم بن عبد الله بن عبد القيس بن علي المعروف بابن أبي القيس	٢٣٠
٦	إبراهيم بن علي الرواحي، أبو الكرام	١٠١
٧	إبراهيم بن علي الشيرازي، أبو إسحاق	٢٦
٨	إبراهيم بن علي بن أحمد بن فضل أبو إسحاق	٢٥
٩	إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن حنبل، أبو إسحاق الرعي الجعبري	٤٦
١٠	إبراهيم بن عمر بن نصر القوسطي، أبو إسحاق	٢٤
١١	إبراهيم بن عيسى الرافعي الأندلسي الشافعي، أبو إسحاق	٢٤
١٢	إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهزلة، أبو إسحاق الأسعدي	١٩٢
١٣	إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى القيسي	٣٧٥
١٤	أبو الحسن الطبري، المعروف بابن القاصي	١٠٩
١٥	أبو بكر بن أيوب، فاضل الكفل بن فاضل الكفل	١٦
١٦	أبو بكر بن شهاب الدين أحمد بن محمد بن قاضي شهبة	٩١

ت	العلامة	الصفحة
١٧	أبو حنيفة بن عبد الله بن مسعود	١٦٨
١٨	أحمد بن أبي أحمد الطبري، بن القاص	٣٥٨
١٩	أحمد بن الحسين البجلي	١١٦
٢٠	أحمد بن حمدان الأندلسي	٥٣
٢١	أحمد بن حنبل الشيباني	٩٦
٢٢	أحمد بن شعيب السلمي	٩٦
٢٣	أحمد بن طوفان التركي، صاحب مصر، أبو القعس	٨٦
٢٤	أحمد بن هاشم بن بشر الرومي	١٦٧
٢٥	أحمد بن عبد الحميد بن عبد السلام بن قتيبة	٨٦
٢٦	أحمد بن عبد السلام، أبو العباس	٢٥
٢٧	أحمد بن عيسى بن حنبل البجلي، نكفي	٥٣
٢٨	أحمد بن عيسى بن عبد الكافي السبكي، بهاء الدين أبو حامد	٧٢
٢٩	أحمد بن عمرو بن سريج البغدادي	١٧٦
٣٠	أحمد بن غنيم بن سالم بن مهدي النعراوي	١٠١
٣١	أحمد بن إفرح بن أحمد أبو القعس، شهيد الدين، الإشبيلي	٢٦
٣٢	أحمد بن محمد الحرجاني	١٢
٣٣	أحمد بن محمد الرومي	١١١
٣٤	أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق البغدادي	٤٨٣
٣٥	أحمد بن محمد بن أحمد أبو القعس الحرجاني	١٩٩
٣٦	أحمد بن محمد بن أحمد لامعراوي	١٠٨

ت	الفأسم	الصفحة
٣٧	أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم القسي خلداهي البغدادي	٢١٩
٣٨	أحمد بن محمد بن أحمد أبو منصور، ابن القفال البغدادي	٣٦
٣٩	أحمد بن محمد بن قرقمة	١٧٨
٤٠	أحمد بن محمد بن عباس بن جعفران الأنصاري الدمشقي	٢٦
٤١	أحمد بن محمد بن حي بن مرتفع الأنصاري البحري	٨٥
٤٢	أحمد بن ناصر الباعولي	٥٤
٤٣	إسحاق بن أحمد بن عثمان، كمال الدين، لمعري	٣٢
٤٤	إسماعيل بن إبراهيم بن أبي القيس القنوصي	٢٤
٤٥	إسماعيل بن محمد الطومري، أبو نصر المازني	٦٠٨
٤٦	إسماعيل بن صهر بن كثير القرشي البصري الدمشقي	٤١
٤٧	إسماعيل بن هبة الله الطوسي، المعروف بابن بطيش	١٦٥
٤٨	إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل لغزي	٤٤
٤٩	أصبه بن أسير الجبلي، ملك حبشة	٢٠٧
٥٠	أويس بن الضحاك الأسدي	٣٧٦
	(ب)	
٥١	بكر الدين الزركشي	٥٢
	(ج)	
٥٢	جابر بن عبد الله بن عمرو بن حزام	٦٦٢
٥٣	جعفر بن أبي طالب بن عبد الملك بن هاشم	٢٦
٥٤	جعفر بن محمد أبو يحيى الزهراني الرازي	٢٧٣



ت	الأعلام	الصفحة
٥٥	جعفر بن محمد بن علي بن حبيب بن علي بن أبي طالب	٣٧٣
٥٦	جندب بن جندب، أبو ذو العصري، رضي الله عنه	٣٧٥
	(ح)	
٥٧	حرملة بن يحيى بن عبد الله المصري	١٢٢
٥٨	الحسن بن أبي الحسن المصري	٩٦
٥٩	الحسن بن أحمد بن عبد الصمد، أبو علي القاسمي المصري	٤٣٣
٦٠	الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى، أبو سعيد الإصصعري	١٨٤
٦١	الحسن بن القاسم، أبو علي الطبري	١٠٥
٦٢	الحسن بن عبد الله البسبيجي	١٠٩
٦٣	الحسن بن عمار، أبو محمد الكوفي	٢٠٥
٦٤	الحسن بن محمد بن الصباح، أبو علي البغدادي الرازي	١٢٢
٦٥	الحسن بن محمد بن العباس، أبو علي الطبري الزنجاني	١٧٧
٦٦	الحسين بن الحسن الحنبلي	١١٤
٦٧	الحسين بن زيد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب	٢٧٢
٦٨	الحسين بن صالح، أبو علي بن خزيان	٣٥٧
٦٩	الحسين بن علي بن عبد الكافي البجلي، أبو الطيب	٧١
٧٠	الحسين بن علي بن يزيد الكوفي	١٢٣
٧١	الحسين بن محمد البجلي	٣٢٦
٧٢	الحسين بن محمد بن أحمد القاسمي	١٠٨
٧٣	الحسين بن محمد بن أحمد، أبو علي المروزي	١٢٥

ت	العالم	الصفحة
	( خ )	
٧٤	خلقد القيسي أبو اليقاء	٢٤
٧٥	خالد بن سعيد بن العاص بن أمية، أبو سعيد	٢٠٧
٧٦	خليل بن أحمد المراهيقي	١١٦
٧٧	خليل بن أبيك بن عبد الله صلاح الدين القسبي	٧٢
	( د )	
٧٨	الربيع بن سليمان نرازي	١٢٢
٧٩	الربيع بن سليمان الحيري	١٢٢
٨٠	رملة بنت أبي صفير صبر بن حرمه الأرمينية، أم حنة	٢٠٤
	( ر )	
٨١	الربيع بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم الأسدي	٢٥٠
٨٢	روجر بن أبي شقير عازلي	٦١٨
٨٣	رويد بن حنيفة بن شرحبيل الكندي ، أبو أصامة مولد	٢٦١
٨٤	رويد العنبر بن إبراهيم أبو محمد بن محمد، الشهير بابن سريج	١٠٠
	( س )	
٨٥	السائب بن أبي السائب	١١٥
٨٦	سالم بن عبد الرحمن بن عبد الله القسبي، أمي القيس بن أبي المو	٢٦
٨٧	سعد بن أبي وقاص، مالك بن وهيب الزعري أبو إسحاق	١٦٩
٨٨	سعد بن محمد المرقسفي	١١٥
٨٩	سفيان بن سعيد الثوري	٩٧

ت	العلم	الصفحة
٩٠	سفیان بن عیینة بن أبی عمرو اعلائی، أبو محمد	٩٧
٩١	شاذل بن احسن بن عمرو بن سعید الزبیل اعلائی النعشقی	٢٥
٩٢	سلیم بن أبومر الرازی	١١٣
٩٣	عبید بن الأشعث النجستانی	١١٥
٩٤	سلیمان بن حلال بن شمس بن هلال، بصعری، الحزازی	٢٦
٩٥	سمرة بن جندب بن حلال البصری	٦١٥
٩٦	سیف الثقیف، أخو صلاح الثقیف الألبوی، الملك العادل	١١
٩٧	سیف الثقیف قنبر بن عبد الله البصری	٥٧
	(ش)	
٩٨	شیخ بن طرفة البزازی	٢٠٥
٩٩	شمس الثقیف ابن أبی عمر الحنفی الحنفی	٨٨
	(ص)	
١٠٠	صلي بن عجلان بن وهب بن عمرو	٦١٣
١٠١	صعداء بن أمیه بن خلف البزازی الحنفی	٦٢٤
١٠٢	صلاح الثقیف شعیب بن الملك المنصور قلاوون	٥٩
	(ض)	
١٠٣	الضحاك بن مرفعم اعلائی	٦٠٧
١٠٤	ضیاء الثقیف أبو المعالی عبد الملك بن شیخ أبی أحمد الجوهري	٤٤
	(ط)	
١٠٥	طاهر بن عبد الله بن طاهر البصری	١٠٨

ت	العَلَمُ	الصفحة
	(ع)	
١٠٦	عبد بن الأشميلي	١١٤
١٠٧	عبد الرحمن بن إبراهيم بن عبيد بن صبح القريري ، تاج فنيين المعروف بابن المقرئ	٥٩١
١٠٨	عبد الرحمن بن إسحاق بن إبراهيم شهاب فنيين الدمشقي	٢٥
١٠٩	عبد الرحمن بن زعنة بن عيسى بن عبد شمس	٥٢٩
١١٠	عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العموي	٦٠٦
١١١	عبد الرحمن بن سالم بن يحيى لأشباري، أبو محمد	٦٤
١١٢	عبد الرحمن بن كمال الفقيه الحنطري	١٠
١١٣	عبد الرحمن بن محمد الأموي بن علي البغدادي، أبو سعد الحنطري	١٠٧
١١٤	عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قباغة القيسي	٢٥
١١٥	عبد الرحمن بن محمد بن علي بن عبد الواحد	٣٤٣
١١٦	عبد الرحمن بن محمد بن فؤاد بن طرزي البصري	١٠٥
١١٧	عبد الرحمن بن روح بن محمد بن إبراهيم التركاني القنصري	٢٥
١١٨	عبد الرحمن بن يوسف بن إبراهيم لأصموني	٧٨
١١٩	عبد الرحمن بن إسحاق بن علي بن عيسى	٤٧
١٢٠	عبد الرزاق بن محمد الصنعائي	١١٧
١٢١	عبد الرزاق بن همام بن داود الحنطري	١٧
١٢٢	عبد السيد بن محمد بن الصباغ	٢١٩

ت	القائمت	الصفحة
١٢٣	عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز الشاذلي	٢٠٦
١٢٤	عبد العزيز بن محمد بن عبد الحسب الأنصاري	٢٤
١٢٥	عبد العزيز بن عبد الكريم بن عبد القادر القروي	٢٥٥
١٢٦	عبد القادر بن علي بن تمام السبكي، زين الدين أبو محمد	٦٥
١٢٧	عبد الكريم بن عبد الصمد الحرستاني	٢٤
١٢٨	عبد الكريم بن علي بن عمر الأنصاري	٧٠
١٢٩	عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القروي الرافعي	١٢٦
١٣٠	عبد الكريم بن هوارن بن عبد الملك القيسيري القشيري	٢٩
١٣١	عبد الله بن أبي السري محمد بن هبة الله بن أبي حصرون	٣١٤
١٣٢	عبد الله بن أحمد بن عبد الله القروي، أبو بكر اللطال الصغير	١٢٧
١٣٣	عبد الله بن أحمد بن قدامة	١١٧
١٣٤	عبد الله بن ربيعة بن ثعلبة بن أمية القيس الخزرجي الأنصاري	٢٨٣
١٣٥	عبد الله بن عيسى بن محمد بن مبارك الحراني	٣٧٤
١٣٦	عبد الله بن علي الرويالي	١٢٥
١٣٧	عبد الله بن محمد بن أبي شيبة	١١٧
١٣٨	عبد الله بن سمود بن عطاء الله	١٦٩
١٣٩	عبد الله بن مسلم بن قتيبة القروي	٤٦٣
١٤٠	عبد الله بن يوسف الجوهري	٢٥٢
١٤١	عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شرف الدين يحيى	٨٥
١٤٢	عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوهري	٤٤



ت	العالم	الصفحة
١٦٣	علي بن الحسين القاسمي أبو حسين مثنوي	١٨٣
١٦٤	علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي زين العابدين	٣٧٣
١٦٥	علي بن أيوب بن منصور، علاء الدين، أبو الحسن القاسمي	٢٢
١٦٦	علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي	٦٥
١٦٧	علي بن عمر الدارقي	١٦٥
١٦٨	علي بن محمد الماوردي	١٢٥
١٦٩	علي بن محمد بن عبد الرحمن بن جعفر، أبو الحسن القاسمي	٧٠
١٧٠	علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الكندي المعروف القاسمي بـالكوفي المعروف من القطيف	١٠٦
١٧١	علي بن محمد بن يحيى بن علي، أبو الحسن بن أبي المعالي	٢٠٧
١٧٢	عبد الدين الأشمك ركني	٩٥
١٧٣	عبد بن ناصر بن عامر العنسي	١٦٩
١٧٤	عمر بن أحمد بن أبي طالب التميمي، الأديبي، أبو حمزة	٢٦
١٧٥	عمر بن الحسن، سراج الدين	٥٣
١٧٦	عمر بن منصور بن عمر بن مكيال الدين التلمساني أبو الفتح	٢٥
١٧٧	عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم القرشي	٣٣٠
١٧٨	عمر بن أمية بن حويد بن عبد الله بن يونس الضمري	٢٠٤
١٧٩	عمر بن شعيب	٦١٣
	( ق )	
١٨٠	القاسم بن الفضل الكبير الشافعي	١٦٨

ت	الأعلام	الصفحة
١٨١	القاسم بن سلام القرني	١١٦
١٨٢	القاسم بن سلام، أبو عبد، الأنصاري	٢٠٨
١٨٣	قندس دعلجة بن قتادة بن هرير السدوسي	٢٠٧
	( ل )	
١٨٤	لاجين بن عبدك المنصوري ، حاتم الدين	٦٠
١٨٥	خزاعة بن زكريا متبع الزاي الأزدي الجهمسي، أبو زيد البصري	٢٠٧
	( م )	
١٨٦	مالك بن انس الأصبحي	٩٥
١٨٧	محي بن جريح القحروسي، أبو لثمال	١٠٠
١٨٨	محمد بن خروشي المالكي	١٠٢
١٨٩	محمد بن إبراهيم بن أمندر الإمام أبو بكر السهاسوري	٦١٢
١٩٠	محمد بن أبي العلاء بن محمد بن أحمد بن أبي يوسف	٥٢٠
١٩١	محمد بن أبي بكر بن جماعة	٥٤
١٩٢	محمد بن أبي بكر، أبو يعقوب القاسمي، شمس الدين بن المقرب	٦٢
١٩٣	محمد بن أبي بكر، بدر الدين أبو الفضل، بن شهبة الأندلسي	٥٢
١٩٤	محمد بن أحمد الخليلي	١١٢
١٩٥	محمد بن أحمد الخطيب الشريفي	٥٤
١٩٦	محمد بن أحمد الأزهرى	١١٥
١٩٧	محمد بن أحمد الشراشي	١١٣
١٩٨	محمد بن أحمد العبدى، أبو حامد	٢٨١



ت	العَلَمُ	الصفحة
١٩٩	محمد بن أحمد بن يحيى، جلال الدين	١٢٦
٢٠٠	محمد بن أحمد بن حمزة الرومي	٥٤
٢٠١	محمد بن أحمد بن عبد الحافظ، أبو عبد الله بن الصائغ	٧١
٢٠٢	محمد بن أحمد بن عبد الله أبو ريد القاشاني	٣٦٩
٢٠٣	محمد بن أحمد بن عثمان بن قاتن، الفارابي قدسي	٦٣
٢٠٤	محمد بن أحمد بن ابن داود بن عي الحسني	١٢٨
٢٠٥	محمد بن الفضل بن سبعة، أبو الطيب	٣٥٢
٢٠٦	محمد بن داود بن محمد أبو بكر المروزي، المعروف بالصيدلاني	٢٩٦
٢٠٧	محمد بن راشد الكشمولي	٦٠٣
٢٠٨	محمد بن سلامة بن جعفر بن علي، أبو عبد الله القضاة	٣٧٣
٢٠٩	محمد بن عبد البر بن يحيى الأنصاري	٧٢
٢١٠	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى	٥٨٠
٢١١	محمد بن عبد القادر بن عبد الحافظ، النمطي، ابن الصائغ	٣٩
٢١٢	محمد بن عبد الصفي بن يحيى الأنصاري السبكي	٨٧
٢١٣	محمد بن عبد الله بن قاضي عجلون	٥٣
٢١٤	محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجلي	٤٦
٢١٥	محمد بن عبد المؤمن بن خلف، النعمان النمطي	٧٢
٢١٦	محمد بن عبد الواسع بن أبو ملكاني، أبو المصطفى النمطي	٥٢
٢١٧	محمد بن عثمان الأزدي، القاسمي، ابن فرمود شمس الدين	٥٤
٢١٨	محمد بن يحيى بن أبي طالب، طائفي	٦٠٦

ت	العلامة	الصفحة
٢١٩	محمد بن يحيى بن إسحاق، القفال الكبير الثاني	١٢٧
٢٢٠	محمد بن علي بن حسين بن يحيى بن أبي طالب	٣٧٣
٢٢١	محمد بن محمد العراقي، أبو محمد العراقي	٤٤
٢٢٢	محمد بن محمد بن عبد الكريم بن ربيعة، أبو بصير	٥٤
٢٢٣	محمد بن محمد بن محمد البكري، أبو القاسم	٢٥
٢٢٤	محمد بن محمد بن محمد، ابن أبي جعفر الطوسي العربي	٤٤
٢٢٥	محمد بن محمد بن يوسف، المصري، ابن أبي جعفر	٥٤
٢٢٦	محمد بن مسلم بن تميم، أبو القاسم	٦١٢
٢٢٧	محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب القرطبي	٩٦
٢٢٨	محمد بن موسى، الدمشقي	٥٢
٢٢٩	محمد بن يحيى بن شريك، أبو نصر العامري البصري	٥٥٨
٢٣٠	محمد بن يزيد الزمعي، أبو عبد الله بن ماجه	٣٧٤
٢٣١	محمد بن يزيد القزويني	٣٧٤
٢٣٢	محمد بن يوسف الأنباري، أمير الدين، أبو جابر	٧٢
٢٣٣	محمد بن إبراهيم بن محمد بن جماعة الكندي، الحنفي	٢٦
٢٣٤	محمد بن محمد الحوافري	١١٢
٢٣٥	يحيى الدين التبريزي	١٩
٢٣٦	مصطفى بن محمد بن عبد الله السيموني الرحيمي	١٠٢
٢٣٧	مصور بن يوسف بن صلاح الدين، أبو السعادات البهزي	١٠٢
٢٣٨	موسى بن يوسف بن محمد بن شاذلي	٢٢٤

ن	العُلم	الصفحة
	( ن )	
٢٣٩	ناصرية بن القاضي جمال الدين إبراهيم السكي	٨٢
٢٤٠	سهم الدين أبو لؤح أبو ب	١٧
٢٤١	مصر بن إبراهيم القيسي، أبو الفتح	١١٠
٢٤٢	الغبار بن ثابت التيمي، لإمام أبو حيفة	٩٥
٢٤٣	نور الدين ركني	١٥
	( هـ )	
٢٤٤	هشم بن يحيى بن دينار القوزي	٦١٥
	( ي )	
٢٤٥	ياسر بن يوسف الركني	٢١
٢٤٦	يحيى بن أبي الفتح عمران المصري، أبو رزق	٢٥
٢٤٧	يحيى بن سالم بن سعد بن يحيى، أبو الفتح بن أبي حنيفة القسري	١٠٦
٢٤٨	يعقوب بن إبراهيم القاضي الكوفي	٥٨٠
٢٤٩	يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حبيب بن سعد الأنصاري	٥٠١

ت	التكسّم	الصفحة
٢٥٠	يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السكيت	٢٣
٢٥١	يحيى بن أدية بن أبي عبيدة بن عمام التميمي	٦١٤
٢٥٢	يوسف بن يحيى القرشي الواسطي	١٢١
٢٥٣	يوسف بن أحمد بن كنج، أبو القاسم الدمشقي	١٠٧
٢٥٤	يوسف بن الأمير سجع الدين أبو التكريمي	١٥
٢٥٥	يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الطحاج الأدي	٦٣

## فهرس الأماكن (١٢)

ت	المكان	الصفحة
١	شُفُحْت كَجَمْهَر قرية من قرى دمشق بطرف مرج الصفر نسبت إلى جماعة من المحنئين	٥٨
٢	طبرستان . ويعرف كذلك باسم مدوسدان ، وهي ولاية من ولايات إيران قديماً ، وموقعها إلى الجنوب الشرقي من بحر طبرستان ، وهو بحر الخزر أو بحر فروين . يحدها من الغرب كيلان ، أو أخيلان ، ومن الجنوب العراق العجمي وخراسان الثر ومن الشرق خراسان أيضاً . ومن نواحيها أسراباد ، وهي إلى الشرق ، وقاعدتها دُشَاوند أو دِي قند . وطبرستان مؤلفة من لفظتين "طبر" ، وهي تعريب بحر الفارسية اسم لنوع من الفؤوس . وإستان معناها الموضع ، أو الناحية سميت بذلك لكثرة ما فيها من الأطيار ، والأطيار : الفؤوس	٢٥٤
٣	طبرية مدينة طبريا تقع على سواحل بحيرة طبرية . تأسست المدينة سنة ٢٠م على الساحل الجنوبي الغربي من البحيرة ، سعة إلى الإمبراطور الروماني تيريموس (الأول) أما بالعربية الحديثة فسمي بالبحيرة "كَيْنِيرت" ، وتقع البحيرة على عمق ٢١٣ متر تحت سطح البحر ، وبذلك تعتبر أخفض بحيرة مياه حلوة في	٤٧٥

	العالم وثاني أخص مسطح مائي في العالم بعد البحر الميت ، وتعتبر بحيرة طبريا مصدر مياه الشرب الرئيسي لإسرائيل والأراضي الفلسطينية.	
٥٩	عكا تقع مدينة عكا على ساحل البحر الأبيض المتوسط في نهاية الرأس الشمالي خليج عكا ، أطلق عليها مؤسسوها اسم عكا وهي كلمة تعني ارم من الحار وسبها المصريون عكا أو عث أحتلتها العصابات الصهيونية المسلحة بتاريخ ١٨-٥-١٩٤٨م بعد قتال عيب، وفق عدد كبير من الفلسطينيين في عكا حتى الآن .	٤
٤٧٥	عرة مدينة أممية تقع جنوب غرب العاصمة كابول. بناهز عدد سكان الحسين ألف سمة، كانت عاصمه العربيين كما كانت من أهم مراكز الثقافة والأداب في العالم الإسلامي وإلى عرة سب جماعة من العلماء منهم سراج الدين أبو حفص عمر، الفقه الحنفي وقد بل تقديمه وولى قضاء الدار المصرية، وترك آثاراً عديدة منها كتاب "الشامل" في الفقه وكتاب "شرح عقيدة الطحاوي"	٥
٣٣٦	فداء صحابة من صواحي المدينة المنورة، تقع في اخية الحوية مصرية اموالية لكثة المكرمه، على طريقها يسمى طريق المحرة،	٦

	<p>وهو الطريق الذي ملكه النبي صلى الله عليه وسلم عندما خرج من مكة ، وهي منطقة مشهورة ببساتينها وبحلها وحدائقها العاصم ، وكانت تبعد قرابة ٥ كم وقد شملها التين فألحقها بالمدينة المنورة حالياً</p>	
٧	<p>القصحق - اسم لبحر في بلاد الترم تمكنت طائفة من الترك والمسلمة منه قسطنطين وهو صعب من الترك</p>	٢٥٣
٨	<p>المحلة وتسمى المحلة الكبرى ، هي كبرى مدن محافظة ابيق ، وتكون من حين ، حي أول وحي ثاني وهي عاصمة صناعة الغزل والنسيج في مصر ، والمحلة الكبرى أكبر مدن جمهورية مصر العربية من حيث السكان والمساحة بعد القاهرة الكبرى والاسكندرية ، يزيد عدد سكانها عن المليون نسمة ، ومساحتها ٢٥ ألف كيلو متر مربع</p>	٦٨
٩	<p>مرو تعرف الآن بجمهورية تركستان ، وهي كانت إحدى جمهوريات التابعة للإتحاد السوفيتي الدالك قبل ان تستقل عنه عام ١٩٩١ م ، مساحتها ما يقارب نصف مليون كيلو متر مربع ، وعدد سكانها قرابة أربعة ونصف مليون نسمة ، وهي تملك خمس اكبر غزرون من العنر الطبيعي</p>	٣٢٩
١٠	<p>الموفية محافظة الموفية من محافظات مصر عاصمتها مدينة شبن الكوم تقع محافظة الموفية في وسط الدلتا بين فرعي النيل</p>	٦٦

	<p>رشيذ و دمعط وهي على شكل مثلث رأسه في الجنوب و قاعدته في الشمال. تبلغ مساحة محافظة البويرة الكلية (١٣ ٢٥٤٣ كم<sup>٢</sup>).</p>	
١١	<p>بوى : تقع مدينة بوى في غرب وسط سهل جوران وتبعد عن العاصمة دمشق ٨٥ كم وعن مدينة درعا ٤٠ كم يبلغ عدد سكان مدينة بوى حوالي ٨٠ ألف نسمة يعتمد غالبية السكان على الزراعة ، تتمتع بوى بحجر ممتاز وترتفع عن سطح البحر ٦٠٠ م ، سميت المدينة بوى لأنها على شكل بواة ولا يمكن للناظر ان يرى المدينة كاملة من جهة واحدة ، تحاط مدينة بوى بعلية نلال وبحيرات.</p>	١٩





## فهرس المكاييل والأوزان والعملة (١٣)

ت	الوزن - المكاييل - العملة	الصفحة
١	الدينار: مَثَرَتٌ وهو ثِيَابٌ حِيتٌ وَخُصَا حِيَّةٌ، فيكون الدرهم خمسين حيةً وخمسة حية، وفراد حية الشعر للتوسطه التي لم تفسر لكن قطع من طرفيها ما دَقُّ وطال، والذير اثنت وسعون حية منها، وقيل الدينار ثِيَابٌ حِيتٌ، فيكون الدرهم ثمانية وأربعين حية، والدينار سدس الدرهم، وهو يعادل قيراطين، والقيراط يعادل ٠.٦ من الجرام، وبذلك يكون الدينار ٠.٤ من الجرام	٤٦١
٢	دراهم طرية: هي الدراهم الصغيرة انصاف الدرهم السود الوافيه الحليه وتزن "١٠" قيراط وتساوي ٢.١٣٢ غراماً. و معدل انقطاره ٢٣ مليمتراً	٤٧١
٣	الدرهم الإسلامي: صريه عبد الملك بن مروان الدرهم على طراز اسلامي خاص يحمل مصوحاً اسلاميه نقشت عليه بـخط الكوفي بعد ان ترك الطراز الساساني وذلك في سنة ٧٩ للهجرة وقيل صريه في سنة ٧٩، ويوزن ٦ دنانير، وذلك يعادل ٢.٤ من الجرامات	٤٧١
٤	الدرهم الحلي: الدراهم الحليه وهي الدراهم، كما أطلق عليها الدراهم الكسريه. سميت كذلك بالدراهم الحليه باعتبار ان	٤٧٤

	<p>رأس الفل اليهودي ضربها للحديد عمر بن الخطاب و سرق ٢٠٣ قيراطاً ، وهو يعادل ٣.٣٦ جرامات.</p>	
٤٧٢	<p>اندرهم الخوارزمي والدرهم الخوارزمي ستة إلى خوارزم ووربه ثلاثة أرباع الدرهم ، وهو يعادل ٤ دنانق ونصف الدنانق ، وهو يعادل ٨٠ من الجرامات.</p>	
٣٦٧	<p>القفيز القفيز مكابيل معروف لأهل العراق، وهو ثمانية مكابيل ، والمكوك، صاع ونصف ، والصاع ثلاثة أمداد والمذ، ما يملأ الكفين للشرطين ، وذهب هيئة كبار العلماء في إمكانية أن الصاع = ٦٠٠ حرام وذلك ساء على أن بلد ملء كفي الرجل المعتاد ، وكان تحقيق وزن الد لدهم هو ٦٥٠ جرام تقريباً يكون الصاع <math>1 \times 650 = 2600</math> جرام وبه صدرت الفتوى. وبذلك يكون المكوك ٣٩٠٠ جرام ، والقفيز ٣١٢٠٠ جرام.</p>	
٣٠٨	<p>القيراط وحدة وزن الذهب والأحجار الكريمة ، والقيراط هو الاسم لعربي لبدة شعرة الخروب احادة ، وقد لاحظ العرب أن هذه السدور متساوية في السور عادة ، فاستخدموها كوحدة للاوزن الصغيرة ، أخذتها عنهم الحضارات الغربية ، ويرى القيم احد ٢٠ من الخرام ، أي أن الخرام يسوي خمسة قيراط تماماً . ويستخدم الآن القيراط لتعبر عن نسبة الذهب في الحلي</p>	

	<p>، ويرى الذهب ٢٤ قيراطاً ، وكان يصنع من الذهب الخالص ،  يقال أنه ذهب ٢٤ قيراطاً وفيما بعد أصبحت إلى ذهب الذهب  معادن أخرى ، بلغت نسبتها فيه ٢٥ / أي اصبح بالذهب ١٨  قيراطاً من الذهب الخالص ، أو صار ذهب ١٨ قيراطاً ومن نسبة  الذهب في الذهب هذه خرجت نسبة الذهب الخالص في الحصى  والجواهر ، التي يعبر عنها بالقيراط .</p>	
<p>١٨٤</p>	<p>الكسر : مكيال لأهل العراق ، وجمعه أكرار ، والكسر متون قفيرا ،  ويعادل اثنا عشر وسقا كل وسق متون مائة ، والصاع ٦٠٠ جرام  ، والكسر ٣٦٠٠ جرام .</p>	<p>٨</p>



## شهر من الجوامع والمدارس (١٤)

ت	الجامع أو المدرسة	الصفحة
١	الجامع الأموي - مسجد في دمشق يقع في قلب المدينة القديمة ، كان في العهد القديم سوماً ثم تحول في العهد الروماني إلى معبد في القرن الأول الميلادي ثم تحول إلى كنيسة ، وما دخل المسلمون إلى دمشق ، دخل خالد بن الوليد رضي الله عنه حوزة ، ودخل أبو عبيدة بن جراح صليحاً ، فصار نصفه مسجداً و نصفه كنيسة ثم قام خليفة الأموي الوليد بن عبد الملك سنة ٨٦هـ بتحويل الكنيسة إلى مسجد وأحد بيته من جليل واستغرق بناؤه عشر سنوات	٨٣
٢	جامع بن طولون - أسسه أحمد بن طولون سنة ٤٦٣هـ ، ويقع في القاهرة اتفق في سنة ١٢٠ ألف دينار ، ومثمنة المسجد تقدم مثمنة موجودة في مصر . وفي عهد الأيوبيين أصبح جامع ابن طولون جامعة يدرس فيها المذهب بمطبعة الأربعة وكذلك الحديث والطب من جانب تعليم الأيتام ، ذكر المقريزي في حقله أن ابن طولون عندما أراد بناء المسجد قال أريد أن اسمي بناء أن أحرف مصر بقي وإن عرفت بقي فاشترى عليه أن يسميه بالحجر والرماد والآخر الآخر ولا يجعل منه أساطير وجام لأنه لا تفسير إليه الذي فاستجاب لرأيه	٨١
٣	دار الحديث لأشرفيه - دار الحديث لأشرفيه ، يمشق منه إلى الكتب الأشرف مظهر لادن موسى ، المتوفى سنة ٦٣٥هـ وكانت من أشهر	٣٥

## العدد اسم المدرسة الصفحة

	تور العلم أئذاك .	
٨٣	المدرسة الإنابكية أنشأها بس مور النبر لرملاى من أئبش صاحب الموصلى الى سنة أربعين وستة	٤
٣٥	المدرسة لإهنية . للمدرسة الإقبائية، دمشق، سبه الى من سابعه وهو حمد الله بن إمام (توفى سنة ١٦٠٢ هـ) وهو عتيق الخاتون ست الشام ابنة الملك أيوب	٥
٣٥	المدرسة الركنية . المدرسة الركنية، وتسمى المدرسة الركنية الجوانية الشافعية، حيث هناك للمدرسة الركنية البرانية الحنفية، والركنية سنة الى من سابعه، وهو ركن الدين مذكور من، عتيق ذلك الدين سبهان العدنله الذي من الركنية الحنفية البرانية	٦
٢٢	المدرسة الرواحية . المدرسة الرواحية سنة الى مشتهر وهو ركن الدين أبو القاسم حمد الله بن محمد الأنصاري المعروف بأبي راحة، مشتهر بدمت لأنه يمس إلى أبي عبد الله المحسى بن حمد الله من رواجه من جهة أمد، وتقع المدرسة شرقى مسجد ابن عمرو الذي هو بالجامع الأموي.	٧
٦٨	المدرسة السيفية . المدرسة السيفية بالظاهر، مامد، لأمر بكنم سنة ٧٢٤، وألق من العدة يشتغلين بها حلة من الكتب.	٨
٨٣	المدرسة الشامية الرافية . مدرسة الشامة الرافية أنشأها والده ملك الصالح سبهان، ومن أنشأ ست الشام مع حمد الدين أيوب، أحت هناك الناصر صلاح الدين، وهي من أكر المدارس، أعظمها وأكثرها فقه، وأكثرها أوقاف.	٩
٨٤	المدرسة العدنلية الكبرى . أول من أنشأها مور الدين محمود من ركنيه،	١٠

العدد اسم المدرسة الصفحة

	وتولي ولم تنه ثم بنى بمصه الملك العدل سيف الدين ثم تولى ولم تنه ألف تسمه ولله الملك العظيم وأوقف عيه الأوقاف، وفي سرع نور الدين في غيره منه الشافعي ووضع عمها فيات ولم يسمها وفي أمرها عن ذلك إلى أن أزال الملك العدل تلك البناء وعين مدرسه عظيمه فسميت المطية	
١١	مدرسه المالكية بالمدرسه المالكية، بعلش، منه إلى من ١٢٨٠، وهو ملك الدين صفيان، (سنة ٥٩٩هـ) آخر ملك العدل سيف الدين أبو بكر	٣٥
١٢	المدرسه لفسر وريه أنشأها الصواني شمس الدين الجواهر سرور، وكان من حرم الخلقاء بمصريين، وهو صاحب حاف سرور بالمعروفة، وفي مسوده بن الأمير فخر الدين سرور الملكي المصري المدني، وألفها عليه شبن النول كاهن الخيامي وألف الشيبه	٨٣

## فهرس الضرائك والفتاوك (١٥)

رقم الصفحة	الفتاوك	ت
٢٠٧	أصححة بن أحر طجاشي ، ملك لحشة واسمه بالعربية عطلة والعاشي لقب لمن يملك الحبشة	١
٤٤٤	ثلاثة ديوب لا يمكن ثوبها ابتداء لعير من هي به ظاهر ، الضئلق ويقل الخلق وأزوش الجناية على حر.	٢
٦١٨	رهبر بن أبي شمس ، مصم السين ، المربي هو أشد شعراء الخاطلة أمرأ ومذهم و احمرهم من الكلام ، كان أسوداً قصيراً ، ومنه كتب بلده الإسلام فاسلم ومذح رسول الله ﷺ بعدما هجاء	٣
٦١٩	الشاطر: هو الذي أعيا أهله تحثاً ، ونيل الحيث القاجر ، وقيل الحيث الذي خلعت عشيرته وتراوا منه ، وجميع لشاعر السلفه متقاربة ، و عند الصوفية الشاطر اسابق الدرع إلى الله والمهم المصروف	٤
٤٨١	فهاء المدينة سبعة وهم سعيد بن شعيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وخارجة بن زيد وسفيان بن يسار ، وفي السبع ثلاثة أقوال فقيل	٥

## فهرس الغرائك والفتاوى (١٥)

	<p>سالم بن عبد الله بن عمر، وقيل أبو سلمة بن عبد الرحمن، وقيل أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وعنه جماعة من المشايخ في بيت، يقال شعراً</p> <p>ألا كل من لا يقدر بأئمة الفسقة ضمرى عن الحق محارجة</p> <p>فحدهم عبد الله عسرة هاسم معيد أبو بكر سليمان خازنة</p>	
٦	<p>قرة نوى : من قرى دمشق سميت نوى لأنها على شكل مودة ولا يمكن لمناظر أن يرى أمدية كاملة من جهة واحدة</p>	١٩
٧	<p>كتاب الباسا كتاب وضعه حكيمز حاد حكيم الفنون مكنون في مجلدتين بخط خلط</p>	٦٢
٨	<p>لقب فتوي محي الدين قيل كان السوي رحمه الله بكراً، هذا اللقب تواضعاً، وقيل لأن دين الله حي ثابت دائم غير محاس لم يخبه. ليس للإمام السوي ولد هذا الاسم، بل لم يسرج . رحمه الله . أصلاً، وإنما كان يكنى بها ولم يكن يكنى هو بها نفسها</p>	١٩
٩	<p>السألة السريجة: هي فون الفائل إن طلفتك عانت طائق ثلاثاً، لا تلمه، وتسمى هذه السألة السريجة، لأن أبا الفاس من سريج الشامي، أول من قال فيها، فقال لا تظنق أبداً، لأن وقوع الفو حدة يفتني وفوق ثلاث قبلها، وذلك يمع وفوقها، وإنما يؤدي إلى فيها، فلا تشتت، ولأنه يفتني إلى الدور، لأنها إن وقعت وقع قلبها ثلاثاً،</p>	٢٧٤



## فهرس الفوائد والضوابط (١٥)

	<p>قيمتهم وقوعها، وجوابه إلقاء قلبه</p> <p>قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «مسألة السريحية باطلة في الإسلام تحققة لم يصب بها أحد من أصحابها والتابعين ولا تابعيهم، وإنما ذكرها طائفة من الفقهاء بعد وفاة الثالثة، وأنكر ذلك عليهم جمهور فقهاء المسلمين، وهو التصويب، فإن ما قاله أولئك يظهر مساعدته من وجوه منها أنه قد عدم بالاضطرار من دين الإسلام أن الله أباح الطلاق كما أباح الكفاح، وأن دين المسلمين مخالف لدين النصارى الذين لا يبيحون الطلاق، فهو كان في دين المسلمين ما منع معه الطلاق بغير دين المسلمين مثل دين النصارى. ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٣/ ٢٤٠).</p>	
٦٨	<p>يفتقر هو روحها وهي روحه، وقد يقال: روحه باعده، والروح</p> <p>روح المرأة وهي روحه أيضا، هذه هي النسخة العالية.</p>	١٠

## ملحق الصور (١٦)

## مصر

منظر من



منظر إلى بحيرة طبريا من أحد شواطئها  
تصوير من قمر صناعي تابع لوكالة ناسا  
منظر من الهرم الكبير (رقم ٤٧٨ )

شك



(منظر من الهرم الكبير رقم : ٦٠ )

## ملحق الصور (١٦)

(صورة بلدان تين)



(ينظر فهرس البلدان رقم : ٤٨١)

تيمبو



(ينظر فهرس البلدان رقم : ٣٣٧)

## ملحق الصور (١٦)



(يظهر فهرس البلدان رقم : ٦٩ )



محافظة المدفئة

(يظهر فهرس البلدان رقم : ٦٧ )

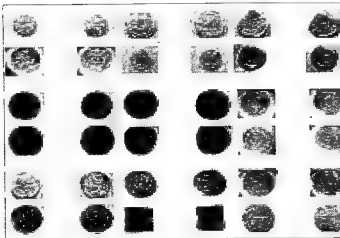
## ملحق الصور (١٩)

١٩ -



بنظر فہرس البلدان رقم . ١٩ )

## ملحق الصور (١٦)



## ملحق الصور (١٦)



١- صورة من داخل المسجد الحرام، مكة المكرمة، تظهر الميمنة والمحراب.

٢- صورة من داخل المسجد الحرام، مكة المكرمة، تظهر الميمنة والمحراب.



## فنون الزواجج ورتبة حسب الفنون (١٧)

## التصانيف:

- ١- أنواء البهت في إصباح القرآن بالقرآن، تأليف: محمد الأمين بن محمد بن إحضر، مكتبي الششطي، دار النشر دار الفكر لطبعة وأشر - بيروت - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، تحقيق: مكتبة البحوث والدراسات.
  - ٢- تفسير البهوي، تأليف: أبو محمد الحسن بن مسعود البهوي، دار نشر دار المعرفة - بيروت، تحقيق: خالد عبد الرحمن الميث.
  - ٣- تفسير القرآن العظيم، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو العلاء، دار النشر - دار الفكر - بيروت - ١٤٠١ هـ.
  - ٤- جامع البيان عن تأويل أي القرآن، تأليف: محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر، دار النشر - دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥ هـ.
  - ٥- جامع البيان عن تأويل أي القرآن، تأليف: محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥ هـ.
  - ٦- الجامع لأحكام القرآن، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار النشر دار الشعب - القاهرة.
  - ٧- فتح القدير، جامع بين ذي الرواية والفتاوى من علم التصير، تأليف: محمد بن علي ابن محمد الشوكاني، دار النشر - دار الفكر - بيروت.
- مكتبة الحديث:
- ٨- الجامع الصحيح المختصر، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، لمعي، دار نشر: دار ابن كثير، الطبعة - ١٤٠٧ - ١٩٨٧، الطبعة الثالثة، تحقيق: د. مصطفى عيب البها.
  - ٩- جامع الصحيح من الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي



## حسب الفنون

السعدي، دار النشر، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر

وآخرون

١٠- الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب، تأليف الربيع بن حبيب بن عمر

الأردني السري، دار النشر، دار الحكمة، مكتبة الاستقامة، بيروت، مطبعة عرب

١٤١٥، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد إدريس، عاشور بن يوسف

١١- الروح من الداني (تلخيص الصحيح)، تأليف سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم

نظم أبي، دار النشر، المكتبة الإسلامية، دار عمار - بيروت، طبع - ١٤٠٥

١٩٨٥، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد شكور محمود إسماعيل

١٢- سنن ابن ماجه، تأليف محمد بن يزيد أبو عبد الله القروي، دار النشر، دار الفتوى

بيروت -، تحقيق: محمد هادي عبد الباقي.

١٣- سنن أبي داود، تأليف سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، دار النشر.

دار الفكر -، تحقيق: محمد عبي الدين عبد الحميد

١٤- سنن أبيهمي الكري، تأليف أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي،

دار النشر، مكتبة دار الهنر، مكة المكرمة - ١٤١٤ - ١٩٩٤، تحقيق: محمد عبد

القادر عطا

١٥- سنن الدارقطني، تأليف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني النعماني، دار النشر

دار المعرفة، بيروت ١٣٨٦ - ١٩٦٦، تحقيق: السيد عبد الله هاشم بناني، طبع

١٦- سنن سعيد بن منصور، تأليف: سعيد بن منصور الحارثي، دار النشر، دار السنفة -

الطبعة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م، الطبعة الأولى، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي

١٧- صحيح ابن حبان، تأليف: ابن حبان، محمد بن حبان، أحمد أبو حاتم

الشمسي، دار النشر، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٤ - ١٩٩٣، الطبعة

الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط

١٨- صحيح ابن خزيمة، تأليف: محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السعدي

## حبيب الفتون

البياضوري، دار النشر - مكتب الإسلامي - بيروت ١٣٩٠ - ١٩٧٠، تحقيق د

محمد مصطفى الأعظمي

- ١٩ صحيح مسلم، تأليف مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري البزازي، دار  
النشر دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد البقي.
- ٢٠ عرفة السن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدرس الشافعي، تأليف الحافظ  
الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو أحمد أبيهمي الحارثي، دار  
النشر دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت بدون طبعة دور، تحقيق  
سيد كسروي حسن
- ٢١ الكتاب لمصنف في الأحكام والآثار، تأليف أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شبة  
الكوفي، دار النشر مكتبة الرشيد الرياض - ١٤٠٩، الطبعة الأولى، تحقيق كمال  
يوسف الخوي
- ٢٢ انجمن من السن، تأليف أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار نشر  
مكتب للطباعة الإسلامية - حلب ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة الثانية، تحقيق  
عبد الفتاح أبو خدة
- ٢٣ مستدرک عن الصحاح، تأليف محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري،  
دار النشر دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، الطبعة الأولى،  
تحقيق مصطفى عبد العزير عطا.
- ٢٤ مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، دار النشر  
مؤسسة قرطبة - مصر
- ٢٥ مسند الشافعي، تأليف محمد بن إدرس أبو عبد الله الشافعي، دار النشر دار الكتب  
العلمية - بيروت
- ٢٦ انصاف، تأليف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعائي، دار النشر مكتب

## حسب الفنون

- الإسلامي بيروت ١٤٠٣، الطبعة الثانية، تحقيق حسب الرحمن الأعظمي
- ٢٧ المعجم الأوسط، تأليف أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبري، دار النشر دار الحرمين القاهرة ١٤١٥، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني
- ٢٨ المعجم الكبير، تأليف سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبري، دار النشر مكتبة الزهراء النوفس ١٤٠٤ ١٩٨٣، الطبعة الثانية، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلمي.
- ٢٩- موارد نظمآن إلى روائد من حسان، تأليف عبي بن أبي بكر معشمي أبو الحسن، دار النشر دار الكتب العلمية بيروت، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة
- ٣٠ موطأ الإمام مالك، تأليف: مالك بن أنس أبو عبد الله الأموي، دار النشر دار التراث العربي مصر ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
- مكتب شروح الحديث:**
- ٣١- حجة الأحادي بشرح جامع القزويني، تأليف محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم بنارصور أبو العلا، دار النشر دار الكتب العلمية - بيروت
- ٣٢ انتهيه إلى موطأ من المعاني والأسانيد، تأليف أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، دار النشر وزارة علوم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير الكري.
- ٣٣ حاشية ابن القيم على مس أبي داود تأليف أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد القرعي الدمشقي، دار النشر دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥ ١٩٩٥، الطبعة الثانية
- ٣٤ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تأليف محمد بن عبد الباقي بن يوسف القرويني، دار النشر دار الكتب العلمية بيروت - ١٤١١، الطبعة الأولى
- ٣٥ صحيح مسلم بشرح النووي، تأليف أبو بكر بن يحيى بن شرف بن مري النووي، دار

## حسب الفنون

- النشر: در إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٩٢، الطبعة: الثانية
- ٣٦- طرح التتريب في شرح التتريب، تأليف: ريس الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن محسني العراقي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد القدوس محمد علي.
- ٣٧- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
- ٣٨- صواب المعهود شرح مس أبي داود، تأليف: محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥م، الطبعة: الثانية.
- ٣٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: عبد القادر الخطيب.
- مكتف التتريب:**
- ٤٠- لإمام الأحاديث، الأحكام، تأليف: أبو الفتح تقي الدين محمد بن أبي الحسن علي بن وعبد بن مطيع، من أبي نطع، تحقيق: الفشتري المصري، دار النشر: دار المعراج الدولية دار بين حرم - السعودية - الرياض / لندن - بيروت - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، طبعة: الثانية، تحقيق: حقق بصوحه و حرج أحاديثه حسن، إسحاق بن الحسن
- ٤١- البدر البدر في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تأليف: سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأصبهاني الشافعي المعروف بابن «نفس»، دار النشر: دار المعجزة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، الطبعة: الأولى، تحقيق: مصطفى أبو الخط و صدهد بن سليمان وياسر بن كمال
- ٤٢- التحقيق في أحاديث خلافة، تأليف: عبد الرحمن بن عبي بن محمد بن الحنوري أبو المرح، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعلفي.
- ٤٣- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشف دار معشري، تأليف: جمال الدين

## حسب الفنون

- عبد الله بن يوسف بن محمد الراملي، دار النشر: دار ابن خزيمة - الرياض -  
١٤١٤ هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد
- ٤٤ محيى الطير في أحاديث الرافعي الكبير، تأليف: أحمد بن يحيى بن حيدر أبو الفضل  
العسقلاني - الطبعة الأولى - ١٣٨٤ - ١٩٦٤، تحقيق: السيد عبدالله هاشم الحياي  
الذي
- ٤٥ - تنزيه الشريعة المزمع من الأخبار النبوية الموضوعة، تأليف: علي بن محمد بن يحيى  
بن عمر ابن الكندي أبو الحسن، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٩ هـ،  
الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الوهاب عبد العظيم، عبد الله عبد الصديق العمري.
- ٤٦ خلاصة الدر المير في تجميع كتاب الشرح الكبير للرافعي، تأليف: عمر بن علي بن  
انلقس الأنصاري، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤١٠، الطبعة الأولى،  
تحقيق: هادي عبد المجيد إسحاق السلفي
- ٤٧ الدرر في تجميع الحديث العلمية، تأليف: أحمد بن يحيى بن حيدر العسقلاني أبو  
الفضل، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: السيد عبدالله هاشم الحياي الذي
- ٤٨ عمل المتابعة في الأحاديث الواقعة، تأليف: عبد الرحمن بن يحيى بن الحوري، دار  
النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣، الطبعة الأولى، تحقيق: حبيب امين
- ٤٩ كشف الحجب ورمي الإكباب عما اشهر من الأحاديث حول أئمة الناس، تأليف  
إسحاق بن محمد العجمي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت -  
١٤٠٥، الطبعة الرابعة، تحقيق: أحمد القلاض
- ٥٠ الألباء الموضوعة في الأحاديث الموضوعة، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي  
بكر السيوطي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م،  
الطبعة الأولى، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة
- ٥١ انصار الحديث في بيان كثير من الأحاديث المشهورة على الأئمة، تأليف: أبو الحبي

## حسب الفنون

- محمد بن عبد الرحمن بن محمد السجادي، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت  
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عثمان الخشت
- ٥٢- انوار الخفاء في تصحيح والضعيف، تأليف أبو عبد الله محمد بن أبي بكر حسبي  
الدمشقي، دار النشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب ١٤٠٣ هـ، الطبعة  
التيمة، تحقيق: عبد الصالح أبو غدة.
- ٥٣ نصب الراية لأحاديث الهداية، تأليف: عبد الله بن يوسف أبو محمد الحلي الرضوي،  
دار النشر: دار الحديث - مصر ١٣٥٧، تحقيق: محمد يوسف الفيوري
- مكتب غريب الحديث.**
- ٥٤- غريب الحديث، تأليف: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الحوري،  
دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥ - ١٩٨٥، الطبعة الأولى،  
تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين القلمعي
- ٥٥ غريب الحديث، تأليف أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطيب السني أبو سديدان، دار  
النشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة ١٤٠٦، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم  
الجزاوي.
- ٥٦ غريب الحديث، تأليف: القاسم بن سلام المروزي أبو عبيد، دار النشر: دار الكتب  
العربي - بيروت ١٣٩٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد عبد المعيد حلي.
- ٥٧ غريب الحديث، تأليف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة المجوسي أبو محمد، دار النشر:  
مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عبد الله الجبوري
- مكتب رجال الحديث.**
- ٥٨ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر،  
دار النشر: دار الجيل - بيروت ١٤١٢، الطبعة الأولى، تحقيق: علي محمد  
البيضاوي.
- ٥٩ أسد الغابة في معرفة الصحابة، تأليف عمر الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد

## حسب الفنون

- الجزري، دار النشر دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان ١٤١٧هـ  
١٩٩٦ م، الطبعة الأولى، تحقيق محمد أحمد الرفاعي.
- ٦٠ الإحصاء في تغيير الصلحة، تأليف أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر دار الخليل بيروت - ١٤١٢ ١٩٩٦، الطبعة الأولى، تحقيق علي محمد الجدي
- ٦١ التلويح الكبير، تأليف محمد بن إسماعيل بن إسرائيل أبو عبد الله البحاري الحنفي، دار النشر دار الفكر، تحقيق السيد هاشم الندوي
- ٦٢ تذكرة سيدنا، تأليف أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار النشر دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى.
- ٦٣ تعجيل المنفعة بروائد حال الأئمة الأربعة، تأليف أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى، تحقيق د. إكرام الله إسماعيل الحق
- ٦٤ تغريب التهذيب، تأليف أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر دار غرشيد - سوريا ١٤٠٦ ١٩٨٦، الطبعة الأولى، تحقيق محمد هرامة.
- ٦٥ تهذيب التهذيب، تأليف أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر دار الفكر - بيروت ١٤٠٤ ١٩٨٤، الطبعة الأولى
- ٦٦ الثقات، تأليف محمد بن حاتم بن أحمد أبو حاتم الحنفي البستي، دار النشر دار الفكر - ١٣٩٥ ١٩٧٥، الطبعة الأولى، تحقيق السيد شرف الدين أحمد
- ٦٧ الصرح والمعدل، تأليف عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد البرازي النيسابري، دار النشر دار إحياء التراث العربي بيروت - ١٢٧١ ١٩٥٢، الطبعة الأولى
- ٦٨ صغاه وبقرة، تأليف عبد الرحمن بن علي بن محمد بن يحيى أبو الصرح، دار

## حسب الفنون

النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبدالله

القاضي

- ٦٩- صفات، مصداق، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣، الطبعة: الأولى
- ٧٠- فروع الأسماء، منهجية الواقعة في متون الأحاديث والمستندة، تأليف: حلف بن عبد الملك بن بشكر أبو القاسم، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٧، الطبعة الأولى، تحقيق: د. عمر الدين علي السيد، محمد كمال الدين عمر الدين
- ٧١- الكشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: حمد بن أحمد أبو عبدالله الذهبي دمشقي، دار النشر: دار الفيلة للشباعة الإسلامية، مؤسسة علم - جدة ١٤١٣ - ١٩٩٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عويمة
- ٧٢- الكامل في صفات الرجال، تأليف: عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد عمر جدي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٩ - ١٩٨٨، الطبعة: الثالثة، تحقيق: يحيى عياض عراوي
- ٧٣- الكنى والأسماء، تأليف: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين، دار النشر: جامعة الإسلامية المدينة المنورة - ١٤٠٤، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري
- ٧٤- لسان البير، تأليف: أحمد بن علي بن حمزة أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: الثالثة، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - بغداد
- ٧٥- معجم الصحابة، تأليف: عبد الله بن قانع أبو الحسين، دار النشر: مكتبة التراث الأثرية - المدينة المنورة - ١٤١٨، الطبعة الأولى، تحقيق: صلاح بن سالم المصري
- ٧٦- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الصحابة وذكر مداهم



## حسب الفنون

وأشهرهم: تأليف أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح البعلبكي، الكوفي، مريش  
دار النشر: العرب، دار النشر: مكتبة الفكر - مكتبة البتور - السعودية ١٤٠٥ -  
١٩٨٥، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد العظيم عبد السوي

## كتب البلدان:

- ٧٧- تاريخ بغداد، تأليف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار النشر: دار الكتب  
العلمية، بيروت.  
٧٨- تاريخ حمص، تأليف: حمزة بن يوسف أبو القاسم الطرخاني، دار النشر: عالم الكتب  
بيروت - ١٤٠١ - ١٩٨١، الطبعة الثالثة، تحقيق: محمد عبد المعبود.

## كتب الفقه الحنفي:

- ٧٩- الأثر، تأليف: محمد بن إبراهيم الأنصاري أبو يوسف، دار النشر: دار الكتب  
العلمية، بيروت - ١٣٥٥، تحقيق: أبو الوفاء  
٨٠- الأصل المعروف بسوسوط، تأليف: محمد بن الحسن بن مرقدة الشيباني أبو عبد الله،  
دار النشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي، تحقيق: أبو الوفاء الأحمدي.  
٨١- البحر الرائق شرح كبريات الفقهاء، تأليف: زين الدين ابن سبيح الحنفي، دار النشر: دار  
المعرفة، بيروت، طبعة: الثانية  
٨٢- مدائع الصالح في تبيين الشرائع، تأليف: علاء الدين الكساري، دار النشر: دار  
الكتاب العربي - بيروت - ١٩٨٢، الطبعة: الثانية  
٨٣- تبيين محقائق شرح كبريات الفقهاء، تأليف: محمد الدين عثمان بن علي بن يحيى الحنفي،  
دار النشر: دار الكتب الإسلامية - القاهرة - ١٣١٣ هـ  
٨٤- نخبة الفقهاء، تأليف: علاء الدين السمرهلي، دار النشر: دار الكتب العلمية -  
بيروت - ١٤٠٥ - ١٩٨٤، الطبعة الأولى  
٨٥- حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأنصار، تأليف: ابن

## حبيب الفتون

عابدين، دار النشر دار الفكر للطباعة والنشر بيروت. ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م

- ٨٦- الفكر المختار، تأليف: دار النشر دار الفكر بيروت ١٣٨٦، الطبعة الثانية
- ٨٧- شرح مع التدبير، تأليف: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، دار النشر دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية.
- ٨٨- الفتوى الفقهية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، تأليف الشيخ نظام وجماعة من علماء بغداد، دار النشر دار الفكر ١٤١١ هـ ١٩٩١ م
- ٨٩- اسنود، تأليف شمس الدين السرخسي، دار النشر دار المعرفة بيروت
- ٩٠- مجمع الصحاح في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، تأليف أبي محمد بن عاتق بن محمد البغدادي، تحقيق أحمد مراح، أدي جعة محمد
- ٩١- اهلوية شرح دابة لتبدي، تأليف أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الحسين الورشدي، دار النشر المكتبة الإسلامية
- مكتب المذهب المالكي.**
- ٩٢- النسخ والإكتساب لمختصر خليل، تأليف محمد بن يوسف بن أبي لداشم البغدادي أبو عبد الله، دار النشر: دار الفكر بيروت - ١٣٩٨، الطبعة الثانية.
- ٩٣- حاشية البغدادي على الشرح الكبير، تأليف محمد عرفة البغدادي، دار النشر دار الفكر - بيروت، تحقيق محمد عيش
- ٩٤- الخواص على مختصر سيدي خليل، تأليف: دار النشر دار الفكر للطباعة بيروت
- ٩٥- المحرر، تأليف شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، دار النشر دار العرب بيروت - ١٩٩٤ م، تحقيق محمد حجي
- ٩٦- الشرح الكبير، تأليف سيدي أحمد المرغبر أبو بكر، دار النشر دار الفكر - بيروت، تحقيق محمد عيش

٩٧- الفواكه القواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تأليف أحمد بن عيسى بن سام

## حسب الفنون

- ٩٨ المجلد في الفقه، دار النشر، دار الفكر - بيروت ١٤١٥
- ٩٩ المكتبي في فقه أهل المدينة، تأليف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد الله القرطبي، دار النشر دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٧، الطبعة الأولى
- ١٠٠ انشودة الكبرى، تأليف مالك بن انس، دار نشر در صافو بيروت
- ١٠١ مؤلف احمد بن شرح مختصر خليل، تأليف عبد بن عبد الرحمن بنعري أبو عبد الله، دار النشر دار الفكر بيروت - ١٣٩٨، الطبعة الثانية
- كتب المذهب الشافعي**
- ١٠١ الأحكام المستنبية، تأليف علي بن محمد بنوري، تحقيق خالد عبد اللطيف العمري، دار الكتب العربي، ط ١، سنة ١٤١٠ هـ
- ١٠٢ - الإقناع في الفقه الشافعي، تأليف علي بن محمد بن حبيب بنوري، مطبعة الشافعي
- ١٠٣ الإقناع في حل الفتاوى شرح، تأليف محمد مشريسي الخطيب، دار نشر دار الفكر بيروت - ١٤١٥، تحقيق مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر
- ١٠٤ - الأمان، تأليف محمد بن إبراهيم الشافعي أبو عبد الله، دار النشر دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٣، الطبعة الثامنة
- ١٠٥ الإمام النووي والره في الحديث وعبره، أحمد عبد العزيز قاسم الحنبل، دار البشائر الإسلامية
- ١٠٦ البيان في مذهب الإمام الشافعي، تأليف يحيى بن أبي أحمد العمراني، تحقيق قسم محمد بنوري، دار المناهج
- ١٠٧ تحفة اليب في شرح الترمذي، ابن دقيق العيد، ط ١٤٢٠ هـ
- ١٠٨ التبيين في الفقه الشافعي، تأليف إبراهيم بن علي بن يوسف العمير وأبي الشيرازي أبو إسحاق، دار النشر عالم الكتب بيروت - ١٤٠٣، الطبعة الأولى، تحقيق: عباد الدين أحمد حيدر

## حبيب الفتون

١٠٩- المهديوب في فقه الإمام الشافعي، المحرر بن مسعود النعوي، دار الكتب العلمية، ط

سنة ١٤١٥هـ

١١٠- جامع العلم، تأليف محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله، دار النشر دار الكتب

العلمية بيروت ١٤٠٥، الطبعة الأولى

١١١- حاشية إمامه الطالين على حل ألفاظ فتح المعبر لشرح قواعد العيون بعهبات الدين،

تأليف أبي بكر ابن السيد محمد شهاب الدمي، دار النشر دار الفكر للطباعة

والنشر والتوزيع بيروت

١١٢- حاشية النحر في حل شرح مناهج العلماء (المجريد لفتح القعيد)، تأليف سفيان بن

عمر بن محمد البحراني، دار النشر المكتبة الإسلامية، دار الفكر تركيا

١١٣- حاشية شرح سليمان، حمل عن شرح المنهج (المركب الأشعري)، تأليف سفيان

البحراني، دار النشر دار الفكر - بيروت - ملا، الطبعة بلا، تحقيق بلا

١١٤- حاشية عميرة، تأليف شهاب الدين أحمد الراسي الشافعي، دار النشر دار الفكر

البحراني، لبنان / بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، الطبعة الأولى، تحقيق مكتب

البحوث والدراسات.

١١٥- حاشية هادي، عن شرح حلال الدين المحي على مناهج الطالين، تأليف شهاب

الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القسوي، دار النشر دار الفكر - لبنان / بيروت

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، الطبعة الأولى، تحقيق مكتب البحوث والدراسات

١١٦- هادي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، وهو شرح مختصر الشري، تأليف علي

بن محمد بن حبيب، الناوودي الشافعي، دار النشر دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، الطبعة الأولى، تحقيق الشيخ علي محمد

معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود

١١٧- حية العلماء في معرفة مذهب الفقهاء، تأليف سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد

الشافعي الشافعي، دار النشر مؤسسة الرسالة دار الأرقم - بيروت / عمان -

حسب الشون

١٩٨٠م، الطبعه الأولى، تحقيق : د. سوسن أهد بيراهم نراوكة.

١١٩ حواشي الشرواني على تحفة المصاح شرح المشاهج، تأليف عبد الحميد الشرواني، دار النشر. دار الفكر بيروت

١١٩- تحفا الروايه، تأليف محمد بن جعفر بن عبد الله الوركيني أبو عبد الله، دار النشر ودار الأوقاف والشئون الإسلاميه - الكويت ١٤٠٢، الطبعه الأولى، تحقيق عبد القادر عبد الله العاني

١٢٠ حقايق المشاهج، تأليف محي الدين أبي ركريا بجيس بن شرف السوي، دار النشر ابن حزم بيروت ١٩٩٦، تحقيق: إيهاد أحمد العوج.

١٢١ رموز المشاهج بن معرفة رموز المشاهج، تأليف أحمد إيفري شعله الأهدل، تحقيق محمد عمر صيوس، دار علم حره

١٢٢ روضة الطالبين وحمدة الفتين، تأليف السوي، دار النشر المكتب الإسلاميه بيروت ١٤٠٥، الطبعه الثانيه

١٢٣ اسراج الوهاج على مشاهج، تأليف العلامة محمد الزهري نعمه ي، دار النشر: دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت

١٢٤ السيف فسلول على من سب الرسول، على بن عبد الكافي السكي، تحقيق إيهاد أحمد العوج، دار الفتح

١٢٥ عجانة المحتج إلى توجيه المشاهج، مرج الدين أبو حصص عمر بن علي ابن انصاف، دار الكتاب، ط ١٤٢١هـ

١٢٦ فتوى ابن الصلاح، تأليف أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح

١٢٧ فتاوى المنبكي، تأليف الامام أبي الحسن علي الدين علي بن عبد الكافي السكي، دار النشر دار المعرفة - لبنان/ بيروت

١٢٨ الفتوى المنبكي المصنوعة، تأليف ابن حجر طنجي، دار النشر دار الفكر

١٢٩ فتح الوهاب بشرح مشهج الطلاب، تأليف ركريا بن محمد بن أحمد بن ركريا

حسب الفنون

الأشعري، أبو يحيى، دار البشر - دار الكتب المطبعة - بيروت - ١٤١٨، الطبعة

الأولى

١٣٠- القديم والحديث من أقوال الإمام الشافعي من حلال مناج الطالبي، محمد مسعي

المرستاني، دار ابن حزم

١٣١- كتاب التحقيق، تأليف أبي الدين النووي، تحقيق عدل عبدالوحد و علي معوض

دار الحيل، ط ١، سنة ١٤١٣هـ

١٣٢- نظرية الأعيان في حق غاية الاختصار، تأليف أبي الدين أبي بكر بن محمد الحسبي

الحسبي، الدمشقي الشافعي، دار البشر: دار أخير - دمشق - ١٩٩٤، الطبعة

الأولى، تحقيق: علي عبد حميد بلعيني و محمد وحي سليمان

١٣٣- مجموع، تأليف النووي، دار البشر - دار الفكر - بيروت - ١٩٩٧م

١٣٤- المذهب عند الشافعية، محمد إبراهيم أحمد علي، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، العدد

الثاني ١٣٩٨هـ

١٣٥- معنى المحتاج إلى معرفة معاني العاظم الملهج، تأليف محمد خطيب الشريبي، دار

البشر دار الفكر بيروت

١٣٦- المقدمة خصص مية (مسائل للتعليم)، تأليف عبد الله عبد الرحمن، بفضل الحفصري،

دار النشر: طائر الوحدة - دمشق - ١٤١٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: محمد الحموي

١٣٧- منهاج الطالبين وصلة المسبوق، تأليف يحيى بن شرف النووي أبو زكريا، دار البشر

دار المعرفة بيروت

١٣٨- صبح الطلاب، تأليف زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأشعري أبو يحيى، دار

البشر دار الكتب العلمية بيروت - ١٤١٨، الطبعة: الأولى

١٣٩- نهج في فقه الإمام الشافعي، تأليف إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو

إسحاق، دار البشر دار الفكر - بيروت

١٤٠- المجموع المرحح في شرح الملهج، تأليف محمد بن موسى البعري، دار الملهج، ط ١

١٤١ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - تأليف شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهيد فليس رقم في الشهور بالشافعي الصغير ، دار النشر دار الفكر للطباعة بيروت - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

١٤٢ - الوحي في فقه الإمام الشافعي ، تأليف محمد بن محمد بن محمد المعري أبو حامد ، تحقيق سيد عبد أبو بكر سيم ، دار الرسالة ، ط ١ ، سنة ١٤٢٥ هـ

١٤٣ - الوسيط في المنهاج ، تأليف محمد بن محمد بن محمد المعري أبو حامد ، دار النشر دار السلام القاهرة - ١٤١٧ ، الطبعة الأولى ، تحقيق أحمد محمود دبر ، محمد محمد ناصر

### مكتب المذهب الحنبلي:

١٤٤ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف عن مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، تأليف علي بن مكيه المرداوي أبو الحسن ، دار النشر دار إحياء التراث العربي - بيروت ، تحقيق محمد حامد ألفي

١٤٥ - الفروع المربع شرح زاد المستقبح ، تأليف منصور بن يوسف بن إدريس الشافعي ، دار النشر مكتبة الرياض الحديثة الرياض - ١٣٩٠

١٤٦ - شرح منتهى الإرادات ، لمصطفى دعاتي أولي النهى لشرح المنهاج ، تأليف منصور بن يوسف بن إدريس الشافعي ، دار النشر عالم الكتب بيروت - ١٩٩٦ ، الطبعة الثانية

١٤٧ - فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية ، تأليف أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس ، دار النشر مكتبة ابن تيمية ، الطبعة الثانية ، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي

١٤٨ - الفروع وتصحيح الفروع ، تأليف محمد بن مصلح القدسي أبو عبد الله ، دار النشر دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨ ، الطبعة الأولى ، تحقيق أبو الزهراء حاتم

١٤٩ الكافي في فقه الإمام شجاع أحمد بن حسن، تأليف عبد الله بن قدامة المقدسي، أبو محمد، دار النشر: المكتب الإسلامي، بيروت

١٥٠ مسائل للإمام أحمد بن حسن وابن زهير، تأليف إسحاق بن منصور بن حرم الكوسج أبو يعقوب السمي النوري، دار النشر: دار احرة الرياض / السعودية ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، الطبعة الأولى، تحقيق عادل بن محمود الرباط - ولهم الخوضي د جمعة قضي.

١٥١ المعنى في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تأليف عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار النشر: دار الفكر، بوب - ١٤٠٥، الطبعة الأولى

**كتب فقه أهل الحديث ومذاهب أخرى:**

١٥٢ - لأدلة لرواية لث السرد البينة في السلك العقيدة، تأليف محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار النشر: دار السدي - بيروت ١٤١٣، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد صبحي الخلفي

١٥٣ - الأوسط في الس والإجماع والاختلاف، تأليف أبي بكر محمد بن إبراهيم بن بلنر النيسابوري، دار النشر: دار حنة - الرياض - ١٩٨٥ م، الطبعة الأولى، تحقيق د. أبو حماد صبحي أحمد بن محمد حنيف

١٥٤ - بداية المجتهد وبنية المقتصد، تأليف محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي أبو الوليد، دار النشر: دار الفكر، بيروت

١٥٥ - سل السلام شرح طرق المرام من أدلة الأحكام، تأليف محمد بن إسماعيل الصنعبي الأميم، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٧٩، الطبعة الرابعة، تحقيق محمد عبد العزيز الخولي

١٥٦ - المحلل، تأليف علي بن أحمد بن سعيد بن حرم الطاهري أبو محمد، دار النشر: دار لألق الحديث - بيروت، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي



## حسب الفنون

- ١٥٧- نيل الأومر من أحاديث سيد الأحيار شرح مكي الأحبار، تأليف محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار النشر دار الحيل - بيروت - ١٩٧٣.

## مكتب أصول الفقه:

- ١٥٨- الإجماع في شرح الفهاج على مباح الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، تأليف علي بن عبد الكافي السبكي، دار النشر دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة الأولى، تحقيق: جماعة من العلماء.
- ١٥٩- الإحكام في أصول الأحكام، تأليف علي بن أحمد بن حزم، الأندلسي أبو محمد، دار النشر دار الحديث - القاهرة - ١٤٠٤، الطبعة الأولى.
- ٦٠- الإحكام في أصول الأحكام، تأليف علي بن محمد الأمدي أبو الحسن، دار النشر دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة الأولى، تحقيق: د سيد احتجبل.
- ١٦١- إعلام الموعين عن رب العالمين، تأليف أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الرواسي الدمشقي، دار النشر دار الحيل - بيروت - ١٩٧٣، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.
- ١٦٢- الإمام في بيان أدلة الأحكام، تأليف الإمام عمر الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام السبكي، دار النشر دار الشافعية الإسلامية - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، الطبعة الأولى، تحقيق: دكتور مختار بن حريفة.
- ١٦٣- تجميع الفروع على الأصول، تأليف محمود بن أحمد الرضائي أبو شاذان، دار النشر مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٣٩٨، الطبعة الثانية، تحقيق: د محمد أنيس صالح.
- ١٦٤- قواعد الأحكام في مصالح الأئمة ج ١، ٢، تأليف أبي محمد عز الدين هاشمي، دار النشر دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٦٥- الكوكب الذي فيما ينسرح على الأصول النجوى من الفروع العظيمة، تأليف عبد الرحيم بن الحسن الأسوي أبو محمد، دار النشر دار عبد - عمان - الأردن.
- ١٤٠٥، الطبعة الأولى، تحقيق: د محمد حسن عواد.

## حسب الفنون

- ١٦٦- المصنفى فى علم الأصول، تأليف: محمد بن محمد العزالى أبو حاتم، دار النشر: دار الكتب العلميه بيروت ١٤١٣، الطبعه الأولى، تحقيق محمد عبد السلام عبيد الشافى

## تكتب التاريخ:

- ١٦٧- المايه ونهايه، تأليف: إسماحيل بن عمر بن كثير القرطبي أبو القسام، دار النشر: مكتبة المعارف بيروت.
- ١٦٨- تاريخ ابن الوردي، تأليف: ابن القيم عمر بن مظفر الشهير بابن الوردي، دار النشر: دار الكتب العلميه لبنان / بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، الطبعه الأولى
- ١٦٩- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار النشر: دار الكتاب العربى لبنان / بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٧م، الطبعه الأولى، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري
- ١٧٠- تاريخ الطبري، تأليف: لأبي جعفر محمد بن جرير طبري، دار النشر: دار الكتب العلميه بيروت
- ١٧١- شمسات الذهب فى أخبار من ذهب، تأليف: عبد الحفي بن أحمد بن محمد العنكري الحسي، دار النشر: دار من كنز فعضق - ١٤٠٦هـ، الطبعه ط١، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط
- ١٧٢- العرب فى خبر من عبر، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار النشر: مطبعه حكومه الكويت الكويت ١٩٨٤، الطبعه ط٢، تحقيق: د. صلاح الدين المسجد
- ١٧٣- مرآة الحسن وعمره، ليعطان تأليف: أبو محمد محمد بن أسعد بن علي بن مسيبان اليهمي، دار النشر: دار الكتاب الإسلامى القاهرة - ١٤١٣هـ ١٩٩٣م
- ١٧٤- النجوم الزاهره فى ملوك مصر والقاهرة، تأليف: جمال الدين أبي القاسم يوسف بن تيمري بوى الأتابكي، دار النشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي - مصر

## حسب الفنون

## مكتب الطبقات والوفيات:

- ١٧٥ - الأسب، تأليف أبي سعد عبد الكريم بن محمد ابن منصور، التميمي السمعاني، دار النشر دار الفكر بيروت ١٩٩٨ م، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الله عمر البرودي.
- ١٧٦ - بهية الزهرة في طبقات اللغويين، والحفاظ، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار النشر: المكتبة العصرية - سان / صيد، تحقيق: محمد أبو عصيل إبراهيم.
- ١٧٧ - الجواهر النضية في طبقات الحنفية، تأليف: عبد القادر بن أبي الزرقاء محمد بن أبي الوفاء القزويني أبو محمد، دار النشر: مير محمد كتب خاتمه كراتشي.
- ١٧٨ - اندماج الفذهب في معرفة أعيان علماء الفذهب، تأليف: إبراهيم بن علي بن محمد بن هرون شعيري افاكي، دار النشر دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٧٩ - طبقات الحنابلة، تأليف: محمد بن أبي يعقوب أبو الحسين، دار النشر: دار المعرفة بيروت، تحقيق: محمد حماد المقي.
- ١٨٠ - طبقات الشافعية الكبرى، تأليف: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، دار النشر: دار للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٣ هـ، الطبعة: ط ٢، تحقيق: د. محمود محمد الطنجي، دار الفتح محمد الحلو.
- ١٨١ - طبقات الشافعية، تأليف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، دار النشر: دار الكتب بيروت ١٤٠٧، الطبعة الأولى، تحقيق: د. لحاظ عبد العظيم حبل.
- ١٨٢ - طبقات المذاهب الشافعية، تأليف: غني الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن صلاح، دار النشر دار الشافعية الإسلامية - بيروت ١٩٩٢ م، الطبعة الأولى، تحقيق: محي الدين علي حبيب.
- ١٨٣ - طبقات الفقهاء، تأليف: إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو إسحاق، دار النشر: دار القلم بيروت، تحقيق: خليل المس.

## حسب الفنون

١٨٤ طبقات المصريين، تأليف أحمد بن محمد الأذنةوي، دار النشر مكتبة العلوم والحكم  
السعودية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، الطبعة الأولى، تحقيق سليمان بن صالح  
الحري.

١٨٥ معجم الأدياء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف: أبو عبد الله ياقوت من  
عبد الله الرواسي الحموي، دار النشر دار الكتب العلمية بيروت ١٤١١هـ  
١٩٩١م، الطبعة الأولى.

١٨٦ - الوفيات، تأليف محمد بن رافع فاسلامي أبو العبدل، دار النشر مؤسسة الرسالة -  
بيروت ١٤٠٢، الطبعة الأولى، تحقيق صالح مهدي عباس، د. نشر عماد  
معروف.

## مكتب معاجم اللغة:

١٨٧ الألفاظ، تأليف أبو القاسم علي بن جعفر السعدي، دار النشر - علم الكتب  
بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الطبعة الأولى.

١٨٨ - تاج الغروس من حوامم القاموس، تأليف محمد مرتضى الحسي الريفي، دار  
النشر - دار الفداية، تحقيق: مجموعة من المحققين

١٨٩ تأليف اللغة، تأليف أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، دار النشر دار إحياء  
التراث العربي - بيروت ٢٠٠١م، الطبعة الأولى، تحقيق محمد عوض مرعب

١٩٠ جهرة اللغة، دار النشر دار العلم للملايين بيروت ١٩٨٧م، الطبعة الأولى،  
تحقيق رمزي صبري ملكي

١٩١ - القاموس المحيط، تأليف محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار النشر مؤسسة  
الرسالة - بيروت.

١٩٢ كتاب العين، تأليف الخليل بن أحمد، علم اميدي، دار النشر دار ومكتبة الهلال،  
تحقيق د. مهدي الخزومي / د. إبراهيم السامرائي.

١٩٣ - لسان العرب، تأليف محمد بن مكرم بن منظور الأفرقيي النهرى، دار النشر دار

١٩٤ المحكم والمعيد الأعظم، تأليف: أبو الحسن علي بن إسحاق بن سبويه لفرعي، دار النشر. دار الكتب العلمية - بيروت ٢٠٠٠م، الطبعة الأولى، تحقيق عبد الحميد هندوي

١٩٥ - محمد الصباح، تأليف محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، دار النشر مكتبة لبنان - بيروت ١٤١٥ - ١٩٩٥، الطبعة سبعة جديدة، تحقيق محمود خاطر

١٩٦ المصباح المثير في شرح الكبير لفرعي، تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الميومي، دار النشر: المكتبة العلمية - بيروت

١٩٧ - طبعه الوسيط، تأليف إبراهيم مصطفى / أحمد الخياط / حامد عبد الفتاح / محمد السجاء، دار النشر. دار الحقوق تحقيق مجمع اللغة العربية

١٩٨ معجم مقاييس اللغة، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار النشر دار الجيل - بيروت لبنان ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م، الطبعة الثانية، تحقيق عبد السلام محمد هارون.

### كتب المصطلحات الفقهية:

١٩٩ - تحرير الفاظ الشبه (نوع العقد)، تأليف: محمد بن شرف بن مري التنوي أبو رزق،

دار النشر دار الفقه دمشق ١٤٠٨، الطبعة الأولى، تحقيق عبد الحميد الدقر

٢٠٠ التعريفات، تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني، دار النشر دار الكتب العربي -

بيروت ١٤٠٥، الطبعة الأولى، تحقيق إبراهيم الأبياري

٢٠١ التوفيق على مذهب التنزيل، تأليف: محمد عبد الرؤوف التنوي، دار النشر دار

الفكر المعاصر، دار الفكر - بيروت، دمشق ١٤١٠، الطبعة الأولى، تحقيق د

محمد رضوان الدين.

٢٠٢ الحدود والأساقفة والتعريفات الدقيقة، تأليف: زكريا بن محمد بن زكريا الأمصاري أبو

حسب الفنون

مجي، دار نشر دار الفكر المعاصر - بيروت ١٤١١، الطبعة الأولى، تحقيق د  
ماون المبرك.

٢٠٣- دستور علماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات العلوم، تأليف القاضي عبد الله بن  
عبد الرسول الأحمد بكري، دار النشر دار الكتب العلمية لبنان / بيروت  
١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، الطبعة الأولى، تحقيق: عرب عبارته الفارسية حسن هادي  
فخري

٢٠٤- الوعر في عرب الفاظ الشاعري، تأليف محمد بن أحمد بن الأهرار الأهرري، بيروت  
أبو منصور، دار النشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت - ١٣٩٩،  
الطبعة: الأولى، تحقيق: د محمد جبر الآلعي

٢٠٥- طلبة الطلبة في الإصطلاحات الفقهية، تأليف نجم الدين أبي حصص عمر بن محمد بن أبي  
دار النشر دار الفائق - عمان - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك

٢٠٦- الكليات معجم في اصطلاحات والعروق اللغوية، تأليف أبو البقاء أيوب بن موسى  
الحسيني الكوفي، دار النشر مؤسسة علوم دار - بيروت - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .  
تحقيق عثمان تروش محمد المصري

٢٠٧- معجم مقاييد العلوم، تأليف أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين نسبوي، دار  
النشر مكتبة الأناضول - القاهرة / مصر ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، الطبعة الأولى،  
تحقيق: د محمد ويراهيم حدة.

٢٠٨- من المعاني في مرئيات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تأليف: هاشم بن عبد الله بن  
أبي علي القنولي، دار النشر دار الوفاء جدة ١٤٠٦، الطبعة الأولى، تحقيق  
د أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي

مكتبة التعريف بالكتب (البيولوجرافيا).

٢٠٩- أسجد المصوم الوحي المرقوم في شأن أحوال العموم، تأليف صديق بن حسن  
الفسوي، دار النشر دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٨، تحقيق عبد الله

٢١٠ - الفهرس، تأليف: محمد بن إسحاق أبو الفرج السليم، دار النشر: دار المعرفة بيروت - ١٣٩٨

٢١١ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٢ - ١٩٩٢

### مخطوطات .

٢١٢ - الإبانة عن أحكام فروع الشريعة المخطوط مصور عن دار الكتب المصرية برقم (٢٢٩٥٨)

٢١٣ - نسخة الإبانة عن أحكام فروع الشريعة (مخطوط مصور عن دار الكتب المصرية برقم ١١٧٧)

٢١٤ - السلسلة في معرفة الوجهين والعولين (مخطوط مصور عن مكتبة أحمد الثالث برقم ١٢٠٦)

٢١٥ - الشامل في فروع الشريعة (مخطوط مصور عن دار الكتب المصرية برقم ٢٣٥٨هـ)

### رسائل جامعية .

٢١٦ - تطبيق كتاب قصص الأرب في أسئلة حبس، تقي الدين السبكي، رساله ماجستير معقعة من الطالب محمد عالم عبدالحجيد الأنصاري، العام الجامعي ١٤٠٩هـ

٢١٧ - تحقيق كتاب بداية المحتاج في شرح المنهاج، بدر الدين بن قاضي شهبة، رسالة ماجستير معقعة من الطالب حسان بن سعيد الحارثي السعدي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، العام الجامعي ١٤٢٦هـ

٢١٨ - تقي الدين السبكي وأثره في الفقه والقضاء، رساله دكتوراه معقعة من الطالب محمد سمير سيد لاسناني، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، العام الجامعي ١٣٩٧هـ

٢١٩ - التقديم والحديث من أقوال الإمام الشافعي (من حلال كتاب منهاج الطالب) رساله

حسب الفنون

ذكورة مقدمة من الطالب محمد سعدي سيد الرستاقى ، كلية الشريعة والقانون ،

جامعة أم درمان الإسلامية ، العام الجامعي ١٤٢٢ - ١٤٢٣ هـ

٢٢٠ - المذهب الشافعي (نشأته ، أطواره ، مؤلفاته ، حصائصه) ، رسالة ذكورة مقدمة من

الطالب محمد معين دين الله بصري ، كلية الشريعة ، جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية ، العام الجامعي ١٤٢٢ - ١٤٢٣ هـ

٢٢١ - تحقيق كتاب للحرر في الفقه الشافعي ، لأبي المقاسم عبدالكريم الراعي ، رسالة

ذكورة مقدمة من الطالب محمد عبدالرحيم سلطان العلوي، كلية الشريعة ، جامعة أم

القرى ، العام الجامعي ١٤٢٦ هـ

مواقع الانترنت .

٢٢٢ <http://www.al-islam.com/islamic/books/taarife/103.html>

٢٢٣ مواقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة

٢٢٤ مواقع الشبكة الإسلامية





## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٦	أسباب اختيار الخطوط
٧	خطة البحث . . . . .
١٢	القسم الأول: الدراسة..
١٣	البحث الأول: التعريف بصاحب الفن (عمر النور التوي)
١٤	التمهيد: عصر مؤلف الفن (الإمام عمر النور التوي)
١٤	الفرع الأول: الحياة السياسية في عصر المؤلف.
١٧	الفرع الثاني: الحياة العلمية في عصر المؤلف. . . . .
١٩	المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده . . . . .
٢١	المطلب الثاني: شأنه . . . . .
٢٤	المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه. . . . .
٢٤	أولاً: شيوخه . . . . .
٢٤	شيوخه في علم الحديث
٢٥	شيوخه في علم أصول الفقه. . . . .
٢٥	شيوخه في علم العقيدة . . . . .
٢٦	ثانياً: تلاميذه
٢٨	المطلب الرابع: آثاره العلمية. . . . .
٢٨	القسم الأول: آثاره العلمية في الحديث وعلمه
٣٠	القسم الثاني: آثاره العلمية في العقيدة وأصوله . . . . .

الموضوع	الصفحة
القسم الثالث آثاره العلمية في الآداب والرفق	٢٢
القسم الرابع آثاره العلمية في الفنون والفراجم	٢٢
المطلب الخامس حياته العلمية	٢٤
المطلب السادس مكانته العلمية وثناء العلماء عليه	٢٧
أولاً مكانته العلمية	٢٧
ثانياً ثناء العلماء عليه	٢٨
المطلب السابع وفاته	٤١
المبحث الثاني التعريف بالمتن (مباحث الطالب)	٤٣
المطلب الأول: أهمية الكتاب	٤٤
المطلب الثاني: مزاياه في الطلب	٤٨
المطلب الثالث: مباحث المؤلف في الكتاب	٥٠
المطلب الرابع: التعريف بأهم شروحه	٥٦
المبحث الثالث: التعريف بصاحب الفتح (فخر الدين السبكي)	٥٥
التمهيد: عصر الفتح (الإمام فخر الدين السبكي)	٥٦
أولاً: الحياة السياسية في عصر المؤلف	٥٦
ثانياً: الحياة الاجتماعية	٦٣
ثالثاً: أهمية العلمية	٦٤
المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده	٦٥
المطلب الثاني: نشأته	٦٧
المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه	٧٠
أولاً: شيوخه	٧٠

الصفحة	الموضوع
٧١	تأريخ تلاميذه . . . . .
٧٣	المطلب الرابع آثاره العلمية.
٧٤	أولاً مؤلفاته المطبوعة . . . . .
٧٦	ثانياً مؤلفاته المخطوطة . . . . .
٧٩	ثالثاً المؤلفات التي ضمن عناوين السكبي . . . . .
٨١	المطلب الخامس حياته العملية . . . . .
٨٥	المطلب السادس مكانته العلمية وثناء العلماء عليه . . . . .
٨٨	المطلب السابع وفاته . . . . .
٩٠	المبحث الرابع: التعريف بالشرح . . . . .
٩١	المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب . . . . .
٩٣	المطلب الثاني: نسبة الكتاب لأبيه . . . . .
٩٤	المطلب الثالث: منهج الشرح في الكتاب . . . . .
٩٨	المطلب الرابع: أهمية الكتاب وأثره فيما بعده . . . . .
٩٨	الفروع الأول: أهمية الكتاب . . . . .
٩٨	الفروع الثاني: أثره فيما بعده . . . . .
٩٩	أولاً أثره فيما بعده من فقهاء الشافعية . . . . .
٩٩	ثانياً أثره فيما بعده من غير فقهاء الشافعية . . . . .
١٠٤	المطلب الخامس: موارد الكتاب ومصطلحاته . . . . .
١٠٤	أولاً: موارد الكتاب . . . . .
١٠٤	القسم الأول: موارد من كتب الشافعية . . . . .
١١٤	القسم الثاني: موارد من غير كتب الشافعية . . . . .

الموضوع	الصفحة
ثانيًا: مصطلحاته .	١١٨
أولاً: المصطلحات الدالة على الخلاف والترجيحات .	١٢١
الثاني مصطلحات تتعلق بالذهب الغشاه .	١٢٤
المطلب السادس نقد الكتب (تقديمه مدكر مرابه والمآخذ عليه).	١٢٩
الفرع الأول مزايا الكتاب	١٢٩
الفرع الثاني مآخذ التي من الكتاب .	١٣
المبحث الخامس وصف المخطوط وبيان منهج التحقيق	١٣٢
المطلب الأول وصف المخطوط وسجده	١٣٣
أولاً: وصف كامل المخطوط ونسخه .	١٣٣
ثانيًا: وصف جزء المراد تحقيقه .	١٤٦
المطلب الثاني: منهج التحقيق	١٥٨
القسم الثاني: التحقيق . . . . .	١٦٢
<b>مكتاب الشركة</b>	١٦٣
تعريف الشركة لغة.	١٦٥
تعريف الشركة اصطلاحاً	١٦٥
أنواع الشركة.	١٦٦
تعريف شركة الأبدان .	١٦٨
تعريف شركة المتفاوضة	١٧١
تعريف شركة الوجوه . .	١٧٢
تعريف شركة العنان	١٧٦
شروط صحة شركة العنان .	١٧٥

الصفحة	الموضوع
١٨٢	ما يصح فيه شركة العنان
١٨٣	اشتراط خلط المالين
١٨٥	اسمية في شركة العنان
١٨٨	عدم اشتراط تساوي قدر المالين في شركة العنان .
١٨٩	عدم اشتراط العلم بشر المالين عند العقد
١٩١	جواز تصرف كل منهما . . .
١٩٣	المعبر عن شركة العنان .
١٩٥	لا يصح المزل والقسخ من طرف واحد
١٩٦	توزيع الربح والخسارة
٢٠١	يد الشريك بد أمية .
٢٠٣	<b>كتاب الوكالات</b>
٢٠٤	مشر وعيه الوكالة
٢٠٥	تعريف الوكالة لغة واصطلاحاً
٢٠٩	شرط صحة توكيل التوكيل
٢١٢	توكيل الولي . . .
٢١٢	توكيل السفينة والمجلس والعمد والأعمى
٢١٥	شرط صحة توكيل التوكيل
٢١٦	توكيل العبد في قبول النكاح
٢٢٣	شرط صحة التوكيل في التوكيل فيه . . .
٢٢٥	التوكيل فيما لا يصح فيه النيابة
٢٢٧	التوكيل في العلق على المستقبل .

الموضوع	الصفحة
التوكيل في التبرع .	٢٢٨
صحة التوكيل في عرقي لمعد	٢٣٠
صحة التوكيل في المصوح وبعض النجوس وإلحاقها..	٢٣٥
صحة الوكالة في استيفاء الموقوفه	٢٣٩
التوكيل في الميهم	٢٤٠
التوكيل في الأثر له .....	٢٤٤
التوكيل في المعصي .	٢٤٦
حكم الوكالة العامة ..	٢٤٣
الوكالة المحددة بقبول	٢٤٥
وكفه أن يزوجه من شاء	٢٥٠
التوكيل في الشراء	٢٥٢
اشتراط كون لفظ بلوكل يقتضي وصيه	٢٥٦
اشتراط القول المطلق في الوكالة	٢٥٦
حكم الوكالة بالقبول الفعي	٢٥٨
تعقيب الوكالة على شرط ..	٢٦١
عودة التوكيل بعد العزل	٢٦٨
تعقيب الوكالة والعزل	٢٧٠
بيع التوكيل بالبيع مطلقاً ببيع مقد البذل	٢٨٦
بيع التوكيل لنفسه وبنده	٢٨٢
بيع التوكيل لأبيه وابنه النال	٢٨٦
لو اشترى التوكيل مبيعاً؟ ..	٢٩٧

الصفحة	الموضوع
٣٠٠	توكيل الوكيل للغير بغير إذن الموكل .
٣٠٥	عزل الموكل لموكل الأيمن بعد قبضته .
٣٠٦	<b>فصل</b> . مخالفة الوكيل للموكل .
٣٠٨	تحديد الموكل للوكيل لمن البيع .
٣١٥	مخالفة الوكيل الموكل في البيع أو الشراء .
٣١٧	يد الوكيل يد أمانة ولو جعل .
٣١٩	تعلق أحكام العقد بالوكيل دون الموكل .
٣٢٩	<b>فصل</b> . الوكالة حاضرة بين الملتزمين .
٣٢٩	عزل الموكل الوكيل .
٣٣٤	عزل الوكيل لنفسه أو سخر وجه عن أعباء التصرف .
٣٣٥	انعزال الوكيل بالإشهاد .
٣٣٩	إذا أنكر الوكيل الوكالة .
٣٤٠	اختلاف الوكيل والموكل في أصل الوكالة أو صحتها .
٣٤٥	إذا اختلف الوكيل والموكل في التصرف .
٣٤٦	قول الوكيل والوكيل في التلف والرد .
٣٥٢	إشهاد الوكيل في الرد .
٣٥٧	من يشترط في الوكيل يدين فيه مخصصة .
٣٦١	التوكيل في البيع أو الشراء القاسد .
٣٦٢	مخالفة الوكيل أمر موكله في البيع والشراء .
٣٦٣	شراء الوكيل يشترى بهالة .

الصفحة	الموضوع
٣٦٤ .	قبض فوكيل المليون وتسببها .
٣٦٧	حكم الوكالة بجميع
٣٦٨	النية في الوكالة ذكران
٣٧٠	<b>كتاب الإقرار</b>
٣٧١	مشروعية الإقرار
٣٧٦	تعريف الإقرار
٣٧٧ .	إقرار مطلق التصرف .
٣٧٧	إقرار العبيد والجنون .
٣٧٨ . . . . .	بغير إعتق بشكل .
٣٧٩	إدعاء العبيد البلوغ بالأحلام .
٣٨٠ .	إدعاء الجذرية للبلوغ بالقبض
٣٨٠	إدعاء البلوغ بالنس .
٣٨٢	لو أقر بعد البلوغ أنه انتفد ملاً في صغره
٣٨٢	إقرار السفه والفسس .
٣٨٣	إقرار الرقيق بموجب عقوبة
٣٨٦	أقرار الرقيق بدين جنابة لا يوجب عقوبة . .
٣٨٦	أقرار الرقيق بدين معاملة .
٣٨٧ . . . . .	إطلاق المأذون الإقرار بالدين
٣٨٨ . . . . .	إقرار من يصفه حرٌ بدين جنابة
٣٨٨	إقرار المأذون ولم يولد والرقيق بعد العتق
٣٨٩	إقرار الرقيق مرض الموت .



الموضوع	الصفحة
الإقرار بالتدين في الصحة والمرض . . . . .	٣٩٤
أقر عين لإنسان وبين مستغرق لآخر . . . . .	٣٩٦
الإقرار باستيلاء الأئمة . . . . .	٣٩٦
إقرار المرد والمكروه والمسكران . . . . .	٣٩٧
بدعاء الإقرار بعد الإقرار . . . . .	٣٩٩
إقرار الجبوس والأسير . . . . .	٤٠٧
الإقرار لدى السلطان . . . . .	٤٠٧
مبوع الشهود بالإقرار مطلقه من غير تعيد . . . . .	٤٠٣
أهلية المقر لإسقاط المقر به . . . . .	٤٠٤
الإقرار والحمل . . . . .	٤٠٧
المقر لحسن ما فصل من . . . . .	٤١١
المقر لحمل ما فصل حي . . . . .	٤١٢
الإقرار لمسجد أو مقبرة ويحرم . . . . .	٤١٥
المقر بهال في يده ليس له . . . . .	٤١٦
الإقرار بالقتل . . . . .	٤١٨
الإقرار بالحد والقصاص . . . . .	٤١٩
رجوع المقر في قوله في حال تكسبه . . . . .	٤١٩
الرجوع في غير الدعوى . . . . .	٤٢٤
تعين المقر له . . . . .	٤٢٤
فصل : صيغة الإقرار . . . . .	٤٢٦
من صيغ الإقرار ماثلين . . . . .	٤٢١

## الصفحة

## الموضوع

- ٤٢٧ من صيغ الإقرار بمعنى وعدي .
- ٤٢٧ من صيغ الإقرار الإجابية بلى وعدم
- ٤٣٠ من صيغ الإقرار قوله: صديقت وأي
- ٤٣١ صيغ للإقرار تخلف فيها .
- ٤٣٤ الجواب نعم وبلى، هل هو إقرار.
- ٤٣٦ الإقرار بصيغة الماضي
- ٤٣٨ الإقرار بصيغة المستقبل
- ٤٣٩ ثلاث مسائل في الإقرار .
- ٤٤٠ يشترط في القُرْبَه أن لا يكون مدكاً للشهر
- ٤٤٢ أقر بثلثي لأخ وصياء في الكتاب عديده .
- ٤٤٤ قيس الضدائي والخلع و لأرض .
- ٤٤٥ حد بقر به .
- ٤٤٥ كوت القُرْبَه في يد القُرْبَه
- ٤٤٦ أقر بشيء ليس في يده ثم صدر في يده .
- ٤٤٦ أقر بحرية عديده ثم اشتراه
- ٤٥٠ أقر بحرية عديده ثم استأجره
- ٤٥٠ أقر بحرية أمة عديده سيده فهل له بكائها.
- ٤٥١ الإقرار بالجهول .
- ٤٥٢ قال له علي شيء وعصره بها لا يتمول .
- ٤٥٥ أو أقر بعصبة شيئاً ثم قسمه بحضر أو حضر
- ٤٥٦ أقر بعصبة شيئاً أو عصبة ما يعلم.

## الصفحة

## الموضوع

٤٥٦ . . . . .	الإقرار بخصائل الأعيال . . . . .
٤٥٨ . . . . .	أقر بئال عظيم أو كبير . . . . .
٤٥٩ . . . . .	الإقرار بالمستولمة . . . . .
٤٥٩ . . . . .	الإقرار بما لا يتمول كجدة ميتة أو عتير . . . . .
٤٥٩ . . . . .	أقر بشيء ثم عسر به قلب عليه . . . . .
٤٦٠ . . . . .	الإقرار بالمبهم . . . . .
٤٦٢ . . . . .	الإقرار بجعله له كذا . . . . .
٤٦٤ . . . . .	الإقرار بذكر أو بحسنة على سبيل الشاكية أو التعمد . . . . .
٤٦٨ . . . . .	لو أقر باللف ودرهم أو و ثوب أو غير ذلك . . . . .
٤٦٩ . . . . .	أقر بحسنة وعشرين درهم فاحصم في درهم . . . . .
٤٧٠ . . . . .	لو قال الدرهم الذي أقررت به مانقصة الثوب . . . . .
٤٧٦ . . . . .	أقر بدهم ممتوشة أو بسكة غير سكة المعد . . . . .
٤٧٨ . . . . .	أقر بشراهم من درهم إلى عشرة . . . . .
٤٧٩ . . . . .	أقر بشراهم في عشرة . . . . .
٤٨٠ . . . . .	فصل من الإقرار بالظروف إقرار بالظرف . . . . .
٤٨٦ . . . . .	هل الإقرار بالكنز إقرار بسر، والعكس كذلك ؟ . . . . .
٤٩٠ . . . . .	الإقرار بالجنس . . . . .
٤٩٧ . . . . .	إقرار بوعده بهية . . . . .
٥٠١ . . . . .	لو أقر وكرر الدرهم عدة مرات . . . . .
٥٠١ . . . . .	أقر وكرر الدرهم عدة مرات يحرق السخط الوار . . . . .
٥٠٨ . . . . .	بومات المقر أو عاب قبل اليان . . . . .

الموضوع	الصفحة
لو يشكوا أنهم قد كفروا	٥٠٩
لو أقروا أنهم كفروا في يوم آخر	٥١١
لو أقروا بمقدار من كفر ثم أقروا بالكفر أو أكثر	٥١١
اختلاف الشهادتين في الإقرار	٥١٢
ترجيح المقر عن إقراره	٥١٧
التردد في الإقرار	٥١٧
لو أجاز في الإقرار على شيء	٥١٨
أقر بشيء لأحدهما ولم يمين	٥١٩
أقر أنه يمين ثم ادعى أنه حبة يرجع فيه	٥٢٠
تعقب الإقرار بما بعده	٥٢١
تعليق الإقرار بملحقه	٥٢٢
تعليق الإقرار بأمر مستقبلي	٥٢٩
وَصَلَ الإقرار بما بعده	٥٣٠
أقر ثم فسرها بأنها ودعة	٥٣٤
أقر أب ودعة ديناً أو مصاريف	٥٣٦
الإقرار بالندية	٥٣٧
أقر سبع أو حبة أو إداص، ثم قال كان فاسداً	٥٣٩
تحليل المقر له فيما ادعاه	٥٤٠
أقر ثم أنكر	٥٤٢
إقرار الأصمى بالعريفة	٥٤٤
باع حبة أو وهبها ثم أقر أنه حبسها	٥٤٨

الموضوع	الصفحة
أثر يعصب عين من فلال وملكتها لأخر	٥٥٠
أثر يعصبها من أكثر من واحد	٥٥١
الامتناء في الإقرار	٥٥٢
الامتناء من غير الجس	٥٥٨
امتناء الجس من الجس	٥٥٩
امتناء للثقي من الثقي	٥٦٠
امتناء منجهول من ثقي	٥٦٠
<b>فصل</b> الإقرار بالنسب	٥٦١
شروط الإقرار بالنسب	٥٦١
استحقاق البالغ العاقل	٥٦٣
استحقاق الصبي	٥٦٣
استحقاق العبد والمجنون والرجوة	٥٦٥
استحقاق امرأة غريبة وأنها	٥٦٦
استحقاق الميت الصغير	٥٦٨
استحقاق ولد الرجوة	٥٧٥
إلحاق السب بالغير	٥٧٨
شروط صحة إلحاق السب بالغير	٥٨٧
هل يرث المستحق	٥٩١
مشاركة المستحق للثقي في حصه	٥٩١
إنفراد البالغ من الورثة بالإقرار	٥٩٦
نواقض أحد الوارثين ومات المكي	٥٩٦

## الصفحة

## الموضوع

- ٥٩٧..... إقرار الابن الحائر بأخوة مجهول.
- ٥٩٨..... إقرار الوارث الظاهر بمن يتجسس.
- ٦٠٤..... **كتاب العارية.**
- ٦٠٥..... تعريف للعارية.
- ٦٢١..... الإعارة إباحة منافع.
- ٦٢٢..... شروط صحة الإعارة.
- ٦٢٥..... تأجير المستعير للعين للعارة.
- ٦٢٦..... استئابة للعين غيره في استيفاء الشفعة له.
- ٦٢٧..... شرط كون المستعير مستقماً به مع بقاؤه حيّاً.
- ٦٢٨..... إعارة الدراهم والدينار وسائر المثاليات.
- ٦٣١..... إعارة الأشجار لتجفيف الثياب عليها وربط الثوب بها.
- ٦٣٢..... إعارة الجارية.
- ٦٣٥..... إعارة العبد المسلم للكافر.
- ٦٣٦..... استعارة أحد الأبوين.
- ٦٣٦..... إعارة ما لا يجوز إجارته.
- ٦٣٧..... إعارة المحرم حيناً.
- ٦٣٨..... اشتراط لفظ الإعارة.
- ٦٤٢..... حكم الإعارة بعوض.
- ٦٤٧..... مؤنة زدة العين المستعارة.
- ٦٤٨..... ضمان العين المستعارة.
- ٦٤٩..... ضمان ما نتج عن الاستعمال.

## الصفحة

## الموضوع

- ٦٥٠ ..... ضمان الممنوع.
- ٦٥٢ ..... ضمان العين المستعارة من مستأجر.
- ٦٥٤ ..... ضمان تلف الدابة إذا تلفت في يد الوكيل أو الخوادم.
- ٦٥٥ ..... ضمان واكف الدابة.
- ٦٦٢ ..... لو اتلف العين المستعارة بتفريطه.
- ٦٦٤ ..... توكيت المعارية بعينه معلومة.
- ٦٦٤ ..... حكم طرف الدابة.
- ٦٦٥ ..... حكم نهاء العارية.
- ٦٦٥ ..... الانتفاع بالعين المستعارة بحسب الإذن.
- ٦٦٨ ..... من استعار نبتاء هل يفرس؟
- ٦٦٩ ..... تعيين المنفعة من العين المعارة.
- ٦٧١ ..... فصل: متى ترد العارية.
- ٦٧٢ ..... وقت رد الأرض المعارة للدفن الميت.
- ٦٧٦ ..... استعارة الأرضي لحفر البئر.
- ٦٧٨ ..... أعار ليلاً أو ليلاً أو ليلاً ولم يذكر مدة.
- ٦٧٩ ..... علم المستعير بالرجوع.
- ٦٨٥ ..... بيع الحاكم للأرض المستعارة فضلاً للتصميم.
- ٦٨٦ ..... انتفاع المغير بالأرض المعارة.
- ٦٨٧ ..... دخول المغير لأرضه المعارة.
- ٦٨٧ ..... لو مات الفرس أو أهدم البيت في الأرض المعارة.
- ٦٨٨ ..... بيع المغير والمستعير منكم.

## الصفحة

## الموضوع

٦٩٣	انتهاء السنة قبل تحقق مراده من الإعارة
٦٩٤	لو يحتمل السبل بلذا إلى أرضي
٦٩٥	اختلاف مالك الأرض والمستفيد هل هي حارة أم إجارة
٦٩٨	الاختلاف هل الأرض حارة أم غصب
٦٩٩	ضمان القارية للتأخير
٧٠٢	النتائج والتوصيات
٧٠٦	الفهارس
٧٠٧	فهرس الأيسات القرآنية (١)
٧٠٩	فهرس الأحاديث النبوية (٢)
٧١٢	فهرس الأنوار (٣)
٧١٣	فهرس الأشعار (٤)
٧١٤	فهرس أقوال النووي الزائفة هل المحرر (٥)
٦١٥	فهرس اختيارات السبكي (٦)
٧١٦	فهرس نظريات فسكي (٧)
٧١٨	فهرس المصطلحات الفقهية (٨)
٧٢٩	فهرس القواعد الفقهية (٩)
٧٣٤	فهرس الكليات الفرية (١٠)
٧٥٣	فهرس الأعلام (١١)
٧٦٨	فهرس الأمساكن (١٢)
٧٧٢	فهرس الكايل والأوزان والعملات (١٣)
٧٧٥	فهرس الجوامع والمفردات (١٤)



الصفحة

الموضوع

٧٧٨	فهرس الفوائد والفرائد (١٥)
٧٨١	ملاحسق الصور (١٦)
٧٨٧	فهرس الكتب والمراجع (١٧)
٨١٢	فهرس الموضوعات

